

اقتضاء الصراط المستقيم
مخالفة أصحاب الجحيم

تأليف
شيخ الإسلام ابن تيمية
٦٦١ - ٧٢٨ هـ

بتحقيق
محمد حامد لبق

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان



اقضاء الصراط المستقيم
مخالفة أصحاب الجحيم

باب

اقضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ رحمه الله

بتحقيق

محمد بن عبد الله

رئيس جامعة أنصار السنة المهدية

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك
ونستعين . اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المفضوب
عليهم ولا الضالين .

وأشهد أن لا إله إلا الله . الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له
كفواً أحد ، ولم يكن له شريك فى الملك ، ولم يكن له ولى من الدن . وكبره
تكبيراً . الله الذى خلقكم ، ثم رزقكم ، ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، هل من
شركائكم من يفعل من ذلكم من شئ ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون . .

وأشهد أن أفضل خلق الله ، وأحبهم إلى الله ، وأصدقهم عبودية لله ،
وأعرفهم بحقوق الربوبية ، وأحرصهم على أدائها كاملة غير منقوصة ولا مشوبة
بأى شائبة ، وأحقهم - لذلك (والله أعلم حيث يحمل رسالته) - بأن يكون خاتم
المرسلين ، وإمام المهتدين ، وأن يكون رسولاً للناس أجمعين ، من يوم مبته إلى
أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، وهو أجدرهم أن يحمل عن
ربه أثقل الأمانات ، وأن يبعثه رب العالمين بأجمع الرسالات ، لإصلاح الإنسانية
كلها ، وشفائها من كل أمراضها وعللها الروحية والعقلية : الفردية والاجتماعية ،
من كل الألوان فى جميع الأحوال والبلدان والأزمان ، ذلك هو عبد الله ورسوله
ومصطفاه : محمد . صلى الله عليه وعلى وآله وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإني أستعين بالله تعالى وحده وأستهديه - وهو القوى العزيز ،
الرؤوف الرحيم ، الهادى إلى الصراط المستقيم - وأقدم المجتمع الإسلامى كتاب
« اقتضاء الصراط المستقيم : مخالفة أصحاب الجحيم » تأليف شيخ الإسلام ،
علم الأعلام ، إمام المجاهدين الصادقين الصابرين فى وقته ، العالم الربانى الشيخ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني : رحمه الله تعالى ، وغفر لنا
وله وللمؤمنين والمؤمنات .

وقد ولد شيخ الإسلام ابن تيمية بخران في العاشر ، أو الثاني عشر من شهر
ربيع الأول سنة ٦٦١ هجرية ، وقدم مع والديه وإخوته إلى دمشق في أثناء
سنة ٦٦٧ ، فسمع من شيوخها ، وتلقى عليهم علوم العربية والتفسير والحديث
والفقه ، وأصولها ، وكان خارق الحفظ والذكاء ، حتى كان آية في ذلك ، فبرع
في هذه العلوم ، وفاق الأقران وسبقهم سبقاً بعيداً ، وهو ابن بضع عشرة سنة .
قال الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي في « العقود الدرية من مناقب شيخ
الإسلام ابن تيمية » : انبهر أهل دمشق من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوة
حافظته ، وسرعة إدراكه . واتفق أن بعض مشايخ العلماء بحلب قدم إلى دمشق ،
وقال : سمعت في البلاد بصبي يقال له : أحمد بن تيمية ، وأنه سريع الحفظ ، وقد جئت
فاصداً ، لعل أراه ، فقال له خياط : هذه طريق كتابه ، وهو إلى الآن ما جاء .
فاقم عندنا ، الساعة يحىء يعبر علينا ذاهباً إلى الكتاب . فجلس الشيخ الحلبي
قليلاً . فرحبان ، فقال الخياط : هذاك الصبي الذي معه اللوح الكبير : هو
أحمد بن تيمية . فناداه الشيخ . فجاء إليه . فتناول الشيخ اللوح منه ، فنظر فيه
ثم قال له : امسح يا ولدي هذا ، حتى أملى عليك شيئاً تكتبه ، ففعل ، فأملى عليه
من متون الأحاديث أحد عشر ، أو ثلاثة عشر حديثاً ، وقال له : اقرأ هذا ،
فلم يزد على أن تأمله مرة بعد كتابته إياه . ثم دفعه إليه ، وقال : اسمعه على ، فقرأه
عليه عرضاً كأحسن ما أنت سامع . فقال له : يا ولدي ، امسح هذا ، ففعل . فأملى
عليه عدة أسانيد انتخبها ، ثم قال : اقرأ هذا ، فنظر فيه ، كما فعل أول مرة . ثم
أسمه إياه كالأول . فقام الشيخ وهو يقول : إن عاش هذا الصبي ليكون له
شأن عظيم . فإن هذا لم يمر مثله .

وقال الشيخ الحافظ أبو عبد الله الذهبي [ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٨٤٨] :

نشأ الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في تَصَوُّن تام وعفاف ، وتآله وتعبد ، واقتصاد في المأكل والملبس ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره . وينظر ويفهم الكبار ، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة ، بل أقل ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت ، وأكب على الاشتغال . ومات والده - وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم - فدرس بعده بوظائفه ، وله إحدى وعشرون سنة . واشتهر أمره . وبمد صيته في العالم ، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسى من حفظه . فكان يورد المجلس ، ولا يتلمس ، وكان يؤدي الدرس بتؤدة وصوت جهورى وقول فصيح .

وقال بعض قدماء أصحاب شيخنا - وقد ذكر نبذة من سيرته - أما مبدأ أمره ونشأته : فقد نشأ في حجور العلماء ، راشفا كؤوس الفهم ، راتعا في رياض التفقه ، ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون . لا يلوى إلى غير المطالعة والاشتغال والأخذ بمقالى الأمور ، خصوصا علم الكتب العزيز والسنة النبوية ولوازمها . ولم يزل على ذلك خلفا صالحا ، سلفيا متألها عن الدنيا ، صديقا تقيًا ، يرباً بأمه ، ورعا عفيفاً ، عابداً ناسكاً ، صواماً قواماً ، ذا كراً لله تعالى في كل أمر وعلى كل حال ؛ رجاءاً إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا ، وقفاً عند حدود الله وأوامره ونواهيه ، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر بالمعروف . لا تكاد نفسه تشبع من العلم ، فلا تروى من المطالعة . ولا تمل من الاشتغال ، ولا تكمل من البحث . وقل أن يدخل في علم من العلوم من باب إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب ، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم على حُذِّ أهله . مقصوده الكتاب والسنة . وقد سمعته في باديه أمره يقول : إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل على ، فاستغفر الله ألف مرة ، أو أكثر أو أقل ، حتى ينشرح صدري ، وينحل إشكال ما أشكل ، قال : وأكون إذ ذاك في السوق ، أو في المسجد ، أو الدرب ، أو المدرسة . لا يمتنع ذلك من الذكر والاستغفار إلى أن أنال مطلوبى .

ثم قال الشيخ ابن عبد الهادي : ثم لم يبرح شيخنا في ازدياد من العلوم ، وملازمة الاشتغال والإشغال ، وبث العلم ونشره ، والاجتهاد في سبيل الخير ، حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل ، والشجاعة والكرم ، والتواضع والخلم والأناة والإجابة ، والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسائر أنواع الجهاد ، مع الصدق والعفة والصيانة ، وحسن القصد والإخلاص ، والابتهاال إلى الله وكثرة الخوف منه ، وكثرة المراقبة له ، وشدة التمسك بالآثر ، والدعاء إلى الله وحسن الأخلاق ، ونفع الخلق ، والإحسان إليهم ، والصبر على من آذاه ، والصفح عنه والدعاء له ، وسائر أنواع الخير .

وكان رحمه الله سيفاً مسلوا على المخالفين ، وشجى في حلق أهل الأهواء المبتدعين ، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين . وكان بحراً لا تنكدره الدلاء ، وحبراً يقتدى به الأخيار الأولياء . طنّت بذكره الأمصار وضئت بمثله الأعصار . قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج يوسف المزى [ولد سنة ٦٥٤ بالمرزة . وتوفي سنة ٧٤٢] : ما رأيت مثله . ولا رأى هو مثل نفسه ، ولا رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أتبع لها منه .

وقال الشيخ الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الأندلسى ، ثم المصرى [ولد سنة ٦٧١ وتوفي بالقاهرة سنة ٧٣٤] - بمد أن ذكر ترجمة الحافظ جمال الدين المزى - وهو الذى حدانى على رؤية الشيخ الإمام ، شيخ الإسلام ، تقى الدين ، أبى العباس : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - فآلفيته : كاد يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إن تكلم في التفسير : فهو حامل رايته ، أو أفق في الفقه : فهو مدرك غايته ، أو ذاكر بالحديث : فهو صاحب علمه وروايته ، أو حاضر بالتحل والمثل : لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من رايته . برز في كل فن على أبناء جنسه . ولم تر عين من رآه مثله . ولا رأت عينه مثل نفسه . كان يتكلم في التفسير ، فيحضر مجلسه الجم الغفير ،

ويرتدون من بحر علمه المذهب الخبير ، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير ، إلى أن دب إليه من أهل بلده داء الحسد . وأب أهل النظر منهم ما ينتقد عليه في حنبليته من أمور الممتد ، لحفظوا عنه في ذلك كلاماً أو سعه ، بسببه ملائماً ، وفوتقوا لتبديمه سهاماً ، وزعموا أنه خالف طريقهم ، وفرق فريقهم ، فنازعهم ونازعوه ، وقاطع بعضهم وقاطموه ، ثم نازعه طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة ، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة ، فكشف عن عيوب تلك الطرائق ، وذكر لها بواطن ، فأضت إلى الطائفة الأولى من منازعيه ، واستماتت بذوى الضغن عليه من مقاطعيه ، فوصلوا بالأمرأه أمره ، وأعمل كل منهم في كفره فكره ، فكتبوا محاضر . وألبوا الروبيضة^(١) للسعي بها بين الأكابر ، وسعوا في نقله إلى حضرة الملكة بالديار المصرية ، فنقل وأودع السجن ساعة حضوره ، واعتقل ، وعقدوا لإراقة دمه مجالس ، وحشدوا لذلك قوماً من عمار الزوايا وسكان المدارس ، من كل متحامل في المنازعة ، مختال بالحادعة ، ومن مجاهر بالتكفير بمبارز بالمقاطعة ، يسومونه ريب المنون (وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون) . وليس المجاهر بكفره أسوأ حالاً من المختال ، وقد دبّت إليه عقارب مكره . فرد الله كيد كل في نحره . فنجاه الله على يد من اصطفاه ، والله غالب على أمره ثم لم يخل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة ، ولم ينتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة ، إلى أن فوّض أمره إلى بعض القضاة ، فقلّد ماتقلد من اعتقاله . ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله تعالى وانتقاله . وإلى الله ترجع الأمور . وهو المطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وكان يومه مشهوداً ، ضاقت بمنازاته الطريق . وانتابها المسلمون من كل فج عميق ، وكان موته رحمه الله في ليلة العشرين من ذى القعدة سنة ٧٢٨ سجيناً بقلعة دمشق . انتهى ما أردت نقله من العقود الدرية .

(١) الروبيضة : الرجل النافه الحقيير الماجز ، الذي ربح عن معالي الأمور .

من هذا يبين أن شيخ الإسلام - رحمه الله - كان آية من آيات الله في وقته . ومن أعجب آيات الله فيه : أنه نشأ في بيئة ومجتمع خيمت عليهما ظلمات التقليد الأعمى في كل شئونهم الدينية والدنيوية ، قل أن تجد فيهم من يعرف نعمة الله عليه في إنسانيته فيقدرها ، ويحتفظ بها ويستعملها في التفكير في سنن الله وآياته الكونية والقرآنية ، بل الناس فيه بجميع طبقاتهم مندفعون في تيار التقليد مفتونون به ، زاعمون أنه الدين والهدى من ماثات السنين ، لا يخطر على بال أحد منهم أن ينظر إلى هذا المجتمع وعقائده ودينه . نظرة نقد ونقص وبحث ، ليعرف : هل هم يدينون دين الحق من الإسلام الصحيح ، أم يدينون دين الجاهلية الباطل ؟ فقد عادوا إلى ظلمات الجاهلية والشرك والفوضى والتباغض والتقاطع ، وإلى قذارات التقليد الأعمى بالانسلخ من آيات الله ، فأخذوا إلى أرض الأهواء والشهوات ، وغلبت عليهم خصائص البهيمية ، ففعلت قلوبهم عن ذكر الله واتبعوا أهواءهم فكانوا من الغاوين . وكان أمرهم في كل شيء فرطاً .

كان جل مهمهم - إن لم يكن كله - المظاهر والرياسات ، وكثرة الأتباع ، ومتع الحياة الدنيا : من النساء والبنين ، والقناطير المنقطرة من الذهب والفضة ، وانحليل المسومة والأنعام والحرث ، وفي سبيل ذلك يركبون كل ما توهموه موصلاً إلى تلك الغايات ، وانسكست في نفوسهم - المدةسة تحت أنقاض التقليد - صورة الدين الحق - الذي هو معرفة الله من سننه وآياته الكونية والعلمية فتشمر هذه المعرفة إيماناً بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وعمل كل صالح يقتضيه ويستلزمه هذا الإيمان - انعكس هذا إلى إيمان بالناس وكتب الناس ، وقول الناس وآراء الناس ، ورياسة الناس ، وغنى الناس وعطاء الناس ومنع الناس ، وأخيراً بقبور الناس ، وذهب هذا الإيمان الباطل متقللاً في النفوس حتى ملك أزمتهما ، ووجهها إلى العمل بكل ما يقتضيه ويستلزمه : من عبادة الموتى وقبورهم بأنواع العبادات ، واتخاذ أقوال الناس وأهوائهم شرائع تقدم على الشرع الحكيم المنزل من الله هدى

وشفاء لما في الصدور ، وجرم الشيطان بذلك الحبل - الذي غلّوا به أعناقهم -
إلى القول في الله وأسمائه وصفاته وكتابه وآياته ورسوله واليوم الآخر بأهوائهم
الملوثة بمقائد الهند والفرس واليونان .

فكان لذلك أسوأ الأثر في توجيه المجتمع الإسلامي في طريق ضلال بعيد
عن العزة والقوة والفلاح والهدى ، والتمكين في الأرض والأمن وغيرها من
الصفات والأحوال التي جاء بها الإسلام الصحيح من عند ربهم .

حتى تكالبت عليهم الأعداء من كل حذب ينسلون . فالصليبيون عدّوا
عليهم ، وغزمو مرات من البحر ، ونالوا منهم قتلى وأسرى كثيرين ، وبُلاداً
على الساحل ، وفي داخل البلاد . والتتار عاثوا في الأرض فساداً . وهم
مقيمون في قلب البلاد الإسلامية ، لا يفتشون يشنون الفارة تلو الفارة على دمشق
وغيرها محاولين الاستيلاء عليها ، والصوفية الأصيلة - متمثلة في النصيرية والرافضة -
منبثة في السواحل عيوناً وأرصاداً للصليبيين . وفي داخل البلاد عيوناً وأرصاداً
للتتار وغيرهم من كل متجرى على المجتمع الإسلامي ، مستهين بكل مقدرات هذا
المجتمع الذي أصبح كفتاء السيل ، لما ضربه من الوهن والضعف والصفار والنلة :
يأعرضه عن الإسلام الحق الذي نزل به الكتاب الكريم من عند ربهم ،
وبما ينه الرسول الصادق الناصح الأمين بقوله وعمله بأمر الله وهدى الله ، ويعلنهم
المشاقة لله ولكتابه ولرسوله ولدينه في كل ناحية - عقيدة وعملا ، وخلقاً ،
وحكماً - في استهتار وتوقّع شنين ، فعادت الأصنام أكثر وأروج وأحب إلى
القلوب من أيام الجاهلية الأولى ، وعاد العمل والعبادات تعاليد ورسوم آلية ميتة
لا تزيد النفوس إلا رجساً ، ولا القلوب إلا قسوة وظلمة ، والأخلاق إلا انحلالاً ،
مجاهرة بالفسوق والعصيان ، وقطع لما أمر الله به أن يوصل ، وسلطان للهوى
والشهوات نافذ في كل ناحية ، وسفه وطيش ورعونات في كل التصرفات ،
وتحاكم إلى الطاغوت من قال فلان ورأى فلان ، ومن العادات الجاهلية والتقاليد

الضالة الغنية ، ثم الطامة الكبرى وراء ذلك : أن يسموا كل هذا بـسمة الإسلام ، ويزعموه الدين الذى يستحقون أن ينالوا به رضوان الله ونصره فى الدنيا والآخرة .

وسنن الله وآياته - فيما يحل ويحيط بهم من الحوادث - تنادى : بأنهم على غير الهدى والرشد ، لأن الله لا يخلف وعده (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) (ولن تجد لسنة الله تبديلاً) (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وغيرها من آى الذكر الحكيم تصيح عليهم : أنهم أشد المحاربين للإسلام ، والمهادمين لقواعده ، تناديهم هذه الآيات لمعلم يفيقون فيرجعون إلى العقل والصواب والرشد ، ويطلبوا الاسلام الصحيح من مصدره - كتاب الله وسنة رسوله -

ومن هدى وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لتعود لهم العزة التى كانت للسلف الأولين الذين كانوا يدينون صادقين مخلصين دين الحق من كتاب الله وهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الآيات والنذر لا تريد إلا بعداً عن الاسلام ، وبعداً عن الهدى والرشد . فإن مصيبتهم العظى من التقليد الأعمى الذى لا يرتضون عنه تبديلاً ، والذى قتل عقولهم ، وسلبهم إنسانيتهم المفكرة الميزة وصدق عليهم به إبليس ظنه فاتبعوه . فقد فتنوا به أشد من فتنة الجاهلية الأولى ، بتقديسهم الشيوخ والآباء والرؤساء ، فأسلموا قلوبهم وأنفسهم لما زين لهم شياطين الجن والانس : أنه صميم الاسلام ، وأزم قواعده ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

نشأ شيخ الاسلام - رحمه الله - فى هذا الجو المظلم بمكائيف سحب الصوفية الوثنية ، وسحب الفلسفة الهندية والفارسية واليونانية ، وسحب التقليد الأعمى ، واتخاذ الأخبار والرهبان أرباباً من دون الله ، وسحب استبداد الحكام وظلمهم بما غرقوا فيه من جمالات وسفاهات وبما قدت الأمة من حيوية الانسان الكريم الذى يعرف حقه فى الحياة ، فيحرص عليه ويدافع عنه حتى صارت الأمة أشبه بقطمان الأنعام ، فسكن ذلك للحكام أن يتجادوا فى سفاهاتهم ، وعبادة أهوائهم

وشهواتهم وأن يتبادوا في الظلم والبنى والفساد بدون خشية من الناس لذتهم وصنارهم ، ولا من الله لأنهم لا يرجون له وقاراً ، وزاد تماديهم في ذلك ما تدمم به حاشية السوء وبطانتهم الغاوية من لابسى ثياب العلواء والعباد زوراً وبهتاناً .
نشأ شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - وترى وتكون في هذه البيئة وهذا المجتمع ليكون آية الله في خلقه ، وحجته على الناس .

نم ، فقد نشأ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذا المجتمع على غير ما ينشأ كل فرد فيه . فلقد كان كل فرد ينشأ مؤمناً بأن الدين يورث كايورث المتاع ، فيسلم قلبه ونفسه وروحه للآباء والشيوخ والجمهور ، ليتلقى بكل خضوع واستسلام ما يئذره أولئك أجمعون فيه من الخرافات والأوهام والوثنيات الصوفية والتقاليد العمياء ، فيحفظ القرآن ومتون الحديث كما يحفظ متن الزاد ، وأخضر المختصرات في فقه الحنابلة ، ومتن المنهاج وأبى شجاع في فقه الشافعية ، ومتن العشماوية ، ومختصر خليل ورسالة ابن أبي زيد في فقه المالكية ، ومتن نور الإيضاح والتنوير وكنز الدقائق في فقه الحنفية ، ومتن السنوسية والمقائد النسفية وغيرها في توحيد الأشعرية .

وحظ القرآن والحديث - بعد هذا - أسوأ من حظ هذه المتون . فان القرآن والحديث : إنما يحفظان للبركة ؛ أو ليتخذ القرآن حرفة يتفنى به في حفلات المآتم وأشباها ، أو ليتخذ حجباً وتماهم وتعاويد وأحرازا ، وأشباة هذه السحريات والاستهزاء بآيات الله ، ويمجد هؤلاء المتخذون آيات الله هزواً من الفقهاء من يتلمس لهم من خيوط العنكبوت من النقول الواهية ، المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من تحريف القول الصحيح عن موضعه : ما يزعمونه لهم حججاً وبراهين ، لا تزال تجري إلى اليوم على أقلام وألسنة الجاهلين الخرفين .
وما كان شأن الحديث إلا كهذا الشأن للقرآن ، غير أنه يزيد عنه : أنه كان في المجتمع أوقاف ومدارس ورياسات ووجاهات لحفظة الحديث والنسويين إليه .

فكانوا يمتهدون في حفظه والاشتغال به لينالوا من ذلك حظهم . أما العقيدة والعبادة والعمل والحكم : فالتون والشروح والحواشي في التوحيد والفقه والتصوف هي المرجع الذي لا مرجع سواه ولا محيد عنه . فقد أغلق الباب دون الاجتهاد وقفه الدين من « قال الله وقال الرسول » ومن حاول ذلك فهو التمرد الكافر ، الخارج عن دائرة الإسلام ، كما كان شأن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عندهم وعند خلفهم من أهل الجاهلية الثانية .

وما كان يشذ عن هذا السبيل الجائر إلا القليل الذين لا يكاد يظهر لهم أثر في هذا المجتمع ، لأنهم ينطوون على أنفسهم ، فيشتغلون بأنفسهم . وقد يهيمون به لخلصائهم ، وقد يسجلونه في بطون الكتب ، وكلام الواحد منهم أن يقول للناس صريح الحق ، رده خوف العامة وثورتهم عليه بالكفر ، وياغراء الحكام المبتدعين باستحلال دمه ؛ والزمن زمن استبداد غاشم ، إذ كان شعاره السفه والجهالة والبنى ومصادرة الأموال وإراقة الدماء ، بلا سؤال ولا حساب ، لا للناس ، لأنهم غشاء كفناء السيل ، ولا لله ، لأنهم كفروا به واتخذوا من دونه آلهة من الموقى خافوهم أكثر من خوفهم منه ، وأحبوهم أكثر من حبهم له سبحانه ، وسعوا في مرضاتهم أشد من سعيهم في مرضاته .

ومع هذا . فإنك تجد بعض مائة - أو به عن صدورهم - بتسجيله في الكتب - ليس خالصا من شوائب مدهانة الدهماء ومجاملتهم ، فلا تكاد تستطيع تخلصه مما لقوه به من استرضاء العامة ومراة الجمهور إلا بتكلف وجهد شاق . ولا تستطيع أن تصل من كتاباتهم إلى الحق إلا من طريق كثير الالتواء ، والمنحنيات والتعاريج . ومن مم لم يكن شيء من ذلك مفضيا عن الحق ؛ ولا نافعاً للناس في دينهم الصحيح شيئا ، لأن المدهانة للعامة ، واتقاء سخطهم ، تضطر المداهن ولا بد إلى أن يلف حقه في لفائف كثيرة من الزخرف الباطل ، مهما كان الكاتب أو الخطيب حسن النية وبرى المقصد ، ولذلك حذر الله رسوله صلى الله

عليه وسلم أشد التحذير من ذلك ، فقال (٦٨ : ٨ ، ٩ فلا تطع المكذبين ، وذكروا
لو تذرهن فيدنهون) وقال له (١٥ : ٩٤ - ٩٦ فاصدع بما تومر . وأعرض عن
المشركين . إنا كفيناك المستهزئين . الذين جعلوا القرآن عضين) .

خرج شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى هذا المجتمع بصيراً بآيات الله فيه ؛
مؤمناً بنعم الله عليه بصيراً ، بأن ربه - العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم - أخرجه
من بطن أمه لا يعلم شيئاً . كما أخرج غيره من المتقدمين ، وكما يخرج غيره من كل
بنى الإنسان ، وأعطاه أسباب وسبل العلم ، بما جمل له من السمع والبصر والفؤاد ،
وبما بث في نفسه وفي الآفاق من حوله من آيات وسنن لا تتبدل ولا تتحول ، كما أعطى
وجعل لغيره من السابقين واللاحقين من بنى الإنسان على سواء ، وأن كتب الوجود
بآياته وسننه السكونية مفتوح واضح السطور والمعالم أمام سمعه وبصره وفؤاده ، كما هو
مشهود للجميع ، وأن كتاب الذكر الحكيم وبيان الرسول الأمين كذلك مفتوح
الصفحات والآيات أمامه ، كما هو للجميع ، . لأنه كتاب الرب للناس ، ورسالة الله
إلى الناس كافة ، لم يظلم أحداً من ذلك شيئاً . لأنه الرب العليم الحكيم ، الذى يُبَيِّنُ
الجميع بنعمه وآياته ، بالحكمة البالغة ، والعدل المطلق . والجميع عبيده . وهو رب
الجميع ، فالخلق واحد ، والآيات والسنن للجميع واحدة ، والرب واحد ، وباب
عطائه ورحمته مفتوح لكل من يتعرض له ويسأله بأسبابه . لا رب لم غيره ،
ولا رحيم لم سواء ، ولا نسبة بينه وبين الجميع : إلا الربوبية منه للجميع والمبودية
له من الجميع ، فمن عرف للربوبية حقها وقدر ما يربيه به الرب من النعم والآيات
والسنن قدره ، وشكر ذلك بحسن الانتفاع به ، بوضعه في موضعه الذى تقتضيه
حكمة العليم الحكيم : زادت فيه النعم والآيات ، وزكى بها ، ونمت فيه وزادت
هداية الفطرة وامتدت آفاقها ، وعرف الحق في كل شيء . في هذا الوجود ، وأقبل في
تمطش وشغف على هداية الوحي والرسالة . فزاده هدى على هدى ، ونوراً على نور
وعلماً على علم ، فما على معارج الكرامة الإنسانية : علماً وعقلاً ، وحكمة ورشداً ،

وإيماناً صادقاً ، وعملًا صالحاً ، ولا يزال كذلك يسمو ويرتفع ، حتى يكون من
الأبرار المتقين الحسنيين ، الذين أفلحوا وفازوا بجمية رب العالمين . أولئك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون .

عرف شيخ الإسلام - رحمه الله - ذلك لربه وعرف ذلك لنفسه ، فأبت
عليه كرامته أن يضغط نفسه حقه ، وأبت عليه معرفته الصادقة بربه أن يكفر بنعم
الرب فيه ، وأن يكذب بشيء من آياته ، ولم يحمل له هدفاً إلا رضوان الله بالإيمان
بآياته وسننه ، والشكر لآلائه ونعمه ، وقد اتخذ الناس وراه ظهرياً ، فقد عرف
أنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً . فضلاً عن أن يملكوا من أمره شيئاً .
وأراد - وصدقت إرادته - أن يكون من المهتدين الحسنيين الصابرين الشاكرين ،
وعاهد ربه على ذلك أوثق العهد ، وأعانه ربه - لما علم من صدقه - فثبتته على الوفاء
بما عاهد عليه ، ومضى في سبيله على بصيرة هداية القطرة يخلوها دائماً - من صدأ
البيئة والتقاليد - بالتفكير في آيات ربه ، والتأمل في بليغ حكمته ، وبديع صنمه ،
وحكيم تدييره وتسخير لما خلق في السموات والأرض ، وعلى بصيرة هداية رسالة
الصادق الأمين : من الكتاب والسنة ، يخلو بها إلى نفسه ، ويفر بها فراراً شديداً
من « قال فلان ، ورأى فلان ، واستحسن فلان » ويزداد مع ذلك تصاغراً في
نفسه ، ودلاً وقهراً إلى ربه ، فيستغفر ربه كثيراً ، ويذكره كثيراً ، ويدعوه كثيراً ،
ويذهب إلى المساجد الخربة المعطلة ، ويتحرى أوقات السحر ، فيصلي ويمرغ
وجهه في التراب ساجداً يناجي ربه بأفقر الفقر ، وأضرع الضراعة ، وأصدق المسألة
« يا معلم إبراهيم عني » فيفتح الله له أبواب رحمته ، ويوقه للفهم والفقه لكتابه ،
ويربط على قلبه بالصدق والعرفان ويؤتبه الله الحكمة (ومن يؤت الحكمة فقد
أوتي خيراً كثيراً) . وما زال هذا شأنه حتى آتاه الله الإمامة ليهدى الناس
بأمر ربه إلى صراطه المستقيم .

ولكن الناس تلقوه بمثل ما تلقى سلفهم رسل الله . لأن دعوته هي دعوة

رسل الله إلى توحيد عبادة الواحد ، وإلى تخليص الإنسان من ذل عبادته للإنسان ، وإلى رفع الإنسان إلى درجات السكّال بتخليصه من أغلال ظلم الإنسان وهوى الإنسان ، ولأن الكفر واحد والجهالة واحدة ، والتقليد الأعمى هو التقليد الأعمى ، والفرور هو الفرور والأمانى هى الأمانى : فصبر شيخ الإسلام وجاهد ، ونزل لليدان متسلحاً بقوة الحجّة ، وذخائر كنوز الكتاب والسنة ، وفصاحة اللسان ، وثبات الجنان ، وشجاعة القلب ، وصدق العزيمة ، وقوة الإرادة ، وإخلاص القصد لوجه ربه ، والشفقة على أولئك المرضى الذين لا يشعرون بما فى قلوبهم ونفوسهم من أمراض مهلكة مشقية . ونازل بكل هذه الأسلحة معتمداً على ربه ، متبعاً ما أوحى الله إلى عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مقتنياً آثار هذا الرسول الأكرم جهد طاقته ، واضعاً نصب عينه هدفه الذى عرفه وحدده أدق تحديد . وهو تقوى الله بإقناذ نفسه ، وإنجاء الأمة مما تورطت فيه من التقليد الأعمى الذى أوهن وأضعف فيها كل القوى والعناصر ، وجراً عليها الأعداء يتكالبون عليها من كل ناحية ، مؤمناً أصداق الإيمان بأنه لا سبيل إلى نجاتها من شرور أنفسها وسيئات أعمالها ، ومن كيد أعدائها : إلا بالرجوع الصادق إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن تتبع سبيل المؤمنين سبيل الإسلام الصحيح ، الذى أتم الله به النعمة وأكمل به الدين وارتضاه لعباده ديناً على بصيرة من العلم الصحيح ، والفقہ لكتاب الله العزى المبين ، ولسنة رسول الله الصادق الأمين .

ودارت المعارك بين شيخ الإسلام - رحمه الله - ومعه ربه ، وبين حزب الشيطان ، ومعه الجماهير ورجال الدولة ، والرؤساء والسادة ، فلم يهرب جموعهم ، ولم يمحش سلطانهم ، ولم يهن ولم يحزن لما أصابه من أذاهم وجسهم ، بل كان يزداد بذلك كله قوة على قوته ، وثباتاً على حقه ، ورشداً فى كل أمره ، وجراً على باطلهم ، وهيبه فى نفوسهم . فلقد كانوا يستطيعون قتله ، ويهدم كل الأسباب ، ولكنهم

جنبوا عن ذلك ، لما ألقى الله الرعب في قلوبهم . لتقوم حجة الله بشيخ الإسلام عليهم وعلى الناس من بعدهم . فتسلطوا على تلاميذه ، يخوفونهم فلا يخافون ، ويرهبونهم فلا يرهبون ، وتسلطوا على كتب شيخ الإسلام ومؤلفاته وقاويله يمزقون أصولها تارة ، ويخفونها تارة ، وكل ذلك من سعيهم قد ذهب باطلا . وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً . حفظ الله كتب شيخ الإسلام وفتاويه ، وحفظ قلبه ولسانه ، وحفظ جسمه وجنانه ، حتى أتاه اليقين حبيس القلم قلعة دمشق في سنة ٧٢٨ رحمه الله ورضى عنه .

أما بعد فهذا كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » قبله من أقوى ما ألقى شيخ الإسلام على حزب الشيطان من قنابل الحق والهدى ، حشوها كل ما هده الله إليه وما أتاه من حجج وبراهين : قرآنية وحديثية ، وعقلية وتجارية ، لتزيق البدع والانحرافات التي غزا بها الشيطان قلوب المسلمين ومجتمعاتهم ، وأزاعهم بها عن صراط الله المستقيم ، لا تبقى على واحدة منها ، ولا تدع بقية منها لمرجعيها الذين يعيشون في ظلمها ، ويأكلون السحت من عصاة قلوب العامة باسمها . فلقد بددت ظلماتها ، وأطارت أباطيلها . وعاد بها وجه الإسلام - كما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم - مشرقاً صافياً ، تشع منه وبه أنوار الحكمة والهداية القوية على قلوب الناصحين لأنفسهم ، المؤمنين بآيات ربه ونعمه فيهم وعليهم . وعاد بها المنهج قويمًا ، والحجة بيضاء ، ليلها كنهارها .

فيا أيها الناصح لنفسه ، الحريص على نجاتها من غضب الله ولعنته في الدنيا والآخرة ، اقرأ كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » واحرص على قراءته بتدبر وفهم وعقل سليم ، لتعرف ما عم مجتمعتك من شرور البدع والأهواء والشهوات فتنتفيها عن نفسك ، وتأنى عنها بجانبك ، وتلبأ بعد ذلك إلى الركن الركين ، والحصن الحصين من كتاب ربك الذي أنزله شفاء وهدى ورحمة للمؤمنين ، وهدى نبيك الذي اصطفاك لك ربك وأرسله رحمة للعالمين ، وإماماً للمؤمنين .

هذا ، وقد طبع السيد الأمين الخانجي رحمه الله هذا الكتاب في سنة ١٣٢٥ هجرية . وكان للسيد الأمين الخانجي فضل عظيم في نشر كتب شيخ الاسلام ، لما كان يعرف لمؤلفها من الإمامة والهدى ، والاخلاص والتوفيق ، ولما يعرف أن الناس بحاجة إلى ما فيها من الخير والعلم النافع ، والهدى الصادق ، ولكنها كانت طبعة على حسب ما يلائم ذلك العصر ، ومع ذلك فقد نفذت جميع نسخها ، واشتد طلبها وعز وجودها ، وعظمت الرغبة فيها .
وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله إمام المهتدين وخاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين .

وكتبه فقير غفو الله ومغفرته

محمد بن الحسين

اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ ر.هـ الله

بتحقيق

محمّد صالح المنجد

رئيس جامعة أنصار السنة المجددية

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكل لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ، ورضى لنا الإسلام ديناً ،
وأمرنا أن نستهديه صراطه المستقيم : صراط الذين أنعم عليهم ، غير المفضوب
عليهم : اليهود ، ولا الضالين : النصارى .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
أرسله بالدين القيم ، ولله الحنيفية ، وجعله على شريعة من الأمر . أمره باتباعها ،
وأمره بأن يقول (١٢ : ١٠٨) هذه سبيل أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن
اتبعني) صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

وبعد ، فإني قد نهيتُ - إما مبتدئاً ، وإما مجيباً - عن التشبه بالكفار في
أعيادهم ، وأخبرتُ ببعض ما في ذلك من الآثار القديمة ، والدلالة الشرعية ،
وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبته هدى الكفار : من الكتابيين والأُميين ،
وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم ، وإن كانت هذه
قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة ، كثيرة الشعب ، وأصلاً جامعاً من أصولها ،
كثير الفروع - لكنني نهيت على ذلك بما يسهره الله تعالى . وكتبت جواباً في
ذلك لم يحضرني الساعة . وحصل بسبب ذلك من الخير ما قدره الله سبحانه .

ثم بلغني بأخرة أن من الناس من استغرب ذلك واستعبد ، لمخالفة عادة قد
نشأوا عليها . وتمسكوا في ذلك بمعمومات وإطلاقات اعتمدوا عليها . فاقترضاني بعض
الأصحاب أن أعلّق في ذلك ما يكون فيه إشارة إلى أصل هذه المسألة ، لكثرة
فائدتها ، وعموم النفع بها ، ولما قد عمّ كثيراً من الناس من الابتلاء بذلك ،
حتى صاروا في نوع جاهلية . فكتبت ما حضرني الساعة ، مع أني لو استوفيت
ما في ذلك من الدلائل وكلام العلماء ، واستقرت الآثار في ذلك ، لوجدت فيه
أكثر مما كتبه .

ولم أكن أعلن أن من خاض في الفقه ، ورأى إِمَائَتِ الشَّرع ومقاصده ،
وعلل الفقهاء ومسائلهم : يشك في ذلك ، بل لم أكن أعلن أن من وقَّر الإيمان في
قلبه ، وخلص إليه حقيقة الإسلام ، وأنه دين الله الذي لا يقبل من أحد سواه ،
إذا نُبِّه على هذه النكتة : إلا كانت حياة قلبه ، وصحة إيمانه : توجب استيقاظه
بأسرع تنبيه . ولكن نعوذ بالله من رَيْن القلوب ، وهوى النفوس اللذين يصدان
عن معرفة الحق واتباعه .

فصل

[في حال البشر قبل البعثة الحمديّة ^(١)]

اعلم أن الله سبحانه وتعالى . أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الخلق ، وقد
مَتَّ أهل الأرض : عربهم وعجمهم ، إلابقايا من أهل الكتاب ، ماتوا -
أو أكثرهم - قبل مبثته .

والناس إذ ذاك أحد رجلين : إما كتابي معتمِمْ بكتاب ، إما مُبَدِّل ، وإما
منسوخ ، أو دين دارس ، بعضه مجهول ، وبعضه متروك . وإما أُمِّي من عربي
وعجمي ، مقبل على عبادة ما استحسنته ، وظن أنه ينفعه : من نجم ، أو وثن ،
أو قبر ، أو تمثال ، أو غير ذلك . والناس في جاهلية جهلاء ، من مقالات يظنونها
علماً . وهي جهل ، وأعمال يحسبونها صلاحاً ، وهي فساد .

وغاية البارِع منهم علماً وعملاً : أن يُحصِّل قليلا من العلم الموروث عن الأنبياء
المُتقدمين ، مشوب بأهواء المبدلين والمبتدعين ، قد اشتبه عليهم حقه بباطله ،
أو يشتغل بعمل ، القليل منه مشروع ، وأكثره مبتدع ، لا يكاد يؤثر في صلاحه
إلا قليلا ، أو أن يكدح بنظره كدح المتفلسفة ، فتذوب مُهَجَّتِه في الأمور

(١) تسهيلا للانتفاع بهذا الكتاب الجليل وبحوثه القيمة جدا : قد عنوانا بعض
المسائل عناوين تيسر للقارئ الفهم السريع . وقد جعلناها بين مربعين أعلى الهامش

الطبيعية والرياضية ، وإصلاح الأخلاق ، حتى يصل - إن وصل - بعد الجهد الذى لا يوصف ، إلى تَرْزُرٍ قليل مضطرب ، لا يَروى غليلا ولا يشفى غليلا ، ولا يبقى من العلم الإلهى شيئا ، باطله أضعاف حقه - إن حصل - وأتى له ذلك ؟ مع كثرة الاختلاف بين أهله : والاضطراب ، وتعدد الأدلة عليه والأسباب .

فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به من البينات والهدى ، هداية جأت عن وصف الواصفين ، وفاقت معرفة العارفين ، حتى حصل لأمتة المؤمنين به عموما ، ولأولى العلم منهم خصوصا : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، والأخلاق العظيمة ، والسنن المستقيمة ، ما لو بُجعت حكمة سائر الأمم علماء وعما ، الخالصة من كل شوب ، إلى الحكمة التى بُعث بها . لتفاوتتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما . فلهذا الحمد كما يحب ربنا ويرضى .

ودلائل هذا وشواهد ليس هذا موضعها .

ثم إنه سبحانه بعثه بدين الإسلام الذى هو الصراط المستقيم . وفرض على الخلق : أن يسألوه هدايته كل يوم مرارا فى صلاحهم . ووصفه بأنه صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين .

قال عدى بن حاتم رضى الله عنه : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فى المسجد - فقال القوم : هذا عدى بن حاتم ، وجئت بنير أمان ولا كتاب . فلما دُفعتُ إليه أخذ بيدي - وقد قال قبل ذلك : إني لأرجو أن يجعل الله يده فى يدي - قال : فقام بى ، فلقينته امرأة وصبي معها . فقالا : إن لنا إليك حاجة . فقام معهما حتى قضى حاجتهما . ثم أخذ بيدي حتى أتى بي داره . فالتفتُ له الوليدة وسادة ، فجلس عليها . وجلستُ بين يديه . فحمد الله ،

للمنضوب
عليهم: اليهود،
والضالون:
النصارى

وأثنى عليه . ثم قال : ما يُفِرُّك ؟ أيفِرُّك ؟^(١) أن تقول : لا إله إلا الله ؟ فهل تعلم من إله سوى الله ؟ قال : قلت : لا . ثم تكلم ساعة . ثم قال : إنما يُفِرُّك أن تقول : الله أكبر ، أو تعلم شيئاً أكبر من الله ؟ قال : قلت : لا ، قال : فإن اليهود مفضوب عليهم ، والنصارى ضلال . قال فقلت : فإنني حنيف مسلم . قال : فرأيت وجهه ينبسط فرحاً » .

وذكر حديثاً طويلاً رواه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن غريب . وقد دل كتاب الله على معنى هذا الحديث ، قال الله سبحانه (٥ : ٦٠ قل : هل أنبئكم بشر من ذلك مزدوبة عند الله ؟ من لعنه الله وغضبه عليه ، وجعل منهم الفردة والخنازير وعبد الطاغوت) والضمير عائد إلى اليهود . والخطاب معهم ، كما دل عليه سياق الكلام .

وقال تعالى (٥٨ : ١٤) ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ؟ ما هم منكم ولا منهم) وهم المنافقون ، الذين تولوا اليهود باتفاق أهل التفسير . وسياق الآية يدل عليه .

وقال تعالى (٣ : ١١٢) ضربت عليهم الذلة أينما نفقوا إلا نجبل من الله وحبل من الناس ، وباءوا بغضب من الله) وذكر في البقرة قوله تعالى (٢ : ٦١) وباءوا بغضب من الله) وفيها أيضاً (٢ : ٩٠) فباءوا بغضب على غضب) وهذا بيان أن اليهود مفضوب عليهم .

وقال في النصارى (٥ : ٧٣ - ٧٧) لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة - إلى قوله - قل : يا أهل الكتاب ، لاتفلوا في دينكم غير الحق ، ولاتتبعوا

(١) في النهاية لابن الأثير : أنه قال لعدي بن حاتم « ما يفرك إلا أن يقال : لا إله إلا الله ؟ » أفرره أفره - ضم الهمز وكسر الفاء - فطت به ما يفرك منه ويهرب . أى ما يحملك على القرار إلا التوحيد : وكثير من المحدثين يقوله بفتح ياء المضارعة والصحيح الأول .

أهواء قوم قد ضلّوا من قبل ، وأضلوا كثيراً ، وضلوا عن سواء السبيل) وهذا خطاب للنصارى ، كما دل عليه السياق . ولهذا نهام عن الفلو . وهو مجاوزة الحد ، كما نهام عنه في قوله (٤ : ١٧١) يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته أقفاها إلى مريم وروح منه) .

واليهود مقصرون عن الحق . والنصارى غالون فيه .
فأما وسمُ اليهود بالنصب ، والنصارى بالضلال : فله أسباب ظاهرة وباطنة ، ليس هذا موضعها .

وجماع ذلك : أن كفر اليهود أصله : من جهة عدم العمل بعهدهم . فهم يملكون الحق ، ولا يتبعونه قولاً ، أو عملاً ، أولاً قولاً ولا عملاً ، وكفر النصارى : من جهة علمهم بلا علم . فهم يمتهدون في أصناف المبادات بلا شريعة من الله . ويقولون على الله مالا يملكون . ولهذا كان السلف ، كسفيان بن عيينة وغيره يقولون « من فسد من علمائنا : ففيه شبه من اليهود . ومن فسد من عبّادنا : ففيه شبه من النصارى » وليس هذا أيضاً موضع شرح ذلك .

ومع أن الله قد حذّرنا سبيلهم ، فقضاؤه نافذ بما أخبر به رسوله مما سبق في علمه ، حيث قال ، فيما أخرجه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوً الْقَدَّةَ بِالْقَدَّةِ »^(١) ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَخَلَسُوهُ . قالوا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فن ؟

وروى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتى مأخذَ القرون ، شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، قيل : يا رسول الله ، كفارس والروم ؟ قال : ومن الناس إلا أولئك ؟ »

(١) القفة : بضم القاف وفتح الالف مشددة - إحدى ريش السهم .

أصل كفر
اليهود
والنصارى

فأخبر أنه سيكون في أمته مُضَاهَاة لليهود والنصارى ، وهم أهل الكتاب ، ومُضَاهَاة لفارس والروم ، وهم الأعاجم .

وقد كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء . وليس هذا إخباراً عن جميع الأمة ، بل قد تواتر عنه أنه قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة » وأخبر صلى الله عليه وسلم « أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة » و « أن الله لا يزال يفرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته » .

فلم يخبره الصديق أن لابد أن يكون في أمته قومٌ متمسكين بهديه الذى هو دين الإسلام مُخَصّاً ، وقوم منحرفين إلى شُعبة من شُعب دين اليهود ، أو إلى شعبة من شعب دين النصارى ، وإن كان الرجل لا يكفر بهذا الانحراف ، بل وقد لا يفسق أيضاً . بل قد يكون الانحراف كفرًا . وقد يكون فسقًا . وقد يكون سيئة . وقد يكون خطأ .

وهذا الانحراف أمر تتفاضه الطباع ، ويزينه الشيطان . فلذلك أمر العبد بدوام دعاء الله سبحانه بالهداية إلى الاستقامة التى لا يهودية فيها ، ولا نصرانية أصلاً . وأنا أشير إلى بعض أمور أهل الكتاب والأعاجم ، التى ابتليت بها هذه الأمة ، ليجنب المسلم الحنيف الانحراف عن الصراط المستقيم إلى صراط المفضوب بتليت به هذه عليهم أو الضالين .

بعض خصال
أهل الكتاب
والأعاجم التى
بتليت به هذه
الأمة

قال الله سبحانه (٢ : ١٠٩) وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ (فذمَّ اليهود على ما حسدوا المؤمنين على الهدى والعلم .

وقد يُبْتَلَى بعض المنتسبين إلى العلم وغيرهم بنوع من الحسد من هداة الله لعلم نافع ، أو عمل صالح . وهو خُلُق مذموم مطاقاً . وهو في هذا الموضع من أخلاق المفضوب عليهم .

وقال الله سبحانه (٥٧ : ٢٣ ، ٢٤) والله لا يحب كل مختال فخور . الذين
يسخون ويأمرون الناس بالبخل) (ويكتمون ما آتاهم الله من فضله)

فوصفهم بالبخل الذى هو البخل بالعلم ، والبخل بالمال ، وإن كان السياق
يدل على أن البخل بالعلم هو المقصود الأكبر . فلذلك وصفهم بكتان العلم في غير
آية . مثل قوله تعالى (٣ : ١٨٧) وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه
للناس ولا تكتمنوه - الآية) وقوله تعالى (٢ : ١٥٩ ، ١٦٠) إن الذين يكتمون
ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب . أولئك يلعنهم
الله ، ويلعنهم اللاعنون . إلا الذين تابوا - الآية) وقوله (٢ : ١٧٤) إن الذين
يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً ، أولئك ما يأكلون
في بطونهم إلا النار - الآية) وقوله تعالى (٢ : ١٤) وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا
آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن) .

فوصف المضروب عليهم بأنهم يكتمون العلم ، تارة بخلاً به . وتارة احتياطاً
عن إظهاره بالدنيا ، وتارة خوفاً أن يحتاج عليهم بما أظهره منه .

وهذا قد ابتلى به طوائف من المنسبين إلى العلم . فإنهم تارة يكتمون العلم
بخلاً به ، وكراهة أن ينال غيرهم من الفضل ما نالوه ، وتارة احتياطاً عنه برياسة
أو مال ويخاف من إظهاره انتقاص رياسته ، أو نقص ماله ، وتارة يكون قد
خالف غيره في مسألة ، أو اعترى إلى طائفة قد خولقت في مسألة ، فيكتم من العلم
ما فيه حجة لمخالفه ، وإن لم يتيقن أن مخالفه مبطل .

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدى وغيره : « أهل العلم يكتمون ما لهم وما عليهم .
وأهل الأهواء لا يكتمون إلا ما لهم » .

وليس الغرض تفصيل ما يجب وما يستحب . بل الغرض : التنبيه على
جامع يتفطن لليبب بها لما ينفعه الله به .

وقال تعالى : (٢ : ٩١) وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله قالوا : نؤمن بما أنزل

علينا ، ويكفرون بما وراه وهو الحق - الآية) بعد أن قال : (٢ : ٨٩ وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا . فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به . فلننة الله على الكافرين) .

فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي الناطق به ، والداعي إليه . فلما جاءهم النبي الناطق به من غير طائفة يهودية لم يتقادوا له . فإنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها ، مع أنهم لا يتبعون مآزيمهم في اعتقادهم .

وهذا يُبَيِّنُ به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم ، أو الدين ، من المتفقهة ، أو التصوفة أو غيرهم ، أو إلى رئيس معظم عديم في الدين ، غير النبي صلى الله عليه وسلم . فإنهم لا يقبلون من الدين لاقها ، ولا رواية : إلا ما جاءت به طائفتهم . ثم إنهم لا يعلمون ما توجه طائفتهم ، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً ، رواية وفقهاً . من غير تعيين شخص أو طائفة . غير الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقال تعالى في صفة المنضوب عليهم : (٤ : ٤٦ من الذين هادوا يجرئون الكلم عن مواضعه) ووصفهم بأنهم (٣ : ٧٨ يلوون ألسنتهم بالكتاب ، لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب) والتحريف قد فسر بتحريف التنزيل ، وبتحريف التأويل .

فأما تحريف التأويل : فكثير جداً ، وقد ابتليت به طوائف من هذه الأمة .

وأما تحريف التنزيل : فقد وقع فيه كثير من الناس ، يعرفون ألفاظ الرسول ، ويروون أحاديث بروايات منكورة ، وإن كان الجهابذة يدفون ذلك . وربما تطاول بعضهم إلى تحريف التنزيل . وإن لم يمكنه ذلك - كما قرأ بعضهم : (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليماً) .

التحريف
الذي ابتلى
به طوائف
من الأمة

وأما تطاول بعضهم إلى السنة بما يُظن أنه من عند الله : فكوضع الرُضاعين
الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إقامة ما يُظن أنه حجة في
الدين ، وليس بحجة .

وهذا الضرب من نوع أخلاق اليهود ، وفيها في النصوص كثير لمن تدبر في
كتاب الله وسنة رسوله . ثم نظر بنور الإيمان إلى ما وقع في الأمة من الأحداث .
وقال سبحانه عن النصارى (٤ : ١٧١) يا أهل الكتاب ، لاتفلوا في دينكم
ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته)

وقال (٥ : ١٦ و ٧٢) لقد كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح ابن مريم إلى
غير ذلك من الموضع .

ثم إن الغلو في الأنبياء والصالحين : قد وقع في طوائف من ضلال المتبعة الضلو : سبب
والتصوفة ، حتى خالط كثيرا منهم من مذاهب الحلول والاتحاد ما هو أقبح من ضلال القهدين
قول النصارى أو مثله أو دونه .

وقال تعالى (٩ : ٣١) اتخذوا أبنهارم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح
ابن مريم - الآية) وفسره النبي صلى الله عليه وسلم لمدي بن حاتم رضى الله عنه
بأنهم « أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم » .
وكثير من أتباع المتبعة^(١) يطيع بعض المعظمين عنده في كل ما يأمره به ،
وإن تضمن تحليل حرام أو تحريم حلال .

وقال سبحانه عن الضالين : (٥٧ : ٢٧) ورهبانية ابتدعوها - ما كتبناها
عليهم - إلا ابتغاء رضوان الله (وقد ابتلى طوائف من المسلمين من الرهبانية
المتبعة بما الله به عليهم .

(١) وكذلك القهدين على معنى : قد أطاعوا من قهديم في أخطائهم ، وردوا
بها صريح نصوص الكتاب والسنة ، زاعمين أنها لم يأخذ بها معظمهم .

وقال الله سبحانه (١٨ : ٢١) قال الذين غلبوا على أمرهم : لننخذن عليهم مسجداً) فكان الضالون ، بل والمضروب عليهم ، يبنون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أمته عن ذلك في غير موضع ، حتى في وقت مفارقتة الدنيا - بأبي هو وأمي - ثم إن هذا قد ابتلي به كثير من هذه الأمة . ثم إن الضالين تجد عامة دينهم إنما يقوم بالأصوات المطربة ، والصور الجميلة فلا يهتمون في أمر دينهم بأكثر من تلحين الأصوات . ثم إنك تجد أن هذه الأمة قد ابتليت من اتخاذ الماع المطرب بماع القصائد . بالصور والأصوات الجميلة لإصلاح القلوب والأحوال مافيه مضاهاة لبعض حال الضالين .

قوام دين
الضالين على
تحريك النفس
البعيية

وقال سبحانه (٢ : ١١٣) وقالت اليهود : ليست النصراني على شيء . وقالت النصراني : ليست اليهود على شيء . فأنظر أن كل واحدة من الأمتين تجحد كل ماعليه الأخرى . وأنت تجد كثيراً من المتفكحة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة . لا يراهم شيئاً ، ولا يعدم إلا جهالاً ضالاً ، ولا يمتد في طريقهم من العلم والهدى شيئاً . وترى كثيراً من المتصوفة والمتفكرة لا يرى الشريعة والعلم شيئاً ، بل يرى أن التمسك بهما منقطع عن الله وأنه ليس عند أهلها شيء مما ينفع عند الله . والصواب : أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق . وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل (١) .

وأما مشابهة فارس والروم : فقد دخل منه في هذه الأمة من الآثار الرومية قولاً وعملاً ، والآثار الفارسية قولاً وعملاً : مالاخفاً فيه . على مؤمن عليم بدين الإسلام ، وبماحدث فيه .

(١) هذا مع فرض أن في الصوفية حقاً . وإلا فهي من أساسها محدثة بعد القرن الفاضل الذي كان فيه خيالة الأمة . وأمة الهدى فيها . وقد أغنى الله المؤمنين بكتابه وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم عما زعموه في الصوفية من تزيق القلوب وتصفيتها .

وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة . مما تضارع طريق
للمفضوب عليهم أو الضالين ، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفوراً لصاحبه : إما
لاجتهاد أخطأ فيه ، وإما لحسنات محت السيئات ، أو غير ذلك .
وإنما الغرض : أن تبين ضرورة العبد وفائقته إلى هداية الصراط المستقيم ،
وأن يفتح لك باب إلى معرفة الانحراف لتحذره .

ثم إن الصراط المستقيم : هو أمور : باطنة في القلب : من اعتقادات ، أمور الصراط
المستقيم
وارتباطها
يحبها
وقد تكون أيضاً عادات : في الطعام ، واللباس ، والنكاح ، والسكن ، والاجتماع
والافتراق ، والسفر ، والإقامة ، والركوب ، وغير ذلك .

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة : بينهما سلاسل ارتباط ومناسبة . فإن ما يقوم
بالقلب من الشعور والحال : يوجب أموراً ظاهرة ، وما يقوم بالظاهر من سائر
الأعمال : يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً .
وقد بمت الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي هي سنته ،
وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه له .

فكان من هذه الحكمة : أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يبين سبيل
المفضوب عليهم ، والضالين . وأمر بمخالفتهم في الهدى الظاهر ، وإن لم يظهر
لكثير من الخلق في ذلك مفسدة ، لأمر : —

منها : أن المشاركة في الهدى الظاهر : تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين
يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال . وهذا أمر محسوس . فإن اللابس لثياب
أهل العلم — مثلاً — يجد من نفسه نوع انضمام إليهم . واللابس لثياب الجند للقاتلة
مثلاً ، يجد في نفسه نوع تخلف بأخلاقهم ، ويصير طبعه مقتضياً لذلك ، إلا أن
يتمنع من ذلك مانع .

ومنها : أن المخالفة في الهدى الظاهر : توجب مباينة ، ومفارقة توجب الاقطاع

عن موجبات الغضب ، وأسباب الضلال ، والانطفاف إلى أهل الهدى والرضوان وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين . وكما كان القلب أتمّ حياة ، وأعرف بالاسلام الذي هو الإسلام - لست أعنى مجرد التوسّم به ظاهراً ، أو باطناً بمجرد الاعتقادات التقليدية ، من حيث الجملة - كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطناً أو ظاهراً أتمّ ، وبعده عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين : أشد .

ومنها : أن مشاركتهم في الهدى الظاهر : توجب الاختلاط الظاهر ، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين الرضيين ، وبين المنضوب عليهم والضالين . إلى غير ذلك من الأسباب الحكيمية .

هذا إذا لم يكن ذلك الهدى الظاهر إلا مباحاً محضاً ، لوتجرد عن مشابهِتهم . فأمّا إن كان من موجبات كفرهم : فإنه يكون شعبة من شعب الكفر . فوافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع ضلالمهم ومعاصيهم . فهذا أصل ينبغي أن يُفطن له . والله أعلم .

فصل

[في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن التشبه بهم]

لما كان الكلام في المسألة الخاصة : قد يكون مندرجاً في قاعدة عامة ، بدأنا بذكر بعض ما دل من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن مشابهِتهم في الجملة ، سواء كان ذلك عاماً في جميع الأنواع المخالفة ، أو خاصاً ببعضها ، وسواء كان أمراً إيجاباً ، أو أمراً استيجاباً .

ثم أتبعنا ذلك بما يدل على النهي عن مشابهِتهم في أعيادهم خصوصاً .

السرف والمواقفة والمخالفة
وهنا نكتة قد نبهت عليها في هذا الكتاب . وهي : أن الأمر بمواقفة قوم أو بمخالفتهم : قد يكون لأن نفس قصد موافقتهم ، أو نفس موافقتهم : مصلحة

وكذلك نفسُ قصد مخالفتهم : أو نفس مخالفتهم مصلحة ، بمعنى : أن ذلك الفعل يتضمن مصلحة للعبد أو مفسدة ، وإن كان ذلك الفعل الذى حصلت به الموافقة أو المخالفة ، لو تجرد عن الموافقة والمخالفة : لم يكن فيه تلك للمصلحة أو المفسدة ، ولهذا نحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم والساجدين ، من المهاجرين والأنصار ، فى أعمال لولا أنهم فعلوها لربما قد كان لا يكون لنا فيها مصلحة ، لما يورث ذلك : من محبتهم واتلاف قلوبنا بقلوبهم ، وإن كان ذلك يدعونا إلى موافقتهم فى أمور أخرى ، إلى غير ذلك من النوائد . كذلك قد تضرر بموافقتنا الكافرين فى أعمال ، لولا أنهم يفعلونها لم تضرر بفعلها . وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة لأن ذلك الفعل الذى يوافق العبد فيه أو يخالف متضمن للمصلحة والمفسدة ولو لم يفعلوه . لكن عُبِّرَ عنه بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف . فتكون موافقتهم دليلا على الفسدة ، ومخالفتهم دليلا على المصلحة .

واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير : من باب قياس الدلالة . وعلى الأول من باب قياس الالة . وقد يجتمع الأمران ، أعنى الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذى وافقناهم أو خالفناهم فيه ، ومن نفس مشاركتهم فيه . وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة للأمور بهما والمنهى عنهما . فلا بد من التفطن لهذا للمعنى . فإن به يعرف معنى نهى الله لنا عن اتباعهم وموافقتهم مطلقاً ومقيداً . واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفصيلها : إنما يقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستزام . وإنما السنة هى التى تفسر الكتاب وتبينه ، وتدل عليه ، وتعبر عنه .

فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدل على أصل هذه القاعدة فى الجملة ، الآيات
ثم تتبع ذلك الأحاديث المفسرة لمعانى ومقاصد الآيات بعدها .
بمخالفة
الكـ

قال الله سبحانه (٤٥ : ١٦ - ١٩) ولقد آتينا بنى إسرائيل الكتاب والحكم

والنبوة - ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على العالمين ، وآتيناهم بينات من الأمر فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بنيًا بينهم ، إن ربك يقضى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون . ثم جطناك على شريعة من الأمر فاتبعوها ، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون . إنهم لن يُفَنُوا عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض . والله ولي المتقين) .

أخبر سبحانه أنه أنعم على بنى إسرائيل بنعم الدين والدنيا ، وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم بنيًا من بعضهم على بعض . ثم جعل محمدًا صلى الله عليه وسلم على شريعة من الأمر شرعها له ، وأمره باتباعها ، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون ، وقد دخل في الذين لا يعلمون : كل من خالف شريعته . و « أهواءهم » هي ما يهوونوه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر : الذى هو من موجبات دينهم الباطل وتوابع ذلك . فهم يهوونوه . وموافقهم فيه : اتباع لما يهوونوه . ولهذا يفرح الكافرون بموافقة المسلمين فى بعض أمورهم ، ويسرون به ، ويودون أن لو هذلوا مالا عظيما ليحصل ذلك . ولو فرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم ، فلا ريب أن مخالفتهم فى ذلك أحسم لمادة متابعتهم فى أهوائهم ، وأعون على حصول مرضاة الله فى تركها ، وأن موافقتهم فى ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم فى غيره . فإن « من حام حول الحمى أوشك أن يواقه » .

انتهى عن
اتباع أهوائهم

وأى الأمرين كان : حصل المقصود فى الجملة ، وإن كان الأول أظهر .
ومن هذا الباب قوله سبحانه : (١٣ . ٣٦ ، ٣٧ والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ، ومن الأحزاب من ينكث بعضه ، قل إنما أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أَشْرِكَ بِهِ ، إِلَيْهِ أَدْعُو ، وَإِلَيْهِ مَأْب . وكذلك أنزلناه حكما عربيا ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم ، مالأت من الله من ولى ولا وافر) فالضمير فى « أهوائهم » يعود - والله أعلم - إلى ما تقدم ذكره ، وهم الأحزاب الذين ينكثون بعض ما أنزل إليه ، فدخل فى ذلك كل من أنكر شيئا

من القرآن ، من يهودى أو نصرانى ، أو غيرهما ، وقد قال (٢ : ١٤٥) ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ومتابعتهم فيما يختصون به من دينهم ، وتوابع دينهم : اتباع لأهوائهم ، بل يحصل اتباع أهوائهم بما هو دون ذلك .
ومن هذا أيضاً قوله تعالى (٢ : ١٢٠) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبّع ملتهم ، قل : إن هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم ، مالكت من الله من ولى ولا نصير) .

فاتظر كيف قال فى الخبر « ملتهم » وفى النهى « أهواءهم » لأن القوم لا يرضون إلا باتباع الملة مطلقاً . والزجر وقع عن اتباع أهوائهم فى قليل أو كثير ، ومن المعلوم أن متابعتهم فى بعض مأمور عليه من الدين : نوع متابعة لم فى بعض ما يهونه ، أو مظنةً لمتابعتهم فيما يهونه ، كما تقدم .

ومن هذا الباب : قوله سبحانه (٢ : ١٤٥ - ١٥٠) ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وما أنت بتابع قبلتهم ، وما بعضهم بتابع قبلة بعض ، ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ، إنك إذا لمن الظالمين ، الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ، الحق من ربك ، فلا تكونن من الممترين ، ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات ، أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً ، إن الله على كل شيء قدير ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك ، وما الله بغافل عما تعملون ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ، ثلاثاً يكون للناس عليكم حجة ، إلا الذين ظلموا منهم) .

قال غير واحد من السلف : معناه ثلاثاً يحتج اليهود عليكم بالموافقة فى القبلة ، فيقولوا : قد وافقونا فى قبلتنا ، فيوشك أن يوافقونا فى ديننا ، فقطع الله بمخالفتهم فى القبلة هذه الحجة ، إذ « الحجة » اسم لكل ما يحتج به من حق

وباطل ، « إلا الذين ظلموا منهم » وهم قريش - فإنهم يقولون : عادوا إلى قبلتنا ، فيوشك أن يعودوا إلى ديننا :

فبين سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة : مخالفة الكافرين في قبلتهم ، ليكون ذلك أقطع لما يطمعون فيه من الباطل ، ومعلوم أن هذا المعنى ثابت في كل مخالفة وموافقة ، فإن الكافر إذا أتبع في شيء من أمره كان له من الحجة مثل ما كان ، أو قريب ، مما كان لليهود من الحجة في القبلة .

وقال سبحانه : (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وهم اليهود والنصارى الذين اختلفوا على أكثر من سبعين فرقة ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف ، مع أنه صلى الله عليه وسلم قد أخبر « أن أمته ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة » مع أن قوله : لا تكن مثل فلان . قد يم عائلته بطريق اللفظ أو المعنى . وإن لم يم ، دل على أن جنس مخالفتهم ، وترك مشابعتهم أمر مشروع . ودل على أنه كلما بعد الرجل عن مشابعتهم فما لم يشرع لنا : كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهى عنها . وهذه مصلحة جلية .

وقال سبحانه كوسى وهرون : (١٠ : ٨٩) فاستقيما ، ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وقال سبحانه (٧ : ١٤١) وقال موسى لأخيه هرون : اخلق في قومي وأصلح ، ولا تتبع سبيل المفسدين) وقال تعالى (٤ : ١١٥) ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ) إلى غير ذلك من الآيات .

وما هم عليه من الهدى والعمل : هو من سبيل غير المؤمنين ، بل من سبيل المفسدين ، والذين لا يعلمون ، وما يقدر عدم اندراجهم في العموم ، فالنهي ثابت عن جنسه ، فيكون مفارقة الجنس بالكيفية أقرب إلى ترك النهي عنه ، ومقارنته في مظنة وقوع النهي عنه .

قال سبحانه : (٥ : ٤٨ ، ٤٩) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق . مصدقاً لما بين

صنات المؤمنين

والناقضين

يديه من الكتاب ومهيماً عليه ، فأحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جادك من الحق . إِكْلَيْ جِطْلَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ، ولو شاء الله لجلعكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فيها آتاكم ، فاستبقوا الخيرات ، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم . واحذروم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم) ومتابعتهم في هديهم : هي من اتباع ما يهوونه ، أو مظنة لاتباع ما يهوونه ، وتركها معونة على ترك ذلك ، وحسن لمادة متابعتهم فيما يهوونه .

واعلم أن في كتاب الله من النهي عن مشابهة الأمم الكافرة وقصصهم التي فيها عبرة لنا بترك ما فعلوه كثير . مثل قوله ، لما ذكر ما فعله بأهل الكتاب من الثلاث (٥٩ : ٢ فاعتبروا يا أولى الأبصار) وقوله : (١٢ : ١١١ لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب) وأمثال ذلك .

ومنه ما يدل على مقصودنا ، ومنه ما فيه إشارة وتتميم للمقصود .

ثم متى كان المقصود : بيان أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصح لنا ، بفسح الآيات دالة على ذلك . وإن كان المقصود : أن مخالفتهم واجبة علينا ، فهذا إنما يدل عليه بعض الآيات دون بعض .

ونحن ذكرنا ما يدل على أن مخالفتهم مشروعة في الجملة ، إذ كان هذا هو المقصود هنا .

وأما تمييز دلالة الوجوب أو الواجب عن غيرها ، وتمييز الواجب عن غيره : فليس هو الغرض هنا .

وسنذكر إن شاء الله : أن مشابعتهم في أعيادهم من الأمور المحرمة ، فإنه هو المسألة المقصودة هنا بعينها ، وسائر المسائل سواها إنما جلبها إلى هنا : تقرير القاعدة الكلية العظيمة المنفعة .

قال الله عز وجل (٩ : ٦٧ - ٧٣ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ، يأمرون بالمنكر ، وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم ، نسوا الله فنسيهم ، إن المنافقين هم الفاسقون ، وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها ، هي حسبيهم ولنعم الله ولهم عذاب مقيم ، كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً ، فاستمتعوا بخلاقتهم ، فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم ، وخضتم كالذي خاضوا ، أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك هم الخاسرون ، ألم يأتيهم نبأ الذين من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود ، وقوم إبراهيم ، وأصحاب مدين والمؤتفكات ؟ أتتهم رسلهم بالبينات ، فما كان الله ليظلمهم ، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون . والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويطيعون الصلاة ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله . أولئك سيرحمهم الله ، إن الله عزيز حكيم ، وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر ، ذلك هو الفوز العظيم . يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين ، واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير) .

بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات أخلاق المنافقين وصفاتهم ، وأخلاق المؤمنين وصفاتهم ، وكلا الفريقين مظهر الإسلام . ووعد المنافقين المظهرين للإسلام - مع هذه الأخلاق - والكافرين المظهرين للكفر : نار جهنم ، وأمر نبيه بجهاد الطائفتين .

ومنذ بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن ، ومنافق ، وكافر . فأما الكافر - وهو المظهر للكفر - فأمره بئس . وإنما الغرض هنا متعلق بصفات المنافقين المذكورة في الكتاب والسنة ،

فإنها هي التي تُخاف على أهل القبلة ، فوصف الله سبحانه المنافقين بأن بعضهم من بعض ، وقال في المؤمنين « بعضهم أولياء بعض » .

وذلك لأن المنافقين تشابهت قلوبهم وأعمالهم ، وهم مع ذلك (٥٩ : ١٤) تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى (فليست قلوبهم متوادة متوالية ، إلا مادام الغرض الذي يؤمنونه مشتركاً بينهم ، ثم يتخلل بعضهم عن بعض ، بخلاف المؤمن ، فإنه يحب المؤمن ، وينصره بظهر الغيب ، وإن تضاءلت بهم الديار ، وتباعد الزمان . ثم وصف الله سبحانه كل واحدة من الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم . وكلمات الله جوامع .

وذلك : أنه لما كانت أعمال المرء المتعلقة بدينه قسمين . أحدهما : أن يعمل ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه ويترك ، والثاني : أن يأمر غيره بالفعل والترك ، ثم فعله : إما أن يختص إما لنفع نفسه هو بنفعه ، أو ينفع به غيره . فصارت الأقسام ثلاثة ليس لها رابع .
أحدها : ما يقوم بالعامل ولا يتعلق بغيره ، كالصلاة مثلاً .
والثاني : ما يعمل لنفع غيره ، كالزكاة .

والثالث : ما يأمر غيره أن يفعله ، فيكون الغير هو العامل ، وحظه هو : الأمر به .

فقال سبحانه في وصف المنافقين « يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف » و يوازونه في وصف المؤمنين « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

و « المعروف » اسم جامع لكل ما يحبه الله : من الإيمان ، والعمل الصالح . و « المنكر » اسم جامع لكل ما كرهه الله ونهى عنه .

ثم قال « ويقبضون أيديهم » قال مجاهد : يقبضونها عن الإنفاق في سبيل الله ، وقال قتادة : يقبضون أيديهم عن كل خير ، فجاهد أشار إلى النفع بالمال . وقتادة أشار إلى النفع بالمال والبدن . وقبض اليد : عبارة عن الإمساك ، كما في قوله تعالى (١٧ : ٢٩) ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط)

وفى قوله (٥ : ٦٤) وقالت اليهود يد الله مفلولة ، غلت أيديهم ، ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشله) وهى حقيقة عرفية ، ظاهرة من اللفظ ، أو هى مجاز مشهور .

ويلزاء قبض أيديهم : قوله فى المؤمنين (يؤتون الزكاة) فإن الزكاة - وإن كانت قد صارت حقيقة شرعية فى الزكاة المفروضة - فإنها اسم لكل نفع للخلق : من نفع بدنى أو مالى . فالوجهان هنا كالوجهين فى قبض اليد . ثم قال (نسوا الله فنسيهم) ونسيان الله ترك ذكره .

ويلزاء ذلك قال فى صفة المؤمنين (يقيمون الصلاة) فإن الصلاة أيضاً تم الصلاة المفروضة والتطوع . وقد يدخل فيها كل ذكر الله : إما لفظاً ، وإما معنى ^(١) قال ابن مسعود رضى الله عنه « مادمت تذكر الله فأنت فى صلاة ، وإن كنت فى السوق » وقال معاذ بن جبل « مدرسة العلم تسبيح » .

ثم ذكر ما وعد الله به المنافقين والكفار من اللعنة ، ومن النار والمذاب المقيم فى الآخرة .

(١) لله - رحمه الله - يريد بالمعنى : الحال . يعنى أن يكون المؤمن بحاله فى الاستقامة ، وتقدير نعم الله عليه وشكرها بوضع كل نعمة فى موضعها الذى تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته : فإنه يكون بذلك ذا كراً لربه . لأن الذكر ضد النسيان والتفلة . فما يسىء عبد إلى نفسه بوضع النعم فى غير موضعها ، واستعمال قلبه وغفله وجوارحه فى غير ما تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته : إلا عن نسيان لله ربه ورب المالمين ، وعن غفلة عما خلق له فى هذه الدار من الابتلاء والامتحان ، وعن غفلة عن مراقبة ربه الرقيب الشهيد الحبيب . وعما أعد له فى الحياة الآخرة التى لا ريب فيها . والتى يجزيه فيها الرب العظيم الحكيم الجزاء الأوفى وإذا تدرت هذا فهمت معنى قول ابن مسعود ، بل وفهمت حقيقة الصلاة ، وسر مقابلتها فى المنافقين بنسيان الله وأنها توثيق صلتك بربك العلى الحميد ، بتقديرك لنعمه وإدامة شكره فانك الفقير الذى لا مساعدة لك إلا بتوثيق صلاتك به .

و يازاته : ما وعد الله المؤمنين : من الجنة والرضوان ، ومن الرحمة .
ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها أسرار كثيرة ، ليس هذا موضعها . وإنما
الغرض تمهيد قاعدة لما سذكروه إن شاء الله .

وقد قيل : إن قوله (ولم عذاب مقيم) إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا
والآخرة : من الآلام النفسية غمًا وحزنًا ، وقسوة وظلمة قلب وجهلا . فإن
للكافر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم . ولهذا تجد غالب هؤلاء
لا يُطِيبُونَ عَيْشَهُمْ إلا بما يزيل عقولهم ، ويلهى قلوبهم ، من تناول مسكر ،
أو رؤية مله ، أو سماع مطرب ونحو ذلك .

و يازاء ذلك : قوله في المؤمنين (أولئك سيرحهم الله) فإن الله يجعل
للمؤمنين من الرحمة في قلوبهم وغيرها ، بما يحذونه من حلاوة الإيمان ، ويذوقونه
من طعمه ، وانسراح صدورهم للإسلام - إلى غير ذلك من السرور بالإيمان والعلم
النافع والعمل الصالح بما لا يمكن وصفه .

ثم قال سبحانه في تمام خبر المنافقين (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم
قوة وأكثر أموالاً وأولاداً) وهذه الكاف قد قيل : إنها رفع ، خبر مبتدأ
محذوف تقديره : أنهم كالذين من قبلكم . وقيل : إنها نصب بفعل محذوف ،
تقديره : فعاتم كالذين من قبلكم ، كما قال الثبري بن تَوَلَّى :

* كالיום مطلوباً ولا طالباً *

أى لم أرَ كالיום . والتشبيه - على هذين القولين - في أعمال الذين من قبل .
وقيل : إن التشبيه في العذاب .

ثم قيل : العامل محذوف ، أى لعنهم وعذبهم كاللعن الذين من قبلكم .
وقيل - وهو أجود - بل العامل ما تقدم : أى وعد الله المنافقين كوعد الذين
من قبلكم ، ولعنهم كلن الذين من قبلكم . ولم عذاب مقيم كالذين من قبلكم .
فحاليها نصب . ويجوز أن يكون رفعا ، أى عذاب كعذاب الذين من قبلكم .

موضع الكاف
في « كالذين
من قبلكم »

وحقيقة الأمر على هذا القول : أن الكاف تنازعها عاملان ناصبان ،
أو ناصب ورافع . من جنس قولهم : أكرمت وأكرمت زيد . والنحويون لهم
فيا إذا لم يختلف العامل - كقولك : أكرمت وأعطيت زيدا - قولان :
أحدهما - وهو قول سيبويه وأصحابه - أن العامل في الاسم : هو أحدهما ،
وأن الآخر حذف معموله ، لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد .
والثاني : قول القراء وغيره من الكوفيين : أن الفعلين عملا في هذا الاسم ،
وهو يرى أن العاملين يعملان في الممول الواحد .

وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله (١٧ : ٥٠) عن اليمين وعن الشمال قيد) وأمثاله .
فعل قول الأولين ، يكون التقدير : وعد الله المناقين النار : كوعد الذين
من قبلكم . ولهم عذاب مقيم : كالذين من قبلكم ، أو كعذاب الذين من قبلكم .
ثم حذف اثنان من هذه الممولات ، لدلالة الآخر عليهما ، وهم يستحسنون
حذف الأولين .

وعلى القول الثاني : يمكن أن يقال : الكاف المذكورة بعينها هي المتعلقة
بقوله « وعد » وقوله « لعن » وقوله « ولهم عذاب مقيم » لأن الكاف
لا يظهر فيها إعراب . وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر .
وإذا قيل : إن الثالث يعمل الرفع ، فوجهه : أن العمل واحد في اللفظ ،
إذ التعلق تعلق معنى لالفتى .

وإذا عرفت أن من الناس من يحمل التشبيه في العمل . ومنهم من يحمل
التشبيه في العذاب : فالقولان متلازمان . إذ المشابهة في الموجب تقتضى المشابهة
في الموجب ، وبالعكس . فلا خلاف معنى بين القولين .

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف وعدمه :
إنما هو اختلاف في تعليقات وآخذ ، لا تقتضى اختلافا ، لا في إعراب ولا في معنى .
فإن الأحسن : أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم من العمل والجزاء .
فيكون التشبيه فيها لفظيا .

وعلى القولين الأولين : يكون قد دل على أحدهما لفظاً . ودل على الآخر لزوماً . وإن سلكت طريقة الكوفيين على هذا : كان أبلغ وأحسن ، فإن لفظ الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف ، وإلا فيضمر : حالكم كحال الذين من قبلكم . ونحو ذلك . وهو قول من قدره : أنهم كالذين من قبلكم . ولا يسع هذا المكان بطلاً أكثر من هذا . فإن الفرض متعلق بغيره .

وهذه المشابهة في هؤلاء يازاء ما وصف الله به المؤمنين ، من قوله (ويعطيهم الله ورسوله) فإن طاعة الله ورسوله تنافي مشابهة الذين من قبلكم . قال سبحانه (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقتهم فاستمتعتم بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم وخضتم كالذئبي خاضوا) فالخطاب في قوله « كانوا أشد منكم قوة » وقوله « فاستمتعتم » إن كان للمناققين : كان من باب خطاب التلويح والالتفات . وهذا انتقال من الغيبة إلى الحضور ، كما في قوله (الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين) ثم حصل الانتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله (أولئك حببت أعمالهم) وكما في قوله (١٠ : ٢٢) حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم برح طيبة وفرحوا بها) وقوله (٤٩ : ٧) وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) فإن الضمير في قوله (أولئك حببت أعمالهم) الأظهر : أنه عائد إلى المستعنيين الخائضين من هذه الأمة . كقوله فيما بعد (ألم يأتهم نبيّ الذين من قبلكم) وإن كان الخطاب لمجموع الأمة المبعوث إليها فلا يكون الالتفات إلا في الموضع الثاني .

وأما قوله (فاستمتعوا بخلافهم) ففي تفسير عبد الرزاق عن م عمر عن الحسن في قوله (فاستمتعوا بخلافهم) قال : بدينهم . ويروى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه . معنى « والخلا » وروى عن ابن عباس : بنصيبهم من الآخرة في الدنيا . وقال آخرون : بنصيبهم من الدنيا .

قال أهل اللغة « الخلاق » هو النصيب والحظ . كأنه : ما خلق للانسان أى ما قدر له ، كما يقال : القسم لما قسم له . والنصيب لما نُصِبَ له ، أى أُتِيت . ومنه قوله تعالى (٢ : ١٠٢) ماله فى الآخرة من خلاق) و (٢ : ٢٠٠) وما له فى الآخرة من خلاق) أى من نصيب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما يلبس الحرير من لاخلق له فى الآخرة » .

والآية تم ما ذكره العلماء جميعهم . فإنه سبحانه قال (كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً) فذلك القوة التى كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا بها للدين والآخر . وكذلك أموالهم وأولادهم . وتلك القوة والأموال والأولاد هو الخلاق ، فاستمتعوا بقوتهم وأموالهم ، وأولادهم فى الدنيا ، ونفس الأعمال التى عملوها بهذه القوة ، والأموال : هى دينهم وتلك الأعمال ، لو أرادوا بها الله والدار الآخرة ، لكان لهم ثواب فى الآخرة عليها^(١) فتمتعهم بها أخذ حظوظهم العاجلة بها . فدخل فى هذا من لم يعمل إلا لدينه ، سواء كان جنس العمل من العبادات أو غيرها .

ثم قال سبحانه : (٩ : ٦٩) فاستمتعتم بخلقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلقهم وخضتم كاذبوا خاضوا) .

(١) الأولى أن يقيد الثواب هنا « بالحسن ، أو الجميل » أو نحوه . لأن كل عامل فلا بد أن يتوب إليه عمله ويرجع : من خير أو شر . قال الله تعالى (٨٣ : ٣٦) هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ؟ وكلمة « ثواب » فى اللغة بمعنى الرجوع . وقد سمى الله الجزاء ثواباً لأنه يتوب ويرجع إلى الصالح فى الدنيا قبل الآخرة ، لينصحه ويعرف به ضلال عمله وهذاه ، فيمكنه إذا كان يقظاً - يخصص ثواب عمله وثمراته فى كل وقت - أن يتبين مافى عمله من جهل وضلال ونقص وفساد ، وإخلاص ورياء ، وشرك وتوحيد . ولو أن كل عامل فعل كذلك لاستطاع أن يخرج الضال من ضلاله إلى الهدى ، ومن العصيان إلى الطاعة ، ومن الشرك إلى التوحيد ، ومن الكفر بالله وآياته ورسوله وكتابه إلى الإيمان ، ومن الفروء والتفك إلى البقطة وشدة تحرى صراط الدين أنهم الله عليهم . فلا يزال يزداد هدى وإعانة ، ولكن أكثر الناس لا يفعلون .

وفي « الذي » وجهان . أحسنهما : أنها صفة المصدر ، أى كالغوض الذى خاضوه . فيكون العائد محذوفا . كما فى قوله : (٣٦ : ٧١) ولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون) وهو كثير فاشى فى اللغة .
والثانى : أنه صفة الفاعل ، أى كالفریق ، أو الصنف ، أو الجيل : الذى خاضوه . كما لو قيل : كالذين خاضوا .

الْحِكْمَةُ فِي الْجَمْعِ بَيْنِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَالْغَوْضِ : لِأَن فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتسكلم به ، أو يقع فى العمل بخلاف الاعتقاد الحق .
والأول : هو البدع ونحوها . والثانى : هو فسق الأعمال ونحوها .
والأول : من جهة الشبهات . والثانى : من جهة الشهوات .
ولهذا كان السلف يقولون « احذروا من الناس صنفين : صاحب هوى قد فتنه هواه ، وصاحب دنيا أعمته دنياه » .

وكانوا يقولون « احذروا فتنة العالم الفاجر ، والعابد الجاهل . فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » فهذا يشبه انفضوب عليهم الذين يعلمون الحق ولا يتبعونه . وهذا يشبه الضالين الذين يعملون بغير علم .
ووصف بعضهم أحمد بن حنبل ، فقال « رحمه الله ، عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالمأضين ما كان أشبهه ، أتته البدع ففناها . والدنيا فأبأها » .
وقد وصف الله أئمة المتقين فقال : (٣٢ : ٢٤) وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون) فبالصبر : تترك الشهوات . وباليقين : تدفع الشبهات .

ومنه قوله فى سورة العصر (وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) وقوله : (٣٨ : ٤٥) واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولى الأيدى والأبصار) .
ومنه الحديث المرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب البصير الناقد عند ورود الشبهات ، ويجب العقل الكامل عند حلول الشهوات » .

قوله سبحانه : (٩ : ٦٩ فاستمتعتم بخلافكم) إشارة إلى اتباع الشهوات وهو داء المصاة .

وقوله : (٩ : ٦٩ وخضتم كالذي خاضوا) إشارة إلى اتباع الشبهات . وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات . وكثيرا ما يجتمعان . قتل من تجد في اعتقاده فساداً إلا وهو ظاهر في عمله . وقد دلت الآية على أن الذين كانوا من قبل استمتعوا وخاضوا . وهؤلاء فعلوا مثل أولئك .

ثم قوله : (فاستمتعتم) و (خضتم) خبر عن وقوع ذلك في الماضي . وهو ضم لمن يفعله إلى يوم القيامة ، كسائر ما أخبر الله به عن أعمال وصفات الكفار والمنافقين عند مميت عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم . فإنه ضم لمن يكون حاله حالهم إلى يوم القيامة .

الخطاب في
القرآن عام
فمناس إلى آخر
الدهر

وقد يكون خبراً عن أمر دائم مستمر . لأنه - وإن كان بضمير الخطاب - فهو كالضمير في نحو قوله : (اعبدوا) (واغسلوا) (واركعوا واسجدوا) (وآمنوا) كما أن جميع الموجودين في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وبعده إلى يوم القيامة مخاطبون بهذا الكلام ، لأنه كلام الله . وإنما الرسول مبلغ عن الله .

وهذا مذهب عامة المسلمين . وإن كان بعض من تكلم في أصول الفقه : اعتمد أن ضمير الخطاب إنما يتناول الموجودين حين تبليغ الرسول ، وأن سائر الموجودين دخلوا : إما بما علمناه بالاضطرار من استواء الحكم ، كالوخطاب النبي صلى الله عليه وسلم واحداً من الأمة . وإما بالآية ، وإما بالاجماع ، وإما بالقياس . فيكون كل من حصل منه هذا الاستمتاع والخوض مخاطباً بقوله : (فاستمتعتم) (وخضتم) وهذا أحسن القولين .

وقد توعد الله سبحانه هؤلاء المستمعين الخائضين بقوله : (أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة . وأولئك هم الخاسرون) .

وهذا هو المقصود هنا من هذه الآية . وهو أن الله قد أخبر أن في هذه الأمة

من استمتع بخلاقته ، كما استمتعت الأمم قبلهم . وخاض كالذى خاضوا . وذهبهم على ذلك . وتوعدهم على ذلك .

ثم حَضُّهُمْ على الاعتبار بمن قبلهم فقال : (٩ : ٧٠) ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود - الآية) .

وقد قلنا : أن طاعة الله ورسوله في وصف المؤمنين يإزاء ماوصف به هؤلاء : من مشابهة القرون المتقدمة . ودم من يفعل ذلك . وأمره بجهاد الكفار والمناقضين بعد هذه الآية : دليل على جهاد هؤلاء المستمعين الخائضين .

ثم هذا الذى دل عليه الكتاب مشابهة بعض هذه الأمة للقرون الماضية في الدنيا وفي الدين ، ودم من يفعل ذلك دلت عليه أيضاً سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتأول هذه الآية على ذلك أصحابه رضى الله عنهم .

فعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لتأخذُنَّ كما أخذتُ الأمم من قبلكم : ذراعاً بذراع ، وشبراً بشبر ، وباعاً ببيع ، حتى لو أن أحداً من أولئك دخل جُنْزُ رَضْبٍ لدخلتموه - قال أبو هريرة : اقرؤا إن شئتم (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة - الآية) قالوا : يا رسول الله كما صنعتُ فارسُ والروم ، وأهلُ الكتاب ؟ قال : فهل الناس إلا هم ؟ » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما في هذه الآية : أنه قال : « ما أشبه الليلة بالبارحة . هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم » .

ما جاء من
الأحاديث في
التحذير من
التشبيه
بالمضروب
عليهم والضالين

(١) رواه ابن جرير في تفسير الآية من سورة التوبة من طريق أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . وقال الحافظ ابن كثير : وله شاهد في الصحيح .

(٢) رواه ابن جرير عن ابن جريج عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس وزاد « لا أعلم إلا أنه قال : والذي نفسى بيده لتبينهم حتى لو دخل الرجل منهم جعر ضب لدخلتموه » .

وعن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه قال : « أتم أشبه الأمم بيني وإسرائيل
تمتلكا وهذا . تتبعون علمهم حذوا القذة بالقذة . غير أنى لأدرى : أتعبدون
العجل أم لا ؟ »^(١) .

وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال « المناقون الذين منكم اليوم
شر من المناقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا :
وكيف ؟ قال : أولئك كانوا يخفون نفاقهم ، وهؤلاء أعلنوه »^(٢) .

وأما السنة فجاءت بالإخبار بمشابهتهم في الدنيا ، وذم ذلك ، والنهي عن
ذلك . وكذلك في الدين .

خوف الرسول
الفتنة من
الاستمتاع
بالدنيا

فأما الأول الذى هو الاستمتاع بالخلاق : ففي الصحيحين عن عمرو بن عوف
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى
بجزيتها . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين ، وأمر
عليهم العلاء بن الحضرمي . فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الأنصار
بقدم أبي عبيدة . فوافوا صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف فتمرضوا له ، فقبس رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين رآهم . ثم قال : أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء
من البحرين ؟ فقالوا : أجل ، يا رسول الله . فقال : أبشروا ، وأملوا ما يسرهم
فوالله ما الفقرا أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم : أن تبسط الدنيا عليكم
كما بسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها ، فتهلككم
كما أهلككم » .

(١) رواه البخارى في تفسير الآية .

(٢) رواه مسلم في التفسير عن إسحاق بن إبراهيم . كذا ذكر النابلسي في ذخائر
المواريث . ولم أجده في التفسير من مسلم طبعة المصرية . وقد رواه البخارى في الفتن
في « باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه » وانظر شرحه في الفتح
(ج ١٣ ص ٥١) .

قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لا يخاف على أمته فتنة الفقر . وإنما يخاف بَسَطَ الدنيا وتنافسها وإهلاكها . وهذا هو الاستمتاع بالخلق ، المذكور في الآية .

وفي الصحيحين : عن عتبة بن عامر رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج يوماً فصرى على أهل أحد صلته على الميت . ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني قَطُّ لكم . وأنا شهيد عليكم . وإني والله لأنظر إلى حَوْضِي الآن . وإني أعطيْتُ مفاتيح خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعدى ، ولكن أخاف عليكم : أن تنافسوا فيها - وفي رواية - ولكنى أخشى عليكم أن تنافسوا فيها ، وتقتلوا ، قتلهم كما هلك من كان قبلكم . قال عتبة : فكان آخر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر » .

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا فتحت عليكم خزائن فارس والروم : أى قوم أتم ؟ قال عبد الرحمن بن عوف : نكون كما أمرنا الله عز وجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنافسون ، ثم تحاسدون ، ثم تدابرون ، أو تباغضون ، أو غير ذلك ، ثم تنطلقون إلى مساكن المهاجرين ، فتحملوا بعضهم على رقاب بعض » .

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال . « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، وجلسنا حوله . فقال : إن مما أخابَ عليكم بعدى : ما يفتتح من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : أو يأتى الخيرُ بالشر ؟ يا رسول الله ؟ قال : فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقيل : ما شأنك تكلم رسول الله ولا يكلمك ؟ قال : ورأينا أنه يُزَلَّ عليه . فأفاق يمسح عن الرُّخضاء وقال : أين هذا السائل ؟ وكأنه حده . فقال : إنه لا يأتى الخير بالشر - وفي رواية فقال : أين السائل آنفاً ؟ أو خير هو ؟ ثلاثاً - إن الخير لا يأتى إلا بالخير . وإن مما

يُنْبِتُ الرِّيحُ : مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ إِلَّا آكَلَةُ الْخَضِرِ . فَإِنَّهَا أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ ، فَتَلَعَّتْ وَبَالَتْ ، ثُمَّ رَمَتْ ، وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرٌ حُلُوٌّ ، وَنِعْمَ صَاحِبُ الْمَسْلَمِ هُوَ ، لَمَنْ أَعْطَى مِنْهُ لِلْمَسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَابْنَ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا مَنْ يَأْخُذُهُ بَغِيرُ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْعُرُ . وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَاهِدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) »

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ فِي مَادَّةِ « خَضِرٌ » : هَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحِ أَلْفَاظِهِ مَجْمُوعَةً ، فَإِنَّهُ إِذَا فُرِقَ لَا يَكَادُ يَفْهَمُ الْفَرَضَ مِنْهُ .
« الْحَبَطُ » بِالْتَّحْرِيكِ : الْهَلَاكُ يَقَالُ : حَبَطَ يَحْبُطُ حَبَطًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَاءِ .
و« يَلِمُ » يَقْرُبُ ، أَيْ يَدْنُو مِنَ الْهَلَاكِ وَ« الْخَضِرُ » بِكَسْرِ الضَّادِ : نَوْعٌ مِنَ الْبَقُولِ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِهَا وَجِدْهَا . وَ« تَلَطَّ » الْبَعِيرُ يَتَلَطَّ . إِذَا أَلْقَى رَجِيمَهُ سَهْلًا رَقِيقًا .
ضَرْبٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَيْنِ . أَحَدُهُمَا : لِلْمَعْرُوفِ فِي جَمْعِ الدُّنْيَا وَالنَّعْمِ مِنْ حَقِّهَا .
وَالْآخَرُ : لِلْمَقْتَصِدِ فِي أَخْذِهَا وَالنَّفْعِ بِهَا .

فَقَوْلُهُ « إِنْ عَايَنَتْ الرِّيحُ : مَا يَقْتُلُ حَبَطًا ، أَوْ يَلِمُ » فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَأْخُذُ الدُّنْيَا بِغَيْرِ حَقِّهَا . وَذَلِكَ : أَنَّ الرِّيحَ تَنْبِتُ أَحْرَارَ الْبَقُولِ ، فَتَكْثُرُ الْمَاشِيَةُ مِنْهُ لَا سِتْطَابَتُهَا إِيَّاهُ ، حَتَّى تَنْتَفِخَ بَطُونُهَا عِنْدَ مَجَاوِزَتِهَا حَدَ الْإِحْتِمَالِ ، فَتَنْشَقُ أَمْعَاؤُهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَهْلِكُ أَوْ تَقَارِبُ الْهَلَاكَ . وَكَذَلِكَ الَّذِي يَجْمَعُ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ حَقِّهَا ، وَيَجْنَمُهَا مَسْتَحَقُّهَا : قَدْ تَحَرَّضَ لِلْهَلَاكِ فِي الْآخِرَةِ بِدُخُولِ النَّارِ ، وَفِي الدُّنْيَا بِأَذَى النَّاسِ لَهُ ، وَحَسَدِهِمْ إِيَّاهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِلَّا آكَلَةُ الْخَضِرِ » فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمَقْتَصِدِ . وَذَلِكَ : أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِ الْبَقُولِ وَجِدْهَا الَّتِي يَنْبِتُهَا الرِّيحُ بِتَوَالِي أَمْطَارِهِ ، فَتَحْصُنُ وَتَتَمِّمُ ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْبَقُولِ الَّتِي تَرْعَاها الْمَوَاشِي بِسَدِّ هَيْجِ الْبَقُولِ وَبَيْسِهَا ، حَيْثُ لَا تَجِدُ سَوَاهَا ، وَتَسْمِيهَا الْعَرَبُ « الْجَنَبَةَ » - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالتَّوْنِ وَالْبَاءِ - فَلَا تَرَى الْمَاشِيَةَ تَكْثُرُ مِنْ أَكْلِهَا وَلَا تَسْتَمِرُّهَا . فَضَرْبُ آكَلَةِ الْخَضِرِ مِنَ الْمَوَاشِي مِثْلًا لِمَنْ يَقْتَصِدُ فِي أَخْذِ الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا . وَلَا يَحْمِلُهُ الْحَرَسَ عَلَى أَخْذِهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا . فَهُوَ يَنْجُو مِنْ وَبَالِهَا ، كَمَا نَجَتْ آكَلَةُ الْخَضِرِ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ « أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ » أَرَادَ : أَنَّهَا إِذَا شَبِعَتْ مِنْهَا بَرَكَاتٌ مُسْتَقْبَلَةٌ عَيْنَ الشَّمْسِ =

وروى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الدنيا حُلوة خَصِرة ، وإن الله سبحانه مستخلفكم فيها . فينظر كيف تعملون ؟ فانقروا الدنيا . واتقوا النساء . فإن أولَ فتنة بنى إسرائيل كانت في النساء . »

فحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنة النساء ، معللاً بأن أولَ فتنة بنى إسرائيل كانت في النساء .

وهذا نظير ما سنذكره من حديث معاوية عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نسائهم - يعنى وَضَل الشعر - . »

وكثير من مشابهات أهل الكتاب في أعيادهم وغيرها : إنما يدغو إليها النساء وأما الخوض كالذى خاضوا : فروينا من حديث الثورى وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لياتين على أمتى ما أتى على بنى إسرائيل حَذُو النعل بالنعل ، حتى إذا كان منهم من أتى أمة علانية كان من أمتى من يصنع ذلك . وإن بنى إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة ، كلهم في النار إلا ملة واحدة . قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابى » رواه أبو عيسى الترمذى . وقال : هذا حديث غريب مُفسَّر ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

وهذا الافتراق مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة

== تستمرى بذلك ما أكلت ، وتجت وتتلط . فإذا سلطت فقد زال عنها الحبط . وإنما تحبط للماشية : لأنها تملأ بطونها ، ولا تلط ولا تبول فتتفخ أجوافها . فيعرض لها للرض قبلهك .

وأراد بزهرة الدنيا : حسناتها وبهجتها . ويركات الأرض : نعامها وما يخرج من نباتها .

خوض هذه
الأمة في
الشبهات
تكفوس من
قلوبهم فتفرقوا
كما تفرقوا

رضى الله عنه ، وسعد ، ومعاوية ، وعمر بن عف ، وغيرهم . وإنما ذكرت حديث ابن عمرو لما فيه من الشبهة .

فمن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، أو ثنتين وسبعين فرقة . والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وعن معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة . وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة - يعنى الأهواء - كلها فى النار إلا واحدة . وهى الجماعة - وقال - إنه سيخرج من أمتى أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب^(١) بصاحبه . فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله والله يامعشر العرب ، لئن لم تقوموا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم لمبركم من الناس أخرى أن لا يقوم به » .

هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو عن الأزهر بن عبد الله الحرأزى ، وعن أبى عامر عبد الله بن يحيى عن معاوية ، ورواه عنه غير واحد . منهم : أبو اليان ، وبقية ، وأبو المغيرة . رواه أحمد وأبو داود فى سننه . وقد روى ابن ماجه هذا المعنى من حديث صفوان بن عمرو : عن راشد بن سعد عن عوف ابن مالك الأشجعى ، ويروى من وجوه أخرى .

(١) « الكلب » بفتح الكاف واللام : داء يصيب الإنسان إذا عضه كلب ، كلب فيصيه منه شبه جنون . ويلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم شبه من يتحكم فيه سلطان الهوى بالكلب الكلب ، كما شبه الله كذلك فى قوله (٧ : ١٧٦) فثله كثل الكلب ، إن نعمل عليه يلهث أو تركه يلهث ، ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص القصص لعلهم يتفكرون) .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة .
واثنان وسبعون : لأرب أنهم الذين خاضوا كخوض الذين من قبلهم .
ثم هذا الاختلاف الذى أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم إما فى الدين فقط
وإما فى الدين والدنيا . ثم قد يؤول إلى الدنيا . وقد يكون الاختلاف فى الدنيا فقط .
وهذا الاختلاف الذى دلت عليه هذه الأحاديث : هو بما نهى الله عنه فى
قوله سبحانه (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
البينات . وأولئك لهم عذاب عظيم) وقوله (٦ : ١٥٩) إن الذين فارقوا دينهم
وكانوا شيعةً لست منهم فى شيء) وقوله (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطى مستقيماً
فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) .

وهو موافق لما رواه مسلم فى صحيحه عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن
أبيه « أنه أقبل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طائفة من أصحابه من العالية
حتى إذا مرَّ بمسجد بنى معاوية دخل ، فركع فيه ركعتين ، وصلينا معه ، ودعا
ربّه طويلاً . ثم انصرف إلينا . فقال : سألتُ ربى ثلاثاً . فأعطاني اثنتين ،
ومنعني واحدة . وسألتُ ربى : أن لا يهلك أمتي بالثقة^(١) . فأعطانيها . وسألتُ
ربى : أن لا يهلك أمتي بالفرق . فأعطانيها . وسألتُه أن لا يجعل بأسهم بينهم
فتنة^(٢) » .

وروي أيضاً فى صحيحه عن ثوبان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « إن الله زوى لى الأرض^(٣) » . فرأيتُ مشارقتها ومفاربها . وإن أمتي
سيلن ملوكها ماروى منها . وأعطيت الكنزين : الأحمر ، والأبيض^(٤) »

(١) السنة : الجذب والتمسك العام .

(٢) أى ضم أجزاءها إلى بعضها وقرب بيدها ، فأراه ما ادخر لأمته فيها من
الخيرات .

(٣) هما الذهب والفضة

وإني سألت ربى لأمتي : أن لا يهلكها بسنة بعامة ، وأن لا يسقط عليهم عدوا من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم^(١) . وإن ربى قال : يا محمد ، إذا قضيت قضاء فانه لا يرد ، وإني أعطيتك لأمتك : أن لا أهلكهم بسنة بعامة ، وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم ، ولو اجتمع عليهم من باقطارها - أو قال : من بين أقطارها - حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ، ويسبي بعضهم بعضاً « ورواه البرقاني في صحيحه . وزاد « وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين . وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة . ولا تقوم الساعة حتى يلحق^(٢) حتى من أمتي بالمشركين ، وحتى يعبد فنام^(٣) من أمتي الأوثان ، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون . كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين .

(١) أصل البيضة : ما يحمله الفارس على رأسه يقيه من ضربات عدوه . وهي كالغفر . وقد كسى بها هنا عن قوة الأمة وما تحتمى به من عدوها : من اتحاد القلوب والبصرة في الأمر ، واستحكام قوة الجماعة : الراعى مع الرعية ، والرعية مع الراعى . والاحتفاظ بالمال الذي هو قوام الأمة بإتفائه في مصالح الأمة ، لافي الشهوات والزخرف والزور والباطل ونحو ذلك . فإذا فقدت الأمة شخصيتها وأضاعت مقوماتها في الدين والانسانية ، وانغاعت في عدوها متشبهة به في عقيدتها وعبادتها ونظمها في الأسرة والحكم ، وفي تفكيرها بخلية مبادئه ونظرياته وأهوائه على عقولها وتفكيرها ووضعت الأموال في أيدي السعفاء ، وأنفقتها في الزخرف والباطل : استبيحت بيضتها ، وتمرضت رأسها وأعضاؤها : من الراعى والرعية لضربات العدو المخطئة . - كما هو شأن أغلب المسلمين اليوم . إذ قد ثلاثت شخصيتهم الاسلامية ، والعربية والشرقية في أمم القرنجة : من يهود ونصارى وملحدين وثنيين وأسرغوا على أنفسهم في الشهوات وألقوا مقاليدهم إلى النساء والسعفاء - فاستباح العدو بكل ذلك بيضتهم . وأصبح أمرهم فرطاً ، ولغو القى في كل شأنهم ، حتى حجر العدو عليهم أن يتصرفوا في شئونهم إلا تحت ولايته وبأمره . وإنما لله وإنا إليه راجعون .

(٢) الفئام : الجاعات .

لأنى بعدى . ولا تزال طائفة من أمتى على الحق منصورة ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله تبارك وتعالى » .

وهذا المعنى محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه : يشير إلى أن الفرقة والاختلاف لا بد من وقوعها في الأمة ، وكان يحذر أمته منه لينجو من الوقوع فيه من شاء الله له السلامة ، كما روى الترمذى بن سبرة عن عبد الله بن مسعود قال « سمعت رجلاً قرأ آية سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافاً ، فأخذتُ بيده ، فانطلقتُ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، ففرقتُ في وجهه الكراهية ، وقال : كلاً كما يحسن ، ولا تختلفوا ، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » رواه مسلم .

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف الذى فيه جَعَدُ كل واحد من المختلفين مائع الآخر من الحق . لأن كلا القارئین كان محسناً فيما قرأه ، وعلى ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا . ولهذا قال حذيفة لعمان « أدرك هذه الأمة ، لا تختلف في الكتاب كما اختلفت في الأُمم قبلهم » لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأفاد ذلك شيئين .

أحدهما : تحريم الاختلاف في مثل هذا .

والثانى : الاعتبار بمن كان قبلنا ، والحذر من مشابهتهم

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذى يورث الأهواء : تجده من هذا الضرب . وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يشبهه ، أو في بعضه ، مخطئاً في نقي ما عليه الآخر ، كما أن القارئین : كل منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذى علمه ، مخطئاً في نقي حرف غيره ، فإن أكثر الجهل إنما يقع في النقي الذى هو الجحود والتكذيب ، لاقى الإثبات . لأن إحاطة الإنسان بما يشبهه أيسر

أكثر
الاختلاف
الذى يورث
الأهواء

من إحاطته بما ينفيه . ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض .
لأن مضمون الضرب : الإيمان بإحدى الآيتين والكفر بالأخرى ، إذا اعتقد
أن بينهما تضاداً ، إذ الضدان لا يجتمعان .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم أيضاً عن عبد الله بن رباح الأنصاري : أن عبد الله
ابن عمرو قال « هَجَرْتُ »^(١) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً . فسمعتُ
أصوات رجلين يختلفان في آية ، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَرِّفُ
في وجهه الغضبُ ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم
في الكتاب .

فلعل غضبه صلى الله عليه وسلم بأن الاختلاف في الكتاب هو كان سبب
هلاك من قبلنا ، وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عيناً ، وفي غيره نوعاً .

والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسمان .

الاختلاف
الذي ذكره
الله قسمان

أحدهما : أنه يذم الطائفتين جميعاً ، كما في قوله (١١ : ١١٨ و ١١٩ ولا يزالون
مختلفين ، إلا من رحم ربك) فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف . وكذلك
قوله (٢ : ١٧٦) ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق ، وإن الذين اختلفوا
في الكتاب لفي شقاق بعيد) وكذلك قوله (٣ : ١٩) وما اختلف الذين أوتوا الكتاب
إلا من بعد ما جاءهم العلم نبياً بينهم) وقوله (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقوله (٦ : ١٥٩) إن الذين فرقوا
دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله
(٥ : ١٤) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ، وسوف ينبئهم الله
بما كانوا يصنعون) ووصف اختلاف اليهود بقوله (٥ : ٦٤) وألقينا بينهم العداوة
والبغضاء إلى يوم القيامة . كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله) وقال (٢٣ : ٥٣)
فقتلوا أمرهم بينهم ذرباً . كل حزب بما لديهم فرحون) .

(١) التهجير : الذهاب وقت الهجرة . وهو وقت الظهور .

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما وصف أن الأمة « ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، قال : كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة » وفي الرواية الأخرى « مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .
فبين أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين ، إلا فرقة واحدة ، وهم أهل السنة والجماعة .

أسباب
الاختلاف
ترجع إلى
الجهل والظلم
وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين ، يكون سببه : تارة فساد النية لما في النفوس من البغى والحسد ، وإرادة الملو في الأرض بالفساد . ونحو ذلك . فيجب لذلك ذم قول غيره أو فصله ، أو غلبته ليميز عليه ، أو يجب قول مَنْ يوافقه في نسب أو مذهب ، أو بلد ، أو صداقة ، ونحو ذلك ، لما في قيام قوله من حصول الشرف والرئاسة له ، وما أكثر هذا في بني آدم ، وهذا ظلم .

ويكون سببه تارة أخرى جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يفتازعان فيه ، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر ، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق : في الحكم ، أو في الدليل . وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً .

والجهل والظلم : هما أصل كل شر ، كما قال سبحانه (٣٣ : ٧٢) وحملها الإنسان . إنه كان ظلوماً جهولاً) .

تنوع
الاختلاف
أما أنواع الاختلاف : فهي في الأصل قسمان : اختلاف تنوع ، واختلاف تضاد .

واختلاف التنوع على وجوه : منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً ، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ، حتى زجرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف ، وقال « كَلَّا كَمَا مَحْسَن » .

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذنان ، والإقامة ، والاستفتاح

والتشهدات ، وصلاة الخوف ، وتكبيرات العيد ، وتكبيرات الجنازة ، إلى غير ذلك مما شرع جميعه . وإن كان قد يقال : إن بعض أنواعه أفضل .

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف : ما أوجب اقتتال طوائف منهم ، كاختلافهم على شئع الإمامة وإبشارها ونحو ذلك . وهذا عين الحرم . ومن لم يبلغ هذا المبلغ : فتجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر ، أو النهى عنه : ما دخل به فيما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنه ما يكون كل من القولين هو في الواقع : في معنى القول الآخر ، لكن المازتان مختلفتان ، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات ، وصيغ الأدلة ، والتعبير عن المسميات ، وتقسيم الأحكام وغير ذلك . ثم الجهل أو الظلم هو الذي يحمل على حمد إحدى المقاتلين ، ودم الأخرى .

ومنه ما يكون المعنيان غيرين ، لكن لا يتنافيان . فهذا قول صحيح ، وذلك قول صحيح ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر ، وهذا كثير في المنازعات جداً . ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان ، ولكن قد سلك رجل أو قوم هذه الطريقة ، وآخرون قد سلكوا الأخرى ، وكلاهما حسن في الدين . ثم الجهل أو الظلم : يحمل على دم أحدهما ، أو تفضيله بلا قصد صالح ، أو بلا علم ، أو بلا نية .

اختلاف التضاد وأما اختلاف التضاد : فهو القولان المتنافيان : إما في الأصول ، وإما في الفروع عند الجمهور ، الذين يقولون « المنصوب واحد » وإلا فن قال « كل مجتهد مصيب » فعنده : هو من باب اختلاف التنوع ، لا اختلاف التضاد .

فهذا الخطأ : فيه أشد . لأن القولين يتنافيان . لكن نجد كثيراً من هؤلاء . قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما ، أو معه دليل يقتضى حقاً ما . فيرد الحق في هذا الأصل كله حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض ، كما كان الأول مبطلاً في الأصل . كما رأيته لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة

وغيرهم . وأما أهل البدعة : فالأمر فيهم ظاهر ، وكما رأيته لكثير من الفقهاء ، أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه . وكذلك رأيته منه كثيراً بين بعض المتفقهة ، وبعض المتصوفة ، وبين فرق المتصوفة . ونظائره كثيرة .

ومن جعل الله له هداية ونوراً رأى من هذا ما يتبين له به منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه . وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا ابتداءً ، لكن نور على نور . ومن لم يحمل الله له نوراً فما له من نور . وهذا القسم الذي «سميناه اختلاف التنوع» كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلاتردد . لكن الذم واقع على من بغي على الآخر فيه ، وقد دل القرآن على حد كل واحد من الطائفتين في مثل هذا ، إذا لم يحصل من إحداهما بغي ، كما في قوله (٥٩ : ٥٠) ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ، فبإذن الله ^(١)) وقد كان الصحابة في حصار بني النضير اختلفوا في قطع الأشجار والتخيل ، فقطع قوم وترك آخرون . وكما في قوله (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) وداود وسليمان إذ يحمقان في الحزب ، إذ نَفَثَ فيه غم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . فمَهَّنَاهَا سُلَيْمَانُ ، وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) نخص سليمان بالفهم . وأثنى عليهما بالعلم والحكم . وكما في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم - يوم بني قريظة - وقد كان أمر المنادى ينادى « لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة » - من صلى العصر في وقتها ، ومن أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة . وكما في قوله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد ولم يصب ، فله أجر » ونظائره كثيرة .

وإذا جعلت هذا قسماً آخر صار الاختلاف ثلاثة أقسام :

وأما القسم الثاني من الاختلاف المذكور في كتاب الله : فهو ما حُدِّثَ فيه إحدى الطائفتين ، وهم المؤمنون . وذك في الأخرى ، كما في قوله تعالى (٢ : ٢٥٣) تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كَلَّمَ الله ورفع بعضهم درجات ،

الاختلاف
الذي ذم فيه
إحدى
الطائفتين

وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَاتِ ، وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ، مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيْنَاتُ . وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَفَهِمُوا مِنْ آمَنَ . وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا) .

فَقَوْلُهُ : « وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَفَهِمُوا مِنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ » حَمْدٌ لِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، وَهَمْ الْمُؤْمِنُونَ . وَذَمٌّ لِلْأُخْرَى .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (٢٢ : ١٩ - ٢٣ هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ . فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نِيَابٌ مِنْ نَارٍ ، يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ، يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ، وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ . كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ . إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي مَقَامَتٍ غَيْرِ مُتَبَايِنَةٍ مِمَّا يَخْتَفُونَ بِهَا) (الْآيَةُ) مَعَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُقَتِّلِينَ يَوْمَ بَدْرٍ : عَلِيٌّ وَحِزَّةٌ وَنَيْبِذَةُ بْنُ الْحَرْثِ ، وَالَّذِينَ بَارَزُوهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ . وَهَمْ : عَتَبَةٌ ، وَشَيْبَةَ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ زَيْتَبَةَ » .

وَأَكْثَرَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي يُؤْوِلُ إِلَى الْأَخْوَاءِ بَيْنَ الْأُمَّةِ : مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ . وَكَذَلِكَ آوَلُ إِلَى سَفْكِ السَّمَاءِ ، وَاسْتِبَاحَةِ الْأَمْوَالِ ، وَالْعُدَاوَةِ وَالْبِفْسَادِ . لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلْأُخْرَى بِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ ، وَلَا تَنْصَفُهَا . بَلْ تَزِيدُ عَلَى مَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ الْبَاطِلِ ، وَالْأُخْرَى كَذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ مَصْدَرَ الْاِخْتِلَافِ الْبَنِيَّ فِي قَوْلِهِ : (٢ : ٢١٣) وَمَا اِخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيْنَاتُ بَنِيًّا بَيْنَهُمْ) لِأَنَّ الْبَنِيَّ : مَجَاوِزَةٌ الْحَدِّ وَذَكَرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ : مَا خَرَجَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ . فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاِخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ . فَإِذَا نَبِيتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

فَأَمَرَهُمُ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ ، مَعْلَلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُ سَبَبُ هَلَكَ الْأَوَّلِينَ :

الْبَنِي وَالْجَاهِل
هُوَ الَّذِي آوَل
بِالنَّاسِ إِلَى
الْاِخْتِلَافِ

إنما كان كثرة السؤال ، ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية ، كما أخبرنا الله عن بنى إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى في الجهاد وغيره . وفي كثرة سؤالهم عن صفات البقرة التي أمرهم بذبحها .

لكن هذا الاختلاف على الأنبياء : هو - والله أعلم - مخالفة للأنبياء ، كما يقال : اختلف الناس على الأمير : إذا خالفوه .

والاختلاف الأول : مخالفة بعضهم بعضاً ، وإن كان الأمران متلازمين ، أو أن الاختلاف على الأنبياء هو الاختلاف فيما بينهم . فإن اللفظ يحتمله .

ثم الاختلاف : كله قد يكون في التنزيل والحروف . كما في حديث ابن مسعود . **الاختلاف في**
وقد يكون في التأويل ، كما يحتمله حديث عبد الله بن عمرو . فإن حديث عمرو **اللفظ وفي**
ابن شبيب يدل على ذلك ، إن كانت هذه القصة . **التأويل**

قال أحمد في المسند : حدثنا إسماعيل حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده : « أن نقرأ كانوا جلوساً بباب النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟ وقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟ فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففرج ، فكأنا فتىء في وجهه حب الزمان . فقال : أبهذا أمرتم ؟ أو بهذا بعثتم : أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ؟ إنما صَدَّتْ الأمم قبلكم بمثل هذا . إنكم لستم مما هتاف في شيء . انظروا الذي أمرنكم به : فاعملوا به ، والذي نهيتكم عنه : فاتهبوا عنه » .

وقال : حدثنا يونس حدثنا حماد بن سلمة عن حميد ومطير الوراق وداود ابن أبي هند « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه ، وهم يتنازعون في القدر - فذكر الحديث » .

وقال أحمد : حدثنا أنس بن عياض حدثنا أبو حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « لقد جاست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به نحر النعم . أقات أنا وأخي ، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس

عند باب من أبوابه . ففكرهنا أن نفرّق بينهم . فجلسنا حُبْرَةً^(١) ، إذ ذكروا آية من القرآن ، فتأرّوا فيها ، حتى ازتفتت أصواتهم . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مُغَضَّباً ، قد احمرّ وجهه ، يرميهم بالتراب ، ويقول : مَهْلًا يَا قَوْمَ . بهذا أهلك الأمم من قبلكم : باختلافهم على أنبيائهم ، وضُرِّهم الكتب بعضها ببعض . إن القرآن لم ينزل يُكَذِّبُ بعضه بعضاً . وإنما نزل يصدق بعضه بعضاً . فما عرفتم منه . فاعملوا به . وما جهلتم منه : فردّوه إلى عالمه .

وقال أحمد : حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، والناس يتكلمون في القدر ، قال : فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب . قال : فقال لهم : ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض ؟ بهذا هلك من كان قبلكم . قال : فما غيظتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أشهده . ما غيظتُ نفسي بذلك المجلس ، إذ لم أشهده . »

هذا حديث محفوظ عن عمرو بن شعيب . رواه عنه الناس . ورواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي معاوية كما سنّاه .

وقد كتب أحمد في رسالته إلى المتوكل هذا الحديث . وجعل يقول لهم في مناظرته يوم الدار « إنا قد نهينا أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض . »

وهذا لعلمه - رحمه الله - بما في خلاف هذا الحديث من الفساد العظيم .

وقد روى هذا المعنى الترمذی من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وقال :

حديث حسن غريب . قال : وفي الباب عن عمر ، وعائشة ، وأنس .

وهذا باب واسع لم نقصد له ههنا . وإنما الغرض التنبيه على ما يُخاف على الأمة من موافقة الأمم قبلها . إذ الأمر في هذا الحديث كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصل هلاك بني آدم : إنما كان التنازع في القدر » وعنه نشأ مذهب الجورس القائلين بالأصلين : النور ، والظلمة ، ومذهب الصابئة وغيرهم ، القائلين

(١) الحجرة : هو المكان للنفوس .

يقدم العالم . ومذاهب كثير من مجوس هذه الأمة وغيرهم . ومذاهب كثير من
عطل الشرائع .

ما أتج
التكذيب
بالقدر من
المذاهب
الفاسدة

فإن القوم تنازعوا في علة فعل الله سبحانه وتعالى لما فعله . فأرادوا أن يثبتوا
شيئاً يستقيم لهم به تعليل فعله بقتضى قياسه سبحانه على المخلوقات . فوقعوا في غاية
الضلال : إما بأن زعموا أن فعله مازال لازماً له . وإما بأن زعموا أن الفاعل اثنان .
وإما بأن زعموا بأنه يفعل البعض ، والمخلق يفعلون البعض . وإما بأن ما فعله لم
يأمر بخلافه . وما أمر به لم يقدّر خلافه .

وذلك حين عارضوا بين فعله وأمره ، حتى أقر فريق بالقدر ، وكذبوا
بالأمر . وأقر فريق بالأمر وكذبوا بالقدر ، حين اعتقدوا جميعاً : أن اجتماعهما
محال . وكل منهما مبطل بالتكذيب بما صدق به الآخر .

وأكثر ما يكون ذلك : لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه ، وجمع حواشيه
وأطرافه . ولهذا قال : « ما عرّختم منه فاعملوا به . وما جهلتم منه فردوه إلى الله » .
والفرض من ذكر هذه الأحاديث : هو التنبيه من الحديث والسنة على مثل
ما في القرآن من قوله تعالى : (وخضتم كالذي خاضوا) .

ومن ذلك : ما روى الزهري عن سنان بن أبي سنان الدؤلي عن أبي واقد الليثي
أنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين ، ونحن حديثو
عهد بكفر ، والشركيين سدرّة يكفون عندها ، وينيطون بها أسلحتهم ، يقال
لها : ذات أنواط . فررنا بسدرّة . قتلنا : يارسول الله ، اجل لنا ذات أنواط ،
كما لم ذات أنواط . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، إنها السنن
قلت ، والذي نفسى بيده ، كما قالت بنو إسرائيل لموسى (٧ : ١٣٨) اجل لنا إلهاً
كما لم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون (لتركبن سنن من كان قبلكم » . رواه
مالك والنسائي والترمذي . وقال : هذا حديث حسن صحيح . ونقطه « لتركبن
سنة من كان قبلكم » .

وقد قدمت ما خرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال « لتنبئن سنن من كان قبلكم ، حَذَوُ القُذَّةِ بالقُذَّةِ ، حتى
لودخلوا جحر ضَبَّ لدخلتموه . قالوا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ »
وما رواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : « لتأخذُنَّ أمتى مأخذ القرون قبلها : شَبِيراً بشير ، وذراعاً بذراع . قالوا :
فارس والروم ؟ قال : فمن الناسُ إلا أولئك ؟ » .

وهذا كله خرج منه مخرج الخبر عن وقوع ذلك ، والذم لمن يفعله ، كما كان
يخبر عما يفعله الناس بين يدى الساعة من الأشرار والأمور المحرمات .
فلم أن مشابهة هذه الأمة اليهود والنصارى وفارس والروم : مما ذمه الله
ورسوله . وهو المطلوب .

ما في معرفة
النهي عن
مشابهة أهل
الجاهلية من
القوائد

ولا يقال : فإذا كان الكتاب والسنة قد دَلَّا على وقوع ذلك . فافائدة
النهي عنه ؟ لأن الكتاب والسنة أيضاً قد دَلَّا على أنه لا يزال فى هذه الأمة
طائفة متمسكة بالحق الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة ،
وأنها لا تجتمع على ضلالة . ففى النهي عن ذلك تكثير لهذه الطائفة المنصورة ،
وتبليتها وزيادة إيمانها . فنسأل الله المحيب : أن يحفظنا منها .

وأيضاً لو فرض أن الناس لا يترك أحد منهم هذه المشابهة المنكرة لكان
فى العلم بها معرفة القبيح ، والإيمان بذلك . فإن نفس العلم والإيمان بما كرهه الله
خير ، وإن لم يعمل به ، بل فائدة العلم والإيمان : أعظم من فائدة مجرد العمل الذى
لم يقترن به علم . فإن الإنسان إذا عرف المعروف . وأنكر المنكر : كان خيراً
من أن يكون ميت القلب ، لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكراً .

ألا ترى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره
بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان »
رواه مسلم .

وفى لفظ « ليس وراء ذلك من الإيمان حَبَّة خَرْدَل » .

وإنكار القلب : هو الإيمان بأن هذا منكسر ، وكرهته لذلك .
فإذا حصل هذا كان في القلب إيمان . وإذا فقد القلب معرفة هذا المعروف
وإنكار هذا المنكر : ارتفع هذا الإيمان من القلب .

وأيضاً فقد يستغفر الرجل من الذنب مع إصراره عليه ، أو يأتي بحسنات
تمحوه ، أو تمحو بعضه . وقد تُقلل منه ، وقد تُضرب همته في طلبه ، إذا علم
أنه منكسر .

ثم لو فرض أننا علمنا أن الناس لا يتركون المنكر ، ولا يمتدحون بأنه
منكر : لم يكن ذلك مانعاً من إبلاغ الرسالة وبيان العلم . بل ذلك لا يقطع
وجوب الإبلاغ ، ولا وجوب الأمر والنهي في إحدى الروايتين عن أحد ،
وقول كثير من أهل العلم ، على أن هذا ليس موضع استقصاء ذلك . وفيه الحمد على
ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أنه « لا تزال من أمته طائفة ظاهرة على
الحق حتى يأتي أمر الله » .

وليس هذا الكلام من خصائص هذه المسألة . بل هو وارد في كل منكر
قد أخبر الصادق بوقوعه .

وما يدل من القرآن على النهي عن مشابهة الكفار : قوله سبحانه
(١٠٤: ٢) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ، وَقُولُوا : انظُرْنَا وَاسْمَعُوا . وللكافرين
عذاب أليم) قال قتادة وغيره « كانت اليهود تقول استهزاء . فسكره الله للمؤمنين
أن يقولوا مثل قولهم » وقال أيضاً « كانت اليهود تقول للنبي صلى الله عليه وسلم :
راعينا سمعك ، يستهزئون بذلك . وكانت في اليهود قبيحة »

وروى أحمد عن عطية العوفي قال « كان يأتي ناس من اليهود فيقولون : راعينا
سمعك ، حتى قالها ناس من المسلمين . فسكره الله لهم ما قالت اليهود » .
وقال عطاء « كانت لغة في الأنصار في الجاهلية » وقال أبو العالية « إن

ما في القرآن مما
يدل على النهي
عن مشابهة
الكفار

مشركي العرب كانوا إذا حَدَّث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه : راعى سَمَكَك فهووا عن ذلك » وكذلك قال الضحاك .

فهذا كله يبين أن هذه الكلمة نهى المسلمون عن قولها . لأن اليهود كانوا يقولونها ، وإن كانت من اليهود قبيحة ، ومن المسلمين لم تكن قبيحة لما كانت مشابهتهم فيها من مشابهة الكفار ، وطريقهم إلى بلوغ غرضهم .

وقال سبجانه (٦ : ١٥٩ . إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء . إنما أمرهم إلى الله ثم يُنَّبئهم بما كانوا يفعلون)

ومعلوم أن الكفار فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كما قال سبجانه (٣ : ١٠٥ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقال (٩٨ : ٤ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) وقال (٥ : ١٤ ومن الذين قالوا : إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) وقال عن اليهود (٥ : ٦٤ وليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً . وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة)

وقد قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام (لست منهم في شيء) وذلك يقتضى تبرؤه منهم في جميع الأشياء . ومن تابع غيره في بعض أمورهم فهو منه في ذلك الأمر . لأن قول القائل : أنا من هذا ، وهذا منى : أى أنا من نوعه . وهو من نوعى . لأن الشخصين لا يتحدان إلا بالنوع ، كما فى قوله تعالى : (٣ : ١٩٥ بعضكم من بعض) وقوله عليه الصلاة والسلام لملى : « أنت منى وأنا منك » .

فقول القائل : لست من هذا فى شيء ، أى لست مشارك له فى شيء ، بل أنا متبرئ من جميع أمورهم .

وإذا كان الله قد برأ رسوله صلى الله عليه وسلم من جميع أمورهم . فمن كان

متبعاً للرسول صلى الله عليه وسلم حقيقة كان متبرئاً منهم كثيراً صلى الله عليه وسلم منهم . ومن كان موثقاً لهم كان مخالفاً للرسول بقدر موافقته لهم .
فإن الشخصين المختلفين من كل وجه في دينهما : كلما شابهت أحدهما خالفت الآخر .

وقال سبحانه وتعالى : (٢ : ٢٨٤-٢٨٦) الله مافى السموات وما فى الأرض وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء . والله على كل شىء قدير . آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا . وإليك المصير . لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا . ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا ، واغفر لنا وارحمنا . أنت مولانا . فانصرنا على القوم الكافرين)
وقد روى مسلم فى صحيحه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه . قال : « لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الله مافى السموات وما فى الأرض ، وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله - الآيات) اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم بزكوا على الركب . فقالوا : أى رسول الله كفنا ما نطيق من الصلاة والصيام والجهاد والصدقة . وقد نزلت عليك هذه الآية ، ولا نطيعها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا . وإليك المصير . فلما اقترأها القوم ، وذات بها ألسنتهم ، أنزل الله تعالى فى إثرهما (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون . كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله . لا نفرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا . وإليك

الصير) فلما فعلوا ذلك نسخها الله فأنزل الله (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) قال : نعم (ربنا . ، ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا) قال : نعم (ربنا ، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) قال : نعم (واعفُ عنا . واغفر لنا . وارحمنا . أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) قال : نعم . » .

فحذروهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يتلقوا أمر الله بما تلقاه به أهل الكتابين ، وأمرهم بالسمع والطاعة . ف شكر الله لهم ذلك ، حتى رفع الله عنهم الآصار والأغلال التي كانت على من كان قبلهم .

وقال الله في صفته صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٥٧) وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُم وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) فأخبر الله سبحانه أن رسوله عليه الصلاة والسلام يَضَعُ الآصار والأغلال التي كانت على أهل الكتاب .

ولما دعا المؤمنون بذلك أخبرهم الرسول أن الله قد استجاب دعاءهم . وهذا ، وإن كان رفعاً للإيجاب والتحریم - فإن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته . قد صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يكره مشابهة أهل الكتابين في هذه الآصار والأغلال . و زخراً لمحابهة عن البَيْتِل ، وقال « لا رهبانية في الإسلام » وأمر بالسجور . ونهى عن المواصلة ، وقال فيما يعيب أهل الكتابين ، ويحذرنا عن موافقتهم « فثلث بقاياهم في الصوامع » وهذا باب واسع جداً .

وقال سبحانه وتعالى (٥ : ٥١) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ . وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُمْ مِنْهُمْ) .

وقال سبحانه : (٥٨ : ١٤ - ٢٢) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ) يعيب بذلك المناهقين الذين تولوا اليهود ، إلى قوله

(لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يُؤادُونَ مَنْ حَادَّ اللهَ ورسوله ، ولو كانوا آبائهم ، أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم : أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه - إلى قوله - أولئك حزب الله . ألا إن حزب الله هم المفلحون) .

وقال تعالى (٨ : ٧٢ - ٧٥) إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم ، فأولئك منكم - الآيات) .

فقد الله سبحانه الموالاة بين المهاجرين والأنصار ، وبين من آمن من بعدهم وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة . والمهاجر : من هجر ما نهى الله عنه . والجهاد باق إلى يوم القيامة .

فكل شخص يمكن أن يقوم به هذان الوصفان . إذ كان كثير من النفوس اللينة يميل إلى هجر السيئات دون الجهاد . والنفوس القوية : قد تميل إلى الجهاد دون هجر السيئات .

وإنما عقد الله للموالاة لمن جمع بين الوصفين . وهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين آمنوا به إيماناً صادقاً .

وقال (٥ : ٥٥ ، ٥٦) إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، وهم راكعون ، ومن يقول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) ونظائر هذا في غير موضع من القرآن . يأمر سبحانه بموالاة المؤمنين حقاً ، الذين هم حزبه وجنده ، ويخبر أن هؤلاء لا يوالون الكافرين ، ولا يوادونهم .

والموالاة ، والمواودة ، وإن كانت متعلقة بالقلب ، لكن المخالفة في الظاهر أهن على المؤمن من مقاطعة الكافرين ومبايئتهم .

ومشاركتهم في الظاهر : إن لم تكن ذريعة أو سبباً قريباً أو بعيداً إلى نوعاً

من الموالاة والموادة . فليس فيها مصلحة المقاطعة والمباينة . مع أنها تدعو إلى نوع مامن المواصله ، كما توجه الطبيعة . وتدل عليه العادة . ولهذا كان السلف رضى الله عنهم يستدلون بهذه الآيات على ترك الاستعانة بهم في الولايات .

نهى عمر عماله عن الاستعانة بشير مسلم في ولاية أمور المسلمين فروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال « قلت لعمر رضى الله عنه : إن لى كاتباً نصرانياً . قال : مالك ؟ قاتلك الله . أما سمعت الله يقول (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفاً ؟ قال قلت : يا أمير المؤمنين ، لى كتابته . وله دينه . قال : لا أكرمهم إذأهانهم الله . ولا أكرهم إذأذلهم الله . ولا أدينهم إذأقصام الله » .

ولما دل عليه معنى الكتاب وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين ، التى أجمع الفقهاء عليها بمخالفتهم ، وترك التشبه بهم . فى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن اليهود والنصارى لا يصبغون نخالقوم » أمر بمخالفتهم .

وذلك يقتضى : أن يكون جنس مخالفتهم أمراً مقصوداً للشارع . لأنه إن كان الأمر بجنس المخالفة حصل المقصود . وإن كان الأمر بالمخالفة فى تنفير الشعر فقط ، فهو لأجل ما فيه من المخالفة . فالمخالفة إما علة مفردة ، أو علة أخرى أو بعض علة .

وعلى جميع التقديرات : تكون مأمورا بها مطلوبة للشارع . لأن الفعل المأمور به إذا عبّر عنه بلفظ مشتق من معنى أعم من ذلك الفعل : فلا بد أن يكون ما منه الاشتقاق أمراً مطلوباً . لاسيما إن ظهر لنا أن المعنى المشتق منه معنى مناسب للحكمة . كالوقيل للضيف : أكرمه ، بمعنى أطعمه . وللشيخ الكبير : وقّره ، بمعنى اخفض صوتك له أو نحوه . وذلك لوجوه .

أحدها : أن الأمر إذا تعلق باسم مفعول مشتق من معنى . كان ذلك المعنى علة

للحكم ، كما في قوله عز وجل (٩ : ٥ فاقتلوا المشركين) وقوله (٤٩ : ١٠ فأصلحوا بين أخويكم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « عودوا المريض ، وأطعموا الجائع ، وفكروا العاني » وهذا كثير معلوم .

فإذا كان نفس الفعل المأمور به مشتقاً من معنى أعم منه : كان نفس الطلب والاختصاص قد غلّق بذلك المعنى الأعم ، فيكون مطلوباً بطريق الأولى .

الوجه الثاني : أن جميع الأفعال مشتقة - سواء كانت هي مشتقة من المصدر ، أو كان المصدر مشتقاً منها . أو كان كل واحد منهما مشتقاً من الآخر - بمعنى أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى ، لا بمعنى : أن أحدهما أصل والآخر فرع ، بمنزلة المعاني التضائية . كالأبوة . والبنوة ، أو كالأخوة من الجانبين . ونحو ذلك .

فعلى كل حال : إذا أمر بفعل كان نفس مصدر الفعل أمراً مطلوباً للآمر ، الأمر بالفعل : مقصوداً له ، كما في قوله (٣ : ١٩٤ ، ١٩٥) واتقوا الله . وأحسنوا . إن الله يحب المحسنين (وفي قوله (٤٩ : ١٥) آمنوا بالله ورسوله) وفي قوله (٢ : ٧٥) عبادوا الله ربي وربكم (وفي قوله (١٨ : ٨٤) فاعلموا) فإن نفس التقوى ، والاحسان والإيمان والعبادة ، والتوكل : أمور مطلوبة مقصودة ، بل هي نفس الأمور به . ثم الأمور به أجناس ، لا يمكن أن تقع لإلزامية . وبالتعيين تقترب بها أمور غير مقصودة الفعل للآمر ، لكن لا يمكن البعد إيقاع الفعل المأمور به إلا مع أمور معينة له . فإنه إذا قال (فحزب ربيعة) فلا بد إذا اعتق البعد ربيعة : أن يقترب بهذا المطلق تعيين : من سواد ، أو بياض ، أو طول ، أو قصر ، أو عربية أو عجمية ، أو غير ذلك من الصفات . لكن المقصود : هو المطلق المشترك من هذه المعينات .

وكذلك إذا قيل « اتقوا الله ، وخالفوا اليهود » فإن التقوى تارة تكون بفعل واجب : من صلاة أو صيام ، وتارة تكون بترك محرم : من كفر أو زنا أو نحو ذلك . فخصوص ذلك الفعل إذا دخل في التقوى لم يمنع دخول غيره .

فاذا روى رجلٌ "مَ بَرْنَا" ، قيل له « اتق الله » كان أمراً له بموم التقوى
 داخلاً فيه الأمر بخصوص ترك ذلك الزنا . لأن سبب اللفظ العام لا بد أن يدخل فيه
 كذلك إذا قيل « إن اليهود والنصارى لا يصفون مخالقوم » كان أمراً
 بموم المخالفة ، داخلاً فيه المخالفة بصيغ اللحية ، لأنه سبب اللفظ العام .

وسببه : أن الفعل فيه عموم وإطلاق لفظي ومعنوي ، فيجب الوفاء به .
 وخروجه على سبب توجب أن يكون داخلاً فيه لا يمنع أن يكون غيره داخلاً فيه .
 وإن قيل : إن اللفظ العام يقصر على سببه . لأن الموم ههنا من جهة المعنى
 فلا يقبل من التخصيص ما يقبله الموم اللفظي .

فإن قيل : الأمر بالمخالفة أمر بالحقيقة المطلقة . وذلك لاعموم فيه ، بل يكفي
 فيه المخالفة في أمرٍ ما . وكذلك سائر ما يذكرونه . فنأين اقتضى ذلك المخالفة
 في غير ذلك الفعل المعين ؟ .

قلت : هذا سؤال قد يورده بعض المتكلمين في عامة الأفعال المأمور بها ،
 ويُلبسون به على الفقهاء .

وجوابه من وجهين .

أحدهما : أن التقوى والمخالفة ، ونحو ذلك من الأسماء والأفعال المطلقة : قد
 يكون الموم فيها من جهة عموم الكل لأجزائه . لامن جهة عموم الجنس لأنواعه .
 فإن الموم ثلاثة أقسام : عموم الكل لأجزائه . وهو ما لا يصدق
 فيه الاسم العام ، ولا أفرادُه : على جزئهِ .

والثاني : عموم الجمع لأفراده ، وهو ما يصدق فيه أفراد الاسم العام على آحاده .
 والثالث : عموم الجنس لأنواعه وأعيانه . وهو ما يصدق فيه نفس الاسم العام
 على أفرادهِ .

فالأول : عموم الكل لأجزائه في الأعيان والأفعال والصفات ، كما في قوله
 تعالى (٥ : ٦ فاعملوا وجوهكم) فإن اسم « الوجه » يعم الخدَّ والجبين والجبهة

أنواع
 المومنات
 الثلاث

ونحو ذلك . وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه . فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غاسلاً للوجه لانتفاء المسمى بانتفاء جزئه .

وكذلك في الصفات والأفعال إذا قيل « صل » فصلى ركعة . وخرج بفير سلام ، أو قيل « صم » فصام بعض يوم : لم يكن ممثلاً . لانتفاء معنى الصلاة المطلقة ، والصوم المطلق .

وكذلك إذا قيل « أكرم هذا الرجل » فأطعمته وضر به : لم يكن ممثلاً . لأن الأكرام المطلق يقتضى فعل ما يَمُرُّه ، وترك ما يَسُوؤُه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » فلو أطعمه بعض كفايته وتركه جائعاً : لم يكن مكرماً له . لانتفاء أجزاء الأكرام . ولا يقال : الأكرام حقيقة مطلقة . وذلك يحصل باطعام أى شيء ولو لقمة

وكذلك إذا قال « خالفهم » فالحالفة المطلقة تنافي الموافقة في بعض الأشياء أو في أكثرها على طريق التساوى . لأن الحالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة . فيكون الأمر بأحدهما نهياً عن الآخر .

ولا يقال : إذا خالف في شيء ما : فقد حصلت الحالفة ، كما لا يقال : إذا وافقه في شيء ما : فقد حصلت الموافقة .

وسر ذلك : الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق وبين المفهوم المطلق من اللفظ . فإن اللفظ يستعمل مطلقاً ومقيداً . فإذا أخذت المعنى المشترك بين جميع موارد مطلقها ومقيدها : كان أهم من المعنى المفهوم منه عند إطلاقه . وذلك المعنى المطلق يحصل بحصول بعض مسميات اللفظ في أى استعمال حصل من استعملاته المطلقة أو المقيدة .

وأما معناه في حال إطلاقه : فلا يحصل بعض معانيه عند التقييد ، بل يقتضى أموراً كثيرة لا يقتضيها اللفظ المقيد . فكثيراً ما يغلط الفالطون هنا .

ألا ترى أن الفقهاء يفرقون بين الماء المطلق ، وبين النائية المطلقة الثابتة في

الفرق بين
مفهوم اللفظ
المطلق وبين
المفهوم المطلق
من اللفظ

المنى والتفخيرات ، وسائر المائعات ، فأنت تقول عند التقيد « أكرم الضيف باعطائه هذا الدرهم » فهذا إكرام مقيد . فإذا قلت « أكرم الضيف » كنت أمراً بفهم اللفظ المطلق . وذلك يقتضى أموراً لا تحصل بحصول إعطائه الدرهم فقط . وأما القسم الثانى من أقسام العموم : فهو عموم الجنس لأفراده ، كما يم قوله تعالى (اقتلوا المشركين) : كل مشرك .

والقسم الثالث من أقسام العموم : عموم الجنس لأعيانه . كما يم قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقتل مسلم بكافر » : جميع أنواع القتل : المسلم والكافر . إذا تبين هذا فالحالفة المطلقة لا تحصل بالخالفة فى شيء ما ، إذا كانت الموافقة قد حصلت فى أكثر منه . وإنما تحصل بالخالفة فى جميع الأشياء ، أو فى غالبها . إذ الحالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة . فلا يجتمعان . بل الحكم للغالب . وهذا تحقيق جيد لكنه مبنى على مقدمة . وهى : أن المفهوم من لفظ الحالفة عند الإطلاق يم الحالفة فى عامة الأمور الظاهرة .

الحالفة المطلقة
لا تحصل
بالخالفة
فى
شيء ما

فإن خفى هذا الموضع الممين نغذ فى الوجه الثانى ، وهو العموم المعنوى ، وهو أن الحالفة مشتقة . فإما أمر بها لمعنى كونها مخالفة ، كما تقدم تقريره . وذلك ثابت فى كل فرد من الأفراد المخالفة . فيكون العموم ثابتاً من جهة المعنى المقول . وبهذين الطريقين يتقرر العموم فى قوله تعالى (٥٩ : ٢) فاعتبروا يا أولى الأبصار) وغير ذلك من الأقوال . وإن كان أكثر الناس إنما يفرعون إلى الطريق الثانى . وقل منهم من يتفطن للطريق الأول . وهذا أبلغ إذا صح .

ثم نقول : هب أن الإجزاء يحصل بأى معنى مخالفة ، لكن الزيادة على القدر الجزئى مشروعة . إذ كان الأمر مطلقاً كما فى قوله (٢٢ : ٧٧) اركعوا واسجدوا) ونحو ذلك من الأوامر المطلقة

المدول عن
لفظ الفعل
لخاص به إلى
لفظ أعم منه
الوجه الثالث فى أصل التقرير : أن المدول بالأمر عن لفظ الفعل الخاص به إلى لفظ أعم منه معنى ، كالمدول به عن لفظ « أطعمه » إلى لفظ « أكرمه » وعن لفظ « فاصبوا » إلى لفظ « فالفوم » لا بد له من فائدة . وإلا فطابقة اللفظ

للمعنى أولى من إطلاق اللفظ العام وإرادة الخالص . وليست هنا فائدة تظهر إلا تعلق القصد بذلك للمعنى العام المشتل على هذا الخالص وهذا بين عند التأمل .
 الوجه الرابع : أن العلم بالعام عاما يقتضى العلم بالخاص ، والقصد للمعنى العام عاما يوجب القصد للمعنى الخاص . فإنك إذا علمت أن كل مسكر خمر ، وعلمت أن النبيذ مسكر . كمن علمك بذلك الأمر العام وبحصوله في الخاص موجبا لملك بوصف الخاص . كذلك إذا كان قصدك طعاما مطلقا ، أو مالا مطلقا ، وعلمت وجود طعام معين ، أو مال معين في مكان : حصل قصدك له . إذ العلم والقصد يتطابقان في مثل هذا . والكلام يبين مراد المتكلم ومقصوده .

العلم بالعام
والقصد له
يوجب بالعلم
بالخاص
والقصد له

فإذا أمر بفعل باسم دال على معنى عام مريدا به فعلا خاصا : كان ما ذكرناه من الترتيب الحكيم يقتضى أنه قاصد بالأولى لذلك المعنى العام ، وأنه إنما قصد ذلك الفعل الخاص لحصوله به .

وفي قوله « أكرمه » طلبان : طلب للاكرام المطلق ، وطلب لهذا الفعل الذى يحصل به المطلق . وذلك لأن حصول المعين مقتضى لحصول المطلق ، وهذا معنى صحيح ، إذا صادف فطنة من الإنسان وذكاء انتفع به في كثير من المواضع ، وعلم به طريق البيان والدلالة .

يقى أن يقال : هذا يدل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع وهذا صحيح . لكن قصد الجنس قد يحصل الاكتفاء فيه بالمخالفة في بعض الأمور فما زاد على ذلك لا حاجة إليه .

قلت : إذا ثبت أن الجنس مقصود في الجملة : كان ذلك حاصل في كل فرد من أفرادهم . ولو فرض أن الوجوب سقط بالعمى لم يرفع حكم الاستحباب عن الباقي .

وأىضا : فإن ذلك يقتضى النهى عن موافقتهم . لأنه من قصد مخالفتهم بحيث

أمرنا بإحداث فعل يقتضى مخالفتهم فيما لم تكن الموافقة فيه من فعلنا ولا قصدنا . فكيف لا ينهانا عن أن فعل فعلا فيه موافقتهم ، سواء قصدنا موافقتهم أو لم نقصدها ؟ .

رتيب الحكم الوجه الخامس : أنه رتب الحكم على الوصف بحرف الفاء . فبدل هذا **على الوصف** الترتيب على أنه علة له من غير وجه . حيث قال « إن اليهود والنصارى لا يصفون مخالفاً على » فإنه يقتضى : أن علة الأمر بهذه المخالفة : كونهم لا يصفون . فالتقدير : اصفوا لأنهم لا يصفون . وإذا كان علة الأمر بالفعل عدم فعلهم له : دل على أن قصد المخالفة لم ثابت بالشرع . وهو المطلوب .

يوضح ذلك : أنه لو لم يكن قصد مخالفتهم تأثير في الأمر بالصنيع ، لم يكن لذكرهم فائدة . ولا حـَـنْ تعقبيه به .

وهذا - وإن دل على أن مخالفتهم أمر مقصود للشرع - فذلك لا ينفي أن تكون في نفس الفعل الذى خولفوا فيه مصلحة مقصودة ، مع قطع النظر عن مخالفتهم . فإن هنا شيئين .

أحدهما : أن نفس المخالفة لم في الهدى الظاهر مصلحة ومنفعة لعباد الله المؤمنين . لما في مخالفتهم من المجانبة والمباينة ، التى توجب المباحة عن أعمال أهل الجحيم . وإنما يظهر بعض المصلحة فى ذلك لمن تنور قلبه ، حتى رأى ما اتصف به المفضوب عليهم والضالون من مرض القلب الذى ضرره أشد من ضرر أمراض الأبدان .

والثانى : أن نفس ما هم عليه من الهدى والخلق قد يكون مضراً أو منقصاً فينبغى عنه ويؤمر بضده ، لما فيه من النفعه والكمال . وليس شيء من أمورهم إلا وهو إما مضر ، أو ناقص . لأن ما بأيديهم من الأعمال المبتدعة والمنسوخة ونحوها مضر . وما بأيديهم - مما لم نسخ أصله - فهو يقبل الزيادة والنقص .

فمخالفتهم فيه : بأن يشرع بما يحصله على وجه الكمال . ولا يتصور أن يكون شيء من أمورهم كاملاً قط .

فإذا المخالفة لم فيها منفعة وصلاح لنا في كل أمورنا ، حتى ما هم عليه من إتقان أمور دنياهم . قد يكون مضراً بآخرتنا ، أو بما هو أهم منه من أمر دنيانا . فالمخالفة فيه صلاح لنا .

وبالجملة : فالكفر بمنزلة مرض القلب ، أو أشد . ومتى كان القلب مريضاً لم يصح شيء من الأعضاء صحة مطلقة . وإنما الصلاح : أن لا تشابه مريض القلب في شيء من أمورهم . وإن خفي عليك مرض ذلك العضو ، لكن يكفيك أن فساد الأصل لا بد أن يؤثر في الفرع . ومن انتبه لهذا قد يعلم بعض الحكمة التي أنزلها الله . فإن من في قلبه مرض قد يرتاب في الأمر بنفس المخالفة . لعدم استبانتة لفائدته ، أو يتوهم أن هذا من جنس أمر الملوك والرؤساء القاصدين للعلو في الأرض . ولعمري إن النبوة غاية الملك الذي يؤتيه الله من يشاء . ويزعجه من يشاء . ولكن ملك النبوة : هو غاية صلاح من أطاع الرسول من العباد في معاشه ومعاده .

وحقيقة الأمر : أن جميع أعمال الكافر وأموره لا بد فيها من خلل يمنعها في جميع أعمال أن تتم له منفعة بها . ولو فرض صلاح شيء من أمورهم على التمام لاستحق بذلك الكفار خلل ثواب الآخرة . ولكن كل أمورهم إما فاسدة وإما ناقصة .

بمعنى من انتفاع بها

فالحمد لله على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم وأم كل خير ، كما يجب ربُّنا ويرضى .

فقد تبين أن نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة . ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضى الله عنهم يعطلون الأمر بالصنيع بعلة المخالفة . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما أحب لأحد إلا أن يغير الشئب

مخالفة الكفار
مقصودة
للشارع

ولا يشبه بأهل الكتاب . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب ، ولا تشبهوا بأهل الكتاب » .

وقال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله يقول لأبي : يا أبا هاشم اختضب ، ولو مرة واحدة . فأحب لك أن تختضب ، ولا تشبه باليهود .

وهذا اللفظ الذى احتج به أحمد : قد رواه الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب . ولا تشبهوا باليهود » قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وقد رواه النسائى من حديث محمد بن كنانة عن هشام بن عروة عن عثمان ابن عروة عن أبيه عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » ورواه أيضاً من حديث عروة عن عبد الله بن عمر ، لكن قال النسائى : كلاهما ليس بمحفوظ .

وقال الدارقطنى : المشهور عن عروة مرسل .

وهذا اللفظ أدل على الأمر بمخالفتهم ، والنهى عن مشابهتهم . فإنه إذا نهى عن التشبه بهم فى بقاء بياض الشيب الذى ليس من فعلنا ، فلأن ينهى عن إحداث القشبه بهم أولى . ولهذا كان هذا التشبه بهم محرماً بخلاف الأول .

وأيضاً : فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا المشركين : أخفوا الشوارب وأعفوا اللحى » رواه البخارى ومسلم . وهذا لفظه .

فأمر بمخالفة المشركين مطلقاً . ثم قال « أخفوا الشوارب وأعفوا اللحى » وهذه الجملة الثانية بدل من الأولى . فإن الإبدال يقع فى الجمل ، كما يقع فى المفردات كقوله تعالى (٤٩ : ٢) يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم)

فهذا الذبح والاستحياء : هو سوم العذاب . كذلك هنا هذا هو المخالفة للمشركين
المأمور بها هنا ، لكن الأمر بها أولاً .

فلفظ « مخالفة المشركين » دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع ،
وإن عينت هنا في هذا الفعل . فإن تقديم المخالفة علة تقديم العام على الخاص . كما
يقال « أكرم ضيفك : أطعمه وحادثه » فأمرك بالأكرام أولاً دليل على أن
أكرام الضيف مقصود . ثم غينت الفعل الذي يكون إكراماً له في ذلك الوقت .
والتقرير من هذا الحديث شبيه بالتقرير من قوله « لا يصبنون بخالفوم »
وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « جزؤوا الشوارب ، وأرخوا اللحى ، خالفوا الجوس » .

فمقرب الأمر بالوصف المشتق المناسب . وذلك دليل على أن مخالفة الجوس
أمر مقصود للشارع . وهو العلة في هذا الحكم ، أو علة أخرى ، أو بعض علة .
وإن كان الظاهر عند الإطلاق : أنه علة تامة .

ولهذا لما فهم السلف كراهة التشبه بالجوس في هذا وغيره : لزموا أشياء
غير منصوصة بعينها عن النبي صلى الله عليه وسلم من هدى الجوس .

وقال المروزي : سألت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عن خلق القفا؟
فقال : هو من فعل الجوس . ومن تشبه بقوم فهو منهم .
قال أيضاً : قيل لأبي عبد الله : تكره للرجل أن يخلق قفاه أو وجهه ؟
فقال : أما أنا فلا أحلق قفاي . وقد روى فيه حديث مرسل عن قتادة في كراهيته
وقال « إن خلق القفا من فعل الجوس » .

قال : وكان أبو عبد الله يخلق قفاه وقت الحجامة .
وقال أحمد أيضاً : لا بأس أن يخلق قفاه قبل الحجامة . وقد روى عنه ابن
منصور قال : سألت أحمد عن خلق القفا ؟ فقال : لا أعلم فيه حديثاً ، إلا ما يروى
عن إبراهيم أنه كره قردايرقوس^(١) ذكر الخلال هذا وغيره .

(١) كذا في الأصل . ولعلها اسم فارسي لنوع من الحلاقة كان معروفاً عندهم

وذكر أيضا بإسناده عن الهيثم بن حديد قال « حَفُّ القفا من شكل الجحش » .

وعن المعتز بن سليمان التيمي قال : كان أبي إذا جَزَّ شعره لم يخلق قفاه . قيل له : لم ؟ قال كان يكره أن يتشبه بالمعجم والسلف ؛ تارة يطلون الكراهة بالتشبه بأهل الكتاب ، وتارة بالتشبه بالأعاجم .

وكلا العتين منصوص في السنة ، مع أن الصادق صلى الله عليه وسلم قد أخبر بوقوع المشابهة لهؤلاء وهؤلاء ، كما قدمنا بيانه .

وعن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا اليهود ، فإنهم لا يصلون في نعلهم ولا خفافهم » رواه أبو داود . وهذا مع أن نزع اليهود نعالهم مأخوذ عن موسى عليه السلام ، لما قيل له (٢٠ : ١٢) فاخلع نعليك) .

وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فصلُ ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب : إكْلَةُ السَّحَرِ » رواه مسلم في صحيحه .

وهذا يدل على أن الفصل بين العبادتين : أمر مقصود للشارع . وقد صرح بذلك فيما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يزال الدين ظاهراً ما عَجَّلَ الناسُ الفطر ، لأن اليهود والنصارى يؤخرون » .

وهذا نص في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر هو لأجل مخالفة اليهود والنصارى .

وإذا كانت مخالفتهم سبباً لظهور الدين ، فإنما المقصود بإرسال الرسل . أن يظهر دين الله على الدين كله ، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البعثة .

وهكذا روى أبو داود من حديث أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال أمتي بخير - أو قال : على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشبك النجوم » .

ورواه ابن ماجة من حديث العباس ، ورواه الإمام أحمد من حديث السائب بن زيد وقد جاء مفسراً تعليقه « لا يزالون بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى طلوع النجوم : مضاهاة لليهود ، وما لم يؤخروا الفجر إلى محاق النجوم ، مضاهاة للنصرانية » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو معاوية حدثنا الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب عن عبد الرحمن الصنابحي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي على مُسكة^(١) : ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم ، مضاهاة لليهودية ، وما لم ينتظروا بالفجر محاق النجوم ، مضاهاة للنصرانية ، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا عبيد الله بن زياد بن لقيط عن أبيه عن ليلي امرأة بشر بن الخصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة ، فنهاني عنه بشر ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاني عن ذلك وقال : إنما يفعل ذلك الأنصاري ، صوموا كما أمركم الله . وأتموا الصوم كما أمركم الله (٢ : ١٨٧) ثم أتموا الصيام إلى الليل (فإذا كان الليل فأنظروا » وقد رواه أحمد في المسند .

فعلل النهي عن الوصال : بأنه صوم الأنصاري ، وهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويشبه أن يكون من رهبانيتهم التي ابتدعوها .

وعن حماد عن ثابت عن أنس رضى الله عنه « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يناموها في البيوت . فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل (٢ : ٢٢٢) ويسألونك عن المحيض إلى آخر الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء .

(١) المسكة - ضم اليم وسكون السين المهملة وفتح الكاف - ما يتمسك به .

إلا النكاح ، فبلغ ذلك اليهود ، فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه نجاء أسيد بن خصير ، وعباد بن بشر ، فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود يقول كذا وكذا ، أفلا نجتمعن ؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى ظننا أن قد وجدَ عليهما ، نفرجا ، فاستقبلهما هدية من لبن إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فأرسل في أثرهما . فسقاها . ففرغنا أنه لم يجد عليهما »
رواه مسلم .

فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود ، بل على أنه خالفهم في عامة أمورهم ، حتى قالوا « ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه » .

ثم إن المخالفة - كما سنبينها - تارة تكون في أصل الحكم ، وتارة في وصفه .

ومجانبة الحائض : لم يخالفوا في أصلها ، بل خالفوا في وصفها ، حيث شرع الله مقارنة الحائض في غير محل الأذى ، فلما أراد بعض الصحابة أن يتعمد في المخالفة إلى ترك ما شرعه الله : تغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا الباب - باب الطهارة - كان على اليهود فيه أغلال عظيمة ، فابتدع النصارى ترك ذلك كله بلا شرع من الله ، حتى إنهم لا ينجسون شيئاً ، فهدى الأمة الوسط بما شرعه لها إلى الوسط من ذلك ، وإن كان ما كان عليه اليهود كان أيضاً مشروعاً ، فاجتناب ما لم يشرع الله اجتنابه مقارنة لليهود ، وملابسة ما شرع الله اجتنابه : مقارنة للنصارى ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

والنهي عن الصلاة في أوقات خشية التشبه بالكفار وعن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة قال « كنتُ ، وأنا في الجاهلية ، أظن أن الناس على ضلالة ، فإتهم ليسوا على شيء ، وهم يعبدون الأوثان ، قال : فسمعت برجل بمكة يخبر أخباراً ، فقدمت على راحلتي ، فقدمت عليه ، فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مستخفياً ، جُرَّ أعليه قومه ، فطلعت حتى دخلت عليه بمكة »

قُلتَ له : ما أنت ؟ قال : أنا نبي ، قُلتَ : وما نبي ؟ قال : أُرسلني الله ، قُلتَ : بأي شيء أُرسلك ؟ قال : أُرسلني بصلة الأرحام ، وكسر الأوثان ، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء ، قُلتَ له : فمن ملك على هذا ؟ قال : حر وعبد - قال : ومعه يومئذ أبو بكر وبلال - قُلتَ : إني متبعك ، قال : إنك لن تستطيع ذلك يومك هذا ، ألا ترى حالى وحال الناس ؟ ولكن ارجع إلى أهلِكَ ، فإذا سمعتُ بي قد ظهرتُ فاتتني ، قال : فذهبتُ إلى أهلي ، وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكنت في أهلي ، فجلستُ أستخير الأخبار ، وأسأل الناس ، حتى قدم نفر من أهل يثرب - أي من أهل المدينة - قُلتَ : ما فعل هذا الرجل الذي قدم المدينة ؟ قالوا : الناس إليه مِرَاع ، وقد أراد قومه قتله ، فلم يستطيعوا ذلك ، فقدمت المدينة ، فدخلت عليه ، قُلتَ : يا رسول الله ، أتعرفني ؟ قال : نعم ، أنت الذي لقيتني بمكة قال : قُلتَ : يا نبي الله ، أخبرني عما علمك الله وأجهله ، أخبرني عن الصلاة ، قال : صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ، حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار . ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محصورة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإن حينئذ تُسَجَّرُ جهنم ، فإذا أقبل النفي فصل . فإن الصلاة مشهودة محصورة ، حتى تصلي العصر . ثم أقصر عن الصلاة حتى تقرب الشمس ، فإنها تقرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار - وذكر الحديث « رواه مسلم .

قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، ووقت الغروب ، معللاً لذلك النهي : بأنها تطلع وتقرب بين قرني شيطان ، وأنه حينئذ يسجد يسجد لها الكفار .

ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى . وأكثر الناس قد لا يعلمون

أن طلوعها وغروبها بين قرني شيطان ، ولا أن الكفار يسجدون لها . ثم إنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في هذا الوقت حَتَّى لَمَّا المِثَابَةُ بِكُلِّ طَرِيق . ويظهر بعض فائدة ذلك بأن من الصابئة المشركين اليوم عن يظهر الإسلام يعظم الكواكب ، ويزعم أنه يخاطبها بحوائجها ، ويسجد لها ، وينحر ويذبح . وقد صنف بعض المنقسين إلى الإسلام^(١) في مذهب المشركين من الصابئة والبراهمة كتباً في عبادة الكواكب ، توسلاً بذلك - زعموا - إلى مقاصد نيوية من الرئاسة وغيرها . وهى من السحر الذى كان عليه السكتانيون الذين كان ملوكهم النمرودة ، الذين بعث الله الخليل صلوات الله وسلامه عليه بالحنيفية وإخلاص الدين كله لله إلى هؤلاء المشركين .

فإذا كان في هذه الأزمنة من يفعل مثل هذا : تحققت حكمة الشارع صلوات الله عليه وسلامه في النهى عن الصلاة في هذه الأوقات ، سَدًّا للذريعة . وكان فيه تنبيه على أن كل ما يفعله المشركون من العبادات ونحوها مما يكون كفرًا أو معصية بالنية : ينهى المؤمنون عن ظاهرها ، وإن لم يقصدوا به قصد المشركين سَدًّا للذريعة ، وحَتْمًا للمادة .

ومن هذا الباب : أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى إلى عود أو عود جعله إلى حاجبه الأيمن أو الأيسر . ولم يَصِدْ له صمداً » ،

ولهذا نهى عن الصلاة إلى ما عُبِدَ من دون الله في الجملة ، وإن لم يكن العابد يقصد ذلك . ولهذا ينهى عن السجود لله بين يدي الرجل ، وإن لم يقصد الساجد ذلك ، لما فيه من مشابهة السجود لغير الله .

فانظر كيف قطعت الشريعة المشابهة في الجهات وفي الأوقات ، وكما لا يصلح إلى القبلة التي يصلون إليها . كذلك لا يصلح إلى ما يصلون له . بل هذا أشد

الشريعة
قطعت
للمشابهة في
الجهات
والأوقات
والجهات

(١) كالنصر الرازي الذي ألف كتاب السر المكتوم في مخاطبة النجوم .

ضاداً : فإن القبلة شريعة من الشرائع ، قد تختلف باختلاف شرائع الأنبياء . أما السجود لغير الله وعبادته : فهو محرم في الدين الذي اتفقت عليه رسل الله . كما قال سبحانه وتعالى : (٤٣ : ٤٥) واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجمعنا من حون الرحمن أكلة مبدون ؟) .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما : « أنه رأى رجلاً يتكبر على يده اليسرى ، وهو قاعد في الصلاة ، فقال له : لا تجلس هكذا . فإن هكذا يجلس الذين يُعَذَّبون » وفي رواية : « تلك صلاة المنضوب عليهم » وفي رواية « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده » روى هذا كله أبو داود .

وفي هذا الحديث : النهي عن هذه الجلسة ، معللاً بأنها جلسة المذنبين . وهذه مبالغة في مجازة هديهم .

وأيضاً : فقد روى البخاري عن مسروق عن عائشة : « أنها كانت تكره أن يجلس المصلّي يده في خاصرته . وتقول : إن اليهود تفعله » ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة قال : « نهى عن التخصر في الصلاة » وفي لفظ : « نهى أن يصلي الرجل متخصراً »

قال : وقال هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة : « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وهكذا رواه مسلم في صحيحه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وعن زيد بن صبيح قال : « صليت إلى جنب ابن عمر . فوضعت يدي على خاصرتي . فلما صلى قال : هذا الصُّلب في الصلاة ^(١) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(١) أي فيه الصلب . لأن للصلب يد بأعلى الخنجر ، وتربط يده بحشية معتزلة . وهيتة الصلب في الصلاة : أن يضع يديه على خاصرته ، ويجافي بين عضديه في القيام .

وأيضاً عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلينا وراءه ، وهو قاعد ، وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره . فالتفت إلينا فرأنا قياماً . فأشار إلينا . فقمنا فصلينا بصلاته قعوداً . فلما سَلَّمَ قال : إن كدتم آتفاً تفعلون فعل فارس والروم : يقومون على ملوكهم وهم قعود . فلا تفعلوا . ائتموا بآئمتكم ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً . وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » رواه مسلم وأبو داود من حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر .

ورواه أبو داود وغيره من حديث الأعمش عن أبي سفيان - طلحة بن نافع القرشي - عن جابر قال : « ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة ، فصرعه على جذم نخلة . فانفكَّت قلمه . فأتيناه نعوده ، فوجدناه في مشربة لمائشة يُسبِّح جالساً . قال : قمنا خائفه . فسكت عنا . ثم أتيناه مرة أخرى نعوده . فصلى المكتوبة جالساً . قمنا خلفه . فأشار إلينا فقمنا . قال : فلما قضى الصلاة ، قال : إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً . وإذا صلى الإمام قائماً فصلوا قياماً . ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بمظائنها » .

وأظن في غير رواية أبي داود : « ولا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً » ففي هذا الحديث : أنه أمرهم بترك القيام الذي هو فرض في الصلاة . وعلل ذلك : بأن قيام المأمومين مع قعود الإمام يشبه فعل فارس والروم بمظائهم في قيامهم وهم قعود .

ومعلوم أن المأموم إنما نوى أن يقوى لله لا لإمامه .

وهذا تشديد عظيم في النهي عن القيام للرجل القاعد . ونهى أيضاً عما يشبه ذلك ، وإن لم يقصد به ذلك . ولهذا نهى عن السجود لله بين يدي الرجل وعن الصلاة إلى ما عبد من دون الله ، كالنار ونحوها .

وفي هذا الحديث أيضاً : نهى عما يشبه فعل فارس والروم ، وإن كانت نيتنا غير نيتهم لقوله : « فلا تفعلوا » .

فهل بعد هذا في النسخ عن مشابهيهم في مجرد الصورة : غاية ؟ .
ثم هذا الحديث - سواء كان مُحْكَمًا في قعود الإمام ، أو منسوخًا - فإن
الحجة منه قائمة . لأن نسخ القعود لا يدل على فساد تلك العلة ، وإنما يقتضى أنه
قد عارضها ما ترجح عليها . مثل كون القيام فرضاً في الصلاة . فلا يسقط الفرض
بمجرد المشابهة الصورية . وهذا محل اجتihad . وأما المشابهة الصورية فإذا لم تسقط
فرضاً فإن تلك العلة التي علل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم تكون سليمة
عن معارض أو عن نسخ . لأن القيام في الصلاة ليس بمشابهة في الحقيقة .
فلا يكون محذوراً . فالحكم إذا علل بعله ثم نسخ مع بقاء العلة . فلا بد أن يكون
غيرها ترجح عليها وقت النسخ ، أو ضعف تأثيرها . اما أن تكون في نفسها
باطلة : فهذا محال .

هذا كله لو كان الحكم هنا منسوخاً . فكيف ؟ والصحيح : أن هذا
الحديث محكم ، قد عمل به غير واحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم مع كونهم علموا بصلاته في مرضه الذي تُوِّفِّي فيه .
وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم الأمر به استفاضة صحيحة صريحة ،
يتمتع معها أن يكون حديث مرض موته ناسخاً له ، على ما هو مقرر في غير هذا
الموضع : إما بجواز الأمرين ، إذ فعل القيام لا ينافي فعل القعود . وإما بالفرق
بين المبتدئ للصلاة قاعداً . وبين الصلاة التي ابتدأها الإمام قائماً لعدم دخول
هذه الصلاة في قوله : « وإذا صلى قاعداً » ولعدم المفسدة التي علل بها . ولأن
بناء فعل آخر الصلاة على أولها أولى من بنائها على صلاة الإمام ، ونحو ذلك
من الأمور المذكورة في غير هذا الموضع .

وأيضاً فمن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا اتبع جنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد . فتمرض له حَبْرٌ . فقال :
هكذا نصنع يا محمد . قال : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : خالفوهم »

رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال الترمذى . بشر بن رافع ليس بالقوى فى الحديث .

قلت : قد اختلف العلماء فى القيام للجنزة إذا مَرَّت . وممها إذا شُيعت ، وأحاديث الأمر بذلك كثيرة مستفيضة . ومن اعتقد نسخها أو نسخ القيام للمرة ، فمفترده : حديث علي . وحديث عبادة هذا . وإن كان القول بهما كليهما ممكناً . لأن المشييع يقوم لها حتى توضع عن أعناق الرجال ، لا فى اللحد . فهذا الحديث إما أن يقال به ، جمعاً بينه وبين غيره ، أو يكون ناسخاً لنفيه . وقد علل المخالفة . ومن لا يقول به يضعفه . وذلك لا يقدر فى الاستشهاد والاعتضاد به على جنس المخالفة .

وقد روى البخارى عن عبد الرحمن بن القاسم « أن القاسم كان يمشى بين يدى الجنزة ، ولا يقوم لها . ويخبر عن عائشة أنها قالت : كان أهل الجاهلية يقومون لها ، يقولون إذا رأوها : كنت فى أهلك ما كنت » مرتين .

فقد استدل من كره القيام بأنه كان فعل الجاهلية .

وليس الفرض هنا الكلام فى عين هذه المسألة .

وأيضاً : فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا والشق لنيرنا » رواه أهل السنن الأربعة .

وعن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا والشق لنيرنا » رواه أحمد وابن ماجه . وفى رواية لأحمد « والشق لأهل الكتاب » وهو مروي من طرق فيها لين ، لكن يعضد بعضها بعضاً .

وفيه التنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب ، حتى فى وضع الميت فى أسفل القبر .

وأيضاً : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من ضرب الخلدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » متفق عليه .

ودعوى الجاهلية : ندب الميت ، وتكون دعوى الجاهلية فى العصبية .
ومنه قوله فى رواه أحمد عن أبى بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تَمَزَّى بَرَاءَ الجاهلية فَأَيْضُوا بِهِنَّ آيَهُ وَلَا تَكُنُوا ^(١) » .
وأيضاً عن أبى مالك الأشعرى رضى الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « أربع فى أمقى من أمر الجاهلية لا يتركهنَّ : الفخرُ بالاحساب ، والظن فى الأنساب . والاستسقاء بالنجوم . والنياحة . وقال - النامحة إذا لم تنب قبل موتها : تمام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب » رواه مسلم .
ذم فى هذا الحديث من دعا بدعوى الجاهلية . وأخبر أن بمض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم ، ذم المَن لم يتركه .

وهذا كله يقتضى : أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم فى دين الإسلام ، وإلا لم يكن فى إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها . ومعلوم أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم . وهذا كقوله سبحانه وتعالى (٣٣ : ٣٣) ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى (فإن ذلك ذم للتبرج ، وذم لحال الجاهلية الأولى . وذلك يقتضى المنع من مشابهتهم فى الجلفة .

ومنه قوله لأبى ذر رضى الله عنه - لما عيّر رجلاً بأمه - « إنك امرؤ فىك جاهلية » فإنه ذم لذلك الخلق ، ولأخلاق الجاهلية التى لم ينجى بها الإسلام .
ومنه قوله تعالى (٤٨ : ٢٦) إذ جعل الذين كفروا فى قلوبهم الحمية حمية الجاهلية . فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين (فإن إضافة « الحمية » إلى « الجاهلية » يقتضى ذمها . فما كان أخلاقهم وأفعالهم فهو كذلك .

ومن هذا : ما رواه البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن أبى يزيد أنه سمع ابن عباس قال « ثلاث خلال من خلال الجاهلية : الظن فى الأنساب ، والنياحة ، ونسب الثالثة . قال سفيان : ويقولون : إنها الاستسقاء بالأتواء » .

(١) المَن هنا : فرج الرجل . والمعنى : قولوا له : عض بهن أيك . وكانت هذه عند العرب : عبارة متصودة بها الإهانة والتحقير .

وروى مسلم في صحيحه عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اثنتان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب ، والنياحة على الميت » .

فقوله « هما بهم » أى هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس . فنفس الخصلتين كفر ، حيث كانتا من أعمال الكفر ، وهما قائمتان بالناس .

لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر ، يصير بها كافراً الكفر المطلق ، حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمناً ، حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته . و الفرق بين الكفر المعروف باللام ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم « ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة » وبين « كفر » منكر في الإثبات .

و الفرق أيضاً بين معنى الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » وبين المعنى المطلق للاسم في جميع موارد . كما في قوله « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » .

فقوله « يضرب بعضكم بعض » تفسير للكفار في هذا الموضع . وهؤلاء يسمون كفاراً تسمية مقيدة . ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » كما أن قوله تعالى (٨٦ : ٦ من ماء دافق) سمي الماء تسمية مقيدة . ولم يدخل في الاسم المطلق حيث قال (٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا) .

ومن هذا الباب : ما خرجاه في الصحيحين عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا . وكان من المهاجرين رجل لثاب . فكسع^(١) أنصارياً . فنضب الأنصارى غضباً شديداً ، حتى تداعوا . وقال

(١) الكسع : ضرب الرجل على دبره استهزاء وسخرية . وكانت هذه الفزوة تبوك .

الأنصارى : يا للأنصار . وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما بال دعوى الجاهلية ؟ ثم قال ماشأئهم ؟ فأخبروه بكشمة المهاجري للأنصارى . قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعوها . فانها منتنة . وقال عبد الله بن أبي ابن سلول : أو قد تداعوا علينا ؟ (٦٣ : ٨) لأن رجسنا إلى المدينة ليُخْرِجَنَّ الأعرض منها الأذل) فقال عمر : ألا تقتل يارسول الله هذا الخبيث - لعبد الله - ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه . »

ورواه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال « اقتتل غلامان : غلام من المهاجرين ، وغلام من الأنصار . فنادى المهاجري : يا للمهاجرين ونادى الأنصارى : يا للأنصار . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما هذا ؟ أدعوى الجاهلية ؟ قالوا : لا يارسول الله ! إلا أن غلامين اقتتلا . فكسع أحدهما الآخر . فقال : لأبأس ، لئن صر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً : فلينبه . فانه له نصر . وإن كان مظلوماً : فلينصره . »

فهاذان الاسمان « المهاجرون » و « الأنصار » اسمان شرعيان ، جاء بهما الكتاب والسنة . وسماها الله بهما . كما سمانا (٢٢ : ٧٨) المسلمين من قبل وفي هذا) وانتساب الرجل إلى المهاجرين والأنصار : انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله . ليس من المباح الذى يقصد به التعريف فقط ، كالانتساب إلى القبائل والأنصار . ولا من المكروه أو المحرم ، كالانتساب إلى ما يفضى إلى بدعة أو معصية أخرى .

ثم مع هذا لما دعا كل واحد منهما طائفته منتصراً بها أنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وسماها « دعوى الجاهلية » حتى قيل له « إن الداعى بها إنما هما غلامان » لم يصدر ذلك من الجماعة . فأمر بمنع الظالم ، وإعانة المظلوم . ليبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المحذور من ذلك : إنما هو تمصّب الرجل لطائفته

مطلقاً فصل أهل الجاهلية . فأما نصرها بالحق من غير عدوان : فحسن واجب ، أو مستحب .

ومثل هذا : ما روى أبو داود وابن ماجه عن وثالة بن الأشعث رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله « ما العصية ؟ » قال : أن تُعين قومك على الظلم .
وعن سُرَاقَةَ بن مالك بن جَعْفَرٍ المَذَلِجِيِّ قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : خيركم المدافع عن عشيرته ! ما لم يأثم » رواه أبو داود .
وروى أبو داود أيضاً عن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » .

وروى أبو داود أيضاً عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نصر قومه على غير الحق : فهو كالبعير الذى رَدَى ، فهو يُنَزَعُ بذنبه ^(١) » .

فإذا كان هذا التداعى فى الأسماء ، وفى هذا الانتساب : الذى يحبه الله ورسوله . فكيف بالتمصّب مطلقاً ، والتداعى للنسب والإضافات التى هى إما مباحة ، أو مكروهة ؟

وفلذلك أن الانتساب إلى الاسم الشرعى أحسن من الانتساب إلى غيره .
الأتى إلى ما رواه أبو داود من حديث محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن بن أبى عتبة عن أبى عتبة . وكان مولى من أهل فارس —

^(١) « ردَى » أى سقط . و « ردَى » ، وتردى ، لنتان ، كأنه فصل من الردى وهو الهلاك . حتى : سقط سقوطاً مؤدياً إلى الهلاك . وقال ابن الأثير فى النهاية : ومنه حديث ابن مسعود « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذى ردَى . فهو ينزع — يضم الياء ، وسكون النون وفتح الزاى . مبنياً للمجهول — بذنبه » أراد : أنه وقع فى الإثم وهلك ، كالبعير إذا وقع فى البئر وأريد أن ينزع بذنبه ، فلا يقدر على خلاصه .

قال « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا ، فضربت رجلا من المشركين قتل : خذها مني وأنا الغلام الفارسي ، فالتفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هَلَا قُلت : خذها مني وأنا الغلام الأنصاري ؟ » .

خَصَّهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الانتساب إلى الأنصار ، وإن كان بالولاء ، وكان إظهار هذا أحب إليه من الانتساب إلى فارس بالصرافة ، وهي نسبة حق ليست محرمة .

ويشبهه - والله أعلم أن يكون من حكمة ذلك : أن النفس تُحامي عن الجهة التي تنسب إليها ، كان ذلك لله كان خيرا للمرء .

فقد دلت هذه الأحاديث : على أن إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضى ذمه والنهي عنه . وذلك يقتضى المنع من كل أمور الجاهلية مطلقا ، وهو المطلوب في هذا الكتاب .

ومثل هذا : ما روى سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله قد أذهب عنكم فُجِيَّة الجاهلية ^(١) ونفخها بالآباء : مؤمن تقى ، أو فاجر سقى . أتم بنو آدم ، وآدم من تراب . لَيَدْعُنَ رجالٌ يَغْرَمُونَ بأقوام ، إيمانهم فحم من فحم ^(٢) جهنم ، أو ليَكُونُنَّ أهونَ على الله من الجُمُلان ^(٣) التي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتْنَ » رواه أبو داود وغيره ، وهو صحيح .

(١) في النهاية : معنى الكبر والتفج . و « عية » ضم عنها وتكسر ، وهي فوهة ، أو فيلة - بتشديد الميم فيها - فإن كان « فوهة » فهي من التمية ، لأن التكبر ذو تمية وتكلف ، خلاف من يترسل على سجيته ، وإن كانت « فيلة » فهي من عباب الماء ، وهو أوله وارتقاعه . وقيل قلبت الواو ياء ، كما فعلوا في « تقضى البازى » .

(٢) « الفحم : معروف » جمع « فحمة » وهي بفتح الفاء وسكون الحاء ، وقد تفتح الحاء . مثل : نهر ونهر .

(٣) « الجملان » دوية كالخفساء يدهم بأغصانها .

فأضاف « العية والفخر » إلى الجاهلية يذمهما بذلك . وذلك يقتضى ذمها
بكونهما مضافين إلى الجاهلية . وذلك يقتضى ذم كل الأمور المضافة إلى الجاهلية .
ومثله ما روى مسلم فى صحيحه عن أبى قيس - زياد بن رباح - عن أبى هريرة
رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من خرج من الطاعة . وفارق
الجماعة ، قات مات ميتة جاهلية . ومن قاتل تحت راية نحميا يغضب لعصبية ، أو
يدعو إلى عصبية ، أو ينصر عصبية ، قتل قتل جاهلية ، ومن خرج على أمتى
يضرب برّها وفاجرها ، ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يفتنى لئلى عهدا ، فليس
منى ولست منه » .

ذكر صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث الأقسام الثلاثة التى يعقدها الفقهاء
باب قتال أهل القبلة من البقاء والمداة وأهل العصبية .

فالقسم الأول : الخارجون عن طاعة السلطان . فعنى عن نفس الخروج عن
الطاعة والجماعة ، وبين أنه إن مات ولا طاعة عليه لإمام مات ميتة جاهلية . فإن
أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميراً عالماً ، على ما هو معروف
من سيرتهم .

ثم ذكر الذى يقاتل تمصّباً لقومه ، أو أهل بلده ونحو ذلك .
وسمى الـراية « عنياء » لأنه الأمر الأعنى الذى لا يذرى وجهه . فكذلك
قتال العصبية يكون عن غير علم بجواز قتال هذا .
وجعل قتل المقتول قتل جاهلية ، سواء غضب بقلبه ، أو دعا بلسانه ، أو
ضرب بيده .

وقد فسر ذلك فيما رواه مسلم أيضاً عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليأتين على الناس زمان لا يدرى القاتل : فى أى
شئ قتل ؟ ولا يدرى المقتول : على أى شئ قتل ؟ قليل : كيف يكون ذلك ؟
قال : المخرج . القاتل والمقتول فى النار » .

والقسم الثالث : الخوارج على الأمة : إيمان العداة الذين غرضهم الأموال ، كقطع الطريق ونحوهم ، أو غرضهم الرياسة . كمن يقتل أهل مصر الذين هم تحت حكم غيره مطلقاً ، وإن لم يكونوا مقاتلة ، أو من الخارجين عن السنة الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقاً . كالحروية الذين قتلهم على رضى الله عنه .

ثم إنه صلى الله عليه وسلم سعى البيتة والقتلة : ميتة جاهلية وقتلة جاهلية : على وجه الذم لما والنهى عنها ، وإلا لم يكن قد زجر عن ذلك .

فلم أنه كان قد تقرر عند أصحابه : أن ما أضيف إلى الجاهلية من ميتة وقتلة ونحو ذلك فهو مذموم منهي عنه . وذلك يقتضى ذم كل ما كان من أمور الجاهلية وهو المطلوب .

ومن هذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن المعمر بن سُوَيْد قال « رأيت أبا ذر عليه حُلَّة ، وعلى غلامه مثلاً . فسألته عن ذلك ؟ فذكر : أنه سب رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فغيّره بأمره . فأثنى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إنك امرؤ فيك جاهلية » . وفي رواية : « قلت على ساعتي هذه من كبر السن ؟ قال : نعم . هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس . ولا تكلفوهم ما يفلبهم ، فان كلفتموهم فأعينوهم عليه » .

ففي هذا الحديث : أن كل ما كان من أمر الجاهلية فهو مذموم . لأن قوله « فيك جاهلية » ذم لتلك الخصلة . فلو أن هذا الوصف يقتضى ذم ما اشتغل عليه لما حصل به المقصود .

وفيه : أن التعبير بالأنساب من أخلاق الجاهلية .

وفيه : أن الرجل — مع فضله وعلمه ودينه — قد يكون فيه بعض هذه الخصال السماة بجاهلية ، ويهودية ، ونصرانية . ولا يوجب ذلك كفره ولا فسقه .

وأيضاً : ما رواه مسلم في صحيحه ، عن نافع عن جابر بن مطعم عن ابن عباس

رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبفض الناس إلى الله ثلاثة : مُلْحِدٌ في الحرم ، ومُبْتَغٍ في الإسلام سُنَّةٌ جاهلية ، ومُعَالٍ دَمَ امرئٍ بغير حقٍ ليريق دمه » .

أخبر صلى الله عليه وسلم : أن أبفض الناس إلى الله هؤلاء الثلاثة . وذلك لأن الفساد إما في الدين ، وإما في الدنيا . فأعظم فساد الدنيا قتل النفوس بغير الحق ولهذا كان أكبر الكبائر بعد أعظم فساد الدين الذي هو الكفر .

وأما فساد الدين فنوعان : نوع يتعلق بالعمل . ونوع يتعلق بمحل العمل . فأما المتعلق بالعمل : فهو ابتغاء سنة الجاهلية .

وأما ما يتعلق بمحل العمل : فالإلحاد في الحرم . لأن أعظم محال العمل : هو الحرم . وانتهاك حرمة المحل المكاني أعظم من انتهاك حرمة المحل الزماني . ولهذا حرم من تناول الباحات من الصيد والنبات في البلد الحرام ما لم يحرم مثله في الشهر الحرام .

ولهذا كان الصحيح : أن حرمة القتال في البلد الحرام باقية ، كما دلت عليه النصوص الصحيحة ، بخلاف الشهر الحرام . فلهذا - والله أعلم - ذكر صلى الله عليه وسلم الإلحاد في الحرم وابتغاء سنة جاهلية .

والمقصود : أن من هؤلاء « الثلاثة من ابتغى في الإسلام سنة جاهلية » فسواء قيل مبتغياً أو غير مبتغ فإن الابتغاء هو الطلب والإرادة ، فكل من أَرَادَ في الإسلام أن يعمل بشيء من سنن الجاهلية دخل في هذا الحديث .

والسنة الجاهلية : كل عادة كانوا عليها . فإن السنة : هي العادة ، وهي الطريق التي تتكرر ، لتتبع لأنواع الناس مما يمدونه عبادة ، أو لا يمدونه عبادة . قال تعالى (٣ : ١٣٧) قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لتبين سنن من كان قبلكم » والاتباع هو الاقتفاء والاستئناس . فلهذا عمل ، بشيء من سننهم : فقد اتبع سنة جاهلية .

وهذا نحن عام يوجب تحريم متابعة كل شيء كان من سنن الجاهلية في أعيادهم وغير أعيادهم .

ولفظ « الجاهلية » قد يكون اسماً للحال - وهو الغالب في الكتاب والسنة - وقد يكون اسماً للذي الحال .

فمن الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه : « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقول عمر : « إني تنرت في الجاهلية : أن اعتكف ليلة » وقول عائشة : « كان النكاح في الجاهلية على أربعة أسماء » وقولهم : « يا رسول الله كنا في جاهلية وشر » أى في حال جاهلية ، أو طريقة جاهلية ، أو عادة جاهلية ونحو ذلك .

فإن لفظ « الجاهلية » - وإن كان في الأصل صفة - لكنه غلب عليه الاستعمال حتى صار اسماً . ومعناه قريب من معنى المصدر .

وأما الثانى : فنقول : طائفة جاهلية ، وشاعر جاهلى ، وذلك نسبة إلى الجهل الذى هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم . فإن من لم يعلم الحق فهو جاهل جهلاً بسيطاً فإن اعتقد خلافه : فهو جاهل جهلاً مركباً . فإن قال خلاف الحق علماً بالحق أو غير عالم : فهو جاهل أيضاً^(١) . كما قال تعالى : (٢٥ : ٢٣) وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا كان أحدكم صائماً : فلا يرفث ، ولا يفسق ، ولا يجهل » ومن هذا قول بعض الشعراء :

ألا ، لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وهذا كثير . وكذلك من عمل بخلاف الحق : فهو جاهل ، وإن علم أنه

(١) وهو في هذه الحال سفيه غير رشيد . لأنه اشتد جهله ، وغلبت عليه ظلمة الجهل ففقد رشده وعقله . وصار سفيهاً يؤذى نفسه من حيث يريد نفسها .
وقول الشاعر عمرو بن كلثوم في معلقته « لا يجهلن » أى لا يركب رأسه في غرور وسفه وطيش يحميه عن عزتا وقوتا : فينال من النكال ما كان يظنه عزة له وشرفاً .

مخالف للحق، كما قال سبحانه: (٤ : ١٧) إنما التوبة على الله للذين يعملون
 السوء بجهالة (قال أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم « كل من عمل سوءاً فهو جاهل »
 وسبب ذلك : أن العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه
 من قول أو فعل . فحق صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه ، أو ضعف القلب
 عن مقاومة ما يمارضه . وتلك أحوال تناقض حقيقة العلم . فيصير جهلاً بهذا الاعتبار .
 ومن هنا تعرف دخول الأعمال في معنى الإيمان حقيقة لا مجازاً . وإن لم
 يكن كل من ترك شيئاً من الأعمال كافراً ، أو خارجاً عن أصل معنى الإيمان .
 وكذلك اسم « العقل » ونحو ذلك من الأسماء .

ولهذا يسمى الله تعالى أصحاب هذه الأحوال « موتى » و « عمياً » و « صماً »
 و « بكماً » و « ضالين » و « جاهلين » . ويصفهم بأنهم « لا يعقلون »
 و « لا يسمعون » .

ويصف المؤمنين « بأولي الألباب » و « النّهى » و « أنهم مهتدون »
 و « أن لهم نوراً » و « أنهم يسمعون ، ويعقلون » .

فإذا تبين ذلك : فالناس قبل مبعث الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا في
 حال جاهلية منسوبة إلى الجهل ، فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأفعال إنما
 أحدثه لهم جهال ، وإنما يفعلها جاهل ، وكذلك كل ما يخالف ما جاء به المرسلون :
 من يهودية ، ونصرانية ، فحى جاهلية ، وتلك كانت الجاهلية العامة .

فأما بعد مبعث الله الرسول صلى الله عليه وسلم : فالجاهلية المطلقة : قد
 تكون في مصر دون مصر ، كما هي في دار الكفار . وقد تكون في شخص
 دون شخص ، كالرجل قبل أن يسلم . فإنه يكون في جاهلية ، وإن كان في دار
 الإسلام .

فأما في زمان مطلق : فلا جاهلية بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم^(١) ، فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة .

والجاهلية المقيدة : قد تقوم في بعض ديار المسلمين . وفي كثير من المسلمين . كما قال صلى الله عليه وسلم « أربع في أمتي من أمر الجاهلية » وقال لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية » ونحو ذلك

فقوله في هذا الحديث « ومبتغ الإسلام سنة جاهلية » يندرج فيه كل جاهلية : مطلقة أو غير مقيدة ، يهودية ، أو نصرانية ، أو مجوسية ، أو صابئة أو وثنية أو شركية من ذلك ، أو بعضه ، أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية فإنها جميعها : مبتدعها . ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد صلى الله عليه وسلم . وإن كان لفظ « الجاهلية » لا يقال غالباً إلا على حال العرب التي كانوا عليها . فإن المعنى واحد .

(١) الجاهلية : هي الحالة الناشئة عن الجهل والإعراض عن أسباب العلم التي أقامها الله في آياته الكونية في الأنفس والآفاق وفي النعم المتتالية . فهذه الحالة الجاهلية ملازمة للإعراض عن الفهم والتفقه لما أنزل الله في كتبه وأرسل به رسوله ، للإعراض عن التدبر والتأمل لسنن الله الكونية . وآياته العلية . وهذه حال يعمد الشيطان إلى إركاس الناس فيها بصرفهم عن الحق والهدى الذي جاءهم به رسل الله . وقد أركس الشيطان الناس اليوم فيها بالتقليد الأعمى وتعطيل عقولهم وأفهامهم ، وحرمانهم من تدبر سنن الله وآياته ، ومن الفقه في كتاب الله وصنة رسوله . فغلب عليهم العقائد الزائفة ، والأخلاق الفاسدة ، وانسكت بهم الأحوال ، فغلبت النساء بسفهن الرجال ؛ وتفتت سوق الشرك والبدع والخرافات والفسوق والفسيان ، ونحاكوا إلى الطواغيت ، وتعطمت الصلات ، وتباغضت القلوب ، وتماوتوا على الأثم والمدوان ، وأصبحوا شيئاً وأحزاباً كل حزب بما لديهم فرحون ، وضل سميع في كل شئون الحياة الدنيا . وعلى الجملة : أصبحوا في حياة لا يبنون أن تنسب إلا إلى الجهل والسفه والنسي ؛ والاسلام دين الحكمة والرشد . والفطرة السليمة ، ودين العزة والقوة : يرى منها كل البراءة .

وفي الصحيحين عن نافع عن ابن عمر « أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض ثمود . فاستقوا من آبارها ، وعجنوا به العجين ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يهر يقوا ما استقوا ، ويعلقوا الإبل العجين . وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردّها الناقة » .

ورواه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما نزل الحجر في غزوة تبوك ، أمرهم أن لا يشرّوا من بئارها ، ولا يستقوا منها . فقالوا : قد عَجَنّا منها واستقينا . فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يطرّحوا ذلك العجين ، ويهر يقوا ذلك الماء »

وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - لما مر بالحجر - « لا تدخلوا على هؤلاء المذيين إلا أن تكونوا باكين . فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم : أن يصيبكم ما أصابهم » .
فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدخول إلى أماكن المذيين إلا مع البكاء ، خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم .

وهي عن الانتفاع بمباهمهم ، حتى أمرهم - مع حاجتهم في تلك الغزوة ، وهي غزوة المُنْمِرَة - وهي أشد غزوة كانت على المسلمين : أن يعلقوا البواضج بمجبن مائهم .

وكذلك أيضاً روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الصلاة في أماكن العذاب » .

فروى أبو داود عن سليمان بن داود أخبرنا ابن وهب حدثني ابن لهيعة ويحيى ابن أضر عن عمار بن سعد المرادي عن أبي صالح النفاري^(١) « أن علياً رضي الله

(١) أبو صالح النفاري : فيه مقال . وانظر الكلام على الحديث في مختصر سنن أبي داود (ج ١ ص ٢٦٧)

عنه مر بابل وهو يسير ، فجاءه المؤذن يؤذنه بصلاة العصر ، فلما برز منها أمر المؤذن : فأقام الصلاة . فلما فرغ قال : إن حبيبي النبي صلى الله عليه وسلم نهاني أن أصلي في القبرة . ونهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة .

ورواه أيضاً عن أحمد بن صالح : حدثنا ابن وهب أيضاً أخبرني يحمي بن أزهر وابن لهيعة عن الحجاج بن شداد عن أبي صالح الفخاري عن علي بن عتبة . ولفظه « فلما خرج منها » مكان « برز » .

وقد روى الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله بإسناد أصح من هذا : عن علي رضي الله عنه نحواً من هذا « أنه كره الصلاة بأرض بابل ، وأرض الحسف » أو نحو ذلك .

وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأمكنة اتباعاً لما روى الله عنه .
وقوله « نهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة » يقتضي أن لا يصلي في أرض ملعونة .

والحديث المشهور في الحجر يوافق هذا . فإنه إذا كان قد نهى عن الدخول إلى أرض العذاب : دخل في ذلك الصلاة وغيرها من باب أولى .
ويوافق ذلك قوله سبحانه عن مسجد القُرَار (٩ : ١٠٨) لا تقم فيه أبداً) فإنه كان من أمكنة العذاب . قال سبحانه : (٩ : ١٠٩) أفنئ أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير ، أمئن أسس بنيانه على شفا جُرُف هارٍ . فانهار به في نار جهنم ؟) .

وقد روى أنه لما هُدم خرج منه دخان .
وهذا كما أنه ندب إلى الصلاة في أمكنة الرحمة ، كالمسجد الثلاثة ومسجد قباء . فكذلك نهى عن الصلاة في أماكن العذاب .

فأما أماكن الكفر والمعاصي التي لم يكن فيها عذاب إذا جُعلت مكاناً للإيمان والطاعة : فهذا حسن ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف

« أن يملأوا المسجد مكان طواغيتهم » وأمر أهل اليمامة « أن يتخذوا المسجد مكان بيعة كانت عندهم ». وكان موضع مسجده صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين فجعله صلى الله عليه وسلم مسجداً بعد نبش القبور .
فإذا كانت الشريعة قد جاءت بالنهاى عن مشاركة الكفار فى المكان الذى حلَّ بهم فيه العذاب ، فكيف بمشاركتهم فى الأعمال التى يعملونها واستحقوا بها العذاب ؟ .

فإنه إذا قيل : هذا العمل الذى يعملونه لو تجرد عن مشابهتهم لم يكن محرماً ونحن لا قصد التشبه بهم فيه . فنفس الدخول إلى المكان ليس بمعصية لو تجرد عن كونه أثراً . ونحن لا قصد التشبه بهم ، بل المشاركة فى العمل أقرب إلى اقتضاء العذاب من الدخول إلى الديار . فإن جميع ما يعملونه مما ليس من أعمال المسلمين السابقين : إما كفر ، وإما معصية ، وإما شعار كفر ، أو شعار معصية ، وإما مظنة للكفر والمعصية ، وإما أن يخاف أن يمر إلى المعصية . وما أحسب أحداً ينازع فى جميع هذا . ولئن نازع فيه فلا يمكنه أن ينازع فى أن المخالفة فيه أقرب إلى المخالفة فى الكفر والمعصية ، وأن حصول هذه المصلحة فى الأعمال أقرب من حصولها فى المكان .

ألا ترى أن متابعة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين فى أعمالهم أنفع وأولى من متابعتهم فى مساكنهم ورؤية آثارهم ؟ .

وأيضاً مما هو صريح فى الدلالة : ما روى أبو داود فى سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعنى هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » وهذا إسناد جيد . فإن ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء ، من رجال الصحيحين . وهم أجل من أن يحتاجوا إلى أن يقال : هم من رجال الصحيحين .

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : فقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ،
وأحمد بن عبد الله العجلي : ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم :
هو ثقة وقال أبو حاتم : هو مستقيم الحديث .

وأما أبو منيب الجُرشي : فقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي : هو ثقة . وما
علت أحدا ذكره بسوء . وقد سمع منه حسان بن عطية . وقد احتج الإمام أحمد
وغيره بهذا الحديث .

وهذا الحديث أقل أحواله : أنه يقتضى تحريم التشبه بهم ، وإن كان ظاهره
يقتضى كفر التشبه بهم ، كما فى قوله : (٥ : ٥١) ومن يتولم منكم فإنه منهم)
وهو نظير ما سذكزه عن عبد الله بن عمرو : أنه قال « من بنى بأرض
المشركين ، وصنع نيروزهم ومهرجاناتهم ، وتشبّه بهم حتى يموت : حشر معهم
يوم القيامة » .

فقد يحمل هذا على التشبه المطلق . فإنه يوجب الكفر . ويقتضى تحريم
أبعض ذلك . وقد يحمل على أنه صار منهم فى القدر المشترك الذى شابههم فيه .
فإن كان كفرا أو معصية أو شعاراً للكفر أو للمعصية : كان حكمه كذلك .
وبكل حال : فهو يقتضى التشبه بهم بعله كونه تشبها .

والتشبه : يم من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه ، وهو نادر . ومن تبع غيره
فى فعل لفرض له فى ذلك ، إذا كان أصل الفعل مأخوذاً عن ذلك الغير .

فأما من فعل الشيء واتفق أن الغير فعلها أيضاً ، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه
ففى كون هذا تشبها نظر . لكن قد ينهى عن هذا ، لئلا يكون ذريعة إلى التشبه
ولما فيه من المخالفة . كما أمر بصيغ اللحن وإغنائها وإحشاء الشوارب مع أن قوله
صلى الله عليه وسلم « قَبِّروا الشيب ، ولا تشبهوا باليهود » دليل على أن التشبه
بهم يحصل بغير قصد منا ، ولا فعل ، بل بمجرد ترك تغيير ما خلق فينا . وهذا
أبلغ من الموافقة الفعلية الانعاقية .

وقد روى في هذا الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن التشبه بالأعاجم . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم . ذكره القاضى أبو يعلى .

وبهذا احتج غير واحد من العلماء على كراهة أشياء من زى غير المسلمين . قال محمد بن حرب : سئل أحمد عن نعل سندي يخرج فيه فكرهه للرجل والمرأة . وقال : إن كان للكتيف والوضوء فلا بأس وأكره الصرار . وقال : هو من زى الأعاجم وقد سئل سعيد بن عامر عنه ؟ فقال : سنة نبينا أحب إلينا من سنة با كهن وقال في رواية المروذى ، وقد سأله عن النعل السندى ؟ فقال : أما أنا فلا أستعملها ، ولكن إذا كان للطين أو الخرج فأرجو . وأما من أراد الزينة فلا . ورأى على باب الخرج نعلًا سنديا ، فقال : تشبه بأولاد الملوك ؟ .

وقال حرب الكرماني أيضاً : قلت لأحمد : هذه النعال الفلاظ ؟ قال : هذه السندية إذا كانت للوضوء أو للكتيف أو لموضع ضرورة ، فلا بأس . وكأنه كره أن يمشى بها في الأزقة . قيل : فالتل من الخشب ؟ قال : لا بأس بها أيضاً . إذا كان موضع ضرورة .

قال حرب : حدثنا أحمد بن نصر حدثنا حبان بن موسى قال : سئل ابن المبارك عن هذه النعال الكرمانية ؟ . فلم تمجبه . وقال : أما في هذه غنية عن تلك ؟ .

وروى الخلال عن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال : سألت سعيد بن عامر عن لباس النعال السنية ؟ فقال : زى نبينا أحب إلينا من زى با كهن ملك الهند . ولو كان في مسجد المدينة لأخرجوه من المدينة .

سعيد بن عامر الضبي : إمام أهل البصرة علما ودينا ، من شيوخ الإمام أحمد . قال يحيى بن سعيد القطان - وذكر عنه سعيد بن عامر الضبي - فقال :

هو شيخ البصرة منذ أربعين سنة . وقال أبو مسعود بن الفرات : مارأيت
بالبصرة مثل سميد بن عامر .

وقال الميموني : رأيت أبا عبد الله عامته تحت ذقنه . ويكره غير ذلك ،
وقال : العرب عمامها تحت أذقانها .

وقال أحمد ، في رواية الحسن بن محمد : يكره أن تكون العمامة تحت الحنك
كرهه شديدة . وقال : إنما يتمم بمثل ذلك اليهود والنصارى والمجوس .

ولهذا أيضاً كره أحمد لباس أشياء ، كانت شعار الظلمة في وقته : من السواد
ونحوه . وكره هو وغيره تغميض العين في الصلاة . وقال : هو من فعل اليهود .

وقد روى أبو حفص السكري بإسناده عن بلال بن أبي حذَرْد قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « تمعدوا ، واخشوشنوا ، واتعلوا ، وامشوا حفاة »

وهذا مشهور محفوظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه كتب به إلى
المسلمين . وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى في كلام الخلفاء الراشدين .

وقال الترمذى : حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شبيب عن أبيه
عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس منا من تشبه بغيرنا .

لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى . فإن تسليم اليهود : الإشارة بالأصابع ، وتسليم
النصارى : الإشارة بالكُف » قال : وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة

ولم يرفعه ^(١) .

وهذا - وإن كان فيه ضعف - فقد تقدم الحديث المرفوع « من تشبه بقوم
فهم منهم » وهو محفوظ عن حذيفة بن اليمان أيضاً من قوله . وحديث ابن لهيعة

يصلح للاعتضاد . كذا كان يقول أحمد وغيره .

(١) رواه المنذرى في الترهيب من الإشارة في السلام ، وقال : رواه الترمذى
والطبرانى ، وزاد « لاتنصوا النواصي ، وأحفوا الشوارب ، واعفوا العمى ،
ولا تمسوا في المساجد والأسواق وعليكم القميص إلا وتعتها الأزر » .

وأيضاً : ماروى أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي حدثنا محمد بن ربيعة حدثنا أبو الحسن المسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة أو محمد بن علي ابن ركانة^(١) ، عن أبيه « أن رُكانة صارح النبي صلى الله عليه وسلم ، فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ركانة : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : فَرَّقْ ما بيننا وبين المشركين بالمأثم على القلائس » .

وهذا يقتضي أنه حسن عند أبي داود . ورواه الترمذي أيضاً عن قتيبة ، وقال : غريب . وليس إسناده بالقائم . ولا نعرف أبا الحسن المسقلاني ، ولا ابن ركانة .

وهذا القدر لا يمنع : أن يعتضد بهذا الحديث ويستشهد به .
وهذا بَيِّن في أن مفارقة المسلم المشرك في اللباس أمر مطلوب للشارع . كقوله « فَصُلْ ما بين الحلال والحرام : الذِّفِّ والصَّوْتُ »^(٢) .

فإن التفريق بينهما مطلوب في الظاهر . إذ الفرق بالاعتقاد والعمل بدون العامة حاصل . فلو لا أنه مطلوب بالظاهر أيضاً لم يكن فيه فائدة .
وهذا كما أن الفرق بين الرجال والنساء لما كان مطلوباً ظاهراً وباطناً « لمن صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء » وقال : « أخرجهم من بيوتكم » ونفى الخنث لما كان رجلاً متشبهاً في الظاهر بغير جنسه .

وأيضاً عن أبي غطفان المري : سمعت عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقول « حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(١) جملة « أو محمد بن علي بن ركانة » غير موجودة في متن أبي داود . ولا في كتب الرجال في ترجمة أبي جعفر .

(٢) « الذِّفِّ » بفتح الدال وضمها : ما يضرب عليه لإعلان النكاح وغيره .

إذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع . قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم في صحيحه .

وروى الإمام أحمد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا يوم عاشوراء . وخالفوا فيه اليهود ، وصوموا يوماً قبله ويوماً بعده » والحديث رواه ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس .

فتدبر . هذا يوم عاشوراء . يوم فاضل يكفر صيامه سنة ماضية ، صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه ، ورغب فيه . ثم لما قيل له قبيل وفاته « إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى » أمر بمخالفتهم بضم يوم آخر إليه . وعزم على فعل ذلك .

ولهذا استحب العلماء - منهم الإمام أحمد - أن يصوم تاسوعا ، وعاشوراء ، وبذلك علقت الصحابة رضى الله عنهم .

قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع عطاء عن ابن عباس يقول « صوموا التاسع والعاشر ، خالفوا اليهود » .
وأيضاً : عن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب : الشهر هكذا ، وهكذا » يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين . رواه البخارى ومسلم .

فوصف هذه الأمة بترك الكتابة والحساب الذى يفعله غيرها من الأمم فى أوقات عبادتهم وأعيادهم ، وأحالتها على الرؤية ، حيث قال فى غير حديث « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وفى رواية « صوموا من الوضوح إلى الوضوح » أى من الهلال إلى الهلال .

وهذا : دليل على ما أجمع عليه المسلمون - إلا من شذ من بعض المتأخرين المخالفين المسبوقين بالاجماع - من أن مواقيت الصوم والفطر والنسك : إنما تقام بالرؤية عند إمكانها . لا بالكتاب والحساب الذى تسلكه الأعاجم من الروم والفرس والقطب والهند ، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى .

وقد روى غير واحد من أهل العلم : أن أهل الكتاتين قبلنا إنما أمروا بالروية أيضاً في صومهم وعبادتهم . وتأولوا على ذلك قوله تعالى (١٨٣ : ٢) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ولكن أهل الكتاتين بدلوا . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تقديم رمضان باليوم واليومين .

وعلل الفقهاء ذلك بما يخاف من أن يزداد في الصوم المفروض ما ليس منه ، كما زاده أهل الكتاب من النصارى . فأنهم زادوا في صومهم ، وجعلوه فيما بين الشتاء والصيف ، وجعلوا له طريقة من الحساب يتعرفونه بها .

وقد يستدل بهذا الحديث على خصوص النهى عن أعيادهم . فإن أعيادهم معلومة بالكتاب والحساب . والحديث فيه عموم .

أو يقال : إذا نهينا عن ذلك في عيد الله ورسوله . ففي غيره من الأعياد والمواسم أولى وأحرى ، أو لما في ذلك من مضارعة الأمة الأمية سائر الأمم .

وبالجملة : فالحديث يقتضى اختصاص هذه الأمة بالوصف الذى فارت به غيرها . وذلك يقتضى أن ترك المشابهة للأمم أقرب إلى حصول الوفاء بالاختصاص وأيضاً : ففي الصحيحين عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف « أنه سمع معاوية عام حج على المنبر ، وتناول قصّة من شعر ، كانت في يد حرمسى ، فقال : يا أهل المدينة ، أين علمواكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه . ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا نسلوهم » .

وفي رواية سعيد بن المسيب في الصحيح : أن معاوية قال ذات يوم « إنكم اتخذتم زى سوء . وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور » . قال : وجاء رجل بمصا على رأسها خرقة ، قال معاوية : ألا ، وهذا الزور « قال قتادة « يعنى ما يُسَكَّرُ به النساء أشعارهن من الخرق » .

وفي رواية عن ابن المسيب في الصحيح قال « قدم معاوية المدينة . فخطبنا ،

وأخرج كُتِّبة من شعر . فقال : ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه ، فساء الزور .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن وصل الشعر « أن بني إسرائيل هلكوا حين أحدثه نساؤهم » يحذر أمته مثل ذلك . ولهذا قال معاوية « ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود » .

فما كان من زى اليهود الذى لم يكن عليه المسلمون : إما أن يكون مما يمدحون عليه أو مظنة لذلك ، أو يكون تركه حسا لمادة ما عذبوا عليه . لا سيما إذا لم يتميز ما هو الذى عذبوا عليه من غيره . فانه يكون قد اشتهى المحذور بغيره . فيترك الجميع . كما أن ما يخبرون به كما اشتهى صدقه بكذبه ترك الجميع .

وأىضا : ما روى نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال : قال عمر « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما . فإن لم يكن له إلا ثوب فليتر به ، ولا يشتمل اشتمال اليهود » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح .

وهذا المعنى صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جابر وغيره أنه « أمر فى الثوب الضيق : بالانزاع دون الاشتمال » وهو قول جمهور أهل العلم . وفى مذهب أحمد قولان .

وإنما الفرض : أنه قال « ولا يشتمل اشتمال اليهود » فإن — المنهى عنه إلى اليهود دليل على أن لهذه الإضافة تأثيرا فى النهى ، كما تقدم التنبيه عليه .

وأىضا : فما نهانا الله سبحانه فيه عن مشابهة أهل الكتاب ، وكان حقه أن يقدم فى أوائل الكتاب : قوله سبحانه (٥٧ : ١٦) ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ، ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد قصست قلوبهم وكثير منهم فاسقون) .

فقوله « ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب » نهى مطلق عن مشابهتهم . وهو خاص أيضا فى النهى عن مشابهتهم فى قسوة قلوبهم . وقسوة القلوب : من

ثمرات المعاصي . وقد وصف الله سبحانه بها اليهود في غير موضع . فقال تعالى (٢ : ٧٣ ، ٧٤ قلنا اضربوه ببعضها . كذلك يحيى الموتى ويريك آياته لكم تعقلون . ثم قست قلوبكم من بعد ذلك ، فهي كالحجارة أو أشد قسوة . وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار . وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء . وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون) وقال تعالى (٥ : ١٢ ، ١٣ ولقد أخذ الله ميثاق بنى إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ، وقال الله : إني معكم ، لئن أقم الصلاة ، وآتيت الزكاة ، وآمنتم برسلي ، وعزّرتهم ، وأقرضتم الله قرضاً حسناً لا تكفرون عنكم سيئاتكم ، ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار . فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل . فبما نقضهم ميثاقهم كلفناهم وجعلنا قلوبهم قاسية : يحرفون الكلم عن مواضعه . ونسوا حظاً مما ذكروا به . ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم . فأعف عنهم واصفح . إن الله يحب المحسنين) .

وإن قوما من هذه الأمة — ممن ينسب إلى علم أودين قد أخذوا من هذه الصفات بنصيب . يرى ذلك من له بصيرة . فنموذ بالله من كل ما يكرهه الله ورسوله . ولهذا كان السلف يحذرون هذا .

فروى البخارى في صحيحه عن أبى الأسود قال « بعث أبوموسى إلى قراء البصرة . فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن . فقال : أتم خيار أهل البصرة وقراؤهم : فأتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتسوق قلوبكم ، كما قست قلوب من كان قبلكم ، وإنا كنا قرأ سورة نسبها في الطول والشدّة براءة فأنسيها ، غير أنى حفظت منها » لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى واديا ثالثا . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » وكنا قرأ سورة ، كنا نسبها بأحدى المسبحات فأنسيها ، غير أنى حفظت منها » يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون ؟ فكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة » .

فحفر أبو موسى القراء أن يطول عليهم الأمد فتقصو قلوبهم .
ثم لما كان نقص الميثاق يدخل فيه نقص ماعهد الله إليهم من الأمر والنهي
وتحريف الكلم عن مواضعه ، وتبديل وتأويل كتاب الله : أخبر ابن مسعود
رضي الله عنه بما يشبه ذلك .

فروى الأعمش عن عمارة بن عمير عن الربيع بن أبي عيملة الفزارى حدثنا
عبد الله حديثا ما سمعت حديثا هو أحسن منه إلا كتاب الله ، أو رواية عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن بنى إسرائيل لما طال عليهم الأمد قست
قلوبهم ، فاخترعوا كتابا من عند أنفسهم ، اشتبهت قلوبهم واستحلته أنفسهم .
وكان الحق يحول بينهم وبين كثير من شهوراتهم ، حتى نبذوا كتاب الله وراء
ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . فقالوا : اعرضوا هذا الكتاب على بنى إسرائيل .
فإن تابعوك فأتركوهم ، وإن خالفوك فاقتلوه . ثم قالوا : لا ، بل أرسلوا إلى
فلان رجل من علمائهم فاعرضوا عليه هذا الكتاب ، فإن تابكم فلن يخالفكم
أحد بعهده . وإن خالفكم فاقتلوه فلن يختلف عليكم بعده أحد . فأرسلوا إليه ،
فأخذ ورقة ، فكتب فيها كتاب الله ثم جعلها في قرن ، ثم علقها في عنقه . ثم
لبس عليها الثياب ، ثم أتاهم فعرضوا عليه الكتاب . فقالوا : أتؤمن بهذا ؟
فأومأ إلى صدره فقال : آمنت بهذا ، ومال لا أؤمن بهذا ؟ - يعنى الكتاب
الذى فى القرن - فضلوا سبيله . وكان له أصحاب يفتشونه . فلما مات نبشوه فوجدوا
القرن ، ووجدوا فيه الكتاب فقالوا : ألا ترون قوله : آمنت بهذا . ومال لا أؤمن
بهذا ؟ إنما عنى هذا الكتاب فاختلف بنو إسرائيل على بضع وسبعين ملة . وخير
ملهم : أصحاب ذى القرن » قال عبد الله « وإن من بقى منكم سبى منكرا .
وعسب امرئ يرى منكرا ألا يستطيع أن يغيره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره ^(١) »

(١) ذكره الحافظ بن كثير فى تفسير سورة الحديد عن ابن أبى حاتم بسنده
إلى ابن مسعود وفيه زيادات .

ولما نهى الله عن التشبه بهؤلاء الذين قست قلوبهم ذكر أيضاً في آخر السورة حال الذين ابتدعوا الرهبانية فمارعوها حق رعايتها . فقبحها بقوله (٥٧ : ٢٨ ، ٢٩) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كَفَلَيْنِ من رحمة ، ويعمل لكم نورا تمشون به ، ويفقر لكم . والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم) .

فإن الإيمان بالرسول : هو تصديقه وطاعته واتباع شريعته . وفي ذلك مخالفة للرهبانية . لأنه لم يبعث بها ، بل نهى عنها . وأخبر أن من اتبعه من أهل الكتاب : كان له أجران . وبذلك جاءت الأحاديث الصحيحة من طريق ابن عمر وغيره في مَنَانِنا ومثل أهل الكتاب .

وقد صرح صلى الله عليه وسلم بذلك فيما رواه أبو داود في سننه من حديث ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء : أن سهل بن أبي أمامة حدثه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم . فإن قوما شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فترك بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها . ما كتبناها عليهم » .

هذا الذي في رواية اللؤلؤي عن أبي داود . وفي رواية ابن داسة عنه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز . وهو أمير بالمدينة . فإذا هو يصلي صلاة خفيفة ، كأنها صلاة مسافر أو قريب منها . فلما سلم قال : يرحمك الله ، أرايت هذه الصلاة المكتوبة ، أم شيء تنفثته ؟ قال : إنها للمكتوبة وإنها لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يقول : لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم . فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . فترك بقاياها في الصوامع والديارات : رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم . ثم غدا

من الفد : فقال : ألا تركب وتنظر لنتبر ؟ قال : نعم . فركبا جميعاً . فإذا بديار باد أهلها واقضوا وقفوا ، خاوية على عروشها . قال : أتعرف هذه الديار ؟ فقال : نعم ، ما أعرفني بها وبأهلها . هؤلاء أهل ديار أهلكم الله بينهم وحدهم . إن الحسد يطفىء نور الحسنات . والبنى يصدق ذلك أو يكذبه . والعين تزي والكف والتقدم والجسد واللسان . والفرج يصدق ذلك أو يكذبه .

فأما سهل بن أبي أمامة فقد وقفه يحيى بن معين وغيره ، وروى له مسلم وغيره . أما ابن أبي العيصاء فمن أهل بيت المقدس ما أعرف ، حاله . لكن رواية أبي داود للحديث وسكوته عنه يقتضى أنه حسن عنده . وله شواهد في الصحيح . فأما ما فيه من وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف : ففي الصحيحين عنه — أعنى أنس بن مالك — قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجز الصلاة ويكملها » .

وفي الصحيحين أيضاً عنه قال : « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم . من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » زاد البخارى « وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف ، مخافة أن تقتتن أمه » .

وما ذكره أنس بن مالك من التخفيف : فهو بالنسبة إلى ما كان يفعله بعض الأمراء وغيرهم في قيام الصلاة . فإن منهم من كان يطيل زيادة على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات ، ويخفف الركوع والسجود والاعتدال عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات . ولعل أكثر الأئمة ، أو كثيراً منهم ، كانوا قد صاروا يصلون كذلك . ومنهم من كان يقرأ في الآخرين مع فاتحة سورة . وهذا كله قد صار مذاهب لبعض الفقهاء .

وكان الخوارج أيضاً قد تعمقوا وتنطموا ، كما وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم » ولهذا لما صلى على بن أبي طالب رضى الله عنه بالبصرة قال عمران بن حصين : « لقد أذكرني

هذا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلة . كان يخفف القيام والقعود ، ويقلل الركوع والسجود » وقد جاء هذا مفسراً عن أنس بن مالك نفسه .

فروى النسائي عن قتيبة عن العطاء بن خالد عن زيد بن أسلم قال « دخلنا على أنس بن مالك فقال : صليتم ؟ قلنا : نعم . قال : يا جارية ، هلمي لي وضوءاً ، ما صليت وراء إمام أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إمامكم هذا . قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يركع الركوع والسجود ، ويخفف القيام والقعود . » وهذا حديث صحيح . فإن المطاف بن خالد الخزوعي قال فيه يحيى بن معين غير مرة . هو ثقة . وقال أحمد بن حنبل : هو من أهل مكة ثقة صحيح الحديث . روى عنه نحو مائة حديث . وقال ابن عدى : يروى قريباً من مائة حديث . ولم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة .

وروى أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان حدثني أبي عن وهب بن مانوس سمعت سعيد بن جبيرة يقول : سمعت أنس بن مالك يقول : « ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتي ، يعني عمر بن عبد العزيز . قال : فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات . وفي سجوده عشر تسبيحات » وقال يحيى بن معين : إبراهيم بن عمر بن كيسان يمانى ثقة . وقال هشام بن يوسف : أخبرني إبراهيم بن عمر — وكان من أحسن الناس صلاة — وابنه عبد الله قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث . ووهب بن مانوس — بالنون — يقول عبد الله هذا . وكان عبد الرزاق يقول : بالباء المنقولة بواحدة من أسفل — وهو شيخ كبير قديم ، قد أخذ عنه إبراهيم هذا . واتبع ما حدثه به . ولولا ثقته عنده لما عمل بما حدثه به . وحديثه موافق لرواية زيد بن أسلم . وما أعلم فيه قدحاً .

وروى مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة أخبرنا ثابت عن أنس

ابن مالك قال : « ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة . وكانت صلاة أبي بكر متقاربة فلما كان عمر رضى الله عنه مدّ في صلاة الفجر . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى تقول : قد أوم ، ثم يسجد ويعقد بين السجدين ، حتى تقول : قد أوم » .

ورواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة أنبأنا ثابت وحيد ، عن أنس ابن مالك قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة ، من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى تقول : قد أوم . ثم يكبر ثم يسجد . وكان يقعد بين السجدين ، حتى تقول : قد أوم » .

فجمع أنس رضى الله عنه في هذا الحديث الصحيح بين الإخبار بإيجاز النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة وإتمامها . وبين أن من إتمامها الذي أخبر به : إطالة الاعتدالين وأخبر في الحديث المتقدم : أنه ما رأى أوجز من صلاته ، ولا أتم . فيشبه — والله أعلم — أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام : والإتمام إلى الركوع والسجود . لأن القيام لا يكاد يفعل إلا تاماً . فلا يحتاج إلى الوصف بالإتمام ، بخلاف الركوع والسجود . والاعتدالين .

وأيضاً : فإنه بإيجاز القيام وإطالة الركوع والسجود : تصوير الصلاة تامة لاعتدالها وتقاربها . فيصدق قوله : « مارأيت أوجز ولا أتم » .

فأما إن أعيد الإيجاز إلى لفظ « لا أتم » والاعتماد إلى لفظ « لا أوجز » فإنه يصير في الكلام تناقضا . لأن من طول القيام على قيامه صلى الله عليه وسلم لم يكن دونه في إتمام القيام ، إلا أن يقال : الزيادة في الصورة تصوير نقصاً في المعنى . وهذا خلاف ظاهر اللفظ . فإن الأصل : أن يكون معنى « الإيجاز والتخفيف » غير معنى « الإتمام والإكمال » ولأن زيد بن أسلم قال : « كان عمر يخفف

القيام والقعود ، ويتم الركوع والسجود « فلم أن لفظ « الإتمام » عندهم هو إتمام الفعل الظاهر .

وأحاديث أنس كلها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يطيل الركوع والسجود والاعتدالين » زيادة على ما فعله أكثر الأئمة وسائر روايات الصحيح تدل على ذلك .

ففي الصحيحين : عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إني لا ألو أن أصلي لكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه . كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً ، حتى يقول القائل : قد نسي . وإذا رفع رأسه من السجدة مكث ، حتى يقول : قد نسي » .

وفي رواية في الصحيح : « وإذا رفع رأسه بين السجدين » .
وفي رواية للبخاري من حديث شعبة عن ثابت « كان أنس ينفثُ لسا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان يصلي . فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول : قد نسي » .

فهذا يبين لك أن أنساً أراد بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : إطالة الركوع والسجود والرفع فيهما على ما كان الناس يفعلونه . وتقصير القيام عما كان الناس يفعلونه .

وروى مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه ، وهو في الصلاة ، فيقرأ بالسورة الخفيفة ، أو بالسورة القصيرة » .

فبين أن التخفيف الذي كان يفعله صلى الله عليه وسلم : هو تخفيف القراءة ، وإن كان ذلك يقتضى ركوعاً وسجوداً يناسب القراءة . ولهذا قال : « كانت صلاته متقاربة » أى يقرب بعضها من بعض .

وصدق أنس . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في القبر بنحو الستين إلى المائة ، يقرأ في الركعتين بطول الفصل بآلم تنزيل وهل أتى ، وبالصفات ، وبيقاف ، وربما قرأ أحياناً بما هو أطول من ذلك . وأحياناً بما هو أخف » .
فأما عمر رضي الله عنه فكان يقرأ في القبر بيونس ، وهود ويوسف . ولعله علم أن الناس خلفه يؤثرون ذلك .

وكان معاذ رضي الله عنه « قد صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة ، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف بقاء ، قرأ فيها بسورة البقرة ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . وقال : أفتان أنت يا معاذ ؟ إذا أئمت الناس تخفف فإن من ورائك الكبير والضعيف وذا الحاجة . هَلَّا قَرَأْتَ بِسْمِ اللَّهِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ، ونحوهما من السور ؟ » .

فالتخفيف الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً وغيره من الأئمة .
هو ما كان يفعله - بأبي هو وأمي - صلى الله عليه وسلم . فإنه كما قال أنس :
« كان أخف الناس صلاة في تمام » وقد قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .
ثم إن عَرَضَ حال هُوف منها إثارة المأمومين للزيادة على ذلك فحسن . فإنه صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بطوكتي الطولين ، وقرأ فيها بالطور .

وإن عرض ما يقتضي التخفيف عن ذلك فعل ، كما قال في بكاء الصبي ونحوه .
فقد تبين أن حديث أنس تضمن مخالفة من خفف الركوع والسجود تخفيفاً كثيراً ، ومن طول القيام تطويلاً كثيراً . وهذا الذي وصفه أنس ، ووصفه سائر الصحابة .

وروى مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال « رُمِيت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجدت قيامه ، فركعته ، فاعتدله بعد ركوعه ، فوجدته ، فجلسته بين السجدين ، فجلسته مابين التسليم والانصراف : قريباً من السواء »

وروى مسلم أيضاً في صحيحه : عن شعبة عن الحكم قال « غلب على الكوفة رجل - قد سماه - زمن بن الأشعث ، قال : فأمر أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن يصلي بالناس ، فكان يصلي ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد . قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى ، فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وركوعه ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وسجوده ، وما بين السجدين : قريباً من السواء ، قال شعبة : فذكرته لمعرو بن مرة . فقال : قد رأيت عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، فلم تكن صلاته هكذا » .

وروى البخاري هذا الحديث - ما خلا القيام والقعود - قريباً من السواء . وذلك : لأنه لا شك أن القيام قيام القراءة . وقعود التشهد يزيد على بقية الأركان ، لكن لما كان صلى الله عليه وسلم يوجز القيام ، ويتم بقية الأركان صارت قريباً من السواء .

فكل واحدة من الروایتين تصدق الأخرى ، وإنما البراء تارة قَوَّبَ ولم يُحَدِّدْ ، وتارة استثنى وحدد . وإنما جاز أن يقال في القيام مع بقية الأركان قريباً بالنسبة إلى الأمراء الذين يطيلون القيام ، ويخففون الركوع والسجود ، حتى يعظم التفاوت .

ومثل هذا : أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ، قرأ في الركعة الأولى بنحو من سورة البقرة وركع ، فكان ركوعه نحواً من قيامه ، وكذلك سجوده ، ولهذا قول نحن في أصح القولين : إن ركوع صلاة الكسوف وسجودها يكون قريباً من قيامه بقدر معظمه أكثر من النصف .

ومن أصحابنا وغيرهم من قال : إذا قرأ البقرة يسبح في الركوع والسجود بقدر قراءة مائة آية ، وهو ضعيف مخالف للسنة .

وكذلك روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد الرفع من الركوع من الذكر ما يصدق حديث أنس والبراء » وكذلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التطوع ، فإنه كان إذا صلى بالليل وحده طوّل لنفسه ماشاء ، وكان يقرأ في الركعة بالبقرة وآل عمران . والنساء ، ويركع نحواً من قيامه ، ويرفع نحواً من ركوعه ، ويسجد نحواً من قيامه ، ويجلس نحواً من سجوده .

ثم هذا القيام الذى وصفه أنس وغيره بالرخفة والتخفيف الذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم : قد فسّره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وأمره ، وبلغ ذلك أصحابه . فإنه لما صلى على المنبر قال : « إنما فعلت هذا لتأتموا بى ، ولتصلوا صلاتى » وقال المالك بن الحويرث وصاحبه « صلوا كما رأيتمونى أصلى » .

وذلك : أنه ما من فعل في النابل إلا وقد يسمى خفيفاً بالنسبة إلى ما هو أطول منه ، ويسمى طويلاً بالنسبة إلى ما هو أخف منه . فلا حدة له في اللفظ . وليس الفعل في الصلاة من العادات . كالإحراز والقبض والاصطياد ، وإحياء الموات ، حتى يرجع في حده إلى عرف اللفظ ، بل هو من العبادات . والعبادات يرجع في صفاتها ومقاديرها إلى الشارع ، كما يرجع في أصلها إلى الشارع ، ولأنه لو جاز الرجوع فيه إلى عرف الناس في الفعل ، أو في معنى التخفيف ، لاختلقت الصلاة الشرعية الراتبة التى أمرنا بها في غالب الأوقات عند عدم المعارضات المقتضية للطول أو القصر اختلافاً مبيناً لا يضبط له ، ولكان لكل أهل عصر ومصر ، بل لكل أهل حى وسكّة ، بل لأهل كل مسجد : عرف في معنى اللفظ ، وفي عادة الفعل ، مخالفاً لعرف الآخرين ، وهذا مخالف لأمر الله ورسوله ، حيث قال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » ولم يقل : كما يسميه أهل أرضكم

خفيفاً ، أو كما يعتادونه ، وما أعلم أحداً من العلماء يقول ذلك ، فإنه يفضى إلى تفسير للشرعية ، وموت السنن : إما بزيادة ، وإما بنقص ، وعلى هذا دلت سائر روايات الصحابة .

فروى مسلم في صحيحه عن زهير عن سمالك بن حرب قال « سألت جابر ابن سمرّة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : كان يخفف الصلاة ، ولا يصلي صلاة هؤلاء » قال : وأنبأني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ، ونحوها » .

وروى أيضاً عن شعبة عن سمالك عن جابر بن سمرّة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يفضى ، وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك » .

وهذا يبين ما رواه مسلم أيضاً عن زائدة عن سمالك عن جابر بن سمرّة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ، وكان صلاته بعد تخفيفاً » أنه أراد - والله أعلم - بقوله « وكانت صلاته بعد » أي بعد الفجر ، أى إنه يخفف الصلوات التي بعد الفجر عن الفجر ، فإنه في الرواية الأولى جمع بين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف ، وأنه كان يقرأ في الفجر بقاف .

وقد ثبت في الصحيح عن أم سلمة « أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر بالطور في حجة الوداع . وهي طائفة من حول الناس تسمع قراءته » وما عاش بعد حجة الوداع إلا قليلاً ، والطور نحو من سورة قاف

وثبت في الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ (والمرسلات عرفاً) فقالت : يا بني لقد ذكّرني بقراءتك هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب »

فقد أخبرت أم الفضل أن ذلك آخر ما سمعته يقرأ بها في المغرب ، وأم الفضل

لم تسكن من المهاجرات ، بل هي من المستضعفين ، كما قال ابن عباس « كنت أنا وأبى من المستضعفين الذين عذرم الله » فهذا السماع كان متأخراً .
وكذلك في الصحيح عن زيد بن ثابت « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولى الطولين » وزيد من صفار الصحابة .

وكذلك صلى بالمؤمنين في الفجر بمكة وأدركته سعة عند ذكر موسى وهرون فهذه الأحاديث وأمثالها : تبين أنه صلى الله عليه وسلم كان في آخر حياته يصلى في الفجر بطوال المفصل ، وشواهد هذا كثيرة ، ولأن سائر الصحابة اتفقوا على أن هذه كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي ما زال يصليها ، ولم يذكر أحد أنه نقص صلاته في آخر عمره عما كان يصليها ، وأجمع الفقهاء على أن السنة أن يقرأ في الفجر بطوال المفصل .

وقوله « ولا يصلى صلاة هؤلاء » إما أن يريد به من كان يطيل الصلاة على هذا ، ومن كان ينقصها عن ذلك ، أى إنه كان صلى الله عليه وسلم يخففها . ومع ذلك : فلا يحذفها حذف هؤلاء الذين يحذفون الركوع والسجود والاعتدالين ، كما دل عليه حديث أنس والبراء ، أو كان أولئك الأمراء ينقصون القراءة ، أو القراءة وبقية الأركان عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، كما روى أبو قزعة قال « أتيت أبا سعيد الخدري رضى الله عنه وهو مكتور عليه ، فلما تفرق الناس عنه قلت : إني لا أسألك عما سألك هؤلاء عنه ، قلت : أسألك عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مالك في ذلك من خير ، فأعادها عليه ، فقال : كانت صلاة الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع ، فيقضى حاجته ، ثم يأتى أهله فيتوضأ ، ثم يرجع إلى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى » .

وفي رواية « مما يطولها » رواه مسلم في صحيحه .
فهذا يبين لك أن أبا سعيد رأى صلاة الناس أنقص من هذا .

وفي الصحيحين عن أبي بَرزّة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الصبح . فينصرف الرجل ، فيعرف جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين ، أو أحدهما : ما بين الستين إلى المائة » هذا لفظ البخارى .

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمرنا بالتخفيف ، وإن كان ليؤمنا بالعافات » رواه أحمد والنسائى .

وعن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال « ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان . قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر . ويخفف الأخيرتين . ويخفف العصر . ويقرأ في المغرب بقصار المفصل . ويقرأ في العشاء بأواسط المفصل ، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل » رواه النسائى وابن ماجه . وهو إسناد على شرط مسلم .

والضحاك بن عثمان قال فيه أحمد ويحيى : هو ثقة . وقال فيه ابن سعد : كان ثبّتا .

ويدل على ما ذكرناه : ما روى مسلم في صحيحه عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته يثبت من قلبه فأطيلوا الصلاة ، وأقصروا الخطبة . وإن من البيان لسحرا » .
فقد جعل طول الصلاة علامة على قلة الرجل وأمر بإطالتها .
وهذا الأمر : إما أن يكون عاما في جميع الصلوات وإما أن يكون المراد به صلاة الجمعة .

فإن كان اللفظ عاما فظاهر . وإن كان المراد به صلاة الجمعة : فإذا أمر بإطالتها مع كون الجمع فيها يكون عظيما من الضمء والكبار وذوى الحاجات ما ليس في غيرها . ومع كونها تفعل في شدة الحر مسبوقة بخطبتين : فالفجر ونحوها التى تفعل وقت البرد ، مع قلة الجمع : أولى وأحرى والأحاديث في هذا كثيرة .

وإنما ذكرنا هذا التفسير لما في حديث أنس من تقدير صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ قد يحسب من يسمع هذه الأحاديث : أن فيها نوع تناقض ، أو يتصك بعض الناس ببعضها دون بعض . ويجهل معنى ما تمسك به . وأما ما في حديث أنس المتقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم . فإن قوما شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . فذلك بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم » ففيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التشدد في الدين بالزيادة عن المشروع . والتشديد : تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات ، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات . وعلى ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى شدد الله عليهم لذلك ، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة . وفي هذا تنبيه على كراهة النبي صلى الله عليه وسلم لمثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة . وإن كان كثير من عبادنا قد وقفوا في بعض ذلك متأولين معذورين ، أو غير متأولين ولا معذورين . وفيه أيضاً تنبيه على أن التشديد على النفس ابتداء يكون سبباً لتشديد آخر يفعله الله : إما بالشرع ، وإما بالقدر .

فأما بالشرع : فمثل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخافه في زمانه من زيادة الإيجاب أو تحريم كنعوا ما خافه لما اجتمعوا لصلاة التراويح معه . ولما كانوا يسألون عن أشياء لم تحرم . ومثل أن من نذر شيئاً من الطاعات وجب عليه فعله . وهو منهي عن نفس عقد النذر . وكذلك الكفارات الواجبة بأسباب .

وأما بالقدر : فكثيراً ما قد رأينا وسمعنا من كان ينتطح في أشياء فيبتلى أيضاً بأسباب تشدد الأمور عليه في الإيجاب والتحريم : مثل كثير من الموسوسين

في الطهارات ، إذا زادوا على المشروع ، ابتلوا بأسباب توجب حقيقة عليهم أشياء فيها عظيم مشقة ومضرة .

وهذا المعنى الذى دل عليه الحديث موافق لما قدمناه في قوله تعالى (٧) :
١٥٧ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم) من أن ذلك يقتضى كراهة موافقتهم في الإصر والأغلال .

« والآصار » ترجع إلا الإيجابات الشديدة . « والأغلال » هى التحريمات الشديدة « فان الإصر » هو الثقل والشدة . وهذا شأن ما وجب . « والفل » يمنع المغلول من الانطلاق . وهذا شأن المخطور . وعلى هذا دل قوله سبحانه (٥ : ٨٧) يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وسبب نزولها مشهور :

وعلى هذا ما فى الصحيحين عن أنس بن مالك قال « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبی صلی الله علیه وسلم ، يسألون عن عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ . فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها . فقالوا : وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد غفر له الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ فقال أحدهم : أما أنا فأصلى الليل أبدا . وقال الآخر : وأنا صوم الدهر أبدا . وقال الآخر : وأنا أعزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ، فقال : أتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له . لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد . وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني »
رواه البخارى . وهذا لفظه ، ورواه مسلم ولفظه : عن أنس « أن نفرا من أصحاب النبی صلی الله علیه وسلم سألوا أزواج النبی صلی الله علیه وسلم عن عمله في السر ؟ فقال بعضهم : لا أتزوج النساء . وقال بعضهم : لا آكل اللحم . وقال بعضهم : لا أنام على فرش . فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا وكذا ؟ لكنى أصلى وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس

مضى » والأحاديث الموافقة لهذا كثيرة في بيان أن سنته التي هي الاقتصاد في العبادة ، وفي ترك الشهوات - خير من رهبانية النصارى - التي هي ترك عامة الشهوات من النكاح وغيره ، والفلو في العبادات صوما وصلاة .
وقد خالف هذا بالتأويل ولعدم العلم طائفة من الفقهاء والعلماء .

ومثل هذا : ما رواه أبو داود في سننه عن العلاء بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن رجلا قال « يا رسول الله ائذن لي في السياحة » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله » .
فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته سياحتهم الجهاد في سبيل الله .
وفي حديث آخر « إن السياحة : هي الصيام » « والسائحون » هم الصائمون ونحو ذلك ، وذلك تفسير لما ذكره الله تعالى في القرآن من قوله (١١٢:٩) السائحون) وقوله (٦٦ : ٥) سائحات) .

وأما السياحة التي هي الخروج في البرية من غير مقصد معين : فليست من عمل هذه الأمة . ولهذا قال الإمام أحمد : ليست السياحة من الإسلام في شيء ، ولا من فعل النبيين ولا الصالحين ، مع أن جماعة من إخواننا قد ساءوا السياحة المنهى عنها متأولين في ذلك ، أو غير عالين بالنهي عنه . وهي من الرهبانية المبتدعة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » .

والغرض هنا : بيان ما جاءت به الحنيفية من مخافة اليهود فيما أصابهم من القسوة عن ذكر الله ، وعما أنزل من الهدى الذي به حياة القلوب . ومخالفة النصارى فيما هم عليه من الرهبانية المبتدعة . وإن كان قد ابتلى بعض المنتسبين منا إلى علم أو دين بنصيب من هذا ومن هذا ففهم شبه هؤلاء وهؤلاء .

ومثل ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - غداة العقبة وهو على ناقته - « القُطُلى حصى . فلقطت له سبع حصيات مثل حصي الخذف . فجعل ينفضهن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا . ثم قال :

أيها الناس ، إياكم والغلوف في الدين . فأنما أهلك من كان قبلكم الغلوف في الدين »
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عوف بن أبي جميلة عن زياد بن حصين
عن أبي المالية عنه . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .
وقوله « إياكم والغلوف في الدين » عام في جميع أنواع الغلوف الاعتقادات والأعمال
والغلوف : هو مجاوزة الحد ، بأن يزداد في حمد الشيء أو ذمه على ما يستحق
ونحو ذلك .

والنصارى أكثر غلواً في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف . وإياهم
نعى الله عن الغلوف في القرآن في قوله تعالى (٤ : ١٧١ يا أهل الكتاب لاتغلوا في
دينكم) .

وسبب هذا اللفظ العام رمى الجار . وهو داخل فيه . فالغلوف فيه مثل رمى
الحجارة الكبار ونحو ذلك ، بناء على أنه قد بالغ في الحمى الصغار . ثم علل
ذلك بأن ما « أهلك من كان قبلنا إلا الغلوف في الدين » كما تراه في النصارى .
وذلك يقتضى أن مجانبة هديهم مطلقاً أبعد عن الوقوع فيما به هلكوا ، وأن
المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه أن يكون هالكا .

ومن ذلك : أنه صلى الله عليه وسلم حذرنا عن مشابهة من قبلنا في أنهم
كانوا يفرقون في الحدود بين الأشراف والضعفاء . وأسران يسوى بين الناس
في ذلك ، وأن كثيراً من ذوى الرأى والسياسة قد يظن أن إعفاء الرؤساء أجود
في السياسة .

ففي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها - في شأن الخزومية التي سرت
لما كلم أسامة رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال « يا أسامة ، أنشفع في حذر
من حدود الله تعالى ؟ إنما أهلك بنو إسرائيل : أنهم كانوا إذا سرق فيهم
الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . والذي نفسى
سده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

وكان بنو مخزوم من أشرف بطون قريش . واشتد عليهم أن تقطع يد امرأة منهم . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هلاك بنى إسرائيل إنما كان في تخصيص رؤساء الناس بالعقوبات . وأخبر : أن فاطمة ابنته - التي هي أشرف النساء - لوسرت . وقد أعادها الله من ذلك - لقطع يدها : ليبين : أن وجوب العدل والتميم في الحدود لا يستثنى منه بنت الرسول ، فضلا عن بنت غيره . وهذا يوافق ما في الصحيحين عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال « مرُّ على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى مُحْتَمٍّ مجلود . فدعاهم . فقال : أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم ؟ قالوا : نعم . فدعا رجلا من علمائهم . قال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى : أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم ؟ قال : لا . ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك . نجده الرجم . ولكنه كثر في أشرافنا . فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه . وإذا أخذنا الضيف أقمنا عليه الحد . فقلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع . فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال صلى الله عليه وسلم : اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه . فأمر به فرجم . فأنزل الله عز وجل (٥ : ٤١) يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا : آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ، يحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون : إن أوتيتهم هذا فخذوه (يقول : اتوا محمدا فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أقمناكم بالرجم فاحذروا فأنزل الله تعالى (٥ : ٤٤ - ٤٧) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) في الكفار كلها » .

وأيضاً : ما روى مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله البجلي قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس ، وهو يقول « إني أبرأ إلى الله

أن يكون لي منكم خليل . فان الله قد اتخذني خليلا . كما اتخذ إبراهيم خليلا . ولو كنت متخذاً من أمي خليلا لا اتخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذين كانوا قبلنا كانوا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد . وعدى هذا الوصف بالأمر بحرف الفاء : أن لا يتخذوا القبور مساجد . وقال « إني صلى الله عليه وسلم ينهانا عن ذلك » ففيه دلالة على أن اتخاذ من قبلنا سبب لنهينا ، إما مظهر للنهي ، وإما موجب للنهي . وذلك يقتضى أن أعمالهم دلالة وعلامة على أن الله ينهانا عنها ، أو أنها حلة مقتضية للنهي . وعلى التقديرين : يعلم أن مخالفتهم أمر مطلوب للشارع في الجملة :

والنهي عن هذا العمل بلعنة اليهود والنصارى مستفيض عنه صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي لفظ لمسلم « لعن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي الصحيحين عن عائشة وابن عباس قالا « لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح تخيمه له على وجهه . فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه . فقال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا » .

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة « أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتاها بأرض الحبشة ، يقال لها : مارية ، وذكرا من حسنهما وتساویر فيها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح ، أو الرجل الصالح ، بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله عز وجل » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم

زائحات القبور... والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه أهل السنن الأربعة .
وقال الترمذى : حديث حسن . وفى بعض نسخه : صحيح .

فهذا التحذير منه صلى الله عليه وسلم واللعن عن مشابهة أهل الكتاب
فى بناء المسجد على قبر الرجل الصالح : صريح فى النهى عن المشابهة فى هذا .
ودليل على الحذر عن جنس أعمالهم ، حيث لا يؤمن فى سائر أعمالهم أن تكون
من هذا الجنس .

ثم من المعلوم ما قد ابتلى به كثير من هذه الأمة من بناء المساجد على القبور
واتخاذ القبور مساجد بلا بناء . وكلا الأمرين محرم ملعون فاعله بالمستفيض من
السنة . وليس هذا موضع استقصاء ما فى ذلك من سائر الأحاديث والآثار .
إذ الفرض القاعدة الكلية . وإن كان تحريم ذلك قد ذكره غير واحد من
علماء الطوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم . ولهذا كان السلف
من الصحابة والتابعين يبالغون فى المنع مما يجزئ إلى مثل هذا . وفيه من الآثار
ما لا يلىق ذكره هنا حتى روى أبو يعلى الموصلى بسنده : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة
حدثنا يزيد ابن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم - من ولد ذى الجناحين -
حدثنا على بن عمر عن أبيه عن على بن الحسن « أنه رأى رجلاً يحمى إلى فُرْجَةٍ
كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فيدخل فيها ، فيدعو . فنهاه . فقال :
ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبى عن جدى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال :
لا تتخذوا قبرى عيداً . ولا ييوتكم قبورا . فان تسليمكم يبلغنى أينما كنتم »
وأخرجه محمد بن عبد الواحد المقدسى الحافظ فى مستخرجه .

وروى سعيد بن منصور فى سننه : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرنى سهل
ابن أبى سهل قال « رآنى على الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنه عند القبر
فنادانى ، وهو فى بيت فاطمة يتعشى . فقال : هلم إلى العشاء . قلت : لا أريده .
فقال : مالى رأيتك عند القبر ؟ قلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم .

قَالَ : إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَسَلِّمْ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَتَخَذُوا قُبُورِي عِيدًا . وَلَا تَتَخَذُوا بَيْتَكُمْ مَقَابِرَ : لِمَنِ اللَّهُ الْيَهُودُ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ : وَصَلُّوا عَلَيَّ ، فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغُنِي حِينَمَا كُنْتُ . مَا أَنْتَ وَمَنِ بِالْأَنْدَلُسِ إِلَّا سَوَاءٌ .

ولهذا ذكر الأئمة - أحد وغيره من أصحاب مالك وغيرهم - : إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ مَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو . فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَحْمِلُ الْحِجْرَةَ عَنْ يَسَارِهِ .

فصل

فِي ذِكْرِ فَوَائِدِ خُطْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُطْلِمَةِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ
 رَوَى مُسْلِمٌ فِي مَحَبِّهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِ حُجَّةِ الْوُدَاعِ قَالَ « حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ - يَعْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ - أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ ، فَرَحِلَتْ لَهُ . فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي . فَغَطَّبَ النَّاسَ . وَقَالَ : إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا . إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ . وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا : دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَرْثِ ، كَانَ مُسْتَرَضًى فِي بَنِي سَمَدٍ ، فَتَقَتْلْتَهُ هَذِيلٌ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ : وَأَوَّلَ رَبَا أَضَعُ مِنْ رَبَانَا : رَبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ . فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ . فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ . وَاسْتَخْلَطْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ . وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُؤْطِئَنَّ فَرَشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ . فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ : كِتَابُ اللَّهِ . وَأَنْتُمْ تَسْأَلُونَ عَنِّي . فَمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ قَالُوا : نَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ ، وَأَدَيْتَ ، وَنَصَحْتَ . فَقَالَ يَأْبِصُهُ السَّابِقَةُ - يَرْفَعُهَا إِلَى سَمَاءٍ وَيُنْكِسُهَا إِلَى النَّاسِ - : اللَّهُمَّ اشْهَدْ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ أَمَّا أَنْزَلْنَا قَامًا . فَصَلِّ

الظهر . ثم أقام فصلى العصر . ولم يصل بينهما شيئاً . ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى أتى الموقف - وذكر تمام الحديث .

فقوله صلى الله عليه وسلم « كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع » : يدخل فيه كل ما كانوا عليه من العبادات والعبادات ، مثل دعواهم « يال فلان . ويال فلان » ومثل أعيادهم وغير ذلك من أمورهم .

ثم خص بمد ذلك الدماء والأموال التي كانت تستباح باعتقادات جاهلية : من الربا الذي كان في ذم أقوام ، ومن قتل قتل في الجاهلية قبل إسلام القاتل وعهده ، أو قبل إسلام المقتول وعهده : إما لتخصيصها بالذکر بعد العام ، وإما لأن هذا إسقاط لأمر معينة يعتقدون أنها حقوق ، لا لسن عامة لهم . فلا تدخل في الأول ، كما لم تدخل الديون التي ثبتت ببيع صحيح أو قرض ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا اللفظ ما كانوا عليه في الجاهلية وأقره الله في الإسلام ، كالمناسك ، وكذب المقتول بمائة من الإبل ، وكالتسامة ونحو ذلك . لأن أمر الجاهلية معناه مفهوم منه : ما كانوا عليه مما لم يقره الإسلام . فيدخل في ذلك ما كانوا عليه وإن لم يثبته في الإسلام عنه بعينه .

وأيضاً : ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عياش بن عباس عن أبي الحصين المصري - يعني الهيثم بن ثقي - قال « خرجت أنا وصاحب لي يكنى أبا عامر رجل من المعافر ، لنصلي بإيلياء . وكان قاصمهم رجل من الأزدي ، يقال له : أبو ربحانة من الصحابة . قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى المسجد . ثم ردفه . فجلست إلى جنبه ، فسألني : هل أدركت قصص أبي ربحانة ؟ قلت : لا قال : سمعته يقول : نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشر : عن الوثر ، والوثر ، والتف ، وعن مكامة الرجل الرجل بنير شعار ، ومكامة المرأة المرأة بنير شعار وأن يحمل الرجل بأسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم ، أو يحمل على منكبيه حريراً

مثل الأعاجم ، وعن الثنهي ، وركوب النمر ، ولبوس الخاتم إلا لدى سلطان »
 وفي رواية عن أبي ريمانة قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
 وهذا الحديث محفوظ من حديث عياش بن عباس رواه عنه الفضل
 ابن فضالة وحمية بن شريح المصري ، ويحيى بن أيوب . وكل منهم ثقة . وعياش
 بن عباس روى له مسلم . وقال يحيى بن معين : ثقة وقال أبو حاتم : صالح .
 وأما أبو الحصين — الهيثم بن شفي — قال الدارقطني : شفي بفتح الشين وتخفيف
 الفاء ، وأكثر الحديثين يقولون شفي : وهو غلط — وأبو عامر الجعفي الأزدي :
 فشيخان قدروى عن كل واحد منهما أكثر من واحد . وهما من الشيوخ القدماء .
 وهذا الحديث : قد أشكل على أكثر الفقهاء من جهة أن يسير الحرير قد
 دل على جوازه نصوص متعددة . ويتوجه تحريمه على الأصل . وهو أن يكون
 صلى الله عليه وسلم إنما كره أن يحمل الرجل بأسفل ثيابه ، أو على منكبيه حريرا
 مثل الأعاجم . فيكون المنهي عنه نوعا كان شمارا للأعاجم . فنهى عنه
 لذلك ، لا لكونه حريرا . فانه لو كان النهي عنه لكونه حريرا لثم الثوب كله
 ولم يخص هذين الموضعين . ولهذا قال فيه « مثل الأعاجم » والأصل في الصفة :
 أن تكون لتصيد الموصوف لا لتوضيحه .

وعلى هذا يمكن تخريج ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن سعيد بن أبي عروبة
 عن قتادة عن الحسن بن عمران بن حصين أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال
 « لا أركب الأرجوان ، ولا ألبس المعصر ، ولا ألبس القميص المكفف
 بالحرير ، فأومأ الحسن إلى جيب قميصه .

قال : قال ألا ، وطيب الرجال : زيج لا لون له . ألا وطيب النساء : لون
 لا ريج له » قال سعيد أراه قال « إنما حملوا قوله في طيب النساء على أنها إذا
 خرجت . فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شئت » أو يخرج هذا الحديث
 على الكراهية فقط . وكذلك قد يقال في الحديث الأول . لكن في ذلك نظر .

وأيضاً : ففي الصحيحين عن رافع بن خديج قال : قلت « يا رسول الله ، إننا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدد . أفندبح بالقصب ؟ » قال : ما أنهر الدم . وذكر اسم الله عليه فكل . ليس السن والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك . أما السن : فعظم . وأما الظفر : فمدى الحبشة .

نعى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالظفر ، معللاً بأنها مدى الحبشة . كما علل السن بأنه عظم .

وقد اختلف الفقهاء في هذا . فذهب أهل الرأي إلى أن علة النعي : كون الذبح بالسن والظفر : يشبه الخنق ، أو هو مظنة الخنق . والمنخفة محرمة . وسوغوا على هذا الذبح بالسن والظفر المذروعين . لأن التذكية بالآلات المنفصلة المحددة لا خنق فيه .

والجمهور منعوا من ذلك مطلقاً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم استثنى السن والظفر مما أنهر الدم . فعلم أنه من المحدود الذي لا يجوز التذكية به . ولو كان لكونه خنقاً لم يستثنه . والمظنة : إنما تقام مقام الحقيقة إذا كانت الحكة خفية أو غير منضبطة . فأما مع ظهورها وانضباطها فلا .

وأيضاً : فإنه مخالف لتعليل رسول الله صلى الله عليه وسلم للنصوص في الحديث ثم اختلف هؤلاء : هل يمنع من التذكية بسائر العظام ، عملاً بعموم العلة ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره .

وعلى الأقوال الثلاثة : فقوله صلى الله عليه وسلم « أما الظفر فمدى الحبشة » بعد قوله « وسأحدثكم عن ذلك » يقتضي أن هذا الوصف - وهو كونه مدى الحبشة له - تأثير في المنع : إما أن يكون علة ، أو دليلاً على العلة ، أو وصفاً من أوصاف العلة ، أو دليلاً . والحبشة في أظفارهم طول . فيذكون بها دون سائر الأمم . فيجوز أن يكون نهيهم عن ذلك لما فيه من مشابهتهم فيما يختصون به .

وأما العظم : فيحوز أن يكون نهيه عن التذكية به كنهيه عن الاستنجاء به لما فيه من تنجيئه على الجن ، إذ الدم نجس ^(١) .

وليس الغرض هنا ذكر مسألة الذكاة بخصوصها . فإن فيها كلاما ليس هذا موضعه .

وأیضا : ففي الصحيحين . عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « البَحيرة : التي يُمنع درها للطواغيت فلا يحملها أحد من الناس : والسائبة : كانوا يسيبونها لأهلهم ، لا يحمل عليها شيء . وقال : قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيت عمرو بن عامر الخزازي يُجرُّ قُصْبَه في النار ، كان أول من سَيَّب السواب » .

وروى مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قُصَّة ابن خندف ، أخا بني كعب ، وهو يجر قُصْبَه في النار »

وللبخاري من حديث أبي صالح عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « عمرو بن لُحَيٍّ بن قُصَّة بن خندف أبو خزاعة » .

هذا من العلم المشهور : أن عمرو بن لُحَيٍّ هو أول من نَصَّب الأنصاب حول البيت . ويقال : إنه جلبها من البلقاء من أرض الشام ، متشبها بأهل البلقاء . وهو أول من سَيَّب السائبة . ووصل الوصلة . وحمل الحامي ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه « رآه يجر قُصْبَه في النار » وهي الأعماء . ومنه معنى القصاب بذلك لأنها تشبه القُصْب .

ومعلوم أن العرب قبله كانوا على ملة أبيهم إبراهيم على شريعة التوحيد

(١) أو لأن السن والظفر : إنما هما آلات الوحوش للفرقة . فنع من التذكية بهما لما فيه من التشبه بالوحوش الذي يكسب النفس وحشية وقسوة . ويستأنس له بما جاء في الحديث « إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة »

والحنيفية السمعة دين أبيهم إبراهيم فتشبهوا بعمر بن لحي ، وكان عظيم أهل مكة يومئذ . لأن خزاعة كانوا ولاية البيت قبل قريش ، وكان سائر العرب متشبهين بأهل مكة لأن فيها بيت الله وإليها الحج ، ما زالوا متعظمين من زمن إبراهيم عليه السلام . فتشبه عمرو بن رآه في الشام . واستحسن بقله ما كانوا عليه . ورأى أن في تحريم ما حرمة من البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى تعظيماً لله ودينه^(١) فكان ما فعله أصل الشرك في العرب أهل دين إبراهيم ، وأصل تحريم الحلال . وإنما فعله متشبهاً فيه بغيره من أهل الأرض . فلم يزل الأمر يتزايد ويتفاقم حتى غلب على أفضل الأرض الشرك بالله عز وجل ، وتغير دينه الحنيف إلى أن بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم . فأحيا ملة إبراهيم عليه السلام ، وأقام التوحيد . وحلل ما كانوا يحرمونه .

وفي سورة الأنعام من عند قوله تعالى (٦ : ١٣٦ - ٦٥) وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً - إلى قوله - قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها

(١) لم يكن عمرو بن لحي حرم هذه الأنعام والحرث تحريماً مطلقاً على كل أحد ولكنه جعلها وقفاً وجباً على أوليائهم وأوثانهم ، وعلى سدنتها والعاكفين عندها . و « البحيرة » و « السائبة » و « الوصيلة » و « الحامى » أسماء لكل نوع منها . فالبحيرة : التي بمرت أذنبا ، أي شقت وصمة لها وتخصيصها عن غيرها من بقية الأنعام ، حتى تعرف بذلك أنها خاصة بفلان من آلهم . والسائبة : السبية . ترعى حيث تشاء لا تمنع . لأن لها حقاً في كل أحد ، كالممن سميت باسمه وجبت له من هذا الحق في مال الجميع . والوصيلة : التي وصلت بولادتها الإناث متتابعات .

والحامى : الذي حمى ظهره لأنه نزل من ضرابه عشرة أبطن . والحرث من أنواع الطعام الذي يصنع في أعياد الآلهة وموالدها . وهذا كله موجود اليوم فيمن يقتسمون للدين : يحرمون الشاة على أهلهم وأنفسهم إلا إذا جاء موعد نذرها لفلان من الأولياء ، أو في مولده . وكذلك بقية ما يصنعون من الأطعمة .

بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله - إلى آخر السورة) خطاب مع هؤلاء الضرب .
ولهذا يقول تعالى في آياتها (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا
ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء) .

ومعلوم أن مبدأ هذا التحريم ترك الأمور المباحة تدينا . وأصل هذا التدبير :
هو من التشبه بالكفار ، وإن لم يقصد المتدين التشبه بهم .

فقد تبين لك : أن من أصل دروس دين الله وشرائعه ، وظهور الكفر
والمعاصي : التشبه بالكافرين ، كما أن من أصل كل خير : المحافظة على سنن الأنبياء
وشرائعهم . ولهذا عظم وقع البدع في الدين ، وإن لم يكن فيها تشبه بالكفار^(١)
فكيف إذا جمعت الوصفين ؟ ولهذا جاء في الحديث « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع
عنهم من السنة مثلها » .

وأيضاً : فقد روى أبو داود في سننه وغيره من حديث هشيم : أخبرنا أبو بشر
عن أبي عمير بن أنس عن عروة له من الأنصار قال « اهتم النبي صلى الله عليه
وسلم للصلاة ، كيف يجمع الناس لها ؟ فقيل له : انصب راية عند حضور الصلاة
فاذا رأوها أذن بعضهم بعضاً ، فلم يعجبه ذلك قال : فذكروا له القنec ، شهور
اليهود ، فلم يعجبه ذلك . وقال : هو من أمر اليهود . قال : فذكر له الناقوس .
فقال : هو من فعل النصارى . فانصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وهو
مهم لهم النبي صلى الله عليه وسلم . فأرى الأذان في منامه . قال : ففدا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال : يا رسول الله ، إني لبين نائم
ويقظان إذ أتاني آت ، فأراني الأذان . قال : وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
قد رآه قبل ذلك . فكتبته عشرين يوماً . قال : ثم أخبر النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له : ما منعك أن تخبرنا ؟ فقال : سبقني عبد الله بن زيد . فاستحييت

(١) بل لا يمكن أن تكون بدعة إلا ولها سلف وقعدة خبيثة من دين الكافرين
وخبث أعمالهم التي أوحاها إليهم شياطين الإنس والجن .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ، قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله . قال : فأذن بلال . قال أبو بشر : فحدثني أبو حمزة : أن الأنصار تزعم أن عبد الله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً لجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتم بأمر الصلاة اهتماماً شديداً ، لِيَتَّبِعِينَ ذَلِكَ فِيهِ . وكان فيما اهتم به من أمر الصلاة : أن ذكر الناقوس ، ثم قال : هو من فعل النصارى . ثم أراد أن يبعث رجالاً يؤذنون الناس بالصلاة في الطرق . ثم قال : أكره أن أشغل رجالاً عن صلاتهم بأذان غيرهم - وذكر رؤيا عبد الله بن زيد » .

ويشهد لهذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي قلابة عن أنس قال : « لما كثر الناس ذكرُوا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن ينوروا ناراً ، ويضربوا ناقوساً . فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » .

وفي الصحيحين عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يحتضمون ، فيتحنيون للصلاة . وليس ينادى بها أحد . فتكلموا يوماً في ذلك . فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : قرناً مثل قرن اليهود . فقال عمر : أو تبتلون رجالاً ينادى بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فناد بالصلاة » .

ما يتعلق بهذا الحديث من شرح الأذان ورؤيا عبد الله بن زيد وعمر وأمر عمر أيضاً بذلك . وما روى من « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد سمع الأذان ليلة أسرى به » إلى غير ذلك : ليس هذا موضع ذكره . وذكر الجواب عما قد يستشكل منه .

وإنما الغرض هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كره بوق اليهود المنفوخ

بالقم ، وناقوس النصارى المضروب باليد : علل هذا بأنه من أمر اليهود . وعلل هذا بأنه من أمر النصارى . لأن ذكر الوصف عقيب الحكم يدل على أنه علة له . وهذا يقتضى نفيه عن كل ما هو من أمر اليهود والنصارى هذا مع أن قرّن اليهود يقال : إن أصله مأخوذ عن موسى عليه السلام ، وأنه كان يضرب بالبوق في عهده . وأما ناقوس النصارى فابتدع . إذ عامة شرائع النصارى أخذتها أجيالهم وورثانهم .

وهو يقتضى كراهية هذا النوع من الأصوات مطلقاً في غير الصلاة أيضاً . لأنه من أمر اليهود والنصارى . فإن النصارى يضربون بالنواقيس في أوقات متعددة غير أوقات عباداتهم .

وإنما شعار الدين الخفيف : الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله سبحانه ، الذى به تفتح أبواب السماء ، وتهرب الشياطين ، وتنزل الرحمة . وقد ابتلى كثير من هذه الأمة من الملوك وغيرهم بهذا الشعار ، شعار اليهود والنصارى . حتى إننا رأيناهم في هذا الخميس الخفير الصغير يبغرون البخور ، ويضربون له بنواقيس صفار ، حتى إن من الملوك من كان يضرب بالأبواق والدياباد في أوقات الصلوات الخمس . وهو نفس ما كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومنهم من كان يضرب بها طرفى النهار تشبهاً منه - كما زعم - بذى القرنين . ووكّل مادون ذلك إلى ملوك الأطراف .

وهذه المشابهة لليهود والنصارى وللأعاجم من الروم والفرس لما غلبت على ملوك الشرق هي وأمثالها مما خالفوا به هدى المسلمين . ودخلوا فيما كرهه الله ورسوله : سلط الله عليهم الترك الكافرين الموعود بقتلهم ، حتى فعلوا في العباد والبلاد ما لم يجز في دولة الإسلام مثله ^(١) وذلك تصديق قوله صلى الله عليه وسلم

(١) يفعل ذلك الملوك من باب التعظيم لهم ، والتقوية وتثبيت شوكتهم في قلوب الشعب ، فيخصون فرقاً من المسكر لتعليم اللوسيقى ويضربون على أبواب الملوك =

« لتتركبن سنن من كان قبلكم » كما تقدم .
وكان المسلمون على عهد نبيهم وبعده لا يعرفون وقت الحرب إلا بالسكينة .
وذكر الله تعالى .

قال قيس بن عباد وهو من كبار التابعين « كانوا يستحبون خفض الصوت
عند الذكر ، وعند القتال ، وعند الجنائز » .

وكذلك سائر الآثار تقتضي أنهم كانت عليهم السكينة في هذه المواطن ،
مع امتلاء القلوب بذكر الله وإجلاله وإكرامه . كما أن حالهم في الصلاة كذلك .
وكان رفع الصوت في هذه المواطن الثلاث : عادة أهل الكتاب والأعاجم . ثم
قد ابتلى بها كثير من هذه الأمة . وليس هذا موضع استقصاء ذلك .

وأيضاً : فمن عمرو بن ميمون الأزدي قال : قال عمر رضي الله عنه « كان أهل
الجاهلية لا يفيضون من نَجْعٍ^(١) حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق ثبير كَيْتاً
نُفِير . قال : نخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفاض قبل طلوع الشمس »
وقد روى في هذا الحديث فيما أظنه أنه قال : « خالف هدينا هدى المشركين »
وكذلك كانوا يفيضون من عرفات قبل الغروب . نخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم
بالإفاضة بعد الغروب . وبهذا صار الوقوف إلى ما بعد الغروب واجباً عند جماهير
العلماء ، وركنا عند بعضهم . وكرها شدة الإسفار بالفجر صبيحة جمع .
ثم الحديث قد ذكر فيه قصد المخالفة للمشركين .

== وفي الحفلات والجامع ، وفي أوقات القدوم والفرار ونحو ذلك . ولقد جعل الله
للمسلمين رعاة ورعية من الإيمان والعدل والهدى والشفقة والرحمة مما كان عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون - ما هو أقوى وأعظم في غرس
حبة الشعوب للوكة ورؤسائها ، وما هو أعظم في المسارعة إلى طاعتهم وتضديتهم
بالمهيج وكل عزيز . ولكن هي التقاليد الأفريقية غلبت على الناس في كل ناحية .
والله يهدينا وإياهم إلى سبيل الرشاد .

(١) هي المزدلفة و « ثبير » جبل مشرف على المزدلفة تشرق الشمس من ناحيته .

وأيضاً : فمن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها . فإنها لهم في الدنيا ولسكنم في الآخرة » متفق عليه .

وعن جبير بن نفير عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين مُصَفَّرَيْن ، فقال : إن هذه من ثياب الكفار لا تلبسها » رواه مسلم . وعلل النهى عن لبسها بأنها « من ثياب الكفار » وسواء أراد أنها مما يستحلها الكفار ، بأنهم يستمتعون بمخلائهم في الدنيا ، أو مما يعتاده الكفار لذلك ، كما أنه في الحديث قال : « إنهم يستمتعون بآنية الذهب والفضة في الدنيا . وهي المؤمنون في الآخرة » ولهذا كان العلماء يجعلون اتخاذ الحرير وأواني الذهب والفضة تشبهاً بالكفار .

ففي الصحيحين عن أبي عثمان الهندي قال « كتب إلينا عمر رضى الله عنه ، ونحن بأذربيجان مع عتبة بن فرقد : يا عتبة ، إنه ليس من كدّ أبيك ، ولا من كدّ أمك . فأشيع المسلمين في رحالهم مما تشيع منه في رحلك . وإياك والتنعم وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير ، وقال : إلا هكذا - ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ياصبعيه الوسطى والسبابة وضَمَّهما » .

وروى أبو بكر الخلال بإسناده عن محمد بن سيرين أن حذيفة بن اليمان : « أتى بيتاً . فرأى فيه حادثتين : فيه أباريق الصُفَر والرصاص . فلم يدخله . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .
وفي لفظ آخر : « فرأى شيئاً من زى المعجم . فخرج ، وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وقال علي بن أبي صالح السواق : « كنا في ولية . فجاء أحمد بن حنبل فلما دخل نظر إلى كرسي في الدار عليه فضة . فخرج . فلحقه صاحب الدار . فنفض يده في وجهه . وقال : زى الجوس ! زى الجوس ! »

وقال في رواية صالح : « إذا كان في الدعوة مسكر ، أو شيء من مفكر :
آتية الجوس الذهب والفضة ، أو ستر الجدران بالثياب : خرج ولم يعلم » .
ولو تبينا ما في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ما دل عليه
كتاب الله لطلال بنا القول .

فصل

وأما الإجماع : فن وجوه .

من ذلك أن أمير المؤمنين عمر في الصحابة رضى الله عنهم ، ثم عامة الأمة
بعده ، وسائر الفقهاء : جعلوا في الشروط المشروطة على أهل الأئمة من النصارى
وغيرهم فيما شرطوه على أنفسهم « أن يوقر المسلمين ، ويقوم لهم من مجالسنا ، إن
أرادوا الجلوس ، ولا تشبه بهم في شيء من ملابسهم : قلنسوة ، أو عمامة ،
أو نعلين ، أو فرق شعر ، ولا تتكلم بكلامهم . ولا نكثني بكناهم ، ولا تركب
السروج ، ولا تقلد السيوف . ولا تتخذ شيئاً من السلاح . ولا نعلمه . ولا ننقض
خواتمينا بالعرية . ولا نبيع الخمر . وأن يحجز مَقادِم رموءنا . وأن نلزم زينا
حيثما كان . وأن نشد الزناير على أوساطنا . وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا ،
ولا نظهر صليباً ولا كتباً من كتب ديننا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم .
ولا تضرب بنواقيسنا في كنائسنا إلا ضرباً خفيفاً . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا .
ولا نظهر النيران معهم في شيء من طرق المسلمين » رواه حرب بإسناد جيد .
وفي رواية أخرى رواها الخلال : « وأن لا تضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً
في جوف كنائسنا . ولا نظهر عليها صليباً . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا
القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون . وأن لا نخرج صليباً ولا كتاباً في سوق
المسلمين . ولا نخرج باعوثا - والباعوث : أنهم يخرجون مجتمعين كما نخرج يوم
الأضحى والفطر - ولا شعائنا . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا . ولا نظهر النيران معهم

في أسواق المسلمين . وأن لا تجاوزهم بالجناز . ولا نبيع الخمر - إلى أن قال - وأن نلزم زيننا حيثما كنا . وأن لا تشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة . ولا ملين . ولا فرق شعر . ولا في مراكبهم . ولا تتكلم بكلامهم . ولا نكثني بكنانهم . وأن نجز مقدم رموسنا . ولا نفرق نواصينا . وأن نشد الزناير على أوساطنا » . وهذه الشروط أشهر شيء في كتب الفقه والعلم . وهي جمع عليها في الجملة بين العلماء من الأئمة المتبوعين وأصحابهم ، وسائر الأئمة . ولولا شهرتها عند الفقهاء لذكرنا ألقاظ كل طائفة فيها وهي أصناف .

الصف الأول : ما مقصوده التمييز عن المسلمين في الشعور واللباس والأسماء والمراكب والكلام ونحوها ، لتمييز المسلم من الكافر ، ولا يشبه أحدهما الآخر في الظاهر . ولم يرض عمر رضي الله عنه والمسلمون بأصل التمييز . بل بالتمييز في عامة الهدى ، على تفاصيل معروفة في غير هذا الموضع .

وذلك يقتضي إجماع المسلمين على التمييز عن الكفار ظاهراً ، وترك التشبه بهم ولقد كان أمراء الهدى ، مثل المرين وغيرهما ، يبالفون في تحقيق ذلك بما يتم به المقصود .

ومقصودهم من هذا التمييز : كما روى الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده في شروط أهل النعمة عن خالد بن عرفطة قال : « كتب عمر رضي الله عنه إلى الأمصار : أن لا يجوزوا نواصيهم - يعني النصارى - ولا يلبسوا لبس المسلمين ، حتى يعرفوا » .

وقال القاضي أبو يعلى في مسألة حدثت في وقته « أهل النعمة مأمورون بلبس الفيار . فإن امتنعوا لم يجوز لأحد من المسلمين صيغ ثوب من ثيابهم . لأنه لم يمتنع عليهم صيغ ثوب بعينه » .

قلت : وهذا فيه خلاف . هل يلزمون بالتغيير ، أو الواجب علينا إذا امتنعوا أن نغير نحن ؟ وأما وجوب أصل المفارقة : فاعلمت فيه خلافاً .

وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني في شروط أهل النعمة بإسناده أن عمر كتب « أن لا تكتابوا أهل النعمة . فيجربى بينكم وبينهم المودة . ولا تكنوم ، وأذلوم ولا تظلموم . ومروا نساء أهل النعمة أن لا يعقدن زناراتهن ، ويرخين نواصيهن ويرفن عن سوقهن ، حتى نعرف زيهن من المسلمات . فإن رغب عن ذلك فليدخلن إلى الإسلام طوعاً أو كرها . »

وروى أيضاً أبو الشيخ بإسناده عن محمد بن قيس وسعيد بن عبد الرحمن بن حبان قال : « دخل ناس من بني تَمَلْب على عمر بن عبد العزيز ، وعليهم العائم كهشة العرب . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، ألحقنا بالعرب . قال : فمن أنتم ؟ قالوا : نحن بنو تَمَلْب . قال : أولستم من أواسط العرب ؟ قالوا : نحن نصارى . قال : هل يَحْتَمِلُ^(١) فأخذ من نواصيههم ، وألقى العائم ، وشق رداء كل واحد شبرا يحترم به . وقال : لا تركبوا السروج ، واركبوا على الألف كف . ودثوا أرجلكم من شِقِّ واحد . »

وعن مجاهد بن الأسود قال : كتب عمر بن عبد العزيز « أن لا يضرب الناقوس خارجا من الكنيسة . »

وعن معمر : أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن امنع من قبلك ، فلا يلبس نصرائ قباء ولا ثوب خبز ولا عَصَب . وتقدم في ذلك أشد التقدم ، واكتب فيه ، حتى لا ينجح على أحد نعى عنه . وقد ذكر لي أن كثيراً ممن قبلك من النصارى قد راجعوا لبس العائم ، وتركوا لبس المناطق على أوساطهم ، واتخذوا الوفر والجلم^(٢) . وتركوا التقصيص . ولعمري إن كان يصنع ذلك فيما قبلك إن ذلك بك ضعف وعجز . فانظر كل شيء . كنتُ نهيتُ عنه وتقدمتُ فيه إلا تماهده وأحكته . ولا ترخص فيه . ولا تمد عنه شيئاً . »

(١) الجلم - بفتح الجيم وسكون اللام - هو المقص .

(٢) جمع « وفرة » بفتح الواو وسكون الفاء . وجمع « حمة » بضم الجيم وفتح الميم مشددة . والجمعة : إسبال الشعر إلى شحمة الأذن . والوفرة : إلى التكب.

ولم أكتب سائر ما كانوا يأمرون به في أهل الكتاب . إذ الفرض هنا التمييز ، وكذلك فعل جعفر بن محمد بن هرون للتوكل بأهل النعمة في خلافته . واستشارته في ذلك الإمام أحمد بن حنبل وغيره وعموده في ذلك . وجوابات أحمد ابن حنبل له معروفة .

ومن جملة الشروط : ما يعود بإخفاء منكرات دينهم ، وترك إظهارها . كنعمهم من إظهار الخمر والناقوس ، والنيران والأعياد . ونحو ذلك . ومنها : ما يعود بإخفاء شعار دينهم ، كأصواتهم بكتابهم .

فاتفق عمر رضى الله عنه والمسلمون معه . وسائر العلماء بعده ، ومن وفقه الله تعالى من ولأه الأمور : على منعهم من أن يظهروا في دار الإسلام شيئاً مما يختصون به ، مبالغة في أن لا يظهروا في دار الإسلام خصائص المشركين . فكيف إذا علمها المسلمون ، وأظهروهاهم ؟ .

ومنها : ما يعود بترك إكرامهم وإلزامهم الصغار الذى شرعه الله تعالى . ومن المعلوم : أن تعظيم أعيادهم ونحوها بالموافقة فيها هو نوع من إكرامهم . فإلزامهم يفرحون بذلك . ويسرون به ، كما يفتنون بإهمال أمر دينهم الباطل .

الوجه الثانى من دلائل الاجماع : أن هذه القاعدة قد أمر بها غير واحد من الصحابة والتابعين في أوقات متفرقة وقضايا متعددة وانتشرت ، ولم ينكرها منكرف من قيس بن أبى حازم قال : « دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحبس ، يقال لها زينب . فرآها لا تتكلم . فقال : ما لها لا تتكلم ؟ قالوا : حَبَّتْ مصمتة . فقال لها : تكلمى . فإن هذا لا يخل . هذا عمل الجاهلية . فكلمت . فقالت : من أنت ؟ قال : امرؤ من المهاجرين . فقلت : من أى المهاجرين ؟ قال : من قريش . قالت : من أى قريش ؟ قال : إني لسؤل ، وقال : أنا أبو بكر . قالت : ما بقلؤنا على هذا الأمر الصالح الذى جاء الله به بعد الجاهلية ؟ قال : بقلؤكم عليه ما استقامت لكم أمتكم . قالت :

وما الأئمة؟ قال: أما كان لقومكم رموس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت: بلى. قال: فهم أولئك على الناس» رواه البخارى في صحيحه.

فأخبر أبو بكر: أن الصمت المطلق لا يخل. وعقب ذلك بقوله «هذا من عمل الجاهلية» فأصدا بذلك عيب هذا العمل وذمه.

وتعقيب الحكم بالوصف: دليل على أن الوصف علة. فدل على أن كونه من عمل الجاهلية وصفٌ يوجب النهى عنه والمنع منه.

ومعنى قوله: «من عمل الجاهلية» أى إنه مما انفرد به أهل الجاهلية. ولم يشرع في الإسلام. فيدخل في هذا كل ما اتخذ من عبادة مما كان أهل الجاهلية يتعبدون به، ولم يشرع الله التعبد به في الإسلام، وإن لم ينوّه عنه بعينه، كالمكاء والتصدية. فإن الله تعالى قال عن الكافرين (٨: ٣٥) وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) و«المكاء» الصغير. ونحوه «التصدية» التصفيق. فأتخذ هذا قرينة وطاعة من عمل الجاهلية الذى لم يشرع في الإسلام.

وكذلك بروز الحرم وغيره للشمس. حتى لا يستظل بظل، أو ترك الطواف بالثياب العادية، أو ترك كل ما عمل في غير الحرم، ونحو ذلك من أمور الجاهلية التى كانوا يتخذونها عبادات، وإن كان قد جاء نهى خاص في عامة هذه الأمور بخلاف السعى بين الصفا والمروة وغيره من شعائر الحج، فإن ذلك من شعائر الله وإن كان أهل الجاهلية قد كانوا يفعلون ذلك في الجملة.

وقد قلنا ما رواه البخارى في صحيحه عن عمر رضى الله عنه «أنه كتب إلى المسلمين المقيمين ببلاد فارس: إناكم وزى أهل الشرك» وهذا نهى منه للمسلمين عن كل ما كان من زى المشركين.

وقال الإمام أحمد في المسند: حدثنا يزيد حدثنا عامر عن أبي عثمان النهدي عن عمر أنه قال: «اتزربوا، وارزءوا، وانتعلوا، وابسؤوا الخفاف،

والسراويلات ، والقفا الركب وانزوا نزوا ، وعليكم بالمعدية ، وارثوا الأغراض^(١) وذروا التثمم وزى العجم ، وإياكم والحرير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه ، وقال : لا تلبسوا من الحرير إلا ما كان هكذا - وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعيه .

وقال أحمد : حدثنا حسن بن موسى حدثنا زهير حدثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان قال : « جاءنا كتاب عمر رضى الله عنه - ونحن بأذربيجان - باعتبة ابن فرقد : إياكم والتثمم ، وزى أهل الشرك ، وآبوس الحرير . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن لبوس الحرير . وقال : إلا هكذا . وزفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعيه . »

وهذا ثابت على شرط الصحيحين .

وفيه : أن عمر رضى الله عنه أمر بالمعدية وهى زى بنى معد بن عدنان وم العرب . فالمعدية : نسبة إلى معد . ونهى عن زى العجم ، وزى المشركين . وهذا عام - كما لا يخفى . وقد تقدم هذا مرفوعا . والله أعلم .

وروى الإمام أحمد في المسند : حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة عن أبي سنان عن عبيد بن آدم وأبي مریم وأبي شعيب « أن عمر كان بالجالية - فذكر فتح بيت المقدس - قال حماد بن سلمة : لحدثني أبو سنان عن عبيد بن آدم قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول لكعب : أين ترى أن أصلى ؟ فقال : إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة . فكانت القدس كلها بين يديك . فقال عمر : ضاهيت اليهودية . لا . ولكن أصلى حيث صلى

(١) يأمرهم بلبقاء الركب : محافظة على عادة العرب في إكرام الضيف . والتزو : القفز : يأمرهم بالنشاط في السير ، وعدم التهاوت والتبخر كما كانت العجم تفضل خيلاء وغرأ . و « المعدية » نسبة إلى معد بن عدنان . يأمرهم بالنسك بأخلاق العرب والمحافظة على عريتهم ، وعندهم من أن تتلصق شخصيتهم في الأعاجم فيذلوا .

رسول الله صلى الله عليه وسلم . فتقدم إلى القبلة فصلى ، ثم جاء ، فبسط رداءه فكفّس الكناسة في رداءه . وكفّس الناس » .

قلت : فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بيت المقدس في ليلة الإسراء : قد رواها مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتيت بالبراق ، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل . يضع حافره عند منتهى طرفه . قال : فركبته ، حتى أتيت بيت المقدس . قال : فربطته بالحلقة التي يربط بها الأنبياء . قال : ثم دخلت المسجد . فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت ، فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن . فاخترت اللبن . فقال جبريل عليه السلام : اخترت الفطرة قال : ثم فرج بنا إلى السماء - وذكر الحديث » .

وقد كان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه ينكر أن يكون صلى فيه . لأنه لم يبلغه ذلك . واعتقد أنه لو صلى فيه لوجب على الأمة الصلاة فيه .

فمرضى الله عنه عاب على كعب الأحبار مضاهاة اليهودية . أى مشابهتها في مجرد استقبال الصحرة ، لما فيه من مشابهة من يمتقدها قبله باقية . وإن كان المسلم لا يقصد أن يصلى إليها .

وقد كان لعمر رضى الله عنه في هذا الباب من السياسات المحككة ما هي مناسبة لساير سيرته المرضية . فإنه رضى الله عنه هو الذى استحالت ذُنُوبُ الإسلام بيده غَرَبًا فلم يَفِرْ عِبْقَرِيٌّ فَرِيَهُ حتى صدر الناس بعمّان^(١) فأعز الله به الإسلام وأذل

(١) روى البخارى في باب مناقب عمر : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت في المنام : أنى أنزع بدلو بكرة على قلب » فجاء أبو بكر فزعه ذنوباً أو ذنوبين نزعاً ضعيفاً - والله يخبر له - ثم جاء عمر ابن الخطاب فاستحالت غرباً . فلم أر عبقرى يغري فريه ، حتى روى الناس وضربوا بعمّان » ورواه أيضاً في مناقب أبي بكر .

الكفر وأهله . وأقام شمائر الدين الحنيف ، ومنع من كل أمر فيه نزوع إلى تقصير
عزى الإسلام ، مطيعاً في ذلك لله ورسوله ، وفقاً عند كتاب الله ، ممثلاً لسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محتذياً حذو صاحبيه ، مشاوراً في أموره للسابقين
الأولين ، مثل : عثمان وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وعبد الرحمن بن عوف ،
وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت رضي الله
عنهم ، وغيرهم ممن له علم أو فقه ، أو رأى ، أو نصيحة للإسلام ، وأهله ، حتى
إن المدة في الشروط على أهل الكتاب على شروطه ، وحتى منع من استعمال
كافر أو إثمائه على الأمة ، وإعزازه بعد أن آذاه الله ، وحتى روى عنه أنه
حرق الكتب المعجبة وغيرها ، وهو الذي منع أهل البدع من أن يَنْبِقُوا والبسهم
توب الصغار ، حيث فعل بصبيغ بن عسل التيمي ما فعل في قصته المشهورة ، وستأتي
عند ذكرها إن شاء الله تعالى في خصوص أعياد الكفار : من النهى عن
الدخول عليهم فيها ، ومن النهى عن تعلم رطانة الأعاجم ، ما يتبين به ثبوت قوة
شكيمته في النهى عن مشابهة الكفار والأعاجم ، ثم ما كان عمر قد قرره من

= وقال الحافظ (ج ٧ ص ٢٢٩) « النزاع » ملء الدلو . و « الدنوب » بفتح
الدال : الدلو الكبيرة . وهو إشارة إلى ما تقع في أيام أبي بكر من الفتوح الكبار
وهي ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض لذكر عمر إلى ذكر عدد ما نزع من الدلاء ، وإنما
وصف نزعها بالمظمة إشارة إلى كثرة ما وقع في خلافته من الفتوح . و « الغرب »
بفتح التين وسكون الراء : الدلو المظلمة : و « العبرى » كل شيء بلغ النهاية في
الجودة والحسن . و « بخرى » بسكون الغاء وكسر الراء . و « فريه » بفتح الغاء
وكسر الراء وتشديد الياء مفتوحة ، وهو العمل بنشاط وقوة ، وأخذ : من فري
الجلد بخرية : أي مزقه ، و « المعطن » بفتح العين والطاء للهملتين : مبارك
الابل إذا شربت ثم صدرت ، يقول : حتى روى الناس من معين الدين حياة طيبة
وسعادة في الدين والدنيا .

السنن والأحكام والحدود ، ففهمان رضى الله عنه أقر ما فعله عمر ، وجرى على سنته في ذلك ، فقد علم موافقة عثمان لعمز في هذا الباب .

وروى سعيد في سننه : حدثنا هشيم عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن سعيد ابن وهب عن أبيه قال « خرج على رضى الله عنه فرأى قوماً قد سدوا . فقال : ما لهم ، كأنهم اليهود خرجوا من فهورم ^(١) » ورواه ابن المبارك وحفص بن غياث عن خالد .

وفيه « أنه رأى قوماً قد سدوا في الصلاة ، فقال : كأنهم اليهود خرجوا من فهورم » وقد روينا عن ابن عمر وأبي هريرة « أنهما كانا يكرهان السدل في الصلاة » .

وقد روى أبو داود عن سليمان الأحول وعسل بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة ، وأن يغطى الرجل فاه » ومنهم من رواه عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، لكن قال هشيم : حدثنا عامر الأحول قال « سألت عطاء عن السدل في الصلاة ؟ فكرهه . قلت : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم » والتابعي إذا أفتى بما رواه دل على ثبوته عنده .

لكن قد روى عن عطاء من وجوه جيدة : أنه كان لا يرى بالسدل بأساً ، وأنه كان يصلى سادلاً ، فلعل هذا كان قبل أن يبلغه الحديث ، ثم لما بلغه رجع ، أو لعله نسى الحديث ، والمسألة مشهورة . وهو « عمل الراوى بخلاف روايته » هل يقدر في روايته ؟ .

والمشهور عن أحمد وأكثر العلماء : أنه لا يقدر فيها ، لما تحتمله المخالفة من وجوه غير ضعف الحديث .

(١) الفهور : جمع « فهر » مواضع مدراسهم ، وهي كلمة قبطية او عبرانية عبرت . وأصلها « بهرة » بالياء .

وقد روى عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود « أن أبا بكره السدل في الصلاة » قال أبو عبيدة « وكان
أبي يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه » .
وأكثر العلماء : يكرهون السدل مطلقاً ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ،
وللمشهور عن أحمد .

وعنه : أنه إنما يكره فوق الإزار دون القميص : توفيقاً بين الآثار في ذلك ،
وحللاً للنهي عن لباسهم المعتاد .

ثم اختلف : هل السدل محرم يبطل الصلاة ؟
فقال ابن أبي موسى : فإن صلى سادلاً . ففي الإعادة روايتان : أظهرهما :
لا يعيد .

وقال أبو بكر عبد العزيز : إن لم تبدُ عورته فلا يعيد باتفاق ، ومنهم من
لم يكره السدل ، وهو قول مالك وغيره .

والسدل المذكور : هو أن يطرح الثوب على إحدى كتفيه ، ولا يرذ أحد
طرفيه على كتفه الأخرى ، هذا هو المنصوص عن أحمد ، وعمله : بأنه فعل اليهود
وقال أحمد بن حنبل : قال أبو عبد الله : والسدل : أن يسدل أحد طرفي الإزار
ولا ينمطف به عليه ، وهو لبس اليهود ، وهو على الثوب وغيره مكروه في الصلاة .
وقال صالح بن أحمد : سألت أبي عن السدل في الصلاة ؟ فقال : يلبس
الثوب ، فإذا لم يطرح أحد طرفيه على الآخر ، فهو السدل . وهذا هو الذي عليه
عامة العلماء .

وأما ما ذكره أبو الحسن الآمدي وابن عقيل : من أن السدل هو إسبال
الثوب بحيث ينزل عن قدميه ويمجره ، فيكون هو إسبال الثوب وعثره المنهى عنه :
فغلط ، مخالف لعامة العلماء ، وإن كان الإسبال والجر منهياً عنه بالاتفاق ،
والأحاديث فيه أكثر ، وهو محرم على الصحيح ، لكن ليس هو السدل .

وليس الغرض هنا عين هذه المسألة ، وإنما الغرض : أن علياً رضى الله عنه شبه السادلين باليهود مبنياً بذلك كراهة فعلهم .

فلم أن مشابهة اليهود أمر كان قد استقر عندهم كراهته .

وفهر اليهود : بضم الفاء مدراسهم ، وأصلها « بُهرو » هى عبرانية فحريت ، هكذا ذكره الجوهري ، وكذلك ذكر ابن فارس وغيره : أن فهر اليهود مدراسهم ، وفى كتاب العين عن الخليل بن أحمد ، أن فهر اليهود : مدراسهم . وسنذكر عن علي رضى الله عنه من كراهية التكلم بكلامهم ما يؤيد هذا . وأما ما فى الحديث المذكور من النهى عن تنطية الفم : فقد علله بعضهم بأنه فعل الجوس عند زيارتهم التى يعيدونها . فعلى هذا : تظهر مناسبة الجمع بين النهى عن السدل ، وعن تنطية الفم بما فى كل منهما من مشابهة الكفار ، مع أن فى كل منهما معنى آخر يوجب الكراهة . ولا محذور فى تعليل الحكم بعلتين .

فهذا عن الخلفاء الراشدين .

وأما سائر الصحابة رضى الله عنهم : فكثير . مثل ما قدمناه عن حذيفة بن اليمان « أنه لما دُعِيَ إلى وليمة ، فرأى شيئاً من زى المجسم خرج . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وروى أبو محمد الخلال باسناده عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سأله رجل : أختقن ؟ قال : احتقن^(١) ، لا تبد المورة ، ولا تستن بسنة المشركين » قوله « لا تستن بسنة المشركين » عام .

وقال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا الحلجاء بن حسان قال « دخلنا على أنس بن مالك ، فحدثنى أخى المنيرة قال : وأنت

(١) الحفنة . هى أن يعطى للريض الهواء من أسفه فى دبره . وهى المروة اليوم بالحفنة الترجية .

يومئذ غلام ولك قرنان . أوقعتان ، فسح رأسك وبرك عليك ، وقال : احلقوا هذين ، أوقصوها . فإن هذا زى اليهود .

علل النهى عنهما بأن ذلك زى اليهود . وتعليل النهى بعله يوجب أن تكون العلة مكروهة مطلوباً لعدمها . فلم أن زى اليهود - حتى في الشعر - مما يطلب عدمه . وهو المقصود .

وروى ابن أبي عاصم حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد الواسطي عن عمران بن حدير عن أبي جاز أن معاوية قال « إن تسوية القبور من السنة . وقد رفعت اليهود والنصارى . فلا تشبهوا بهم » يشير معاوية إلى مارواه مسلم في صحيحه عن فضالة بن عبيد « أنه أمر بقبر فسوى . ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » رواه مسلم .

وعن أبي الهيثاج الأسدي عن علي أيضاً قال « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن لأدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمتلأ إلا طمسته » رواه مسلم . وسند ذكر إن شاء الله تعالى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال « من بنى ببلاد المشركين ، وصنع نبوؤزم ومهرجانهم حتى يموت : حشر معهم يوم القيامة » .

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها « أنها كرهت الاختصار في الصلاة ، وقالت : لا تشبهوا باليهود » هكذا رواه بهذا اللفظ سعيد بن منصور حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة . وقد تقدم من رواية البخاري في المرفوعات .

وروى سعيد حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب قال « دخلت مع ابن عمر مسجداً بالجحفة ، فنظر إلى شرفات . فخرج إلى موضع فصلي فيه ، ثم قال لصاحب المسجد : إني رأيت في مسجدك هذا - يعني الشرفات - شبهتها بأنصاب الجاهلية . فذكر بها أن تكسر »

وروى سعيد أيضاً عن ابن مسعود « أنه كان يكره الصلاة في الطاق ، وقال إنه من الكنائس ، فلا تشبهوا بأهل الكتاب » .
وعن عبيد بن أبي الجعد قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون :
إن من أشرط الساعة : أن تتخذ المذابح في المسجد » بمعنى الطلاقات .
وهذا الباب فيه كثرة عن الصحابة .

وهذه القضايا التي ذكرناها بعضها في مظنة الاشتهار . وما علمنا أحداً خالف ما ذكرناه عن الصحابة رضي الله عنهم من كراهة التشبه بالكفار والأعاجم في الجملة . وإن كان بعض هذه المسائل المينة فيها خلاف وتأويل ليس هذا موضعه وهذا كما أنهم مجمعون على اتباع الكتاب والسنة . وإن كان قد يختلف في بعض أعيان المسائل لتأويل .

فعل اتفاقهم على كراهة التشبه بالكفار والأعاجم .
الوجه الثالث في تقرير الإجماع : ما ذكره عامة علماء الإسلام من المتقدمين والأئمة المتبوعين وأصحابهم في تحليل النعي عن أشياء بخالفة الكفار ، أو مخالفة الأعاجم . وهو أكثر من أن يمكن استقصاؤه . وما من أحد له أدنى نظر في الفقه إلا وقد بلغه من ذلك طائفة . وهذا بعد التأمل والنظر يورث علماً ضرورياً باتفاق الأئمة على النهي عن موافقة الكفار والأعاجم ، والأمر بمخالفتهم .
وأنا أذكر من ذلك نكتاً في مذاهب الأئمة المتبوعين اليوم ، مع ما تقدم في أثناء الكلام عن غير واحد من العلماء .

فمن ذلك : أن الأصل المستقر عليه الأمر في مذهب أبي حنيفة : أن تأخير الصلوات أفضل من تعجيلها إلا في مواضع يستثنونها ، كاستثناء يوم القيم ، وكتعجيل الظهر في الشتاء ، وإن كان غيرهم من العلماء يقول : إن الأصل : أن التعجيل أفضل . فيستحبون التأخير للفجر ، والمصر ، والعشاء ، والظهر ، إلا في الشتاء في غير القيم .

ثم قالوا : يستحب تعجيل المغرب . لأن تأخيرها مكروه ، لما فيه من التشبه باليهود . وهذا أيضاً قول سائر الأئمة . وهذه العلة منصوصة كما تقدم .
وقالوا أيضاً : يكره السجود في الطاق . لأنه يشبه صنع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان ، بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق . وهذا أيضاً ظاهر مذهب أحمد وغيره . وفي آثار صحيحة عن الصحابة : ابن مسعود وغيره .

وقالوا : لا بأس أن يصلى وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق . لأنها لا يعبدان . وباعتباره ثبت الكراهة إلى غيرها . ولا بأس أن يصلى على بساط فيه تصاوير . لأن فيه استهانة بالصورة . ولا يسجد على الصورة . لأنه يشبه عبادة الصور . وأطلق الكراهة في الأصل . لأن المصلى معظم لله .
قالوا : ولو لبس ثوباً فيه تصاوير كره . لأنه يشبه حامل الصنم . ولا يكره تماثيل غير ذى روح . لأنها لا تعبد .

• وقالوا أيضاً : إن صام يوم الشك ينوى أنه من رمضان كره . لأنه تشبه بأهل الكتاب . لأنهم زادوا في مدة صومهم .
وقالوا أيضاً : فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هيتهم ، حتى يأتوا مزدلفة . لأن فيه إظهار مخالفة المشركين .

وقالوا أيضاً : لا يجوز الأكل والشرب والأدهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء للنصوص . ولأنه تشبه بزى المشركين ، وتنتم بتنم للترفين والسرفين .

وقالوا في تحليل المنع من لباس الحرير ، في حجة أبي يوسف ومحمد على أبي حنيفة في المنع من افتراشه وتعليقه والستر به : لأنه من زى الأكاسرة والجبابرة . والتشبه بهم حرام . قال عمر « إياكم وزى الأعاجم » .
وقال محمد في الجامع الصغير : ولا يتختم إلا بالفضة .

قالوا : وهذا نص على أن التخنم بالحجر والحديد والصفر حرام . للعديث المأثور « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر . فقال : مالى أجد منك ربح الأصنام ؟ ورأى على آخر خاتم من حديد . فقال : مالى أرى عليك حلية أهل النار ؟ » ومثل هذا كثير فى مذهب أبى حنيفة وأصحابه .

وأما مذهب مالك وأصحابه : ففيه ما هو أكثر من ذلك . حتى قال مالك فيما رواه ابن القاسم فى المدونة : لا يُحرم بالأعجمية ، ولا يدعو بها . ولا يحلف . قال : ونعى عمر رضى الله عنه عن رطانة الأعاجم . وقال : إنها خب^(١) ، قال : وأكره الصلاة إلى حجر منفرد فى الطريق . وأما أحجار كثيرة فجاز .

قال : ويكره ترك العمل يوم الجمعة كفعل أهل الكتاب يوم السبت والأحد . قال : ويقال : من تعظيم الله تعظيم ذى الشبهة المسلم . قيل : فالرجل يقوم للرجل له الفضل والفقہ ؟ قال : أكره ذلك ، ولا بأس بأن يوسع له فى مجلسه ، قال : وقيام المرأة لزوجها حتى يجلس من فعل الجبارة . وربما يكون الناس ينتظرونه ، فإذا طلع قاموا ، فليس هذا من فعل الإسلام ، وهو فيما ينهى عنه من التشبه بأهل الكتاب والأعاجم ، وفيما ليس من عمل المسلمين أشد من عمل الكوفيين وأبلغ ، مع أن الكوفيين يبالغون فى هذا الباب ، حتى تكلم أصحاب أبى حنيفة فى تكفير من تشبه بالكفار فى لباسهم وأعيادهم .

وقال بعض أصحاب مالك : من ذبح بعايعة فى أعيادهم فكأنما ذبح خنزيراً وكذلك أصحاب الشافعى ذكروا هذا الأصل فى غير موضع من مسائلهم ، كما جاءت به الآثار ، كما ذكر غيرهم من العلماء . مثل ماذكروه فى النهى عن الصلاة فى الأوقات المنهى عن الصلاة فيها . مثل طلوع الشمس وغروبها .

(١) الحب - بكسر الحاء - الانطواء على القوم والفساد و « الحب » بفتح الحاء : الرجل المفسد .

ذكروا تعطيل ذلك : بأن للمشركين يسجدون للشمس حينئذ ، كما في الحديث « إنها ساعة يسجد لها الكفار » .

وذكروا في السحور وتأخيرها : أن ذلك فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب .

وذكروا في اللباس : النهي عما فيه تشبه الرجال بالنساء ، وتشبه النساء بالرجال وذكروا أيضاً ما جاء من أن المشركين كانوا يقفون برفات إلى اصفرار الشمس ، ويفيضون من جمع بعد طلوع الشمس ، وأن السنة جاءت بخلافه المشركين في ذلك : بالترديد إلى الغروب ، والوقوف بجمع إلى قبيل طلوع الشمس ، كما جاء في الحديث « خالفوا المشركين » و « خالف هدينا هدى المشركين » . وذكروه أيضاً في الشروط على أهل النعمة : منعهم من التشبه بالمسلمين في لباسهم وغيره ، مما يتضمن منع المسلمين أيضاً من مشابهتهم في ذلك ، تفريقاً بين علامة المسلمين وعلامة الكفار .

وبالغ طائفة منهم فنهوا عن التشبه بأهل البدع ، مما كان شعاراً لهم ، وإن كان في الأصل مسنوناً . كما ذكره طائفة منهم في تسنيم القبور . فإن مذهب الشافعي : أن الأفضل تسطيحها . ومذهب أحمد وأبي حنيفة : أن الأفضل تسنيمها . ثم قال طائفة من أصحاب الشافعي : بل ينبغي تسنيمها في هذه الأوقات ، لأن شعار الرافضة اليوم تسطيحها . ففي تسطيحها تشبه بهم فيما هو شعار لهم .

وقالت طائفة : بل نحن نسطحها . فإذا سطحنها لم يكن تسطيحها شعاراً لهم . واتفقت الطائفتان على أن النهي عن التشبه بأهل البدع فيما هو شعار لهم . وإنما تنازعوا في أن التسطيح . هل يحصل به ذلك أم لا ؟ .

فإذا كان هذا في التشبه بأهل البدع . فكيف بالكفار ؟ .

وأما كلام أحمد وأصحابه في ذلك : فكثير جداً أكثر من أن يحصر . وقد

قدمنا منه طائفة من كلامه عند ذكر النصوص عند قوله صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » وقوله « أخفوا الشوارب واعفوا اللحى ، لا تشبهوا بالمشركين » وقوله « إنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » .

مثل قول أحد : ما أحب لأحد أن يغير الشيب ، لا يتشبه بأهل الكتاب .
وقال لبعض أصحابه : أحب لك أن تحضب ولا تشبه باليهود . وكره خلق
القفا . وقال : هو من فعل الجوس . وقال : « من تشبه بقوم فهو منهم » .
وقال : أكره النعل العرّار . وهو من زى المعجم .

وكره تسمية الشهور بالمعجمة ، والأشخاص بالأسماء الفارسية . مثل :
آذرماء . وقال للذى دعاه : زى الجوس . ونفض يده في وجهه . وهذا كثير
في نصوصه لا ينحصر .

وقال حرب الكرماني : قلت لأحد : الرجل يشدُّ وسطه بجمل ويصلى ؟
قال : على القباء لا بأس به . وكرهه على القميص . وذهب إلى أنه من اليهود .
فذكرت له السفر ، وأنا نشد ذلك على أوساطنا . فرخص فيه قليلا . وأما المنطقة
والعامة ونحو ذلك : فلم يكرهه إنما كره الخيط . وقال : هو أشنع .

قلت : وكذلك كره أصحابه أن يشد وسطه على الوجه الذى يشبه فعل
أهل الكتاب . فأما ماسوى ذلك : فإنه لا يكرهه في الصلاة على الصحيح
المنصوص ، بل يؤمر من صلى في قميص واسع الجيب أن يحتزم ، كما جاء في
الحديث ، ثلاثا يرى عورة نفسه .

وقال الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد وغيره ، منهم : القاضى أبو يعلى .
وابن عقيل ، والشيخ أبو محمد عبد القادر الجيللى وغيرهم في أصناف اللباس وأقسامه ،
ومن اللباس المكروه : ماخالف زى العرب . وأشبه زى الأعاجم وعاداتهم ،
ولفظ عبد القادر : ويكره كل ماخالف زى العرب ، وشابه زى الأعاجم .

وقال أيضاً : أصحاب أحمد وغيرهم ، منهم : أبو الحسن الأمدى المعروف
بابن البندادى - وأغلنه نقله أيضاً عن أبي عبد الله بن حامد - : ولا يكره غسل
اليدين في الإناء الذى لا أكل فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وقد

نص أحد على ذلك . وقال : لم يزل العلماء يفعلون ذلك ونحن فعله ، وإنما تنكره العامة . وغسل اليدين بعد الطعام مسنون ، رواية واحدة .

وإذا قُدِّم مايفسل فيه اليد فلا يرفع حتى يفسل الجماعة أيديهم . لأن الرفع من زى الأعاجم .

وكذلك قال الشيخ أبو محمد عبد القادر الجيلي : ويستحب أن يحمل ماء اليد في طشت واحدة . لما روى في الخبر « لا تبددوا يُبَدِّدَ اللهُ شِمْلَكُمْ » وروى أنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يرفع الطشت حتى يَءَافَ » يعنى يتلى .

وقالوا أيضاً : ومنهم أبو محمد عبد القادر في تمليل كراهة حلق الرأس على إحدى الروايتين : لأن في ذلك تشبهاً بالأعاجم . وقال صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » .

بل قد ذكر طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهما : كراهة أشياء ، لما فيها من التشبه بأهل البدع ، مثل مقال غير واحد من الطائفتين ، ومنهم عبد القادر : ويستحب أن يتختم في يساره للآثار . ولأن خلاف ذلك عادة وشعار للمبتدعة .

وحتى إن طوائف من أصحاب الشافعى يستحبون تسليم القبور ، وإن كانت السنة عندهم تسليحها .

قالوا : لأن ذلك صار شعار للمبتدعة .

وليس الغرض هنا تقرير أعيان هذه المسائل ، ولا الكلام على ما قيل فيها بنى ولا إثبات . وإنما الغرض بيان ما اتفقت عليه العلماء من كراهة التشبه بغير أهل الإسلام .

وقد يتردد العلماء في بعض فروع هذه القاعدة ، لتعارض الأدلة فيها ، أو لعدم اعتقاد بعضهم اندراجها في هذه القاعدة ، مثل ما نقله الأثرم قال :

سمعت أبا عبد الله يُسأل عن لبس الحرير في الحرب ؟ فقال : أرجو أن لا يكون به بأس . قال : وسمعت أبا عبد الله يُسأل عن المنطقة والحلية فيها ؟ فقال : أما المنطقة : فقد كرهها قوم ، يقولون : هي زى الأعاجم . وكانوا يحتجزون المأثم . وهذا إنما علق القول فيه . لأن في المنطقة منفعة عارضت مافيه من التشبه . ونقل عن بعض السلف أنه كان يتمنطق . فلهذا حكى الكلام عن غيره وأمسك . ومثل هذا : هل يحمل قولاً له إذا سئل عن مسألة . فحكى فيها جواب غيره ولم يردفه بموافقة ولا مخالفة فيه ؟ لأصحابه وجهان .

أحدهما : نعم . لأنه لو لا موافقته له لكان قد أجاب السائل بغيره . لأنه إنما سأله عن قوله ، ولم يسأله أن يحكى له مذهب الناس .

والثاني : لا يحمل بمجرد ذلك قولاً له . لأنه إنما حكاه فقط . وبمجرد الحكاية لا يدل على الموافقة . وفي لبس المنطقة أثر . وكلام ليس هذا موضعه . ومثل هذا : تردد كلامه في القوس الفارسية . فقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القوس الفارسية ؟ فقال : إنما كانت قسي الناس العربية . ثم قال : إن بعض الناس احتج بحديث عمر رضى الله عنه « جعاب وأدم » .

قلت : حديث أبي عمرو بن حماس ؟ قال : نعم قال أبو عبد الله ، يقول : فلا تكون « جمعة » إلا للفارسية . والنبل فإنما هو قرن .

قال الأثرم قلت : لأبي عبد الله ، في تفسير مجاهد (٤١) : « قلوبنا في أكنة » قال « كالجعبة للنبل » قال : فإن كان يسمى جمعة لنبل ، فليس ما احتج به الذي قال هذا بشيء .

ثم قال : ينبغي أن يُسأل عن هذا أهل العربية .

قال أبو بكر : قيل لأبي عبد الله : الدَّرَاعَة يكون لها فرج ؟ فقال : كان لخالد بن معدان دَرَاعَة لها فرج من بين يديها قدر ذراع . قيل لأبي عبد الله : فيكون لها فرج من خلفها ؟ قال : بأخرى ، أما من بين يديها : فقد سمعت . وأما من خلفها فلم أسمع ، قال : إلا أن في ذلك سعة له عند الركوب ومنفعة .

قال : وقد احتج بعض الناس في هذا بقوله تعالى (٨ : ٦٠) وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) ثم قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : واحتج بهذه الآية بعض الناس في القوس الفارسية . ثم قلت : إن أهل خراسان يزعمون أنه لا منفعة لهم في القوس العربية . وإنما النكاية عندهم للفارسية . قال : كيف ؟ وإنما فضحت الدنيا بالعربية . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : ورأيتم بالفر لا يكادون يعدلون بالفارسية . قال : إنما رأيت الرجل بالشام متنكباً قوساً عربية وروى الأثرم عن حفص بن عمر حدثنا رجاء بن مرجى حدثني عبد الله ابن بشر عن أبي راشد الخبراني وأبي الحجاج السككي عن علي رضي الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوكأ على قوس له عربية . إذ رأى رجلاً معه قوس فارسية ، فقال : ألقها . فهي ملعونة . ولكن عليكم بالقسي العربية . وبرماح الفنا . فيها يؤيد الله الدين . وبها يُمكن لكم في الأرض » .
ولأنحبابنا في القوس الفارسية ونحوها كلام طويل ليس هذا موضعه .
وإنما نبهت بذلك على أن ما لم يكن من هدى المسلمين ، بل هو من هدى المعجم أو نحوهم ، وإن ظهرت فائدته ، ووضعت منفعته تراهم يترددون فيه ، ويختلفون لتعارض الدليلين : دليل ملازمة الهدى الأول . ودليل استعمال هذا الذي فيه منفعة بلا مضرة ، مع أنه ليس من العبادات ولا توابها ، وإنما هو من الأمور الدنيوية^(١) .

(١) إنما كان هذا : لأن آلة الحرب في زمانهم كانت تتشابه عند العرب وغيرهم . وكانت العرب أشد عناية بآلة الحرب لمعانها الحربي في الإنكسار بالعدو : وأما الأعاجم : فكانوا يهتمون لزخرفة الآلات وتقوشها أشد من اهتمامهم بالمعنى الحربي فيها . فمن ثم نهى الرسول صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه . ولكن اليوم قد فاق اليهود والنصارى في آلات الحرب البرية والبحرية والجوية . فيذهب للمسلمين أن يصنعوا مثل صنيعهم . وأن يجتهدوا في إدخال التحسينات عليها حتى تكون من أسرارهم التي يحفظون بها في الحرب . ومن أهم أسباب النصر اليوم : أسرار الأسلحة الحربية .

وأنت ترى عامة كلام أحد إنما يثبت الرخصة بالأثر عن عمر ، أو بفعل خالد بن معدان ، ليثبت بذلك أن ذلك كان يفعل على عهد السلف ويُقرؤون عليه ، فيكون من هدى المسلمين ، لا من هدى الأعاجم وأهل الكتاب .

فهذا هو وجه الحجة . لا أن مجرد فعل خالد بن معدان حجة .

وأما ما في هذا الباب عن سائر أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وسائر الفقهاء : فأكثر من أن يمكن ذكر عشره .

وقد قدمنا في أثناء الأحاديث كلام بعضهم الذي يدل على كلام الباقي . وبدون ما ذكرناه يعلم إجماع الأمة على كراهة التشبه بأهل الكتاب والأعاجم في الجملة . وإن كانوا قد يختلفون في بعض الفروع . إما لاعتقاد بعضهم أنه ليس من هدى الكفار ، أو لاعتقاد أن فيه دليلاً راجحاً ، أو لغير ذلك . كما أنهم يجمعون على اتباع الكتاب والسنة ، وإن كان قد يخالف بعضهم شيئاً من ذلك ينوع تأويل ، والله أعلم .

فصل

ومما يشبه الأمر بمخالفة الكفار : الأمر بمخالفة الشياطين ، كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يأكلن أحدكم بشماله ، ولا يشربن بها ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها » وفي لفظ « إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ، ويشرب بشماله » ورواه مسلم أيضاً عن الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تأكلوا بالشمال ، فإن الشيطان يأكل بالشمال » .

فإنه علل النهي بالأكل والشرب بالشمال : بأن الشيطان يفعل ذلك . فلم أن مخالفة الشيطان أمر مقصود مأمور به ، ونظائره كثيرة .

وقريب من هذا : مخالفة من لم يكمل دينه من الأعراب ونحوهم ، لأن كمال الدين بالمجرة ، فكان من آمن ولم يهاجر من الأعراب ونحوهم ناقصا . قال الله سبحانه وتعالى (٩ : ٩٧) الأعراب أشد كفرا ونفاقا ، وأجدر : أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم) .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم ، ألا إنها العشاء وهم يمتعون بالإيل » .

وفي لفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء ، فإنها في كتاب الله العشاء ، فإنها تَنتم بحِلاب الإيل » .
ورواه البخارى عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » . قال : والأعراب تقول : هي العشاء » .

فقد كره موافقة الأعراب في اسم المغرب والعشاء والعشاء والعنمة .
وهذه الكراهة عند بعض علمائنا تقتضى كراهة هذا الاسم مطلقاً ، وعند بعضهم : إنما تقتضى كراهة الإكثار منه ، حتى يغلب على الاسم الآخر ، وهو المشهور عندنا .

وعلى التقديرين : ففى الحديث النهى عن موافقة الأعراب فى ذلك ، كما نهى عن موافقة الأعاجم .

فصل

واعلم أن بين التشبه بالكفار والشياطين ، وبين التشبه بالأعراب والأعاجم فرقاً يجب اعتباره ، وإجمالاً يحتاج إلى تفسير .

وذلك : أن نفس الكفر والتشيطان مذموم فى حكم الله ورسوله وعباده المؤمنين ونفس الأعرابية والأعجمية ليست مذمومة فى نفسها عند الله تعالى ، وعند رسوله

وعند عباده المؤمنين ، بل الأعراب منقسمون إلى أهل جفاء . قال الله فيهم (٩ : ٩٧ ، ٩٨ الأعراب أشد كفرا ونفاقا ، وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ، ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرماً ويَتَزَبَّعُ بكم الدوائر ، عليهم دائرة السوء . والله سميع عليم) وقال تعالى فيهم (٤٨ : ١١ ، ١٢ سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا ، يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم . قل : فمن يملك لكم من الله شيئا إن أراد بكم ضرا أو أراد بكم نفعاً ، بل كان الله بما تعملون خبيراً ، بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبداً ، وزين ذلك في قلوبكم ، وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بوراً) وإلى أهل إيمان وبر . قال الله فيهم (٩ : ٩٩ ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ، ألا إنها قربة لهم ، سيدخلهم الله في رحمته ، إن الله غفور رحيم) .

وقد كان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن وفد عليه ومن غيرهم من الأعراب : من هو أفضل من كثير من القرويين :

فهذا كتاب الله يحمد بعض الأعراب ، ويذم بعضهم ، وكذلك فعل بأهل الأمصار ، فقال سبحانه (٩ : ١٠١) ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق . لا تعلمهم ، نحن نعلمهم ، سنعذبهم مرتين ، ثم يردون إلى عذاب عظيم) .

فبين سبحانه أن المنافقين في الأعراب ، وذوى القرى ، وعامة السورة فيها الذم للمنافقين من أهل المدينة ومن الأعراب ، كافيهما الثناء على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، وعلى الأعراب الذين يتخذون ما ينفقون قربات عند الله وصلوات الرسول .

وكذلك المعجم — وهم من سيوى العرب من الفرس والروم والترك والبربر والحبشة وغيرهم — ينقسمون إلى المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، كاقسام الأعراب

قال الله تعالى (٤٩ : ١٣) يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . إن الله عليم خبير)
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إن الله قد أذهب عنكم
عُبْيَةَ الجاهلية ونفخها بالآباء : مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، أتم بنو آدم . وآدم
من تراب » .

وفي حديث آخر رويناه بإسناد صحيح من حديث سعد الجعفي عن
أبي نصره حدثني ، أو قال حدثنا ، من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمق
في وسط أيام التشريق ، وهو على بعير . فقال « يا أيها الناس ، ألا إن ربكم
عز وجل واحد ، ألا وإن أباكم واحد ، ألا لافضل لعربي على عجمي ، ألا لافضل
لأسود على أحر إلا بالتقوى . ألا قد بَأْت ؟ قالوا : نعم . قال : ليلنغ الشاهد
الغائب » وروى هذا الحديث عن أبي نصره عن جابر .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال « إن بني فلان ليسوا بأولياء . إنما ولي الله وصالحو المؤمنين »
فأخبر صلى الله عليه وسلم عن بطن قريب النسب : أنهم ليسوا بمجرد
النسب أولياءه . إنما وليه الله وصالحو المؤمنين من جميع الأصناف .
ومثل ذلك كثير بَيَّن في الكتاب والسنة : أن العبرة بالأسماء التي حدها
الله وذمها ، كالمؤمنين والكافرين ، والبر والفاجر ، والعالم والجاهل .

ثم قد جاء الكتاب والسنة بمدح بعض الأعاجم . قال تعالى (٦٢ : ٣ ،
هو الذي بث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم
الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين . وآخرين منهم لما
يلحقوا بهم .. وهو العزيز الحكيم) .

وفي الصحيحين عن سالم أبي النيث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كنا
جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنزلت عليه سورة الجمعة (وآخرين
منهم لما يلحقوا بهم) قال قائل من هم ، يا رسول الله ؟ افلم يراجمه حتى سأل ثلاثا

وفينا سلمان الفارسي . فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان الفارسي ثم قال : لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء .

وفي صحيح مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان الدين عند الثريا لنهب به رجل من فارس ، أو قال من أبناء فارس ، حتى يقتلوه » .

وفي رواية « لو كان العلم عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس » .
وقد روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (٤٧ : ٣٨) وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم) « أنهم من أبناء فارس » إلى غير ذلك من آثار رويت في فضل رجال من أبناء فارس .

ومصدق ذلك : ما وجد في التابعين ومن بعدهم من أبناء فارس الأحرار للبرزوق في العلم والموالي ، مثل : الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم إلى من من أبناء السج
وجد بعد ذلك فيهم من المبرزين في الإيمان والدين والعلم ، حتى صار هؤلاء المبرزون في ذلك أفضل من أكثر العرب .

وكذلك في سائر أصناف المعجم : من الحبشة والروم والترك . وغيرهم : سابقون في الإيمان والدين لا يمحسون كثرة ، على ما هو معروف عند العلماء . إذ الفضل الحقيقي : هو اتباع ما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من الإيمان والعلم ، باطنا وظاهرا . فكل من كان فيه أمكن : كان أفضل . والفضل إنما هو بالأسماء المحمودة في الكتاب والسنة . مثل : الإسلام والإيمان ، والبر والتقوى ، والعلم والعمل الصالح ، والإحسان ونحو ذلك . لا بمجرد كون الإنسان عربياً أو عجمياً أو أسوداً أو أبيض ، ولا بكونه قروياً أو بدوياً .

وإنما وجه النبي عن مشابهة الأعراب والأعاجم - مع ما ذكرناه من الفضل فيهم ، وعدم العبرة بالنسب والمكان - مبنى على أصل .

وذلك : أن الله سبحانه وتعالى جعل سكنى القرى يقتضى من كمال الإنسان

الفضل
بالصفات
لا بالأصناف

في العلم والدين ورقة القلوب مالا يقتضيه سكنى البادية كما أن البادية توجب من صلابة البدن والخلق ، ومثانة الكلام مالا يكون في القرى . هذا هو الأصل .
ولئن جاز تخلف هذا المتقضى مانع . وكانت البادية أحياناً أنفع من القرى . ولذلك جعل الله الرسل من أهل القرى . فقال تعالى (١٢ : ١٠٩) وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم من أهل القرى (وذلك : لأن الرسل لهم الكمال في عامة الأمور حتى في النسب . ولهذا قال الله سبحانه (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) ذكر هذا بعد قوله (٩٣ : ٩٧) إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء ، رضوا بأن يكونوا مع الخوالف ، وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون . يعتنرون إليكم إذا رجعتم إليهم . قل : لا تمتدروا لن توثمن لكم ، قد نبأنا الله من أخباركم . وسيرى الله عملكم ورسوله ثم توردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبشكم بما كنتم تعملون . سيحلفون بالله لكم إذا اختلفتم إليهم لقرارهم . فأعرضوا عنهم . إنهم رجس ، ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون . يحلفون لكم لقرضوا عنهم . فإن ترضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين . الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله . والله عليم حكيم) .

في العرب
مناقضون

فلما ذكر الله المنافقين الذين استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الجهاد في غزوة تبوك وضمهم ، وهؤلاء كانوا من أهل المدينة قال سبحانه (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) فإن الخير كله أصله وفصله : منحصر في العلم والإيمان . كما قال سبحانه (٥٨ : ١١) يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (وقال تعالى (٣٠ : ٥٦) وقال الذين أوتوا العلم والإيمان (وضد الإيمان : إما الكفر الظاهر ، أو النفاق الباطن . وقبيح العلم علمه .

فقال سبحانه عن الأعراب : إنهم أشد كفراً ونفاقاً من أهل المدينة ، وأحرى منهم أن لا يعلموا حدود الكتاب والسنة . والحدود : هي حدود الأسماء

المذكورة فيما أنزل الله من الكتاب والحكمة . مثل حدود الصلاة والزكاة والصوم والحج ، والمؤمن والكافر ، والزاني والسارق والشارب وغير ذلك . حتى يعرف من الذى يستحق ذلك الاسم الشرعى ممن لا يستحقه . وما تستحقه مسميات تلك الأسماء من الأحكام .

ولهذا روى أبو داود وغيره من حديث الثورى : حدثنى أبو موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال سفیان مرة : ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال « من سكن البادية جاف . ومن اتبع الصيد غفل . ومن أتى السلطان افتتن » .

ورواه أبو داود أيضا من حديث الحسن بن الحكم النخعى عن عدى بن الجفاء فى البادية ثابت عن شيخ من الأنصار عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمضمناه وقال « ومن لزم السلطان افتتن » وزاد « وما ازداد عبد من السلطان دنوا إلا ازداد من الله عز وجل بعدا » .
ولهذا كانوا يقولون لمن يستغلطونه : إنك لأعرابي جاف . إنك يُلْغَف جاف . يشيرون إلى غلظ عقله وخلقه .

ثم لفظ « الأعراب » هو فى الأصل : اسم لبادية العرب . فإن كل أمة لها حاضرة وبادية . فبادية العرب : الأعراب . ويقال : إن بادية الروم : الأرمن ونحوم . وبادية الفرس : الأكراد ونحوم . وبادية الترك : التتار ونحوم . وهذا - والله أعلم - هو الأصل ، وإن كان قد يقع فيه زيادة ونقصان .
والتحقيق : أن سكان البوادي لم يحكم الأعراب ، سواء دخلوا فى لفظ الأعراب أم لم يدخلوا . فهذا الأصل يوجب أن يكون جنس الحاضرة أفضل من جنس البادية . وإن كان بعض أعيان البادية أفضل من أكثر الحاضرة مثلا .
ويقتضى أن ما انفرد به أهل البادية عن جميع جنس الحاضرة ، أعنى فى زمن السلف من الصحابة والتابعين - فهو ناقص عن فضل الحاضرة أو مكروه .

فإذا وقع التشبه بهم فيما ليس من فعل الحاضرة المهاجرين : كان ذلك إما مكروهاً أو مفضياً إلى المكروه . وعلى هذا القول في العرب والمجم .

فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة : اعتقاد : أن جنس العرب أفضل من جنس المجم : غير أنهم وسُرْيَانِيَهُمْ ، رومهم ، وفرسهم وغيرهم ، وأن قريشاً أفضل العرب . وأن بنى هاشم أفضل قريش . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل بنى هاشم . فهو أفضل الخلق نفساً . وأفضلهم نسباً .

وليس فضل العرب ، ثم قريش ، ثم بنى هاشم : بمجرد كون النبي صلى الله عليه وسلم منهم ، وإن كان هذا من الفضل ، بل هم في أنفسهم أفضل . وبذلك ثبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نفساً ونسباً . وإلا لزم الدور .

ولهذا ذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ، صاحب الإمام أحمد ، في وصفه للسنة التي قال فيها : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر ، وأهل السنة المعروفين بها ، المقتدى بهم فيها . وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها . فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب ، أو طعن فيها ، أو عاب قائلها . فهو مبتدع خارج عن الجماعة ، زائل عن منهج السنة ، وسبيل الحق ، وهو مذهب أحمد وإسحق بن إبراهيم بن محمد ، وعبد الله بن الزبير الجدي ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم . فكان من قولهم : أن الإيمان قول وعمل ونية . وساق كلاماً طويلاً إلى أن قال . - ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ، ونحبهم . لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب العرب إيمان ، وبفضهم نفاق » ولا نقول بقول الشعوبية وأراذل الموالى ، الذين لا يحبون العرب ، ولا يقرنون بفضلهم . فإن قولهم بدعة وخلاف .

ويروون هذا الكلام عن أحمد نفسه في رسالة أحمد بن سعيد الاصطخري عنه . - إن صححت - وهو قوله وقول عامة أهل العلم .

وذهبت فرقة من الناس إلى أن لا فضل لجنس العرب على جنس المعجم .
وهؤلاء يسمون الشعوبية . لا تتصارم الشعوب التي هي مغايرة للقبائل . كما قيل
« القبائل » للعرب و « الشعوب » للمعجم .
« ومن الناس من قد يفضل بعض أنواع المعجم على العرب .

والغالب : أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن نوع نفاق : إما في الاعتقاد تفضيل جنس
وإما في العمل التنبث عن هوى النفس ، مع شبهات اقتضت ذلك . ولهذا جاء العجم على
في الحديث « حب العرب إيمان ، وبفضهم نفاق » مع أن الكلام في هذه العرب : نفاق
للسائل لا يكاد يخلو عن هوى للنفس . ونصيب للشيطان من الطرفين . وهذا
محرم في جميع المسائل ^(١) .

(١) الذي لا ينبغي أن يشك فيه مسلم : أن الله العظيم الحكيم ما اختار خاتم
رسله من العرب إلا أنهم كانوا أبعد أهل الأرض عن الفساد الشامل والانحلال التام
الذي عم جميع أقطار الأرض . فلقد كان العرب - مع شركهم ووثنيهم - أحفظ
أهل الأرض لصفات الرجولة ، لما اقتضته حياتهم من الوضوح والصراحة ، والبعد
عن الالتواء . وعن العقد النفسية . ولذلك لم يكن فيهم نفاق . بل كانوا أعداء
للاسلام معلنين ، ثم كانوا بعد أن هدام الله - مؤمنين صادقين ، وجندا للاسلام
مخلصين . بخلاف غيرهم من الأمم الأخرى التي غرقت في الترف الجسمي ، والترف
العقلي ، وفي الفلسفة وظلماتها وأوهامها وخيالاتها التي نجافى بين الناس وبين حقائق
الكون ، وتعميم عن سنن الله ، خرجت منها بدين الصوفية الحبيث الذي يقوم
على تقض الحقائق باعتقاد أن الرب أصل مادة كل شيء . فكل شيء فيه من الرب .
فهو الرب والرب هو . وجرها هذا الترف العقلي إلى الترف الجسمي فانتهموا
في الشهوات البهيمية إلى الأذقان حتى كان التهلك والدعارة عديم فنا مجددا . تمام له
حفلات التكريم والترويج . فثقل هؤلاء ليس من الممكن أن يقبلوا الحق ، أو يخلوا
له الطريق - فضلا عن أن يعملوه إلى غيرهم - إلا إذا جاء على ألسنة رماح الأمة
الصريحة الواضحة المرية ، وعلى ظلي سيوفها ، فيسكون لبريق السيوف وللمعان
الرماح أقوى أثر في إيقاظ نفوسهم من حمأة الرذائل ، وتنبية عقولهم من =

فإن الله قد أمر المؤمنين بالاعتصام بحبل الله جميعاً . ونهاهم عن التفرق
والاختلاف . وأمر بإصلاح ذات البين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « مثل
المؤمنين في توادهم وتراحهم وتماطهم : كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو
تداعى له سائر الجسد بالحلى والسهر » وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقاطعوا .
ولا تدابروا . ولا تباغضوا . ولا تحاسدوا ، وكونوا عباد الله إخواناً ، كما أمركم الله »
وهذان حديثان صحيحان . وفى الباب من نصوص الكتاب والسنة ما لا يحصى .
والدليل على فضل جنس العرب ، ثم جنس قريش ، ثم جنس بنى هاشم :
ما رواه الترمذى من حديث إسماعيل بن أبى خالد عن يزيد بن أبى زياد عن
عبد الله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال : قلت
« يا رسول الله ، إن قريشاً جلسوا ، فتذاكروا أحسابهم بينهم ، فجعلوا مثلك كمثل

الصبيحة للجنس

من أسباب
التفرق
والخلافأداة تفضيل
العرب

== أوهام الفلسفة ، فتنبأ لباع الحق بسيطاً ساذجاً من ألسنة هذه الأمة التى
لا تعرف منطق اليونان ، ولا تتكلف تزويق الفرس ، ولا تعرف التواء عقد
الهند . وهذه هى الحكمة البائسة التى ظهر أثرها واضعاً فى العصر الأول ؛ وما كان
له من النور والهدى وتقويم معوج الأمم وإخراجها من ظلمات ما كانت فيه إلى نور
الفطرة السليمة والعقل الرشيد . فدخل الناس فى دين الله أفواجا ، ثم كاد الشيطان
الناس ، فسلمهم من هذه الحياة الصريحة البسيطة الفطرية شيئاً فشيئاً بمازىن لهم من
فلسفة اليونان والفرس والهند المقيحة . ثم جرها بغيظها إلى متع الجسم وملذات
الشهوات ، حتى ناموا فى مهاد هذا الترف ، فاستطاع أن يسلهم من دين الفطرة إلى
التواء الفلسفة وظلماتها وأنحلال القوى وتعطيلها بالشهوات .

والحق الذى لا شك فيه : أن الشيطان ما ركب إلى الأمة الإسلامية لإفسادها
إلا بماطيا منافق العجم من فرس وهند وروم ، حتى أكبهم على وجوههم فيما هم فيه
اليوم من أعمال ووهن فى العقول والقلوب والاختلاف فى المقائد والتفكير والأعمال
ولا صلاح لهم ولا علاج مما هم فيه إلا بأن يهودوا عرباً فى لسانهم وتفكيرهم
وأخلاقهم . ليفقموا القرآن ويعرفوا هداية الرسول صلى الله عليه وسلم فيكونوا بها
مسلمين يستحقون أن يعقب الله لهم ما وعد للمسلمين الصادقين .

نخلة في كبوة من الأرض . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله خلق الخلق ، فجعلني من خير فرقهم . ثم خير القبائل ، فجعلني في خير قبيلة . ثم خير البيوت ، فجعلني في خير بيوتهم . فأنا خيرهم نفسا . وخيرهم بيتا » قال الترمذي : هذا حديث حسن . وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل .

« الكبا » بالكسر والقصر والكُبة : الكُناسة والتراب الذي يكتس من البيت . وفي الحديث « الكبوة » وهي مثل الكبة .

والمعنى : أن النخلة طيبة في نفسها ، وإن كان أصلها ليس بذلك . فأخير صلى الله عليه وسلم : أنه خير الناس نفسا ونسبا .

وروى الترمذي أيضا من حديث الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن المطلب بن أبي وداعة قال : « جاء العباس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكأنه سمع شيئا . فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر . فقال : من أنا ؟ فقالوا : أنت رسول الله صلى الله عليك وسلم . قال : أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . ثم قال : إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة ، ثم جعلهم قبائل ، فجعلني في خيرهم قبيلة ، ثم جعلهم بيوتا فجعلني في خيرهم بيتا . وخيرهم نفسا » قال الترمذي : هذا حديث حسن . كذا وجدته في الكتاب . وصوابه « فأنا خيرهم بيتا وخيرهم نفسا » .

وقد روي أحمد هذا الحديث في المسند من حديث الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن أبي وداعة قال : قال العباس . رضى الله عنه « بلغه صلى الله عليه وسلم بعض ما يقول الناس ، قال : فصعد المنبر فقال : من أنا ؟ قالوا : أنت رسول الله . فقال : أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . إن الله خلق الخلق فجعلني من خير خلقه . وجعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة ، وخلق القبائل فجعلني في خير قبيلة . وجعلهم بيوتا فجعلني في خيرهم بيتا . فأنا خيركم بيتا ، وخيركم نفسا »

أخبر صلى الله عليه وسلم أنه ما انقسم الخلق فريقين إلا كان هو في خير الفريقين .

وكذلك جاء حديث بهذا اللفظ .

وقوله في الحديث « خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم خيرهم فجعلهم فرقين فجعلني في خير فرقة » يحتمل شيئين .

أحدهما : أن الخلق هم الثقلان ، أو هم جميع ما خلق في الأرض ، وبنو آدم خيرهم . وإن قيل بعموم الخلق ، حتى يدخل فيه الملائكة . فكان فيه تفضيل جنس بني آدم على جنس الملائكة . وله وجه صحيح .

ثم جعل بني آدم فرقين . والفرقتان : العرب والمجم ، ثم جعل العرب قبائل . فكانت قريش أفضل قبائل العرب . ثم جعل قريشاً يوتاً . فكانت بنو هاشم أفضل البيوت .

ويحتمل أنه أراد بالخلق بني آدم . فكان في خيرهم ، أى ولد إبراهيم ، أو في العرب ، ثم جعل بني إبراهيم فرقين بني إسماعيل وبني إسحق ، أو جعل العرب عدنان وقحطان . فجعلني في بني إسماعيل ، أو بني عدنان . ثم جعل بني إسماعيل أو بني عدنان قبائل . فجعلني في خيرهم قبيلة . وهم قريش .

وعلى كل تقدير : فالحديث صريح في تفضيل العرب على غيرهم .

وقد بين صلى الله عليه وسلم أن هذا التفضيل يوجب المحبة لبني هاشم . ثم

لقريش . ثم للعرب .

فروى الترمذى من حديث أبي عوانة عن يزيد بن أبي زياد أيضاً عن عبد الله بن الحرث حدثني المطلب بن أبي ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب « أن الداس بن عبد المطلب دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مُضْطَبّاً ، وأنا عنده . فقال : ما أغضبك ؟ فقال : يا رسول الله ، ما لنا ولقريش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشر ، وإذا لقونا لقونا بغير ذلك ؟ قال : فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه . ثم قال : والذى نفسى بيده لا يدخل قلب رجل الايمان حتى يحبكم الله ورسوله . ثم قال : ايها الناس ، من آذى عى قد آذانى . فإِنَّمَا هُمْ الرَّجُلُ صِنُوْهُ أَيُّهُ « قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . ورواه أحمد فى المسند مثل هذا من حديث إسماعيل بن أبى خالد عن يزيد هذا . ورواه أيضا من حديث جرير عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحرث بن عبد المطلب بن ربيعة قال « دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إنا لنخرج فترى قريشا يتحدث . فإذا رأونا سكتوا . ففضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذرَّ عِرْقَ بَيْنِ عَيْنَيْهِ . ثم قال : والله لا يدخل قلب امرئ إيمان حتى يحبكم الله ولقرايى » .

فقد كان عند يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحرث هذان الحديثان .

أحدهما : فى فضل القبيل الذى منه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والثانى : فى محبتهم . وكلاهما : رواه عنه إسماعيل بن أبى خالد .

وما فيه من كون عبد الله بن الحرث يروى الأول تارة عن العباس ، وتارة عن المطلب بن أبى وداعة ، ويروى الثانى عن عبد المطلب بن ربيعة . وهو ابن الحرث بن عبد المطلب . وهو من الصحابة : قد يظن أن هذا اضطراب فى الأسماء من جهة يزيد . وليس هذا موضع الكلام فيه . فإن الحجة قائمة بالحديث على كل تقدير . لاسيما وله شواهد تؤيد معناه .

ومثله أيضا فى المسألة : ما رواه أحمد ومسلم والترمذى من حديث الأوزاعى عن شداد بن عمار عن وإثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم . واصطفانى من بنى هاشم » هكذا رواه الوليد وأبو المنيرة عن الأوزاعى .

ورواه أحمد والترمذى من حديث محمد بن مصعب عن الأوزاعى ، ونظفه

« إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل . واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة .
- الحديث » قال الترمذى : هذا حديث صحيح .

وهذا يقتضى أن إسماعيل وذريته صفوة ولد إبراهيم . فيقتضى أنهم أفضل
من ولد إسحق . ومعلوم أن ولد إسحق - الذين هم بنو إسرائيل - أفضل العجم
لما فيهم من النبوة والكتاب . فتى ثبت الفضل على هؤلاء . فعلى غيرهم بطريق
الأولى . وهذا جيد ، إلا أن يقال : الحديث يقتضى أن إسماعيل هو المصطفى
من ولد إبراهيم ، وأن بنى كنانة هم المصطفون من ولد إسماعيل . وليس فيه
ما يقتضى أن ولد إسماعيل أيضاً مصطفون على غيرهم ، إذ كان أبوم مصطفى
وبعضهم مصطفى على بعض .

فيقال : لو لم يكن هذا مقصوداً فى الحديث لم يكن لذكر اصطفاة إسماعيل
فائدة ، إذ كان لم يدل على اصطفاة ذريته ، إذ يكون على هذا التقدير : لافرق
بين ذكر إسماعيل وذكر إسحق .

ثم هذا - منضاً إلى بقية الأحاديث - دليل على أن المعنى فى جميعها واحد .
واعلم أن الأحاديث فى فضل قريش ، ثم فى فضل بنى هاشم فيها كثرة .
وليس هذا موضعها . وهى تدل أيضاً على ذلك . إذ نسبة قريش إلى العرب
كنسبة العرب إلى الناس . وهكذا جاءت الشريعة ، كما سنوئء إلى بعضه .
فإن الله تعالى خص العرب ولسانهم بأحكام تميزوا بها . ثم خص قريشاً
على سائر العرب بما جعل فيهم من خلافة النبوة ، وغير ذلك من الخصائص .
ثم خص بنى هاشم بتحريم الصدقة واستحقاق قسط من النء ، إلى غير ذلك
من الخصائص . فأعطى الله سبحانه كل درجة من الفضل بحسبها . والله عليم
حكيم (٢٢ : ٧٥) الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس (و (٦ : ١٢٤) الله
أعلم حيث يحبل رسالته) .

خصائص
العرب

وقد قال الناس فى قوله تعالى (٤٣ : ٤٤) وإنه لذكر لك ولقومك) وفى

قوله (٩ : ١٢٨) قد جاءكم رسول من أنفسكم) أشياء ليس هذا موضعها .
ومن الأحاديث التي تذكر في هذا المعنى : ما رويناه من طرق معروفة إلى
محمد بن إسحق الصنعاني .

بعض العرب
آية النفاق

حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا يزيد بن عوانة عن محمد بن ذكوان
- خال حماد بن زيد - عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « إنا
لقعود بفناء النبي صلى الله عليه وسلم ، إذمرت بنا امرأة . فقال بعض القوم : هذه
ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال أبو سفيان : مثل محمد في بني هاشم مثل
الريحانة في وسط التن . فانطلقت المرأة فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء النبي
صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب . فقال : ما بال أقوال تبلفني عن
أقوام ؟ إن الله خلق السموات سبعة . فاختار العليا منها ، وأسكنها من شاء من
خلقه ، ثم خلق الخلق . فاختار من الخلق بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ،
واختار من العرب مضر ، واختار من مضر قريشاً ، واختار من قريش بني هاشم
واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار . فن أحب العرب فحبني
أحبهم . ومن أبغض العرب فبغضني أبغضهم » .

وأيضاً في المسألة مارواه الترمذي وغيره من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد
عن قابوس ابن أبي خليان عن أبيه عن سلمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك . قلت : يا رسول الله ،
كيف أبغضك ، وبك هداني الله ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني » قال الترمذي :
هذا حديث حسن غريب ، لا يعرف إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد .
فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بغض العرب سبباً لفراق الدين . وجعل
بعضهم مقتضياً لبغضه .

ويشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بهذا سلمان - وهو سابق
الفرس ، ذو الفضائل الماثورة - تنبيهاً لغيره من سائر الفرس ، لما أعلمه الله من أن

الشیطان قد يدعو النفوس إلى شيء من هذا . كما أنه صلى الله عليه وسلم لما قال « يا فاطمة بنت محمد ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا عباس عم رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً سألني من مالي ما شئتم » كان في هذا تنبيه لمن انتسب لهؤلاء الثلاثة : أن لا يفتروا بالنسب ، ويتركوا الكلم الطيب والعمل الصالح .

وهذا دليل على أن بغض جنس العرب ومعاداتهم كفر ، أو سبب للكفر . ومقتضاه : أنهم أفضل من غيرهم ، وأن محبتهم سبب قوة الإيمان : لأنه لو كان تحريم بغضهم كتحريم بغض سائر الطوائف : لم يكن ذلك سبباً لفراق الدين ، ولا لبغض الرسول . بل كان يكون نوع عدوان . فلما جعله سبباً لفراق الدين وبغض الرسول : دل على أن بغضهم أعظم من بغض غيرهم . وذلك دليل على أنهم أفضل . لأن الحب والبغض يتبع الفضل . فمن كان بغضه أعظم : دل على أنه أفضل . ودل حينئذ على أن محبته دين لأجل ما فيه من زيادة الفضل ، ولأن ذلك ضد البغض ، ومن كان بغضه سبباً للعذاب لخصوصه : كان حبه سبباً للثواب . وذلك دليل على الفضل .

وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث آخر رواه أبو طاهر السلفي في فضل العرب من حديث أبي بكر بن أبي داود حدثنا عيسى بن حماد زغبة حدثنا على بن الحسن الشامي حدثنا خليل بن دعلج عن يونس بن عبيد عن الحسن عن جابر ابن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب أبي بكر وعمر من الإيمان ، وبغضهما من الكفر ، وحب العرب من الإيمان وبغضهم من الكفر » وقد احتج حرب السكراني وغيره بهذا الحديث وذكروا لفظه « حب العرب إيمان وبغضهم نفاق وكفر » .

وهذا الإسناد وحده فيه نظر . لكن لعله روى من وجه آخر ، وإنما كتبه لموافقه معنى حديث سلمان . فإنه قد صرح في حديث سلمان : بأن بغضهم نوع

كفر . ومقتضى ذلك : أن خبهم نوع إيمان . فكان هذا موافقاً له .
ولذلك قد رويت أحاديث النكرة ظاهرة عليها - مثل ما رواه الترمذى من
حديث حصين بن عمر عن غمارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن
عفان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من غش العرب لم
يدخل فى شفاعتى . ولم تنله مودتى » قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه
إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي عن غمارق . وليس حصين عند أهل
الحديث بذلك القوى .

قلت : هذا الحديث معناه قريب من معنى حديث سلمان . فإن النش للنوع
لا يكون مع محبتهم ، بل لا يكون إلا مع استخفاف بهم ، أو مع بغض لهم .
فليس معناه بعيداً .

لكن حصين هذا الذى رواه قد أنكر أكثر الحفاظ أحاديثه . قال يعجى
بن معين : ليس بشيء . وقال ابن المدينى : ليس بالقوى . روى عن غمارق
عن طارق أحاديث منكورة . وقال البخارى وأبو زرعة : منكر الحديث . وقال
يعقوب بن شيبة : ضعيف جدا . ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب .
وقال ابن عدى : عامة أحاديثه معاضيل ، ينفرد عن كل من روى عنه .

قلت : ولذلك لم يحدث أحمد ابنه عبد الله بهذا الحديث فى الحديث المسند .
فانه قد كان كتبه عن محمد بن بشر عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود عن
حصين كما رواه الترمذى . فلم يحدثه به ، وإنما رواه عبد الله عنه فى المسند
وجادة قال « وجدت فى كتاب أبى : حدثنا محمد بن بشر - وذكره » .

وكان أحمد رحمه الله - على ما تدل عليه طريقته فى المسند - إذا رأى أن
الحديث موضوع ، أو قريب من الموضوع لم يحدث به . ولذلك ضرب على
أحاديث رجال . فلم يحدث بها فى المسند . لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال
« من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب : فهو أحد الكاذبين » .

وكذلك روى عبد الله بن أحمد في مسند أبيه : حدثنا إسماعيل أبو معمر حدثنا إسماعيل بن عياش عن زيد بن جبيرة عن دواد بن الحصين عن عبيد الله ابن أبي نافع عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفيض العرب إلا منافق » وزيد بن جبيرة عندهم منكر الحديث ، وهو مدني ، ورواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين مضطربة .

وكذلك روى أبو جعفر محمد بن عبد الله الحافظ الكوفي المعروف بمطّين : حدثنا العلاء بن عمرو الحنفي حدثنا يحيى بن زيد الأشعري حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحب العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة عربي » قال الحافظ السلفي : هذا حديث حسن .

فأأدرى : أراد حسن إسناده على طريقة المحدثين ، أو حسن متنه على الاصطلاح العام ، وأبو الفرج بن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات ، وقال : قال الثعلبي : لأصل له ، وقال ابن حبان : يحيى بن زيد يروى المقولات عن الأئمة ، فبطل الاحتجاج به والله أعلم .

وأيضاً في المسألة : ماروى أبو بكر البزار : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا أبو أحمد حدثنا عبد الجبار بن العباس - وكان رجلاً من أهل الكوفة ، يميل إلى الشيعة ، وهو صحيح الحديث مستقيم - وهذا والله أعلم كلام البزار عن أبي إسحق عن أوس بن ضميم قال : قال سلمان « نَفَضَ لَكُمْ يَامَعْشَرَ الْعَرَبِ لِتَفْضِيلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاكُمْ ، لَانْتِكَحَ نِسَاءَكُمْ ، وَلَا تَوْفَّكُمْ فِي الصَّلَاةِ » .

وهذا إسناده جيد . وأبو أحمد هو - والله أعلم - محمد بن عبد الله الزبيري من أعيان العلماء الثقات ، وقد أثنى على شيخه ، والجوهري وأبو إسحاق السبيعي أشهر من أن يثنى عليهما ، وأوس بن ضميم ثقة روى له مسلم .

وقد أخبر سلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العرب . فلما إنشاء وإما إخبار ، فإنشأه صلى الله عليه وسلم : حكم لازم : وخبره حديث صادق : وتام الحديث قد روي عن سلمان من غير هذا الوجه رواه الثوري عن أبي إسحاق عن أبي ليلى الكندي عن سلمان الفارسي أنه قال « فضلتمونا بأعشار العرب بأثنتين : لا تؤمكم في الصلاة ، ولا تنكح نساءكم » رواه محمد بن أبي عمر العدني ، وسعيد بن منصور في سننه وغيرها .

وهذا مما احتج به أكثر الفقهاء الذين جعلوا العربية من الكفاءة بالنسبة إلى المصبي ، واحتج به أحمد في إحدى الروايتين على أن الكفاءة ليست حقاً لواحد معين ، بل هي من الحقوق المطلقة في النكاح ، حتى إنه يفرق بينها عند علمها .

واحتج أصحاب الشافعي وأحمد بهذا على أن الشرف مما يستحق به التقديم في الصلاة .

ومثل ذلك ما رواه محمد بن أبي عمر العدني ، قال : حدثنا سعيد بن عبيد . أنبأنا علي بن ربيعة عن ربيع بن فضالة « أنه خرج في اثني عشر راكباً ، كلهم قد صحب محمداً صلى الله عليه وسلم ، وفيهم سلمان الفارسي ، وهم في سفر ، فحضرت الصلاة . فتدافع القوم : أيهم يصلي بهم ؟ فصلى بهم رجل منهم أربماً ، فلما انصرف قال سلمان : ما هذا ؟ مراراً . نصف المربوعة ؟ قال مروان : - يعني نصف الأربع - نحن إلى التخصيف أقصر ، فقال له القوم : صل بنا يا أبا عبد الله ؛ أنت أحقنا بذلك . فقال : لا ، أتم بنو إسماعيل الأئمة ، ونحن الوزراء » وفي المسألة آثار غير ما ذكرته ، في بعضها نظر ، وبعضها موضوع .

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لما وضع ديوان العطاء « كتب الناس على قدر أنسابهم ، فبدأ بأقربهم نسباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما انقضت العرب ذكر المعجم » هكذا كان الديوان على عهد الخلفاء الراشدين

وسائر الخلقاء من بنى أمة وولده العباس إلى أن تغير الأمر بعد ذلك .
وسبب هذا الفضل - والله أعلم - ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم ،
وأخلاقهم ، وأعمالهم .

وذلك أن الفضل : إما بالمعنى النافع ، وإما بالعمل الصالح . والعلم له مبدأ .
وهو قوة العقل الذى هو الحفظ والفهم . وتتام : وهو قوة المنطق الذى هو البيان :
والمعبرة . والعرب هم أفهم من غيرهم ، وأحفظ وأقدر على البيان والمسارة .
ولسانهم أمم الألسنة بيانا وتمييزا للمعاني ، جمعا وفرقا . يجمع المعاني الكثيرة في
اللفظ القليل . إذا شاء المتكلم الجمع جمع ، ثم يميز بين كل شيئين مشتبهين بلفظ آخر
يميز مختصر . كما نجد في لغتهم من جنس الحيوان . فإنتهم مثلا يعبرون عن القدر
المشترك بين الحيوان بمبارات جامعة . ثم يميزون بين أنواعه في أسماء كل أمر من
أمره : من الأصوات ، والأولاد ، والمساكن ، والأخفار ، إلى غير ذلك من
خصائص اللسان العربى التى لا يستراب فيها .

وأما العمل : فإن مبناه على الأخلاق . وهى الفرائض المحلقة في النفس .
وغرائزم أطوع للتغير من غيرهم^(١) . فهم أقرب للسخاء والحمد ، والشجاعة ،

(١) وإنما كانت عقولهم أكمل ، وغرائزم أطوع : لما نشؤا عليه في بيئتهم
العربية البسيطة الواضحة . وإنما كانت عقول غيرهم أقص وغرائزم أعصى على الخير :
لما كان يحيط بهم في بيئتهم من الترف والفلسفات ، واستحكام سلطان الشهوات .
ولما قد قدس الله في كثير من أمم الدهر الحكيم على أن الإنسان كله خلق على
فطرة واحدة من العقل والطباع والفرائض ، وهده الله بما أعطاه من ذلك وبما
أنعم عليه : إلى التجدد . فاما ما كرا وإما كفورا . قال الله تعالى (٣٢ : ٧ - ٩)
وبدا خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين . ثم سواه ونفخ
فيه من روحه . وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون (وقال
(٧٩ : ٢ ، ٣) إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ، فجعلناه سميما بصيرا . إنا
هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) وهاتان السورتان كان يكثر النبي =

والوفاء وغير ذلك من الأخلاق الحمودة لكن كانوا قبل الإسلام طليعة قابلة للخير معطلة عن فعله . ليس عندهم علم منزل من السماء . ولا شريعة موروثه عن نبي ، ولا هم أيضاً يشتغلون ببعض العلوم العقلية المحضة : كالحساب ونحوها ، إنما علمهم ما سمحت به قرائنهم : من الشعر ، والخطب ، وما حفظوه من أنسابهم وأيامهم ، وما احتاجوا إليه في دنياهم من الأنواء والنجوم ، أو من الحروب . فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى - الذى ما جعل الله فى الأرض ، ولا يجعل منه أعظم قدراً - وتلقوه عنه بعد مجاهدته الشديدة لهم ، ومعالجتهم على نقلهم عن تلك الماديات الجاهلية ، والظلمات الكفرية ، التى كانت قد أحالت قلوبهم عن فطرتهم . فلما تلقوا عنه ذلك الهدى العظيم زالت تلك الرىون عن قلوبهم ، واستنارت بهدى الله الذى أنزل على عبده ورسوله . فأخذوا هذا الهدى العظيم بتلك الفطرة الجيدة . فاجتمع لهم الكمال بالقوة المحلقة فيهم . والكمال الذى أنزل الله إليهم : بمنزلة أرض جيدة فى نفسها ، لكن

== صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بها فى فجر الجمعة ، تذكيراً للناس بالخلق الأول ، وأنهم فيه سواء ، وربهم الذى ينبئ أن يعظموه ويخلصوا له العبادة واحد . ويذكروهم بالمعاد ، وأنهم فيه أمام الرب عبيد سواء ، يحاسبهم ويجزىهم بأعمالهم لا بأنسابهم ، ولا بأزمانهم ولا بشيوخهم ومتبوعهم . وقال صلى الله عليه وسلم : كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، ومن أوضح الدلائل على ذلك : من نبغ من العجم فى فقه الدين ، وحمله بقوة انتفع به كثير من الأمة . مثل الإمام محمد بن اسماعيل البخارى وغيره من أئمة السنة والهدى ، حتى برزوا فى هذا على كثير من العرب . وإعما ضل من ضل : باعتقاد أن الله لم يسو بين الناس فى أصل الخلق والفطرة . فكان هذا أقوى سبب جرم به الشيطان إلى تقديس بعضهم وعبادة بعضهم واتخاذهم أندادا من دون الله ، وكان هذا أيضاً من أقوى أسباب الظلم ونفى بعضهم على بعض . وأكثر فساد بنى آدم ، بل كله - هو من المعنى عن سنن الله السكونية وعن حكمته البالغة ورحمته العادلة الشاملة . والله يهدى من يشاء إلى صراطه المستقيم (١٢٦: ١) وهذا صراط ربك مستقيماً قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون)

هي ممثلة عن الحرث ، أو قد نبت فيها شجر العضاء والعوسج ، وصارت مأوى
الخنازير والسباع . فإذا ظهرت عن المؤذى من الشجر والدواب ، وازدحج فيها
أفضل الحبوب والثمار : جاء فيها من الحرث ما لا يوصف مثله . فصار السابقون
الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل خلق الله بعد الأنبياء . وصار أفضل
الناس بعدهم : من تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة من العرب والعجم .

وكان الناس إذ ذاك الخارجون عن هذا الكمال قسمين : إما كافر من
اليهود والنصارى . لم يقبل هدى الله . وإما غيرهم من العجم الذين لم يشركوهم
فيما فطروا عليه . وكان عامة العجم حينئذ كفاراً من الفرس والروم . فجاءت
الشريعة باتباع أولئك السابقين على الهدى الذي رضى الله لهم . وبمخالفة من
سواهم : إما لمصيته ، وإما لنقيضته ، وإما لأنه مظنة النقيصة .

نعم الشريعة فإذا نهت الشريعة عن مشابهة الأعاجم : دخل في ذلك ما عليه الأعاجم
عن الذنوب الكفار قديماً وحديثاً ، ودخل في ذلك ما عليه الأعاجم المسلمون مما لم يكن
بالعجم : يدخل عليه السابقون الأولون ، كما يدخل في معنى الجاهلية العربية : ما كان عليه
فيه التقدم أهل الجاهلية قبل الإسلام ، وما عاد إليه كثير من العرب من الجاهلية التي كانوا
والحديث من عليها . ومن تشبه من العرب بالعجم لحق بهم . ومن تشبه من العجم بالعرب
بالحق بهم . ولهذا كان الذين تناولوا العلم والإيمان من أبناء فارس إنما حصل
ذلك باتباعهم للدين الخفيف بلوازمه من العربية وغيرها . ومن نقص من العرب
إنما نقص بتخليهم عن هذا ، وإما بموافقتهم للعجم فيما جاءت السنة : أن يخالفوا
فيه . فهذا أوجه .

لا ميبيل إلى أيضاً : فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي . وجعل رسوله مبلغاً عنه
ضبط الدين الكتاب والحكمة بلسانه العربي . وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به :
وفهمه إلا لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفة إلا بضبط هذا اللسان . وصارت معرفته
باللسان العربي من الدين ، وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله ،
والفكر العربي من الدين ، وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله ،

وأقرب إلى إقامة شعائر الدين ، وأقرب إلى مشابتهم السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم .

وسند ذكر إن شاء الله بعض ما قاله العلماء من الأمر بالخطاب العربي ، وكرهه مداومة غيره لغير حاجة .

واللسان تقارنه أمور أخرى : من العلوم ، والأخلاق . فإن العادات لها تأثير عظيم فيما يحبه الله ، وفيما يكرهه ، فلهذا أيضاً جاءت الشريعة بلزوم عادات السابقين في أقوالهم وأفعالهم ، وكرهه الخروج عنها إلى غيرها من غير حاجة .
خاصله : أن النهي عن التشبه بهم : إنما كان لما يفضى إليه من فوت الفضائل التي جعلها الله للسابقين الأولين ، أو حصول النقائص التي كانت في غيرهم .

ولهذا لما علم المؤمنون من أبناء فارس وغيرهم هذا الأمر أخذَ مَنْ وفقه الله منهم نفسه بالاجتهاد في تحقيق المشابهة بالسابقين . فصار أولئك من أفضل التابعين بإحسان إلى يوم القيامة ، وصار كثير منهم أئمة لكثير من غيرهم . ولهذا كانوا يفضلون من الفرس : من رأوه أقرب إلى متابعة السابقين ، حتى قال الأصمعي — فيما رواه عنه أبو طاهر السلفي — في كتاب فضل الفرس « مجم أصبهان : قريشُ المعجم » .

وروى أيضاً السلفي بإسناد معروف عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن أسامة بن زيد عن سعيد بن المسيب قال « لو أني لم أكن من قريش لأحببت أن أكون من فارس . ثم أحببت أن أكون من أصبهان » .

وروى بإسناد آخر عن سعيد بن المسيب قال « لولا أني رجل من قريش لتمنيت أن أكون من أهل أصبهان ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله ناس من فارس من أبناء المعجم . أسعد الناس بها فارس وأصبهان » قالوا : وكان سلمان الفارسي من أهل أصبهان . وكذلك عكرمة مولى

ابن عباس وغيرهما . فإن آثار الإسلام كانت بإصباحان أظهر منها بغيرها . حتى قال الحافظ عبد القادر الراوى رحمه الله « ما رأيت بلدا بعد بغداد أكثر حديثنا من إصباحان وكان أئمة السنة علماء وفقهاء والعارفون بالحديث وسائر الإسلام المحض : فيهم أكثر من غيرهم ، حتى إنه قيل : إن قضائهم كانوا من فقهاء الحديث . مثل صالح بن أحمد بن حنبل . ومثل أبي بكر بن أبي عاصم ومن بعدهم . وأنا لا أعلم حالهم بأخرة » .

وكذلك كل مكان أو شخص من أهل فارس يُمدح المدح الحقيقي إنما يمدح لمشابهة السابقين ، حتى قد يختلف في فضل شخص على شخص ، أو قول على قول أو فعل على فعل . لأجل اعتقاد كل من المختلفين أن هذا أقرب إلى طريق السابقين الأولين . فإن الأمة مجمعة على هذه القاعدة . وهى : فضل طريقة العرب السابقين ، وأن الفاضل من تبعهم . وهو المطلوب هنا .

وإنما يتم الكلام بأمرين :

الحب والبغض أحدهما : أن الذى يجب على المسلم إذا نظر فى الفضائل ، أو تسكلم فيها : وللدح والقدم : أن يسلك سبيل العاقل الذى غرضه أن يعرف الخير ويتحراه جهده ، وليس إنما يكون على غرضه الفخر على أحد ، ولا النمط من أحد . فقد روى مسلم فى صحيحه عن عياض الإسلام وضده ابن حمار الجاشعى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه أوحى إلى : أن تواضعوا ، حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبنى أحد على أحد » .

فنهى سبحانه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عن نوعى الاستطالة على الخلق ، وهى الفخر والبغى ، لأن المستطيل إن استطال بحق فقد افتخر ، وإن كان بغير حق فقد بنى ، فلا يحل لأحد ولا هذا .

فإن كان الرجل من الطائفة الفاضلة : مثل أن يذكر فضل بنى هاشم ، أو قریش ، أو العرب ، أو الفرس ، أو بعضهم ، فلا يكون حظه : استشعار فضل نفسه ، والنظر إلى ذلك ، فإنه مخطئ فى هذا . لأن فضل الجنس لا يستلزم

فضل الشخص ، كما قدمناه ، فرب حبشي أفضل عند الله من جمهور قريش .
ثم هذا النظر يوجب نقمته وخروجه عن الفضل ، فضلا عن أن يستعمل
عبد أو يستطيل .

وإن كان من الطائفة الأخرى : مثل المعجم ، أو غير قريش ، أو بنى هاشم ؛
فليعلم أن تصديقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ،
ومحبة من أحبه ، والتشبه بمن فضله الله ، والقيام بالدين الحق الذي بعث الله به
عبيده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم : يوجب له أن يكون أفضل من جمهور
الطائفة المفضلة . وهذا هو الفضل الحقيقي .

وانظر إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، حين وضع الديوان ، وقالوا له :
يبدأ أمير المؤمنين بنفسه ، فقال : لا ، ولكن ضعوا عمر حيث وضعه الله تعالى .
فبدأ بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم - من يليهم - حتى جاءت
نوبته في بنى عدي . وهم متأخرون عن أكثر بطون قريش .
ثم هذا الاتباع للحق ونحوه ، قدمه على عامة بنى هاشم ، فضلا عن غيرهم
من قريش .

الثاني : أن اسم « العرب » و « المعجم » قد صار فيه اشتباه ، فإننا قد قدمنا
أن اسم « المعجم » يعم في اللغة كل من ليس من العرب ثم لما كان العلم والإيمان
في أبناء فارس أكثر منه في غيرهم من المعجم^(١) كانوا أفضل الأعاجم ، فقلب
(١) الظاهر - والله أعلم - أن المعجم من أبناء فارس - إلا القليل منهم - إنما
أقبلوا على العلم والدين لأنهم رأوا الدولة للإسلام ، وأن أهلهم إنما نالوا به هذه الدنيا
الرضى . فرغب أكثرهم في الدنيا من طريق العلم والدين ، ولقد قدم بأبناء
للمهاجرين والأنصار عن مجازاة الفرس : غرورهم بأنسابهم ونشأتهم في بيئة إسلامية
وأنهم ورثوا الدولة عن آبائهم فظنوا بذلك أنهم في غير حاجة إلى معرفة الدين وتعلمه ،
كما كان يعرف آبائهم . وزادهم ذلك الغرور : غفلة عن سنن الله فأطلقوا لشهواتهم
وملاذم المنان بما زين لهم الدخلاء من الفرس وغيرهم فكان من كل =

العروبة
والجمجمة
بالساق
والخلق
والصفات
لا بالنسب

لفظ « العجم » في عرف العامة المتأخرين عليهم . فصارت حقيقة عرفية عامية فيهم .

اسم «العرب»
لمن جمع ثلاث
صفات

واسم «العرب» في الأصل كان إسماً تقوم جمعوا ثلاثة أوصاف .
أحدها : أن لسانهم كان باللغة العربية .
الثاني : أنهم كانوا من أولاد العرب .

الثالث : أن مساكنهم كانت أرض العرب ، وهي جزيرة العرب التي هي من بحر القلزم إلى بحر البصرة ، ومن أقصى حَجر باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل اليمن في دارهم ، ولا تدخل فيها الشام ، وفي هذه الأرض كانت العرب حين البعث وقبله . فلما جاء الإسلام وضحت الأمصار سكنوا سائر البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب ، وإلى سواحل الشام وأرمينية ، وهذه كانت مساكن فارس والروم والبربر وغيرهم ، ثم انقسمت هذه البلاد قسمين .
منها : ما غلب على أهله لسان العرب ، حتى لا تعرف عامتهم غيره ، أو يعرفونه

== هذه العوامل أن أصبح أبناء فارس هم المدبرون للدولة ، والقاضون على زمامها ، وخصوصاً في دولة بني العباس ، باسم العرب الفاضلين ، وما زال العرس يتحينون الفرص وينتظرونها لتفويض دعائم الدولة الإسلامية شيئاً فشيئاً ، حتى بلغوا ما أرادوا على يد ابن الملقم الذي سلم بغداد لهولاء التتاري ، ففعل بها وببني العباس وخليفتهم وبالمسلمين الأفاعيل الشنيعة ، وإننا إذا ما استثنينا أمثال البخاري من أبناء العجم الذين انسلخوا من عجمتهم وأقبلوا مخلصين على العروبة وقصهوا القرآن والحديث خلاص الإسلام الصحيح إلى قلوبهم فطهرها وجعل منها خير أوعية للعلم - نجد من وراء هؤلاء والقلة من المؤمنين المخلصين : الكتلة الكثيرة من أبناء فارس كانوا أشد العوامل على زلزلة الإسلام الصحيح من القلوب بما بشوا من عقائد زائفة ، ومن صوفية وثنية ، ومن أخلاق فاسدة ، ومن غير ذلك من أنواع البدع والخرافات التي كانت أقوى الأسباب في وهن القلوب وتفرقها بالمذاهب والسمائد والشبهوات ، ودمسوة ، فخرج من ذلك ما نتج من الفشل والضعف والذل . . . الدولة وكان أمر الله مفعولاً .

وغيره ، مع مادخل على لسان العرب من اللحن ، وهذه غالب مساكن الشام والعراق ومصر والأندلس ، ونحو ذلك ، وأظن أرض فارس وخراسان كانت هكذا قديماً .

ومنها : ما العجمة كثيرة فيهم أو غالبه عليهم ، كبلاد الترك وخراسان وأرمينية وأذربيجان ونحو ذلك ، فهذه البقاع انقسمت إلى ماهو عربي ابتداء ، وما هو عربي انتقلا ، وإلى ماهو عجمي ، وكذلك الأنساب ثلاثة أقسام .

قوم من نسل العرب ، وهم باقون على العربية لسانا وداراً ، أو لسانا لا داراً . كمن عربي صحيح في نسبه

أو داراً لا لسانا . وقوم من نسل العرب ، بل من نسل هاشم ، ثم صارت العربية لسانهم ودارهم ، أو أحدهما . عجمي في صفاته ودينه

وقوم مجهولو الأصل ، لا يدرون : أمن نسل العرب هم ، أو من نسل العجم ؟ وهم أكثر الناس اليوم . سواء كانوا عرب الدار واللسان ، أو عجماً في أحدهما . وكذلك انقسموا في اللسان ثلاثة أقسام .

قوم يتكلمون بالعربية لفظاً ونعمة . وقوم يتكلمون بها لفظاً لا نعمة . وهم المتربون الذين ما تعلموا اللغة ابتداء من العرب ، وإنما اعتادوا غيرها . ثم تعلموها ، كغالب أهل العلم ممن تعلم العربية وقوم لا يتكلمون بها إلا قليلا .

وهذان القسمان : منهم من تغلب عليه العربية ، ومنهم من تغلب عليه العجمة . ومنهم من يتكافأ في حقه الأمران : إما قدرة ، وإما عادة . فإذا كانت العربية قد انقسمت نسباً ولساناً وداراً . فإن الأحكام تختلف باختلاف هذا الانقسام ، خصوصاً النسب واللسان .

فإن ما ذكرناه من تحريم الصدقة على بني هاشم . واستحقاق نصيب من الخمس : ثبت لهم باعتبار النسب ، وإن صارت ألسنتهم أعجمية .

وما ذكرنا من حكم اللسان العربي وأخلاق العرب : يثبت لمن كان كذلك ،
وإن كان أصله فارسيا . وينتفى عن لم يكن كذلك ، وإن كان أصله هاشميا .
والمقصود هنا : أن ما ذكرته من النهى عن التشبه بالأعاجم إنما العبرة فيه :
بما كان عليه صدر الإسلام من السابقين الأولين . فكل ما كان إلى هدام
أقرب فهو المفضل ، وكل ما خالف ذلك فهو المخالف . سواء كان المخالف ذلك
اليوم عربى النسب ، أو عربى اللسان . وهكذا جاء عن السلف .
فروى الحافظ أبو طاهر السلفى فى فضل العرب بإسناده عن أبي شهاب الحنات
حدثنا جبار بن موسى عن أبي جعفر محمد بن على بن الحسين بن على قال « من
ولد فى الإسلام فهو عربى » .

وهذا الذى يروى عن أبي جعفر : لأن من ولد فى الإسلام فقد ولد فى دار
العرب واعتاد خطابها . وهكذا كان الأمر .

وروى السلفى عن المؤتمر الساجى^(١) عن أبي القاسم الخلال أنبأنا أبو محمد
الحسن بن الحسين التونلى^(٢) حدثنا على بن عبد الله بن بشر حدثنا محمد بن حرب
النشائى حدثنا إسحاق الأزرق عن هشام بن حسان عن الحسن عن أبي هريرة
- يرفعه - قال « من تكلم بالعربية فهو عربى . ومن أدرك له اثنتان فى الإسلام
فهو عربى » هكذا فيه . وأغلته « ومن أدرك له أبوان » .

فها إن صح هذا الحديث فقد علقت العربية فيه بمجرد اللسان . وعلقت فى
النسب بأن يدرك له أبوان فى الدولة الإسلامية العربية .

وقد يحتاج بهذا القول أبو حنيفة : على أن من ليس له أبوان فى الإسلام
أو فى الحرية ليس كفوا لمن له أبوان فى ذلك ، وإن كان فى العجمية والعتاقة .
ومذهب أبى يوسف : ذو الأب الواحد كذى الأبوان .

ومذهب الشافعى وأحمد : لأعيرة بذلك . ونص عليه أحمد .

وقد روى السلفي من حديث الحسن بن رشيق حدثنا أحمد بن الحسن بن هارون حدثنا العلاء بن سالم حدثنا قرة بن عيسى الواسطي حدثنا أبو بكر الهذلي عن مالك بن أنس عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : « جاء قيس بن مطاطة إلى حلقة فيها صهيب الرومي وسلمان الفارسي وبلال الحبشي . فقال : هذا الأوس والخزرج قد قاموا بنصرة هذا الرجل . فما بال هؤلاء ؟ فقام معاذ بن جبل فأخذ بتلاييه . ثم أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بمقاتله . فقام النبي صلى الله عليه وسلم مفضيا يجر رداءه ، حتى دخل المسجد . ثم نودي : أن الصلاة جامعة . فصعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أما بعد أيها الناس ، إن الرب رب واحد ، والأب أب واحد ، والدين دين واحد ، وإن العربية ليست لأحدكم بأب ولا أم . إنما هي لسان . فمن تكلم بالعربية فهو عربي فقام معاذ بن جبل ، فقال : بم تأمرنا في هذا المنافق ؟ فقال : دعه إلى النار ، فكان قيس ممن ارتد ، فقتل في الردة » .

هذا الحديث ضعيف ، وكأنه مركب على مالك . لكن معناه ليس ببييد . بل هو صحيح من بعض الوجوه كما قلنا .

ومن تأمل ما ذكرناه في هذا الباب عرف مقصود الشريعة فيما ذكرنا من الموافقة للأمور بها ، والمخالفة المنع عنها ، كما تقدمت الدلالات عليه ، وعرف بعض وجوه ذلك وأسبابه ، وبعض ما فيه من الحكمة .

فصل

فإن قيل : ما ذكرتموه من الأدلة معارض بما يدل على خلافه . وذلك : أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه^(١) . ولقوله تعالى

(١) هذه القاعدة مشهورة على ألسنة الناس ، ولكنها لم تأت منصوبة في آيات من الكتاب ولا في حديث صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما استنبطوها بهجهم واجتهادهم من النصوص ، وهي تعطى لمن فهمها جيدا : أن كل ما عليه اليهود

هل شرع من (٦ : ٩٠ فبهدام اقتله) وقوله (١٦ : ١٢٣ اتبع ملة إبراهيم) وقوله (٥ : ٤٤ يحكم قبلنا شرع لنا؟) بها النبيون الذين أسلموا) وغير ذلك من الدلائل المذكورة في غير هذا الموضع .

== والنصارى من عبادات وعقائد وشرائع وغيرها يأخذها للسلمون عنهم على أنه دين مشروع ، ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، ومعنى ذلك : أن شرعنا يحتاج إلى التكميل بما عند أهل الكتاب مما لم يجرى فيه ما يخالفه . وفي هذا خطر عظيم ظهرت آثاره منتشرة في عقائد الناس وعباداتهم وتشريعاتهم . حتى أصبح أكثرهم على دين اليهودية والنصرانية باسم الاسلام . إلا من شاء الله عصمته ورحمته

والذى اعتقده - والله للوفى - هو أن شرع الاسلام بقائده وعباداته وأحكامه وشرائعه شرع تام بما أمه الله غير محتاج إلى غيره (اليوم أكلت لكم دينكم وأعنت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) بل جعله الله مهيمناً على غيره . بحيث يجب على المؤمن أن لا يرجع إلى غيره ، ولو أنه عرض له في حياته أمر أى أمر - فيجب أن يردّه إلى الله ورسوله . فهو الشريعة التى حفظ الله أصولها ونصوصها ، بحيث لا يتطرق شك ولا رية إلى أى أصل من أصولها ، ولا نص من نصوصها ، وهى الشريعة التى ارتضاها الله ربنا سبحانه - وهو العظيم الحكيم الرحيم - لعباده من كل بنى آدم من وقت نزولها إلى آخر الدهر ، واخترن ربنا فى طوايا نصوصها ما فيه الهدى والرحمة ، والرشد والحكمة . والشفاء لما فى صدور جميع الناس من كل داء ومرض من امراض الشبهات والشهوات فى الفرد والأسرة والحكومة والمجتمع . فشرعية هذا شأنها يحتاج من يدين بها صادقاً : أن يرجع فى أى شأن من شئونه إلى شئ . مما عند أهل الكتاب ، أو غير أهل الكتاب من النضوب عليهم والضالين ؟ والذى ندين الله به : أن كل ما عند النضوب عليهم والضالين باطل وضلال وكفر وشرك وفساد وبغى وظلم ، لاحق فيه ولا هدى ، ولا إيمان ، ولا صالح إلا ما جاء فى نصوص شريعتنا وأصولها من الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة . فإننا لانشك أن كل ما بأيديهم : إنما هو من وحى أعداء الأنبياء شياطين الانس والجن ، ولئن نقر أبداً بشئ مما يسمونه برأعة من صمة الحق ، فإنه لن يكون عندهم إلا ملبساً بالباطل ، ولئن يمكن أبداً أن يخلص بأيدي النضوب عليهم والضالين حق على وجهه الذى جاء به موسى وعيسى وغيرهما من رسل الله عليهم الصلاة والسلام : لا فى عقيدة ولا عبادة ولا خلق ولا أدب ولا شرع ولا حكم ، وهكذا الشأن فيمن اتبع سيئلهم ==

مع أنكم مسلمون لهذه القاعدة ، وهي قول عامة السلف وجمهور الفقهاء .

ومعارض بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هذا اليوم الذي تصومونه ؟ قالوا : هذا يوم عظيم ، أنجى الله

وأعرض بقلبه وعمله عن صراط الدين أنتم الله عليهم . بل الذي لأهلك فيه أنه لا دليل إلى معرفة موسى وعيسى وحياتهما ونشأتها ، وغيرها من الأنبياء السابقين إلا من الكتاب الكريم ، والرسول الصادق المصدق . وكتب أهل الكتاب تعطى قارئها أتبوع سورة وأشعها لأولئك الأنبياء الهداة المهتدين عليهم الصلاة والسلام وتنسب إليهم من الرذائل والمعاصي ما تقشع له الجلود ، وتشعز منه نفوس أقل الناس إيمانا وخشية من الله . ومع هذا فهم يعملون في كتبهم أحبارهم ورجالهم آلهة من دون الله ، فكيف مع هذا يقال : إن عندهم شرائع صحيحة ، وأنها شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفها ؟ .

إن التدبر لكتاب الله ولسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى السلف الصالح رضى الله عنهم يجد في كل ذلك ما يقيم بين المؤمنين المسلم وبين المضروب عليهم والضالين ، وما بأيديهم مما كان سبب غضب الله عليهم وضلالهم : أمتنع سد ، ويجعله حرصا أشد الحرص على أن يكون دائما بمنزلة عنهم أشد الانزلال وأبعده خشية أن يمدوه بضلالهم بما أحل بهم غضب الله وسخطه ولعنته ، بل للتدبر للكلام شيخ الاسلام ابن تيمية المتقدم منه في هذا الكتاب والمتأخر وفي غيره يعرف منه ما يدفعه أشد الدفع : أن يفر سراعاً مبعدا عن هؤلاء وعن مشابهم ومشاركهم في أقل الأمور وأنصحبها ، حتى ولو كانت من أمور الدنيا . بل ينبغي له أن يقصد إلى مخالفتهم وتعزير العمل بعكس وتقيض ما هم عليه ليكون بمنجى من غضب الله ولعنته فالحلاسة : أنه ينبغي أن تكون القاعدة « شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ما لم يرد

في شرعنا »

هذا ما أفهمه واعتقده وأدين الله به من نصوص الكتاب والسنة الثابتة وعمل بحابة والتابعين . والله الوفي والهادي إلى صراطه المستقيم صراط الدين أنتم عليهم غير المضروب عليهم ولا الضالين .

فيه موسى وقومه ، وأغرق فيه فرعون وقومه ، فصامه موسى شكراً لله .
 فنحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنحن أحق بموسى
 منكم ، فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه « متفق عليه .
 وعن أبي موسى قال « كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً . فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : فصوموه أتم » متفق عليه . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري
 « تعظمه اليهود وتتخذونه عيداً » وفي لفظ له « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء
 ويتخذونه عيداً ، ويلبسون نساءهم فيه حلبيهم وشاراتهم » .

وعن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال « كان أهل الكتاب يمدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون
 رءوسهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما
 لم يؤمر فيه بشيء ، وسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ، ثم فرق بعد »
 متفق عليه .

قيل : أما المعارضة بكون شرع من قبلنا شرعاً لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه :
 فذلك مبنى على مقدمتين كانتا مفقوتين في مسألة التشبه بهم .

العبارة بما ثبت
 عن نبينا لا بما
 كان عليه
 من قبلنا

إحداها : أن يثبت أن ذلك شرع لهم بنقل موثوق به ، مثل أن يخبرنا الله
 في كتابه ، أو على لسان رسوله ، أو ينقل بالتواتر ، ونحو ذلك . فأما مجرد الرجوع
 إلى قولهم ، أو إلى ما في كتبهم ، فلا يجوز بالاتفاق . والنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وإن كان قد استخبرهم فأخبروه ، ووقف على ما في التوراة ، فإنما ذلك لأنه
 لا يروج عليه باطلهم ، بل الله سبحانه يُعرفه ما يكذبون بما يصدقون ، كما أخبره
 بكذبهم غير مرة ، وأما نحن فلا نؤمن أن يحدوثنا بالكذب ، فيكون فاسق ،
 بل كافر ، قد جاءنا نبأ فاتبناه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » .

المقدمة الثانية : أن لا يكون في شرعنا بيان خاص لذلك ، فأما إذا كان

فيه بيان خاص بالمواقة ، أو بالخالفة ، استغنى عن ذلك فيما ينهى عنه من موافتهم ولم يثبت أنه شرع لمن كان قبلنا . وإن ثبت ، فقد كان هدى نبينا صلى الله عليه وسلم وأصحابه بخلافه ، وبهم أمرنا نحن أن نتبع ونقتدى ، وقد أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن يكون هدينا مخالفاً لهدى اليهود والنصارى ، وإتما تجيء المواقة في بعض الأحكام المعارضة لا في الهدى الراتب ، والشعار الدائم .

ثم ذلك بشرط : أن لا يكون قد جاء عن نبينا وأصحابه خلافه ، أو ثبت أصل شرعه في ديننا ، وقد ثبت عن نبي من الأنبياء أصله أو وصفه ، مثل فداء من نذر أن يذبح ولده بشاة . ومثل الختان المأمور به في ملة إبراهيم عليه السلام . ونحو ذلك . وليس الكلام فيه .

وأما حديث عاشوراء : فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصومه قبل استخباره لليهود . وكانت قريش تصومه .

كانت العرب
تصوم عاشوراء
قبل الإسلام

ففي الصحيحين : من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « كانت قريش تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه ، وأمر بصومه ، فلما فرض صوم شهر رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » وفي رواية « وكان يوم تُسْتَرُ فيه السكبة » . وأخرجه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » .

وفيهما عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن أهل الجاهلية كانوا يصومون عاشوراء . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون ، قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن عاشوراء يوم من أيام الله ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه » .

فإذا كان أصل صومه لم يكن موافقاً لأهل الكتاب . فيكون قوله « فحن أحق بموسى منكم » تأكيداً لصومه وبياناً لليهود ، أن الذى تفعلونه من موافقة موسى نحن أيضاً نفعله ، فنكون أولى بموسى منكم .

الجواب عما قيل : من حب فيه بشىء « من وجوه .

أحدها : أن هذا كان متقدماً ، ثم نسخ الله ذلك ، وشرع له مخالفة أهل الكتاب ، وأمره بذلك . وفى متن هذا الحديث « أنه سدل شره موافقة لم . ثم فرق شره بعد » ولهذا صار الفرق شعار المسلمين ، وكان من الشروط المشروطة على أهل النعمة « أن لا يفرقوا شعورهم » وهذا كما أن الله شرع فى أول الأمر استقبال بيت المقدس موافقة لأهل الكتاب . ثم إنه نسخ ذلك ، وأمر باستقبال الكعبة وأخبر عن اليهود وغيرهم من السفهاء أنهم سيقولون (١٤٢ : ٢) ماولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) وأخبر أنهم لا يرضون عن رسول الله حتى يبيع قبلتهم . وأخبره (١٢٠ : ٢) أنه إن اتبع أهواهم بعد ما جاءه من العلم ماله من الله من ولى ولا نصير وأخبره (١٤٥ : ٢) أنه إن اتبع أهواهم بعد الذى جاءه من العلم إنه إذن لمن الظالمين وأخبره أن (١٤٨ : ٢) لكل وجه هو مولها) وكذلك أخبره فى غير موضع : أنه جبل لكل شريعة ومنهاجا . فالشعار من جملة الشريعة .

والذى يوضح ذلك : أن هذا اليوم عاشوراء الذى صامه وقال « نحن أحق بموسى منكم » قد شرع قبيل موته مخالفة اليهود فى صومه ، وأمر صلى الله عليه وسلم بذلك . ولهذا كان ابن عباس رضى الله عنهما - وهو الذى كان يقول « كان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشىء » وهو الذى روى قوله « نحن أحق بموسى منكم » - أشد الصحابة رضى الله عنهم أمراً بمخالفة اليهود فى صوم يوم عاشوراء ، وقد ذكرنا أنه هو الذى روى شرع المخالفة .

وروى أيضاً مسلم فى صحيحه عن الحكم بن الأعرج قال « اتبعت إلى

ابن عباس - وهو متوسد رداءه في زمزم - قتل له : أخبرني عن صيام يوم عاشوراء . فقال : إذا رأيت هلال الحرم فاعدد ، وأصبح يوم التاسع صائماً . قلت : هكذا كان يصومه محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم .

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لئن بقيتُ إلى قابل لأصومن التاسع » يعني مع يوم عاشوراء .
وقد مضى قول ابن عباس « صم التاسع - يعني والعاشر - خالفوا اليهود »
هكذا ثبت عنه . وعلاه بمخالفة اليهود .

قال يحيى بن منصور : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع عطاء سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول « صوموا التاسع والعاشر . خالفوا اليهود » .
وروياني فوائد داود بن عمرو عن إسماعيل بن عُلَية قال : ذكروا عند ابن أبي نجيح أن ابن عباس كان يقول « يوم عاشوراء : يوم التاسع » فقال ابن أبي نجيح : إنما قال ابن عباس « أكره أن تصوم يوما فردا . ولكن صوموا قبله يوما أو بعده يوما » .

ويحقق ذلك : ما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء : العاشر من الحرم » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وروى سعيد بن منصور في سننه عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا يوم عاشوراء . وخالفوا فيه اليهود . صوموا يوما قبله ، أو يوما بعده » رواه أحمد ولفظه « صوموا قبله يوما ، أو بعده يوما » .

ولهذا نص أحمد على مثل ما رواه ابن عباس . وأفتى به .
فقال في رواية الأثر : أنا أذهب في يوم عاشوراء : إلى أن يصام يوم التاسع والعاشر ، لحديث ابن عباس « صوموا التاسع والعاشر » .

نحري النبي
(ص) مخالفة
أهل الكتاب
في عاشوراء

وقال حرب : سألت أحمد عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : نصوم التاسع والعاشر .

وقال في رواية الميموني وأبي الحارث : من أراد أن يصوم عاشوراء صام التاسع والعاشر ، إلا أن تشكل الشهور . فيصوم ثلاثة أيام . ابن سيرين يقول ذلك .

وقد قال بعض أصحابنا : إن الأفضل : صوم التاسع والعاشر ، وإن اقتصر على العاشر لم يكره .

ومقتضى كلام أحمد : أنه يكره الاقتصار على العاشر . لأنه سئل عنه ؟ فأفتى بصوم يومين . وأمر بذلك . وجعل هذا هو السنة لمن أراد صوم عاشوراء . واتبع في ذلك حديث ابن عباس . وابن عباس كان يكره إفراد العاشر ، على ما هو مشهور عنه .

وما يوضح ذلك : أن كل ما جاء من التشبه بهم : إنما كان في صدر الهجرة ثم نسخ ذلك . لأن اليهود إذ ذاك كانوا لا يُتميزون عن المسلمين لا في شعور ولا في لباس ، لا بعلامة ولا غيرها .

ثم إنه ثبت بعد ذلك في الكتاب والسنة والاجماع الذي كل ظهوره في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ما شرعه الله من مخالفة الكافرين ، ومفارقةهم في الشعار والهدى .

وسبب ذلك : أن المخالفة لم لا تكون إلا بعد ظهور الدين وعلوه ، كالجهاد وإلزامهم بالجزية والصغار . فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم يشرع المخالفة لهم . فلما كل الدين وظهر وعلا شرع ذلك .

ومثل ذلك اليوم : لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب : لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر ، لما عليه في ذلك من الضرر . بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه : أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر ، إذا كان في ذلك

مصلحة دينية : من دعوتهم إلى الدين ، والاطلاع على باطن أمرهم ، لإخبار المسلمين بذلك ، أو دفع ضررهم عن المسلمين ، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة .
فأما في دار الإسلام والمهجرة التي أعز الله فيها دينه ، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية : ففيها شرعت المخالفة . وإذا ظهرت الموافقة والمخالفة لم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا .

الوجه الثاني : لو فرضنا أن ذلك لم ينسخ . فالنبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له أن يواقعهم . لأنه يعلم حقهم من باطلهم بما يعلمه الله إياه . ونحن نتبعه . فأما نحن فلا يجوز لنا أن تأخذ شيئاً من الدين عنهم ، لا من أقوالهم ، ولا من أفعالهم بإجماع المسلمين المعلوم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . ولو قال رجل : يستحب لنا موافقة أهل الكتاب الموجودين في زماننا لكان قد خرج عن دين الأمة .

الوجه الثالث : أن نقول بموجبه : « كان يسجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء » ثم إنه أمر بمخالفتهم ، وأمرنا نحن أن تبعج هديه وهدى أصحابه السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . والكلام إنما هو في أنا منهميون عن التشبه بهم فيما لم يكن سلف الأمة عليه . فأما ما كان سلف الأمة عليه : فلا ريب فيه . سواء فعلوه أو تركوه . فإننا لا نترك ما أمر الله به لأجل أن الكفار يفعلوه . مع أن الله لم يأمرنا بشيء يوافقونا عليه إلا ولا بد فيه من نوع مفايرة يتميز بها دين الله الحكم عما قد نُسِخ أو بَدَّل .

فصل

قد ذكرنا من دلائل الكتاب والسنة والاجماع والآثار والاعتبار : ما دل على أن التشبه بهم في الجملة منهي عنه ، وأن مخالفتهم في هديهم مشروع : لما إيجاباً ، ولما استحباباً بحسب الواضح . وقد تقدم بيان أن ما أمرنا الله ورسوله به ١٧ - الصراط

من مخالفتهم مشروع ، سواء كان ذلك الفعل مما قصد فاعله التشبه بهم ، أو لم يقصد . وكذلك ما نعى عنه من مشابهتهم : يعم ما إذا قصدت مشابهتهم أو لم تقصد . فإن عامة هذه الأفعال لم يكن المسلمون يقصدون المشابهة فيها . وفيها ما لا يتصور قصد المشابهة فيه ، كيباض الشعر ، وطول الشارب . ونحو ذلك .
ثم اعلم أن أعلم ثلاثة أقسام .

قسم مشروع في ديننا . مع كونه كان مشروعاً لهم ، أولاً نعلم أنه كان مشروعاً لهم ، لكنهم يفعلونه الآن .

وقسم كان مشروعاً ، ثم نسخه شرع القرآن .

وقسم لم يكن مشروعاً بحال . وإنما هم أحدثوه .

وهذه الأقسام الثلاثة : إما أن تكون في العبادات المحضة ، وإما أن تكون في العادات المحضة . وهي الآداب . وإما أن تجمع العبادات والعادات . فهذه تسعة أقسام .

الأمر بمخالفة أهل الكتاب فيما شرع أصله
فأما القسم الأول : وهو ما كان مشروعاً في الشريعتين ، أو ما كان مشروعاً لنا وهم يفعلونه : فهذا كصوم عاشوراء ، أو كأصل الصلاة والصيام . فهنا تقع المخالفة في صفة ذلك العمل ، كما سن لنا صوم تاسوعاء وعاشوراء ، كما أمرنا بتعجيل الفطر والمغرب ، مخالفة لأهل الكتاب ، وتأخير السحور ، مخالفة لأهل الكتاب ، وكما أمرنا بالصلاة في التعلين مخالفة لليهود . وهذا كثير في العبادات وكذلك في العادات .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا . والشق لغيرنا » .
وسن توجيه قبور المسلمين إلى الكعبة تمييزاً لها عن مقابر الكافرين .
فإن أصل اللعن من الأمور المشروعة في الأمور المادية .
ثم قد اختلفت الشرائع في صفته . وهو أيضاً فيه عبادات .
ولباس النعل في الصلاة فيه عبادات وعادة . ونزع النعل في الصلاة شريعة

كانت لموسى عليه السلام . وكذلك اعتزال الحائض . ونحو ذلك من الشرائع التي جليست في أصلها وخالفناهم في وصفها .

القسم الثاني : ما كان مشروعاً ثم نسخ بالكلية . كالبيت ، أو الحجب التي من مواسمهم فيها
صلاة ، أو صوم . ولا يخفى النسخ عن مواسمهم في هذا ، سواء كان واجباً عليهم نسخ : من الأعياد ونحوها
فيكون عبادة ، أو محرماً عليهم . فيتعلق بالمعادات . فليس للرجل أن يمتنع من أكل الشحوم وكل ذى ظفر على وجه التدين بذلك . وكذلك ما كان مركباً منها . وهي الأعياد التي كانت مشروعة لهم . فإن العيد المشروع يجمع عبادة ، وهو ما فيه من صلاة ، أو ذكر أو صدقة ، أو نكح . ويجمع عادة . وهو ما يفصل فيه من التوسع في الطعام واللباس ، وما يتبع ذلك من ترك الأعمال الواجبة . والعباد للأنثون فيه في الأعياد لمن ينقض باللبس ونحو ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم - لما زجر أبو بكر رضي الله عنه الجاريتين عن الفناء في بيته - قال « دعهما يا أبا بكر . فإن لكل قوم عيدا . وإن هذا عيدنا » وكان الحبشة يلبسون بالحرايب يوم العيد والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم .

فالأعياد المشروعة يشرع فيها ، وجوباً ، أو استحباباً : من العبادات ما لا يشرع في غيرها . ويباح فيها أو يستحب ، أو يجب : من المعادات التي للنفوس فيها حظ ما لا يكون في غيرها كذلك . ولهذا وجب فطر يوم العيدين . وقرن بالصلاة في أحدهما الصدقة . وقرن بها في الآخر التذبح . وكلاماً من أسباب الطعام . فوافقهم في هذا القسم المنسوخ من العبادات أو المعادات أو كلاماً : أقيح من مواسمهم فيها هو مشروع الأصل . ولهذا كانت الموافقة في هذا محرمة . كما سذكروا . وفي الأول قد لا تكون إلا مكروهة .

وأما القسم الثالث : وهو ما أحدثوه من العبادات أو المعادات أو كليهما : فهو أقيح وأقبح . فإنه لو أحدثه المسلمون لقد كان يكون قبيحاً : فكيف إذا

كان مما لم يشرعه نبي قط ؟ بل قد أحدثه الكافرون . فالواقعة فيه ظاهرة القبح فهذا أصل .

وأصل آخر : وهو أن كل ما يتشابهون فيه : من عبادة ، أو عادة ، أو كليهما . فهو من المحدثات في هذه الأمة ، ومن البدع . إذ الكلام فيما كان من خصائصهم . وأما ما كان مشروعاً لنا ، وقد فعله سلفنا السابقون : فلا كلام فيه .

لجميع الأدلة الدالة من الكتاب والسنة والاجماع على قبح البدع وكرهاتها تحريماً أو تنزيهاً : تندرج هذه المشابهات فيها . فيجتمع فيها : أنها بدعة محدثة ومشابهة للكافرين . وكل واحد من الوصفين يوجب النهي . إذ المشابهة منهي عنها في الجملة . ولو كانت في السلف . والبدعة منهي عنها في الجملة . ونوولم يفعلها الكفار . فإذا اجتمع الوصفان صارا علتين مستقلتين في القبح والنهي .

فصل

إذا تقرر هذا الأصل في مشابهة الكفار فنقول :

موافقتهم في أعيادهم لا تجوز من الطريقين :

الطريق الأول العام : هو ما تقدم من أن هذا موافقة لأهل الكتاب فيما ليس من ديننا ، ولا عادة سلفنا . فيكون فيه مفسدة موافقتهم ، وفي تركه مصلحة مخالفتهم ، حتى لو كانت موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً ليس مأخوذاً عنهم ، لكان المشروع لنا مخالفتهم ، لما في مخالفتهم من المصلحة لنا . كما تقدمت الإشارة إليه . فمن وافقهم فقد فوّت على نفسه هذه المصلحة . وإن لم يكن قد أتى بمفسدة . فكيف إذا جمعها ؟

ومن جهة أنه من البدع المحدثة : وهذه الطريق لا رب في أنها تدل على كراهة التشبه بهم في ذلك . فإن أقل أحوال التشبه بهم : أن يكون مكروهاً .

لا يجوز
موافقتهم في
أعيادهم بحال

وكذلك أقل أحوال البديع : أن تكون مكروهة . ويدل كثير منها على تحريم التشبه بهم في العيد ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « من تشبه يقوم فهو منهم » فان موجب هذا : تحريم التشبه بهم مطلقا . وكذلك قوله « خالفوا المشركين » ونحو ذلك ، مثل ما ذكرناه من دلالة الكتاب والسنة على تحريم سبيل المنضوب عليهم والضالين . وأعيادهم من سبيلهم ، إلى غير ذلك من الدلائل .

فمن انعطف على ما تقدم من الدلائل العامة نصا وإجماعا وقياسا تبين له دخول هذه المسألة في كثير مما تقدم من الدلائل . وتبين له أن هذا من جنس أعمالهم التي هي دينهم ، أو شعار دينهم الباطل . وأن هذا محرم كله ، بخلاف ما لم يكن من خصائص دينهم ، ولا شعارا له . مثل نزع النملين في الصلاة . فإنه جائز ، كما أن لبسهما جائز . وتبين له أيضا الفرق بين ما بقينا فيه على عادتنا ، لم نحدث شيئا نكون به موافقين لهم فيه ، وبين أن نحدث أعمالا أصلها مأخوذ عنهم ، وقصدنا موافقتهم ، أو لم نقصد .

وأما الطريق الثاني الخاص في نفس أعياد الكفار : فالكتاب والسنة ، والإجماع ، والاعتبار .

أما الكتاب : فما تأوله غير واحد من التابعين وغيرهم في قوله تعالى **الذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ** ، وإذا مروا باللغو مروا كراما (٢٥ : ٧٢)

فروى أبو بكر الخلال في الجامع بإسناده عن محمد بن سيرين في قوله تعالى **الذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ** (قال « هو الشمانين ») **حُرْمَةُ** مشاركتهم في أعيادهم لأنها من الزور

وكذلك : ذكر عن مجاهد قال « هو أعياد المشركين » .

وكذلك عن الربيع بن أنس قال « هو أعياد المشركين » .

وفي معنى هذا : ما روى عن عكرمة قال « لمب كان لهم في الجاهلية » .

وقال القاضي أبو يعلى : مسألة في النهي عن حضور أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده في شروط أهل النعمة عن الضحاك في قوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد للمشركين» .
وإسناده عن أبي سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) «كلام الشرك» .

وإسناده عن جوير عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد للمشركين» .

وروى بإسناده عن عمرو بن مرة «لا يشهدون الزور» لا يماثلون أهل الشرك على شركهم ، ولا يتخالطونهم .

وإسناده عن عطاء بن يسار قال : قال عمر «لما كم ورطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم» .

وقول هؤلاء التابعين «إنه أعياد الكفار» ليس مخالفاً لقول بعضهم «إنه الشرك» ، أو صنم كان في الجاهلية ولقول بعضهم «إنه مجالس الخنا» وقول بعضهم «إنه الفناء» لأن عادة السلف في تفسيرهم هكذا يذكر الرجل نوعاً من أنواع المسمى لحاجة المستمع إليه ، أو لينبه به على الجنس ، كما لو قال العجى : ما الخبز . ؟ فيعطى رقيقاً ، ويقال له هذا ، بالإشارة إلى الجنس ، لا إلى عين الرقيق .

لكن قد قال قوم : إن المراد : شهادة الزور التي هي الكذب .
وهذا فيه نظر ، فإنه قال : «لا يشهدون الزور» ولم يقل : لا يشهدون بالزور ، والعرب تقول : شهدت كذا : إذا حضرته . كقول ابن عباس «شهدت السيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقول عمر «الفنية لمن شهد الواقعة» وهذا كثير في كلامهم ، وأما شهدت بكذا : فمناه أخبرت به .
وجه تفسير التابعين المذكورين : أن «الزور» هو الحسن الموه ، حتى يظهر بخلاف ما هو عليه في الحقيقة ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «المتشيع بما لم يُفط كلابس ثوبي زور» لما كان يظهر ما يعظم به مماليس عنده .

والشاهد بالزور مظهر كلاماً يخالف الباطن ، ولهذا فسرهُ السلف تارة بما يظهر حسنه لشبهة ، أو لشهوة ، وهو قبيح في الباطن ، فالشرك ونحوه : يظهر حسنه للشبهة . والفناء نحوه يظهر حسنه للشهوة .

وأما أعياد المشركين : فجمعت الشبهة والشهوة والباطل ، ولا منفعة فيها في الدين ، وما فيها من اللذة العاجلة : فعاقبتها إلى ألم ، فصارت زوراً ، وحضورها شهودها .

وإذا كان الله قد مدح ترك شهودها الذي هو مجرد الحضور برؤية أو سماع ، فكيف بالمواظفة بما يزيد على ذلك من العمل الذي هو عمل الزور لا مجرد شهوده ؟ .

ثم مجرد هذه الآية فيها الحمد لهؤلاء والثناء عليهم ، ذلك وحده يفيد الترغيب في ترك شهود أعيادهم وغيرها من الزور . ويتقضى الندب إلى ترك حضورها ، وقد يفيد كراهية حضورها لتسمية الله لها « زوراً » .
فأما تحريم شهودها من هذه الآية : ففيه نظر .

ودلائها على تحريم فعلها أوجه ، لأن الله سماها « زوراً » وقد ذم من يقول الزور . وإن لم يضر غيره بقوله في المتظاهرين ، فقال (٥٨ : ٢) وإنيهم ليقولون منكراً من القول وزوراً) وقال تعالى (٢٢ : ٣٠) فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، اجتنبوا قول الزور) ففَاعِل الزور كذلك .

وقد يقال : قول الزور أبلغ من فعله ، لأنه إذا مدحهم على مجرد تركهم شهوده : دل على أن فعله مذموم عنده معيب . إذ لو كان فعله جائزاً ، والأفضل تركه : لم يكن في مجرد شهوده أو ترك شهوده كبير مدح . إذ شهود المباحات لا منفعة فيها ، وعدم شهودها قليل التأثير .

وقد يقال : هذا مبالغة في مدحهم . إذ كانوا لا يحضرون مجالس البطالة ، وإن كانوا لا يفعلون هم الباطل . والله تعالى قال (٢٥ : ٦٣) وعباد الرحمن الذين

يمشون على الأرض هونا) فجعل هؤلاء المنعوتين هم عباد الرحمن ، وعبودية الرحمن واجبة ، ف تكون هذه الصفات واجبة ، وفيه نظر .

إذ قد يقال : في هذه الصفات ما لا يجب ، ولأن المنعوتين هم المستحقون لهذا الوصف على وجه الحقيقة والكمال . قال الله تعالى (٨ : ٢) إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم (وقال تعالى (٣٥ : ٢٨) إنما يخشى الله من عباده العلماء) وقوله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان — الحديث » وقال « ماتدعون الفليس ؟ ماتدعون الرقوب ؟ » ونظائره كثيرة .

فسواء كانت الآية دالة على تحريم ذلك أو كراهته أو استحباب تركه : حصل أصل المقصود ، إذ المقصود : بيان استحباب ترك موافقتهم أيضاً ، فإن بعض الناس قد يظن استحباب فعل ما فيه موافقة لهم ، لما فيه من التوسيع على الصيال ، أو من إقرار الناس على اكتسابهم ومصالح دنياهم . فإذا علم استحباب ترك ذلك : كان هو المقصود .

أدلة النهي عن أعيادهم من السنة وأما السنة : فروى أنس بن مالك رضى الله عنه قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولم يومان يلبون فيها . فقال : ماهذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيها في الجاهلية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما . يوم الأضحى ، ويوم الفطر » رواه أبو داود بهذا اللفظ حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن حميد عن أنس ورواه أحمد والنسائي . وهذا إسناد على شرط مسلم .

فوجه الدلالة : أن اليومين الجاهليين لم يقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تركهم يلبون فيها على العادة ، بل قال « إن الله قد أبدلكم بهما يومين آخرين » والابدال من الشيء : يقتضى ترك المبدل منه . إذ لا يجمع بين البديل والمبدل منه ، ولهذا لا تستعمل هذه العبارة إلا فيما ترك اجتاعهما ، كقوله تعالى (١٨ : ٥٠) أفتخزنونه وذريته أولياء من دُوني ، وهم لكم عدو ، بش للظالمين

بدلاً) ، وقوله تعالى (٣٤ : ١٦) وبدلتهم بجنتين ذواتى أكل خط وأثري وشىء من سِدْرٍ قَافِلٍ) وقوله تعالى (٢ : ٥٩) قبذل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم) وقوله تعالى (٤ : ٢) ولا تقبدلوا الخبيث بالطيب) .

ومنه الحديث فى المقبور « فيقال له : أنظر إلى مقعدك من النار . أبذلك الله به خيراً منه مقعداً فى الجنة ، ويقال للآخر : انظر إلى مقعدك من الجنة ؟ أبذلك الله به مقعداً من النار » وقول عمر رضى الله عنه للبيد « ما فعل شرك ؟ قال : أبدلنى الله به البقرة وآل غمران » وهذا كثير فى الكلام .

فقوله صلى الله عليه وسلم « قد أبدلكم الله بهما خيراً » يقتضى ترك الجمع بينهما لا سيما قوله « خيراً منهما » يقتضى الاعتياض بما شرع لنا عما كان فى الجاهلية .

وأيضاً : فقوله لم « إن الله قد أبدلكم » لما سألهم عن اليومين فأجابوه « إنهما يومان كانوا يلعبون فيهما فى الجاهلية » دليل على أنه نهاهم عنهما اعتياضاً بيومى الإسلام ، إذ لو لم يقصد النهى لم يكن ذكر هذا الإبدال مناسباً ، إذ أصل شرع اليومين الواجبين الإسلاميين كانوا يعملونه ، ولم يكونوا ليتركوه لأجل يومى الجاهلية .

وفى قول أنس « ولم يومان يلعبون فيهما » وقول النهى صلى الله عليه وسلم « إن الله قد أبدلكم بهما يومين خيراً منهما » دليل على أن أنساً رضى الله عنه فهم من قول النهى صلى الله عليه وسلم « أبدلكم بهما » تمويضاً باليومين للمبدلين . وأيضاً : فإن ذينك اليومين الجاهليين قد ماتا فى الإسلام فلم يبق لهما أثر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عهد خلفائه ، ولو لم يكن قد نهى الناس عن اللعب فيهما ونحوه مما كانوا يفعلونه ، لكأنوا قد بقوا على العادة ، إذ العادات لا تنقر إلا بمنقر يزيلها ، لا سيما وطباع النساء والصبيان وكثير من الناس مشوقة إلى اليوم الذى يتخذونه عيداً للبطالة واللعب ، ولهذا قد يعجز كثير من الملوك

والرؤساء عن نقل الناس عن عاداتهم في أعيادهم ، لقوة مقتضيتها من نفوسهم ، وتوفرهم . الجاهير على اتخاذها ، فلولا قوة المانع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانت باقية ، ولو على وجه ضعيف ، فلم أن المانع القوي منه كان ثابتاً ، وكل مامنع منه الرسول منعاً قوياً كان محرماً . إذ لا يعنى بالحرّم إلا هذا ، وهذا أمر بين لا شبهة فيه ، فإن مثل ذنك الميدين لوعاد الناس إليهما بنوع مما كان يفعل فيهما - إن رخص فيه - كان مراعاة بينه وبين مانهى عنه ، فهو المطلوب .

والحذور في أعياد أهل الكتابين التي تفرم عليها أشد من الحذور في أعياد الجاهلية التي لا تفرم عليها . فإن الأمة قد حذروا مشابهة اليهود والنصارى ، وأخبروا أن سيفعل قوم منهم هذا الحذور ، بخلاف دين الجاهلية ، فإنه لا يعود إلا في آخر الدهر عند اخترام أنفس المؤمنين عموماً ، ولو لم يكن أشد منه ، فإنه مثله على ما لا يخفى ، إذ الشر الذي له فاعل موجود : يُخالف على الناس منه أكثر من شر لا مقتضى له قوى .

الحديث الثانى : مارواه أبو داود : حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي

حدثني يحيى بن أبى كثير حدثني أبو قلابة حدثني ثابت بن الضحاك قال « نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ينحر إبلا ببوانة . فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني نذرتُ أن أنحر إبلا ببوانة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا . قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنفرك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم . »

أصل هذا الحديث في الصحيحين . وهذا الإسناد على شرط الصحيحين . وإسناده كلهم ثقات مشاهير . وهو متصل بلا عنعنة .

« وبوانة » بضم الباء للوحدة : موضع قريب من مكة ، وفيه يقول

وضاح اليمن :

لا يحل الوفاء
بالنذر في مكان
كان عيداً
الجاهلية

أَلَا تَخْلُقَنِي وَادِي بُوَانَةَ ، حَبْدًا إِذَا نَامَ حُرَّاسُ النَّخِيلِ - جَنَّاكَ
وَسَيَّأَى وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهُ .

وقال أبو داود في سننه حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا
عبد الله بن يزيد بن يقسم التقي - من أهل الطائف - حدثني سارة بنت
يقسم : أنها سمعت ميمونة بنت كزّهم قالت « خرجت مع أبي في حجة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت
الناس يقولون : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعلت أبْذُهُ بصري . فدنا
إليه أبي وهو على ناقه له معه دِرَّةٌ كدِرَّةِ الكُتَّابِ . فسمت الأعراب والناس
يقولون : الطبطبية الطبطبية . فدنا إليه أبي ، فأخذ بقدمه قالت : فأقرّ له .
ووقف ، واستمع منه ، فقال : يا رسول الله إني نذرت إن ولدي ولدت ذكراً :
أن أتمر على رأس بُوَانَةَ في عَقَبَةِ مِنَ التَّنَايَا ، عِدَّةً مِنَ النِّمَمِ . قال : لا أعلم إلا أنها
قالت : خسين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل بها من هدد لأوثان
شيء ؟ قال : لا . قال : فأوف بما نذرت به لله . قال : فجعلتها ، فجعل يذبحها .
فانفلتت منه شاة ، فطلبها وهو يقول : اللهم أوف بنذري . فظفر بها فذبحها^(١) . »

(١) قال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة : كرم بن سفيان التقي : روت عنه
ابنته ميمونة وعبد الله بن عمرو بن الناساه وقال الحافظ في الإصابات : قال
البخاري وابن السكن وابن حبان : له حجة . وأخرج أحمد من طريق ميمونة بنت
كرم عن أبيها « أنه سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر نذره في الجاهلية
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألوتن ، أو لنصب ؟ قال : لا ، ولكن لله - قال
أوف بنذرك » وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه ، فقال : عن ميمونة « أن
أباها لقي النبي صلى الله عليه وسلم - وهي رديئة له - فقال : إني نذرت » فذكر
الحديث . وأخرجه أحمد والبخاري مطولاً . ولفظه « إني كنت نذرت في الجاهلية
أن أذبح على بُوَانَةَ عدة من النعم - فذكر القصة » .

و « بوانة » بضم الباء ، ويقال : بضمها ، وفتح الواو وباء الألف نون =

قال أبو داود : حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو بكر الحنفى حدثنا عبد الحميد ابن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ميمونة بنت كردم بن سفيان عن أبيها نحوه مختصرا شيء منه . قال « هل بها وثن أو عيد من أعياد الجاهلية ؟ قال : لا . قال قلت : إن أمى هذه عليها نذر مثنى ، فأقضيه عنها ؟ وربما قال ابن بشار أقضيه عنها ؟ قال : نعم » .

وقال : حدثنا مسدد حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة أنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف . قال : أوفى بنذرك . قالت : إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا - مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية - قال : لصنم ؟ قالت : لا . قال : نوثن ؟ قالت : لا . قال : أوفى بنذرك » .

فوجه الدلالة : أن هذا الناذر كان قد نذر أن يذبح نتما : إما إبلا ، وإما غنما وإما كانت قضيتين بمكان سماه . فسأله النبي صلى الله عليه وسلم « هل كان بها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قال : لا . قال : فهل كان بها عيد من أعيادهم ؟ قال : لا . فقال : أوف بنذرك . ثم قال : لا وفاء لنذر في مصيبة الله » .

وهذا يدل على أن الذبح بمكان عيدهم وعمل أوثانهم : مصيبة لله من وجوه أحدها : أن قوله « فأوف بنذرك » تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء . وذلك يدل على أن الوصف هو سبب الحكم . فيكون سبب الأمر بالوفاء : وجود النذر خاليا من هذين الوصفين . فيكون وجود الوصفين مانعا من الوفاء . ولولم يكن مصيبة لجاز الوفاء به .

الذبح بمكان
عيدهم مصيبة

== هضبة من وراء ينبع . و « الدرة » بكسر الدال . عصا يتخذها معلم الأطفال ليؤدبهم بها و « الطبطبة » حكاية وقع أقدام الإبل عند إسراعها في السير ، و « الطبطبية » نسبة إلى ذلك .

والثاني : أنه عقب ذلك بقوله « لا وفاء لنذر في معصية الله » ولولا اندراج الصورة المشثول عنها في هذا اللفظ العام ، وإلا لم يكن في الكلام ارتباط . والنذور في نفسه - وإن لم يكن معصية - لكن لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن الصورتين قال له « فأوف بنذرك » يعنى : حيث ليس هناك ما يوجب تحريم الذبح هناك . فكان جوابه صلى الله عليه وسلم فيه : أمراً بالوفاء عند الخلو من هذا . ونهى عنه عند وجود هذا . وأصل الوفاء بالنذر معلوم فيين بالوفاء فيه . واللفظ العام إذا ورد على سبب فلا بد أن يكون السبب مندرجا فيه .

والثالث : أنه لو كان الذبح في موضع العيد جائزاً لسوغ صلى الله عليه وسلم للنادر الوفاء به ، كما سوغ لمن نذرت الضرب بالذئف : أن تضرب به ، بل لأوجب الوفاء به ، إذ كان الذبح بالمكان النذور واجبا ، فإذا كان الذبح بمكان عيديم منبها عنه . فكيف الموافقة في نفس العيد بفعل بعض الأعمال التي تعمل بسبب عيديم ؟

يوضح ذلك : أن « العيد » اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه ممتد معنى كلمة عائد : إما يعود السنة ، أو يعود الأسبوع ، أو الشهر ، أو نحو ذلك . فالعيد : « عيد » يجمع أموراً .

منها : يوم عائد كيوم الفطر ، ويوم الجمعة .

ومنها : اجتماع فيه . ومنها : أعمال تجمع ذلك من العبادات أو العادات .

وقد يختص العيد بمكان بعينه . وقد يكون مطلقاً .

وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً .

فأزمان : كقوله صلى الله عليه وسلم ليوم الجمعة « إن هذا يوم جعله الله

للمسلمين عيداً » .

والاجتماع ، والأعمال : كقول ابن عباس « شهدت العيد مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم » .

والسكان : كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عيداً » .
وقد يكون لفظ « العيد » اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه . وهو الغالب .
كقول النبي صلى الله عليه وسلم « دعها يا أبا بكر . فإن لكل قوم عيداً .
وإن هذا عيدنا » .

قوله النبي صلى الله عليه وسلم « هل بها عيد من أعيادهم ؟ » يريد اجتماعاً
معتاداً من اجتماعاتهم التي كانت عندهم عيداً . فلما قال « لا » قال له « أوف بنذكرك »
وهذا يقتضى أن كون البقعة مكاناً لعيدهم مانع من الذبح بها ، وإن نذر
كما أن كونها موضع أوثانهم كذلك ، وإلا لما انتظم الكلام ، ولا حسن
الاستفصال .

ومعلوم أن ذلك إنما هو لتعظيم البقعة التي يعظمونها بالتعبد فيها ،
أو لمشاركتهم في التسيد فيها ، أو لإحياء شعار عيدهم فيها ونحو ذلك . إذ ليس
إلا مكان الفعل أو نفس الفعل ، أو زمانه .

فإن كان من أجل تخصيص البقعة - وهو الظاهر - فإنما نهى عن تخصيص
البقعة لأجل كونها موضع عيدهم . ولهذا لما خلت عن ذلك أذن في الذبح فيها ،
وقصد التخصيص باق . فلم أن المحذور تخصيص بقعة عيدهم . وإذا كان
تخصيص بقعة عيدهم محذوراً . فكيف بنفس عيدهم ؟ .

هذا كما أنه لما كرهها لكونها موضع شركهم بعبادة الأوثان : كان ذلك
أدل على النهي عن الشرك وعبادة الأوثان .

وإن كان النهي : لأن في الذبح هناك موافقة لم في عمل عيدهم . فهو عين
مسألتنا . إذ مجرد الذبح هناك لم يكره على هذا التقدير إلا بموافقتهم في العيد .
إذ ليس فيه محذور آخر .

وإنما كان الاحتمال الأول أظهر : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأله
إلا عن كونها مكان عيدهم . ولم يسأله . هل يذبح فيها وقت عيدهم ؟ ولأنه قال

« هل كان بها عيد من أعيادهم » فلم أنه وقت السؤال لم يكن العيد موجودا . وهذا ظاهر .

فإن في الحديث الأخير : أن القصة كانت في حجة الوداع . وحينئذ لم يكن قد بقي عيد للمشركين .

فلذا كان صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يذبح بمكان كان الكفار يعملون فيه عيدا ، وإن كان أولئك الكفار قد أسلموا وتركوا ذلك العيد ، والسائل لا يتخذ المكان عيدا ، بل يذبح فيه فقط . فقد ظهر أن ذلك سد للذريعة إلى بقاء شيء من أعيادهم ، خشية أن يكون الذبح هناك سببا لإحياء أمر تلك البقعة ، وذريعة إلى اتخاذها عيدا ، مع أن ذلك العيد إنما كان - يكون والله أعلم - سوقا يتبايعون فيها ، ويلعبون ، كما قالت له الأنصار « يومان كنا نلعب فيها في الجاهلية » لم تكن أعياد الجاهلية عبادتهم^(١) . ولهذا فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين كونها مكان وثن ، وكونها مكان عيد .

وهذا نهى شديد عن أن يفعل شيء من أعياد الجاهلية على أى وجه كان .

وأعياد الكفار من الكتابيين والأُميين في دين الإسلام من جنس واحد ، كما أعياد الكفار كلها جنس واحد

(١) سميتها « أعيادا » يدل على أنها كان لها صبغة دينية ، ومن هنا جاء التهيؤ والتعظيم ، وكونهم كانوا يتخذون هذه الأعياد أسواقا للتجارة والتفاخر وغير ذلك لا يمنع أن تكون لها هذه الصبغة الدينية . ولستقرىء لشئون البشر وما يطرا عليها من التطورات السالطة والفسادة يعرف حقيقة هذه الأعياد الجاهلية بما يرى اليوم من الأعياد التي يسميها أهل مصر « اللوالة » أو يسمونها الذكريات : لمعظمهم من موتى الأولياء وغيرهم ، ولحوادث يزعمون أنها كان لها شأن في حياتهم من ولادة ولد ، أو تولى ملك أو رئيس أو نحو ذلك . وكل ذلك : إنما هو إحياء لسنن الجاهلية وإماتة لسرائع الإسلام من قلوبهم ، وإن كان أكثر الناس لا يشعرون بذلك ، لشدة استحكام ظلمة الجاهلية على قلوبهم ، ولا ينضمم ذلك الجبل عنرا ، بل هو الجريحة كل الجريحة التي تولد عنها كل الجرائم : من الكفر والفسوق والفساد .

أن كفر الطائفتين سواء في التحريم ، وإن كان بعضه أشدّ تحريماً من بعض . ولا يختلف حكمهما في حق للسلم . لكن أهل الكتابين أقرّوا على دينهم ، مع ما فيه من أعيادهم ، بشرط أن لا يظهروها ، ولا شيئاً من دينهم . وأولئك لم يُقرّوا ، بل أعياد الكتابين التي تتخذُ ديناً وعبادة : أعظم تحريماً من عيد يتخذُ لهموا ولعباً . لأن التبيد . بما يَسْخَطُه الله ويكرهه أعظم من اقتضاء الشهوات بما حرّمه . ولهذا كان الشرك أعظم إثماً من الزنا . ولهذا كان جهاد أهل الكتاب أفضلَ من جهاد الوثنيين ، وكان من قتلوه من المسلمين له أجر شهيدين .

وإذا كان الشارع قد حسم مادة أعياد أهل الأوثان خشية أن يتدنّس للسلم بشيء من أمر الكفار الذين قد آيس الشيطان أن يقيم أمرهم في جزيرة العرب . فالحشية من تذنبه بأوصاف الكتابيين الباقين أشد . والتهى عنه أوكد . كيف ؟ وقد تقدم الخبر الصادق بساوك طائفة من هذه الأمة سبيلهم . والوجه الثالث من السنة : أن هذا الحديث وغيره قد دل على أنه كان للناس في الجاهلية أعياد يجتمعون فيها ، ومعلوم : أنه لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عما الله ذلك عنه . فلم يبق شيء من ذلك . ومعلوم : أنه لولا نهي ومنعه لما ترك الناس تلك الأعياد . لأن مقتضى لها قائم من جهة الطبيعة التي تحب ما يُصنع في الأعياد ، خصوصاً أعياد الباطل : من اللبس ، واللذات . ومن جهة العادة التي ألقت ما يعود من العيد ، فإن العادة طبيعة ثنائية . وإذا كان مقتضى قائماً قويا ، فلولاً للمانع القوي لما دَرَسَتْ تلك الأعياد .

وإمام التتبعين
كان يجلد أمته
أهد التحذير
من أعيادهم

وهذا يوجب العلم اليقيني بأن إمام التتبعين صلى الله عليه وسلم كان يمنع أمته منما قويا عن أعياد الكفار ، ويسعى في دروسها وطوسها بكل سبيل . وليس في إقرار أهل الكتاب على دينهم إبقاء لشيء من أعيادهم في حق أمته ،

كما أنه ليس في ذلك إبقاء في حق أمته لما هم عليه في سائر أعمالهم من سائر كفرهم ومعاصيهم . بل قد بالغ صلى الله عليه وسلم في أمر أمته بمخالفاتهم في كثير من المباحات ، وصنفت الطاعات ، لتلا يكون ذلك ذريعة إلى موافقتهم في غير ذلك من أمورهم . ولتكون المخالفة في ذلك حاجزا . ومانعا من سائر أمورهم . فانه كلما كثرت المخالفة بينك وبين أهل الجحيم : كان أبعدك عن أعمال أهل الجحيم .

فليس بعد حرصه على أمته ونصحه لهم — بأبي هو وأمي — غاية . وكل ذلك من فضل الله عليه وعلى الناس . ولكن أكثر الناس لا يشكرون .

والوجه الرابع من السنة : ماخرجاه في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها الوجه الرابع
قالت « دخل على أبو بكر ، وعندى جارتان من جواري الأنصار تفنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بُعث . قالت : وليستا بمفنتين . فقال أبو بكر : أبزمور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وذلك يوم عيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وهذا عيدنا » وفي رواية « يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وإن عيدنا هذا اليوم » . وفي الصحيحين أيضا أنه قال : « دَفَعَا يَأْبَا بَكْرٍ ، فإِنهَا أَيَّامُ عِيدٍ . وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامُ مَنَى »

فالدلالة من وجوه .

أحدها : قوله « إن لكل قوم عيدا » وهذا عيدنا « فان هذا يوجب » لكل قوم اختصاص كل قوم بعيدهم ، كما أنه سبحانه لما قال (٢ : ١٤٨) ولكل وجهة عيد « يوجب هو موليا) وقال (٥ : ٤٨) لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) أوجب ذلك اختصاص كل قوم بوجهتهم ، وبشرعتهم . وذلك : أن اللام تورث الاختصاص . فإذا كان لليهود عيد ، وللنصارى عيد : كانوا مختصين به . فلا نشركهم فيه ، كما لا نشركهم في قبلتهم وشرعتهم .

وكذلك أيضا، على هذا : لاندعهم يشركونا في عيدنا .

« هذا عيدنا » الوجه الثاني : قوله « وهذا عيدنا » فانه يقتضى حصر عيدنا في هذا . فليس يقتضى حصر لنا عيد سواء .

وكذلك قوله « وإن عيدنا هذا اليوم » فان التعريف باللام والإضافة يقتضى الاستغراق . فيقتضى أن يكون جنس عيدنا منحصرا في جنس ذلك اليوم . كما في قوله في الصلاة « تحريمها : التكبير ، وتحليلها : التسليم » .

وليس غرضه صلى الله عليه وسلم الحصر في عين ذلك العيد ، أو عين ذلك اليوم . بل الإشارة إلى جنس المشروع ، كما يقول الفقهاء « باب صلاة العيد » و « صلاة العيد كذا وكذا » ويندرج فيها صلاة العيدين . وكما يقال « لا يجوز صوم يوم العيد » .

وكذا قوله « وإن هذا اليوم » أى جنس هذا اليوم . كما يقول القائل لما يمانية من الصلاة « هذه صلاة المسلمين » ويقال لخرج للمسلمين إلى الصحراء وما يفاضونه من التكبير والصلاة ونحو ذلك « هذا عيد المسلمين » ونحو ذلك .

ومن هذا الباب : حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى : عيدنا أهل الإسلام . وهى أيام أكل وشرب » رواه أبو داود والنسائي والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح .

فانه دليل على مفارقتنا لغيرنا في العيد . والتخصيص بهذه الأيام الخمسة . لأنه يجتمع فيها العيدان . المسكاني ، والزمانى . ويطول زمنه . وبهذا يسمى العيد الكبير فلما كملت صفة التمسيد : حصر الحكم فيه لكماله ، أو لأنه هو عيد الأيام ، وليس لنا عيد هو أيام إلا هذه الخمسة .

الوجه الثالث : أنه رخص في لعب الجوارى بالدف وتغنيهن ، مملا بأن لكل قوم عيداً ، وأن هذا عيدنا .

وذلك يقتضى : أن الرخصة معلقة بكونه عيد المسلمين ، وأنها لا تمتد إلى أعياد الكفار . ولأنه لا يرخص في اللعب في أعياد الكفار ، كما يرخص فيه في أعياد المسلمين . إذ لو كان ما يفعل في عيدنا من ذلك اللعب يسوغ مثله في أعياد الكفار أيضاً لما قال « فإن لكل قوم عيداً . وإن هذا عيدنا » لأن تعقيب الحكم بالوصف بحرف الفاء دليل على أنه علة . فيكون علة الرخصة : أن كل أمة مختصة بعيد . وهذا عيدنا . وهذه العلة مختصة بالمسلمين . فلو كانت الرخصة معلقة باسم « عيد » لكان الأعم مستقلاً بالحكم . فيكون الأخص عديم التأثير . فلما علل بالأخص علم أن الحكم لا يثبت بالوصف الأعم . وهو مسمى « عيد » فلا يجوز لنا أن نفعل في كل عيد للناس من اللعب ما نفعل في عيد المسلمين . وهذا هو المطلوب .

وهذا فيه دلالة على النهي عن التشبه بهم في اللعب ونحوه .
والوجه الرابع من السنة : أن أرض العرب ما زال فيها يهود ونصارى ، حتى أجلام عمر رضى الله عنه في خلافته . وكان اليهود بالمدينة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد هادنهم حتى تقضوا العهد : طائفة بمد طائفة . وما زال بالمدينة يهود ، وإن لم يكونوا كثيراً . فانه صلى الله عليه وسلم مات وذرعه مرهونة عند يهودى . وكان في اليمن يهود كثير . والنصارى بنجران وغيرها . والفرس بالبحرين .

ومن المعلوم : أن هؤلاء كانت لهم أعياد يتخذونها . ومن المعلوم أيضاً : أن المقتضى لما يفعل في العيد : من الأكل والشرب ، واللباس والزينة ، واللعب والراحة ونحو ذلك : قائم في النفوس كلها إذا لم يوجد مانع ، خصوصاً نفوس الصبيان والنساء وأكثر الفارغين من الناس .

ثم من كان له خيرة السيرة علم يقينا أن المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يشركونهم في شيء من أمرهم ، ولا ينفرون لهم عادة في أعياد

الكافرين . بل ذلك اليوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر المسلمين يوم من الأيام ، لا يختصونه بشيء أصلا إلا ما قد اختلف فيه من مخالفتهم فيه ، كصومه ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى .

بين الرسول
اللعن من
مشاركة
الكفار في
عيدهم

فلولا أن المسلمين كان من دينهم الذى تقوه عن نبهم : لللعن من ذلك والكف عنه : لوجب أن يوجد من بعضهم فعل بعض ذلك . لأن للقضى فذلك قائم ، كما يدل عليه الطبيعة والمادة . فلولا المانع الشرعى لوجد مقتضاه . ثم على هذا جرى عمل المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين .

غاية ما كان يوجد من بعض الناس : ذهب إليهم يوم العيد فتنزه بالنظر إلى عيدهم ، ونحو ذلك . فعفى عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة عن ذلك ، كما سنذكره . فكيف لو كان بعض الناس يفعل بعض ما يفعلونه ، أو ما هو سبب عيدهم ؟ .

بل لما ظهر من بعض المسلمين اختصاص يوم عيدهم بصوم مخالفة لم : نهى الفقهاء ، أو كثير منهم عن ذلك . لأجل ما فيه من تعظيم ما لم يدم . أفلا يستدل بهذا على أن المسلمين تلقوا عن نبهم صلى الله عليه وسلم للنع عن مشاركتهم في أعيادهم . وهذا بعد التأمل بـين جدا .

الوجه الخامس من السنة : ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيده »^(١) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم . فهذا يومهم الذى فرض الله عليهم ، فاختلفوا فيه . فهذا الله له . فالتاس لنا فيه تبع : اليهود غدا . والنصارى بعد غد . متفق عليه .

وفى لفظ صحيح « بيده أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتينا من بعدهم . فهذا يومهم الذى اختلفوا فيه . فهذا الله له » .

(١) معنى « يد » بفتح الباء وسكون الياء : « من أجل » .

وعن أبي هريرة وحذيفة رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصل الله عن الجمعة مَنْ كان قبلنا . فكان لليهود : يوم السبت . وللنصارى يوم الأحد : فجاء الله بنا . فهدانا ليوم الجمعة . فجعل الجمعة والسبت والأحد . وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة . نحن الآخرون من أهل الدنيا ، والأولون يوم القيامة للقضى لهم - وفي رواية - بينهم قبل الخلق » رواه مسلم .

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة « عيداً » في غير موضع . ونهى عن إفراده بالصوم . لما فيه من معنى السيد .

ثم إن في هذا الحديث ذكر أن الجمعة لنا ، كما أن السبت لليهود ، والأحد للنصارى . واللام تقتضى الاختصاص .

ثم هذا الكلام يقتضى الاقتسام إذا قيل « هذه ثلاثة أثواب - أو ثلاثة ظلمات - : هذا لي . وهذا لزيد . وهذا لعمرو » أوجب ذلك أن يكون كل واحد مخصصاً بما جعل له ، لا يشركه فيه غيره .

فلذا نحن شاركونهم في عيدهم يوم السبت أو عيد يوم الأحد : خالفنا هذا الحديث . وإذا كان هذا في العيد الأسبوعي . فكذلك في العيد الحولي . إذ لا فرق بل إذا كان هذا في عيد يعرف بالحساب العربي . فكيف بأعياد الكافرين المعجبة ، التي لا تعرف إلا بالحساب الرومي القبطي ، أو الفارسي ، أو المبري ونحو ذلك ؟

وقوله صلى الله عليه وسلم « بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناه من بعدهم ، فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه . فهدانا الله » أى : من أجل . كما يروى أنه قال « أنا أفصح العرب بَيِّدَ أُنَى من قریش ، واسترضت في بنى سعد ابن بكر » .

والمعنى والله أعلم : أى نحن الآخرون في الخلق السابقون في الحساب والدخول إلى الجنة . كما قد جاء في الصحيح « إن هذه الأمة أول من يدخل الجنة من الأمم ، وإن محمداً صلى الله عليه وسلم أول من يفتح له باب الجنة » .

عيد الجمعة
للمسلمين

وذلك لأننا أوتينا الكتاب من بعدهم . فهدتنا لما اختلفوا فيه من الهدى السابق للميذين الآخرين . وصار عملنا الصالح قبل عملهم . فلما سبقناهم إلى الهدى والعمل الصالح : جعلنا سابقين لهم في ثواب العمل الصالح . ومن قال « بَيِّدَ » ههنا بمعنى « غير » فقد أبطد .

الوجه السادس من السنة : ماروى كريب مولى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أرسلنى ابن عباس وناس من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة رضى الله عنها ، أسألها : أى الأيام كان النبى صلى الله عليه وسلم أكثرها صياما ؟ قالت : كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد ، أكثر ما كان يصوم من الأيام . ويقول : إنهما يوما عيد للمشركين . فأنا أحب أن أخالفهم » رواه أحد والنسائى وابن أبى عاصم . وهو محفوظ من حديث عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن محمد ابن عمر بن على عن أبيه عن كريب . وصححه بعض الحفاظ . وهذا نص فى شرع مخالفتهم فى عيدهم ، وإن كان على طريق الاستحباب . وسند كريب حديث نهيه عن صوم يوم السبت ، وتعليل ذلك أيضا بمخالفتهم . ونذكر حكم صومه مفردا عند العلماء ، وأنهم متفقون على شرع مخالفتهم فى عيدهم . وإنما اختلفوا : هل مخالفتهم يوم عيدهم بالصوم لخالفه فعلهم ، أو بالامال حتى لا يقصد بصوم ولا بفطر ، أو يفرق بين العيد العربى وبين العيد العجمى ؟ على ما سنذكره إن شاء الله تعالى .

صوم الأيام التى كان يبيدها المشركون

وأما الاجماع والآثار فمن وجوه :
أحدها : ما قدمت التنبيه عليه من أن اليهود والنصارى والمجوس ما زالوا فى أمصار المسلمين بالجزية يفعلون أعيادهم التى لهم ، والمقتضى لبعض ما يفعلونه قائم فى كثير من النفوس . ثم لم يكن على عهد السلف من المسلمين من يشرّكهم فى شيء من ذلك ، فلولا قيام الممانع فى نفوس الأمة كراهة ونهيا من ذلك ، وإلا لوقع ذلك كثيرا . إذ الفعل مع وجود مقتضيه وعدم مافيه واقع لاحتمال والمقتضى

واقع . فلم وجود المانع . وللمانع هنا : هو الدين . فلم أن الدين دين الإسلام هو المانع من الموافقة . وهو المطلوب .

الثاني : أنه قد تقدم في شروط عمر رضى الله عنه التي اتفقت عليها الصحابة من شروط
عمر أن لا يظهر
الدميون شعار
عيدم
وسائر الفقهاء بعدم : أن أهل النعمة من أهل الكتاب لا يظهرون أعيادهم في دار
الإسلام . وسماوا الشمانين والباعوث . فإذا كان المسلمون قد اتفقوا على منعهم
عن إظهارها . فكيف يسوغ للمسلمين فعلها ؟ أو ليس فعل المسلم لها أشد من
فعل الكافر لها ، مظهرها ؟ .

وذلك أنا إنما منضمهم من إظهارها لما فيه من الفساد . إما لأنها ممصية ،
أو شعار المصية . وعلى التقديرين : فالمسلم ممنوع من المصية . ومن شامتل المصية .
ولو لم يكن في فعل المسلم لها من الشر إلا تجرئة الكافر على إظهارها لقوة قلبه
بالمسلم ، فكيف بالمسلم إذا فعلها ؟ فكيف ؟ وفيها من الشر ما سبنيه على بعضه
إن شاء الله تعالى .

الثالث : ما تقدم من رواية أبي الشيخ الإصبهاني عن عطاء بن يسار هكذا
رأيت . ولعله عطاء بن دينار . قال : قال عمر « ياكم ورطانة الأعاجم ، وأن
تدخلوا على المشركين يوم عيدم في كنائسهم » .

وروى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهة الدخول على أهل النعمة في كنائسهم
والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجانهم : عن سفیان الثوري عن ثور بن يزيد عن
عطاء بن دينار قال قال عمر « لا تملوا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين
في كنائسهم يوم عيدم . فإن السخطة تنزل عليهم » .

وبالاسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد ، أو أبي الوليد عن عبد الله
ابن عمرو قال « من بنى ببلاد الأعاجم وصنع نيروزهم ومهرجانهم . وتشبه بهم
حتى يموت وهو كذلك : حشر معهم يوم القيامة » .

وروى بإسناده عن البخاري صاحب الصحيح : قال : قال لي ابن أبي مريم

النهي عن
رطانة العجم
ودخول
معابدهم

أبنا نافع بن يزيد سمع سليمان بن أبي زينب وعمرو بن الحارث سمع سعيد ابن سلفة سمع أباه سمع عمرو بن الخطاب رضى الله عنه قال : « اجتنبوا أعداء الله فى عيديم » .

وروى بإسناد صحيح عن أبي أسامة حدثنا عون عن أبي المغيرة عن عبد الله اجتنبوا أعياد أعداء الله ابن عمرو قال « من بنى بيلاذ الأعاجم ، وصنع نيروزم ومهرجانهم . وتشبه بهم حتى يموت ، وهو كذلك . حشر معهم يوم القيامة » وقال : هكذا رواه يحيى ابن سعيد ، وابن أبي عدى وغندر ، وعبد الوهاب عن عوف بن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو من قوله .

وبالاسناد إلى أبي أسامة عن حماد بن زيد عن هشام بن محمد بن سيرين قال : « أتى على رضى الله عنه بمثل النيروز . فقال : ما هذا ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين . هذا يوم النيروز . قال فاصنعوا كل يوم نيروزا . قال أسامة : كره رضى الله عنه أن يقول : النيروز » .

قال البيهقي : وفى هذا الكراهة لتخصيص يوم بذلك لم يجعله الشرع مخصوصا به . وهذا عمر رضى الله عنه نهى عن لسانهم ، وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيديم . فكيف بفعل بعض أفعالهم ، أو بفعل ما هو من مقتضيات دينهم ؟ أليست موافقتهم فى العمل أعظم من الموافقة فى اللغة ؟ أو ليس بعض أعمال عيديم أعظم من مجرد الدخول عليهم فى عيديم ؟ وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيديم بسبب عملهم ، فمن يشركتهم فى العمل أو بعضه : أليس قد يمرض لعقوبة ذلك ؟ ثم قوله « اجتنبوا أعداء الله فى عيديم » أليس نهيا عن لقائهم والاجتماع بهم فيه ؟ فكيف بمن عمل عيديم ؟ .

وأما عبد الله بن عمرو : فصرح أنه « من بنى بيلاذم ، وصنع نيروزم ومهرجانهم ، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم » .

وهذا يقتضى أنه جيله كافرا بمشاركتهم فى مجموع هذه الأمور ، أو جعل ذلك

من الكبائر الموجبة للعار . وإن كان الأول ظاهراً فله قسطه . فكون المشاركة في بعض ذلك ممصية . لأنه لو لم يكن مؤثراً في استحقاق العقوبة لم يميز جله جزاء من المقتضى . إذ الباح لا يعاقب عليه . وليس التمس على بعض ذلك مشروطاً ببعض لأن أبعاض ما ذكره يقتضى التمس مفرداً .

وإنما ذكر - والله أعلم - من بنى بيلادم ، لأنهم على عهد عبد الله بن عمرو وغيره من الصحابة كانوا ممنوعين من إظهار عيدهم بدار الإسلام . وما كان أحد من المسلمين يشبه بهم في عيدهم ، وإنما كان يتمكن من ذلك بكونه في أرضهم .

وأما على رضى الله عنه : فذكره موافقتهم في اسم يوم العيد الذى ينفردون به . فكيف بموافقتهم في العمل ؟

وقد نص أحد على معنى ما جاء عن عمر وعلى رضى الله عنهما في ذلك . وذكر أحبابه مسألة العيد .

وقد تقدم قول القاضى أبى يعلى : مسألة في المنع من حضور أعيادهم .

وقال الإمام أبو الحسن الأمدى : المعروف بابن البغدادى في كتابه « عمدة

الحاضر وكفاية المسافر » .

فصل : لا يجوز شهود أعياد النصارى واليهود . نص عليه أحمد في رواية منها .

واحتج بقوله تعالى (٢٥ : ٧٢) والذين لا يشهدون الزور) قال : الشمانين وأعيادهم .

فأما ما يبيعون في الأسواق في أعيادهم . فلا بأس بحضوره . نص عليه أحمد

في رواية منها . وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعة وكنائسهم . فأما

ما يباع في الأسواق من المأكول فلا ، وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم .

وقال الخلال في جامعه : باب في كراهة خروج المسلمين في أعياد المشركين .

خصوص
الفقهاء في
تجنب أعياد
الكفار

وذكر عن مهنا قال : سألت أحمد عن شهود هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام . مثل : طور ياور ، ودير أيوب ، وأشباهه ، يشهده المسلمون ويشهدون الأسواق ، ويحلبون النعم فيه ، والبقر والرقيق ، والبر والشمير ، وغير ذلك ، إلا أنهم إنما يدخلون في الأسواق يشترون . ولا يدخلون عليهم بيّهم قال : إذا لم يدخلوا عليهم بيّهم . وإنما يشهدون السوق فلا بأس . وإنما رخص أحمد رحمه الله في شهود السوق بشرط : أن لا يدخلوا عليهم بيّهم .
فعل منعه من دخول بيّهم .

وكذلك أخذ إخلال من ذلك : للنع من خروج المسلمين في أعيادهم . فقد نص أحمد على مثل ما جاء عن عمر رضى الله عنه من المنع من دخول كنائسهم في أعيادهم ، وهو كما ذكرنا : من باب التنبيه عن المنع من أن يفعل كفعلهم .
وأما الرطانة وتسمية شهورهم بالأسماء المعجيه :

قال أبو محمد الكرمانى المسمى بحرب : باب تسمية الشهور بالفارسية . قلت لأحمد : فإن للفارس أياها وشهوراً يسمونها بأسماء لا تعرف ؟ فكره ذلك أشد الكراهة . وروى فيه عن مجاهد : أنه يكره أن يقال : آذرماء ، وذى ماه . قلت : فإن كان اسم رجل أسميه به ؟ فكرهه ، وقال : وسألت إسحق قلت : تاريخ الكتاب يكتب بالشهور الفارسية ، مثل : آذرماء وذى ماه ؟ قال : إن لم يكن في تلك الأسماء اسم يكره فأرجو .

قال : وكان ابن المبارك يكره إيزدان يحلف به . وقال : لا آمن أن يكون أضيف إلى شىء يبد . وكذلك الأسماء الفارسية .

قال : وكذلك أسماء العرب ، كل شىء مضاف .

قال وسألت إسحق مرة أخرى . قلت : الرجل يتعلم شهور الروم والفارس ؟ قال : كل اسم معروف في كلامهم فلا بأس .

فما قاله أحمد من كراهة هذه الأسماء له وجهان .

أحدهما : إذا لم يعرف معنى الاسم جاز أن يكون معنى محرماً . فلا ينطق المسلم بما لا يعرف معناه . ولهذا كُرِهت الرُّقَّ العجبية . كالعبرانية أو السريانية أو غيرها ، خوفاً أن يكون فيها معان لا تجوز .

وهذا المعنى : هو الذى اعتبره إسحق . ولكن إذا علم أن المعنى مكروه فلا ريب فى كراهته . وإن جهل معناه : فأُجِدَّ كرهه . وكلام إسحق : يحتمل أنه لم يكرهه .

والوجه الثانى : كراهة أن يتمود الرجل النطق بغير العربية . فإن اللسان العربى شعار الإسلام وأهله ، واللغات من أعظم شعائر الأمم التى بها يتميزون . ولهذا كان كثير من الفقهاء أو أكثرهم يكرهون فى الأدعية التى فى الصلاة والذكر : أن يدعى الله أو يذكر بغير العربية .

وقد اختلف الفقهاء فى أذكار الصلاة : هل تقال بغير العربية ؟ وهى ثلاث درجات . أعلاها القرآن . ثم الذكر الواجب غير القرآن ، كالترجمة بالإجماع ، وبالتحليل ، والتشهد عند من أوجبه . ثم الذكر غير الواجب من دعاء أو تسبيح أو تكبير وغير ذلك .

فأما القرآن : فلا يقرؤه بغير العربية . سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور . وهو الصواب الذى لا ريب فيه . بل قد قال غير واحد : إنه يمتنع أن يترجم سورة ، أو ما يقوم به الإجماع .

واختلف أبو حنيفة وأصحابه فى القادر على العربية . وأما الأذكار الواجبة : فاختلف فى منع ترجمة القرآن : هل تترجم للماجز عن العربية وعن تملها ؟ وفيه لأصحاب أحمد وجهان .

أشبههما بكلام أحد : أنه لا يترجم . وهو قول مالك وإسحق .

والثانى : يترجم : وهو قول أبى يوسف ومحمد الشافعى .

وأما سائر الأذكار : فالمنصوص من الوجهين : أنه لا يترجمها . ومتى فعل

الصفات أعظم
شعائر الأمم

تحریم رجمة
القرآن

بطلت حملاته . وهو قول مالك وإسحق وبعض أصحاب الشافعي .
والمنصوص عن الشافعي : أنه يكره ذلك بنير العربية ولا يبطل .
ومن أصحابنا من قال : له ذلك ، إذا لم يحسن العربية .
وحكم النطق بالمجمية في العبادات من الصلاة والقراءة والذكر كالتلبية
والنسيئة على الذبيحة ، وفي العقود والفسوخ ، كالنكاح واللعان وغير ذلك :
معروف في كتب الفقه .

وأما الخطاب بها من غير حاجة في أسماء الناس والشهود : كالتواريخ ونحو
ذلك . فهو منهي عنه مع الجهل بالمعنى بلالريب . وأما مع العلم به : فكلام أحمد
بين في كراهته أيضاً . فإنه كره آذرماء ونحوه . ومعناه : ليس محرماً .
وأغلبه سئل عن الدعاء في الصلاة بالفارسية ؟ فكرهه . وقال : لسان سوء .
وهو أيضاً قد أخذ بحديث عمر رضى الله عنه الذي فيه النهي عن رطائهم ،
وعن شهود أعيادهم . وهذا قول مالك أيضاً . فإنه قال : لا يُحرم بالمجمية ،
ولا يدعو بها . ولا يحلف بها . وقال نهى عمر عن رطانة الأعاجم . وقال :
« إنها خيب » .

فقد استدل بنهى عمر عن الرطانة مطلقا .

منع الشافعي من التكلم بنير العربية
وقال الشافعي ، فيما رواه السلفي بإسناد معروف إلى محمد بن عبد الله بن الحكم
قال سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول « سعى الله الطالبين من فضله في الشراء
والبيع : تجارا . ولم تزل العرب تسميهم التجار . ثم سماهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما سعى الله به من التجارة بلسان العرب ، والساسرة اسم من أسماء المعجم .
فلا نحب أن يسمى رجل يعرف العربية تاجراً إلا تاجراً . ولا ينطق بالعربية
في شيء بالمجمية . وذلك أن اللسان الذي اختاره الله عز وجل لسان العرب
فأنزل به كتابه المزي . وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد صلى الله عليه وسلم . ولهذا
قول : ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية : أن يتعلمها . لأنها اللسان الأولى

بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بالمعجبة .

قد ذكره الشافعي لمن يعرف العربية أن يسمى بغيرها ، وأن يتكلم بها خالطاً لها بالمعجبة . وهذا الذي ذكره . قاله الأئمة متأثرون عن الصحابة والتابعين . وقد قلنا عن عمر ، وعلى رضى الله عنهما ما ذكرناه .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف : حدثنا وكيع عن أبي هلال عن أبي بريدة قال : قال عمر « ما تعلم الرجل الفارسية إلا خَبْ . ولا خَبْ رجل إلا قطعت مروءته » .

وقال : حدثنا وكيع عن ثور عن عطاء قال « لا تعلموا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا عليهم كنائسهم . فإن السخط ينزل عليهم » .

وهذا الذي رويناها فيما تقدم عن عمر رضى الله عنه

وقال : حدثنا إسماعيل بن عَمَية عن داود بن أبي هند « أن محمد بن سعد بن أبي وقاص سمع قوماً يتكلمون بالفارسية ، قال : ما بال الجوسية بمد الحنيقية ؟ »

وقد روى الشافعي من حديث سعيد بن العلاء البرذعي حدثنا إسحق بن

إبراهيم البلخي حدثنا عمر بن هرون البلخي حدثنا أسامة بن زيد عن نافع عن ^{التكلم بغير} ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يحسن ^{العربية فيغير} ضرورية نفاق أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالمعجبة . فإنه يورث النفاق » .

ورواه أيضاً بإسناد آخر معروف إلى أبي سهيل محمود بن عمر المكبري : حدثنا

محمد بن الحسن بن محمد المقرئ حدثنا أحمد بن خليل - بيلخ - حدثنا إسحاق بن

إبراهيم الجعفي حدثنا عمر بن هارون عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر

عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان يحسن أن يتكلم

بالعربية فلا يتكلم بالفارسية . فإنه يورث النفاق » .

وهذا الكلام يشبه كلام عمر بن الخطاب وأما رفقته : فوضع تبين .

وقل عن طائفة منهم : أنهم كانوا يتكلمون بالكلمة بعد الكلمة

من المعجبة .

قال أبو خَلَّة « كلنى أبو المألىة بالفارسية » .

وقال منذر الثورى « سأل رجل محمد بن الحنفية عن الخبز ؟ فقال : بإجارية
اذهى بهذا الدرهم فاشترى به تنبيراً ، فاشتريت به تنبيراً ، ثم جاءت به »
يعنى الخبز .

وفى الجملة : فالكلمة بعد الكلمة من المعجمة أمرها قريب ، وأكثر
ما كانوا يفعلون ذلك ، إما لكون المخاطب أعمى ، أو قد اعتاد المعجمة ، يريدون
تقريب الأنعام عليه ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد
ابن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ، قد ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبوها -
« فكساها النبى صلى الله عليه وسلم قميصاً ، وقال : يا أم خالد هذا سنّا . والسنا
بلغة الحبشة : الحسن » .

وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال لمن أوجه بطنه « أشكم
بدرد » وبضمهم يرويه مرفوعاً . ولا يصح .

وأما اعتياد الخطاب بنبر العربية التى هى شعار الإسلام ولغة القرآن ، حتى
يصير ذلك عادة للمصر وأهله ، ولأهل الدار ، وللرجل مع صاحبه ، ولأهل
السوق ، أو للأمرء ، أو لأهل الديوان ، أو لأهل الفقه : فلا ريب أن هذا
مكروه فانه من التشبه بالأعاجم ، وهو مكروه كما تقدم .

إنما يكره
إتخاذ لغة
المجتمعات

ولهذا كان المسلمون المتقدمون ، لما سكنوا أرض الشام ومصر ، ولغة أهلها
رومية . وأرض العراق وخراسان ، ولغة أهلها فارسية ، وأهل المغرب ، ولغة
أهلها بربرية : عوّدوا أهل هذه البلاد العربية ، حتى غلبت على أهل هذه
الأقطار : مسلمهم وكافرهم . وهكذا كانت خراسان قديماً . ثم إنهم تساهلوا فى
أمر اللغة ، واعتادوا الخطاب بالفارسية ، حتى غلبت عليهم ، وصارت العربية
مهجورة عند كثير منهم . ولا ريب أن هذا مكروه .

وإنما الطريق الحسن : اعتياد الخطاب بالعربية ، حتى يتلقنها الصغار فى

الدور وللكتاب . فيظهر شعار الإسلام وأهله . ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فهم معاني الكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب عليه .

واعلم أن اعتبار اللغة : يؤثر في العقل والخلق والدين ، تأثيراً قوياً .
اعتبار اللغة يؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين . ومشابهتهم :
تزيد العقل والدين والخلق .

وأيضاً فإن فهم اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب . فإن
فهم الكتاب والسنة فرض . ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية . وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب .

ثم منها : ما هو واجب على الأعيان . ومنها : ما هو واجب على الكفاية .
وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عيسى بن يونس عن ثور
عن عمر بن يزيد قال « كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنه :
أما بعد ، فتفقهوا في السنة ، وتفقهوا في العربية ، وأعربوا القرآن . فإنه عربي » .
وفي حديث آخر عن عمر رضى الله عنه أنه قال « تعلموا العربية ، فإنها من
دينكم ، وتعلموا الفرائض ، فإنها من دينكم » .

وهذا الذي أمر به عمر رضى عنه من فهم العربية وفهم الشريعة : يجمع
ما يحتاج إليه . لأن الدين فيه فهم أقوال وأعمال ، وفهم العربية : هو الطريق إلى
فهم أقواله ، وفهم السنة : هو الطريق إلى فهم أعماله .

وأما الاعتبار في مسألة العيد : فمن وجوه .
أحدها : أن الأعياد من جملة الشرع ، والمناهج والناسك ، التي قال الله سبحانه
(٥ : ٤٨ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) وقال (٢٢ : ٦٧ لكل أمة جعلنا
منسكاً هم ناسكوه) كالقبلة والصلاة والصيام ، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد
وبين مشاركتهم في سائر المناهج ، فإن الموافقة في جميع العيد : موافقة في الكفر

أوجه الاعتبار
على تحريم عيد
الكفار

والمواقة في بعض فروعه : مواقة في بعض شعب الكفر ، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به بين الشرائع ، ومن أظهر ما لها من الشعائر . فالمواقة فيها مواقة في أخص شرائع الكفر وأظهر شعائره ، ولا ريب أن المواقة في هذا قد تنتهي إلى الكفر في الجملة وشروطه .

وأما مبدؤها : فأقل أحواله : أن تكون معصية ، وإلى هذا الاختصاص أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « إن لكل قوم عيداً ، وإن هذا عيدنا » وهذا أتبع من مشاركتهم في لبس الزنار ونحوه من علاماتهم ، فإن تلك علامة وضعية ليست من الدين ، وإنما الفرض منها : مجرد التمييز بين المسلم والكافر ، وأما العيد وتوابعه : فإنه من الدين الملل هو وأهله ، فالمواقة فيه مواقة فيما يميزون به من أسباب سخط الله وعقابه .

وإن شئت أن تنظم هذا قياساً تمثيلاً ، قلت : العيد : شريعة من شرائع الكفر ، أو شعيرة من شعائره ، لحرمت مواقاتهم فيها ككثير شعائر الكفر وشرائعه ، وإن كان هذا أئين من القياس الجزئي .

ثم كل ما يختص به ذلك من عبادة وعادة : فإنما سببه هو كونه يوماً مخصوصاً ، وإلا فلو كان ككثير الأيام لم يختص بشيء ، وتخصيصه ليس من دين الإسلام في شيء ، بل هو كفر به .

ما يفسد الكفر في أعيادهم : الوجه الثاني من الاعتبار : أن ما يفعلونه في أعيادهم معصية لله . لأنه إما يحدث مبتدع وإما منسوخ . وأحسن أحواله - ولا أحسن فيه - أن يكون بمنزلة صلاة المسلم إلى بيت المقدس ، هذا إذا كان المفعول مما يتدين به ، وأما ما يتبع ذلك من التوسع في العادات من الطعام واللباس ، واللعب والراحة : فهو تابع لذلك العيد الديني ، كما أن ذلك تابع له في دين الإسلام ، فيكون بمنزلة أن يتخذ بعض المسلمين عيداً مبتدعاً يخرجون فيه إلى الصحراء ، ويفعلون فيه من العبادات والمعدات من جنس المشروع في يومى الفطر والنحر ، أو مثل أن ينصب بئرية يطاف بها ويحج إليها ،

ويصنع لمن يفعل ذلك طعاما ونحو ذلك ، فلو كره المسلم ذلك . لكرهه غير عادته ذلك اليوم ، كما يغير أهل البدع عاداتهم في الأمور العادية ، أوفى بعضها بصنعهم طعاما ، أو زينة لباس ، أو توسع في نفقة ونحو ذلك من غير أن يتعبدوا بتلك العادة المحدثه : كان هذا من أقبح المنكرات ، فكذلك موافقة هؤلاء المفضوب عليهم والضالين وأشد .

نم هؤلاء يُقرّون على دينهم المبتدع والمنسوخ بشرط أن يكونوا مُستَعِيرِينَ به ، والمسلم لا يُقرّ على دين مبتدع ولا منسوخ ، لا سراً ولا علانية ، وأما مشابهة الكفار : فكشابهة أهل البدع وأشد .

الوجه الثالث من الاعتبار يدل : أنه إذا سوغ فعل القليل من ذلك أدى إلى القليل يؤد : فعل الكثير . ثم إذا اشتهر الشيء دخل فيه عوام الناس ، وتناسوا أصله ، إلى الكثير حتى يصير عادة للناس بل عيدا ، حتى يضاهى بعيد الله ، بل قد يزيد عليه ، إلى الإشهاد ونسيان الأصل حتى يكاد أن يفضى إلى موت الإسلام وحياة الكفر ، كما قد سَوَّلَ الشيطان لكثير من يدعى الإسلام فيما يفعلونه في آخر صوم النصارى : من الهدايا والأفراح والنفقات ، وكسوة الأولاد ، وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين ، بل البلاد المصافية للنصارى التي قلَّ علم أهلها وإيمانهم : قد صار ذلك أغلب عندهم ، وأبهى في نفوسهم من عيد الله ورسوله ، على ما حدثني به الثقات . ويؤكد صحة ذلك : ما رأيته بدمشق وماحولها من أرض الشام . مع أنها أقرب إلى العلم والإيمان^(١) .

(١) فكيف لو رأى شيخ الإسلام رحمه الله ما يصنمه جمهور أهل مصر والشام اليوم ، وقد غلبت الفرجة على عقائدهم وأخلاقهم وكل شئونهم ، فقد اصطحبوا صبغة أفرنجية جعلت أحب شيء إلى نفوسهم ما حرم الله ورسوله . وهم مندفعون في هذا السبيل الشيطاني وراء أهوائهم وشهواتهم وجاهليتهم ، يظنون أن ذلك يؤدي بهم إلى الرقي والازدهار والاستقلال ، مع أنهم لا يرون في كل خطوة إلا خيبة تلاحقهم وتزيدهم اعطاطاً ومهيجة وغضباً من الرب سبحانه . والله يهدينا وإياهم سواء السبيل . م ١٤ — الصراط

ما صنع
النصارى في
عقب صومهم
الكبير

فهذا الخليس الذى يكون في آخر صوم النصارى : يدور بدوران صومهم الذى هو سبعة أسابيع . وصومهم — وإن كان في أوائل الفصل الذى تسميه العرب الصيف ، وتسميه العامة الربيع — فانه يتقدم ويتأخر . ليس له حد واحد من السنة الشمسية — كالخاليس الذى هو في أول نيسان — بل يدور في نحو ثلاثة وثلاثين يوما ، لا يتقدم أوله عن ثانی شباط ، ولا يتأخر أوله عن ثانی آذار . بل يبتدئون من الاثنين الذى هو أقرب إلى اجتماع الشمس والقمر في هذه المدة ، ليراعوا التوقيت الشمسى والهلالي .

وكل ذلك بدع أحدثوها باتفاق منهم ، خالفوا بها الشريعة التى جاءت بها الأنبياء ، فإن الأنبياء ما وقتوا العبادات إلا بالهلل . وإتسا اليهود والنصارى حرفوا الشرائع تحريفا ليس هذا موضع ذكره .

وبلى هذا الخليس : يوم الجمعة الذى جعلوه بازاء يوم الجمعة التى صلب فيها المسيح ، على زعمهم الكاذب ، يسمونها جمعة الصَّلْبوت ، ويليه ليلة السبت التى يزعمون أن المسيح كان فيها فى القبر . وأظنهم يسمونها ليلة النور ، وبيت النور . ويصنعون تحرقه يروجونها على عامتهم لفلبة الضلال عليها ، ويخيلون إليهم أن النور ينزل من السماء فى كرسيه القمامة ، التى بيت المقدس ، حتى يحملوا ما يوقد من ذلك الضوء إلى بلادهم متبركين به ، وقد علم كل ذى عقل أنه مصنوع مقتل ثم يوم السبت يطلبون اليهود ، ويوم الأحد يكون العيد الكبير عندهم ، الذى يزعمون أن المسيح قام فيه .

ثم الأحد الذى بلى هذا يسمونه : الأحد الحديث . يلبسون فيه الجديد من ثيابهم ، ويفعلون فيه أشياء . وكل هذه الأيام عندهم أيام العيد ، كما أن يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى : عيدنا أهل الإسلام . وهم يصومون عن اللحم ومافيه الروح . ثم فى مقدمة فطرم يفطرون أو بعضهم على ما يخرج من الحيوان من لبن وبيض ولحم ، وربما كان أول فطرم على البيض ، ويفعلون فى أعيادهم

وغيرها من أمور دينهم أقوالاً وأعمالاً لاتنضبط . ولهذا تجد قُل العلماء لمقاتلتهم
وشرائعهم تختلف . وعلمته صحيح .

وذلك أن القوم يزعمون أن ماوضعه رؤساء دينهم من الأحبار والرهبان من
الدين فقد لزمهم حكمه . وصار شرعاً شرعه المسيح في السماء ، فهم في كل مدة
ينسخون أشياء ويشرعون غيرها أشياء من الإيجابات والتحريمات ، وتأليف
الاعتقادات وغير ذلك ، مخالفًا لما كانوا عليه قبل ذلك ، زعمًا منهم أن هذا
بمنزلة نسخ الله شريعة بشريعة أخرى .

فهم واليهود في هذا الباب وغيره على طرفي تقيض : اليهود تمنع أن ينسخ
الله الشرائع . أو يبعث رسولاً بشريعة تخالف ما قبلها ، كما أخبر الله عنهم بقوله
(٢ : ١٤٢) سيقول السفهاء من الناس ماولأم عن قبلتهم التي كانوا عليها)
والنصارى تميز لأحبارهم ورهبانهم شرع الشرائع ونسخها . فلذلك لا ينضبط
للعنصارى شريعة محكمة مستمرة على الأزمان .

وغيرنا لا يتوقف على معرفة تفاصيل باطلهم ، ولكن يكفينا أن نعرف المنكر
معرفة تميز بينه وبين المباح والمعروف ، والمستحب والواجب ، حتى تتمكن بهذه
المعرفة من اتقائه ، واجتنابه ، كما نعرف سائر المحرمات ، إذ الفرض علينا تركها .
ومن لم يعرف المنكر لا جملة ولا تفصيلاً : لم يتمكن من قصد اجتنابه . والمعرفة
الجملية كافية ، بخلاف الواجبات ، فإن الفرض لما كان فعلها ، والفعل لا يتأق
إلا مفصلاً : وجبت معرفتها على سبيل التفصيل .

وإنما عددت أشياء من منكرات دينهم لما رأيت طوائف من المسلمين قد
ابتلوا ببعضها ، وجعل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله .

وقد بلغني أيضاً أنهم يخرجون يوم الخميس الذي قبل ذلك ، أو يوم السبت
أو غير ذلك ، إلى القبور ويبخرونها . وكذلك يبخرون بيوتهم في هذه الأوقات ،
وهم يعتقدون أن في البخور بركة ودفع أذى ، لا لكونه عطياً . ويعطونه من القرايين .

دين أهل
الكتاب
وما يبتدعه
الأحبار
والرهبان

مثل الذبائح . ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير . وبكلام مصنف .
ويصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنسكرة . ولست أعلم
جميع ما يفعلونه . وإنما ذكرت ما ذكرته لما رأيت كثيرا من المسلمين يفعلونه ،
وأصله مأخوذ عنهم حتى إنه كان في مدة الخليس تبقى الأسواق مملوءة من أصوات
هذه النواقيس الصفار ، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل .
وفيه ما هو محرم أو كفر .

وقد أتى إلى جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله - وأعنى بالعامه هنا
كل من لم يعلم حقيقة الإسلام - فإن كثيرا ممن ينتسب إلى فقه أو دين ، قد
شارك في ذلك : أتى إليهم أن البخور المرق ينفع ببركته من العين والسر
والأدواء والمهوام . ويصورون في أوراق صور الحيات والعقارب ، ويلصقونها في
بيوتهم ، زعما منهم أن تلك الصور - الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة يتا
هي فيه - تمنع المهوام ، وهو ضرب من طلائم الصابئة .
ثم كثير منهم - على ما بقله - يصاب على باب البيت .

ويخرج خلق عظيم في الخليس التمد على هذا الخليس يبخرون المقابر ،
ويسمون هذا المتأخر : الخليس الكبير . وهو عند الله الخليس المهين الحقير هو وأهله
ومن يظلمه . فإن كل ماعظم بالباطل من زمان أو مكان أو حجر أو شجر أو بنية
يجب قصد إهائته . كإتهان الأوثان المعبودة ، وإن كانت لولا عبادتها لكائنات
كسائر الأججار .

اتخاذهم أيام النور مبدأ السنة الزراعية
وما يفضله الناس من المنكرات : أنهم يوظفون على الأماكن وظائف
- أكثرها كرها - من الفم والدجاج واللبن والبيض ، فيجتمع فيها تحريمان :
أكل مال المسلم أو المعاهد بغير حق ، وإقامة شعار النصارى ، ويجعلونه ميقاتا
لاخراج الوكلاء على المزارع ، ويطحنون فيه ، ويصبون فيه البيض ، وينفقون
فيه النفقات الواسعة ، ويزينون أولادهم ، إلى غير ذلك من الأمور التي يقشع منها
قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه ، بل يعرف المعروف ، وينكر المنكر .

وخلق كثير منهم يضمنون ثيابهم تحت السماء رجاء البركة من مريم تنزل عليها . فهل يستريب من في قلبه أدنى حياة من الايمان أن شريعة جاءت بما قدمنا بمضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبايح ؟ ويفعلون ما هو أعظم من ذلك : يطلون أبواب بيوتهم ودوابهم بالخلوق والمفترأ وغير ذلك من أعظم المنكرات عند الله . فאלله تعالى يكفيننا شر البتدعة : وبالله التوفيق .

وأصل ذلك كله : إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد ، أو مشابهتهم في بعض أمورهم .

يوضح ذلك : أن الأسبوع الذى يقع فى آخر صومهم يعظمونه جداً بتسميته الخميس الكبير والجمعة الكبيرة الخميس الكبير ، وجمعة الجمعة الكبيرة . ويحتفدون فى التعمد فيه ما لا يحتفدون فى غيره بمنزلة العشر الأواخر من رمضان فى دين الله ورسوله ، والأحد الذى هو أول الأسبوع يصنعون فيه عيداً يسمونه الشمانين . هكذا تقل بعضهم عنهم : أن الشمانين هو أول أحد فى صومهم ، يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه ، يزعمون أن ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل إلى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها ، فأمر بالمعروف ونهى عن المنكر . فثار عليه غوغاء الناس . وكان اليهود قد وكلوا قوما معهم عصى يضربونه بها . فأورقت تلك العصي ، وسجد أولئك الغوغاء . للمسيح . فعيد الشمانين مشابهة لذلك الأمر ، وهو الذى سمي فى شروط عمر وكتب الفقه « أن لا يظهره فى دار الإسلام » ويسمون هذا العيد ، وكل مخرج يخرجونه إلى الصحراء : باعوثاً . فالباعث : اسم جنس لما يظهر به الدين ، كعيد الفطر والنحر عند المسلمين .

فما يحكونه عن المسيح عليه الصلاة والسلام من المعجزات فى حيز الإمكان لا تكذبهم فيه ، لإمكانه . ولا نصدقهم ، لجهلهم وفسقهم .

وأما موافقتهم فى التعييد فأحياء دين أحدثوه أو دين نسخه الله .

تزعّم النصارى ثم الخميس - الذى يسمونه الخميس - الكبير يزعمون أن فى مثله نزلت المائدة
التي ذكرها الله فى القرآن حيث قال (٥ : ١١٤) قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا
أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا - الآيات) فيوم الخميس
هو يوم عيد المائدة . ويوم الأحد : يسمونه عيد الفصح ، وعيد النور ، والعيد
الكبير . ولما كان عيداً صاروا يصنمون فيه لأولادهم البيض المصبوغ ونحوه .
لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن أو بيض . إذ صومهم هو
عن الحيوان وما يخرج منه ، وإنما يأكلون فى صومهم الحب ، وما يصنع منه ، من
خبز وزبيب وشيرج ونحو ذلك .

وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك : قد زيناها
الشیطان لكثير ممن يدعى الإسلام ، وجعل لها فى قلوبهم مكانة وحسن ظن ،
وزادوا فى بعض ذلك ونقصوا . وقدموا وأخروا . إما لأن بعض ما يفعلونه قد كان
يفعله بعض النصارى ، أو غيره هم من عند أنفسهم ، كما كانوا يغيرون بعض أمر
الدين الحق . لكن لما اختصت به هذه الأيام ونحوها من الأيام التي ليس لها
لا يجل لنا أن خصوصية فى دين الله ، وإنما خصوصها فى الدين الباطل . بل إنما أصل تخصيصها
نشابه الكفار من دين الكافرين . وتخصيصها بذلك فيه مشابهة لهم . وليس لجاهل أن يعتقد
فيعلم يكن من أن بهذا تحصل المخالفة لهم ، كما فى صوم يوم عاشوراء . لأن ذلك فيما كان أصله
ديننا لا أصلاً مشروعا لنا وهم يفعلونه ، فانا نخالفهم فى وصفه . فأما ما لم يكن فى ديننا بحال ،
ولا وصفاً بل هو فى دينهم المبتدع والنسوخ : فليس لنا أن نشابههم لافى أصله ولا فى وصفه .
كما قدما قاعدة ذلك فيما مضى .

فأحداث أمر ما فى هذه الأيام التي يتعلق تخصيصها بهم لا بنا : هو مشابهة
لهم فى أصل تخصيص هذه الأيام بشيء فيه تعظيم . وهذا يتبن على قول من
يكراه صوم يوم النيروز والمنهرجان . لا سيما إذا كانوا يعظمون ذلك اليوم الذى
أحدث فيه ذلك العمل .

وزيد ذلك وضوحاً : أن الأمر قد آل إلى أن كثيراً من الناس صاروا في مثل هذا الخميس الذى هو عند الكفار عيد المائدة — آخر خميس في صوم النصارى الذى يسمونه الخميس الكبير ، وهو الخميس الحقيقى — يجتمعون في أما كن اجتماعات عظيمة . ويصفون البيض ، ويطحنون اللبن ، وينكتون بالحمرة دوابهم . ويصطنعون الأطعمة التى لاتكاد تفعل في عيد الله ورسوله ، ويتهادون الهدايا التى تكون في مثل مواسم الحج . وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وعنته . وبقي عادة مطردة كاعتيادهم بعيد الفطر والنحر وأشد . واستعان الشيطان على إغوائهم في ذلك بأن الزمان زمان ربيع . وهو مبدأ العام الشمسى . فيكون قد كثر فيه اللحم واللبن والبيض ونحو ذلك ، مع أن عيد النصارى ليس هو يوماً محدوداً من السنة الشمسية . وإنما يتقدم فيها ويتأخر في نحو ثلاثة وثلاثين يوماً كما قدمناه .

وهذا كله تصديق قول النبى صلى الله عليه وسلم « لتبعن سنن من كان قبلكم » والسنن مشابهة الكفار في القليل من أمر عيديم وعدم النهى عن ذلك . وإذا كانت المشابهة في القليل ذريعة ووسيلة إلى بمض هذه القبايح كانت محرمة . فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله ؟ من التبرك بالصليب ، والتمعيد في المعمودية ، أو قول القتائل « المبود واحد ، وإن كانت الطرق مختلفة » ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التى تتضمن : إما كون الشريعة النصرانية واليهودية المبدلتين المنسوختين موصلة إلى الله . وإما استحسان بعض مافيهما بما يخالف دين الله ، أو التدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن والإسلام . يلا خلاف بين الأمة الوسط في ذلك ؟ .
وأصل ذلك : المشابهة والمشاركة .

وبهذا يقين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية ، وبعض حكمة ماشرعه الله

قد جهر التشبه
٢٢. إلى الكفر

لرسوله من مبيانة الكفار ومخالفتهم في عامة أمورهم . لتكون المخالفة أحسن لمادة الشر ، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس .

واعلم أنا لو لم نر موافقتهم قد أفضت إلى هذه القبائح لكان علمنا بما فطرت الطباع عليه واستدلانا بأصول الشريعة : يوجب النهي عن هذه الذريعة . فكيف وقد رأينا من المنكرات التي أفضت إليها المشابهة ما قد يوجب الخروج من الإسلام بالكلية ؟

للمشابهة تفضي وسر هذا الوجه : أن المشابهة تفضي إلى كفر أو معصية غالباً : أو تفضي إليها في الجملة . وليس في هذا المفضى مصلحة . وما أفضى إلى ذلك كان محرماً . فالمشابهة محرمة . والمقدمة الثانية : لأريب فيها . فإن استقرأ الشريعة في موارد ومصادرها دل على أن ما أفضى إلى الكفر غالباً حرام . وما أفضى إليه على وجه خفي حرام . وما أفضى إليه في الجملة ولا حاجة تدعو إليه حرام . كما قد تكلمنا على قاعدة الفرائض في غير هذا الكتاب .

والمقدمة الأولى : قد شهد بها الواقع شهادة لا تخفى على بصير ولا أعمى ، مع أن الإفضاء أمر طبيعي ، قد اعتبره الشارع في عامة الفرائض التي سدها . كما قد ذكرنا من الشواهد على ذلك نحواً من ثلاثين أصلاً منصوطة أو مجمعة عليها في كتاب « إقامة الدليل على بطلان التحليل » .

للأعياد في الوجه الرابع من الاعتبار : أن الأعياد والمواسم في الجملة لها منفعة عظيمة في جملة تأثير في دين الخلق ودينام ، كما تنفعهم بالصلاة والزكاة والصيام والحج . ولهذا جاءت بها كل شريعة . كما قال تعالى (٢٢ : ٦٧) لكل أمة جعلنا منسكاً م ناسكوه) وقال (٢٢ : ٣٤) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) .

ثم إن الله شرع على لسان خاتم النبيين من الأعمال ما فيه صلاح الخلق على أتم الوجوه . وهو الكمال المذكور في قوله تعالى (٥ : ٣) اليوم أكملت لكم دينكم)

ولهذا أنزل الله هذه الآية في أعظم أعياد الأمة الحنيفية . فانه لا يعيد في النوع أعظم من العيد الذى يجمع فيه المكان والزمان . وهو عيد النحر . ولا عين من أعيان هذا النوع أعظم من يوم كان قد أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعامة المسلمين . وقد نفى الله تعالى الكفر وأهله . والشرائع هى غذاء القلوب وقوتها . كما قال ابن مسعود رضى الله عنه ، ويروى مرفوعاً « إن كل آدبٍ يجب أن تؤتى مادته . وإن مادة الله هى القرآن » ومن شأن الجسد إذا كان جائعاً فأخذ من طعام حاجته استغنى عن طعام آخر ، حتى لا يأكله إن أكل منه إلا بكراهة وتجشم . وربما ضره أكله أو لم ينتفع به . ولم يكن هو الغذى الذى يقيم بدنه . فالمبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته قلّت رغبته فى المشروع وارتفاعه به ، بقدر ما اعتاض من غيره ، بخلاف من صرف نهيمته وهيمته إلى المشروع . فإنه تعظم محبته له ومنفعته به ، ويتم دينه به ويكمل إسلامه .

القلب المشغول
بالبدع فارغ
من الهدى
والسنن

ولهذا تجد من أكثر من سماع القصائد لطلب صلاح قلبه تنقص رغبته فى سماع القرآن ، حتى ربما يكرهه . ومن أكثر من السفر إلى زيارة المشاهد ونحوها لا يبقى لحج البيت المحرم فى قلبه من الحبة والتعظيم ما يكون فى قلب من وسعته السنة . ومن أذمن على أخذ الحكمة والآداب من كلام حكاء فارس والروم لا يبقى لحكمة الإسلام وآدابه فى قلبه ذاك الموقع . ومن أذمن على قصص الملوك وسيرهم لا يبقى لقصص الأنبياء وسيرهم فى قلبه ذاك الاهتمام . ونظائر هذه كثيرة .

ولهذا جاء فى الحديث عن النبی صلى الله عليه وسلم « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع الله عنهم من السنة مثلها » رواه الإمام أحمد .

وهذا أمر يجده من نفسه من نظر فى حاله من العلماء والعباد والأمراء والعامة

وغيرهم .

ولهذا عظمت الشريعة التكسير على من أحدث البدع وحذرت منها ، لأن البدع لو خرج الرجل منها كفافاً - لا عليه ولاله - لكان الأمر خفيفاً ، بل

لا بد أن توجب له فساداً في قلبه ودينه ، ينشأ من نقص منفعة الشريعة في حقه ، إذ القلب لا يتسع للمعوض والمعوّض عنه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في العيدين الجاهليين « إن الله قد أبدلكم بهما يومين خيرا منهما » فيبقى اغتذاء قلبه من هذه الأعمال المبتدعة مانعاً من الاغتذاء ، أو من كمال الاغتذاء بتلك الأعمال النافعة الشرعية . فيفسد عليه حاله من حيث لا يعلم ، كما يفسد جسد المقتذى بالأغذية الخبيثة من حيث لا يشعر وبهذا يتبين لك بعض ضرر البدع .

القلوب لا تتسع للبدعة والسنة إذا تبين هذا فلا يخفى ما جعل الله في القلوب من التشوق إلى العيد

والسرور به ، والاهتمام بأمره إنفاً واجتماعاً وراحة ، ولذة وسروراً . وكل ذلك يوجب تعظيمه لمتعلق الأغراض به ، فلماذا جاءت الشريعة في العيد بإعلان ذكر الله فيه ، حتى جعل فيه من التكبير في صلاته وخطبته وغير ذلك مما ليس في سائر الصلوات . فأقامت فيه من تعظيم الله وتنزيل الرحمة خصوصاً العيد الأكبر ما فيه صلاح الخلق . كما دل على ذلك قوله تعالى (٢٢ : ٢٧ ، ٢٨) وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم) .

فصار ما وسع على النفوس فيه من العادات الطبيعية عوناً على انتفاعها بما خص به من العبادات الشرعية . فإذا أعطيت النفوس في غير ذلك اليوم حظها أو بعض الذي يكون في عيد الله ففترت عن الرغبة في عيد الله . وزال ما كان له عندها من المحبة والتعظيم فنقص بسبب ذلك تأثير العمل الصالح فيه ، فحسرت خسراناً مبيناً وأقل الدرجات : أنك لو فرضت رجلين أحدهما : قد اجتمع اهتمامه بأمر العيد على المشروع ، والآخر : مهم بهذا وبهذا . فانك بالضرورة تجد المتجرد للمشروع أعظم اهتماماً به من المشترك بينه وبين غيره . ومن لم يدرك هذا فافقته أو إعراضه وهذا أمر يعلمه من يعرف بعض أسرار الشرائع .

وأما الإحساس بفتور الرغبة : فيجده كل أحد . فإننا نجد الرجل إذا كسا

أولاده ، أو وسع عليهم في بعض الأعياد السخوطة ، فلا بد أن تنقص حرمة
العبد المرضى من قلوبهم ، حتى لو قيل : بل في القلوب ما يسع هذين . قيل :
لو تجردت لأحدهما لكان أكل .

الوجه الخامس من الاعتبار : أن مشابهتهم في بعض أعيالهم توجب سرور مشابهم في
قلوبهم بما هم عليه من الباطل ، خصوصاً إذا كانوا مقهورين تحت ذل الجزية أعيادهم
والصفار . فانهم يرون المسلمين قد صاروا فرعا لهم في خصائص دينهم . فإن ذلك
يوجب قوة قلوبهم وانسراح صدورهم . وربما أطمعهم ذلك في انتهاز الفرص
واستدلال الضعفاء . وهذا أيضاً أمر محسوس لا يترتب فيه عاقل فكيف يجتمع
ما يقتضى إكرامهم بلا موجب ، مع شرع الصفار في حقهم ؟

الوجه السادس من الاعتبار : أن مما يفعلونه في عيدهم : منه ما هو كفر ، ومنه
ما هو حرام ومنه ما هو مباح ، لو تجرد عن مفسدة المشابهة . ثم التمييز بين هذا وهذا
يظهر غالباً وقد يخفى على كثير من العامة .

فالمشابهة فيما لم يظهر تحريره للعالم : يوقع العاقل في أن يشابههم فيما هو حرام .
وهذا هو الواقع .

والفرق بين هذا الوجه ووجه القرينة : أنا هناك قلنا : الموافقة في التقليل تدعو
إلى الموافقة في الكثير . وهنا جنس الموافقة تلبس على العامة دينهم ، حتى
لا يميزوا بين المعروف والمنكر .

فذاك بيان الإحضاء من جهة تقاضى الطباع بإرادتها . وهذا من جهة جهل
القلوب باعتقاداتها .

الوجه السابع من الاعتبار : ما قررت في وجه أصل للمشابهة . وذلك : أن
الله تعالى جبل بني آدم ، بل سائر المخلوقات ، على التفاعل بين الشينين المتشابهين .
وكما كانت المشابهة أكثر كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم . حتى يؤول الأمر
إلى أن لا يميز أحدهما عن الآخر إلا بالعين فقط . ولما كان بين الإنسان مشاركة

في جهة
الإنسان
التفاعل
بالتشابه

في الجنس الخاص : كان التفاعل فيه أشد . ثم بينه وبين سائر الحيوان مشاركة في الجنس المتوسط فلا بد من نوع تفاعل يقدره . ثم بينه وبين النبات مشاركة في الجنس البعيد مثلاً . فلا بد من نوع ما من المفاعلة .

ولأجل هذا الأصل : وقع التأثير والتأثير في بنى آدم ، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمشاركة والمعاشرة . وكذلك الأدنى إذا عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب من بعض أخلاقه . ولهذا صارت الخيل والفهر في أهل الإبل ، وصارت السكينة في أهل الغنم . وصار الجالون والبفالون فيهم أخلاق مذمومة من أخلاق الجبال والبغال . وكذلك الكلابون . وصار الحيوان الإنسى فيه بعض أخلاق الإنس من المعاشرة والمؤالفة وقلة النفرة .

فالمشابهة والمشاركة في الأمور الظاهرة : توجب مشابهة ومشاركة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي .

وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشرنا المسلمين هم أقل كفرًا من غيرهم ، كما رأينا المسلمين الذين أكثرنا من معاشرة اليهود والنصارى هم أقل إيمانًا من غيرهم ممن جرد الإسلام .

والمشاركة في الهدى الظاهر توجب أيضاً مناسبة واتِّلافًا ، وإن بعد المكان والزمان . فهذا أيضاً أمر محسوس .

فمُشابهتهم في أعيادهم ، ولو بالقليل : هو سبب لنوع ما من اكتساب أخلاقهم التي هي مملوءة . وما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط علق الحكم به ، ودار التحريم عليه .

فنقول : مشابهتهم في الظاهر سبب ومظنة لمُشابهتهم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة ، بل في نفس الاعتقادات . وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط . ونفس الفساد الحاصل من المُشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط ، وقد يتمسر أو يتعذر زواله بعد حصوله لو تفتن له . وكل ما كان سبباً إلى مثل هذا الفساد فإن الشارع يحرمه ، كما دلت عليه الأصول المقررة .

الوجه الثامن من الاعتبار : أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة وموالاته في الباطن ، كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر . وهذا أمر يشهد به الحس والتجربة ، حتى إن الرجلين إذا كانا من بلد واحد ، ثم اجتمعا في دار غريبة كان بينهما من المودة والموالاته والاتلاف أمر عظيم ، وإن كانا في مصرهما لم يكونا متعارفين ، أو كانا متهاجرين .

وذلك لأن الاشتراك في البلد نوع وصف اختصا به عن بلد الغربة . بل لو اجتمع رجلان في سفر أو بلد غريب ، وكانت بينهما مشابهة في العامة أو الثياب أو الشعر أو المركوب ونحو ذلك : لكان بينهما من الاتلاف أكثر مما بين غيرها ، وكذلك تجد أرباب الصناعات الدنيوية يألف بعضهم بعضاً مالا بالقول غيرهم ، حتى إن ذلك يكون مع المعادة والحاربة : إما على الملك ، وإما على الدين . وكذلك تجد الملوك ونحوهم من الرؤساء ، وإن تباعدت ديارهم وعمالكهم بينهم مناسبة تورث مشابهة ورعاية من بعضهم لبعض . وهذا كله بموجب الطباع ومقتضاها ، إلا أن يمنع عن ذلك دين أو غرض خاص .

فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية تورث المحبة والموالاته ، فكيف بالمشابهة في أمور دينية ؟ فإن إفضاءها إلى نوع من الموالاته أكثر وأشد ، والمحبة والموالاته لم تنافي الإيمان قال الله تعالى (٥ : ٥١ - ٥٣) يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ومن يتولم منكم فإنه منهم . إن الله لا يهدي القوم الظالمين . فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم . يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة . فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم ناديين . ويقول الذين آمنوا : أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم : إنهم لمعكم ؟ حبطت أعمالهم . فأصبحوا خاسرين) .

وقال تعالى فيما يذم به أهل الكتاب (٥ : ٧٧ - ٨١) لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم . ذلك بما عصوا وكانوا

المشابهة تورث
مودة ومحبة
ولا بد

الاشتراك في
الدنيويات
يورث المودة
فكيف في
الدينيات ؟

يبتلون . كانوا لا يبتاهون عن منكر فعلوه . لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا . لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم . وفي المذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوه أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون) .

فبين سبحانه وتعالى أن الإيمان بالله والنبي وما أنزل إليه مستلزم لعدم ولايتهم فنيوت ولايتهم يوجب عدم الإيمان . لأن عدم اللازم يقتضى عدم الملزوم .

وقال سبحانه وتعالى (٥٨ : ٢٢) لا تجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله . ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم ، أو إخوانهم أو عشيرتهم . أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) .
فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يوجد مؤمن يوادّ كافراً . فمن وادّ الكفار فليس بمؤمن .

فالمشابهة الظاهرة مظنة المودة ، فتكون محرمة . كما تقدم تقرير مثل ذلك .
واعلم أن وجوه الفساد في مشابهيهم كثيرة . فلنقتصر على ما بينها عليه .
والله أعلم .

فصل

مشابهيهم فيما ليس من شرعنا قسماً .

شبهة من يعمل
أحدهما : مع العلم بأن هذا العمل هو من خصائص دينهم . فهذا العمل
ما هو من
الذى هو من خصائص دينهم : إما أن يفعل لجرد موافقتهم . وهو قليل ، وإما
خصائص دين
لشهوة تتعلق بذلك العمل ، وإما لشبهة فيه تحيل أنه نافع في الدنيا وفي الآخرة .
الكفار
وكل هذا لا شك في تحرمة ، لكن يبلغ التحريم في بعضه إلى أن يكون من
الكبائر . وقد يصير كفراً بحسب الأدلة الشرعية .

وإما عمل لم يعلم الفاعل أنه من عملهم فهو نوعان .

أحدهما : ما كان في الأصل مأخوذاً عنهم . إما على الوجه الذى يفعلونه ،

ولما مع نوع تغيير في الزمان أو المكان أو الفعل ونحو ذلك . فهو غالب ما يتلى به العامة في مثل ما يصنعونه في الخميس الحقيق ، والميلاد ونحوهما . فإنهم قد نشئوا على اعتياد ذلك وتلقاؤه الأبناء عن الآباء . وأكثرهم لا يعلمون مبدأ ذلك . فهذا يُعرف صاحبه حكمه . فإن لم ينته وإلا صار من القسم الأول .

النوع الثاني : ما ليس في الأصل مأخوذاً عنهم لكنهم يفعلونه أيضاً . فهذا المشابهة فيما ليس فيه مخذور المشابهة . ولكن قد تفوت فيه منفعة المخالفة . فتوقف كراهة ذلك وتحريمه على دليل شرعي وراء كونه من مشابهمهم . إذ ليس كوننا تشبهنا بهم بأولى من كونهم تشبهوا بنا . فأما استحباب تركه لمصلحة المخالفة إذا لم يكن في تركه ضرر : فظاهر لما تقدم من المخالفة .

وهذا قد توجب الشريعة مخالفتهم فيه . وقد توجب عليهم مخالفتنا : كما في الزى ونحوه . وقد يقتصر على الاستحباب ، كما في صبيغ اللحية والصلاة في النطين والسجود . وقد تبلغ إلى الكراهة ، كما في تأخير المغرب والفطور . بخلاف مشابهمهم فيما كان مأخوذاً عنهم . فإن الأصل فيه التحريم لما قلنا .

فصل

« العيد » اسم جنس يدخل فيه كل يوم أو مكان لم فيه اجتماع ، وكل معنى « العيد » عمل يحدثونه في هذه الأمكنة والأزمنة فليس النهي عن خصوص أعيادهم ، بل كل ما يعمطونه من الأوقات والأمكنة التي لا أصل لها في دين الإسلام ، وما يحدثونه فيها من الأعمال : يدخل في ذلك .

وكذلك تحريم العيد هو ومقابلته ومابعده من الأيام التي تحدث فيها أشياء لأجله ، أو ما يحدث بسبب أعماله من أعمال : حكمها حكمه ، فلا يفعل شيء من ذلك . فإن بعض الناس قد تمتنع من إحداث أشياء في أيام عيدهم ، كيوم الخميس

والميلاد . ويقول لعياله : أنا أصنع لكم في هذا الأسبوع أو الشهر الآخر ، وإنما المحرك له على إحداث ذلك وجود عيدم . ولولا هو لم يقتضوه ذلك . فهذا من مقتضيات المشابهة ، لكن يحال الأهل على عيد الله ورسوله ، ويقضى لهم فيه من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره ، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ومن أغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم .

ليعذر العاقل
فتنة طاعة
النساء
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « ما تركت بعدى على امتي من فتنة أضر على الرجال من النساء » .

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء .

وفي صحيح البخاري عن أبي بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » .
وروى أيضاً « هلك الرجال حين أطاعت النساء » .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لإحدى أمهات المؤمنين^(١) — حين راجعته في تقديم أبي بكر « إنك صواحب يوسف » يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذى اللب ، كما في الحديث الآخر « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلبَ لبُّ ذى اللب من إحدائكن » .

ولما أنشدته الأعشى — أعشى باهلة — أبياته التي يقول فيها .

وهن شر غالب لمن غلب

جعل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول « هن شر غالب لمن غلب » .
ولذلك امتن الله على زكريا عليه السلام حيث قال (٢١ : ٩٠) وأصلحنا له زوجة .
قال بعض العلماء : ينبغي للرجل أن يبتعد في الرغبة إلى الله في إصلاح زوجة له .

(١) هي عائشة رضى الله عنها ، كما في الصحيح .

فصل

أعياد الكفار كثيرة مختلفة ، وليس على المسلم أن يبحث عنها ولا يعرفها^(١) بل يكتفيه أن يعرف في أى فل من الأفعال أروم ، أو مكان : أن سبب هذا الفعل ، أو تنظيم هذا المكان والزمان من جهتهم ، ولو لم يعرف أن سببه من جهتهم ، فيكتفيه أن يعلم أنه لا أصل له في دين الإسلام ، فإنه إذا لم يكن له أصل فإما أن يكون قد أحدثه بعض الناس من تلقاء نفسه ، أو يكون مأخوذاً عنهم ، فأقل أحواله : أن يكون من البدع .

ونحن ننبه على ما رأينا كثيراً من الناس قد وقعوا فيه .
فن ذلك : الخميس الحقيق ، الذى فى آخر صومهم ، فإنه يوم عيد المائدة فإما أكثر الناس يزعمون ، ويسمون عيد العشاء ، وهو الأسبوع الذى يكون فيه من الأحد إلى الأحد عيدهم الأكبر ، فجميع ما أحدثه الإنسان فيه من المنكرات .

فنه : خروج النساء وتبغير القبور . ووضع الثياب على السطح ، وكتابة الأوراق وإصاقها بالأبواب ، واتخاذ هذه الأيام موسماً لبيع البخور وشراؤه ، وكذلك شراء البخور فى ذلك الوقت إذا اتخذ وقتاً للبيع ، ورقى البخور مطلقاً فى ذلك الوقت أو غيره ، أو قصد شراء البخور المرقى فإن رُقياً البخور واتخاذ قرباناً : هو دين النصارى والصابئين ، وإنما البخور طيب يتطيب بدخانه ، كما يتطيب

(١) لكنه لو عرف كل أنواع كفرهم وبدعهم وفسادهم : كان أولى ، لأن العلم بذلك أعون له على البعد عنه ومجانبته ، فلهذا مجهول شيء من كفرهم وبدعهم وفسادهم ، يحمره الشيطان إلى فعل شيء منها ، ثم يزنيها له فيستمرها ، فتصير له عادة ، ولذلك قال الله تعالى (٢ : ٢٥٦) فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سميع عليم) ولا يمكن أن يكفر المرء بشيء من الطواغيت ، بحيث ينفضه ويمتعه ويتحاشاه ويحاربه إلا إذا عرفه .

بساتر الطيب من المسك وغيره ، مما له أجزاء بخارية ، وإن لطف ، أو له رائحة محضة ، وإنما يستحب التبخر حيث يستحب التطيب .

وكذلك اختصاصه بطبخ أرز بلبن ، أو بسمن ، أو بعدس ، أو صمغ بيض ، ونحو ذلك .

وأما القمار بالبيض ، أو بيع البيض لمن يقامر به ، أو شراؤه من المقامرين : فحكه ظاهر .

ومن ذلك ما يفعله الأكثرون من نقط البقر بالنقط الحمر ، أو نكت الشجر أيضاً ، أو جمع أنواع الثياب والتبرك بها والاعتسال بمائها .

ومن ذلك : ما قد يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون ، أو الاعتسال بمائه ، أو قصد الاعتسال بشيء من ذلك ، فإن أصل ذلك ماء المعمودية .

ومن ذلك : ترك الوظائف الراتبية : من الصنائع ، أو التجارات ، أو حلق العلم ، أو غير ذلك ، واتخاذ يوم راحة وفرح ، واللعب فيه بالخليل أو غيرها على وجه يخالف ما قبله وما بعده من الأيام .

لا يحدث المسلم في أيام عيد الميلاد : أنه لا يحدث فيه أمر أصلاً ، بل يحفل يوماً كسائر الأيام ، فإننا قد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نهاهم عن اليومين الذين كانوا يلبسون فيهما في الجاهلية » وأنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن الذبح بالمسكان إذا كان للمشركون يميذون فيه » .

عيد ميلاد المسيح : ما يفعله كثير من الناس في أثناء الشتاء في أثناء كانون الأول لأربع وعشرين خلت منه . ويزعمون أنه ميلاد عيسى عليه السلام ، فجميع ما يحدث فيه : هو من المنكرات ، مثل إيقاد النيران ، وإحداث طعام ، واصطناع شمع وغير ذلك ، فإن اتخاذ هذا الميلاد عيداً هو دين النصارى ، وليس لذلك أصل في دين الإسلام ، ولم يكن لهذا الميلاد ذكر أصلاً على عهد السلف الماضين ، بل

أصله مأخوذ عن النصارى ، وانضم إليه سبب طبيعى ، وهو كونه فى الشتاء
المناسب لإيقاد النيران ولأنواع مخصوصة من الأطعمة .

ثم إن النصارى تزعم أنه بعد الميلاد بأيام - أظنها أحد عشر يوماً - عَمِدَ عيد الفطاس
يحمى عيسى عليهما السلام فى ماء المعمودية ، فهم يتمددون فى هذا الوقت ويسمون
عيد الفطاس ، وقد صار كثير من جهال النساء يدخلن أولادهن إلى الحمام فى
هذا الوقت . ويزعم أن هذا ينفع الولد ، وهذا من دين النصارى . وهو من
أقبح المنكرات المحرمة .

وكذلك أعياد القرس : مثل النيروز والمهرجان ، وأعياد اليهود ، أو غيرهم من
أنواع الكفار ، أو الأعاجم والأعراب حكما كلها على ما ذكرناه من قبل .

وكألا يتشبه بهم فى الأعياد . فلا يمان المسلم التشبه بهم فى ذلك ، بل ينهى
عن ذلك ، فمن صنع دعوة مخالفة للعادة فى أعيادهم لم تجب إجابة دعوته .
ومن أهدى للمسلمين هدية فى هذه الأعياد مخالفة للعادة فى سائر الأوقات
غير هذا العيد لم تقبل هديته ، خصوصا إن كانت الهدية مما يستعان بها على التشبه
بهم ، فى مثل إهداء الشمع ونحوه فى الميلاد ، أو إهداء البيض واللبن والضم فى
الخميس الصغير الذى فى آخر صومهم .

وكذلك أيضاً : لا يهدى لأحد من المسلمين فى هذه الأعياد هدية لأجل العيد
لأسيما إذا كان مما يستعان بها على التشبه بهم كما ذكرناه .

ولا يبيع المسلم ما يستعين المسلمون به على مشابهمهم فى العيد من الطعام واللباس
ونحو ذلك ، لأن فى ذلك إعانة على المنكرات .

فأما مبايعتهم ما يستعينون به على عيديم ، أو شهود أعيادهم للشراء فيها : لا يبيعهم المسلم
قد قدما أنه قيل للامام أحمد : هذه الأعياد التى تكون عندنا بالشام مثل
طور يابور ، أو دير أيوب وأشباهه ، يشهده المسلمون يشهدون الأسواق ،
ويجلبون فيه الفهم والبقر والحقى والبر وغير ذلك ، إلا أنه إنما يكون فى الأسواق
لا يبيعهم المسلم ما يستعينون به على عيديم

يشترون ولا يدخلون عليهم بيّهم ؟ قال : إذا لم يدخلوا عليهم بيّهم وإنما يشهدون السوق فلا بأس .

وقال أبو الحسن الأمدى : فأما ما يبيمون في الأسواق في أعيادهم فلا بأس بمحضوره . نص عليه أحمد في رواية منها .

وقال : إنما يمتنون أن يدخلوا عليهم بيّهم وكنائسهم . وأما ما يبيع في الأسواق من المأكّل فلا . وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم .

فهذا الكلام محتمل لأن يكون أجاز شهود السوق مطلقاً : بائناً أو مشترياً لأنه قال : إذا لم يدخلوا عليهم كنائسهم ، وإنما يشهدون السوق فلا بأس ، هذا يعم البائع والمشتري . لاسيما إن كان الضيف قوله « يجلون » عائداً إلى المسلمين فيكون قد نص على جواز كونهم جالين إلى السوق .

ويحتمل - وهو أقوى - أنه إنما أُرخص في شهود السوق فقط . ورخص في الشراء منهم . ولم يتعرض للبيع منهم . لأن السائل إنما سأله عن شهود السوق التي تقيمها الكفار لعيدهم . وقال في آخر مسأله : يشترون ولا يدخلون عليهم بيّهم . وذلك لأن السائل مهنا بن يحيى الشامي . وهو فقيه عالم .

وكانه - والله أعلم - قد سمع ما جاء في النهي عن شهود أعيادهم . فسأل أحد : هل شهود أسواقهم بمنزلة شهود أعيادهم ؟ فأجاب أحمد بالرخصة في شهود السوق . ولم يسأل عن بيع المسلم لهم . إما لظهور الحكم عنده ، وإما لعدم الحاجة إليه إذ ذاك . وكلام الأمدى أيضاً محتمل للوجوه ، لكن الأظهر فيه : الرخصة في البيع أيضاً . لقوله : « إنما يمتنون أن يدخلوا عليهم بيّهم وكنائسهم » وقوله : « وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم » .

فأجاب به أحمد من جواز شهود السوق فقط للشراء منها من غير دخول الكنيسة فيجوز . لأن ذلك ليس فيه شهود منكر ولا إعانة على معصية . لأن نفس الاتباع منهم جائز . ولا إعانة فيه على المعصية . بل فيه صرف لما لهم

يتتاعونه لعيدهم عنهم الذى يظهر أنه إعانة لم وتكثير لسوادهم . فيكون فيه تقليل الشر . وقد كانت أسواق فى الجاهلية كان المسلون يشهدونها . وشهد بعضها النبي عليه السلام . ومن هذه الأسواق ما كان يكون فى مواسم الحج . ومنها ما كان يكون لأعياد باطلة .

وأيضاً : فإن أكثر ما فى السوق : أن يباع فيها ما يستعان به على المعصية . فهو كما لو حضر الرجل سوقاً يباع فيها السلاح لمن يقتل به ممصوماً ، أو العصير لمن يخرمه ، فحضرها الرجل يشتري منها . بل هو أجد . لأن البائع فى هذا السوق ذمى . وقد أقروا على هذه المنابة .

ثم إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشتري منها جاز عندنا . كما دل عليه حديث تجارة أبي بكر رضى الله عنه فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام ، وهى حينذاك دار حرب ، وحديث عمر رضى الله عنه ، وأحاديث أخر بسطت القول فيها فى غير هذا الموضع ، مع أنه لا بد أن تشمل أسواقهم على بيع ما يستعان به على المعصية .

فأما بيع المسلم لم فى أعيادهم ما يستعينون به على عيدهم . من الطعام واللباس والريحان ونحو ذلك أو إهداء ذلك لم : فهذا فيه نوع إعانة على إقامة عيدهم الحرام . وهو مبنى على أصل وهو : أنه لا يجوز أن يبيع الكفار عبداً أو عسيراً يتخذونه خيراً . وكذلك لا يجوز بيعهم سلاحاً يقاتلون به مسلماً .

وقد دل حديث عمر رضى الله عنه فى إهداء الخلة السرياء إلى أخ له بمكة مشرك : على جواز بيعهم الحرر ، لكن الحرر مباح فى الخلة وإنما يحرم الكثير منه على بعض الآدميين . ولهذا جاز التداوى به فى أصح الروايتين . ولم يحز بالخر بحال . وجازت صنفته فى الأصل والتجارة فيه .

فهذا الأصل فيه اشتباه . فإن قيل بالاحتمال الأول فى كلام أحمد جواز ذلك . وعن أحد فى جواز حمل التجارة إلى أرض الحرب روايتان منصوصتان .

قد يقال : يمهالهم في العيد كحملها إلى دار الحرب . فإن حمل الثياب والطعام إلى أرض الحرب فيه إغانة على دينهم في الجملة . وإذا منعنا منها إلى أرض الحرب فهذا أولى . وأكثر أصوله ونصوصه : تقتضى المنع من ذلك . لكن هل هو منع تجريم . أو تنزيه ؟ مبنى على ماسياتى .

وقد ذكر عبد الملك بن حبيب : أن هذا مما اجتمع على كراهته . وصرح بأن مذهب مالك : أن ذلك حرام .

قال عبد الملك بن حبيب في الواضحة : كره مالك أكل ماذبح النصارى لكنائسهم . ونهى عنه من غير تجريم .

وقال : وكذلك ماذبحوا على اسم المسيح والصليب ، أو أسماء من مضى من أجيالهم وورثاتهم الذين يعظمون . فقد كان مالك وغيره ممن يُقَدَّرُ به : يكره أكل هذا كله من ذبائحهم . وبه نأخذ . وهو يضاهى قول الله تعالى (١٧٣ : ٢) وما أهل به لفسير الله) وهى ذبائحهم التى كانوا يذبحون لأصنامهم التى كانوا يعبدون .

قال : وقد كان رجال من العلماء يستخفون ذلك ، ويقولون : قد أحل الله لنا ذبائحهم . وهو يعلم ما يقولون وما يريدون بها . روى ذلك ابن وهب عن ابن عباس ، وعبادة بن الصامت وأبى الدرداء ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد ، ومكحول ، وعطاء . وقال عبد الملك : وترك ماذبح لأعيادهم وأقْسَمَهم وموتاهم وكنائسهم أفضل . قال : وإن فيه عيباً آخر : أن كله من تعظيم شركهم .

ولقد سألت سعيد المقبرى مالكا عن الطعام الذى تضمنه النصارى لموتاهم لا يبنى للمسلم أن يأكل يتصدقون به عنهم : أياكل منه المسلم ؟ فقال : لا يبنى أن يأخذه منهم . لأنه ماصنع الكفار لموتاهم إنما يعمل تعظيماً للشرك . فهو كالذبح للأعياد والكنائس .

وسئل ابن القاسم عن النصارى يوصى بشيء يباع من ملكه للكنيسة

هل يجوز لمسلم شراؤه ؟ قال : لا يحل ذلك ، لأنه تعظيم لشمازهم وشرائعهم ، ومشتريه مسلم سوء .

وقال ابن القاسم في أرض الكنيسة : يبيع الأسقف منها شيئاً في مَرَجِّها ، وربما حبست تلك الأرض على الكنيسة لمصلحتها : إنه لا يجوز لمسلم أن يشتريها من وجهين :

الواحد : أن ذلك من العون على تعظيم الكنيسة .

والآخر : أنه من وجه يبيع الحبس . ولا يجوز لمسلم في أحباسهم إلا ما يجوز للمسلمين . ولا أرى لحاكم المسلمين أن يتعرض فيها بمنع ولا تنفيذ ولا شيء .

مذهب مالك :

الذي عن

مشاركتهم

ومماوتهم في

أعيادهم

قال : وسئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصراني إلى أعيادهم . فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركتهم الذي اجتمعوا عليه . وكره ابن القاسم للمسلم أن يهدي إلى النصراني شيئاً في عيدهم مكافأة له .

ورآه من تعظيم عيده ، وعوناً لهم على كفرهم . ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا من النصراني شيئاً من مصلحة عيدهم ؟ لا لحماً ، ولا إداماً ، ولا ثوباً . ولا يعارون دابة ، ولا يعاونون على شيء من عيدهم . لأن ذلك من تعظيم شركهم . ومن عونهم على كفرهم . وينبئ للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك . وهو قول مالك وغيره لم أعلمه اختلف فيه .

فأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهته ، بل هو عندي أشد . فهذا كله كلام ابن حبيب .

قد ذكر أنه قد اجتمع على كراهة مبايعتهم ومهاداتهم ما يستعينون به على أعيادهم . وقد صرح بأن مذهب مالك : أنه لا يحل ذلك .

وأما نصوص الإمام أحمد على مسائل هذا الباب .

فقال إسحق بن إبراهيم : سئل أبو عبد الله رحمه الله عن النصراني وقفوا

ضيفة للبيعة : أيتأجرها الرجل المسلم منهم ؟ قال : لا يأخذها بشيء ، لا يمينهم على ما هم فيه .

وقال أيضاً : سمعت أبا عبد الله - وسأله رجل بناءً - : أبني للجوس ناووساً ؟ قال : لا تبني لهم ، ولا تؤنهم على ما هم فيه .

وقد نقل عن محمد بن الحكم - وسأله عن الرجل المسلم يحفر لأهل النمة قبراً بكرة ؟ - قال : لا بأس به .

والفرق بينهما : أن الناووس من خصائص دينهم الباطل ، كالكنيسة ، بخلاف القبر المطلق . فإنه ليس في نفسه مصيبة . ولا من خصائص دينهم .

وقال الخلال : باب الرجل يؤجر داره للذمي ، أو يبيعها منه . وذكر عن المروزي : أن أبا عبد الله سئل عن رجل باع داره من ذمي وفيها محاريبه . فقال فيها : نصراني ، واستغلم . ذلك وقال : لا تباع يضرب فيها بالناقوس ، وينصب فيها الصليبان ، وقال : لا تباع من الكفار . وشدد في ذلك .

كراه المسلم داره من ذمي وعن أبي الحارث أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يبيع داره ، وقد جاء نصراني فأرغبه ، وزاد في ثمن الدار : ترى له أن يبيع داره منه ، وهو نصراني ، أو يهودي ، أو مجوسي ؟ قال : لا أرى له ذلك . يبيع داره من كافر . يكفر بالله فيها ؟ يبيعها من مسلم أحب إلى . فهذا نص على المنع .

ونقل عنه إبراهيم بن الحارث : قيل لأبي عبد الله : الرجل يكرى منزله من الذي ينزل فيه ، وهو يعلم أنه يشرب فيها الخمر ، ويشرك فيها ؟ قال ابن عون : كان لا يكرى إلا من أهل النعمة . يقول : « يُرْعِبُهُمْ » قيل له : كأنه أراد إذلال أهل النعمة بهذا . قال : لا . ولكنه أراد أنه كره أن يُرْعِبَ المسلم ، يقول : إذا جئت أطلب الكراه من المسلم أُرعبته . فإذا كان ذمياً : كان أهون عنده

منهيب أحمد
في معاونة
الكفار

موجب أبو عبد الله يجب لهذا من ابن عون فيما رأيت ، وهكذا نقل الأثرم سواء ،
ولفظه : قلت لأبي عبد الله .

ومسائل الأثرم وإبراهيم بن الحارث يشتركان فيها .

ونقل عنه مهنا قال : سألت أحمد عن الرجل يكرى الجوسي داره ، أو دكانه ،
وهو يعلم أنهم يزنون ؟ فقال : كان ابن عون لا يرى أن يكرى المسلمين . يقول :
أربعهم في أخذ الفلّة . وكان يرى أن يكرى غير المسلمين .

قال أبو بكر الخلال : كل من حكى عن أبي عبد الله في رجل يكرى داره
من ذمى ، فإنما أجابه أبو عبد الله على فعل ابن عون . ولم ينفذ لأبي عبد الله فيه
قول . وقد حكى عن إبراهيم : أنه رآه معجباً بقول ابن عون . والذين رووا عن
أبي عبد الله في السلم يبيع داره من الذمى : أنه كره ذلك كراهة شديدة . فلو نفذ
لأبي عبد الله قول في السكنى : كانت السكنى والبيع عندى واحداً . والأمر في ظاهر
قول أبي عبد الله : أنه لا يباع منه . لأنه يكفر فيها . وينصب الصلبان ، أو غير
ذلك . والأمر عندى : أن لا يتباع منه . ولا تسكرى . لأنه معنى واحد .

قال : وقد أخبرني أحمد بن الحسين بن حسان قال : سئل أبو عبد الله عن
حصين بن عبد الرحمن ؟ فقال : روى عنه حفص ، لا أعرفه . قال له أبو بكر :
هذا من النسك . حدثني أبو سعيد الأشج سمعت أبا خالد الأحمر يقول : حفص
هذا المدوى نفسه باع دار حصين بن عبد الرحمن عابد أهل الكوفة من عون
البصرى . فقال له أحمد : حفص ؟ قال : نعم . فمجب أحمد ، يعنى من
حفص بن غياث .

قال الخلال : وهذا أيضاً تقوية لمذهب أبي عبد الله .

قلت : عون - هذا - كأنه من أهل البدع ، أو من الفساق بالعمل . فقد
أنكر أبو خالد الأحمر على حفص بن غياث قاضى الكوفة : أنه باع دار الرجل
الصالح من المبتدع . وعجب أحمد أيضاً من فعل القاضى .

قال الخلال : فإذا كان يكره بيعها من فاسق . فكذلك من كافر . وإن كان الذي يقره ، والفاسق لا يقر ، لكن ما يفعله الكافر فيها أعظم .

وهكذا ذكر القاضي عن أبي بكر عبد العزيز : أنه ذكر قوله في رواية أبي الحارث ؟ لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها . يبيعه من مسلم أحب إلى . قال أبو بكر : لافرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة . ووافقه القاضي وأصحابه على ذلك . وعن إسحق بن منصور : أنه قال لأبي عبد الله : سئل - يعني الأوزاعي - عن الرجل يؤاجر نفسه : يغارة كرم النصارى ؟ فكره ذلك . وقال أحد : ما أحسن ما قال . لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ، إلا أن يعلم أنه يبيع لغير الخمر . فلا بأس .

وعن أبي النضر العجلي قال : قال أبو عبد الله ، فيمن يحمل خمرأ ، أو خنزيراً ، أو ميتة لنصراني : فهو يكره كل كراهته . ولكنه يقضى للعمال بالكراهة . وإذا كان للمسلم فهو أشد كراهة .

وتلخيص الكلام في ذلك : أما بيع داره من كافر : فقد ذكرنا منع أحد منه . ثم اختلف أصحابه : هل هذا تنزيه أو تحريم ؟ .

فقال الشريف أبو علي ابن أبي موسى : كره أحمد أن يبيع مسلم داره من ذى يكفر فيها بالله تعالى ، ويستبيح المحظورات . فإن فعل أساء ولم يبطل البيع . وكذلك أبو الحسن الآمدي أطلق الكراهة مقتصرأ عليها .

وأما الخلال وصاحبه والقاضي : فقتضى كلامهم : تحريم ذلك . وقد ذكرت كلام الخلال وصاحبه .

وقال القاضي : لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته ممن يتخذ بيت نار أو كنيسة ، أو يبيع فيه الخمر ، سواء شرط : أنه يبيع فيه الخمر أو لم يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع الخمر فيه .

وقد قال أحد في رواية أبي الحارث : لا أرى أن يبيع داره من كافر
يكفر بالله فيها . يبيعا من مسلم أحب إلى .

قال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز
الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة .

وقال أيضاً في نصارى أوقفوا ضيقة لم للبيعة : لا يستأجرها الرجل المسلم
منهم ، يمينهم على مام فيه . قال : وبهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى .

فقد حرم القاضي إجارتها لمن يعلم أنه يبيع فيها الخمر ، مستشهداً على ذلك
بمن أحد على أنه لا يبيعا من الكافر ، ولا يستكرى وقف الكنيسة .

وذلك يقتضي أن المنع في هاتين الصورتين عنده منع محريم .

ثم قال القاضي في أثناء المسألة :

فإن قيل : أليس قد أجاز أحد إجارتها من أهل النعمة ، مع علمه بأنهم
يفعلون فيها ذلك ؟ .

قيل : للمقول عن أحمد : أنه حكى قول ابن عون رضى الله عنه . وعجب
منه . وذكر القاضي رواية الأثرم .

وهذا يقتضي أن القاضي لا يجوز إجارتها من ذمى .

وكذلك أبو بكر قال : إذا أجاز أجاز . وإذا منع منع . وما لا يجوز فهو
محرم . وكلام أحمد رضى الله تعالى عنه محتمل الأمرين : فإن قوله في رواية
أبي الحارث « يبيعا من مسلم أحب إلى » يقتضي أنه منع تنزيهه ، واستمظالمه
لذلك في رواية المروزي . وقوله « لا تباع من الكفار » وشدد في ذلك
يقتضي التحريم .

وأما الإجارة : فقد سوى الأصحاب بينها وبين البيع . وما حكاه عن
ابن عون . وليس بقول له . وإن إعجابه بفعل ابن عون إنما كان لحسن مقصد
ابن عون ونيته الصالحة .

ويمكن أن يقال : بل ظاهر الرواية : أنه أجاز ذلك . فإن إعجابه بالفعل

دليل جوازه عنده ، واتحصاره على الجواب بفعل رجل يقتضى أنه مذهبه في أحد الوجين .

والفرق بين الإجارة والبيع : أن مافى الإجارة من مفسدة الإعانة قد عارضه مصلحة أخرى . وهو صرف إرعاب المطالبة بالكراه عن المسلم ، وإنزال ذلك بالكفار . وصار ذلك بمنزلة إقرارهم بالجزية . فإنه وإن كان فيه إقرار الكفار لكن لما تضمنه من المصلحة جاز . وكذلك جازت مهادنة الكفار في الجملة .

فأما البيع : فهذه المصلحة متنتية فيه . وهذا ظاهر على قول ابن أبي موسى وغيره : أن البيع مكروه غير محرم . فإن الكراهة في الإجارة تنول بهذه المصلحة الراجعة ، كما في نظائره .
فيصير في المسألة أربعة أقوال .

وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة : هو فيما إذا لم يمتد الإجارة على المنفعة المحرمة . فأما إن أجره لإياها لأجل بيع الغمر ، واتخاذها كنيسة ، أو بيعة . لم يميز قولاً واحداً . وبه قال الشافعي وغيره . كما لا يجوز أن يكرى أمته أو عبده للفجور .

وقال أبو حنيفة : يجوز أن يؤاجرها لذلك .

قال أبو بكر الرازي : لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يشترط أن يبيع فيه الغمر وبين أن لا يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع فيه الغمر : أن الإجارة تصح .

ومأخذ في ذلك : أنه لا يستحق عليه بعقد الإجارة فصل هذه الأشياء ، وإن شرط : لأن له أن لا يبيع فيها الغمر ولا يتخذها كنيسة . وتستحق عليه الأجرة بالتسليم في المدة . فإذا لم يستحق عليه فصل هذه الأشياء كان ذكرها وترك ذكرها سواء ، كما لو أكرى داراً لينام فيها ، أو يسكنها . فإن الأجرة تستحق عليه . وإن لم يفعل ذلك . وكذا يقول فيما إذا استأجر رجلاً لحمل خنزير ، أو ميتة ، أو خر : أنه يصح . لأنه لا يتعين حمل الغمر ، بل لو حمل عليه بدله

جواز
أبو حنيفة
إجارة العمار
لمن يبيع فيها
وممارسة
النقهاء له

عصيرا لا استحق الأجرة . فهذا التقييد عنده لنو . فهو بمنزلة الإجارة المطلقة . والمطلقة عنده جائزة . وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعمى فيها . كما يجوز بيع العصير لمن يتخذه خرا . ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة ، قال : لأن السلاح معمول للقتال . لا يصلح لغيره .

وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الأولى ، وقالوا : ليس المقيد كالمطلق ، بل المنفعة المقود عليها هي المستحقة . فتكون هي المقابلة بالموض . وهي منفعة محرمة . وإن جاز للمستأجر أن يقيم غيرها مقامها ، وألزموه مالو أكثرى داراً ليتخذها مسجداً . فإنه لا يستحق عليه فعل المقود عليه . ومع هذا فانه أبطل هذه الإجارة ، بناء على أنها اقتضت فعل الصلاة . وهي لا تستحق بقدر الإجارة . ونازعه أصحابنا وكثير من الفقهاء في المقدمة الثانية . وقالوا : إذا غلب على ظنه أن المستأجر ينتفع بها في محرم حرمت الإجارة له . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لمن عاصر الخمر ، ومتمصرها » والماصر إنما يعصر عصيراً ، لكن إذا رأى أن المعتصر يريد أن يتخذ خرا وعصره لذلك استحق اللعنة .

وهذا أصل مقرر في غير هذا الموضع . لكن معاصي الذي قسان .
أحدهما : ما اقتضى عقد النعمة إقراره عليها .

والثاني : ما اقتضى عقد النعمة منعه منها أو من إظهارها .

فأما القسم الثاني : فلا ريب أنه لا يجوز على أصلنا أن يؤاجر أو يبيع الذي عليه ، إذا غلب على الظن أنه يفعل ذلك ، كالمسلم وأولى .

وأما القسم الأول : فعلى ما قاله ابن أبي موسى : يكره . ولا يحرم . لأننا قد قررناه على ذلك ، وإعائته على سكنى الدار كإعائته على سكنى دار الإسلام . فلو كان هذا من الإعانة المحرمة لما جاز إقرارهم بالجزية . وإنما كره ذلك لأنه إعانة من غير مصلحة ، لا مكان ييمها من مسلم ، بخلاف الإقرار بالجزية . فإنه جاز لأجل المصلحة .

معاصي الذي
إما أن يقر
عليها وإما أن
يمنع منها

وعلى ما قاله القاضي : لا يجوز . لأنه إعانة على ما يستعين به على المصلحة من غير مصلحة تقابل هذه المفسدة . فلم يحز ، بخلاف إسكانهم دار الإسلام . فإن فيه من المصالح ما هو مذكور في فوائد إقرارهم بالجزية .
وما يشبه ذلك : أنه قد اختلف قول أحمد إذا ابتلع الذي أرض عشر من مسلم . على روايتين . منع من ذلك في إحداها قال : لأنه لا زكاة على الذي . وفيه إبطال العشر . وهذا ضرر على المسلمين . قال : وكذلك لا يمكنون من استئجار أرض العشر لهذه العلة .

القول في
شراء الذي
أرض العشر

وقال في الرواية الأخرى : لا بأس أن يشتري الذي أرض العشر من مسلم . واختلف قوله إذا جاز ذلك فيما على الذي مما تخرج هذه الأرض على روايتين . قال في إحداها : لا عشر عليه . ولا شيء سوى الجزية .
وقال في الرواية الأخرى : عليه فيما يخرج من هذه الأرض الخمس ، ضعف ما كان على المسلم . ومن أصحابنا من حكى رواية أنهم ينهون عن شرائها . فإن اشتروها ضعف عليهم العشر .

وفي كلام أحمد : ما يدل على هذه . فإذا كان قد اختلف قوله في جواز تملكهم رقبة الأرض المشرية ، لما فيه من رفع العشر ، فالمفسدة الدينية الحاصلة بكفرهم وفسقهم في دار كانت المسلمين ، يعبد الله فيها ويطاع : أعظم من منع العشر .

ولهذا تردد : هل يرفع الضرر بمنع التملك بالكلية ، أو مع تجوز البيع ؟ أما أن يعطل حق المسلم ، أو تؤخذ الزكاة من الكفار : فكلامهما غير ممكن ، فكان منع التملك أسهل ، كما منعه من تملك العبد المسلم والمصحف ، لما فيه من تمكين عدو الله من أولياء الله ، وكلام الله .

وكذلك ننمهم على ظاهر المذهب : من شراء السبي الذي جرى عليه سهام المسلمين . كما شرط عليهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أو يرفع الضرر بإيقاع

حق الأرض عليه . كما يؤخذ من اتجر منهم في أرض المسلمين ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة .

ويتخرج : أنه لا يؤخذ منه إلا عشر واحد كالمسألة الآتية . وهذا في العشرية التي ليست خراجية .

فأما الخراجية : فقالوا : ليس للذي أن يبتاع أرضاً فتحبسها المسلمون عنوة . وإذا جوزنا بيع أرض العنوة كان حكم الذي في ابتياعها كحكمه في ابتياع أرض العشر الحصى . إذ جميع الأرض عشرية عندنا وعند الجمهور ، بمعنى أن العشر يجب فيها أخرجت .

وكذلك الأرض الموات من أرض الإسلام التي ليست خراجية : هل للذي أن يملكها بالإحياء ؟

هل للذي أن
يملك الأرض
الموات ؟

قال طائفة من العلماء : ليس له ذلك . وهو قول الشافعي وأبي حامد الفزالي وهذا قياس إحدى الروايتين عن أحمد في منعه من ابتياعها . فانه إذا لم يحز تملكها بالابتياح فبالإحياء أولى ، لكن قد يفرق بينهما بأن المتباعدة أرض عامرة . ففيه ضرر محقق ، بخلاف إحياء الميتة فانه لا يقطع حقاً .

والمقصود عن أحمد : وعليه الجمهور من أصحابه ، أنه يملكها بالإحياء ، وهو قول أبي حنيفة واختلف فيه عن مالك .

ثم هل عليه فيها العشر ؟ فيه روايتان .

قال ابن أبي موسى : ومن أحيأ من أهل النمة أرضاً مواتاً فهي له ، ولا زكاة عليه فيها . ولا عشر فيما أخرجت .

وقد روى عنه رواية أخرى : أنه لاخراج على أهل النمة في أرضهم . ويؤخذ منهم العشر مما يخرج ، يضاعف عليهم . والأول : أظهر .

فهذا الذي حكاه ابن أبي موسى من تضعيف العشر فيما يملكه بالإحياء : هو قياس تضعيفه فيما ملكه بالابتياح .

لكن نقل حرب عنه في رجل من أهل النمة أحياء مواتا . قال : هو عشرين
فهم القاضي وغيره من الأصحاب : أن الواجب هو العشر المأخوذ من المسلم
من غير تضعيف . فحكوا في وجوب العشر فيها روايتين . وابن أبي موسى نقل
الروايتين في وجوب عشر مُضَعَف .

وعلى طريقة القاضي : يخرج في مسألة الابتاع كذلك .
وهذا الذي نقله ابن أبي موسى أصح . فإن الكرمانى ومحمد بن حرب ،
وإبراهيم بن هانئ ، ويقوب بن بختان نقلوا : أن أحمد سئل - وقال حرب :
سألت أحمد - قلت : إن أحياء رجل من أهل النمة مواتا ، ماذا عليه ؟ قال : أما أنا
فأقول : ليس عليه شيء . قال : وأهل المدينة يقولون في هذا قولاً حسناً ، يقولون :
لا يترك الذي أن يشتري أرض العشر . قال : وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ،
يقولون : يضاعف عليه العشر .

قال : وسألت أحمد مرة أخرى ، فقلت : إن أحياء رجل من أهل النمة
مواتا ؟ قال : هو عشرين . وقال مرة أخرى : ليس عليه شيء .

وروى حرب عن عبيد الله بن الحسن المنبرى أنه قيل له : أخذكم للخمس
من أرض النمة التي في أرض العرب : أبأتر عندكم ، أم بغير أتر ؟ قال : ليس
عندنا فيه أتر . ولكن قسناه على ما أمر به عمر رضى الله عنه « أن يؤخذ من
أموالهم إذا اتجروا بها ومروا بها على عشار » .

فهذا أحمد رضى الله عنه سئل عن إحياء الذمى الأرض ؟ فأجاب : أنه ليس
عليه شيء . وذكر اختلاف الفقهاء في مسألة اشتراؤه الأرض : هل يمنع ،
أو يُضَعَف عليه العشر ؟ .

وهذا يبين لك أن المسألتين عنده واحد . وهو تملك الذمى الأرض المشرية
سواء كان بابتاع أو إحياء أو غير ذلك . وكذلك ذكر المنبرى قاضى أهل البصرة
أنهم يأخذون من جميع أرض أهل النمة المشرية ، وذلك يعم ما ملك انتقلا
أو ابتداء .

وهذا يفيدك أن أحد إذا منع الذي أن يبتاع الأرض المشترية .. فكذلك يمنعه من إحيائها ، وأنه إذا أخذ منه فباعه الحس فكذلك فيها أحياء . وأن من نقل منه عُشراً مفرداً في الأرض الحياة دون للبتاعة ، فليس بمستقيم . وإنما سببه قوله في الرواية الأخرى التي نقلها الكرماني « هي أرض عشرية » ولكن هذا كلام مجمل ، قد فصله أبو عبد الله في موضع آخر ، وبَيَّن مأخذه ، ونقل الفقه إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه ، وإلا فقد يقع فيه الغلط كثيراً .

وقد أفصح أرباب هذا القول بأن مأخذهم : قياس الحراثة على التجارة ، فإن الذي إذا اتجر في غير أرضه فإنه يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، وهو نصف العشر . فكذا إذا استحدث أرضاً غير أرضه . لأنه في كلا الموضعين قد أخذ يكتسب في غير مكانه الأصلي . وحق الحرث والتجارة قرينان ، كما في قوله (٢ : ٢٦٧) يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ولما أخرجنا لكم من الأرض) وكذلك قال أحد في رواية الميموني : يؤخذ من أموال أهل النعمة إذا اتجروا فيها قوَّمت ، ثم أخذ منهم زكاتها مرتين ، يضاف عليهم ، بقول عمر رضي الله عنه « أضعفها عليهم » .

فإن الناس من قاس الزرع على ذلك .

قال الميموني : والذي لا أشك فيه من قول أبي عبد الله غير مرة : أن أرض أهل النعمة التي في الصلح ليس عليها خراج . إنما ينظر إلى ما أخرجت ، يؤخذ منهم العشر مرتين .

قال الميموني : قلت لأبي عبد الله : فالذي يشتري أرض المشر ماعليه ؟ قال لي : الناس كلهم يختلفون في هذا . منهم من لا يرى عليه شيئاً . ويشبهه بماله ليس عليه فيه زكاة إذا كان مقياً ما كان بين أظهرنا ، وبماشيته . فيقول : هذه أموال . وليس عليه فيها صدقة . ومنهم من يقول : هذه حقوق لقوم . ولا يكون

١٦٢ — الصراط

شراؤه الأرض يذهب بحقوق هؤلاء منهم ، والحسن يقول : إذا اشتراها ضوعف عليه العشر .

قلت : كيف يضمف عليه ؟ قال : لأن عليه العشر . فيؤخذ منه الخمس .
قلت : تذهب إلى أن يضمف عليه الخمس ، فيؤخذ منه الخمس ؟ فالتفت إلى ،
وقال : نعم ، يضمف عليه .

قال : وإذا كنا أبا عبد الله : أن مالكا كان يرى أن لا يؤخذ منهم شيء .
وكان يحول بينهم وبين شراء الشيء منها .

وهذه الرواية اختيار الخلال . وهي مسألة كبيرة ليس هذا موضع استقصائها .
والفقهاء أيضاً يختلفون في هذه المسألة . كما ذكره أبو عبد الله .

فمن ثقل عنه تضييف العشر : عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وغيره
من أهل البصرة . وبعضهم يرويه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهو قول
أبي يوسف .

ومنهم من قال : بل يؤخذ العشر على ما كان عليه ، كالقول الذى ذكره
بعض أصحابنا . وروى هذا عن الثورى ، ومحمد بن الحسن . وحكى عن الثورى :
لا شيء عليه . كالرواية الأخرى عن أحمد . وروى هذا عن مالك أيضاً . وعن
مالك : أنه يؤمر ببيعها . وحكى ذلك عن الحسن بن صالح وشريك ، وهو قول
الشافعى . وقال أبو ثور : يجبر على بيعها .

وقياس قول من يضمف العشر : أن المستأمن لو زرع في دار الإسلام لكان
الواجب عليه خمسين ضعفاً ما يؤخذ من الذى . كما أنه إذا أجرة في دار الإسلام :
يؤخذ منه العشر ضعفاً ما يؤخذ من الذى .

يمنع أهل الدمة فقد ظهر على إحدى الروایتين - وقول طوائف من أهل العلم - : نمنعهم من
من الاستيلاء . أن يستولوا على عقار في دار الإسلام للمسلمين فيه حق : من المساكن والمزارع ،
على عقار في كما نمنعهم أن يحدثوا في دار الإسلام بناء لعبادتهم : من كنيسة ، أو بيعة ،
دار الإسلام أو صومعة . لأن عقد الدمة اقتضى إقرارهم على ما كانوا عليه من غير تمدد منهم

إلى الاستيلاء فيما ثبت للمسلمين فيه حق من عقار أو رقيق .
وهذا لأن مقصود الدعوة : أن تكون كلمة الله هي العليا وإنما ، أقروا بالجزية
للضرورة العارضة . والحكم المقيد بالضرورة مقدر بقدرها . ولهذا لم يثبت لهم
غير واحد من السلف حق شفعة على مسلم . وأخذ بذلك أحمد رحمه الله وغيره .
لأن الشقص الذى يملكه مسلم إذا أوجبت فيه شفعة لذى كنا قد أوجبتنا على
المسلم أن ينقل الملك فى عقاره إلى ذى بطريق القهر للمسلم . وهذا خلاف الأصول
ولهذا نص أحمد على أن البائع للشفص إذا كان مسلماً وشريكه ذى : لم يجب له
شفعة . لأن الشفعة فى الأصل إنما هى من حقوق أحد الشريكين على الآخر ،
بمنزلة الحقوق التى تجب على المسلم للمسلم ، كاجابة الدعوة ، وعيادة المريض ،
وكنمه وكذّنه أن يبيع على ييمه ، أو يخطب على خطبته . وهذا كله عن أحمد
مخصوص بالمسلمين ، وفى البيع والخطبة خلاف بين الفقهاء .
وأما استنجار الأرض الموقوفة على الكنيسة وشراء مايباع على الكنيسة
فقد أطلق أحد المنع : أنه لا يستأجرها . لايعينهم على ماهم فيه . وكذلك أطلقه
الآمدى وغيره .

ومثل هذا ماواشتري من المال الموقوف للكنيسة الموصى لها به ، أو باع
آلات ينون بها كنيسة ونحو ذلك . والمنع هنا أشد . لأن نفس هذا المال الذى
يبيذه يصرف فى المعصية . فهو كبيع العصير لمن يتخذة خرا ، بخلاف نفس
السكنى . فإنها ليست محرمة . ولكنهم يعصون فى المنزل . فقد يشبه ماوقد
باعهم الخبز واللحم والثياب . فإنهم قد يستعينون بذلك على الكفر ، وإن كان
الإسكان فوق هذا . لأن نفس الأكل والشرب ليس بمحرم . ونفس المنفعة
المعقود عليها فى الإجارة — وهو اللبث — قد يكون محرماً .
ألا ترى أن الرجل لاينهى أن يتصدق على الكفار والفساق فى الجملة ،
وينهى أن يُعْقد فى منزله من يكفر أو يفسق ؟ وقد تقدم تصريح ابن القاسم أن

هذا الشر له لا يحمل . وأطلق الشافعي المنع من معاوتهم على بناء الكنيسة ونحو ذلك فقال في كتاب الجزية من الأم : ولو أوصى - يعنى الذمى - بثلاث ماله أو شيء منه يبنى به كنيسة لصلوات النصارى . أو يستأجر به خدم للكنيسة ، أو تمرر به الكنيسة ، أو يستصبح به فيها ، أو يشتري بها أرض لتكون صدقة على الكنيسة ، أو تمرر من غلّتها ، أو ما فى هذا المعنى : كانت الوصية باطلة . ولو أوصى أن يبنى كنيسة ينزلها مار الطريق ، أو وقفها على قوم يسكنونها : جازت الوصية وليس فى بيان الكنيسة معصية ، إلا أن تتخذ لمصل النصارى الذى اجتماعهم فيها على الشرك . قال : وأكره للمسلم أن يعمل بناءً أو نجاراً أو غير ذلك فى كنائسهم التى لصلاتهم .

وأما مذهب أحمد فى الإجارة لمسلم ناووس ونحوه ، فقال الآمدى : لا يجوز رواية واحدة . لأن النعمة للمقود عليها محرمة . وكذلك الإجارة لبناء كنيسة أو بيعة أو صومعة كالإجارة لكتب كتبهم المحرفة .

والأقوال فى
الأجرة على
حمل المحرم
للذمى وغيره

وأما مسألة حمل المحرم والميتة والخنزير للنصرانى أو للمسلم : فقد تقدم لفظ أحمد أنه قال : فمين حمل خمر أو خنزيراً أو ميتة نصرانى : فهو يكره أكل كرائه . ولكن يقضى للحال بالكراه . وإذا كان للمسلم فهو أشد . زاد بعضهم فيها : ويكره أن يحمل ميتة بكراء ، أو يخرج دابة ميتة ونحو هذا . ثم اختلف أصحابنا فى هذا الجواب على ثلاث طرق .

إحداها : إجراؤه على ظاهره . وأن المسألة رواية واحدة .

قال ابن أبى موسى : وكره أحمد أن يؤجر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير للنصرانى . قال : فإن فعل قضى له بالكراه . وإن أجز نفسه لحمل محرم لمسلم : كانت الكراهة أشد . ويأخذ الكراه . وهل يطيب له ؟ على وجهين . أو جهما : أنه لا يطيب له . ويتصدق به . وهكذا ذكر أبو الحسن الآمدى . قال : إذا أجز نفسه من رجل لحمل خمر أو خنزير أو ميتة : كره . نص عليه . وهذه كراهة

تحريم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لمن حامها » ولكن يقضى له بالكراه .
وغير ممتنع أن يقضى بالكراه . وإن كان محرماً كأجر الحجام .

قد صرح هؤلاء بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح .
الطريقة الثانية : تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها ، وجعل المسألة رواية
واحدة : أن هذه الإجارة لا تصح . وهي طريقة القاضى فى الجرد . وهى طريقة
ضعيفة رجع عنها القاضى فى كتبه المتأخرة . فإنه صنف الجرد قديماً .

الطريقة الثالثة : تخريج هذه المسألة على روايتين .

إحداها : أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة . مع الكراهة للفعل
وللأجرة .

والثانية : لا تصح الإجارة . ولا يستحق بها أجرة ، وإن حمل . وذلك على
قياس قوله فى الخمر : لا يجوز إمساكها . وتجب إراقتها .

قال فى رواية أبى طالب : إذا أسلم له خمر أو خنازير : نصب الخمر وتسرح
الخنازير . قد حرماً عليه . وإن قتلها فلا بأس .

قد نص على أنه لا يجوز إمساكها . ولأنه قد نص فى رواية ابن منصور :
أنه يكره أن يؤجر نفسه لنظارة كرم النصارى . لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ،
إلا أن يعلم أنه يباع لغير الخمر .

قد منع من إجارة نفسه على حفظ السكرم الذى يتخذ للخمر . فأولى أن
يمنع من إجارة نفسه على حمل الخمر .

فهذه طريقة القاضى فى التعليق وتصرفه . وعليها أكثر أصحابه ، مثل
أبى الخطاب . وهى طريقة من احتذى حذوه من المتأخرين .

والمنصور عندهم : الرواية المخرجة . وهى مذهب مالك والشافعى وأبى يوسف
ومحمد . وهذا عند أصحابنا فيما إذا استأجر على حمل الخمر إلى بيته ، أو حانوته .
وحيث لا يجوز إقرارها ، سواء كان حملها للشرب أو مطلقاً .

فإذا كان يحملها ليريقها ، أو يحمل الميتة ليدفنها ، أو لينقلها إلى الصحراء
ثلاثاً يتأذى الناس بنتن ريقها . فإنه يجوز الإجارة على ذلك . لأنه عمل مباح .
ولكن إن كانت الأجرة جلد الميتة لم تصح . واستحق أجرة المثل . وإن كان
قد سلخ الجلد وأخذه رده على صاحبه وهذا مذهب مالك . وأضنه مذهب
الشافعي أيضاً . ومذهب أبي حنيفة كالرواية الأولى .

ومأخذه في ذلك : أن الحمل إذا كان مطلقاً لم يكن المستحق غير حمل الخمر
وأيضاً فإن مجرد حملها ليس معصية . لجواز أن تحمل لتراق ، أو تخلل عنده ،
ولهذا إذا كان الحمل للشرب لم يصح . ومع هذا فإنه يكره الحمل .
والأشبه - والله أعلم - طريقة ابن أبي موسى . فإنها أقرب إلى مقصود أحمد
وأقرب إلى القياس .

وذلك : لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لعن عاصر الخمر ومعتصرها ، وحاملها
والحمولة إليه » فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً . وهي
ليست محرمة في نفسها . وإنما حرمت لقصد المعتصر والمستحمل . فهو كالموابع
عنباً أو عصيراً لمن يتخذ خمرًا وفات العصير والخمر في يد المشتري . فإن مال
البائع لا يذهب مجاناً بل يقضى له بعوضه .

كذلك هنا : المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجاناً ، بل يعطى بدلها .
فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر ، لا من جهة .
تحریم الأجرة
على العمل
المحرم لحق الله
ثم نحن نحرم الأجرة عليه لحق الله سبحانه ، لا لحق المستأجر ، والمشتري ،
بخلاف من استأجر للزنا أو التلوط ، أو القتل ، أو الفصم ، أو السرقة . فإن
نفس هذا العمل يحرم ، لا لأجل قصد المشتري . فهو كالموابع ميتة أو خمرًا .
فإنه لا يقضى له بثمنها . لأن نفس هذه العين محرمة .

ومثل هذه الإجارة والجمالة : لا توصف بالصحة مطلقاً ، ولا بالفساد مطلقاً .
بل هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر بمعنى أنه يحب عليه مال العمل والأجر .

وهي فاسدة بالنسبة إلى الأجرة ، بمعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالأجرة والجمل .
ولهذا في الشريعة نظائر .

وعلى هذا : فنص أحمد على كراهة نظارة كرم النصراني لا ينافي هذا ، فإنما تنهاه
عن هذا الفعل وعن ثمنه ، ونقض له بكرائه . ولو لم تفعل هذا لكان في هذا منفعة
عظيمة للعصاة . فإن كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد
حصلوا غرضهم منه ، ثم لا يعطونه شيئاً ، ومأم بأهل أن يعانوا على ذلك ،
مخلاف من سلم إليهم عملاً لا قيمة له بحال .

نعم البغى والغنى والناتحة ونحوهم إذا أعطوا أجورهم ثم تابوا : هل يتصدقون ما تصنع البغى
بها ، أو يجب أن يردوها على من أعطاهموها ؟ فيها قولان .
أصحهما : أن لا تردوها على الفساق الذين بذلوا في المنفعة المحرمة ، ولا يباح
الأخذ . بل يتصدق بها ، وتصرف في مصالح المسلمين ، كما نص عليه أحمد في
أجرة حل الخمر .

ومن ظن أنها ترد على الباذل المستأجر : لأنها مقبوضة بعقد فاسد فيجب
ردها عليه كالمقبوض بالربا ، أو نحوه من العقود الفاسدة ، فيقال له : المقبوض
بالعقد الفاسد يجب فيه التراد من الجانبين ، فيرد كل منهما على الآخر ما قبضه
منه . كما في تقابض الربا ، عند من يقول : المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك ، كما
هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد . فأما إذا تلف المقبوض عند القابض :
فإنه لا يستحق استرجاع عوضه مطلقاً .

وحينئذ يقال : إن كان ظاهر القياس يوجب ردها ، بناء على أنها مقبوضة
بعقد فاسد . فالزاني ومستمتع المناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم ،
واستوفوا العوض المحرم ، وبالتحريم الذي فيه ليس لحقهم . وإنما هو لحق الله
تعالى ، وقد فازت هذه المنفعة بالقبض ، والأصول تقتضي : أنه إذا رد أحد
العوضين يرد الآخر . فإذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال .

ما تصنع البغى
إذا تاب بما
عندها من
أجر البغاء

وأيضاً : فإن هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أحد منفعتيه وعوضهما جميعاً منه ، بخلاف ما لو كان العوض خيراً أو ميتة ، فإن ذلك لا ضرر عليه في فواتها . فإنها لو كانت باقية أتلفناها عليه . ومنفعة الفناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه ، بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر ، أعنى من صرف القوة التي عمل بها .

فيقال على هذا : فينبى أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها .

قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها ، كمنقود الكفار المحرمة . فإنهم إذا أسلموا على القبض لم نحكم بالقبض . ولو أسلموا بعد القبض لم نحكم بالرد ، ولكن في حق المسلم محرم هذه الأجرة عليه . لأنه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر . وذلك : لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت ، حيث صرفت قوتك في عمل محرم ، فلا يقضى لك بأجرة .

فإذا قبضها ثم قال الدافع : هذا المال اقضوا لي برده ، فإنما أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة . قلنا له : دفعته بمفاوضة رضيت بها ، فإذا طلبت استرجاع ما أخذته فرد إليه ما أخذته ، إذا كان له في بقائه معه منفعة . فهذا ومثله يتوجه فيما يقبض من ثمن الميتة والخمر .

وأيضاً : فشتري الخمر إذا أقبض ثمنها وقبضها وشراها ، ثم طلب أن يعاد إليه الثمن : كان الأوجه أن يرد إليه الثمن . ولا يباح للبائع . لا سيما ونحن نقاب الخمار يباع الخمر : بأن تحرق الحانوت التي تباع فيها . نص على ذلك أحد وغيره من العلماء ، فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حرق حانوتاً يباع فيها الخمر . وعلى ابن أبي طالب رضى الله عنه حرق قرية يباع فيها الخمر ؛ وهي آثار معروفة ، وهذه المسألة مبسولة في غير هذا الموضع .

وذلك : لأن المعقوبات المالية عندنا باقية غير منسوخة .

فإذا عرف أصل أحد في هذه المسائل : فنعلم أن ييمهم ما يقيمون به أعيادهم . ما يستعينون به على أعيادهم إلى ييمهم المقار ، لأن ما يتعاونونه من الطعام واللباس ونحو ذلك يستعينون به على العيد .

إذ العيد - كما قدمنا - اسم لما يفعل من العبادات والمعادات . وهذه إعانة على ما يقيم من المعادات . لكن لما كان جنس الأكل والشرب واللباس ليس محرماً في نفسه ، بخلاف شرب الخمر . فإنه محرم في نفسه .

فإن كان ما يتعاونونه يفعلون به نفس المحرم ، مثل صليب أو شعانين أو معمودية ، أو تبخير ، أو ذبح لغير الله ، أو صور ونحو ذلك ، فهذا لا ريب في تحريمه كيمهم المصير ليتخذوه خيراً ، وبناء الكنيسة لهم ، وأما ما ينتفعون به في أعيادهم للأكل والشرب واللباس ، فأصول أحد وغيره تقتضي كراهته . لكن كراهة تحريم كذهب مالك ، أو كراهة تنزيه ؟

والأشبه : أنه كراهة تحريم . كسائر النظائر عنده ، فإنه لا يجوز بيع الخنزير واللحم والرياحين للفاسق الذين يشربون عليها الخمر ، ولأن هذه الإعانة قد تقتضي إلى إظهار الدين الباطل ، وكثرة اجتماع الناس لميئدهم وظهوره . وهذا أعظم من إعانة شخص معين .

لكن من يقول : هذا مكروه كراهة تنزيه . يقول : هذا متردد بين بيع المصير وبيع الخنزير . وليس هذا مثل ييمهم المصير الذي يتخذونه خيراً ، لأننا إنما نحرم علينا أن نبيع الكفار ما كان محرم الجنس ، كالخمر ، والخنزير ، فأما ما يباح في حال دون حال ، كالحرير ونحوه . فيجوز بيعه لهم .

وأيضاً : فالطعام واللباس الذي يتعاونونه في عيدهم ليس محرماً في نفسه ، وإنما الأعمال التي يعملونها بها لما كانت شعار الكفار نهى عنها المسلم ، لما فيها من لهم لأظهارهم مفسدة انجرازه إلى بعض فروع الكفار . فأما الكافر : فهي لا تزيد من الفساد به شعار الكفر

أكثر مما هو فيه . لأن نفس حقيقة الكفر قائمة به . فدلالة الكفر وعلامته : إذا كانت مباحة لم يكن فيها كفر زائد كالو باعهم المسلم ثياب الفيار التي يتميزون بها عن المسلمين ، بخلاف شرب الخمر وأكل الخنزير . فإنه زيادة في الكفر .
نعم : لو باعهم المسلم ما يتخذونه صلياً أو شعانين ، ونحو ذلك ، فهذا قد باعهم ما يستعينون به على نفس المعصية .

ومن نصر التحريم يجب عن هذا بأن شعار الكفر وعلامته ودلالته على وجهين .

وجه : نؤمر به في دار الإسلام . وهو ما فيه إذلال الكفر وصغاره . فهذا إذا ابتاعوه كان ذلك إعانة على ما يأمر الله به ورسوله . فإننا نحن نأمرهم بلبس الفيار . ووجه النهي عنه : هو ما فيه من إعلاء الكفر وإظهاره له : كرفع أصواتهم بكتابهم ، وإظهار الشعانين ، وبيع النواقيس لهم ، وبيع الرايات والألوية لهم ونحو ذلك ، فهذا من شعار الكفر التي نحن مأمورون بإزالتها ، والمنع منها في ديار الإسلام ، فلا يجوز إعانتهم عليها .

قبول هدية الكفار في عيدهم
وأما قبول الهدية منهم يوم عيدهم : فقد قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « أنه أتى بهدية النيروز قبلها » .

وروى ابن أبي شبة في المصنف : حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه « أن امرأة سألت عائشة ، قالت : إن لنا أظفاراً من الجوس ، وإنه يكون لهم العيد ، فيهدون لنا ؟ فقالت : أما ما ذبح لذلك اليوم فلا تأكلوا ، ولكن كلوا من أشجارهم » .

وقال : حدثنا وكيع عن الحكم بن حكيم عن أمه عن أبي بَرَزَةَ « أنه كان له سكان مجوس . فكانوا يهدون له في النيروز والمهرجان . فكان يقول لأهله : ما كان من فاكهة فكلوه ، وما كان من غير ذلك فردوه » .

فهذا كله يدل على أنه لا تأثير للعيد في المنع من قبول هديتهم . بل حكمها

في العيد وغيره سواء ، لأنه ليس في ذلك إعانة لم على شعائر كفرهم .
 لكن قبول هدية الكفار من أهل الحرب وأهل الذمة مسألة مستقلة
 بنفسها فيها خلاف وتفصيل ليس هذا موضعه .
 وإنما يجوز أن يؤكل من طعام أهل الكتاب في عيدهم بابتغاء أو هدية ،
 أو غير ذلك مما لم يذبحوه للعيد . فأما ذبائح الجوس فالحكم فيها معلوم . فإنها
 حرام عند العامة .

وأما ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم وما يتقربون بذبحه إلى غير الله : نظير ما ذبحه
 ما يذبح المسلمون هداياهم وضحاياهم متقربين بها إلى الله تعالى . وذلك مثل
 ما يذبحون للمسيح والزهرة ، فمن أحد فيها روايتان . أشهرهما في نصوصه : أنه
 لا يباح أكله ، وإن لم يسم عليه غير الله تعالى . ونقل النهي عن ذلك عن
 عائشة وعبد الله بن عمر .

قال الميموني : سألت أبا عبد الله عن ذبائح أهل الكتاب ؟ قال : إن كان
 مما يذبحون لکنائسهم فلا يحل ، فقال : يدعون التسمية على عمد ، إنما يذبحون
 للمسيح .

وذكر أيضاً : أنه سأل أبا عبد الله عن ذبيح من أهل الكتاب ولم يسم ؟
 فقال : إن كان مما يذبحون لکنائسهم . فقال : يتركون التسمية فيه على عمد ،
 إنما يذبحون للمسيح ، وقد كرهه ابن عمر ، إلا أن أبا الدرداء يتأول أن طعامهم
 حلال ، وأكثر ما رأيت منه الكراهة لأكل ما ذبحوا لکنائسهم .
 وقال أيضاً : سألت أبا عبد الله عن ذبيحة المرأة من أهل الكتاب ولم تسم ؟
 قال : إن كانت ناسية فلا بأس ، وإن كان مما يذبحون لکنائسهم فقد يدعون
 التسمية فيه على عمد .

قال المروزي : قرئ على أبي عبد الله (٥ : ٣) وما ذبح على الثنصب) قال :
 على الأصنام . وقال : كل شيء ذبح على الأصنام لا يؤكل .

وقال حنبل قال عبي : أكره كل ماذبح لنفیر الله ، والكنائس إذا ذبح لها ، وما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به . وما ذبح يريد به غیر الله فلا آكله ، وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه .

وروى أحمد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي : سألت ميموناً عما ذبحت النصارى لأعيادهم وكنائسهم ؟ فكره أكله .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : لا يؤكل . لأنه أهل " لنفیر الله به . ويؤكل ماسوى ذلك . وإنما أحل الله من طعامهم ما ذكر اسم الله عليه . قال الله عز وجل (١٢١:٦) ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وقال (١٧٣:٢) وما أهل به لنفیر الله) فكل ماذبح لنفیر الله فلا يؤكل لحمه .

وروى حنبل عن عطاء في ذبيحة النصارى يقول : اسم المسيح ؟ قال : كل قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يسأل عن ذلك ؟ قال : لاتأكل . قال الله (ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) فلا أرى هذا ذكاته (وما أهل لنفیر الله به) .

فاحتجاج أبي عبد الله بالآية دليل على أن الكراهة عنده كراهة تحريم . وهذا قول عامة قدماء الأصحاب .

قال الخلال في باب التوق لأكل ماذبحت النصارى وأهل الكتاب لأعيادهم وذبائح أهل الكتاب لكنائسهم : كل من روى عن أبي عبد الله روى الكراهة فيه وهى متفرقة في هذه الأبواب .

وما قاله حنبل في هاتين المسألتين ذكر عن أبي عبد الله (ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) (وما أهل لنفیر الله به) فأتى الجواب من أبي عبد الله فيما أهل لنفیر الله به . وأما التسمية وتركها : فقد روى عنه جميع أصحابه : أنه لا بأس بأكل ما لم يسموا عليه ، إلا في وقت ما يذبحون لأعيادهم وكنائسهم . فانه في معنى قوله تعالى (١٦ : ١١٥) وما أهل لنفیر الله به) .

وعند أبي عبد الله : أن تفسير (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إنما عني به الميتة . وقد أخرجه في موضعه .

ومقصود الخلال : أن نهى أحمد : لم يكن لأجل ترك التسمية فقط . فإن ذلك عنده لا يحرم . وإنما كان لأنهم ذبحوه لغير الله ؛ سواء كانوا يسمون غير الله أو لا يسمون الله ولا غيره ، ولكن قصدتم الذبح لغير الله .

لكن قال ابن أبي موسى : ويحتمل أكل كل ما ذبحه اليهود والنصارى لكنائسهم وأعيادهم ، ولا يؤكل ما ذبح للزهرة .

والرواية الثانية : أن ذلك مكروه غير محرم . وهذا الذي ذكره القاضى وغيره وأخذوا ذلك - فيما أظنه - مما نقله عبد الله بن أحمد . قال : سألت أبي عن ذبح للزهرة ؟ قال : لا يعجبني . قلت : أحرام أسكله ؟ قال : لا أقول حراما . ولكن لا يعجبني ، وذلك أنه أثبت الكراهة دون التحريم .

ويمكن أن يقال : إنما توقف عن تسميته محرما . لأن ما اختلف في تحريمه وتعارضت فيه كالجمع بين الأختين ونحوه : هل يسمى حراما ^(١) ؟ على روايتين كالروايتين عنده في أن ما اختلف في وجوبه : هل يسمى فحشا ؟ على روايتين . ومن أصحابنا من أطلق الكراهة ولم يفسر : هل أراد التحريم أو التنزيه ؟

(١) يعاجبا ، كيف يعقل خلاف في عبادة السكواكب بالذبح لها ؟ وأين هي الأدلة على تحليله ؟ إن القرآن والسنة صريحان في أن كل ذبح لغير الله : إما هو عبادة له من دون الله ، وهو الشرك الذي لا يفرقه الله ، والذي حرم به الجنة على فاعله ، والله تعالى يقول في سياق الآيات في هذا الشرك من سورة الأنعام (٦ : ١٢١) وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ، وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) أى وإن خدعوك وأطعتموهم فيما يوحدون به من تسمية الذبح لأعياد آلهتهم وأوليائهم ولتعظيمها بأسماء مزخرفة ، وأنهم إنما قصدوا بها إطعام الفقراء أو السرور والفرح أو غير ذلك : لأنكم بذلك تكونون مشركين بأغذاء أقوال طواغيتهم شرعاً تبطلون به شرع الله ، وتشاركونهم في شركهم بتعظيم غير الله وعبادته بهذا الذبح .

قال أبو الحسن الأمدى : ما ذبح لغير الله مثل الكنائس والزهرة والشمس والقمر . فقال أحد : هو مما أهل به لغير الله أكرهه . كل ما ذبح لغير الله والكنائس وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه ، فأما ما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به .

وكذلك مذهب مالك يكره ما ذبحه النصارى لكنائسهم ، أو ذبحوا على اسم المسيح أو الصليب ، أو أسماء من مضى من أحبارهم ورهبانهم .
وفى للدونة : وكره مالك أكل ما ذبحه أهل الكتاب لكنائسهم ، أو لأعيادهم من غير تحريم . وتأول قول الله (٦ : ١٤٥) أو فسقا أهل لغير الله به)
قال ابن القاسم : وكذلك ما ذبحوا وسموا عليه اسم المسيح . وهو بمنزلة ما ذبحوا لكنائسهم ، ولا أرى أن يؤكل .

ونقلت الرخصة في ذبائح الأعياد بنحوها عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا فيما لم يسموا عليه غير الله . فإن سموا غير الله في عيدهم أو غير عيدهم حرم في أشهر الروايتين ، وهو مذهب الجمهور . وهو مذهب الفقهاء الثلاثة فيما نقله غير واحد . وهو قول على بن أبي طالب وغيره من الصحابة . منهم : أبو الدرداء وأبو أمامة ، والعرباض بن سارية ، وعبدادة بن الصامت . وهو قول أكثر فقهاء الشام وغيرهم .

والثانية : لا يحرم وإن سموا غير الله . وهو قول عطاء ، ومجاهد ، ومكحول ، والأوزاعي ، والليث .

نقل ابن منصور : أنه قيل لأبي عبد الله : سئل سفيان عن رجل ذبح ، ولم يذكر اسم الله متعمداً ؟ قال : أرى أن لا يؤكل . قيل له : أ رأيت إن كان يرى أنه يحرى عنه فلم يذكر ؟ قال : أرى أنه لا يؤكل . قال أحد : السلم فيه اسم الله ، يؤكل . ولكن قد أساء في ترك التسمية — النصارى : أليس يذكرون غير اسم الله ؟ .

ووجه الاختلاف : أن هذا قد دخل في عموم قوله عز وجل (٥ : ٥) وطعام الذين أوتوا الكتاب جيل لكم) وفي عموم قوله تعالى (١٦ : ١١٥) وما أهل لنير الله به) لأن هذه الآية تنم كل ما نطق به لنير الله . يقال : أهلت بكذا ، إذا تكلمت به ، وإن كان أصله الكلام الرفيع ، فإن الحكم لا يختلف برفع الصوت وخفضه وإنما لما كانت عادتهم رفع الصوت في الأصل خرج الكلام على ذلك . فيكون المعنى : وما تكلم به لنير الله . وما نطق به لنير الله .

ومعلوم أن ما حرم أن تجعل غير الله مسمى . فكذلك منويا . إذ هذا مثل الدج باسم الله والنيات في العبادات ، فإن اللفظ بها ، وإن كان أبلغ ، لكن الأصل القصد . وقرينة الله ألا ترى أن المتقرب بالهدايا والضحايا ، سواء قال : أذبحه لله أو سكت . فإن العبرة بالنية . وتسميته « الله » على الذبيحة غير ذبحها لله . فإنه يسمى على ما يقصد به اللحم . وأما قربان فيذبح لله سبحانه . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في قربانه « اللهم منك ولك » بعد قوله « بسم الله والله أكبر » لقوله تعالى (٦ : ١٦٢) إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) والكافرون يصنعون بأهنتهم كذلك . فتارة يسمون أهنتهم على الذبائح ، وتارة يذبحونها قربانا إليهم ، وتارة يجمعون بينهما . وكل ذلك - والله أعلم - يدخل فيما أهل لنير الله به . فإن من سمى غير الله فقد أهل به لنير الله ، فقوله « باسم كذا » استعانة به . وقوله « لكذا » عبادة له : ولهذا جمع الله بينهما في قوله (إياك نعبد وإياك نستعين) . وأيضاً : فإنه سبحانه حرم ما ذبح على النصب ، وهي كل ما ينصب ليعبد من دون الله .

وأما احتجاج أحد على هذه المسألة بقوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) حيث اشترطت التسمية في ذبيحة المسلم : هل تشترط في ذبيحة الكتابي ؟ على روايتين . وإن كان الخلال هنا قد ذكر عدم الاشتراط ، فاحتجاجة بهذه الآية يخرج على إحدى الروايتين .

فلما تعارض العموم الخاص ، وهو قوله تعالى (وما أهل به لغير الله) والعموم
البيح . وهو قوله (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) اختلف العلماء
في ذلك .

والأشبه بالكتاب والسنة : ما دل عليه أكثر كلام أحد من الحظر . وإن
كان من متأخري أصحابنا من لا يذكر هذه الرواية بحال ، وذلك لأن عموم
قوله تعالى (٥ : ٣ وما أهل لغير الله به وما ذبح على النصب) عموم محفوظ لم
تنحصر منه صورة ، بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب . فإنه يشترط له الذكاة
المبيحة . فلو ذكرى الكتابي في غير الحل المشروع لم تبيح ذكاته . ولأن غاية
الكتابي : أن تكون ذكاته كالسلم . والمسلم لو ذبح لغير الله ، أو ذبح باسم غير
الله : لم يبيح . وإن كان يكفر بذلك . فكذلك الذي . لأن قوله تعالى (وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم) سواء . وهم وإن كانوا
يستحلون هذا ، ونحن لانتحلّه : فليس كل ما استحلوه يحل لنا .

ولأنه قد تعارض دليلان حاطر ومبيح . فالخاطر : أولى أن يقدم .
ولأن الذبح لغير الله أو باسم غيره قد علمنا يقيناً . أنه ليس من دين الأنبياء
عليهم السلام . فهو من الشرك الذي أحدثوه . فاللعن الذي لأجله حلت
ذبايحهم : متتف في هذا . والله تعالى أعلم .

إذا لم يسمى فإن قيل : أما إذا سموا عليه ، غير الله بأن يقولوا : باسم المسيح ونحوه .
الكافرو لكن فتحريمه ظاهر . أما إذا لم يسموا أحداً . ولكن قصدوا الذبح للمسيح ،
قصد عند
الذبح غير الله أو للكوكب ونحوهما . فما وجه تحريمه ؟

قيل : قد تقدمت الإشارة إلى ذلك . وهو أن الله سبحانه قد حرم ما ذبح
على النصب . وذلك يقتضي تحريمه . وإن كان ذابحه كتابياً . لأنه لو كان التحريم
لكونه وثنيّاً : لم يكن فرق بين ذبحه على النصب وغيرها . ولأنه لما أباح لنا
طعام أهل الكتاب دل على أن طعام المشركين حرام . فتخصيص ما ذبح على
الوثن يقتضي فائدة جديدة .

وأيضاً : فانه ذكر تحريم ما ذبح على النصب ، وما أهل به لغير الله . وقد دخل فيما أهل به لغير الله : ما أهل به أهل الكتاب لغير الله . فكذلك كل ما ذبح على النصب . فإذا ذبح الكتابي على ما قد نصبوه من التماثيل في الكنائس : فهو مذبوح على النصب .

ومعلوم أن حكم ذلك لا يختلف بحضور الوثن وغيثته . فإنما حرم لأنه قصد بذبحه عبادة الوثن وتعظيمه . وهذه الأصاب قد قيل : هي من الأصنام . وقيل : هي غير الأصنام .

قالوا : كان حول البيت ثلاثمائة وستون حجرا . كان أهل الجاهلية يذبحون عليها ، ويُسرحون اللحم عليها . وكانوا يعظمون هذه الحجارة ويمبدونها ، ويذبحون عليها . وكانوا إذا شاموا أبدلوا هذه الحجارة بحجارة هي أعجب إليهم منها . ويدل على ذلك قول أبي ذر في حديث إسلامه « حتى صرت كالنصب الأحمر » يريد : أنه كان يصير أحمر من تلوه بالدم .

وفي قوله (وما ذبح على النصب) قولان .

ما ذبح على
النصب

أحدهما : أن نفس الذبح كان يكون عليها ، كما ذكرناه . فيكون ذبحهم عليها تقرباً إلى الأصنام . وهذا على قول من يجعلها غير الأصنام . فيكون الذبح عليها لأجل أن المذبح عليها مذبوح للأصنام ، أو مذبوح لها . وذلك يقتضي تحريم كل ما ذبح لغير الله . ولأن الذبح في البقعة لا تأثير له إلا من جهة الذبح لغير الله ، كما كرهه النبي صلى الله عليه وسلم من الذبح في مواضع أصنام للمشركين ، ومواضع أعيادهم . وإنما يكره المذبح في البقعة الممينة : لكونها محل شرك . فإذا وقع الذبح حقيقة لغير الله كانت حقيقة التحريم قد وجدت فيه . والقول الثاني : أن الذبح على النصب ، أي لأجل النصب . كما قيل « أو لم رسول الله صلى الله عليه وسلم على زينب بن جزلحلم » وأطعم فلان على ولده . وذبح فلان على ولده . ونحو ذلك . ومنه قوله تعالى (٢٢ : ٣٧ الم — ١٧٢ — الصراط

لتكبروا الله على ما هذاكم) وهذا ظاهر على قول من يجعل النصب نفس الأصنام . ولا منافاة بين كون الذبح لها، وبين كونها كانت تُلوَّث بالدم .
وعلى هذا القول : فالدلالة ظاهرة .

واختلاف هذين القولين في قوله تعالى : (على النصب) نظير الاختلاف في قوله تعالى (٢٢ : ٣٤) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقوله تعالى (٢٢ : ٢٨) ليشهدوا منافع لهم ، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فإنه قد قيل : المراد بذكر « اسم الله » عليها : إذا كانت حاضرة .
وقيل : بل يعم ذكره لأجلها في مغييبها وشهودها . بمنزلة قوله تعالى (لتكبروا الله على ما هذاكم) .

وفي الحقيقة مآل القولين إلى شيء واحد في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) كما قد أومأنا إليه .

وفيها قول ثالث ضعيف : أن المعنى على « اسم النصب » وهذا ضعيف . لأن هذا المعنى حاصل من قوله تعالى (وما أهل لنفير الله به) فيكون تكريراً . لكن اللفظ يَحْتَمِلُه . كما روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما : أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بَلَدَح^(١) - وذلك قبل أن يُنَزَلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي - فقدمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سُقُرة فيها لحم . فأبى أن يأكل منها . ثم قال زيد : إني لست آكل مما تذبجون على أنصابكم . ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه » .

(١) قال الحافظ في الفتح (ج ٧ ص ٩٨) بفتح الباء للوحدة ومكون اللام والdal المهملة ثم حاء : واد في طريق التمتع

وفي رواية له « وإن زيد بن عمرو بن نفيل كان يعيب على قريش ذبايحهم. زيد بن عمرو ويقول : الشاة خلقها الله ، وأُنزل لها من السماء الماء ، وأُنبت لها من الأرض الكلال . ثم أتم تذبحونها على غير اسم الله » إنكاراً لتلك وإعظاماً له .
 وأيضاً : فإن قوله تعالى (وما أهل لنير الله به) ظاهره : أنه ماذبح لنير الله ، مثل أن يقال : هذا ذبيحة لكذا . وإذا كان هذا هو المقصود : فسواء لفظ به ، أو لم يلفظ . وتحريم هذا أظهر من تحريم ماذبحه النصراني للحم ، وقال فيه « باسم المسيح » ونحوه . كما أن ما ذبحناه نحن متقربين به إلى الله سبحانه كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم ، وقلنا عليه « باسم الله » فإن عبادة الله سبحانه بالصلاة له والنسك له : أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور . فكذلك الشرك بالصلاة لنيره ، والنسك لنيره : أعظم شركاً من الاستعانة باسم هذا النير في فواتح الأمور . فإذا حرم ما قيل فيه : باسم المسيح والزهرة فلأن يحرم ما قيل فيه : لأجل المسيح والزهرة ، أو قصد به ذلك : أولى .

وهذا يبين لك ضعف قول من حرم ماذبح باسم غير الله ولم يحرم ماذبح لنير الله . كما قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم . بل لو قيل بالعكس لكان أوجه .
 فإن العبادة لنير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بنير الله .

وعلى هذا : فلو ذبح لنير الله متقرباً به إليه - لحرم ، وإن قال فيه :
 بسم الله ، كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الأولياء والكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك . وإن كان هؤلاء مرتدين لاتباع ذبيحتهم بحال لكن يجتمع في الذبيحة مانعان .

ومن هذا الباب : ما قد يفعله الجاهلون بمكة - شرفها الله - وغيرها من الذبح للجن . ولهذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن ذبائح الجن » .
 ويدل على المسألة ما قدمناه : من أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الذبح في مواضع الأصنام ، ومواضع أعياد الكفار » .

الذبح
 للكواكب
 وللجن

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه أبو داود في سننه : حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة عن عوف عن أبي ربحانة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب » قال أبو داود : غندر : وقفه على ابن عباس .

المقار

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في تفسيره : حدثنا وكيع عن أصحابه عن عوف الأعرابي عن أبي ربحانة قال : « سئل ابن عباس عن معاقرة الأعراب ؟ فقال : إني أخاف أن تكون مما أهل لغير الله به » .

وروى أبو إسحاق إبراهيم دُحَيْم في تفسيره : حدثنا أبي حدثنا سعيد بن منصور عن ربيع عن عبد الله بن الجارود قال : سمعت الجارود قال « كان من بني رباح رجل يقال له : ابن وثيل شاعرا ، نافرأها الفرزدق غالبا الشاعر ، بما يظهر الكوفة ، على أن يعقر هذا مائة من إبله . وهذا مائة من إبله ، إذا وردت الماء ، فلما وردت الإبل الماء قاما إليها بأسياقيهما ، فجعلتا ينسفان عراقيهما . فخرج الناس على الحر والبغال ، يريدون اللحم . وعلى رضى الله عنه بالكوفة ، فخرج على بظلة رسول الله صلى الله عليه وسلم البيضاء ، وهو ينادى : يا أيها الناس ، لا تأكلوا من لحومها . فانها أهل بها لغير الله » .

فهؤلاء الصحابة قد فسرُوا ما قصد بذبحه غير الله داخلا فيما أهل به لغير الله . فعلمت أن الآية لم يقتصر بها على التلفظ باسم غير الله ، بل ما قصد به التقرب إلى غير الله فهو كذلك . وكذلك تفاسير التابعين على أن ما ذبح على المصب : هو ما ذبح لغير الله .

وروي في تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيح في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) قال « كانت حجارة حول الكعبة يذبح لها أهل الجاهلية ، ويبدلون إذا شاءوا بحجارة أعجب إليهم منها » .

وروى ابن أبي شيبة . حدثنا محمد بن فضيل عن أشعث عن الحسن في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) قال « هو بمنزلة ما ذبح لغير الله » .

وفي تفسير قتادة المشهور عنه : وأما (ماذبح على النصب) فالنصب حجارة .
كان أهل الجاهلية يمدونها ، وذبائحهم لها . فعنى الله عن ذلك .
وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « النصب : أصنام كانوا يذبائحون
ويهلون عليها » .

فإن قيل : فقد نقل إسماعيل بن سعيد قال : سألت أحمد : عما يقرب
لأهلهم : يذبحه رجل مسلم ؟ قال : لا بأس به .

قيل : إنما قال أحمد ذلك . لأن المسلم إذا ذبحه سعى الله عليه . ولم يقصد ذبحه
لغير الله . ولا يسعى غيره ، بل يقصد منه غير ما قصده صاحب الشاة ، فتصير نية
صاحب الشاة لا أثر لها . والذابح هو المؤثر في الذبح ^(١) . بدليل أن المسلم لو وكل
كتائباً في ذبيحة . فسمى عليها غير الله لم تبع . ولهذا لما كان الذبح عبادة في
نفسه كره على رضى الله عنه وغير واحد من أهل العلم ، منهم أحد في إحدى
الروايتين عنه : أن يوكل المسلم في ذبح نسيكته كتائباً . لأن نفس الذبح عبادة
بدنية ، مثل الصلاة . ولهذا تختص بمكان وزمان ونحو ذلك ، بخلاف تفرقة
اللحم . فإنه عبادة مالية . ولهذا اختلف العلماء في وجوب تخصيص أهل الحرم

(١) كيف تمحو نية الجزاء - الذى لا شأن له في الشاة ، ولا علاقة له بها .
وإنما له أجرته على إجراء السكين على عنقها وتثبيتها لصاحبها - نية من اشتراها باسم
معظمه غير الله ، ورباها وأطعمها وسقاها ، وذهب بها إلى الرعى باسم غير الله ،
ودعا إليها الآكلين يأكلونها باسم غير الله ، وطبخها وقدم لها لهم وترده على اسم
غير الله ؟ كل ذلك تمحوه جرة سكين الجزاء ؟ إن هذا بعيد كل البعد . نعم إذا كان
قد استولى عليها مؤمن موحد وانزعها من صاحبها للترك بالوجه الحلال . ثم
ذبحها قاصداً تخليصها من عبادة غير الله لتسكون قربة لله . فهذا معقول . وهذا
شأن الغنائم التي كان يغنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين .
وكان منها البحرية والسائمة ، قد بطل منها هذا الشرك ، وعادت إلى فطرة الله فيها .
فكانت أحل الحلال .

الندوة لغير
الله يذبحها غير
ناذرها

يلحوم الهدايا المذبوحة في الحرم . وإن كان الصحيح : تخصيصهم بها . وهذا بخلاف الصدقة . فإنها عبادة مالية محضة . فلها قد لا يؤثر فيها نية الوكيل ، على أن هذه المسألة منصوعة عن أحد محتملة .
فهذا تمام الكلام في ذهابهم لأعيادهم .

فصل

إفراد أعياد فأما صوم أيام أعياد الكفار مفردة بالصوم ، كصوم يوم النيروز ، والمهرجان
لكفار بالصوم وما يومان يظلمهما الفرس : فقد اختلف فيها ، لأجل أن المخالفة تحصل
بالصوم ، أو بترك تخصيصه بعمل أصلا .

فذكر صوم يوم السبت أولا . وذلك : أنه روى ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته الصماء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم . وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب ، أو عود شجرة - وفي لفظ إلا عود عنب ، أو لحاء شجرة - فليمضه » رواه أهل السنن الأربعة . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وقد رواه النسائي من وجوه أخر عن خالد بن عبد الله بن بسر ، ورواه أيضا عن الصماء عن عائشة .

وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه .

الآقوال في قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن صيام يوم السبت يتفرد
إفراد صوم به ؟ فقال : أما صيام يوم السبت يتفرد به ؟ فقد جاء في ذلك الحديث حديث
يوم السبت الصماء ، يعني حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن
أخته الصماء عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض
عليكم » قال أبو عبد الله : فكان يحيى بن سعيد ينفيه وأبى أن يحدثني به . وقد
كان سمعه من ثور . قال : فسمعته من أبي عاصم .

قال الأثرم : وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت : أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر .

فمنها : حديث أم سلمة حين سئلت : « أى الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما لها ؟ فقالت : يوم السبت والأحد » .
 منها حديثه جويرية « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يوم الجمعة : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال أتريدن أن تصومى غداً ؟ فالفد هو يوم السبت .

وحديث أبي هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة إلا بيوم قبله ، أو بيوم بعده » فالיום الذى بعده : هو يوم السبت .
 ومنها : أنه « كان يصوم شعبان كله » وفيه يوم السبت .
 ومنها : أنه أمر بصوم المحرم . وفيه يوم السبت . وقال « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » وقد يكون السبت فيها .
 وأمر بصيام أيام البيض . وقد يكون فيها السبت . ومثل هذا كثير .
 فهذا الأثرم : فهم من كلام أبي عبد الله : أنه توقف عن الأخذ بالحديث .
 وأنه رخص فى صومه ، حيث ذكر الحديث الذى يحتج به فى الكراهة . وذكر أن الإمام فى علل حديث يحيى بن سعيد كان يتقيه ، ويأبى أن يحدث به . فهذا تضعيف للحديث .

واحتج الأثرم بما دل من النصوص المتواترة على صوم يوم السبت .
 ولا يقال : يعمل النهى على إفراده . لأن لفظه « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » والاستثناء دليل التناول . وهذا يقتضى أن الحديث يعم صومه على كل وجه . وإلا لو أريد إفراده لما دخل الصوم المفروض ، ليستثنى .
 فإنه لا إفراد فيه . فاستتناؤه دليل على دخول غيره ، بخلاف يوم الجمعة . فإنه بين أنه إنما نهى عن إفراده .

وعلى هذا : فيكون الحديث إما شاذاً غير محفوظ . وإما منسوخاً . وهذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه . كالأثرم ، وأبى داود .

وقال أبو داود : حديث منسوخ . وذكر أبو داود بإسناده عن ابن شهاب : أنه كان إذا ذكر له « أنه نهى عن صيام السبت » يقول ابن شهاب : هذا حديث حمصي . وعن الأوزاعي قال : « ما زلت له كاتماً حتى رأيتُه انقشر بعد »
يعنى حديث ابن بسر في صوم يوم السبت .

قال : أبو داود ، قال مالك : هذا كذب . وأكثر أهل العلم على عدم الكراهة .

وأما أكثر أصحابنا : ففهموا من كلام أحمد الأخذ بالحديث ، وحله على الأفراد . فإنه سئل عن عين الحكم فأجاب بالحديث وجوابه بالحديث : يقتضى اتباعه . وما ذكر عن يحيى : إنما هو بيان ما وقع فيه من الشبهة . وهؤلاء يكرهون إفرادهم بالصوم . عملاً بهذا الحديث ، بحجته إسناده . وذلك موجب للعمل به وحلوه على الأفراد . كصوم يوم الجمعة ، وشهر رجب .

وقد روى أحمد في المسند من حديث ابن لهيعة : حدثنا موسى بن وردان عن عبيد الأعرج حدثني جدتي - يعنى الصماء - « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السبت ، هو يتغذى ، فقال : تعالى تَغْدَى . فقالت : إني صائمة . فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : كلّي فإن صيام يوم السبت لا لك ولا عليك » .

وهذا وإن كان إسناده ضعيفاً ، لكن تدل عليه سائر الأحاديث . وعلى هذا فيكون قوله « لا تصوموا يوم السبت » أى لا تقصدوا صيامه بعينه إلا في الفرض . فإن الرجل يقصد صومه بعينه ، بحيث لو لم يجب عليه إلا صوم يوم السبت ، كن أسلم ولم يبق من الشهر إلا يوم السبت : فإنه يصومه وحده . وأيضاً : فقصدته بعينه في الفرض لا يكره ، بخلاف قصده بعينه في النفل . فإنه يكره . ولا تزول الكراهة إلا بضم غيره إليه ، أو موافقته عادة . فالنزول

للكراهة في الفرض مجرد كونه فرضاً ، لاللمقارنة بينه وبين غيره . وأما في النفل فالزبل للكرهه ضم غيره إليه ، أو موافقته عادة ومحو ذلك .
وقد يقال : الاستثناء أخرج بعض صور الرخصة ، وأخرج الباقي بالدليل .
ثم اختلف هؤلاء في تعليل الكراهة .

فعلها ابن عقيل : بأنه يوم تمسك فيه اليهود ، ويخصونه بالإمساك . وهو الملة في النهي
ترك العمل فيه . والصائم في مظنة ترك العمل ، فيصير صومه تشبهاً بهم ، وهذه
الملة منتفية في الأحد .

وعله طائفة من الأصحاب : بأنه يوم عيد لأهل الكتاب يعظمونه . فقصده
بالصوم دون غيره يكون تعظيماً له . فكره ذلك كما كره أفراد عاشوراء بالتعظيم
لما عظمه أهل الكتاب . وإفراد رجب أيضاً لما عظمه المشركون .
وهذا التعليل قد يعارض بيوم الأحد فإنه يوم عيد النصارى . فإنه صلى الله
عليه وسلم قال : « اليوم لنا ، وغداً لليهود ، وبعء غد للنصارى » .
وقد يقال : إذا كان يوم عيد فمخالفتهم فيه بالصوم لا بالفطر .

ويدل على ذلك : ما رواه كريب مولى ابن عباس قال : « أرسلني ابن
عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة أسألهما : أي الأيام
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها ؟ قالت : كان يصوم يوم
السبت ، ويوم الأحد أكثر ما يصوم من الأيام . ويقول : إنهما يوماء عيد
للمشركين . فأنأ أحب أن أخالفهم » رواه أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه
بعض الحفاظ .

وهذا نص في استحباب صوم يوم عيدهم لأجل قصد مخالفتهم .
وقد روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنين . ومن الشهر الآخر : الثلاثاء
والأربعاء والخميس » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . قال : وقد روى
ابن مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرفعه .

وهذان الحديثان ليسا بحجة على من كره صوم يوم السبت وحده ، وعلى ذلك بأنهم يتركون فيه العمل والصوم مظنة ذلك . فإنه إذا صام السبت والأحد زال الأفراد الكروه . وحصلت المخالفة بصوم يوم فطرهم ^(١) .

فصل

صوم النيروز وأما النيروز والمهرجان ونحوهم من أعياد المشركين : فمن لم يكره صوم يوم السبت من الأصحاب وغيرهم قد لا يكره صوم ذلك اليوم . بل ربما يستحبه لأجل مخالفتهم . وكرهها أكثر الأصحاب .

وقد قال أحمد في رواية عبد الله : حدثنا وكيع عن سفيان عن رجل عن أنس والحسن : أنهما كرها صوم يوم النيروز والمهرجان .

قال أبي : هو أبان بن عياش - يعنى الرجل - .

وقد اختلف الأصحاب : هل يدل مثل ذلك على مذهبه ؟ على وجهين . وعلاوا ذلك بأنهما يومان تعظيمهما الكفار . فيكون تخصيصهما بالصوم ، دون غيرهما موافقة لهم في تعظيمهما . فكره كيوم السبت . قال الإمام أبو محمد المقدسى : وعلى قياس هذا : كل عيد للكفار ، أو يوم يفرّدونه بالتعظيم .

وقد يقال : يكره صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوهما من الأيام العجيبة التي لا تعرف بحساب العرب ، بخلاف ما جاء في الحديثين من يوم السبت والأحد . لأنه إذا قصد صوم مثل هذه الأيام العجيبة أو الجاهلية ، كانت ذريعة إلى إقامة شعار هذه الأيام وإحياء أمرها ، وإظهار حالها ، بخلاف السبت والأحد . فإنهما من حساب المسلمين . فليس في صومهما مفسدة فيكون استحباب صوم أعيادهم

(١) انظر تحقيق الامام ابن القيم في هذا للوضوح سنن أبي داود (٣ ج ص ٢٩٧ - ٣٠١ حديث رقم ٢٣١٣)

المعروفة بالحساب العربى الإسلامى ، مع كراهة الأعياد المعروفة بالحساب الجاهلى
المجسمى : توفيقاً بين الآثار . والله أعلم .

فصل

ومن المنكرات فى هذا الباب : سائر الأعياد والمواسم المتدعة . فإنها من
المنكرات المكروهات ، سواء بلغت الكراهة التحريم أو لم تبلغه .
وذلك : أن أعياد أهل الكتاب والأعاجم نهى عنها لسببين .
أحدهما : أن فيها مشابهة للكفار .

والثانى : أنها من البدع .

فما أحدث من المواسم والأعياد : فهو منكر ، وإن لم يكن فيه مشابهة
لأهل الكتاب . لوجهين .

أحدهما : أن ذلك داخل فى مسمى البدع والمحدثات . فيدخل فيما رواه مسلم
فى صحيحه عن جابر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحرمت
عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش ، يقول : صَبَحَكُمْ
وَمَسَّكُمْ . ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين - ويقرن بين إصبعيه : السبابة
والوسطى - ويقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدى
محمد . وشرُّ الأمور محدثاتها . وكل بدعة ضلالة » .

وفى رواية للنسائى « وكل ضلالة فى النار » .

وفى رواه أيضاً فى الصحيح عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وفى لفظ فى الصحيحين « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .

وفى الحديث الصحيح الذى رواه أهل السنن عن العرياض بن سارية عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنه من يعش منكم بعدى فى غيرى اختلافاً

سائر الأعياد
والمواسم
المتدعة

كل بدعة ضلالة

كثيراً . فليكن بسنق وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل بدعة ضلالة .
وهذه قاعدة قد دلت عليها السنة والاجماع ، مع ما فى كتاب الله من الدلالة عليها أيضاً .

قال تعالى (٤٢ : ٢١) أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله فمن ندب إلى شئ . يتقرب به إلى الله ، أو أوجبه بقوله أو فعله ، من غير أن يشركه الله : فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله . ومن اتبعه فى ذلك فقد اتخذ شريكاً لله . شرع له من الدين ما لم يأذن به الله .

نعم قد يكون متأولاً فى هذا الشرع . فيستغفر له لأجل تأويله ، إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذى يعنى فيه عن الخطئ ، ويثاب أيضاً على اجتهاده . لكن لا يجوز اتباعه فى ذلك ، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل قولاً أو عملاً قد علم الصواب فى خلافه ، وإن كان القائل أو الفاعل مأجوراً أو معذوراً .

وقد قال سبحانه (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) قال عدى بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، ما عبادهم قال : ما عبادهم ، ولكن أحلوا لهم الحرام ، فأطاعوهم . وحرّموا عليهم الحلال ، فأطاعوهم » .

فمن أطاع أحداً فى دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب : فقد لحقه من هذا الذم نصيب ، كما يلحق الأمر الناهى أيضاً نصيب . ثم قد يكون كل منهما معفو عنه لاجتهاده ، ومثاباً أيضاً على الاجتهاد . فيتخلف عنه الذم لفوات شرطه ، أو لوجود مانعه . وإن كان المقتضى له قائماً . ويلحق الذم من يبين له الحق فيتركه ، أو من قصر فى طلبه حتى لم يتبين له ، أو أعرض عن طلب معرفته لمبوى أو لكسل أو نحو ذلك .

وأيضاً : فإن الله علب على المشركين شيئين .
أحدهما : أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطاناً .
والثاني : تحريمهم ما لم يحرمه الله عليهم .

وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيما رواه مسلم عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالى : إني جعلت عبادي خفءاً ، فاجتالتمهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحلت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » قال سبحانه (٦ : ١٤٨) سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) فجمعوا بين الشرك والتحريم ، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها . فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة ، وإما مستحبة ، وإن فعلها خير من تركها .
ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب بعبادته إلى الله .

ومنهم من ابتدع ديناً عبدوا به الله في زعمهم ، كما أحدثه النصارى من أنواع العبادات المحدثه .

وأصل الضلال في أهل الأرض : إنما نشأ من هذين : إما اتخاذ دين لم يشرعه الله ، أو تحريم ما لم يحرمه الله ، ولهذا كان الأصل الذي بنى الإمام أحمد وغيره من الأئمة عليه مذاهبهم : أن أعمال الخلق تنقسم إلى عبادات يتخذونها ديناً . ينتفعون بها في الآخرة ، أو في الدنيا والآخرة . وإلى عادات ينتفعون بها في معاشهم .

فالأصل في العبادات : أن لا يشرع منها إلا ما شرعه الله .

والأصل في العادات : أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله .

وهذه المواسم المحدثه : إنما نهى عنها لما حدث فيها من الدين الذي يتقرب
المواسم المحدثه
فيها دين مبتدع
به ، كما سنذكره إن شاء الله .

واعلم أن هذه القاعدة - وهي الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته -

قاعدة عامة عظيمة . وتامها بالجواب عما يعارضها .

الرد على من
يستحسن
البدع

وذلك : أن من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين : حسنة وقييحة ، بدليل قول عمر رضى الله عنه فى صلاة التراويح « بَنِمَتْ البدعة هذه » وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست بمكروهة ، أو هي حسنة ، للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس . وربما يَعمُّ إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من كثير من العادات ونحوها . فيجمل هذا أيضاً من الدلائل على حسن بعض البدع : إما بأن يعمل ما اعتاده هو ومن يعرفه إجماعاً ، وإن لم يعلم قول سائر المسلمين فى ذلك ، أو يستنكر تركه لما اعتاده ، بمثابة من (٥ : ١٠٤) وإذا قيل لم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا) وما أكثر ما قد يحتج بعض من يتميز من المنفسين إلى علم أو عبادة بحجج ليست من أصول العلم التى يعتمد فى الدين عليها .

والغرض : أن هذه النصوص الدالة على ذم البدع معارضة بما دل على حسن بعض البدع . إما من الأدلة الشرعية الصحيحة ، أو من حجج بعض الناس التى يعتمد عليها بعض الجاهلين ، أو المتأولين فى الجملة . ثم هؤلاء المعارضون لهم هنا مقامان .

أحدهما : أن يقولوا : إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح . فالقبيح : ما نهانا عنه الشارع . أما ما سكوت عنه من البدع فليس بقبيح ، بل قد يكون حسناً ، فهذا عما قد يقوله . بعضهم .

المقام الثانى : أن يقال عن بدعة سيئة : هذه بدعة حسنة . لأن فيها من المصلحة كيت وكيت .

وهؤلاء المعارضون يقولون : ليست كل بدعة ضلالة . والجواب : أما أن القول « أن شر الأمور محدثاتها ، وأن كل بدعة ضلالة » وكل ضلالة فى النار » والتحذير من الأمور المحدثات : فهذا نص رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع ، ومن نازع في دلالته فهو مُرَافِعٌ .

وأما المعارضات : فالجواب عنها بأحد جوابين .
إما بأن يقال : ماثبت حسنه فليس من البدع . فيبقى العموم محفوظاً لا خصوص فيه .

الجواب عما
استدل به
محمّد البدع

وإما أن يقال : ماثبت حسنه فهو مخصوص من هذا العموم . فيبقى العموم محفوظاً لا خصوص فيه .

وإما أن يقال : ماثبت حسنه فهو مخصوص من العموم ، والعالم الخصوص دليل فيما عدا صورة التخصيص ، فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم : احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص ، وإلا كان ذلك العموم اللفظي المنعوى موجباً للنهي .

ثم المخصص : هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع نصاً واستنباطاً . وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها ، وقول كثير من العلماء ، أو العباد ، أو أكثرهم ونحو ذلك : فليس مما يصلح أن يكون معارضاً لكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى يمارض به .

ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسنة مجمع عليها ، بناء على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها . فهو مخطئ . في هذا الاعتقاد . فإنه لم يزل ولا يزال في كل وقت من ينهى عن عامة المادات المحدثّة المخالفة للسنة . ولا يجوز دعوى إجماع بعمل بلد أو بلاد من بلدان المسلمين ، فكيف بعمل طوائف منهم ؟ وإذا كان أكثر أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك ، بل رأوا السنة حجة عليهم ، كما هي حجة على غيرهم ، مع ما أوتوه من العلم والإيمان . فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتقادها عامة . أو من قيّدته العامة ، أو قوم مترسّون بالجهالة ، لم يرسخوا في العلم ، ولا يمدون من

سقوط دعوى
الإجماع على
البدع

أولى الأمر ، ولا يصلحون للشورى . ولعلمهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله ، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية ، أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها : أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصدقين ؟ .

والاحتجاج بمثل هذه الحجج . والجواب عنها معلوم : أنه ليس طريقة أهل العلم . لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ، حتى من المنقسين إلى العلم والدين ، وقد يبدو لدوى العلم والدين فيها مستند آخر من الأدلة الشرعية . والله يعلم أن قوله بها وعلمه لها ، ليس مستنداً آخر من الأدلة الشرعية ، وإن كان شبهة . وإنما هو مستند إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ولا عن رسوله ، من أنواع المستندات التي يستند إليها غير أولى العلم والإيمان ، وإنما يذكر الحجة الشرعية حجة على غيره ، ودفعاً لما يفاطره .

والجادة المحمودة : إنما هي بإبداء المدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال ، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل : فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل .

لا يجوز حمل
« كل بدعة
ضلالة » على
المنهى عنها

وأيضاً : لا يجوز حمل قوله صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » على البدعة التي نهى عنها بخصوصها ، لأن هذا تعطيل لفائدة هذا الحديث . فإن ما نهى عنه من الكفر والفسوق ، وأنواع المعاصي قد علم بذلك النهى : أنه قد أبيض محرم ، سواء كان بدعة أو لم يكن بدعة ، فإذا كان لا منكر في الدين إلا ما نهى عنه بخصوصه ، سواء كان مفعولاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لم يكن ، وما نهى عنه فهو منكر ، سواء كان بدعة ، أو لم يكن : صار وصف البدعة عديم التأثير . لا يدل وجوده على القبح ، ولا عدمه على الحسن ، بل يكون قوله « كل بدعة ضلالة » بمنزلة قوله « كل عادة ضلالة » أو « كل ما عليه العرب والمعجم فهو ضلالة » ويراد بذلك : أن ما نهى عنه من ذلك فهو الضلالة .

وهذا تعطيل للنصوص من نوع التحريف والإلحاد . ليس من نوع التأويل السائخ . وفيه من المفسد أشياء .

أحدها : سقوط الاعتماد على هذا الحديث . فإن ما علم أنه منتهى عنه بخصوصه فقد علم حكمه بذلك النهى ، وما لم يعلم فلا يندرج في هذا الحديث فلا يبقى في هذا الحديث فائدة ، مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب به في الجمع ، ويعده من جوامع الكلم .

الثاني : أن لفظ البدعة ومعناها يكون اسماً عديم التأثير ، فتطبيق الحكم بهذا اللفظ أو المعنى : تعليق له بما لا تأثير له . كسائر الصفات العديمة التأثير .

الثالث : أن الخطاب بمثل هذا إذا لم يقصد إلا الوصف الآخر - وهو كونه منهيًا عنه - كتمان لما يجب بيانه ، وبيان لما لم يقصد ظاهره . فإن البدعة والنهي الخاص بينهما عموم وخصوص ، إذ ليس كل بدعة جاء عنها نهى خاص ، وليس كل ما جاء فيه نهى خاص بدعة ، فالتكلم بأحد الاسمين وإرادة الآخر : تلبس بمحض . لا يسوغ للتكلم ، إلا أن يكون مدلساً ، كما لو قال « الأسود » وعنى به الفرس أو « الفرس » وعنى به الأسود .

الرابع : أن قوله « كل بدعة ضلالة . وإياكم ومحدثات الأمور » إذا أراد بهذا ما فيه نهى خاص : كان قد أحلهم في معرفة المراد بهذا الحديث على ما لا يسكاد يحيط به أحد . ولا يحيط بأكثره إلا خواص الأمة . ومثل هذا لا يجوز بحال .

الخامس : أنه إذا أريد به ما فيه النهى الخاص : كان ذلك أقل مما ليس فيه نهى خاص من البدع . فانك لو تأملت البدع التي نهى عنها بأعيانها ، وما لم ينه عنها بأعيانها : وجدت هذا الضرب هو الأكثر . واللفظ العام لا يجوز أن يراد به الصور القليلة أو النادرة .

فهذه الوجوه وغيرها : توجب القطع بأن هذا التأويل فاسد . لا يجوز حمل
١٨ - الصراط

الحديث عليه ، سواء أراد المتأول أن يعضد التأويل بدليل صارف أو لم يعضده .
فإن على المتأول بيان جواز إرادة المعنى الذى حل الحديث عليه من ذلك الحديث ،
ثم بيان الدليل الصارف له إلى ذلك .

وهذه الوجوه تمنع جواز إرادة هذا المعنى بالحديث .

فهذا الجواب عن مقامهم الأول .

كل بدعة
لا دلالة على
نفي جميع
البدع
وأما مقامهم الثانى ، فيقال : هَبْ أن البدع تنقسم إلى حسن وقبيح . فهذا
القدر لا يمنع أن يكون هذا الحديث دالاً على قبح الجميع ، لكن أكثر ما يقال :
إنه إذا ثبت أن هذا حسن : يكون مستثنى من العموم ، وإلا فالأصل : أن كل
بدعة ضلالة .

فقد تبين أن الجواب عن كل ما يُعارض به من أنه حسن ، وهو بدعة :
إما بأنه ليس ببدعة ، وإما بأنه مخصوص . فقد سلت دلالة الحديث .

وهذا الجواب إنما هو عما ثبت حسنه .

لمعارضة بما
لن أو يجوز
أنه حسن
فأما أمور أخرى قد يظن أنها حسنة وليست بحسنة ، أو أمور يجوز أن
تكون حسنة : ويجوز أن لا تكون حسنة . فلا تصلح المعارضة بها ، بل يجب
عنها بالجواب المركب .

وهو : إن ثبت أن هذا حسن فلا يكون بدعة ، أو يكون مخصوصاً ، وإن
لم يثبت أنه حسن فهو داخل فى العموم

وإذا عرفت أن الجواب عن هذه المعارضة بأحد الجوابين فعلى التقديرين :
الدلالة من الحديث باقية ، لا ترد بما ذكروا . ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة
الجامعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلية ، وهى قوله : « كل بدعة
ضلالة » بلب عمومها . وهو أن يقال : ليست كل بدعة ضلالة . فإن هذا إلى
مشاقة الرسول أقرب منه إلى التأويل .

بل الذى يقال فيما يثبت به حسن الأعمال التى قد يقال هى بدعة : إن هذا

العمل المعين مثلاً ليس بدعة . فلا يندرج في الحديث ، أو : إن اندرج ، لكنه مستثنى من هذا العموم . لدليل كذا وكذا ، الذى هو أقوم من العموم . مع أن الجواب الأول أجود .

وهذا الجواب فيه نظر . فإن قصد التعميم المحيط بظاهر من نص رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمة الجامعة . فلا يُمدل عن مقصوده - بأبى هو وأبى صلى الله عليه وسلم .

فأما صلاة التراويح : فليست بدعة في الشريعة ، بل هي سنة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{لبيست بدعة شرعية} ، فانه قال « إن الله فرض عليكم صيام رمضان ، وسنت لكم قيامه » .

ولا صلاحها جماعة : بدعة . بل هي سنة في الشريعة . بل قد صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجماعة في أول شهر رمضان ليلتين . بل ثلاثاً . وصلاحها أيضاً في العشر الأواخر في جماعة مرات . وقال « إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » لمسا قام بهم حتى خشوا أن يفوتهم الفلاح . رواه أهل السنن .

وبهذا الحديث احتج أحمد وغيره على أن فعلها في الجماعة أفضل من فعلها في حال الانفراد .

وفي قوله هذا : ترغيب في قيام شهر رمضان خلف الإمام . وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقة . وكان الناس يصلونها جماعة في المسجد على عهده صلى الله عليه وسلم ، ويقرم . وإقراره سنة منه صلى الله عليه وسلم .

وأما قول عمر « نعمت البدعة هذه » فأكثر المحتجين بهذا لو أردنا أن ثبت حكماً بقول عمر الذى لم يخالف فيه - لقالوا « قول الصاحب ليس بحجة » فكيف يكون حجة لم في خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ ومن اعتقد أن قول الصاحب حجة فلا يعتقده إذا خالف الحديث .

لا تصلح معارضة الحديث بقول
فلى التقديرين : لا تصلح معارضة الحديث بقول صاحب .
نم يجوز تخصيص عموم الحديث بقول صاحب الذى لم يخالف ، على
إحدى الروايتين . فيفيدم هذا حسن تلك البدعة . أما غيرها : فلا .
قول عمر « نعمت البدعة »
ثم نقول : أكثر ما فى هذا تسمية عمر تلك بدعة ، مع حسنها . وهذه تسمية
لغوية ، لا تسمية شرعية . وذلك : أن « البدعة » فى اللغة تع كل ما قل ابتداء
البدعة القوية من غير مثال سابق . وأما البدعة الشرعية : فكل ما لم يدل عليه دليل شرعى .
فإذا كان نص رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على استحباب فعل
أو إيجابه بعد موته ، أو دل عليه مطلقاً ، ولم يعمل به إلا بعد موته : ككتاب
الصدقة الذى أخرجه أبو بكر رضى الله عنه . فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد موته
صح أن يسمى بدعة فى اللغة . لأنه عمل مبتدأ ، كما أن نفس الدين الذى جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم يسمى بدعة ، ويسمى محدثاً فى اللغة . كما قالت رسل
قريش للنجاشي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين إلى الحبشة « إن
هؤلاء خرجوا من دين آبائهم ، ولم يدخلوا فى دين الملك . وجاءوا بدين محدث
لا يعرف » .
ثم ذلك العمل الذى يدل عليه الكتاب والسنة : ليس بدعة فى الشريعة ،
وإن سمي بدعة فى اللغة .

فلفظ « البدعة » فى اللغة ، أع من لفظ « البدعة » فى الشريعة .
وقد علم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » لم يرد به كل
عمل مبتدأ . فإن دين الإسلام ، بل كل دين جاءت به الرسل : فهو عمل
مبتدأ وإتما أراد : ما ابتدئ من الأعمال التى لم يشرعها هو صلى الله عليه وسلم .
وإذا كان كذلك : فالنبي صلى الله عليه وسلم قد كانوا يصلون قيام رمضان على
عهده جماعة وفرادى . وقد قال لهم فى الليلة الثالثة والرابعة ، لما اجتمعوا « إنه لم
يمنعنى أن أخرج إليكم : إلا كراهة أن يُفرض عليكم . فصولاً فى بيوتكم . فإن

أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ضل صلى الله عليه وسلم عدم الخروج بخشية الافتراض ، فلم بذلك أن تقتضى الخروج قائم ، وأنه لولا خوف الافتراض لخرج إليهم . فلما كان في عهد عمر جمعهم على قارىء واحد وأخرج المسجد . فصارت هذه الهيئة - وهى اجتماعهم فى المسجد على إمام واحد مع الاسراج - عملا لم يكونوا يعملونه من قبل . فسمى بدعة . لأنه فى اللغة يسمى بذلك ، وإن لم يكن بدعة شرعية . لأن السنة اقتضت أنه عمل صالح ، لولا خوف الافتراض . وخوف الافتراض قد زال بموته صلى الله عليه وسلم . فاتفق المعارض .

وهكذا جمع القرآن ، فان للمانع من جمعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان أن الوحي كان لا يزال ينزل ، فيغير الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو جمع فى مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت ، فلما استقر القرآن بموته صلى الله عليه وسلم ، واستقرت الشريعة بموته صلى الله عليه وسلم أمن الناس من زيادة القرآن ونقصه ، وأمنوا من زيادة الأيجاب والتحریم ، والمقتضى للعمل قائم بسنته صلى الله عليه وسلم ، فعمل المسلمون بمقتضى سنته ، وذلك العمل من سنته ، وإن كان يسمى هذا فى اللغة بدعة . وصار هذا كقضى عمر رضى الله عنه لليهود خير ، ونصارى نجران ، ونحوهم من أرض العرب ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم عهد بذلك فى مرضه . فقال « أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب » وإنا لم ننفذه أبو بكر رضى الله عنه لاشتغاله عنه بقتال أهل الردة ، وبشروعه فى قتال فارس والروم ، وكذلك عمر لم يتمكن فعله فى أول الأمر لاشتغاله بقتال فارس والروم . فلما تمكن من ذلك فعل ما أمر به النبى صلى الله عليه وسلم ، وإن كان هذا الفعل قد يسمى بدعة فى اللغة ، كما قال له اليهود « كيف تخرجنا وقد أقرنا أبو القاسم ؟ » وكما جاءوا إلى على رضى الله عنه فى خلافته ، فأرادوا منه إعادتهم ، وقالوا « كتابك مخطئ » فامتنع من ذلك . لأن ذلك الفعل من عمر كان بمهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم وإن كان محدثاً بعده ، ومغفراً لما فعله هو صلى الله عليه وسلم .
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا المطاء ما كان عطاء ، فإذا كان
عوضاً عن دين أحدكم فلا تأخذوه » فلما صار الأمراء يعطون مال الله لمن يعينهم
على أهوائهم ، وإن كانت ممصية ، كان من امتنع من أخذه متبعاً لسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وإن كان ترك قبول المطاء من أولى الأمر محدثاً ، لكن
لما أحدثوا ما أحدثوه أحدث لهم حكم آخر بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وكذلك دفعه إلى أهبان بن صيفي سيفاً وقوله « قاتل به المشركين ، فإذا
رأيت المسلمين قد اقتتلوا فاكره » فإن كسره لسيفه ، وإن كان محدثاً حيث
لم يكن المسلمون يكسرون سيوفهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن
هو بأمره صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا الباب : قتال أبي بكر لمانى الزكاة ، فإنه وإن كان بدعة لغوية
من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل أحداً على إيتاء الزكاة فقط ، لكن
لما قال « أمرت أنت أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً
رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على
الله » وقد علم أن الزكاة من حق لا إله إلا الله . فلم يعصم مجرد قولها من منع
الزكاة كما بينه في الحديث الآخر الصحيح « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن
محمد رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وهذا باب واسع .

ما أحدث الناس مما لم يرونه مصلحة إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه ، فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين .
فأراه المسلمون مصلحة نظر في السبب المحجج إليه ، فإن كان السبب المحجج إليه
أمراً حدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم
من غير تفريط منا^(١) فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه ، وكذلك إن

(١) كذا بالأصل . ولعل الصواب « لم يكن ترك النبي صلى الله عليه وسلم ،
تفريطاً منه » .

كان مقتضى لفعله فأما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم لمارض قد زال بموته .

وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه ، أو كان السبب المحوج إليه بعض ذنوب المباد : فهذا لا يجوز الإحداث . فكل أمر يكون مقتضى لفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لو كان مصلحة ، ولم يفعل : يعلم أنه ليس بمصلحة . وأما ما حدث مقتضى له بعد موته من غير نمصية الخالق : فقد يكون مصلحة ثم هنا للفقهاء طريقتان .

أحدهما : أن ذلك يفعل ما لم ينه عنه . وهذا قول القائلين بالمصالح المرسلة . والثاني : أن ذلك لا يفعل ما لم يؤمر به وهو قول من لا يرى إثبات الأحكام بالمصالح المرسلة . وهؤلاء ضريان .

منهم : من لا يثبت الحكم إن لم يدخل تحت دليل من كلام الشارع أو فعله أو إقراره ، وهم نفاة القياس .

ومنهم : من يثبت بلفظ الشارع أو بمعناه ، وهم القياسيون .

فأما ما كان مقتضى لفعله موجوداً لو كان مصلحة ، وهو مع هذا لم يشرعه ، فوضعه تغيير لدين الله تعالى ، وإنما أدخله فيه من نسب إلى تفسير الدين من الملوك والعلماء والعباد ، أو من زل منهم باجتهاد ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد من الصحابة « إن أخوف ما أخاف عليكم زلة عالم ، أو جدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون » .

فتعال هذا القسم : الأذان في الميدان ، فإن هذا لما أحدثه بعض الأمراء ، بدعة الأذان أنكره المسلمون لأنه بدعة . فلو لم يكن كونه بدعة دليلاً على كراهته ، وإلا في الميدان نقيل : هذا ذكر الله ، ودعاء الخلق إلى عبادة الله ، ، فيدخل في العمومات ، كقوله تعالى (٣٣ : ٤١) اذكروا الله ذكرًا كثيرًا (وقوله تعالى (٤١ : ٣٣) ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله) أو يقاس على الأذان في الجملة ، فإن الاستدلال على حسن

الأذان في العيدين : أقوى من الاستدلال على حسن أكبر البدع .

بل يقال : ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، مع وجود ما يعتقده مقتضياً ، وزوال المانع : سنة ، كما أن فعله سنة .

فلما أمر بالأذان في الجمعة ، وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة : كان ترك الأذان فيها سنة ، فليس لأحد أن يزيد في ذلك ، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلاة ، وأعداد الركعات ، أو الحج . فان رجلاً لو أحب أن يصلي الظهر خمس ركعات . وقال : هذا زيادة عمل صالح : لم يكن له ذلك . وكذلك لو أراد أن ينصب مكاناً آخر يقصد لدعاء الله فيه وذكره : لم يكن له ذلك ، وليس له أن يقول : هذه بدعة حسنة ، بل يقال له : كل بدعة ضلالة .

ونحن نعلم أن هذا ضلالة قبل أن نعلم نهياً خاصاً عنها ، أو أن نعلم مافيهما من الفسدة .

فهذا مثال لما حدث ، مع قيام المقتضى له وزوال المانع ، لو كان خيراً .

ما أحدث من البدع لتفريط الناس
فإن كل ما يبيده المحدث لهذا من المصلحة ، أو يستدل به من الأدلة : قد كان ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومع هذا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا الترك سنة خاصة ، مقدمة على كل عموم وكل قياس .

ومثال ما حدث الحاجة إليه من البدع بتفريط من الناس : تقديم الخطبة على الصلاة في العيدين ، فإنه لما فعله بعض الأمراء أنكره المسلمون . لأنه بدعة . واعتذار من أحدثه بأن الناس قد صاروا ينفقون قبل سماع الخطبة ، وكانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفقون حتى يسلموا أو أكثرهم . فيقال له : سبب هذا تفريطك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحط بهم خطبة يقصد بها نفهم وتبليغهم ، وهدايتهم ، وأنت تقصد إقامة رياستك ، وإن قصدت صلاح دينهم ، فلست تعلمهم ما ينفعهم ، فهذه المعصية منك لا تبيح لك إحداث معصية أخرى ، بل الطريق في ذلك أن تتوب إلى الله وتتبع سنة نبيه ،

وقد استقام الأمر . وإن لم يستقم فلا يسألك الله إلا عن عملك لا عن علمهم .
وهذان المعنيان مَنْ ففهمهما انحل عنه كثير من شبه البدع الحادثة ، فإنه قد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أحدث قوم بدعة إلا نزع الله عنهم
من السنة مثلها » .

وقد أشرت إلى هذا المعنى فيما تقدم . وينت أن الشرائع أغذية القلوب .
فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن . فتكون بمنزلة من اغتذى
بالطعام الخبيث .

وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال
لا يجوز أخذها ، وعقوبات على الجرائم لا تجوز . لأنهم فرطوا في المشروع من
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه ، ووضعوه
حيث يسوغ وضعه . طالبين بذلك إقامة دين الله لا رياسة أنفسهم وأقاموا الحدود
المشروعة على الشريف والوضيع ، والقريب والبعيد ، متحرين في ترغيبهم
وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله : لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة . ولا إلى
العقوبات الجائرة . ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين ، كما كان الخلفاء
الراشدون وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم .

وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التي هي
حجج الله ، وما فيه من الهدى ، الذي هو العلم النافع والعمل الصالح ، وأقاموا
حكمة الله التي بمت بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهي سنته : لوجدوا فيها من
أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعلوم عامة الناس . ولميزوا حينئذ بين الحق والمبطل من
جميع الخلق ، بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة ، حيث يقول عز وجل
(٢ : ١٤٣) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) ولا استغنوا
بذلك عما ابتدعه المتدعون من الحجج الفاسدة التي يزعم الكلاسيون أنهم
ينصرون بها أصل الدين . ومن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يتمون

لو عاد الأمر
والملك إلى
الدين الحق
ما التجأوا إلى
الحدود
المنكرة

لوقن الفقهاء
بكتاب الله
وسنة رسوله
لما وقصوا فيها
وقموافيه اليوم

به فروع الدين . وما كان من المحجج صحيحا ومن الرأى سديدا فذلك له أصل في كتاب الله وسنة رسوله ، فقيمه من فهمه وحُرِّمه من حرمة .

وكذلك العباد : إذا تعبدوا بما شرع الله من الأقوال والأعمال ظاهرا وباطنا ، وذاقوا طعم الكلم الطيب والعمل الصالح الذي بعث الله به رسوله لوجدوا في ذلك من الأحوال الزكية ، والمقامات العلية ، والنتائج العظيمة : ما يغنيهم عما قد دث من نوعه ، كالتفسير ونحوه من الساعات المبتدعة الصارفة عن سماع القرآن ، وأنواع من الأذكار والأوراد لفقها بعض الناس ، أو في قدره : كزيادات من التعمدات ، أحدثها من أحدثها لنقص تمسكه بالمشروع منها . وإن كان كثير من العباد والعلماء ، بل والأمراء قد يكون معذورا فيما أحدثه لنوع اجتهاد .

في هدى
الرسول من
المبادئ
ما يغني وبشي
لو عقل الناس

فالعرض أن يعرف الدليل الصحيح ، وإن كان التارك له قد يكون معذورا لاجتهاده ، بل قد يكون صديقا عظيما . فليس من شرط الصديق : أن يكون قوله كله صحيحا ، وعمله كله سنة ، إذ قد يكون بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا باب واسع .

والكلام في أنواع البدع وأحكامها وصفاتها لا يتسع له هذا الكتاب . وإنما الفرض التنبيه على ما يزيل شبهة المعارضة للحديث الصحيح الذي ذكرناه . والتعريف بأن النصوص الدالة على ذم البدع مما يجب العمل بها . والوجه الثاني في ذم المواسم والأعياد المحدثه : ما تشتمل عليه من الفساد في الدين .

واعلم أنه ليس كل واحد ، بل ولا أكثر الناس يدرك فساد هذا النوع من البدع . ولا سيما إذا كان من جنس العبادات المشروعة ، بل أولو الألباب هم الذين يدركون بعض ما فيه من الفساد .

وتوجب على الخلق : اتباع الكتاب والسنة . وإن لم يدركوا ما في ذلك من الصلحة والمفسدة . فنبه على بعض مفسدها .

فمن ذلك : أن من أحدث عملاً في يوم ، كإحداث صوم أول خيس من رجب ، والصلاة في ليلة تلك الجمعة التي يسميها الجاهلون : صلاة الرغائب مثلاً . وما يتبع ذلك من إحداث أطعمة وزينة ، وتوسيع في النفقة ، ونحو ذلك . فلا بد أن يتبع هذا العمل اعتقاد في القلب .

وذلك : لأنه لا بد أن يعتقد أن هذا اليوم أفضل من أمثاله ، وأن الصوم فيه مستحب فيه استحباباً زائداً على الخيس الذي قبله والذي بعده مثلاً ، وأن هذه الليلة أفضل من غيرها من ليالي : الجمع ، وأن الصلاة فيها أفضل من الصلاة في غيرها من ليالي الجمع ، خصوصاً ، وسائر الليالي عموماً إذ لولا قيام هذا الاعتقاد في قلبه ، أو في قلب متبوعه لما انبعث القلب لتخصيص هذا اليوم واليلة . فان الترجيح من غير مرجح ممتنع .

وهذا المعنى : قد شهد له الشرع بالاعتبار في هذا الحكم . ونص على تأثيره . المناسبة مع الاقتراح يدل على العلة عند من يقول بالمناسب القريب . وهم كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم . ومن لا يقول إلا بالمؤثرة . فلا يكتفي بمجرد المناسبة ، حتى يدل الشرع على أن مثل ذلك الوصف مؤثر في مثل ذلك الحكم . وهو قول كثير من الفقهاء أيضاً من أصحابنا وغيرهم .

وهؤلاء إذا رأوا أن في الحكم المنصوص معنى قد أثر في مثل ذلك الحكم في موضع آخر عللوا ذلك الحكم المنصوص به .

وهنا قول ثالث قاله كثير من أصحابنا وغيرهم أيضاً . وهو : أن الحكم المنصوص لا يطل إلا بوصف دل الشرع على أنه معطل به . ولا يكتفي بكونه علل به نظير أو نوعه .

المناسبة مع
الاقتراح يدل
على العلة

وتلخيص الفرق بين الأقوال الثلاثة : أنا إذا رأينا الشارع قد نص على الحكم . ودل على علته ، كما قال في المرة « إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم والطوائف » فهذه العلة تسمى المنصوصة ، أو الموصى إليها ، علت مناسبتها أو لم تعلم . فيعمل بموجبها باتفاق الطوائف الثلاث ، وإن اختلفوا : هل يسمى هذا قياساً ، أو لا يسمى ؟ .

ومثاله في كلام الناس : ما لو قال السيد لمبده : لا تدخل دارى فلاناً . فإنه مبتدع ، أو فإنه أسود ونحو ذلك . فإنه يفهم منه : أنه لا يدخل داره من كان مبتدعاً ، أو من كان أسود . وهو نظير أن يقول : لا تدخل دارى مبتدعاً ولا أسود . ولهذا نعمل نحن بمثل هذا في باب الأيمان . فلو قال : لا لبست هذا الثوب الذى يمين به على فلان حنث بما كانت منته فيه مثل منته . وهو مثله ونحو ذلك .

إذا حكم الشارع بحكم وذكر علة نظيره أو نوعه . مثل أنه جَوَز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر بلا إذنها . وقد رأينا جَوَز له الاستيلاء على مالها لكونها صغيرة . فهل ننتقد أن علة ولاية النكاح هي الصغر مثلاً ؟ كما أن ولاية المال كذلك ، أم نقول : بل قد يكون لنكاح الصغيرة علة أخرى . وهي البكارة ، مثلاً ؟ فهذه العلة هي المؤثرة أى قد بين الشارع تأثيرها في حكم منصوص . وسكت عن بيان تأثيرها في نظير ذلك الحكم . فالفرقان الأولان يقولان بها ، وهو في الحقيقة إثبات للعلة بالقياس . فإنه يقول : كما أن هذا الوصف أثر في الحكم في ذلك المكان كذلك يؤثر فيه في هذا المكان .

والفرق الثالث : لا يقول بها إلا بدلالة خاصة ، لجواز أن يكون النوع الواحد من الأحكام له علل مختلفة .

ومن هذا النوع : أنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن أن يبيع الرجل على

بيع أخيه ، أو أن يسوم الرجل على سَوم أخيه ، أو يخطب الرجل على خطبة أخيه »
فيملل ذلك بما فيه من فساد ذات البين ، كما علل به في قوله « لا تنكح المرأة
على عمتها ، ولا على خالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك : قطعتم أرحامكم » وإن كان
هذا المثال يظهر التعليل فيه مالا يظهر في الأول . فانما ذاك لأنه لا يظهر فيه وصف
مناسب للنهي إلا هذا .

وأكبر دليل خاص على العلة ونظيره من كلام الناس : أن يقول : لا تعط
هذا الفقير ، فإنه مبتدع . ثم يسأله فقير آخر مبتدع ، فيقول : لا تعطه . وقد
يكون ذلك الفقير عدوا له . فهل يحكم بأن العلة هي البدعة ، أم يتردد ؟ لجواز
أن تكون العلة هي المداوة .

وأما إذا رأينا الشارع قد حكم بحكم ورأينا فيه وصفا مناسباً له ، لكن
الشارع لم يذكر تلك العلة ، ولا علل بها نظير ذلك الحكم في موضع آخر . مناسب ، ولم
فهذا هو الوصف المناسب الغريب . لأنه لا نظير له في الشرع . ولادل كلام بذكر العلة
الشارع وإعماؤه عليه .

فجوز الفريق الأول اتباعه . ونفاه الآخران . وهذا إدراك لعلّة الشارع
بنفس عقولنا من غير دلالة منه . كما أن الذي قبله إدراك لعلته بنفس القياس على
كلامه . والأول : إدراك لعلته بنفس كلامه .

ومع هذا فقد تلمّ علة الحكم المعين بالصبر وبدلالات أخرى .

فاذا ثبتت هذه الأقسام فسألنا من باب العلة المنصوصة في موضع ، المؤثرة
في موضع آخر .

تحريم البد
من باب العلة
المنصوصة

وذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص أوقات بصلاة
أو بصيام . وأباح ذلك إذا لم يكن على وجه التخصيص .

فروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

« لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي . ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو يوماً بعده » وهذا لفظ البخاري .

وروى البخاري عن جويرية بنت الحارث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة . وهي صائئة . فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : أتريدن أن تصومي غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطري » .

وفي الصحيحين عن محمد بن عباد بن جعفر قال « سألت جابر بن عبد الله ، وهو يطوف بالبيت : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : نعم ، ورب هذا البيت » وهذا لفظ مسلم .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم الجمعة وحده » ورواه أحمد .

ومثل هذا ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصم ذلك اليوم » لفظ البخاري « يصوم عادته » .

فوجه الدلالة : أن الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم ثلاثة أقسام . قسم شرع تخصيصه بالصيام ، إما إيجاباً : كرمضان . وإما استحباباً : كيوم عرفة وعاشوراء .

الشارع قسم
الأيام باعتبار
الصوم ثلاثة
أقسام

وقسم نهى عن صومه مطلقاً : كيوم العيدين .

وقسم إنما نهى عن تخصيصه : كيوم الجمعة وميرر شعبان ^(١) .

فهذا النوع لو صيم مع غيره لم يكره . فإذا خصص بالفعل نهى عن ذلك ،

(١) سرر الشهر ، وسراره ، وسره : آخر ليلة يستمر فيها الهلال بنور الشمس .

سواء قصد الصائم التخصيص أو لم يقصده . وسواء اعتقد الرجحان أو لم يعتقده .

ومعلوم أن مفسدة هذا العمل لولا أنها موجودة في التخصيص دون غيره لكان إما أن ينهى عنه مطلقاً كيوم العيد ، ألا ينهى عنه كيوم عرفة . وتلك المفسدة ليست موجودة في سائر الأوقات . وإلا لم يكن للتخصيص بالنهي فائدة .

فظهر أن المفسدة تنشأ من تخصيص مالا خصيصه له ، كما أشعر به لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم . فإن نفس الفعل المنهى عنه أو المأمور به . قد يشتمل على حكمة الأمر والنهي ، كما في قوله « خالفوا المشركين »

فلفظ النهي عن تخصيص وقت بصوم أو صلاة : يقتضى أن الفساد ناشئ من جهة الاختصاص : فإذا كان يوم الجمعة يوماً فاضلاً ، يستحب فيه من الصلاة والدعاء والذكر والقراءة والعلمارة والطيب والزينة : مالا يستحب في غيره كان ذلك في مظنة أن يتوهم أن صومه أفضل من غيره ، ويمتد أن قيام ليلته كالصيام في نهاره ، لما فضيلة على قيام غيرها من الليالي . فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التخصيص دفعا لهذه المفسدة التي لا تنشأ إلا من التخصيص وكذلك تلقى رمضان : قد يتوهم أن فيه فضلاً ، لما فيه من الاحتياط للصوم ، ولا فضل فيه في الشرع . فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقيه لذلك .

وهذا المعنى موجود في مسألتنا . فإن الناس قد يخصون هذه المواسم لاعتقادهم فيها فضيلة . ومتى كان تخصيص هذا الوقت بصوم أو صلاة قد يقترن باعتقاد فضل ذلك . ولافضل فيه : نهى عن التخصيص . إذ لا ينبعث التخصيص إلا عن اعتقاد الاختصاص .

ومن قال : إن الصلاة والصوم في هذه الليلة كغيرها ، هذا اعتقادي ، ومع ذلك فأنا أخصها : فلا بد أن يكون باعته إما تقليد غيره ، وإما اتباع العادة ،

الناس لا يخص
هذه اللوامس
للبتدعة إلا
عن اعتقاد
فضيلة

وإما خوف اللوم له . ونحو ذلك ، وإلا فهو كاذب . فالداعى إلى هذا العمل لا يخلو قط من أن يكون ذلك عن الاعتقاد الفاسد أو عن باعث آخر غير ديني . وذلك الاعتقاد ضلال .

فانا قد علمنا يقينا : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر الأئمة لم يذكرُوا في فضل هذا اليوم ، ولا في فضل صومه بخصوص ، وفضل قيام هذه الليلة بخصوصها حرفاً واحداً . وأن الحديث المأثور فيها موضوع ، وأنها إنما حدثت في الإسلام بعد المائة الرابعة .

ولا يجوز — والحال هذه — أن يكون لها فضل . لأن ذلك الفضل إن لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم . ولا أصحابه ولا التابعون ، ولا سائر الأئمة : امتنع أن نعلم نحن من الدين الذى يقرب إلى الله ما لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الصحابة ، التابعون وسائر الأئمة . وإن علموه امتنع — مع توفر دواعيهم على العمل الصالح ، وتعليم الخلق والنصيحة — : أن لا يعلموا أحدا بهذا الفضل . ولا يسارع إليه واحد منهم .

فإذا كان هذا الفضل المدعى مستلزماً لعدم علم الرسول وخير القرون ببعض دين الله ، أو لكتابتهم وتركهم ما تقتضى شريعتهم وعاداتهم أن لا يكتموا ولا يتركوه ، وكل واحد من اللازمين منتف : إما بالشرع ، وإما بالعادة مع الشرع : علم انتفاء اللزوم . وهو الفضل المدعى .

ثم هذا العمل المبتدع مستلزم : إما لاعتقاد هو ضلال في الدين ، أو عمل دين لغير الله . والتدين بالاعتقادات الفاسدة ، أو التدين لغير الله : لا يجوز .

بدع مستزمة
نظماً لفعل
واعتقاد
ملا يجوز

فهذه البدع وأشغالها مستلزمة قطعاً أو ظاهرة لفعل ملا يجوز . فأقل أحوال المستلزم ، إن لم يكن محرماً : أن يكون مكروهاً . وهذا المعنى سار في سائر البدع المحدثه .

ثم هذا الاعتقاد يتبعه أحوال في القلب : من التعظيم ، والإجلال ، وتلك الأحوال أيضاً باطلة . ليست من دين الله .

ولو فرض أن الرجل قد يقول : أنا لا أعتقد الفضل . فلا يمكنه مع التعبد أن يزيل الحال الذي في قلبه من التعظيم والإجلال . والتعظيم والإجلال لا ينشأ إلا بشعور من جنس الاعتقاد . ولو أنه توهم أو ظن أن هذا أمر ضروري . فإن النفس لو خلت عن الشعور بفضل الشيء امتنعت مع ذلك أن تعظمه . ولكن قد تقوم به خواطر متقابلة .

فهو من حيث اعتقاده أنه بدعة : يقتضى منه ذلك عدم تعظيمه . ومن حيث شعوره بما روى فيه ، أو بفعل الناس له ، أو بأن فلانا وفلانا فعلوه ، أو بما يظهر له فيه من المنفعة : يقوم بعله وتعظيمه .

فملت أن فعل هذه البدع تناقض الاعتقادات الواجبة . وتنازع الرسل البدع تناقض ما جاءوا به عن الله . وأنها تورث القلب نفاقاً ، ولو كان نفاقاً خفيفاً .

ومثلها مثل أقوام كانوا يعظمون أبا جهل ، أو عبد الله بن أبي بن سلول ، ولرياسته وماله ونسبه وإحسانه إليهم ، وسلطانة عليهم . فإذا ذمه الرسول أو بئى نقصه ، أو أمر باهاتته أو قتله : فمن لم يخلص إيمانه وإلا يبقى في قلبه منازعة بين طاعة الرسول التابعة لاعتقاده الصحيح ، واتباع ما في نفسه من الحال التابع لتلك الظنون الكاذبة .

فمن تدبر هذا : علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المضعة للإيمان .

ولهذا قيل : إن البدع مشتقة من الكفر .

وهذا المعنى الذى ذكرته معتبر في كل مانهى عنه الشارع من أنواع العبادات التى لا مزية لها في الشرع إذا جاز أن يتوهم لها مزية : كالصلاة عند القبور ، والذبح عند الأصنام ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن الفاعل معتقداً للمزية . لكن

نفس الفعل قد يكون مظنة للزنية . وكأن إثبات الفضيلة الشرعية مقصود .
فرع الفضيلة غير الشرعية مقصود أيضاً .

بطل ما يدعى
لهذه اللوامس
من الفوائد
قلبية وغيرها

فإن قيل : هذا يمارضه : أن هذه اللوامس مثلاً فعلها قوم من أولى العلم والفضل
الصادقين فمن دونهم . وفيها فوائد يجدها المؤمن في قلبه وغير قلبه . من طهارة
قلبه ورقته ، وزوال آثار الذنوب عنه ، وإجابة دعائه ونحو ذلك ، مع ما ينضم
إلى ذلك من العمومات الدالة على فضل الصلاة والصيام . كقوله تعالى
(٩٦ : ٩ ، ١٠) رأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى) وقوله صلى الله عليه وسلم
« الصلاة نور وبرهان » ونحو ذلك .

قلنا : لا ريب أن من فعلها متأولاً مجتهداً أو مقلداً : كان له أجر على حسن
قصده ، وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع . وكان ما فيه من المبتدع مغفوراً
له ، إذا كان في اجتهاده أو تقليده من المذورين . وكذلك ما ذكر فيها من الفوائد
كلها إنما حصلت لما اشتملت عليه من المشروع في جنسه . كالصوم والذكر ،
والقراءة ، والركوع والسجود ، وحسن القصد في عبادة الله ، وطاعته ودعائه ،
وما اشتملت عليه من المكروه . وانتفى موجهه بفعله الله لاجتهاد صاحبه أو تقليده
وهذا المعنى ثابت في كل ما يذكر في بعض البدع المكروهة من الفائدة .

لكن هذا القدر لا يمنع كراهتها والنهي عنها ، والاعتياض عنها بالمشروع
الذي لا بدعة فيه ، كما أن الذين زادوا الأذان في العيدين هم كذلك ، بل اليهود
والنصارى يحدون في عباداتهم أيضاً فوائد . وذلك : لأنه لا بد أن تشتمل
عبادتهم على نوع ما مشروع في جنسه ، كما أن قولهم لا بد أن يشتمل على صدق
ما مأثور عن الأنبياء ثم مع ذلك لا يوجب أن تفعل عبادتهم ، أو تروى كلماتهم
لأن جميع المبتدعات لا بد أن تشتمل على شر راجح على ما فيها من الخير . إذ
لو كان خيراً راجحاً لما أهملتها الشريعة .

فنحن نستدل بكونها بدعة على أن إثمها أكبر من نفعها . وذلك هو
الموجب للنهي .

وأقول : إن إثمها قد يزول عن بعض الأشخاص لمعارض الاجتهاد أو غيره ، كما يزول اسم الربا والنبذ المختلف فيهما عن المجتهدين من السلف ، ثم مع ذلك يجب بيان حالها ، وأن لا يقتدى بمن استحلها ، وأن لا يقصر في طلب العلم للبين لحقيقتها .

وهذا الدليل كاف في بيان أن هذه البدع مشتملة على مفساد اعتقادية ، أو حالية مناقضة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن مافيهما من المنفعة مرجوح لا يصلح للمعارضة .

ثم يقال على سبيل التفصيل : إذا فعلها قوم ذوو فضل ، فقد تركها قوم في زمان هؤلاء معتقدين لسكراتها وأنكرها قوم كذلك . وهؤلاء التاركون والمنكرون إن لم يكونوا أفضل ممن فعلها فليسوا دونهم في الفضل . ولو فرضوا دونهم في الفضل ، فتكون حينئذ قد تنازع فيها أولو الامر . فتد إذن إلى الله والرسول . وكتاب الله وسنة رسوله : مع من كرهها ، لأمع من رخص فيها .

ثم عامة المتقدمين الذين هم أفضل من المتأخرين مع هؤلاء التاركين المنكرين وأما مافيهما من المنفعة : فيعارضه مافيهما من مفساد البدع الراجعة . منها : — مع ما تقدم من الفسدة الاعتقادية والحالية — : أن القلوب تستعذبها وتستغنى بها عن كثير من السنن ، حتى تجد كثيراً من العامة يحافظ عليها مالا يحافظ على التراويح والصلوات الخمس .

ومنها : أن الخاصة والعامة تنقص بسبب عنايتهم بالفرائض والسنن وتغفّر رغبتهم فيها . فجد الرجل يمتد فيها ، ويخلص وينيب ، ويفعل فيها ما لا يفعله في الفرائض والسنن ، حتى كأنه يفعل هذه البدع عبادة ، ويفعل الفرائض والسنن عادة ووعظية . وهذا عكس الدين . فيفوته بذلك مافي الفرائض والسنن من المغفرة والرحمة والركة والطهارة والخشوع ، وإجابة الدعوة وخلوة المناجاة ، إلى غير ذلك من الفوائد ، وإن لم يفته هذا كله ، فلا بد أن يفوته كله .

مع الدين
يفعلون البدعة
من تركها من
أهل الفضل

القاسد في
البدعة أرجح
بما زعم لها
من القوائد

ومنها : مافى ذلك من مصير المعروف منكرا . والمنكر معروفا ، وما يترتب على ذلك من جهالة أكثر الناس بدين المرسلين ، وانتشار زرع الجاهلية .
ومنها : اشتغالها على أنواع من المكروهات فى الشريعة . مثل : تأخير الفطور وأداء العشاء الآخرة بلا قلوب حاضرة ، والمبادرة ، إلى تعجيلها ، والسجود بعد السلام لتبرسهو ، وأنواع من الأذكار ومقاديرها لأصل لها ، إلى غير ذلك من المفاصد التى لا يدركها إلا من استنارت بصيرته ، وسلت سريره .

ومنها : مسارقة الطبع إلى الانحلال من ربة الاتباع ، وفوات سلوك الصراط المستقيم . وذلك أن النفس فيها نوع من الكبر . فتحب أن تخرج من العبودية والاتباع بحسب الإمكان ، كما قال أبو عثمان النيسابورى رحمه الله « ماترك أحد شيئا من السنة إلا لكبر فى نفسه » ثم هذا مظنة لغيره . فيسلخ القلب عن حقيقة الاتباع للرسول ، ويصير فيه من الكبر وضعف الايمان ما يفسد عليه دينه ، أو يكاد ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

ومنها : ما تقدم التنبيه عليه فى أعياد أهل الكتاب من المفاصد التى توجد فى كلا النوعين المحدثين : النوع الذى فيه مشابهة ، والنوع الذى لامشابهة فيه . والكلام فى ذم البدع لما كان مقررأ فى غير هذا الموضع لم نطلل النفس فى تقريره ، بل نذكر بعض أعيان هذه المواسم .

فصل

قد تقدم أن العيد يكون اسما لنفس المكان ، ولنفس الزمان ، ولنفس الاجتماع .

وهذه الثلاثة قد أحدث منها أشياء .

أما الزمان : فثلاثة أنواع . ويدخل فيها بعض بدع أعياد المكان والأفقال . أحدها : يوم لم تعظمه الشريعة أصلا ، ولم يكن له ذكر فى وقت السلف ،

ما أحدث من
الأعياد الزمانية
والمكانية

ولا جرى فيه ما يوجب تعظيمه . مثل أول خميس من رجب ، وليلة تلك الجمعة .
 التي تسمى الرغائب . فإن تعظيم هذا اليوم والليلة : إنما حدث في الإسلام بعد المائة
 الرابعة . وروى فيه حديث موضوع باتفاق العلماء مضمونه فضيلة صيام ذلك
 اليوم ، وفعل هذه الصلاة المسماة عند الجاهلين بصلاة الرغائب . وقد ذكر ذلك
 بعض المتأخرين من العلماء من الأصحاب وغيرهم .

والصواب الذي عليه المحققون من أهل العلم : النهي عن إفراد هذا اليوم
 بالصوم . وعن هذه الصلاة المحدثنة . وعن كل ما فيه تعظيم لهذا اليوم من صنعة
 الأطعمة ، وإظهار الزينة ونحو ذلك ، حتى يكون هذا اليوم بمنزلة غيره من بقية
 الأيام وحتى لا يكون له مزية أصلاً .

وكذلك يوم آخر في وسط رجب تصلى فيه صلاة تسمى صلاة أم داود .
 فإن تعظيم هذا اليوم لا أصل له في الشريعة أصلاً .

النوع الثاني : ما جرى فيه حادثة كما كان يجري في غيره من غير أن يوجب
 ذلك جملة موسماً ، ولا كان السلف يعظمونه ، كثمان عشر ذى الحجة الذي
 خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم بفدير خَمّ مرّجّمه من حَجّة الوداع . فإنه
 صلى الله عليه وسلم خطب فيه خطبة ، وصى فيها باتباع كتاب الله ، ووصى فيها بأهل
 بيته . كما روى مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم رضى الله عنه .

فزاد بعض أهل الأهواء في ذلك ، حتى زعموا : أنه عهد إلى على رضى الله عنه
 بالخلافة بالنص الجلى بعد أن فرش له وأقعدته على فرش عالية . وذكروا كلاماً باطلاً
 وعملاً قد علم بالاضطرار أنه لم يكن من ذلك شيء . وزعموا أن الصحابة تماثلوا
 على كتمان هذا النص ، وغضبوا الوصى حقه ، وفسقوا وكفروا ، إلا نفرًا قليلاً .
 والمادة التي جبل الله عليها بنى آدم ، ثم ما كان عليها القوم من الأمانة والديانة
 وما أوجبه شريعتهم من بيان الحق يوجب العلم اليقيني بأن مثل هذا يتنتع كتماناه .
 وليس الغرض الكلام في مسألة الإمامة . وإنما الغرض : أن اتخاذ هذا اليوم

بعد أول
 خميس من
 رجب

بعد عید
 خَمّ

عيداً يحدث لا أصل له . فلم يكن في السلف لا من أهل البيت ، ولا من غيرهم من اتخذ ذلك عيداً ، حتى يحدث فيه أعمالاً . إذ الأعياد شريعة من الشرائع . فيجب فيها الاتباع ، لا الابتداع . وللنبي صلى الله عليه وسلم حُطْبٌ وعهود ووقائع في أيام متعددة ، مثل يوم بدر ، وحنين ، والخندق ، وفتح مكة ، ووقت هجرته ، ودخوله المدينة ، وخطب له متعددة ، يذكر فيها قواعد الدين . ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ مثال تلك الأيام أعياداً . وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى عليه السلام أعياداً ، أو اليهود . وإنما العيد شريعة . فما شرعه الله اتبع ، وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه .

وكذلك ما يحدّثه بعض الناس إما مضاهاة للنصارى في ميلاد عيسى عليه السلام ، وإما محبة للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له . والله قد يثيبهم على هذه المحبة والاجتهاد^(١) لأعلى البدع : من اتخذ مولد النبي صلى الله عليه وسلم عيداً ،

بدعة عيد
مولد النبي

(١) كيف يكون لهم ثواب على هذا ؟ وهم مخالفون لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى أصحابه ؟ فإن قيل : لأنهم اجتهدوا فأخطأوا ، فنقول : أي اجتهدوا في هذا . وهل زكت نصوص العبادات مجالا للاجتهاد ؟ والأمر فيه واضح كل الوضوح . وما هو إلا غلبة الجاهلية وتحكم الأهواء ، سمحت الناس على الإعراض عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دين اليهود والنصارى والوثنيين . فطلبهم ما يستحقونه من لينة الله وغضبه ، وهل تكون محبة وتمتعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن هده وكرهه وكرهية ما جاء به من الحق لصالح الناس من عند ربه ، والمسارة إلى الوثنية واليهودية والنصرانية ؟ ومن هم أولئك الذين أحياوا تلك الأعياد الوثنية ؟ هل هم مالك أو الشافعي أو أحمد أو أبو حنيفة ، أو السفيانان أو غيرهم من أئمة الهدى رضى الله عنهم ؟ حتى يتفرد لهم ولأخطائهم . كلا ، بل ما أحدث هذه الأعياد الشركية إلا البيدون الذين أجمت الأمة على زندقتهم وأنهم كانوا أكفر من اليهود والنصارى وأنهم كانوا وبالا على المسلمين ، وعلى أيديهم وبساتينهم وماقتوا في الأمة من سموم الصوفية الخبيثة انحرف المسلمون عن الصراط المستقيم ، حتى كانوا مع المضروب عليهم والضالين ؟ وكلام شيخ الإسلام =

مع اختلاف الناس في مولده . فإن هذا لم يفعله السلف ، مع قيام مقتضى له ، وعدم المانع منه . ولو كان هذا خيراً محضاً ، أو راجحاً : لكان السلف رضى الله عنهم أحق به منا ، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له منا ، وهم على الخير أحرص . وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابته وطاعته واتباع أمره ، وإحياء سنته باطنياً وظاهراً ، ونشر ما بعث به ، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان . فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان . وأكثروا هؤلاء الذين تجلدونهم حرصاً على أمثال هذه البدع ، مع ما لهم فيها من حسن القصد والاجتهاد الذي يرجى لهم به المثوبة ، تجلدونهم قاترين

== نفسه يدل على خلاف ما يقول من إثابتهم . لأن حب الرسول وتعظيمه الواجب كل مسلم : إنما هو باتباع ما جاء به من عند الله كما قال الله . تعالى (٣ : ٣١) قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) وقال : (٤ : ٦٥ - ٦٥) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، ويريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به . ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم : تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً فكيف إذا أصابهم مصيبة بما قدمت أيديهم . ثم جاءوك يحلفون بالله : إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً . أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظّمهم ، وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً . وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً . فلا ، وربيك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) ، وقال تعالى (٢٤ : ٤٧ - ٥٢) ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا . ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين . وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين : أفي قلوبهم مرض ؟ أم ارتابوا أم يخافون أن يحبب الله عليهم ورسوله ؟ بل أولئك هم الظالمون إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم : أن يقولوا : سمعنا وأطعنا . وأولئك هم المفلحون) .

في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه . وإنما هم بمنزلة من يحلى المصحف ولا يقرأ فيه ، أو يقرأ فيه ولا يتبعه . وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلح فيه ، أو يصلح فيه قليلا ، وبمنزلة من يتخذ المساجد والسجادات المزخرفة . وأمثال هذه الزخارف الظاهرة التي لم تشرع ، ويصحبها من الرياء والكبر والاشتغال عن المشروع ما يفسد حال صاحبها^(١) . كما جاء في الحديث « ما ساء عمل أمة قط . إلا زخرفوا مساجدهم » .

من الأعمال ما يكون فيه خبر مشروع وشر مبتدع
واعلم أن من الأعمال ما يكون فيه خير لا شتاله على أنواع من المشروع . وفيه أيضاً شر من بدعة وغيرها ، فيكون ذلك العمل شراً بالنسبة إلى الاعراض عن الدين بالكلية ، كحال المنافقين والفاسقين . وهذا قد ابتلى به أكثر الأمة في الأزمان المتأخرة . فعليك هنا بأدبين .

احرص على التمسك بالسنة
أحدهما : أن يكون حرصك على التمسك بالسنة باطناً وظاهراً في خاصتك وادع إلى الخير
وخاصة من يطيعك . واعرف المعروف ، وأنكر المنكر .
الحض أو الراجع

الثاني : أن تدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان . فإذا رأيت من يعمل هذا ولا يتركه إلا إلى شر منه ، فلا تدعو إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكر منه أو بترك واجب أو مندوب تركه أضرب من فعل ذلك المكروه . ولكن إذا كان في البدعة نوع من الخير ؛ فموض عنه من الخير المشروع بحسب الإمكان . إذ النفوس لا تترك شيئاً إلا بشيء . ولا ينبغي لأحد أن يترك خيراً إلا إلى مثله ، أو إلى خير منه . فإنه كما أن الفاعلين لهذه البدع معيوبون قد أتوا مكروها ، فالتاركون أيضاً للسنن مذمومون ، فإن منها ما يكون واجباً على الإطلاق . ومنها ما يكون

(١) فكيف مع هذا يرجى لهم ثواب ، أو يقبل منهم دعوى حسن قصد ؟ وهل الأعمال الظاهرة لإعتاوين للمقاصد وانوينا ؟ وإذا كن لهؤلاء نواب على بدعهم فليكن لليهود والنصارى وكل كافر إذن ثواب على ما يأتون من الكفر والوثنية . لأنهم يقسمون جهد إيمانهم أنهم لا يقصدون به إلا الاحسان والتوفيق .

واجباً على التقيد ، كما أن الصلاة النافلة لا تجب ، ولكن من أراد أن يصلها يجب عليه أن يأتي بأركانها ، وكما يجب على من أتى الذنوب : أن يأتي بالكفارات والقضاء والتوبة والحسنات الماحية ، وما يجب على من كان إماماً ، أو قاضياً ، أو مفتياً ، أو والياً من الحقوق ، وما يجب على طالب العلم ، أو نوافل العبادة من الحقوق .

ومنها : ما يكره المداومة على تركه كراهة شديدة .

ومنها : ما يكره تركه أو يجب فعله على الأئمة دون غيرهم . وعامتها يجب

تعليمها والحض عليها والدعاء إليها .

وكثير من المنكرين لبدع العبادات تجدهم مقصرين في فعل السنن من كثير من ذلك ، أو الأمر به .

ولعل حال كثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العادات المشتبهة على نوع من الكراهة ، بل الدين : هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولا قوام لأحدهما إلا بصاحبه ، فلا ينهى عن منكر ، ولا يؤمر بمعروف ينفي عنه . كما يؤمر بعبادة الله وينهى عن عبادة ما سواه .

إذ رأس الأمر : شهادة أن لا إله إلا الله . والنفوس قد خلقت لتعمل لا لتترك ، وإنما رأوا الترك مقصوداً لغيره ، فإن لم يشتغل بعمل صالح وإلا لم تترك العمل السيئ . أو الناقص ، لكن لما كان من الأعمال السيئة ما يفسد عليها العمل الصالح نهيت عنه حفظاً للعمل الصالح .

فتمظيم المولد واتخاذهم موسماً : قد يفعله بعض الناس ، ويكون له فيه أجر عظيم ، لحسن قصده ، وتمظيمه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس : ما يستقيح من المؤمن المسدد . ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء : إنه أنفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك ، فقال : دعه . فهذا أفضل ما أنفق فيه الذهب ، أو كما قال .

مع أن مذهبه : أن زخرفة المصاحف مكروهة . وقد تناول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجديد الورق والخط .

وليس مقصود أحمد هذا . وإنما قصده : أن هذا العمل فيه مصلحة . وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها .

فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا وإلا اعتاضوا الفساد الذي لإصلاح فيه ، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور ، ككتب الأسمار أو الأشعار ؛ أو حكمة فارس والروم .

ينبغي للداعي أن يكون طارفاً بمراتب الأعمال

فتفطن لحقيقة الدين ، وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد ، بحيث تعرف ما ينبغي من مراتب المعروف ، ومراتب المنكر ، حتى تقدم أهمها عند المزاينة . فإن هذا حقيقة العمل بما جاءت به الرسل ، فإن التمييز بين جنس المعروف وجنس المنكر ، وجنس الدليل وغير الدليل ؛ يتيسر كثيراً . فأما مراتب المعروف والمنكر ومراتب الدليل ، بحيث تقدم عند التزام أعرف المروءين فندعو إليه ، وتنسك أنكر المنكرين ، وترجح أقوى الدليلين : فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين . فالمراتب ثلاث .

إحداها : العمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه .
والثانية : العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها إما لحسن القصد ، أو لاشتغاله مع ذلك على أنواع من المشروع .
الثالثة : ما ليس فيه صلاح أصلاً ، إما لكونه تركاً للعمل مطلقاً ، أو لكونه عملاً فاسداً محضاً .

فأما الأول : فهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باطنها وظاهرها ، قولها وعملها ، في الأمور العلية والعملية مطلقاً . فهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه ، والأمر به ، وفعله على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستيجاب .
والغالب على هذا الضرب : هو أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان .

وأما المرتبة الثانية : فهي كثيرة جداً في طرق التأخيرين من التفتسين إلى علم أو عبادة ، ومن العامة أيضاً . وهؤلاء خير ممن لا يعمل عملاً صالحاً مشروعاً ولا غير مشروع ، أو من يكون عمله من جنس الحرام ، كالسكر والكذب والخيانة والجل . ويندرج في هذا أنواع كثيرة .

فمن تعبد ببعض هذه المبادات المشتتة على نوع من الكراهة . كالوصال في الصيام ، وترك جنس الشهوات ونحو ذلك أو قصد إحياء ليالٍ لا خصوص لها ، كأول ليلة من رجب ونحو ذلك : قد يكون حاله خيراً من حال البطال الذي ليس فيه حرص على عبادة الله وطاعته ، بل كثير من هؤلاء الذين ينسكرون هذه الأشياء زاهدون في جنس عبادة الله : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، أو في أحدهما : لا يحبونها ، ولا يرغبون فيها ، لكن لا يمكنهم ذلك في المشروع . فيصرفون قوتهم إلى هذه الأشياء . فهم بأحوالهم منكرون للمشروع وغير المشروع وبأقوالهم لا يمكنهم إلا إنكار غير المشروع .

ومع هذا : فالؤمن يعرف المعروف وينسك المنسك ، ولا يمنعه من ذلك موافقة بعض المناقذين له ظاهراً في الأمر بذلك المعروف ، والنهي عن ذلك المنسك ، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين .

فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرقتها والعمل بها .

النوع الثالث : ما هو معظم في الشريعة ، كيوم عاشوراء ، ويوم عرفة ، الشروع نوعاً ويومى العيدين ، والعشر الأواخر من شهر رمضان ، والعشر الأول من ذي الحجة والابتدع وصف ليلة الجمعة ويومها ، والعشر الأول من الحرام ، ونحو ذلك من الأوقات الفاضلة .

فهذا الضرب قد يحدث فيه ما يعتقد أن له فضيلة ، وتوابع ذلك ما يصير منكراً ينهى عنه . مثل ما أحدث بعض أهل الأهواء في يوم عاشوراء من التعطش ،

والتحزن ، والتجمع ، وغير ذلك من الأمور المحدث التي لم يشرعها الله ولا رسوله ما أحدث يوم ولا أحد من السلف . لأن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من غيرهم . لكن لما أكرم الله فيه سبط نبيه أحد سيدي شباب أهل الجنة ، وطائفة

ما أحدث يوم
عاشوراء من
البدع

من أهل بيته بأبدي الفجرة الذين أهانهم الله ، وكانت هذه مصيبة عند المسلمين يجب أن تتلقى بما يتلقى به أمثالها من المصائب من الاسترجاع المشروع ، فأحدث بعض أهل البدع في مثل هذا اليوم خلاف ما أمر الله به عند المصائب ، وضموا إلى ذلك من الكذب والوقعة في الصحابة البراء من فتنة الحسين وغيرها أموراً أخرى ، مما يكرهها الله ورسوله . وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي رضي الله عنهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أصيب بمصيبة فذكر مصيبته ، فأحدث لها استرجاعاً ، وإن تقدم عهداً : كتب الله له من الأجر مثلها يوم أصيب » رواه الإمام أحمد وابن ماجه .

فندبر كيف روى مثل هذا الحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وعنه

بنه التي شهدت مصابه ؟

ليس من دين الإسلام إحياء ذكرى المصائب وأما اتخاذ أمثال أيام المصائب مأتما فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو إلى دين الجاهلية أقرب . ثم هم قد قوّتوا بذلك ما في صوم هذا اليوم من الفضل . وأحدث بعض الناس فيه أشياء مستندة إلى أحاديث موضوعة لا أصل لها ، مثل : فضل الاغتسل فيه ، أو التكحل ، أو المصافحة . وهذه الأشياء ونحوها من الأمور المبتدعة ، كلها مكروهة ، وإنما المستحب صومه .

التوسيع في عاشوراء باطل وقد روى في التوسيع فيه على العيال آثار معروفة : أعلى ما فيها حديث إبراهيم ابن محمد بن المنشدر عن أبيه قال « بلغنا أنه من وسّع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » رواه عنه ابن عيينة . وهذا بلاغ منقطع لا يعرف قائله . والأشبه أن هذا وُضِع لما ظهرت المصيبة بين الناصبة والرافضة . فإن هؤلاء أعدوا يوم عاشوراء مأتماً ، فوضع أولئك فيه آثاراً تقتضي التوسيع فيه ، واتخاذهم عيداً . وكلاهما باطل .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سيكون في تعيق كذاب ومبير » فكان الكذاب : المختار بن أبي عبيد . وكان يتشيع

وينتصر للحسين . ثم أظهر الكذب والافتراء على الله . وكان فيها الحجاج ابن يوسف ، وكان فيه انحراف على علي وشيعته . وكان مبيراً . وهؤلاء فيهم بدع وضلال ، وأولئك فيهم بدع وضلال ، وإن كانت الشيعة أكثر كذباً وأسوأ حالاً .

لكن لا يجوز لأحد أن يغير شيئاً من الشريعة لأجل أحد ، وإظهار القرع والسرور يوم عاشوراء ، وتوسيع النفقات فيه : هو من البدع المحدثه للمقاولة للرافضة . وقد وضعت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يصنع فيه من الاغتسال والاكتحال ، وغير ذلك . ومجها بعض الناس كابن ناصر وغيره ، ليس فيها ما يصح . لكن رويت لأناس اعتقدوا صحتها ، فعملوا بها ولم يعلموا أنها كذب . فهذا مثل هذا .

وقد يكون سبب الغلو في تعظيمه من بعض المنتسبة لمقاولة الروافض . فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن الصراط المستقيم ، ولا يبالي إلى أي الشقين صاروا . فينبغي أن يحتنب هذه المحدثات .

ومن هذا الباب شهر رجب ، فإنه أحد الأشهر الحرم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا دخل شهر رجب قال : اللهم بارك لنا في شهرى رجب وشعبان ، وبلغنا رمضان » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رجب حديث آخر : بل عامة الأحاديث المأثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها كذب . والحديث إذا لم يعلم أنه كذب فروايته في الفضائل أمر قريب . أما إذا علم أنه كذب فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من روى عني حديثاً ، وهو يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين » .

نعم روى عن بعض السلف في تفضيل العشر الأول من رجب بعض الأثر . وروى غير ذلك .

ما ادعى
لرجب من
الفضل باطل

فأخذه موسى بحيث يفرد بالصوم : مكروه عند الإمام أحمد وغيره ، كما روى عن عمر بن الخطاب وأبي بكر وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم .
وروى ابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم رجب »
رواه عن ابراهيم المنذر الحزامي : حدثنا داود بن عطاء حدثني زيد بن عبد الحميد عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما . وليس بقوى .
وهل الأفراد المكروه : أن يصومه كله ، أو أن لا يقرن به شهر آخر ؟ فيه للأصحاب وجهان .

ولولا أن هذا موضع الإشارة إلى رموس المسائل لأطلقنا الكلام في ذلك ما أحدث من ومن هذا الباب : ليلة النصف من شعبان . فقد روى في فضلها من الأحاديث البدع في نصف شعبان المرفوعة والآثار ما يقتضى : أنها ليلة مفضلة . وأن من السلف من كان يخصها بالصلاة فيها ، وصوم شهر شعبان قد جاءت فيه أحاديث صحيحة . ومن العلماء من السلف ، من أهل المدينة وغيرهم من الخلف : من أنكر فضلها ، وطعن في الأحاديث الواردة فيها ، كحديث « إن الله يفر فيها لأكثر من عدد شعر غنم بنى كلب » وقال : لا فرق بينها وبين غيرها .

لكن الذى عليه كثير من أهل العلم ، أو أكثرهم من أصحابنا وغيرهم : على تفضيلها ، وعليه يدل نص أحمد ، لتعدد الأحاديث الواردة فيها ، وما يصدق ذلك من الآثار السلفية ، وقد روى بعض فضائلها في المسانيد والسنن . وإن كان قد وضع فيها أشياء آخر .

فأما صوم يوم النصف مفرداً فلا أصل له ، بل لإفراده مكروه . وكذلك أخذه موسماً تصنع فيه الأطعمة ، وتظهر فيه الزينة : هو من المواسم المحدثه المبتدعة التي لا أصل لها .

وكذلك ما قد أحدث في ليلة النصف من الاجتماع العام للصلاة الألفية في

للمساجد الجامعة ، ومساجد الأحياء والدور والأسواق . فإن هذا الاجتماع لصلاة نافذة مقيدة بزمان وعدد وقدر من القراءة : مكروه لم يشرع ، فإن الحديث الوارد في الصلاة الألفية موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، وما كان هكذا لا يجوز استحباب صلاة بناء عليه ، وإذا لم يستحب : فالعمل المقتضى لاستحبابها مكروه ولو سوغ أن كل ليلة لها نوع فضل تخص بصلاة مبتدعة يجتمع لها لكان يفعل مثل هذه الصلاة ، أو أزيد ، أو أنقص : ليلتي العيدين ، وليلة عرفة ، كما أن بعض أهل البلاد يقيمون مثلها أول ليلة من رجب ، وكما بلغني أنه كان بعض أهل القرى يصلون بعد المغرب صلاة مثل المغرب في جماعة يسمونها صلاة بـ الوالدين . وكما كان بعض الناس يصلي كل ليلة في جماعة صلاة الجنازة على من مات من المسلمين الجنازة بعد كل مغرب في جميع الأرض ونحو ذلك من الصلوات الجماعية التي لم تشرع .

وعليك أن تعلم أنه إذا استحب التطوع المطلق في وقت معين ، وجوز التطوع في جماعة : لم يلزم من ذلك تسويغ جماعة راتبة غير مشروعة . بل ينبغي أن تفرق بين البابين .

وذلك أن الاجتماع لصلاة تطوع ، أو استماع قرآن ، أو ذكر الله ونحو ذلك الهدى الصالح إذا كان يفعل ذلك أحياناً . فهذا أحسن . فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات والأذكار « أنه صلى التطوع في جماعة أحياناً » و « خرج على أصحابه وفيهم من يقرأ ، وهم يستمعون ، فجلس معهم يستمع » وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتمعوا أمروا واحداً يقرأ ، وهم يستمعون » وقد ورد في « القوم الذين يجلسون يتدارسون كتاب الله ورسوله » وفي « القوم الذين يذكرون الله » من الآثار ما هو معروف .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم « ما جلس قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ، ويتدارسونه بينهم ، إلا غشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة . وحفَّتْهم الملائكة . وذكرهم الله فيمن عنده » .

وورد أيضاً في الملائكة « الذين يلتمسون مجالس الذكر ، فإذا وجد قوماً يذكرون الله ، تنادوا : هلموا إلى حاجتكم - الحديث » .

فأما اتخاذ اجتماع راتب يتكرر بتكرر الأسابيع والشهور والأعوام ، غير الاجتماعات المشروعة : فإن ذلك يضاهاى الاجتماعات للصلوات الخمس ، وللجمعة ، والعيدين والحج . وذلك هو المبتدع الحديث .

ففرق بين ما يتخذ سنة وعادة ، فإن ذلك يضاهاى المشروع .

وهذا الفرق هو المنصوص عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة .

فروى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور الكوسج : أنه قال لأبي عبد الله : يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ، ويرفعون أيديهم ؟ قال : ما أكره للإخوان إذا لم يجتمعوا على عمد ، إلا أن يكثروا .

وقال إسحاق بن راهويه كما قال الإمام أحمد .

وإنما معنى أن لا يكثروا ، أن لا يتخذوها عادة حتى يكثروا : هذا كلام إسحاق .

قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون ، فيقرأ قارىء ويدعون حتى يصبحوا ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس .

وقال أبو السرى الحربى : قال أبو عبد الله : وأى شيء أحسن من أن يجتمع الناس يصلون ويذكرون ما أنعم الله به عليهم ، كما قالت الأنصار ؟ .

وهذه إشارة إلى أن مرواه أحمد : حدثنا إسماعيل أنبأنا أيوب عن محمد بن سيرين قال « نبئت أن الأنصار قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . قالوا : لو نظرنا يوماً فاجتمعنا فيه ، فذكرنا هذا الأمر الذى أنعم الله به علينا . فقالوا : يوم السبت . ثم قالوا : لا نجتمع اليهود فى يومهم . قالوا : فى يوم الأحد . قالوا : لا نجتمع النصارى فى يومهم . قالوا : فى يوم العروبة ، وكانوا يسمون يوم الجمعة

بده اجتماع
الأنصار فى
يوم الجمعة

يوم المروبة . فاجتمعوا في بيت أبي أمامة أسعد بن زرارة . فذبحت لهم شاة فكفقتهم » .

وقال أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي : سألت أحمد بن حنبل عن القوم يجتمعون ويقرأ لهم القارئ قراءة حزينة ، فيبيكون ، وربما أطفؤا السراج ؟ فقال لي أحمد : إن كان يقرأ قراءة أبي موسى فلا بأس . وروى الخلال عن الأوزاعي : أنه سئل عن القوم يجتمعون ، فيأمرون رجلا يقص عليهم . قال : إذا كان ذلك يوماً بعد الأيام فليس به بأس .

فقيد أحمد الاجتماع على الدعاء بما إذا لم يتخذ عادة .

وكذلك قيد إتيان الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء .

قال سندی الخواتيمي : سألتنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد ، ويذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته ، حتى يتخذ ذلك مصلى » وعلى ما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما : يتبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وأثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد ، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه ^(١) .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم . ولفظه : سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها ، يذهب إليها ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم

(١) لكن فعل عمر بن الخطاب في قطعه شجرة بعة الرضوان حين رأى الناس يذهبون إليها ليصلوا عندها أحق بالاتباع وعمر أفتة في دين الله ، وهو من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم . وشتان بين ما طلب عتبان بن مالك - كما في الصحيحين - من رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يصلي له في بيته مكاناً يتخذة مصلى ، وبين إتيان الناس هذه المشاهد التي عادت بها الجاهلية الأولى ، وأدت إلى عبادة الموت والأجبار والأشجار من دون الله . وليس في فعل ابن عمر حجة مع فعل أبيه وأبي بكر وعمر وبقية الصحابة .

أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه ، فيصلى في بيته ، حتى يتخذ مسجداً » وعلى ما كان يفعله ابن عمر « يتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ، حتى رؤى يصب في موضع ماء ، فسئل عن ذلك ؟ فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب ههنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس .

قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جدا ، وأكثروا في هذا المعنى . فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده .

وهذا الذي كرهه أحمد وغيره من اعتياد ذلك مأثور عن ابن مسعود وغيره ، لما اتخذ أصحابه مكانا يجتمعون فيه للذكر . فخرج إليهم ، فقال « يا قوم لأنتم أهدي من محمد ، أو لأنتم على شعبة ضلالة » .

قد شرع الله من المواسم ما فيه كفاية للناس
وأصل هذا : أن العبادات المشروعة التي تتكرر بتكرار الأوقات ، حتى تصير سننا ومواسم . قد شرع الله منها ما فيه كفاية للعباد . فإذا أحدث اجتماع زائد على هذه الاجتماعات معتاد : كان ذلك مضاهاة لما شرعه الله وسنه . وفيه من الفساد ما تقدم التنبيه على بعضه ، بخلاف ما يفعله الرجل وحده ، أو الجماعة المخصوصة أحيانا . ولهذا كره الصحابة أفراد صوم رجب ، لما يشبه برمضان . وأمر عمر رضي الله عنه بقطع الشجرة التي توهموا أنها الشجرة التي بايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم تحننا بيعة الرضوان ، لما رأى الناس يتناوبونها ويصلون عندها . كأنها المسجد الحرام ، أو مسجد المدينة . وكذلك لما رآهم قد عكفوا على مكان قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم عكفا عاما نهام عن ذلك . وقال : « أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد » أو كما قال رضي الله عنه .

فكما أن تطوع الصلاة فرادى وجماعة مشروع من غير أن يتخذ جماعة عامة متكررة ، تشبه المشروع : من الجمعة ، والعيد ، والصلوات الخمس . فكذلك تطوع القراءة والذكر والدعاء جماعة وفرادى . وتطوع قصد بعض

المشاهد ونحو ذلك كله من نوع واحد^(١)، يفرق بين الكثير الظاهر منه، والقليل الخفى، والمتاد وغير المتاد. وكذلك كل ما كان مشروع الجنس، لكن البدعة أتخاذها عادة لازمة، حتى يصير كأنه واجب. ويترتب على استحبابه وكرهه حكم نذره، واشتراط فعله في الوقف والوصية ونحو ذلك، حيث كان النذر لا يلزم إلا في القرب.

وكذلك العمل المشروط في الوقف لا يجوز أن يكون إلا براً ومعروفاً على ظاهر المذهب، وقول جمهور أهل العلم. وسنوعى إلى ذلك إن شاء الله. وهذه المسائل تنفتر إلى بسط أكثر من هذا لا يحتمله هذا الموضع. وإنما الفرض التنبيه على المواسم الحديثة.

وأما ما يفضل في هذه المواسم مما جنسه منهى عنه في الشرع: فهذا لا يحتاج الأعمال للنهى إلى ذكر. لأن ذلك لا يحتاج أن يدخل في هذا الباب. عن جنسها في هذا اللوم

مثل: رفع الأصوات في المسجد، أو اختلاط الرجال والنساء، أو كثرة إيقاد المصاييح زيادة على الحاجة^(٢)، أو إيذاء المصلين أو غيرهم بقول أو فعل. فإن قبيح هذا ظاهر لكل مسلم. وإنما هذا من جنس سائر الأقوال المحرمة في المساجد سواء حرمت في المسجد وغيره، كالفواحش والفحش، أو صين عنها المسجد كالبيع والشراء وإنشاد الضالة، وإقامة الحدود ونحو ذلك.

(١) تطوع القراءة والصلاة والذكر ونحوها مشروع أصلاً. فهل قصد للشاهد مشروع أصلاً، بحيث ثبت فعله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين؟ فأما فعل ابن عمر وحده. فلا يثبت به شرع.

(٢) هذه شمعة مجوسية سنها البرامكة الذين كانوا مجوساً يبدون النار في بيوتهم ويتظاهرون بالإسلام للكيد له. ولذلك استأصل الخليفة هرون الرشيد - رحمه الله - شافته لما ظهر على حقيقة أمرهم.

وقد ذكر بعض المتأخرين من أصحابنا وغيرهم : أنه يستحب قيام هذه الليلة بالصلاة التي يسمونها الألفية . لأن فيها قراءة (قل هو الله أحد) ألف مرة ، وربما استحبوا الصوم أيضاً وعمدتهم في خصوص ذلك : الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .

وقد يعتمدون على العمومات التي تندرج فيها هذه الصلاة ، على ما جاء في فضل هذه الليلة بخصوصها ، وما جاء من الأثر بأحيائها ، وعلى الاعتقاد ، حيث فيها من المنافع والفوائد ما يقتضى الاستحباب لجنسها من العبادات . فأما الحديث المرفوع في هذه الصلاة الألفية : فكذب موضوع ، باتفاق أهل العلم بالحديث .

وأما العمومات الدالة على استحباب الصلاة لحق ، لكن العمل المعين : إما أن يستحب بخصوصه ، أو يستحب لما فيه من المعنى العام . فأما المعنى العام : فلا يجب جملة خصوصاً مستحباً . ومن استحبابها ذكرها في النفل المقيّد ، كصلاة الضحى والراويح . وهذا خطأ . ولهذا لم يذكر هذا أحد من الأئمة المعتبرين ، لا الأولين ولا الآخرين . وإنما كره التخصيص لما صار يخص ما لا خصوص له بالاعتقاد والقصد ، كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم : أفراد يوم الجمعة ، وسرد شبان بالصيام ، وفرد ليلة الجمعة بالقيام . فصار نظير هذا : ما لو أحدث ليالى العشر صلاة مقيدة ، أو بين العشاءين ونحو ذلك . فالعبادات ثلاثة .

المعنى العام
لا يعمل
خصوصاً
مستحباً

منها : ما هو مستحب بخصوصه ، كالنفل المقيّد : من ركعتي الفجر ، وقيام رمضان ونحو ذلك . وهذا منه المؤقت كقيام الليل . ومنها المقيّد بسبب : كصلاة الاستسقاء ، وصلاة الآيات . ثم قد يكون مقدراً في الشريعة بعدد : كالوتر . وقد يكون مطلقاً مع فضل الوقت : كالصلاة يوم الجمعة قبل الصلاة .

فصارت أقسام المقيد أربعة .

ومن العبادات ما هو مستحب بعموم معناه : كالنفل المطلق . فإن الشمس إذا طلعت فالصلاة مشهودة محضرة حتى تصلى العصر .
ومنها : ما هو مكروه تخصيصه إلا مع غيره : كقيام ليلة الجمعة . وقد يكره مطلقاً إلا في أحوال مخصوصة ، كالصلاة في أوقات النهي .

ولهذا اختلف العلماء في كراهة الصلاة بعد الفجر والعصر : هل هو لثلاث هل يرخص
بالصلاة في
الأوقات
المكروهة
لسبب ؟
يفضى إلى تحريم الصلاة في هذا الوقت ، فيرخص في ذوات الأسباب العارضة ،
أو هو نهى مطلق لا يستثنى منه إلا قدر الحاجة ؟ على قولين : هما روايتان عن
أحمد . وفيها أقوال آخر للعلماء . والله أعلم .

فصل

وقد يحدث في اليوم الفاضل مع العيد العملى الحدث : العيد المكانى . ما يحدث من
البدع في الأيام
الفاضلة
فيفلظ قبح هذا . ويصير خروجاً عن الشريعة .

فمن ذلك : ما يفعل يوم عرفة مما لا أعلم بين المسلمين خلافاً في النهي عنه .
وهو قصد قبر بعض من يحسن به الظن يوم عرفة ، والاجتماع العظيم عند قبره ،
كما يفعل في بعض أرض المشرق والمغرب ، والتعريف هناك ، كما يفعل بعرفات .
فإن هذا نوع من الحج المبتدع الذى لم يشرعه الله . ومضاهاة للحج الذى
شرعه الله . واتخاذ القبور أعيادا .

وكذلك السفر إلى البيت المقدس للتعريف فيه . فإن هذا أيضاً ضلال
مبين . فإن زيارة بيت المقدس مستحبة مشروعة للصلاة فيه والاعتكاف . وهو
أحد المساجد الثلاثة التى تشد إليها الرحال ، لكن قصد إتيانه في أيام الحج : هو
المكروه . فإن ذلك تخصيص وقت معين بزيارة بيت المقدس . ولا خصوص
لزيارته في هذا الوقت على غيره .

الضلال بالطواف بالصخرة ثم فيه أيضاً مضاهاة للحج إلى المسجد الحرام ، وتشبيه له بالكعبة . ولهذا قد أفضى إلى مالا يثبث مسلم في أنه شريعة أخرى غير شريعة الإسلام . وهو : ما قد يفعله بعض الضلال من الطواف بالصخرة ، أو من حلق الرأس هناك ، أو من قصد النسك هناك .

وكذلك ما يفعله بعض الضلال من الطواف بالقبة التي يجبل الرحمة بعرفات كما يطاف بالكعبة .

ما يفعله الصوفية من بدع الضاء والرقص في المسجد الأقصى فأما الاجتماع في هذا الموسم لإنشاد الضاء والضرب بالدف بالمسجد الأقصى ونحوه : فمن أقيح المنكرات من جهات أخرى . منها : فعل ذلك في المسجد الأقصى ونحوه . فإن ذلك مما ينهى عنه خارج المساجد . فكيف بالمسجد الأقصى ؟ ومنها : اتخاذ الباطل ديناً . ومنها : فعله في الموسم .

الاجتماع في المساجد يوم عرفة فأما قصد الرجل المسلم مسجد بلده يوم عرفة لل دعاء والذكر : فهذا هو التمرير في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه . ففعله ابن عباس وعمر بن حريث من الصحابة ، وطائفة من البصريين والمذنبين . ورخص فيه أحمد ، وإن كان مع ذلك لا يستحب . هذا هو المشهور عنه . وكرهه طائفة من الكوفيين والمذنبين : كإبراهيم النخعي ، وأبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهم .

ومن كرهه قال : هو من البدع . فيندرج في العموم لفظاً ومعنى . ومن رخص فيه قال : فعله ابن عباس بالبصرة ، حين كان خليفة لعل بن أبي طالب رضي الله عنهما . ولم ينكر عليه . وما يفعل في عهد الخلفاء الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة .

لكن مايزاد على ذلك من رفع الأصوات الرفع الشديد في المساجد

بالدعاء ، وأنواع من الخطب والأشعار الباطلة : فذكروه في هذا اليوم وغيره .
قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : ينبغي أن يسر دعاءه . لقوله
(٧١ : ١١٠) ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها . وابتغ بين ذلك سبيلا قال : هذا في
الدعاء . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : وكانوا يكرهون أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء .
وروى الخلال بإسناد صحيح عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال « أحدث
الناس الصوت عند الدعاء » .

وعن سعيد بن أبي عروبة : أن مجالد بن سعيد سمع قوماً يمجّون في
دعائهم . فغشي إليهم ، فقال : أيها القوم ، إن كنتم أصبتم فضلاً على من كان
قبلكم لقد ظلمتم . قال : فجعلوا يتسللون رجلاً رجلاً ، حتى تركوا بنياتهم التي
كانوا فيها .

وروى أيضاً بإسناده عن ابن شوّاذب عن أبي التياح قال : قلت للحسن « إمامنا
يقص ، فيجتمع الرجال والنساء ، فيرفعون أصواتهم بالدعاء ؟ فقال الحسن : إن
رفع الصوت بالدعاء لبدعة . وإن نذ الأيدي بالدعاء لبدعة ، وإن اجتماع الرجال
والنساء لبدعة » .

فرفع الأيدي : فيه خلاف ، وأحاديث ليس هذا موضعها .
والفرق بين هذا التعريف المختلف فيه وتلك التعريفات التي لم يختلف
فيها : أن في تلك قصد بقعة بعينها للتعريف فيها ، كقبر الصالح ، أو المسجد
الأقصى . وهذا تشبيه برفات ، بخلاف مسجد المصر . فإنه قصد له بنوعه
لا بعينه . ونوع المساجد مما شرع قصدها . فإن الآتي إلى المسجد ليس قصده
مكاناً معيناً لا يتبدل اسمه وحكمه . وإنما الغرض بيت من بيوت الله بحيث
لو حول ذلك المسجد لتحول حكمه . ولهذا لا تتعلق القلوب إلا بنوع المسجد
لا بخصوصه .

وأيضاً فإن شدّ الرجال إلى مكان للتعريف فيه : مثل الحج ، بخلاف المصر .

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » .
هذا مما لا أعلم فيه خلافاً .

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة .
ومعلوم أن إتيان الرجل مسجد مصره إما واجب كالجمعة ، وإما مستحب كالاعتكاف فيه .

وأيضاً : فإن التعريف عند القبر اتخاذ له عيداً ، وهذا بنفسه محرم ، سواء كان فيه شد للرحل أو لم يكن ، وسواء كان في يوم عرفة أو في غيره ، وهو من الأعياد المكانية مع الزمان .

ما أحدث من ضرب البوقات والطبول في العيد وغيره . وأما ما أحدث في الأعياد من ضرب البوقات والطبول : فإن هذا مكروه في العيد وغيره . لا اختصاص للعيد به . وكذلك لبس الحرير ، أو غير ذلك من النهي عنه في الشرع ، وترك السنن من جنس فعل البدع .

فينبغي إقامة المواسم على ما كان السابقون الأولون يقيمونها من الصلاة أو الخطبة المشروعة ، والتكبير ، والصدقة في الفطر ، والذبح في الأضحية .

فإن من الناس من يقصر في التكبير المشروع . ومن الأئمة من يترك أن يخاطب للرجال ثم النساء ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب الرجال ثم النساء .

ومنهم من لا يذكر في خطبته ما ينبغي ذكره ، بل يعدل إلى ما نقل فائده . ومنهم من لا ينحر بعد الصلاة بالمصلى ، وهو ترك السنة إلى أمور آخر من غير السنة . فإن الدين هو فعل المعروف والأمر به ، وترك المنكر والنهي عنه .

فصل

عيا دلكانية : وأما الأعياد المكانية : فتنقسم أيضاً كالزمانية إلى ثلاثة أقسام .
أحدها : ما لا خصوص له في الشريعة .

والثاني : ماله خصيصة لا تقتضى قصده للعبادة فيه .

والثالث : ما يشرع العبادة فيه . لكن لا يتخذ عيداً .

والأقسام الثلاثة جاءت الآثار بها . مثل قوله صلى الله عليه وسلم للذى نذر أن ينحر ببوانة « أبها وثن من أوثان المشركين ، أوعيد من أعيادهم ؟ قال : لا . قال : فأوف بنذرِك » .

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عيداً » .

ومثل نهى عمر عن اتخاذ آثار الأنبياء أعياداً ، كما سنذكره إن شاء الله .

فهذه الأقسام الثلاثة . أحدها : مكان . لا فضل له فى الشريعة أصلاً ، تخصيص مكاد
ولا فيه ما يوجب تفضيله . بل هو كسائر الأماكن . أو دونها . فقص ذلك بقصد الدعاء
للمكان ، أو قصد الاجتماع فيه لصلاة أو دعاء ، أو ذكر ، أو غير ذلك : للذكر
ضلال بين . خصيصة فيه
ثم إن كان به بعض آثار الكفار من اليهود أو النصارى أو غيرهم : كان ضلال مبين

أقبح وأقبح ودخل فى هذا الباب وفى الباب قبله من مشابهة الكفار . وهذه أنواع لا يمكن ضبطها ، بخلاف الزمان فإنه محصور . وهذا الضرب أقبح من الذى قبله .

فإن هذا يشبه عبادة الأوثان ، أو هو ذريعة إليها . أو نوع من عبادة الأوثان . إذ عباد الأوثان كانوا يقصدون بقعة بعينها لتمثال هناك أو غير تمثال ، يمتقدون أن ذلك يقربهم إلى الله تعالى ، وكانت الطواغيت الكبار التى تشد إليها الرحال ثلاثة : اللات ، والعزى ، ومناة الثلاثة الأخرى . كما ذكر الله ذلك فى كتابه حيث يقول (٥٣ : ١٩ - ٢٣) أفرأيتم اللات والعزى ، ومناة الثلاثة الأخرى ؟ ألكم الذكر وله الأنثى ؟ تلك إذاً قسمة ضيزى (فقد كان كل واحد من هذه الثلاثة لمصر من أمصار العرب . والأمصار التى كانت من ناحية الحرم ومواقيت الحج ثلاثة : مكة ، والمدينة ، والطائف .

فكانت اللات : لأهل الطائف . ذكروا أنه كان فى الأصل رجلاً صالحاً

يَبْتُ السويق للحاج . فلما مات عكفوا على قبره مدة . ثم اتخذوا تمثاله . ثم بنوا عليه بنية سموها بَيْتَ الرُّبَّة . وقصبتها معروفة ، لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لهدمها المغيرة بن شعبة لما افتتح الطائف بعد فتح مكة سنة تسع من الهجرة .

وأما العزى : فكانت لأهل مكة قريباً من عرفات . وكانت هناك شجرة يذبحون عندها ، ويدعون . فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليها خالد بن الوليد عقب فتح مكة فأزالها . وقسم النبي صلى الله عليه وسلم مالها . وخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها . فيئست العزى أن تعبد .

وأما مناة : فكانت لأهل المدينة ، يؤمنون لها شركا بالله تعالى . وكانت حدو قديد الجبل الذى بين مكة والمدينة من ناحية الساحل .

ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين فى عبادة أوثانهم ، ويعرف حقيقة الشرك الذى ذمه الله وأنواعه ، حتى يتبين له تأويل القرآن ، ويعرف ما كرهه الله ورسوله . فلينظر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال العرب فى زمانه وما ذكره الأزرقي فى أخبار مكة وغيره من العلماء .

ذات أنواط ولما كان للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ويسمون بها ذات أنواط . فقال بعض الناس « يا رسول الله : اجعل لنا ذات أنواط ، كما لهم ذات أنواط . فقال : الله أكبر ، قلتم كما قال قوم موسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ، إنها السنن ، لتركن سنن من كان قبلكم » .

فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهتهم الكفار فى اتخاذ شجرة يعلقون عليها . معلقين عليها سلاحهم . فكيف بما هو أظلم من ذلك من مشابهتهم المشركين ، أو هو الشرك بعينه ؟ .

الشرك بأخذ
أمكنة خاصة
للتعديس
والترك
فن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ، ولم تستحب الشريعة ذلك . فهو من المنكرات . وبعضه أشد من بعض ، سواء كانت البقعة شجرة أو غيرها ، أو قناتة جارية ، أو جبلا ، أو مغارة . وسواء قصدها ليصلى عندها ، أو ليدعو عندها ،

أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو لينسك عندها. بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به، لا عيناً ولا نوعاً.

وأقبح من ذلك: أن ينذر لتلك البقعة دهناً لتتور به، ويقول: إنها تقبل النذر، كما يقوله بعض الضالين. فإن هذا النذر نذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، بل عليه كفارة يمين عند كثير من أهل العلم، منهم: أحمد في المشهور عنه، وعنه رواية، هي قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما: أنه يستغفر الله من هذا النذر. ولا شيء عليه. والمسألة معروفة.

وكذلك إذا نذر طعاماً من الخبز أو غيره للحيتان التي في تلك العين أو البئر وكذلك إذا نذر مالاً من النقد أو غيره للسدنة، أو المجاورين المالكين بتلك البقعة. فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة الذين كانوا للآلات والعزى، وسنة القبور كسدنة الآلات والعزى، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من المالكين الذين قال لهم الخليل إبراهيم إمام الحنفاء صلى الله عليه وآله وسلم (٢١: ٥٢ ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) و(٢٦: ٧٥ - ٧٧ قال: أفرأيت ما كنتم تعبدون، أنتم وآباؤكم الأقدمون؟ فإنهم عدولى إلا رب العالمين) والذين أتى عليهم موسى عليه السلام وقومه، بعد مجاوزتهم البحر كما قال تعالى: (٧: ١٣٨ وجاوزنا بني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم).

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل في الشريعة للمجاورين بها: نذر معصية. وفيه شبه من النذر لسدنة الصليبان والمجاورين عندها، أو سدنة الأبداد^(١) التي بالهند والمجاورين عندها.

(١) جمع « بد » وهو إله البوذيين الوثنيين بالهند.

ثم هذا المال المنذور : إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع ، مثل أن يصرفه في عمارة المساجد ، أو للصالحين من فقراء المسلمين الذين يستعينون بالمال على عبادة الله ووجهه لا شريك له ، كان حسناً .

بعض الأمكنة الوثنية بدمشق وغيرها
فمن هذه الأمكنة : ما يظن أنه قبر نبي . أو رجل صالح ، وليس كذلك ، أو يظن أنه مقام له ، وليس كذلك .
فأما ما كان قبراً له أو مقاماً : فهذا من النوع الثاني . وهذا باب واسع ، أذكر بعض أعيانه .

فمن ذلك : عدة أمكنة بدمشق ، مثل : مشهد لأبي بن كعب خارج الباب الشرقي ، ولا خلاف بين أهل العلم : أن أبي بن كعب إنما توفي بالمدينة ولم يمت بدمشق . والله أعلم قبر من هو ؟ لكنه ليس بقبر أبي بن كعب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك .

وكذلك مكان بالحائط القبلي ، بجامع دمشق ، يقال : إن فيه قبر هود عليه السلام ، وما علت أحداً من أهل العلم ، ذكر أن هوداً النبي مات بدمشق ، بل قد قيل : إنه مات باليمن ، وقيل : بمكة . فإن مبغته كان باليمن ، ومهاجرة بعد هلاك قومه كان إلى مكة ، فأما الشام فلا هي داره ولا مهاجرة . فوته بها . والحال هذه . مع أن أهل العلم لم يذكروه ، بل ذكروا خلافه . في غاية البعد . وكذلك مشهد خارج الباب الغربي من دمشق ، يقال : إنه قبر أويس القرني ، وما علت أن أحداً ذكر أن أويساً مات بدمشق ، ولا هو متوجه أيضاً : فإن أويساً قدم من اليمن إلى أرض العراق . وقد قيل : إنه قتل بصفين . وقيل : إنه مات بنواحي أرض فارس . وقيل : غير ذلك . وأما الشام . فما ذكر أحد أنه قدم إليها ، فضلاً عن المات بها .

وكذب قبر أم سلمة
ومن ذلك أيضاً : قبر يقال له قبر أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ولا خلاف أنها رضى الله عنها ماتت بالمدينة لا بالشام . ولم تقدم الشام أيضاً .

فإن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تسافر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل لعلها أم سلمة أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية . فإن أهل الشام : كَشَّهْز بن حَوْشَب ونحوه كانوا إذا حدثوا عنها قالوا : أم سلمة . وهى بنت عم معاذ بن جبل . وهى من أعيان الصحابيات . ومن ذوات الفقه والدين منهن ، أوللها أم سلمة امرأة يزيد بن معاوية . وهو بعيد . فإن هذه ليست مشهورة بعلم ولا دين . وما أكثر الغلط فى هذه الأشياء وأمثالها من جهة الأسماء المشتركة أو المقيّرة .

ومن ذلك : مشهد بقاهرة مصر ، يقال : إن فيه رأس الحسين بن على كذب قبر رضى الله عنهما . وأصله المكذوب : أنه كان بمسقلان مشهد يقال : إن فيه رأس الحسين بمصر الحسين . فحمل فيما قيل الرأس من هناك إلى مصر ، وهو باطل باتفاق أهل العلم . لم يقل أحد من أهل العلم : إن رأس الحسين كان بمسقلان . بل فيه أقوال ليس هذا منها . فإنه حمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة ، حتى روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيظه . وبعض الناس يذكر أن الرواية كانت أمام يزيد بن معاوية بالشام . ولا يثبت ذلك . فإن الصحابة المسمين فى الحديث إنما كانوا بالعراق .

وكذلك مقابر كثيرة لأسماء رجال معروفين قد علم أنها ليست بمقابرهم . فهذه المواضع ليس فيها فضيلة أصلاً . وإن اعتقد الجاهلون أن لها فضيلة . اللهم إلا أن يكون قبراً لرجل مسلم فيكون كسائر المسلمين . ليس لها من الخصوصية ما يحسب الجاهل . وإن كانت القبور الصحيحة لا يجوز اتخاذها أعياداً ، ولا أن يفعل فيها ما يفعل عند هذه القبور المكذوبة ، أو تكون قبراً لرجل صالح غير المسمى . فيكون من القسم الثانى .

ومن هذا الباب أيضاً : مواضع يقال : إن فيها أثر النبي صلى الله عليه وسلم كدنب ما يدعى من آثار قدم الرسول أو غيرها . ويضاهى بها مقام إبراهيم الذى بمكة . كما يقول الجاهل فى الصخرة

التي بييت للقدس من أن فيها أثراً من وطء قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وبلغنى أن بعض الجهال : يزعم أنها من وطء الرب سبحانه وتعالى . فيزعمون أن ذلك الأثر موضع القدم .

كذب أثر وفي مسجد قبلى دمشق - يسمى مسجد القدم - به أيضاً أثر يقال : إن ذلك قدم موسى أثر قدم موسى عليه السلام . وهذا باطل لا أصل له . ولم يقدم موسى دمشق ، ولا من حولها .

البقع التي رؤى مناما الأنبياء والصالحون فيها وكذلك مشاهد تضاف إلى بعض الأنبياء أو الصالحين بناء على أنه رؤى في المنام هناك ، ورؤية النبي أو الرجل الصالح في المنام ببقعة لا يوجب لها فضيلة تقصد البقعة لأجلها ، وتتخذ مصلى بإجماع المسلمين . وإنما يفعل هذا وأمثاله أهل الكتاب . وربما صوروا فيها صورة النبي أو الرجل الصالح ، أو بعض أعضائه مضاهاة لأهل الكتاب . كما كان في بعض مساجد دمشق مسجد يسمى مسجد الكف ، فيه تمثال كف يقال : إنه كف على بن أبي طالب رضى الله عنه ، حتى هدم الله ذلك الوثن .

وهذه الأمكنة كثيرة موجودة في أكثر البلاد .

وفي الحجاز منها مواضع : كفار عن يمين الطريق . وأنت ذاهب من بدر إلى مكة يقال : إنه الفار الذي أوى النبي صلى الله عليه وسلم إليه هو وأبو بكر . وأنه الفار الذي ذكره الله في قوله (٩ : ٤٠) ثانی اثنين إذها في الفار) ولا خلاف بين أهل العلم : أن هذا الفار المذكور في القرآن إنما هو غار يجبل ثور قريب من مكة ، معروف عند أهل مكة إلى اليوم .

فهذه البقاع التي يعتد لها خصيصة كأنه ما كانت ليس من الاسلام تعظيمها بأى نوع من التعظيم . فإن تعظيم مكان لم يعظمه الشرع شر من تعظيم زمان لم يعظمه . فإن تعظيم الأجسام بالعبادة عندها أقرب إلى عبادة الأوثان من تعظيم الزمان ، حتى إن الذى ينبى تحجب الصلاة فيها . وإن كان المصلى لا يقصد

تعظيمها . لتلا يكون ذلك ذريعة إلى تخصيصها بالصلاة فيها . كما ينهى عن الصلاة عند القبور المحققة . وإن لم يكن المصلّي يقصد الصلاة لأجلها . وكما ينهى عن إفراط الجمعة **مِرَر** شعبان بالصوم ، وإن كان الصائم لا يقصد التخصيص بذلك الصوم .

فإن ما كان مقصوداً بالتخصيص ، مع النهى عن ذلك ، ينهى عن تخصيصه أيضاً بالفعل .

وما أشبه هذه الأمكنة بمسجد الضرار الذى (٩٩ : ١٠٩) أسس بنيانه على شفا جُرُف هار فانهار به فى نار جهنم (فإن ذلك للمسجد لما بنى (٩ : ١٠٧) ضراراً وكفرأ وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل) نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيه . وأمر بهدمه .

وهذه المشاهد الباطلة : إنما وضعت مضاهاةً لبيوت الله ، وتعظيماً لما لم يعظمه الله وعكوفاً على أشياء لا تنفع ولا تضر . وَصَدًّا لِلخَلْقِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ . وهى عبادته وحده لا شريك له بما شرعه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، واتخاذها عيداً ، والاجتماع عندها واعتياد قصدها . فإن العيد من المعاودة .

ويلتحق بهذا الضرب - ولكنه ليس منه - مواضع تُدْعَى لها خصائص لاثبت . مثل كثير من القبور التى يقال : إنها قبر نبي ، أو قبر صالح ، أو مقام نبي ، أو صالح . ونحو ذلك . وقد يكون ذلك صدقاً . وقد يكون كذباً .

وأكثر المشاهد التى على وجه الأرض من هذا الضرب . فإن القبور الصحيحة والمقامات الصحيحة قليلة جداً .

وكان غير واحد من أهل العلم يقول : لا يثبت من قبور الأنبياء : إلا قبر **الثابت من** نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وغيره قد يثبت غير هذا أيضاً . مثل قبر إبراهيم **قبور الأنبياء** الخليل عليه السلام . وقد يكون علم أن القبر فى تلك الناحية . لكلى يقع الشك فى عينه . ككثير من قبور الصحابة التى بباب الصغير من دمشق . فإن الأرض غيرت مرات . فتعين قبر أنه قبر بلال أو غيره : لا يكاد يثبت ، إلا من طريق

خاصة . وإن كان لو ثبت لم يتعلق به حكم شرعى مما قد أحدث عندها .

ولكن الغرض أن نبين هذا القسم الأول وهو تعظيم الأمكنة ، التى لا خصيصة لها : إما مع العلم بأنه لا خصيصة لها ، أو مع عدم العلم بأن لها خصيصة ، إذ العبادة والعمل بغير علم منهى عنه ، كما أن العبادة والعمل بما يخالف العلم منهى عنه . ولو كان ضبط هذه الأمور من الدين لمأ أهل ، ولما ضاع عن الأمة المحفوظ دينها ، المصومة عن الخطأ .

وأكثر ما تجدد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والمجاورين لها ، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله . وقد يحكى من الحكايات التى فيها تأثير ، مثل أن رجلا دعا عندها فاستجيب له ، أو نذر لها إن قضى الله حاجته قضيت حاجته . ونحو ذلك . وبمثل هذه الأمور كانت تعبد الأصنام .

فإن القوم كانوا أحيانا يُخاطبون من الأوثان . وربما تقضى حوائجهم إذا قصدوها . ولذلك يجرى لهم مثل ما يجرى لأهل الأبداد من أهل الهند وغيرهم . وربما قيست على ما شرع الله تعظيمه من بيته المحجوج ، والحجر الأسود الذى شرع الله استلامه وتقبيله ، كأنه يمينه ، والمساجد التى هى بيوته . وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس ، وبمثل هذه الشبهات حدث الشرك فى أهل الأرض .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر ، وقال : إنه لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » فإذا كان نذر الطاعات المعلقة بشرط لا فائدة فيه ، ولا يأتى بخير . فما الظن بالنذر لما لا يضر ولا ينفع ؟

ولما إجابة الدعاء : فقد يكون سببه اضطراب الداعى وصدق التجاهل . وقد يكون سببه مجرد رحمة الله له . وقد يكون أمراً قضاء الله ، لا لأجل دعائه . وقد يكون له أسباب أخرى . وإن كانت فتنة فى حق الداعى . فإنا نعلم أن الكفار قد يستجاب لهم فيسئقون . وينصرون ، ويعافون ،

سدتها م
الذين
بروجونها
بالحكايات
للكنوبة

إنما كانت
الوثنية
بالمقاييس

لإجابة الدعاء
أسباب غير
القبور
والتوكل
بأصحابها

ويرزقون مع دعائهم عند أوثانهم وتوسلهم بها .
وقد قال الله تعالى (١٧ : ٢٠) كَذَلِكُمْ يُعْبَدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ
وَمَا كَانَ عِطَاءُ رَبِّكَ مُحْظُورًا) .

وقال تعالى (٧٢ : ٦) وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن
فزادوهم رهقاً) وأسباب المقدورات فيها أمور يطول تعدادها . ليس هذا موضع
تفصيلها .

وإنما على الخلق : اتباع ما بعث الله به المرسلين والعلم بأن فيه خير الدنيا
والآخرة . ولعلني إن شاء الله أبين بعض أسباب هذه التأثيرات في موضع آخر .

فصل

النوع الثاني من الأمانة : ماله خصيصة . لكن لا يقتضى اتخاذها عيداً ، الأمانة التي
لها خصيصة

ولكن لا يقتضى
فمن هذه الأمانة : قبور الأنبياء والصالحين . وقد جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم والسلف النحى عن اتخاذها عيداً ، عموماً وخصوصاً . وبينوا معنى العيد

فأما العموم : فقال أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن صالح قال : قرأت
على عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تجعلوا بيوتكم
قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً . وصلوا على . فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم »
وهذا إسناد حسن . فإن رواته كلهم ثقات مشاهير . لكن عبد الله بن نافع
الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك : فيه لين لا يقدح في حديثه .

قال يحيى بن معين : هو ثقة . وحسبك بابن معين موثقاً . وقال أبو زرعة :

لا بأس به . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالحافظ ، هو لين يعرف حفظه وينكر .
فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن ،

إذ لا خلاف في عدالته وقفه ، وأن الغالب عليه الضبط . لكن قد يفلط أحياناً .
ثم إن هذا الحديث مما يعرف من حفظه ، ليس مما ينكر . لأنه سنة مدنية .
وهو محتاج إليها في قفه . ومثل هذا يضبطه الفقيه .
وللحديث شواهد من غير طريقه . فإن هذا الحديث يروى من جهات
أخرى فما بقي منكراً .

وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد
معروفة . وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذ عيدا .

التحذير من
اتخاذ قبر
النبي عيدا

فمن ذلك ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
أبنا زيد بن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم - من ولد ذى الجناحين - حدثنا
علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين « أنه رأى رجلا يمشي ، إلى فرجة كانت
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيدخل فيها . فيدعو . فيها . فقال :
ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : لا تتخذوا قبري عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً . فإن تسليمكم يبلغني
أينما كنتم » رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ فيما اختاره
من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين . وشرطه فيه : أحسن من شرط
الحاكم في صحيحه .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا حبان بن علي حدثني محمد بن عجلان
عن أبي سعيد مولى الهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا
بيتي عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على حيثما كنتم ، فإن صلاتكم تبلغني » .
وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهل قال
رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر ، فناداني ، وهو في
بيت فاطمة يتعشى . فقال : هلم إلى العشاء . فقلت : لا أريده . فقال : مالي
رأيتك عند القبر ؟ فقلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إذا؟

دخلت المسجد فسلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا تتخذوا بيعة عيدا . ولا تتخذوا بيوتكم قبورا ، وصلوا على ، فإن صلاتكم
تبلغني حيثما كنتم ، لمن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ما أتم ومن
بالأندلس إلا سواء » .

فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث ،
لا سيما وقد احتج به من أرسله . وذلك يقتضى ثبوته عنده ، لو لم يكن روى من
وجوه مسندة غير هذين . فكيف وقد تقدم مسنداً ؟ .

وروجه الدلالة : أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل قبر على وجه
الأرض . وقد نهى عن اتخاذ عيدا . فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان . ثم
قرن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » أى لا تعطلوها
عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة . فتكون بمنزلة القبور . فأمر بتحريم العبادة
في البيوت ، ونهى عن تحريمها عند القبور ، وهذا عكس ما يفعله المشركون من
النصارى ومن تشبه بهم .

وفى الصحيحين : عن ابن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » .

وروى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تجعلوا
بيوتكم مقابر . فإن الشيطان يفر من البيت الذى يسمع سورة البقرة تقرأ فيه » .
ثم إنه صلى الله عليه وسلم أعقب النهى عن اتخاذها عيدا بقوله « صلوا على » ،
فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم » .

وفى الحديث الآخر « فإن تسليمتكم يبلغني أينما كنتم » .

يشير بذلك صلى الله عليه وسلم : إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام
يحصل مع قربكم من قبري وبعديكم منه . فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيدا .
والأحاديث عنه « بأن صلاتنا وسلامنا تعرض عليه » كثيرة .

مثل ما روى أبو داود في سننه من حديث أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد ابن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مامن أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي ، حتى أرد عليه السلام صلى الله عليه وسلم » .

وهذا الحديث على شرط مسلم .

ومثل ما روى أبو داود أيضاً عن أوس بن أوس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أكثروا من الصلاة على يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فإن صلاتكم معروضة عليّ » ، قالوا : يا رسول الله ، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرِمت ؟ فقال : إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء » .

وفي مسند ابن أبي شيبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى على نائياً بُعِثَ » رواه الدارقطني بمعناه وفي النسائي وغيره عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال « إن الله وكّل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام » إلى أحاديث أخر في هذا الباب متعددة .

ثم إن أفضل التابعين من أهل بيته : علي بن الحسين رضى الله عنه نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره صلى الله عليه وسلم ، واستدل بالحديث وهو راوى الحديث الذى سمعه من أبيه الحسين عن جده على . وهو أعلم بمعناه من غيره .

فتبين أن قصد قبره للدعاء ونحوه : اتخاذ له عيداً .

وكذلك ابن عمه حسن بن حسن شيخ أهل بيته : كره أن يقصد القبر للسلام ، ونحوه غير دخول المسجد . ورأى أن ذلك من اتخاذ عيداً .

فانظر هذه السنة : كيف مخرجها من أهل المدينة ، وأهل البيت ، الذين لهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب النسب ، وقرب الدار ؟ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم ، فكانوا لها أضبط .

والعبد إذا جعل اسماً للمكان : فهو المكان الذى يقصد الاجتماع فيه وإتيانه للعبادة عنده ، أو لنهر العبادة ، كما أن المسجد الحرام ، ومي ، ومزدلفة ، وعرفة ، جعلها الله عيداً مثابة للناس : يجتمعون فيها ، ويتابونها للدعاء والذكر والفك . وكان للمشركين أمكنة ينتابونها للاجتماع عندها ، فلما جاء الإسلام بحا الله ذلك كله .

وهذا النوع من الأمكنة : يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين ، والقبور التى يجوز أن تكون قبوراً لهم ، بتقدير كونها قبوراً لهم ، بل وسائر القبور أيضاً داخلة فى هذا .

إن قبر المسلم له من الحرم ما جاءت به السنة . إذ هو بيت المسلم الميت . ما ينبغي لقبور المسلمين من السلام ونحوه . فلا يترك عليه شيء من النجاسات بالاتفاق ، ولا يوطأ ، ولا يداس ، ولا يتكأ عليه عندنا . وعند جمهور العلماء . ولا يجاور بما يؤذى الأموات من الأقوال والأفعال الخبيثة . ويستحب عند إتيانه السلام على صاحبه ، والدعاء له ، وكلما كان الميت أفضل كان حقه أوكد .

قال بريدة بن الحصيب رضى الله عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر : أن يقول قائلهم : السلام على أهل الديار - وفى لفظ : السلام عليكم أهل الديار - ممن المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم .

وروى أيضاً عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وروى أيضاً عن عائشة فى حديث طويل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن جبريل أتانى . فقال : إن ربك يأمرك أن تأتى أهل البقيع ، فتستغفر لهم ، قالت : قلت : كيف أقول يا رسول الله ؟ قال قولى : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وروى ابن ماجه عن عائشة قالت « فقدته فإذا هو بالقيع : فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أتم لنا فرط . ونحن بكم لاحقون ، اللهم لا تحرمنا أجرهم . ولا تفتنا بعدهم » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة . فأقبل عليهم بوجهه ، فقال : السلام عليكم يا أهل القبور . يغفر الله لنا ولكم . أتم سلفنا . ونحن بالأثر » رواه أحمد والترمذى . وقال : حسن غريب .

وقد ثبت عنه « أنه بعد أحد بثمان سنين ، خرج إلى الشهداء ، فصلّى عليهم كصلاته على الميت » .

وروى أبو داود عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، وقال : استغفروا لأخيكم ، وسلوا له التثبيت ، فإنه الآن يسأل » .

وقد روى حديث صححه ابن عبد البر : أنه قال « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا ، فيسلم عليه إلّ ارد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام » . وروى في تلقين الميت بعد الدفن حديث فيه نظر . لكن عمل به رجال من أهل الشام الأولين ، مع روايتهم له ، فلذلك استحبه أكثر أصحابنا وغيرهم .

فهذا ونحوه مما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، ويأمر به أمته عند قبور المسلمين عقب الدفن ، وعند زيارتهم ، أو المرور بهم : إنما هو تحية للميت كما يحى الحي ، ويدعى له كما يدعى له إذا صلى عليه قبل الدفن أو بعده . وفي ضمن الدعاء للميت دعاء الحى لنفسه ولسائر المسلمين ، كما أن الصلاة على الجنّاة على الجنّاة الدعاء للمصلى ولسائر المسلمين ، وتخصيص الميت بالدعاء له .

فهذا كله وما كان مثله من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه السابقون الأولون : هو المشروع للمسلمين في ذلك . وهو الذى كانوا يفعلونه عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره .

وروى ابن بطة في الإبانة بإسناد صحيح عن معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون قال: سأل رجل نافعاً فقال « هل كان ابن عمر يسل على القبر؟ فقال: نعم. لقد رأيته مائة، أو أكثر من مائة مرة. كان يأتي القبر، فيقوم عنده، فيقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على عمر أئى ». وفى رواية أخرى ذكرها الإمام أحمد محتجاً بها « ثم ينصرف ». وهذا الأثر رواه مالك في الموطأ.

زيارة قبور
المشركين

وزيارة القبور جائزة في الجملة، حتى قبور الكفار. فإن في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « استأذنت ربي أن أستغفر لأئى، فلم يأذن لى، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لى ». وفيه أيضاً عنه قال « زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله. فقال: استأذنت ربي أن أستغفر لها، فلم يأذن لى، واستأذنته فى أن أزور قبرها فأذن لى. فزوروا القبور، فإنها تذكركم الموت ». وفى صحيح مسلم عن بريدة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ».

وفى رواية لأحمد والنسائى « فمن أراد أن يزور فلير، ولا تقولوا هجراً ». وروى أحمد عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة ».

فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم فى زيارتها بعد النهى. وعلى ذلك بأنها تذكر الموت والدار الآخرة. وأذن لنا إذناً عاماً فى زيارة قبر المسلم والكافر^(١).

(١) تعليل الإباحة بعد النهى: بأن الزيارة لتذكر الموت والدار الآخرة: يدل على أن النهى لا يزال موجوداً. وإنما خص منه هذه الحالة التى تذكر الموت. والدار الآخرة

والسبب الذى ورد عليه هذا اللفظ يوجب دخول الكافر ، والعلة - وهى تذكر الموت والآخرة - موجودة فى ذلك كله .

وقد كان صلى الله عليه وسلم « يأتى قبور أهل البقيع والشهداء للدعاء لهم والاستغفار » فهذا المعنى يختص بالمسلمين دون الكافرين .

فهذه الزيارة - وهى زيارة القبور - لتذكر الآخرة ، أو لتحيتهم والدعاء لهم : هى التى جاءت به السنة ، كما تقدم .

وقد اختلف أصحابنا وغيرهم : هل يجوز لزيارتها ؟ على قولين .
أحدهما : لا يجوز . والمسافرة لزيارتها معصية . لا يجوز قصر الصلاة فيها .
وهذا قول ابن بطة وابن عقيل وغيرهما . لأن هذا السفر بدعة . لم يكن فى عصر السلف ، وهو مشتمل على ماسأتى من معانى النهى ، ولأن فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدى هذا » .

وهذا النهى يعم السفر إلى المساجد والمشاهد ؛ وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة .

بدليل أن بصرة بن أبى بُصرة الغفارى لما رأى أبا هريرة راجعا من الطور الذى كلم الله عليه موسى قال « لورأيتك قبل أن تأتبه لم تأتبه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » .

فقد فهم الصحابى الذى روى الحديث : أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء : مندرجة فى العموم ، وأنه لايجوز السفر إليها . كما لايجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة .

وأيضاً فإذا كان السفر إلى بيت من بيوت الله غير المساجد الثلاثة : لايجوز مع أن قصده لأهل معرته يجب تارة ، ويستحب أخرى . وقد جاء فى قصد المساجد من الفضل مالايمحى - فالسفر إلى بيوت الموتى من عباده أولى أن لايجوز .

والوجه الثاني : أنه يجوز السفر إليها . قاله طائفة من المتأخرين ، منهم :
أبو حامد الغزالي ، وأبو الحسن بن عبدوس الحراني ، والشيخ أبو محمد المقدسي .
وما علمته منقولاً عن أحد من المتقدمين ، بناء على أن هذا الحديث لم يتناول النهي
عن ذلك . كما لم يتناول النهي عن السفر إلى الأماكن التي فيها الودان والعلماء
والمشايخ والإخوان ، أو بعض المقاصد من الأمور الدنيوية المباحة

ما أحدث عند

القبور من
العبادات

فأما ما سوى ذلك من الخدثات : فأمر .

منها : الصلاة عند القبور مطلقاً ، واتخاذها مساجد ، أو بناء المساجد عليها .
فقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك ، والتفليط فيه
فأما بناء المساجد على القبور : فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه ،
متابعة للأحاديث . وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما :
بتحريمه . ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة . فما أدري عني به التنزيه
أو التحريم ؟ ولا ريب في القطع بتحريمه ، لما روى مسلم في صحيحه عن جندب
ابن عبد الله البجلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت
بخمسة وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن الله قد اتخذني
خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلًا ، ولو كنت متخذاً منكم خليلًا لا اتخذت أبا بكر
خليلاً . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا
فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

وعن عائشة رضي الله عنها وعبد الله بن عباس قالا « لما نزل برسول الله
صلى الله عليه وسلم طفق يطرح تخيمه له على وجهه . فإذا اغتم بها كشفها ،
فقال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ،
يحذر ما صنعوا » أخرجه البخاري ومسلم .

وأخرجه جميعاً عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي رواية لمسلم « لعن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »
 فقد نهى عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته . ثم إنه لعن - وهو في
 السياق - من فعل ذلك من أهل الكتاب ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك .

قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه
 « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ولولا ذلك لأبرز قبره
 غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً » رواه البخارى ومسلم .

وروى الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال « إن من شرار الناس من تدرّكهم الساعة وهم أحياء ،
 والذين يتخذون القبور مساجد » رواه أبو حاتم في صحيحه .

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه الإمام أحمد .
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الإمام أحمد وأبو داود
 والترمذى والنسائى .

وفي الباب أحاديث كثيرة ، وآثار ليس هذا موضع استقصائها .
 فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم : يتعين
 إزالتها بهدم أو بغيره . هذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء المعروفين ، وتكره
 الصلاة فيها من غير خلاف أعلمه . ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب لأجل
 النهي واللعن الوارد في ذلك ، ولأحاديث آخر . وليس في هذه المسألة خلاف ،
 لكون المدفون فيها واحدا . وإنما اختلف أصحابنا في المقبرة المجردة عن مسجد :
 هل حدها ثلاثة أقدح ، أو ينهى عن الصلاة عند القبر الفذ ، وإن لم يكن عنده
 قبر آخر ؟ على وجهين .

يجب هدم
 المسجد المبنى
 على القبور لأنه
 جر العادة
 إلى عبادة
 القبور

ثم يتلظظ النهى إن كانت البقعة منصوبة ، مثل ما بنى على قبر بعض العلماء

أو الصالحين أو غيرهم من كان مدفوناً في مقبرة مُسَبَّلة فبنى على قبره مسجداً ، أو مدرسة ، أو رباطاً ، أو مشهداً . وجعل فيها مطهرة ، أو لم يجعل . فإن هذا مشتمل على أنواع من الحرمات .

أحدها : أن المقبرة المسبلة لا يجوز الانتفاع بها في غير الدفن من غير تعويض بالاتفاق . فبناء المسجد أو المدرسة أو الرباط فيها : كدفن الميت في المسجد ، أو كبناء الخانات ونحوها في المقبرة ، أو كبناء المسجد في الطريق الذي يحتاج الناس إلى المشي فيه .

الثاني : اشتغال غالب ذلك على نبش قبور المسلمين ، وإخراج عظام موتاهم ، كما قد علم ذلك في كثير من هذه المواضع .

الثالث : أنه قد روى مسلم في صحيحه عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى : أن يبنى على القبور » .

الرابع : أن بناء المطاهر التي هي محل النجاسات بين مقابر المسلمين : من أقبح ما تجاور به القبور . لاسيما إن كان محل المطهرة قبر رجل مسلم .

الخامس : اتخاذ القبور مساجد . وقد تقدم بعض النصوص المحرمة لذلك .

السادس : الإسراج على القبور . وقد لعن صلى الله عليه وسلم من يفعل ذلك

السابع : مشابهة أهل السكتائين في كثير من الأقوال والأفعال والسنن بهذا

السبب ، كما هو الواقع إلى غير ذلك من الوجوه .

وقد كانت البنية التي على قبر إبراهيم عليه السلام مسدودة لا يدخل إليها ، أول من اتخذ إلى حدود المائة الرابعة . قليل : إن بعض النسوة المتصلات بالخلفاء رأيت في ذلك قبر إبراهيم مسجداً . فنقبت لذلك .

وقيل : إن النصارى لما استولوا على هذه النواحي تقبوا ذلك . ثم ترك ذلك مسجداً بعد الفتوح المتأخرة .

وكان أهل الفضل من شيوخنا لا يصلون في مجموع تلك البنية . وينهون

أصحابهم عن الصلاة فيها اتباعاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإتقاء لمعصيته كما تقدم .

لا يحمل إسراج القبور ولا النذر لسرجها وكذلك إيقاد المصابيح في هذه المشاهد مطلقاً : لا يجوز بلا خلاف أعلمه ، للنهي الوارد . ولا يجوز الوفاء بما ينذر لها من دهن وغيره . بل موجب موجبه نذر المعصية .

ومن ذلك الصلاة عندها ، وإن لم يكن هناك مسجد . فإن ذلك أيضاً اتخاذها مسجداً . كما قالت عائشة رضي الله عنها « ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن خشى أن يتخذ مسجداً » ولم تقصد عائشة رضي الله عنها مجرد بناء مسجد . فإن الصحابة لم يكونوا يلبثوا حول قبره مسجداً . وإنما قصدت أنهم خشوا : أن الناس يصلون عند قبره . وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً . بل كل موضع يصلى فيه : فإنه يسمى مسجداً وإن لم يكن هناك بناء . كما قال صلى الله عليه وسلم « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » .

وقد روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري وغيرهم بأسانيد جيدة . ومن تكلم فيه فما استوفى طريقه .

خطأ من ظن النبي عن الصلاة في المقبرة لنجاستها واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سبب كراهة الصلاة في المقبرة ليس إلا لكونها مظنة النجاسة ، لما يختلط بالتراب من صديد الموتى . وبني على هذا الاعتقاد : الفرق بين المقبرة الجديدة والعتيقة ، وبين أن يكون بينه وبين التراب حائل ، أولاً يكون . ونجاسة الأرض مانعة من الصلاة عليها ، سواء كانت مقبرة أو لم تكن . لكن المقصود الأكبر بالنهي عن الصلاة عند القبور : ليس هو هذا . فإنه قد بين « أن اليهود والنصارى كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً » وقال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » وروى عنه أنه قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد

غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً » وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهى عن ذلك »

فهذا كله يبين لك أن السبب ليس هو مظنة النجاسة . وإنما هو مظنة النهي عن اتخاذها أو ثنائاً . كما قال الشافعي رضى الله عنه « وأكره أن يدعى مخلوق حتى يحمل قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس » .
وقد ذكر هذا المعنى أبو بكر الأثرم . في ناسخ الحديث ومنسوخه ، وغيره من أصحاب أحمد وسائر العلماء .

فإن قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الرجل الصالح : لم يكن ينبس . والقبر الواحد لأنجاسة عليه .

وقد نبه هو صلى الله عليه وسلم على العلة بقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وبقوله « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فلا تتخذوها مساجد » وأولئك إنما كانوا يتخذون قبوراً لأنجاسة عندها ولأنه قد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة الأنصري : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنصوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها » ولأنه صلى الله عليه وسلم قال « كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصاوير . أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة »

لجمع بين التماثيل والقبور .
وأيضاً فإن اللات كان سبب عبادتها تعظيم قبر رجل صالح . كان هناك . إنما كانت وقد ذكروا « أن ودأ وسواعا ويغوث ويعوق ونسراً أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح عليهما السلام » .

فروى محمد بن جرير بإسناده إلى الثوري عن موسى عن محمد بن قيس (ويعوق ونسراً) قال « كانوا قومًا صالحين بين آدم ونوح عليهما السلام . وكان لهم أنباع

الوثنية كلها
إنما كانت
من تعظيم
الوثن وقبورهم

يقتدون بهم . فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم : لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم . فصورهم . فلما ماتوا وجاء آخرون دَبَّ إليهم إبليس ، فقال : إنما كانوا يعبدونهم ، وبهم يُثَقَّون المطر . فعبدوهم » قال قتادة وغيره « كانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح . ثم اتخذها العرب بعد ذلك » . وهذه العلة التي لأجلها نهى الشارع هي التي أوقعت كثيراً من الأثم : إما في الشرك الأكبر ، أو فيما دونه من الشرك . فإن النفوس قد أشركت بآئيل القوم الصالحين ، وبتآئيل يزعمون أنها طلاس السكواكب ونحو ذلك ، فلا تُنْشَرِكُ بِشَرِكٍ قَبْرِ الرَّجُلِ الَّذِي يَعْتَقِدُ نُبُوته أو صلاحه : أعظم من أن يشرك بخشبة أو حجر على تمثاله . ولهذا تجد أقواماً كثيرين يتضرعون عندها ، ويتخشعون ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يعبدونها في المسجد . بل ولا في السَّحَر . ومنهم من يسجد لها . وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء مالا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرجال .

فهذه المفسدة - التي هي مفسدة الشرك كبيره وصغيره - : هي التي حسم النبي صلى الله عليه وسلم مادتها ، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً . وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته ، كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة ونحو ذلك . كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، واستوائها وغروبها . لأنها الأوقات التي يقصد المشركون بركة الصلاة للشمس فيها . فنهى المسلم عن الصلاة حينئذ ، وإن لم يقصد ذلك ، سَدًّا لِلزَّرِيمَةِ .

فأما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء ، أو بعض الصالحين متبركاً بالصلاة في تلك البقعة : فهذا عين الحادة لله ورسوله ، والخالفة لدينه ، وابتداع دين لم يأذن الله به فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الصلاة عند القبر - أي قبر كان - لا فضل فيها لذلك . ولا للصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً ، بل مزية شر .

الصلاة في
المساجد المبنية
على القبور
عبادة لله
ورسوله

واعلم أن تلك البقعة ، وإن كانت قد تنزل عندها الملائكة والرحمة ولها فضل وشرف^(١) ، ولكن دين الله تعالى بين الغالي فيه والجاني عنه .

فإن النصارى عظموا الأنبياء حتى عبدوهم ، وعبدوا تلاميذهم . واليهود : استخفوا بهم ، حتى قتلوهم . والأمة الوسط . عرفوا مقاديرهم . فلم يفلتوا فيهم غلو النصارى . ولم يجنّوا عنهم جفاء اليهود . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . وإنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » .

فإذا قدر أن الصلاة هناك توجب من الرحمة أكثر من الصلاة في غير تلك البقعة : كانت المفسدة الناشئة من الصلاة هناك تربو على هذه المصلحة ، حتى تفمرها أو تزيد عليها ، بحيث تصير الصلاة هناك مُذهبة لتلك الرحمة ، ومثبتة لما يوجب اللعنة والعذاب . ومن لم تكن له بصيرة يدرك بها الفساد الناشئ من الصلاة عندها ، فيكفيه أن يقلد الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه لولا أن الصلاة عندها مما غلبت مفسدته على مصلحته لما نهى عنه ، كما نهى عن الصلاة

(١) إن الملائكة تنزل برحمة الله العامة لعباده الأحياء في كل زمان ومكان . فأما نزول الملائكة بالرحمة الخاصة للنفوس من المتقين : فذلك من علم الغيب الذي لم يخبرنا الله ولا رسوله عن شيء منه لأمكنة خاصة دفن فيها الصالحون ، وإنما نعلم بخبر الصادق صلى الله عليه وسلم « أن القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النار » لصاحبه المقبور فيه . وقد يكون في القبر الواحد عشرات من المؤمنين وعشرات من الكافرين . فيخص الله كل واحد منهم من الرحمة والعذاب بما يستحق بدون أن يمس أهل الرحمة شيء من العذاب ، أو أهل العذاب شيء من الرحمة . وهذا مقتضى النصوص ، ومقتضى عدل الله وحكمته ، على أن الأحاديث الصحيحة التي ساقها الشيخ غفر الله لنا وله فيما تقدم - تخبر بنزول اللعنة على تلك المساجد التي بنيت على القبور ، وعلى من رضى بها ، ويسمى إليها ، وغضلها على غيرها . فمن أين بعد هذا تنزل الملائكة بالرحمة ؟ ومن أين يأتيها الفضل والتشرف ؟ .

في الأوقات الثلاثة ، وعن صوم يومى العيدين ، بل كما حرم الخمر . فإنه لولا أن فسادها غالب على ما فيها من النعمة لما حرمها . وكذلك تحريم القطرة منها . ولولا غلبة الفساد فيها على الصلاح لما حرمها .

وليس على المؤمن ولا له أن يطالب الرسل بتبيين وجوه المفاسد . وإنما عليه طاعتهم . قال الله تعالى (٤ : ٦٤) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله (وقال (٤ : ٨٠) من يعط الرسول فقد أطاع الله) .

وإنما حقوق الأنبياء في تعزيزهم وتوقيرهم ومحبتهم محبة مقدمة على النفس والمال والأهل ، وإيثار طاعتهم ومتابعة سنهم ونحو ذلك من الحقوق التي من قام بها لم يقم بعبادتهم والإشراك بهم . كما أن عامة من يشرك بهم شركاً أكبر أو أصغر ، يترك ما يحب عليه من طاعتهم بقدر ما ابتدعه من الإشراك بهم .

وكذلك حقوق الصديقين : الحبة والإجلال ، ونحو ذلك من الحقوق التي جاء بها الكتاب والسنة . وكان عليها سلف الأمة .

وقد اختلف الفقهاء في الصلاة في المقبرة : هل هي محرمة ، أو مكروهة ؟ وإذا قيل : محرمة ، فهل تصح مع التحريم أم لا ؟ . المشهور عندنا أنها محرمة . لا تصح .

ومن تأمل النصوص المتقدمة تبين له أنها محرمة بلا شك وأن صلاحه عندها لا تصح .

وليس الغرض هنا تقرير المسائل المشهورة . فإنها معروفة . إنما الغرض التنبيه على ما يخفى من غيره .

الدعاء عند القبور أو لها فما يدخل في هذا : قصد القبور للدعاء عندها أو لها . فإن الدعاء عند القبور وغيرها من الأماكن ينقسم إلى نوعين :

أحدهما : أن يحصل الدعاء في البقعة بحكم الاتفاق لا لقصد الدعاء فيها ، كمن

يدعو الله في طريقه ، ويتفق أن يمر بالقبور أو من يزورها فيسلم عليها ، ويسأل الله العافية له وللموتى . كما جاءت به السنة . فهذا ونحوه لا بأس به .

الثاني : أن يتحرى الدعاء عندها ، بحيث يستشعر : أن الدعاء هناك أجوب منه في غيره : فهذا النوع منعه عنه : إما نهى تحريم أو تنزيه . وهو إلى التحريم أقرب . والفرق بين البابين ظاهر .

فإن الرجل لو كان يدعو الله ، واجتاز في عمره بصنم ، أو صليب ، أو كنيسة ، أو كان يدعو في بقعة . وكان هناك بقعة فيها صليب ، وهو عنه ذاهل ، أو دخل إلى كنيسة ليبيت فيها ميتاً جائزاً ، ودعا الله في الليل ، أو بات في بيت بعض أصدقائه ودعا الله : لم يكن بهذا بأس .

ولو تحرى الدعاء عند صنم أو صليب ، أو كنيسة يرجو الإجابة بالدعاء في تلك البقعة : لكان هذا من العظام . بل لو قصد بيتاً أو حانوتاً في السوق ، أو بعض عواميد الطرقات يدعو عندها ، يرجو الإجابة بالدعاء عندها : لكان هذا من المنكرات المحرمة ، إذ ليس للدعاء عندها فضل .

ف قصد القبور للدعاء عندها من هذا الباب ، بل هو أشد من بعضه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد ، وعن اتخاذها عيداً ، وعن الصلاة عندها بخلاف كثير من هذه المواضع .

وما يرويه بعض الناس من أنه قال « إذا تحيرتم في الأمور فاستمينوا بأهل القبور » أو نحو هذا ، فهو كلام موضوع مكذوب باتفاق العلماء ^(١) .

والذي يبين ذلك أمور

أحدها : أنه قد تبين أن العلة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم لأجلها عن الصلاة عندها : إنما هو لئلا تتخذ ذريعة إلى نوع الشرك بقصدها وبالمكوف عليها ، وتعلق القلوب بها رغبة ورهبة .

(١) بل هو دعاء إلى الكفر بالله والشرك واتخاذ للوق آلهة من دون الله .

ومن المعلوم : أن المضطر في الدعاء الذي قد نزلت به نازلة فيدعو لاستجلاب خير كالأستسقاء ، أو لدفع شر كالأستنصار ، غفاله بافتتانه بالقبور إذا رجا الإجابة عندها : أعظم من حال من يؤدي الفرض عندها في حال العافية .
فإن أكثر المصلين في حال العافية لا تكاد تفتن قلوبهم بذلك إلا قليلا .
أما الداعون المضطرون : ففتنتهم بذلك عظيمة جداً . فإذا كانت المفسدة والفتنة التي لأجلها نهى عن الصلاة عندها : متحققة في حال هؤلاء كان نهيبهم عن ذلك أوكد وأؤكد . وهذا واضح لمن فقه في دين الله . فتبين له ما جاءت به الحنفية من الدين الخالص لله . وعلم كمال سنة إمام المتقين في تجريد التوحيد ، ونفي الشرك بكل طريق .

قصد القبور **للدعاء عندها**
الثاني : أن قصد القبور للدعاء عندها ، ورجاء الإجابة بالدعاء هناك ، رجاؤه أكثر من رجائها بالدعاء في غير ذلك الموطن . أمر لم يشرعه الله ولا رسوله ، ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا أئمة المسلمين ، ولا ذكره أحد من العلماء والصالحين المتقدمين ، بل أكثر ما ينقل من ذلك عن بعض المتأخرين بعد المائة الثانية ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجذبوا مرات ، ودهمتهم نوايب غير ذلك . فهلا جاءوا فاستسقوا واستغاثوا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ بل خرج عمر بالعباس فاستسقى به . ولم يستسق عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . بل قد روى عن عائشة رضي الله عنها « أنها كشفت عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم لينزل المطر ، فإنه رحمة تنزل على قبره » ولم تستسق عنده ، ولا استغاثت هناك . ولهذا لما بنيت حجرته على عهد التابعين - بأبي هو وأمي - صلى الله عليه وسلم ، تركوا في أعلاها كوة إلى السماء ، وهي إلى الآن باقية فيها ، موضوع عليها شمع على أطرافه حجارة تمسكه ، وكان السقف بارزاً إلى السماء ، وبني ذلك لما احترق المسجد والنير سنة بضع وخمسين وستائة ، وظهرت النار بأرض الحجاز التي أضاءت لها أعناق الإبل ببصرى ، وجرب بعدها فتنة التتر بيفداد وغيرها .

ثم عمر المسجد والسقف كما كان ، وأحدث حول الحجرة الحائط الخشبي ، ثم بعد ذلك بسنين متعددة بُنيت القبة على السقف ، وأنكرها من أن نكرها .

على أنا قد رويناه في مغازي محمد بن إسحاق من زيادات يونس بن بكير عن وجد الصحابة أبي خلدة خالد بن دينار حدثنا أبو العالية قال « لما فتحنا أَسْتَرُ وجدنا في بيت دانيال في تستر

مال الهرمزان سريراً عليه رجل ميت ، عند رأسه مصحف له . فأخذنا المصحف .

فحملناه إلى عمر رضي الله عنه . فدعا له كعباً . فنسخه بالعريية . فأنا أول رجل من العرب قرأه قراءة مثل ما قرأ القرآن هذا . فقلت لأبي العالية : ما كان فيه ؟

فقال : سيرتكم وأمورك ، ولحون كلامكم ، وما هو كائن بعد . قلت . فما صنعتُم بالرجل ؟ قال : حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة . فلما كان بالليل دفناه ،

وسوينا القبور كلها إِنْعَمَّيْهِ على الناس لا ينبشونه . فقلت : ما كانوا يرجون

منه ؟ قال : كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره فيمطرون : فقلت : من

كنتم تظنون الرجل ؟ قال : رجل يقال له دانيال . فقلت : منذ كم وجدتموه

مات ؟ قال : منذ ثلاثمائة سنة . قلت . ما كان تَفَيَّرُ منه شيء ؟ قال : لا ،

إلا شعيرات من قفاه . إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض ولا تأكلها السباع .

ففي هذه القصة : ما فعله المهاجرون والأنصار من تسمية قبره ، لثلاث يفتن به

الناس : وهو إنكار منهم لذلك .

ويذكرون أن قبر أبي أيوب الأنصاري عند أهل القسطنطينية كذلك . ولا قدوة

بهم . فقد كان من قبور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمصار عدد

كثير ، وعندهم التابعون ومن بعدهم من الأئمة . وما استنابوا عند قبر صحابي

قط ، ولا استسقوا عنده ولا به ، ولا استنصروا عنده ولا به .

ومن المعالوم : أن مثل هذا مما تتوفر الممهم والدواعي على نقله ، بل على نقل

ما هو دونه .

ومن تأمل كتب الآثار ، وعرف حال السلف : يتيقن قطعاً أن القوم ما كانوا يستغيثون عند القبور ، ولا يتحرون الدعاء عندها أصلاً . بل كانوا ينهون عن ذلك مَنْ يقطعه من جهالم . كما قد ذكرنا بمضه .
فلا يخلو إما أن يكون الدعاء عندها أفضل منه في غير تلك البقعة أو لا يكون .

فإن كان أفضل لم يجز أن يخفى علم هذا على الصحابة والتابعين وتابعيهم . فتكون القرون الثلاثة الفاضلة جاهلة بهذا الفضل العظيم ويعلمه من بعدهم . ولم يجز أن يملوا ما فيه من الفضل ويذهبوا فيه ، مع حرصهم على كل خير . لاسيما الدعاء . فإن المضطر يتشبث بكل سبب ، وإن كان فيه نوع كراهة ، فكيف يكونون مضطرين في كثير من الدعاء ، وهم يعلمون فضل الدعاء عند القبور ، ثم لا يقصدونه ؟ هذا محال طبعاً وشرعاً .

وإن لم يكن الدعاء عندها أفضل كان قصد الدعاء عندها ضلالة ومعصية ، كما لو تخرى الدعاء وقصده عند سائر البقاع التي لا فضيلة للدعاء عندها : من شطوط الأنهار ، ومفارس الأشجار ، وجوانب الأسواق ، وجوانب الطرقات ، ومالا يحصى عدده إلا الله .

وهذا قد دل عليه كتاب الله في مواضع . مثل قوله تعالى (٤٢ : ٢١) أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) فإذا لم يشرع الله استحباب الدعاء عند المقابر ولا وجوبه . فمن شرعه فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وقال تعالى (٧ : ٣٣) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والام والبنى بنير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وهذه العبادة عند المقابر نوع من أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً . لأن الله لم ينزل حجة تتضمن استحباب قصد الدعاء عند القبور وفضله

على غيره^(١) . ومن جمل ذلك من دين الله : فقد قال على الله مالا يعلم .
وما أحسن قول الله (مالم ينزل به سلطاناً) لئلا يحتج بالمقاييس والحكايات
ومثل هذا قوله تعالى في حكايته عن الخليل (٦ : ٨٠ - ٨٣) وحاجه محاجة إبراهيم
قومه قال : أتعاجون في الله وقد هدان ؟ ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء
ربي شيئاً . وسع ربي كل شيء علماً ، ألا تتذكرون ؟ وكيف أخاف ما أشركتم ،
ولا تخافون أنكم أشركتم بالله مالم ينزل به عليكم سلطاناً ؟ فأى الفريقين أحق بالأمن
إن كنتم تعلمون ؟ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم
مهدتون . وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، نرفع درجات من نشاء .
إن ربك حكيم عليم) .

فإن هؤلاء المشركين الشرك الأكبر والأصغر يخوفون المخلصين بشغفائهم .
فيقال لهم : نحن لا نخاف هؤلاء الشغفاء الذين لكم . فإنهم خلق من خلق الله ،
لا يضرهم إلا بدم مشيته الله . فمن منه الله بضر ، فلا كاشف له إلا هو . ومن
أصابه برحة فلا راد لفضله . وكيف نخاف هؤلاء المخلوقين الذين جعلهم شفعاء
وأتم لا تخافون الله ؟ وأتم قد أحدثتم في دينه من الشرك مالم ينزل به وحياً من

(١) بل نفس القصد والتوجه إلى قبر الولي وتخصيصه : هو عبادة لذلك الولي
وشرك بالله . فإن للضرر إنما يقصد إلى القبر ، وهو معتقد أن قضاء حاجته وتفرج
كرهه هو بهذا القبر والقبور ، وإلا لما سعى ولا تكبد المشاق وقرب القرابين .
وهذا المعنى يعرفه تمام المعرفة من كان مبتلي بهذا الشرك ثم عافاه الله منه وهداه
إلى الإسلام الصحيح . وما أصدق حكمة عمر الفاروق رضي الله عنه « إنما تنقض
عري الإسلام عروة عروة : إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية » فإنما
العبادة حركة القلب وإرادته وجهه وتقديسه وذه . والجوارح مظهر حركات القلب .
وما أكثر ما يكتب لسان من يخادع نفسه من التوريرين النافلين الدين قلبهم
في واد وم في واد ، ونسأل الله الثبات على الهدى والرهدة والإيمان .

السماء . فأى الفريقين أحق بالأمن ؟ من كان لا يخاف إلا الله ، ولم يبتدع في دينه شركاً ، أم من ابتدع في دينه شركاً بغير إذن ؟ بل من آمن ولم يخلط إيمانه بشرك ، هؤلاء هم الذين لم الأمن وهم مهتدون .

وهذه الحجة المستقيمة التي يرفع الله بها وبأمنها أهل العلم درجات .

طالب حجج مزاعم عبادة القبور
وروى عن معروف « أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره » وذكر أبو علي الخرقى في قصص من هجره أحمد : أن بعض هؤلاء المهجورين كان يحىء إلى

عند قبر أحمد ، ويتوخى الدعاء عنده . وأظنه ذكر ذلك المروزي . ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء . وعلى هذا عمل كثير من الناس .

وقد ذكر المتأخرون المصنفون في مناسك الحج : إذا زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يدعو عنده .

وذكر بعضهم : أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له . وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر : أنها بقعة يجوز السلام والذكر والدعاء عندها . تجاوزت القراءة عندها كغيرها .

وقد رأى بعضهم منامات في الدعاء عند قبر بعض الأسياف ، وجرب أفوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة . كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازى المقدسى وغيره .

وقد أدر كنا في أزماننا وما قاربها من ذى الفضل عند الناس علماً وعملاً : من كان يتحرى الدعاء عندها والعكوف عليها . وفيهم من كان بارعاً في العلم . وفيهم من له عند الناس كرامات : فكيف يخالف هؤلاء ؟ .

وإنما ذكرت هذا السؤال مع بعده عن طريق أهل العلم والدين . لأنه غاية ما يتصلك به القبوريون .

قلنا : الذى ذكرنا كراهته لم ينقل فى استحبابه فيما علمناه شئ ثابت عن القرون الثلاثة التى أثنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال « خير أمتى القرن الذى بعث فيه . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم » مع شدة مقتضى عندهم لذلك لو كان فيه فضيلة . فعدم أمرهم وفعلهم لذلك مع قوة المقتضى لو كان فيه فضل : يوجب القطع بأن لا فضل فيه .

وأما من بعد هؤلاء : فأكثر ما يفرض : أن الأمة اختلفت . فصار كثير من العلماء والصديقين إلى فعل ذلك . وصار بعضهم إلى النهى عن ذلك . فإنه لا يمكن أن يقال : اجتمعت الأمة على استحسان ذلك لوجهين . أحدهما : أن كثيراً من الأمة كره ذلك ، وأنكره قديماً وحديثاً .

الثانى : أنه من الممتنع أن تتفق الأمة على استحسان فعل لو كان حسناً لفعله المتقدمون ولم يفعلوه . فإن هذا من باب تناقض الإجماعات . وهى لا تتناقض . وإذا اختلف فيه المتأخرون فالفاصل بينهم : هو الكتاب والسنة ، وإجماع المتقدمين نصاً واستنباطاً .

فكيف وهذا - والحمد لله - لم ينقل هذا عن إمام معروف ، ولا عالم متبع بل المنقول فى ذلك إما أن يكون كذباً على صاحبه . مثل ما حكى بعضهم عن الشافعى رحمه الله أنه قال : إذا نزلت بى شدة أجيء فأدعو عند قبر أبى حنيفة رحمه الله فأجابه ، أو كلاماً هذا معناه . وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار ، عند من له أدنى معرفة بالنقل .

فإن الشافعى لما قدم بغداد لم يكن يبغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة . بل ولم يكن هذا على عهد الشافعى معروفاً . وقد رأى الشافعى بالحجاز واليمن والشام والنراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبى حنيفة وأمثاله من العلماء . فما باله لم يتوخّ الدعاء إلا عند قبر أبى حنيفة ؟ .

ثم أصحاب أبى حنيفة الذين أدر كوه ، مثل : أبى يوسف ومحمد وزفر والحسن

ابن زياد وطبقتهم : لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبى حنيفة ، ولا غيره .
ثم قد تقدم عن الشافعى ما هو ثابت فى كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين
خشية الفتنة بها .

وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه .
وإنما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف ، ونحن
لوروى لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عن لا ينطق عن الهوى لما جاز
التمسك بها حتى تثبت . فكيف بالمنقول عن غيره ؟ .

ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخطئ فيه ويصيب ، أو قاله
بقيود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه . فحرف النقل عنه كما أن النبى
صلى الله عليه وسلم لما أذن فى زيارة القبور بعد النهى عنها : فهم المبطلون أن
ذلك هو الزيارة التى يفعلونها : من حبها للصلاة عندها ، والاستغاث بها .

ثم سائر هذه الحجج دائرين نقل لا يجوز إثبات الشرع به ، أو قياس
لا يجوز استحباب العبادات بمثله . مع العلم بأن الرسول لم يشرعها ، وتركها لها
مع قيام مقتضى الفعل بمنزلة فعله . وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات
والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم . وإنما المتبع عند علماء الإسلام
فى إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسبيل السابقين
أو الأولين ، ولا يجوز إثبات حكم شرعى بدون هذه الأصول الثلاثة . نصاً
استنباطاً بحال .

والجواب عنها من وجهين : مجمل ، ومفصل .

عند اليهود
والنصارى
من الحكايات
كثير مما عند
القبورين

أما المجمل . فالتقص . فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات
من هذا النمط كثير بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحياناً ، كما قد يستجاب لمؤلا
أحياناً ، وفى وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة .

فإن كان هذا وحده دليلاً على أن يرضى ذلك ويحبّه فليطرذ الليل .
وذلك كفر متناقض .

ثم إنك تجد كثيراً من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبرا وغيره : كل منهم قد اتخذ وثناً وأحسن الظن به . وأساء الظن بآخر ، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ، ولا يستجاب عند غيره . فنالحال إصابتهم جميعاً . وموافقة بعضهم دون بعض تحكم ، وترجيح بلا مرجح . والتدين بدينهم جميعاً جمع بين الأضداد .

فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم ، وانصرافهم عن غيره ، وموافقتهم جميعاً فيما يثبتونه دون ما ينقونه بضعف التأثير على زعمهم . فإن الواحد إذا أحسن للظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر . وهذا كله من خصائص الأوثان .

ثم قد استجيب لبلم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين . وسلبه الله الإيمان .
والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون .

وأما الجواب المفصل ، فنقول :

مدار هذه الشبهة على أصليين :

منقول : وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان .

ومقول : وهو ما يستمد من منعته بالتجارب والآية .

فأما النقل في ذلك : فلما كذب أو غلط : وليس بحجة . بل قد ذكرنا

النقل عن يقتدى به بخلاف ذلك .

وأما المقول فنقول : عامة المذكور من المنافع كذب . فإن هؤلاء الذين يتحرّون الدعاء عند القبور وأمثالهم : إنما يستجاب لهم في النادر . ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات ، فيستجاب له في واحدة . ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد ، وأين هذا من الذين يتحرّون الدعاء في أوقات

الأسحار ، ويدعون الله في سجودهم وأذبار صلواتهم ، وفي بيوت الله ؟ فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهاً من جنس ابتها القبوريين : لم تكسب تقط لهم دعوة إلا مانع . بل الواقع : أن الابتها الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يُردّ المخلصون إلا نادراً ، ولم يستجب للقبوريين إلا نادراً . والمخلصون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطعية رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يُعجل الله له دعوته ، أو يدخره من الخير مثلاً ، أو يصرف عنه من الشر مثلاً . قالوا : يا رسول الله ، إنك تُكثّر ، قال : الله أكثر » .

فهم في دعائهم لا يزالون بخير .

وأما القبوريون : فإنهم إذا استجيب لهم نادراً فإن أحدهم يضعف توحيده ، ويقل نصيبه من ربه ، ولا يجد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يحمد السابقون الأولون . ولعله لا يكاد يشارك له في حاجته ؛ اللهم إلا أن يعفو الله عنهم لعدم علمهم بأن ذلك بدعة ، فإن المجتهد إذا أخطأ أتابه الله على اجتتهاد وغفر له خطاه^(١) .

وجميع الأمور التي يظن أن لها تأثيراً في العالم وهي محرمة في الشرع ، كالترجيحات الفلسفية ، والتوجهات النفسانية . كالعين ، والدعاء المحرم ، والرق المحرمة والترجيحات الطبيعية ، ونحو ذلك . فإن مضرتها أكثر من منفعتها ، حتى في نفس ذلك المطلوب . فإن هذه الأمور لا يطلب بها غالباً إلا أمور دنيوية . فقل أن يحصل لأحد بسببها أمر دنيوي إلا كانت عاقبته فيه في الدنيا عاقبة

(١) هذا إذا أخذ للاجتهد أسبابه العلمية ، فأما الذين يخطئون بالمهوى والتقليد الأعمى فبصدأ لهم وسحقاً عن الاجتهاد ، بل هم أنفسهم يكفرون من يقول اليوم : إنه يجتهد في دينه ويسلك سبيل الرشد على بصيرة . على أن المنفرة والواخذة أمر غيبي لا يعلمه إلا الله ، وفي الكتاب والسنة : إنما تكون المنفرة لمن هدى إلى صراط الله المستقيم .

خبيثة . دع الآخرة . والحبل من أهل هذه الأسباب أضعاف أضعاف المنبج ثم إن فيها من النكد والضرر ما الله به عليم : فهي في نفسها مضرّة لا يكاد يحصل الغرض بها إلا نادراً ، وإذا حصل فضرره أكثر من منفعتها . والأسباب المشروعة في حصول هذه المطالب المباحة أو المستحبة ، سواء كانت طبيعية كالتيجارة ، والحراثة . أو كانت دينية ، كالتوكل على الله ، والثقة به ، وكدعاء الله سبحانه على الوجه المشروع ، في الأمكنة ، والأزمنة التي فضلها الله ورسوله بالكلمات الماثورة عن إمام المتقين صلى الله عليه وسلم ، كالصدقة ، وفعل المعروف : يحصل بها الخير المحض أو الغالب ، وما يحصل من ضرر بفعل مشروع ، أو ترك غير مشروع مما نهى عنه : فإن ذلك الضرر مكشور في جانب ما يحصل من المنفعة .

وهذا الأمر — كما أنه قد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع — : فهو أيضاً معقول بالتجارب المشهورة والأقيسة الصحيحة . فإن الصلاة والزكاة يحصل بهما خير الدنيا والآخرة ، ويحلبان كل خير ، ويدفعان كل شر . فهذا الكلام في بيان أنه لا يحصل بتلك الأسباب الحرمة لآخر محض ، ولا غالب ومن كان له خبرة بأحوال العالم وعقل : يتيقن ذلك يقيناً لا شك فيه .

وإذا ثبت ذلك : فليس علينا من سبب التأثير أحياناً . فإن الأسباب التي لا علينا من يخلق الله بها الحوادث في الأرض والسماء لا يحصيها على الحقيقة إلا هو . أما أعيانها أسباب التأثير فبلا ريب . وكذلك أنواعها أيضاً لا يضبطها الخلق لسعة ملكوت الله سبحانه وتعالى ، ولهذا كانت طريقة الأنبياء عليهم السلام : أنهم يأمرّون الخلق بما فيه صلاحهم ، وينهونهم عما فيه فسادهم ، ولا يشغلونهم بالكلام في أسباب الكائنات كما تفعل المتفلسفة ، فإن ذلك كثير التعب ، قليل الفائدة ، أو موجب للضرر .

وتشال النبي صلى الله عليه وسلم مثل طبيب دخل على مريض ، فرأى مرضه

فله . فقال له : اشرب كذا ، واجنب كذا . فصل ذلك . فحصل غرضه من الشفاء .

والتفلسف يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته ودمه ودم ما أوجبه ، ولو قال له مريض : فما الذى يشفى منى ؟ لم يكن له بذلك علم تام . على أن الكلام في بيان تأثير بعض هذه الأسباب قد يكون فيه فتنة لمن ضعف عقله ودينه ، بحيث يختلط عقله فيتوكل إذا لم يرزق من العلم والإيمان ما يوجب له الهدى واليقين .

ويكنى الماثل أن يعلم أن ماسوى المشروع لا يؤثر بحال . فلا منفعة فيه ، أو أنه - وإن أثر - فضرره أكثر من نفعه .

سبب قضاء
حاجة المشرك
قد يكون
اخلاص
توجهه إلى
الله عند الوثن
ثم سبب قضاء حاجة بعض هؤلاء الداعين الأدعية المحرمة : أن الرجل منهم قد يكون مضطرا اضطرارا ، لودعا الله بها مشرك عند وثن لاستجيب له . لصدق توجهه إلى الله . وإن كان تحمى الدعاء عند الوثن شركا . ولو استجيب له على يد المتوسل به صاحب القبر أو غيره لاستغاثته . فانه يعاقب على ذلك ويهوى في الله عند الوثن النار إذا لم يعف الله عنه . كما لو طلب من الله ما يكون فتنة له ، كما أن ثعلبة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له بكثرة المال . ونهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مرة بعد مرة فلم يفته ، حتى دعا له . وكان ذلك سبب شقائه في الدنيا والآخرة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الرجل ليسألنى المسألة فأعطيه إياها ، فيخرج بها يتأبطها نارا . فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطيهما ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لى البخل » .

فكم من عبد دعا دعاء غير مباح قضيت حاجته في ذلك الدعاء ، وكانت سبب هلاكه في الدنيا والآخرة .

تارة بأن يسأل ما لا تصلح له مسأله ، كما فعل بلعام وثعلبة ، فخلق كثير دعوا بأشياء فحصلت لهم . وكان فيها هلاكهم .

وتارة بأن يسأل على الوجه الذى لا يحبه الله كما قال سبحانه (٧ : ٥٥ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المتعدين) فهو سبحانه لا يحب المتعدين في صفة الدعاء ، ولا في المشول . وإن كانت حاجتهم قد تقضى . كأقوام ناجوا الله في دعواتهم بمنجاة فيها جراءة على الله واحتذاء لحدوده ، وأعطوا طلبتهم فحتم ولما يشاء الله سبحانه . بل أشد من ذلك .

ألمست ترى السحر والطلسمات والعين وغير ذلك من المؤثرات في العالم بإذن الله قد يقضى الله بها كثيراً من أغراض النفوس البشيرة ؟ ومع هذا فقد قال سبحانه (٢ : ١٠٢ ، ١٠٣) ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) فإنهم معترفون بأنه لا ينفع في الآخرة . وأن صاحبه خاسر في الآخرة . وإنما يتشبثون بمنفعتهم في الدنيا . وقد قال تعالى (٢ : ١٠٢) ويتملون ما يضرهم ولا ينفعهم)

كذلك أنواع من الداعين والسائلين قد يدعون دعاء محرماً يحصل لهم معه ذلك الغرض ، ويورثهم ضرراً أعظم منه . وقد يكون الدعاء مكروهاً ويستجاب له أيضاً .

نعم هذا التحريم والكراهة قد يعلمه الداعي ، وقد لا يعلمه على وجه لا يمتنع فيه لتقصيره في طلب العلم ، أو تركه للحق . وقد لا يعلمه على وجه يمتنع فيه ، بأن يكون فيه مجتهداً . أو مقلداً ، كالمتجهد الذان يمتدنان في سائر الأعمال . وغير المذكور : قد يتجاوز الله عنه في ذلك الدعاء لكثرة حسناته من صدق قصده ، أو لحض رحمة الله به ، أو نحو ذلك من الأسباب .

فالخلاص : أن ما يقع من الدعاء المشتمل على كراهة شرعية بمنزلة سائر أنواع العبادات .

وقد علم أن العبادة المشتملة على وصف مكروه : قد تغفر تلك الكراهة

لصاحبها لاجتهاده أو تقليده ، أو حسنته ، أو غير ذلك . ثم ذلك لا يمنع أن يعلم أن ذلك مكروه ينهى عنه وإن كان هذا الفاعل المعين قد زال موجب الكراهة في حقه .

ومن هنا يغلط كثير من الناس فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة ، أو دعوا دعاء وجدوا أثر تلك العبادة وذلك الدعاء . فيحملون ذلك دليلاً على استحسان تلك العبادة والدعاء . ويحملون ذلك العمل سنة كأنه قد فعله نبي . وهذا غلط لما ذكرناه ، خصوصاً إذا كان ذلك العمل إيماناً كان أثره بصدق قام بقلب فاعله حين الفعل . ثم تفعله الأتباع صورة لا صدقاً . فيضربون به . لأنه ليس العمل مشروعاً . فلا يكون لهم ثواب المتبعين ^(١) ولا قام بهم صدق ذلك الفاعل الذي لعله بصدق الطلب وصحة القصد يكفر عن الفاعل .

ومن هذا الباب : ما يحكى من آثار لبعض الشيوخ حصلت في السماع المتدع فإن لك الآثار إما كانت عن أحوال قامت بقلوب أولئك الرجال حركها محرك كانوا في سماعه إما مجتهدين ، وإما مقصرين تقصيراً غمره حسنات قصدهم . فيأخذ الأتباع حضور صورة السماع حضور أولئك الرجال سُنَّةً تتبع . وليس مع التقليدين من الصدق والقصد ما لأجله عذروا أو غفر لهم ، فيهلكون بذلك .

وكما يحكى عن بعض الشيوخ : أنه رأى بمد موته فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أوقفني بين يديه وقال لي : يا شيخ السوء ، أنت الذي كنت تتمثل بـمُدَى وَلَيْتِي ؟ لولا أعلم أنك صادق لمذبتك .

فلذا سمعت دعاء أو مناجاة مكروهة في الشرع قد قضيت حاجة صاحبها فاعلم أن كثيراً منها ما يكون من هذا الباب .

ولهذا كان الأئمة العلماء بشريعة الله يكرهون هذا من أصحابهم ، وإن وجد

(١) لعله الذي يقول الله فيه (٢ : ١٦٦) إذا تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا

أصحابهم أنزه ، كما يحكى عن سحنون الحب قال : وقع في قلبي شيء من هذه الآيات . فحُت إلى دجلة . قُتلت : وعزتك لا أذهب حتى يخرج لى حوب . فخرج حوت عظيم ، أو كما قال . قال : فبلغ ذلك الجنيد . فقال : كنت أحب أن تخرج إليه حية فتقتله .

وكذلك حكى لنا أن بعض المجاورين بالمدينة جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبهى عليه نوعاً من الأطعمة . فجاء بعض الهاشميين إليه . فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليك هذا ، وقال لك : اخرج من عندنا . فإن من يكون عندنا لا يشتهى مثل هذا .

وآخرون قضيت جوائهم ولم يقل لهم مثل هذا لاجتهادهم أو تقليد هم ، أو قصورهم في العلم فإنه ينفر للجاهل مالا ينفر لغيره ^(١) كما يحكى عن جرّح العابد الذى استسقى في بنى إسرائيل .

ولهذا عامة ما يحكى في هذا الباب إنما هو عن قاصرى المعرفة . ولو كان هذا شرعاً أو ديناً لكان أهل المعرفة أولى به .

ولا يقال : هؤلاء لما قصت معرفتهم ساغ لهم ذلك . فإن الله لم يسوغ هذا لأحد ، لكن قصور المعرفة قد يرحى معه العفو والمغفرة .

أما استحباب المكروهات ، أو إباحة المحرمات : فلا تفرق بين العفو عن الفاعل

(١) إن نصوص الكتاب والسنة صريحة بأن الجهل جرعة لاعذر ، وأن المعلوم بالضرورة العقلية : أن الجاهل للشيء يفسده ولا يصلحه : سواء في ذلك الدين والدنيا : فمن عجب أن يقيموا ما جهله الله جرعة يعاقب عليها أشد العقوبة : عذرا ينفر به البدع والخرافات الجاهلية ، التى حولت الناس عن الإسلام إلى الجاهلية الأولى . ولعلهم يحتجون بقول الله (٤ : ١٧) إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة () وليس في ذلك حجة . لأن الجهل هنا هو السفه والطيش من غلبة الغفلة والنسيان .

والمغفرة له ، وبين إباحة فعله أو المحبة له ، سواء كان ذلك متعلقاً بنفس الفعل ، أو ببعض صفاته .

وقد علمت جماعة ممن سأل حاجة من بعض المقبورين من الأنبياء والصالحين قضيته حاجته . وهو لا يخرج عما ذكرته . وليس ذلك بشرع فينبع ، ولا سنه وإنما يثبت استعجاب الأنفال واتخاذها ديناً بكتيب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما كان عليه السابقون الأولون . وما سوى ذلك من الأمور المحدثه فلا يستحب . وإن اشتملت أحياناً على فوائد . لأننا نعلم أن مفاسدها راجعة إلى فوائدها .

ثم هذا التحريم والكراهة المقترنة بالأدعية المكروهة : إما من جهة المطلب وإما من جهة نفس الطلب ، وكذلك الاستماعة المحرمة أو المكروهة : فكراهتها إما من جهة الاستعاضة منه وإما من جهة نفس الاستماعة ، فينجون من ذلك الشر ، ويقعون فيما هو أعظم .

أما المطلب المحرم : فمثل أن يسأل الله ما يضره في دنياه أو آخرته ، وإن كان لا يعلم أنه يضره فيستجاب له ، كالرجل الذي علده النبي صلى الله عليه وسلم فوجده مثل الفرخ فقال « هل كنت تدعو الله بشيء ؟ قال : كنت أقول . اللهم ما كنت معاقبني به في الآخرة فمَجِّله لي في الدنيا . قال : سبحان الله ، إنك لا تستطيع . أو لا نطقه ، هلاً قلت : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ؟ » وكأهل جابر بن تتيك لما مات . قال النبي صلى الله عليه وسلم « لاتدعوا على أنفسكم إلا بخير . فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون » .

وقد علم الله على من يمتصر على طلب الدنيا بقوله (٢ : ٢٠٠) فمن الناس من يقول ربنا آتانا في الدنيا ، وما له في الآخرة من خلاق) فأخبر أن من لم يطلب إلا الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب .

أنواع من
الاعتداء في
الدعاء

ومثل أن يدعو على غيره دعاءً منهياً عنه . كدعاء بلعام بن باعوراء على قوم موسى عليه السلام . وهذا قد يُبْتَلَى به كثير من العباد أرباب القلوب . فإنه قد يظلب على أحدهم ما يحمده من حب أو بغض لأشخاص . فيدعو لأقوام وعلى أقوام بما لا يصلح . فيستجاب له ، ويستحق العقوبة على ذلك الدعاء ، كما يستحقها على سائر الذنوب . فإن لم يحصل له ما يمحو ذلك من توبة أو حسنات ماحية ، أو شفاعة غيره ، أو غير ذلك . وإلا فقد يماقب : إما بأن يُسَلَّب ما عنده من ذوق طعم الإيمان ووجود حلاوته ، فينزل عن درجته ، وإما بأن يُنَلَّب عمل الإيمان ، فيصير غاسقاً . وإما بأن يسلب أصل الإيمان ، فيكون كافراً منافقاً . أو غير منافق . وما أكثر ما يبتلى بهذا المتأخرون من أرباب الأحوال القلبية بسبب عدم حقهم في أحوال قلوبهم ، وعدم معرفة شريعة الله في أعمال القلوب . وربما غلب على أحدهم حال قلبه حتى لا يمكنه صرفه عما توجه إليه ، فيبقى ما يخرج منه مثل السهم الخارج من القوس . وهذه الظلة إنما تقع غالباً بسبب التقصير في الأعمال المشروعة التي تحفظ حال القلب ، فيؤاخذ على ذلك . وقد تقع بسبب اجتهاد يخطئ صاحبه فتقع مفعولاً عنها .

غرور
الجاهلية
باستجابة
دعائهم
الضدى في

ثم من غرور هؤلاء وأشباههم : اعتقادهم أن استجابة مثل هذا الدعاء كرامة من الله تعالى لعبده . وليس في الحقيقة كرامة ، وإنما يشبه الكرامة من جهة كونها دعوة نافذة . وسلطاناً قاهراً . وإنما الكرامة في الحقيقة : ما نعت في الآخرة ، أو نعت في الدنيا ولم تضر في الآخرة . وإنما هذا بمنزلة ما ينم به الله على بعض الكفار والفاسق من الرياسات والأموال في الدنيا . فإنها إنما تصير نعمة حقيقية إذا لم تضر صاحبها في الآخرة . ولهذا اختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء هل ما ينم به على الكافر نعمة أم ليس بنعمة ؟ وإن كان الخلاف لفظياً . قال الله تعالى (٢٣ : ٥٥ ، ٥٦) يحسبون أن ما ندم به من مال وبنين ، نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون (وقال تعالى (٦ : ٤٤) فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب

كل شيء ، حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون (وفي الحديث « إذا رأيت الله ينعم على المبدع إقامته على معصيته فإنما هو استدراج يستدرجه به »
ومثال هذا في الاستمادة : قول المرأة التي جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليغسلها فقالت « أعوذ بالله منك . فقال : لقد عذت بمعاذ . ثم انصرف عنها . فقيل لها : إن هذا النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت : أنا كنت أشقى من ذلك » .

وأما التحريم من جهة الطلب : فيكون تارة لأنه دعاء لنير الله ، مثل ما يفعله السحرة من مخاطبة الكواكب وعبادتها ونحو ذلك ، فإنه قد يقضى عقب ذلك أنواع من القضاء ، إذا لم يعارضه معارض من دعاء أهل الإيمان وعبادتهم ، أو غير ذلك . ولهذا تنفذ هذه الأمور في زمان فترة الرسل ، وفي بلاد الكفر والنفاق مالا تنفذ في دار الإسلام وزمانه .

ومن هذا : أنى أعرف رجالا يستغيثون ببعض الأحياء في شدائد تنزل بهم فيخرج عنهم . وربما يعاينون أموراً ، وذلك الحى المستغاث به لم يشعر بذلك ، ولا علم له به البته : وفيهم من يدعوا على أقوام أو يتوجه في إيذائهم : فيرى بعض الأحياء أو بعض الأموات يحول بينه وبين إيذائه أولئك . وربما رآه ضارباً له بسيف ، وإن كان الحى لاشعور له بذلك . وإنما ذلك من فعل الله سبحانه بسبب يكون بين المقصود ، وبين الرجل الدافع من اتباع له ، وطاعة فيما يأمره من طاعة الله ونحو ذلك . فهذا قريب .

وقد يحرى لعباد الأصنام أحياناً من هذا الجنس الحرم - ما يظنون أنه محبة من الله - بما تفعله الشياطين لأعوانهم . فإذا كان الأمر قد يحصل عقب دعاء من يتيقن أنه لم يسمع الدعاء ، فكيف يتوهم أنه هو الذى تسبب في ذلك ، أو أن له فيه فضلاً ؟ . وإذا قيل : إن الله يقطعه بذلك السبب .

ظل الشيطان
أ بالأحياء
والأموات
المستغاث بهم

فإذا كان السبب محرماً لم يميز ، كالأمراض التي يحذرها الله عقب أكل السموم ، وقد يكون الدعاء المحرم في نفسه دعاء لنير الله ، وأن يدعو الله مستشفعاً بغيره إليه كما تقول النصراني : يا والدة الإله اشفعي لنا إلى الإله ، وقد يكون دعاء الله ، لكنه توسل إليه بما لا يجب أن يتوسل به إليه . كما يفعل المشركون الذين يتوسلون إلى الله بأوثانهم . وقد يكون دعا الله بكلمات لا تصلح أن يناجي بها الله . أو يدعى بها . لما في ذلك من الاعتداء .

فهذه الأدعية ونحوها - وإن كان قد يحصل لصاحبها أحياناً غرضه - لكنها محرمة ، لما فيها من الفساد الذي يربو على منفعتها ، كما تقدم . ولهذا كانت هذه فتنة في حق من لم يهده الله ، وينور قلبه فيفرق بين أسر التكوين وأسر التشريع ويفرق بين أمر القدر وأمر الشرع ، ويعلم أن الأقسام ثلاثة . أمور قدرها الله ، وهو لا يحبها ولا يرضاها . فإن الأسباب المحصلة لهذه تكون محرمة موجبة لعقابه .

وأمر شرعاً فهو يجبها من العبد ويرضاها ولكن لم يمنه على حصولها . فهذه محمودة عنده مرضيه وإن لم توجد .

والقسم الثالث : أن يمين الله المبد على ما يحبه منه .

فالأول : إعانة الله . والثاني : عبادة الله . والثالث : جمع له بين العبادة والإعانة ، كما قال تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) .

فما كان من الدعاء غير المباح ذا أثر : فهو من باب الإعانة لا العبادة . كدعاء سائر الكفار والمنافقين والفاسق . ولهذا قال تعالى في مريم (وصدقت بكلمات ربها وكتبه) ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيز بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن برّاً ولا فاجر .

من رحمة الله . ومن رحمة الله تعالى : أن الدعاة المتضمن شركاً ، كدعاء غيره أن يفعل ، أو دعائه أن يدعو الله ونحو ذلك : لا يحصل به بغرض صاحبه . ولا يورث حصول الشرك لا يحصل به
الغرض إلا في الأمور الحقةرة : فأما الأمور العظيمة : كالإنزال النيث عند القحوط ، وكشف العذاب النازل . فلا ينفع فيه هذا الشرك . كما قال تعالى خبير الأمور (٦ : ٤٠ ، ٤١ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ، أو أتتكم الساعة . أغير الله تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إلياه تدعون ، فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون) وقال تعالى (١٧ : ٦٧ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إليه ، فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وكان الإنسان كفوراً) وقال تعالى (٢٧ : ٦٢ أم من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويحملكم خلفاء الأرض ؟) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) وقال تعالى (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤ أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون . قل لله الشفاعة جميعاً) .

فكون هذه المطالب العظيمة لا يستجيب فيها إلا هو سبحانه دل على توحيده وقطع شبهة من أشرك به . وعلم بذلك أن ما دون هذا أيضاً من الإجابات إنما حصولها منه وحده لا شريك له ، وإن كانت تجري بأسباب محرمة أو مباحة ، كما أن خلقه للسموات والأرض والرياح والسحاب وغير ذلك من الأجسام العظيمة دل على وحدانيته ، وأنه خالق كل شيء ، وأن ما دون هذا بأن يكون خلقاً له أولى . إذ هو حاصل عن مخلوقاته العظيمة . فتخلق السبب التام خالق للسبب لا محالة .

وجامع الأمر : أن الشرك نوعان :

شرك في ربوبيته ، بأن يحمل لغيره معه تدبير ، إما كما قال سبحانه (٣٤ : ٢٢)
 قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في
 الأرض ، وما لهم فيها من شرك . وما له منهم من ظهير) فيبين أنهم لا يملكون
 مثقال ذرة استقلالاً ، ولا يشركونه في شيء من ذلك . ولا يمينونه على ملكه .
 ومن لم يكن مالكا ولا شريكاً ولا عوناً : فقد انقطعت علاقته
 وشرك في الألوهية : بأن يدعو غيره دعاء عبادة ، أو دعاء مسألة . كما قال
 تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) فكما أن إثبات المخلوقات أسباب لا تندح
 في توحيد الربوبية ، ولا تمنع أن الله خالق كل شيء ، ولا توجب أن يدعى
 مخلوق دعاء عبادة أو دعاء استغاثة . كذلك إثبات بعض الأفعال المحرمة
 من شرك أو غيره أسباباً لا يقدح في توحيد الإلَهية . ولا يمنع أن يكون الله هو
 الذي يستحق الدين الخالص ، ولا يوجب أن تستعمل الكلمات والأفعال التي
 فيها شرك ، إذ كان الله يخطط ذلك ، ويماقب العبد عليه . وتكون مضرة ذلك
 على العبد أكثر من منفعتها . إذ قد جعل الله الخير كله في إنا لا نعبُد إلا إياه
 ولا نستعين إلا إياه . وعامة آيات القرآن تثبت هذا الأصل الأصيل ، حتى إنه
 سبحانه قطع أثر الشفاعة بدون إذنه . كقوله سبحانه (٢ : ٢٥٥) من ذا الذي
 يشفع عنده إلا بإذنه ؟ وقوله سبحانه (٦ : ٥١) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا
 إلى ربهم . ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وقوله تعالى (٦ : ٧٠) وَذَكَرْهُ أَنْ
 تُدْعَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ) وكقوله تعالى
 (٦ : ٧١) قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا - الآية) وكقوله
 سبحانه (٦ : ٩٤) وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ
 وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء . لقد قطع
 بينكم وصل عنكم ما كنتم تزعمون) وسورة الأنعام سورة عظيمة مشتملة على
 أصول الإيمان والتوحيد . وكذلك قوله تعالى (٣٢ : ٤) ثم استوى على العرش

الشرك نوعان
 شرك في
 الربوبية
 وشرك في
 الألوهية

مالككم من دونه من ولى ولا شفيع) وقوله سبحانه (٣٩ : ٣) والذين اتخذوا من دونه أولياء مانعهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقوله تعالى (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أو لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون . قل : لله الشفاعة جميعاً) وسورة الزمر أصل عظيم في هذا .

ومن هذا قوله سبحانه (٢٢ : ١١ - ١٣) ومن الناس من يعبد الله على حرف . فان أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة اقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة . ذلك هو الخسران للبين . يدعو من دون الله مالا يضره ومالا ينفعه . ذلك هو الضلال البعيد . يدعو لمن ضره أقرب من نعمة لبئس المولى ولبئس المشير) وكذلك قوله تعالى (٢٩ : ٤١) مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً . وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون) . والقرآن عامته إنما هو في تقرير هذا الأصل العظيم الذى هو أصل الأصول .

وهذا الذى ذكرناه كله من تحريم هذا الدعاء - مع كونه قد يؤثر - إذا قدر أن هذا الدعاء كان سبباً أو جزءاً من السبب في حصول طلبته .

والناس قد اختلفوا في الدعاء المستعقب لقضاء الحاجات

زعم البطلين : فزعم قوم من البطلين متفلسفة ومتصوفة : أنه لا فائدة فيه أصلاً . فان أن لا فائدة المشيئة الالهية والأسباب العلوية . إما أن تكون قد اقتضت وجود المطلوب . في الدعاء . وحينئذ فلا حاجة إلى الدعاء ، أولاً تكون اقتضته ، وحينئذ فلا ينفع الدعاء . وقال قوم ممن تكلم في العلم : بل الدعاء علامة ودلالة على حصول المطلوب ، وجعلوا ارتباطه بالمطلوب ارتباط الدليل بالمدلول ، لارتباط السبب بالسبب ، بمنزلة الخبر الصادق والعلم السابق .

الصواب : أن الصواب ما عليه الجمهور : من أن الدعاء سبب لحصول الخير المطلوب أو غيره ، كسائر الأسباب المقدرة والمشروعة ، وسواء سمي سبباً أو شرطاً أو جزءاً من السبب . فالقصد هنا واحد .. فإذا أراد الله بمبد خيراً ألهمه دعاءه والاستعانة

به . وجعل استماتته ودعائه سبباً للخير الذى قضاؤه له ، كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « إني لا أحمل همَّ الإجابة . وإنما أحمل همَّ الدعاء . فإذا ألهمت الدعاء فإن الإجابة معه » كما أن الله تعالى إذا أراد أن يشيع عبداً أو يرويه ألهمه أن يأكل أو يشرب . وإذا أراد الله أن يتوب على عبد ألهمه أن يتوب فيتوب عليه . وإذا أراد أن يرحمه ويدخله الجنة يَسِّرْه لعمل أهل الجنة . والمشيئة الإلهية اقتضت وجود هذه الخيرات بأسبابها المقدرة لها . كما اقتضت وجود دخول الجنة بالعمل الصالح ، ووجود الولد بالوطء ، والعلم بالتعلم . فبدأ الأمور من الله وتوابعها على الله . لا أن العبد نفسه هو المؤثر فى الرب ، أو فى ملكوت الرب بل الرب سبحانه هو المؤثر فى ملكوته ، وهو جاعل دعاء عبده سبباً لما يريد سبحانه من القضاء . كما قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم « يارسول الله ، أرايت أدوية تندأوى بها ، ورُقَى نَسْتَرَقِ بها ، وَتُقَى نَتَقِيها : هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : هي من قدر الله » وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض » .

فهذا فى الدعاء الذى يكون سبباً فى حصول المطلوب .
وأعلى من هذا : ما جاء به الكتاب والسنة من رضا الله وفرحه وضحكه بسبب أعمال عباده الصالحة . كما جاءت به النصوص . وكذلك غضبه ومقته . وقد بسطنا الكلام فى هذا الباب ، وما للناس فيه من المقالات والاضطراب فى غير هذا الموضع .

فأفرض من الأدعية للنهى عنها سبباً : فقد تقدم الكلام عليه .

فأما غالب هذه الأدعية التى ليست مشروعة : فلا تكون هى السبب فى حصول أغلب الأدعية المطلوب ، ولا جزءاً منه . ولا يعلم ذلك ، بل لا يتوهم إلا وهما كاذباً كالنذر سواء . فإن فى الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر . وقال : إنه لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » وعن

أغلب الأدعية
ليست هى
السبب فى
حصول
للقصود

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له . ولكن النذر يوافق القدر ، فيخرج بذلك من البخل مالم يكن البخل يريد أن يخرج » .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن النذر لا يأتي بخير ، وأنه ليس من الأسباب الجالبة للخير ، أو الدافعة لشر أصلا . وإنما يوافق القدر موافقة كما توافقه سائر الأسباب . فيخرج من البخل حينئذ ما لم يكن يخرج قبل ذلك . ومع هذا : فأنت ترى الذين يحكون أنهم وقعوا في شذائد فنذروا نذرا لكشف شذائدهم : أكثر أو قريبا من الذين يزعمون أنهم دعوا عند القبور أو غيرها فقضيت حوائجهم بل من كثرة اغترار الضالين المضلين بذلك صارت النذور المحرمة في الشرع مأكل لكثير من السدنة والمجاورين العاكفين على القبور أو غيرها ، يأخذون من الأموال شيئا كثيرا . وأولئك الناذرون يقول أحدهم : مرضت فنذرت . ويقول الآخر : خرج على المحاربون فنذرت . ويقول الآخر : ركبت البحر فنذرت . ويقول الآخر : حبست فنذرت . ويقول الآخر : أصابني فاقة فنذرت .

وقد قام بنفوسهم : أن هذه النذور هي السبب في حصول مطلوبهم ودفع مرهوبهم ، وقد أخبر الصادق المصدوق أن نذر طاعة الله - فضلا عن معصيته - ليس سببا لحصول الخير ، وإنما الخير الذي يحصل للناذر يوافقه موافقة ، كما يوافق سائر الأسباب ، فإما هذه الأدعية غير المشروعة في حصول المطلوب بأكثر من هذه النذور في حصول المطلوب ، بل تجدد كثيرا من الناس يقول : إن المكان الفلاني ، أو المشهد الفلاني أو القبر الفلاني : يقبل النذر ، بمعنى أنهم نذروا له نذرا إن قضيت حاجتهم ، وقضيت . كما يقول القائلون : الدعاء عند المشهد الفلاني أو القبر الفلاني : مستجاب ، بمعنى أنهم دعوا هناك مرة فرأوا أثر الإجابة ، بل إذا كان المبطلون يضيفون قضاء حوائجهم إلى خصوص

الضركون
يضيفون
الإجابة إلى
القبر وصاحبه

نظر المعصية مع أن جنس النذر لا أثر له في ذلك. لم يبعد منهم إذا أضافوا حصول غرضهم إلى خصوص الدعاء بـمكان لا خصوص له في الشرع. لأن جنس الدعاء هنا مؤثر. فالإضافة إليه ممكنة، بخلاف جنس النذر. فإنه لا يؤثر.

والفرض بأن يعرف أن الشيطان إذا زئ لم نسبة الأثر إلى ما لا يؤثر نوعاً ولا وصفاً. فنسبته إلى وصف قد ثبت تأثير نوعه أولى أن يزينه لم. ثم كما لم يكن ذلك الاعتقاد منهم صحيحاً فكذلك هذا، إذ كلاهما مخالف للشرع.

وبما يوضح ذلك: أن اعتقاد المعتد أن هذا الدعاء، أو هذا النذر هو السبب أو بعض السبب في حصول المطلوب لا بد له من دلالة. ولا دليل على ذلك في الغالب إلا الاقتران أحياناً. أعني وجودهما جميعاً، وإن تراخى أحدهما عن الآخر مكاناً أو زماناً. مع الانتقاض أضفافاً الاقتران. ومجرد اقتران الشيء بالشيء بعض الأوقات، مع انتقاضه، ليس دليلاً على العلة باتفاق العقلاء إذا كان هنالك سبب آخر صالح، إذ تخلف الأثر عنه يدل على عدم العلية. فإن قيل: إن التخلف لقوات شرط، أو لوجود مانع.

قيل: بل الاقتران لوجود سبب آخر. وهذا هو الراجح، فإننا نرى الله في كل وقت يقضى الحاجات، ويفرج الكربات بأنواع من الأسباب لا يحصيها إلا هو. وما رأينا يحدث المطلوب مع وجود هذا الدعاء المبتدع إلا نادراً. فإذا رأينا أنه قد أحدث - كان شيئاً وكان الدعاء المبتدع قد وجد - إحالة حدوث الحادث على ما علم من الأسباب التي لا يحصيها إلا الله أولى. من إحالته على ما لم يثبت كونه سبباً. ثم الاقتران إن كان دليلاً على العلة فلا تنقاض دليل على عدمها.

وهنا افرق الناس على ثلاث فرق: مفضوب عليهم، وضالون، والذين أنتم الله عليهم.

فالمفضوب عليهم: يطمنون في عامة الأسباب المشروعة وغير المشروعة

تخلف الإجابة
في الأكثر
يدل على أن
دعاء اللوق
ليس سبباً

أقسام الناس
في الدعاء

ويقولون : الدعاء المشروع قد يؤثر وقد لا يؤثر . ويتصل بذلك الكلام في دلالة الآيات على تصديق الأنبياء عليهم السلام .

والضالون : يتهمون في كل ما يتخيل سبباً ، وإن كان يدخل في دين اليهود والنصارى ، والجوس وغيرهم . والمتكاسون من المتفلسفة : يحيلون ذلك على أمور فلكية ، وقوى نفسانية ، وأسباب طبيعية يدورون حولها لا يعدلون عنها .

المهتدون يؤمنون بسنن الله وقدرته على خرق السنن لأنبياؤه : فاما المهتدون : فهم لا ينكرون ما خلقه الله من القوى والطبائع في جميع الأجسام والأرواح ، إذ الجميع خلق الله ، لكنهم يؤمنون بما وراء ذلك من قدرة الله التي هو بها على كل شيء قدير . ومن أنه كل يوم هو في شأن . ومن أن إجابته لمبده المؤمن خارجة عن قوة نفس العبد وتصرف جسمه وروحه . وبأن الله يخرق العادات لأنبياؤه لإظهار صدقهم وإلزامهم بذلك ، ونحو ذلك من حكمه . وكذلك يخرقها لأوليائه تارة لتأييد دينه بذلك . وتارة تعجيلاً لبعض ثوابهم في الدنيا ، وتارة إنعاماً عليهم بحبل نعمة أو دفع نعمة ، أو لغير ذلك ، ويؤمنون بأن الله يرد ما أمرهم به من الأعمال الصالحة ، والدعوات المشروعة إلى ما جعله في قوى الأجسام والأنفس . ولا يلتفتون إلى الأوهام التي دلت الأدلة العقلية أو الشرعية على فسادها . ولا يعملون بما حرّمته الشريعة . وإن ظن أن له تأثيراً . وبالجملة : فالعلم بأن هذا كان هو السبب ، أو بعض السبب ، أو شرط السبب في هذا الأمر الحادث قد يعلم كثيراً ، أو قد يظن كثيراً ، وقد يتوهم كثيراً وهمّاً ليس له مستند صحيح إلا ضعف العقل .

ويكتفيك أن كل ما يظن أنه سبب لحصول المطالب مما حرّمته الشريعة من دعاء أو غيره ، لا بد فيه من أحد أمرين : إما أن لا يكون سبباً صحيحاً ، كدعاء ما لا يسمع ولا يبصر ولا يفنى عنك شيئاً ، وإما أن يكون ضرره أكثر من نفعه .

فأما ما كان سبباً صحيحاً منفعته أكثر من مضرته : فلا ينهى عنه الشرع

بحال . وكل ما لم يشرع من العبادات مع قيام المقتضى لنفعه من غير مانع فإنه من باب النهي عنه كما تقدم .

وأما العلم بنبذة السبب : فله طرق في الأمور الشرعية ، كما له طرق في طرق العلم بالأمور الطبيعية .

منها : الاضطراب ، فإن الناس لما عطشوا وجاعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ غير مرة ماء قليلاً فوضع يده الكريمة فيه حتى قار الماء من بين أصابعه ، ووضع يده الكريمة في الطعام وبرّك فيه ، حتى كثر كثرة خارجة عن العادة ، فإن العلم بهذا الاقتران المعين يوجب العلم بأن كثرة الماء والطعام كانت بسببه صلى الله عليه وسلم علماً ضرورياً ، كما يعلم أن الرجل إذا ضُرب بالسيف ضربة شديدة صرخته فأت : أن الموت كان منها . بل أوكد ، فإن العلم بأن كثرة الماء والطعام ليس له سبب معتاد في مثل ذلك أصلاً ، مع أن العلم بهذه المقارنة يوجب علماً ضرورياً بذلك ، وكذلك لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم « لأنس بن مالك أن يكثر الله ماله وولده » فكان نخله يحمل في السنة مرتين على خلاف عادة بلده ، ورأى من ولده وولد ولده أكثر من مائة ، فإن مثل هذا الحادث يعلم أنه كان بسبب ذلك الدعاء .

ومن رأى طفلاً يبكي بكاء شديداً فألقته أمه الثدي فسكن : علم يقيناً أن سكونه كان لأجل ارتضاعه اللبن .

والاحتمالات - وإن تطرقت إلى النوع - فإنها قد لا تنطبق إلى الشخص المعين وكذلك الأدعية ، فإن المؤمن يدعو بدعاء فيرى المدعو بعينه مع عدم الأسباب المقتضية له ، أو يفعل فعلاً كذلك فيجده كذلك ، كالعلاء بن الحضرمي رضى الله عنه لما قال « يا حليم يا حليم ، يا علي يا عظيم ، اسقنا ، فطروا في يوم شديد الحر مطراً لم يتجاوز عسكرهم » وقال « احملنا - فشقوا على التهر الكبير مشياً لم يبل أسافل أقدام دوابهم » وأيوب السخيتاني لما ركض الجبل لصاحبه ركضة فنبعث له عين

ماء فشرب ، ثم غارت ، فدعا الله وحده لا شريك له : دل الوحي المنزل والقول الصحيحة على قائلته ومنفعته . ثم التجارب التي لا يحصى عددها إلا الله .

فتجد أكثر المؤمنين قد دعوا الله وسألوه أشياء أسبابها متفية في حقهم فأحدث لهم تلك المطالب على الوجه الذي طلبوه ، على وجه يوجب السلم نارة ، والظن الغالب أخرى : أن الدعاء كان هو السبب في هذا ، وتجد هذا ثابتاً عند ذوى العقول والبصائر الذين يعرفون جنس الأكلة وشروطها واطرادها .

وأما اعتقاد تأثير الأدعية المحرمة : فسامته إنما يجد اعتقاده عند أهل الجبل الذين لا يميزون بين الدليل وغيره ، ولا يفهمون ما يشترط للدليل من الاطراد وإنما يقع في أهل الظلمات من الكفار والمنافقين ، أو ذوى الكبائر الذين أغلقت قلوبهم بالمعاصي ، حتى لا يميزون بين الحق والباطل .

كيفية يدعو السلم على النبي صلى الله عليه وسلم
وأما ما ذكر في الناسك : أنه بعد تحية النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه والصلاة والسلام يدعو : فقد ذكر الإمام أحمد وغيره : أنه يستقبل القبلة ، ويخجل الحجر عن يساره لثلاث يستدبره . وذلك بعد تحيته عليه الصلاة والسلام : ثم يدعو لنفسه . وذكر أنه إذا حيّاه وصلى عليه يستقبله بوجهه — بأبى هو وأبى — صلى الله عليه وسلم . فإذا أراد الدعاء جمل الحجر عن يساره واستقبل القبلة ودعا . وهذا مراعاة منهم لتلك . فإن الدعاء عند القبر لا يكره مطلقاً . بل يؤمر به للميت ، كما جاءت به السنة فيما تقدم ضمناً وتبعاً . وإنما المكروه أن يتحرى الجحى إلى القبر للدعاء عنده .

وكذلك ذكر أصحاب مالك قالوا : يدنو من القبر . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ، يولى ظهره . وقيل لا يولى ظهره . وإنما اختلفوا لما فيه من استدباره : فأما إذا جمل الحجر عن يساره . فقد زال المحذور بلا خلاف . وصار في الروضة أو أمامها .

ولعل هذا الذي ذكره الأئمة : أخذوه من كراهة الصلاة إلى القبر . فإن ذلك

قد ثبت النهي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . فلما نهى أن يتخذ القبر مسجداً أو قبلة : أمرهم بأن لا يتحرى الدعاء إليه ، كما لا يصلى إليه .

قال مالك في المبسوط : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم قول مالك في يدعو . ولكن يسل ويمضي . ولهذا - والله أعلم - حُرِّفَت الحجرة وثَلَّثت لما بنيت فلم يحمل حائطها الشالي على سمت القبلة ، ولا جعل جدارها مربعا . وكذلك قصدوا قبل أن تدخل الحجرة في المسجد .

فروى ابن بطه بإسناد معروف عن هشام بن عروة : حدثني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر . فأمر عمر بن عبد العزيز فرفم ، حتى لا يصلى إليه الناس فلما هدم بدت قدم براق وركبة . قال : فززع من ذلك عمر بن عبد العزيز ، فأتاه عروة فقال : هذه ساق عمر وركبته . فسرى عن عمر بن عبد العزيز » .

وهذا أصل مستمر فإنه لا يستحب للداعي أن يستقبل إلا ما يستحب أن لا يستقبل يصلى إليه . ألا ترى أن المسلم لما نهى عن الصلاة إلى جهة المشرق وغيرها . فإنه يعنى أن يتحرى استقبالها وقت الدعاء . ومن الناس من يتحرى وقت دعائه إلا ما يستقبل استقبال الجهة التي يكون فيها منقلب الصالح ، سواء كانت في المشرق أو غيره في صلاة وهذا ضلال بين ، وشرك واضح . كما أن بعض الناس يمتنع من استدبار الجهة التي فيها بعض مُقَدِّسهم من الصالحين . وهو يستدبر الجهة التي فيها بيت الله وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكل هذه الأشياء من البدع التي تضارع دين النصارى .

وما بين لك ذلك : أن نفس السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قد راعوا فيه السنة ، حتى لا يخرج إلى الوجه للسكره الذي قد يمر إلى إطراد النصارى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبري عبداً » وبقوله « لا تنظروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . فإنما أنا عبد فقولوا : عبد الله ورسوله » فكان بعضهم يسأل عن السلام على القبر خشية أن يكون من هذا الباب ، حتى قيل له : إن ابن عمر كان يفعل ذلك .

إتيان قبر النبي وأحدم للمسافر لا للقيم ولهذا كره مالك رضى الله عنه وغيره من أهل العلم لأهل المدينة كلما دخل أحدم للمسجد : أن يحجى فيسلم على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه . قال : وإنما يكون ذلك لأحدم إذا قدم من سفر ، أو أراد سفراً ونحو ذلك .

ورخص بعضهم في السلام عليه إذا دخل المسجد للصلاة ونحوها . وأما قصده دائماً للصلاة والسلام فاعلت أحداً رخص فيه . لأن ذلك نوع من اتخاذ عيداً ، مع أنا قد شرع لنا إذا دخلنا المسجد أن نقول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » كما نقول ذلك في آخر صلاتنا . بل قد استحب ذلك لكل من دخل مكاناً ليس فيه أحد : أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم من أن السلام عليه يبيلغه من كل موضع .

إتيان القبر للسلام في كل وقت : وبدعة . تخاف مالك وغيره أن يكون فعل ذلك عند القبر كل ساعة نوعاً من اتخاذ القبر عيداً .

وأياً : فإن ذلك بدعة . فقد كان المهاجرون والأنصار على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم يمشون إلى المسجد كل يوم خمس مرات يصلون . ولم يكونوا يأتون مع ذلك إلى القبر يصلون عليه ، لمسلم رضى الله عنهم بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرهه من ذلك ، وبما نهى عنه ، وأنهم يصلون عليه حين دخول المسجد والخروج منه . وفي التشهد كما كانوا يصلون عليه كذلك في حياته . والمأثور عن ابن عمر يدل على ذلك .

قال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا عبد الرحمن بن زيد حدثني أبي عن ابن عمر « أنه كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسلم ، وصلى عليه . وقال : السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه . »

وعبد الرحمن بن زيد ، وإن كان يصف لسنن الحديث المتقدم عن نافع الصبي يدل على أن ابن عمر ما كان يفعل ذلك دائماً ولا غالباً .

وما أحسن ما قال مالك « لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها »
 ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم وتقص إيمانهم عوضوا عن ذلك
 بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره . ولهذا كره الأئمة استلام القبر وتقبيله ،
 وبنوه بناء منعوا الناس أن يصلوا إليه . وكانت حجرة عائشة التي دفنوه فيها
 ملاصقة لمسجده . وكان ما بين منبره وبينه هو الروضة . ومضى الأمر على ذلك
 في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، وزيد في المسجد زيادات . وغيروا الحجرة
 عن حالها هي وغيرها من الحجر المطيفة بالمسجد من شرقيه وقبليه ، حتى بناه الوليد
 ابن عبد الملك ، وكان عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة ، فابتاع هذه الحجر
 وغيرها وهدمهن وأدخلهن في المسجد . فمن أهل العلم من كره ذلك ، كسعيد بن
 المسيب . ومنهم من لم يكرهه .

قال أبو بكر الأثرم : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم يُمسح به ؟ فقال : ما أعرف هذا . قلت له : فالتبر ؟
 فقال : أما المنبر فنعم ، قد جاء فيه . قال أبو عبد الله : شيء يروونه عن ابن أبي
 فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن عمر « أنه مسح على المنبر » . قال : ويروونه
 عن سعيد بن المسيب في الرمانة . قلت : ويروون عن يحيى بن سعيد : أنه حين
 أراد الخروج إلى العراق جاء إلى المنبر فمسحه ودعا . فرأيت أنه استحسنته . ثم قال :
 لعله عند الضرورة والشئ . قيل لأبي عبد الله : إنهم يلصقون بطونهم بمدار القبر
 وقلت له : رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه ويقومون ناحية فيسلمون .
 فقال أبو عبد الله : نعم . وهكذا كان ابن عمر يفعل . ثم قال أبو عبد الله : بآبي
 هو وأبي صلى الله عليه وسلم .

فقد رخص أحد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة التي هي موضع مقعد النبي
 صلى الله عليه وسلم ويده ، ولم يرخصوا في التمسح بقبره . وقد حكى بعض أصحابنا

رواية في مسح قبره . لأن أحمد شيع بمض الموتى ، فوضع يده على قبره يدعو له .
والفرق بين الموضمين ظاهر .

وكره مالك التمسح بالمنبر كما كرهوا التمسح بالقبر^(١) .

فأما اليوم فقد احترق المنبر ، وما بقيت الرمانة . وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة
قد زال ما رخص فيه ، لأن الأثر المتقول عن ابن عمر وغيره إنما هو التمسح بمقعده
وروى الأثرم بإسناده عن المتبي عن مالك عن عبد الله بن دينار قال « رأيت
ابن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصل على وعلى أبي بكر وعمر »

الوجه الثالث في كراهة قصد القبور للدعاء : أن السلف رضى الله عنهم كرهوا
ذلك متأولين في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبوري عيدا » كما ذكرنا
ذلك عن علي بن الحسين والحسن بن الحسن ابن عمه . وما أفضل أهل البيت
من التابعين ، وأعلم بهذا الشأن من غيرهما لجوارتهما الحجر النبوية نسباً ومكاناً
وقد ذكرنا عن أحمد وغيره : أنه أمر من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم
وصاحبه ، ثم أراد أن يدعو : أن ينصرف فيستقبل القبلة . وكذلك أنكروا ذلك
غير واحد من العلماء المتقدمين كمالك وغيره . ومن التأخرين : مثل أبي الوفاء
بن عقيل ، وأبي الفرج بن الجوزي .

وما أحفظ - لاعم صحابي ولا عن تابعي ولا عن إمام معروف - أنه استحب
قصد شيء من القبور للدعاء عنده . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الأئمة المروفين . وقد صنف الناس في

(١) وقول مالك : أصح لأن أبكر وعمر وغيرهما من الصحابة لم يكونوا يتمسحون
بالمنبر ولا غيره . والتمسح بالمنبر فيه نوع أو شبه من عمل أهل الجاهلية في تبركها
بآثار الصالحين . واتخاذها أوثاناً . ومن هنا كان غضب عمر رضى الله عنه وأمره
بقطع شجرة البيعة . فجاءه الله خير الجزاء . فإكان أقضه لدين الله ، وأحرمه
على حماية التوحيد .

الدعاء وأوقاته وأمكنته ، وذكروا فيه الآثار . فاذا ذكر أحد منهم في فضل الدعاء عند شيء من القبور حرفاً واحداً فليأعلم .

فكيف يجوز — والحالة هذه — أن يكون الدعاء عندها أجوب وأفضل ، والسلف تنكره ، ولا نعرفه وتنهى عنه ولا تأمرنا به ؟

نعم صار من نحو المائة الثالثة يوجد متفرقاً في كلام بعض الناس : فلان ترجى الإجابة عند قبره . وفلان يدعى عند قبره ونحو ذلك . كما وجد الإنكار على من يقول ذلك ويأمر به كائناً من كان . فإن أحسن أحواله أن يكون مجتهداً في هذه المسألة أو مقلداً فيمضو الله عنه .

أما إن هذا الذي قاله يقتضى استحباب ذلك فلا . بل قد يقال : هذا من جنس قول بعض الناس : للكلن القلاني يقبل النذر . والموضع القلاني ينذر له ، ويمينون عيناً أو يثراً أو شجرة أو مغارة ، أو حبراً أو غير ذلك من الأوثان . فكما لا يكون مثل هذا القول عمدة في الدين كذلك الأول .

ولم يلبثنا إلى الساعة عن أحد من السلف رخصة في ذلك إلا ماروى ابن لم برخص أحد أبي الدنيا في كتاب القبور بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال : **من السلف في الدعاء عند القبر** أخبرني سليمان بن يزيد الكعبي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من زارني بالمدينة محسباً كنت له شفيماً وشهيداً يوم القيامة » . قال ابن أبي فديك : وأخبرني عمر بن حفص : أن ابن أبي مليكة كان يقول « من أحب أن يقوم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فليجعل التذليل الذي في القبلة عند رأس القبر على رأسه » .

قال ابن أبي فديك : وسمعت بعض من أدركت يقول « بلغنا أنه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فتلا هذه الآية (٣٣ : ٥٦) إن الله وملائكته يصلون على النبي) فقال : صلى الله عليك يا محمد ، حتى يقولها سبعين مرة ، فتاده ملك : صلى الله عليك يا فلان ، ولم تسقط له حاجة » .

بطلان فهذا الأثر من ابن أبي فديك قد يقال فيه استحباب قصد الدعاء عند القبر
الاحتجاج بأثر ابن أبي فديك . ولا حجة فيه لوجوه .

• أحدها أن ابن أبي فديك روى هذا عن مجهول . وذكر ذلك المجهول
أنه بلاغ عن لا يعرف . ومثل هذا لا يثبت به شيء أصلاً . وابن أبي فديك
متأخر في حدود المائة الثانية ، ليس هو من التابعين ولا تابعيهم المشهورين ،
حتى يقال : قد كان هذا معروفاً في القرون الثلاثة . وحسبك أن أهل العلم بالمدينة
المتمدين لم ينقلوا شيئاً من ذلك .

وما يضعفه : أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « من صلى عليه
مرة صلى الله عليه عشراً » فكيف يكون من صلى عليه سبعين مرة جزاؤه
أن يصلى عليه ملك من الملائكة ؟ وأحاديثه المتقدمة تبين أن الصلاة والسلام
عليه تبلغه من البعيد والقريب .

الثاني : أن هذا إنما يقتضي استحباب الدعاء للزائر في ضمن الزيارة ، كما
ذكر ذلك العلماء في مناسك الحج . وليس هذا من مسائلنا . فإنا قد قدمنا أن
من زاره زيارة مشروعة ودعا في ضمنها لم يكره هذا . كما ذكره بعض العلماء .
مع ما في ذلك من النزاع . مع أن المنقول عن السلف كراهة الوقوف عند القبر
للدعاء . وهو أصح . وإنما المكروه الذي ذكرناه قصد الدعاء عنده ابتداء ،
كما أن من دخل المسجد فصلى تحية المسجد ودعا في ضمنها لم يكره ذلك ،
أو توضأ في مكان وصلى هناك ودعا في ضمن صلاته لم يكره ذلك . ولو تحرى
الدعاء في تلك البقعة أو في مسجد لا خصيصة له في الشرع دون غيره من المساجد
نهى عن هذا التخصيص .

الثالث : أن الاستجابة هنا لعلها لكثرة صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم
فإن الصلاة عليه قبل الدعاء ، وفي وسطه وآخره : من أقوى الأسباب التي يرجى
بها إجابة سائر الدعاء . كما جاءت به الآثار ، مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الثاني يروى موقوفاً ومرفوعاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى تصل على نبيك » رواه الترمذى .

وذكر محمد بن الحسن بن زباله فى كتاب أخبار المدينة فيما رواه عنه الزبير بن بكار وروى عنه عن عبد العزيز بن محمد الفراء وروى قال « رأيت رجلاً من أهل المدينة يقال له : محمد بن كيسان . يأتى - إذا صلى المصلى يوم الجمعة ونحن جلوس مع ربيعة بن أبى عبد الرحمن - فيقوم عند القبر ، فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو حتى يمسى . فيقول جلساء ربيعة : انظروا إلى ما يصنع هذا ؟ فيقول : دعوه . فإنما للمرء مانوى » .

ومحمد بن الحسن هذا صاحب أخبار . وهو مضعف عند أهل الحديث ، كالواقدي ونحوه ، لكن يستأنس بما يرويه ويعتبر به .

وهذه الحكاية قد يتمسك بها على الطرفين . فإنها تتضمن أن الذى فعله هذا الرجل أمر مبتدع عندهم . لم يكن من فعل الصحابة ولا غيرهم من علماء أهل المدينة ، وإلا لو كان هذا أمراً معروفاً من عمل أهل المدينة لما استغربه جلساء ربيعة وأنكروه ، بل ذكر محمد بن الحسن لما فى كتابه مع رواية الزبير بن بكار ذلك عنه يدل على أنهم على عهد مالك وذويه ما كانوا يعرفون هذا العمل ، وإلا لو كان هذا شائعاً بينهم لما ذكروا فى كتاب مصنف ما يتضمن استغراب ذلك . ثم إن جلساء ربيعة - وهم قوم قهواء علماء - أنكروا ذلك ، وربيعة أقروه . فنتائجه : أن يكون فى ذلك خلاف . ولكن تحليل ربيعة له بأن « لكل امرئ مانوى » لا يقتضى الإقرار على ما يكره . فإنه لو أراد الصلاة هناك لنهاه . وكذلك لو أراد الصلاة فى وقت نهى .

وإنما الذى أراد ربيعة - والله أعلم - أن من كانت له نية صالحة أئيب على نيته ، وإن كان الفعل الذى فعله ليس بمشروع ، إذا لم يعتمد مخالفة الشرع .
فهذا الدعاء ، وإن لم يكن مشروعاً ، لكن لصاحبه نية صالحة قد يثاب على نيته .

لا حجة فى
إقرار ربيعة
لدعائى عند
القبر

فيستفاد من ذلك : أنهم مجمعون على أن الدعاء عند القبر غير مستحب ، ولا خصيصة في تلك البقعة . وإنما الخير قد يحصل من جهة نية الداعي .

ثم إن ربيعة لم ينكر عليه متابعة لجلسائه : إما لأنه لم يبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن اتخاذ قبره عيداً » و « عن الصلاة عنده » فإن ربيعة كما قال أحمد : كان قليل العلم بالآثار ، أو بلغه ذلك ، لكن لم ير مثل هذا داخل في معنى النهي ، أو لأنه لم ير هذا محرماً . وإنما غايته : أن يكون مكروهاً . وإنكار المكروه ليس بفرض ، أو أنه رأى أن ذلك الرجل إنما قصده السلام والدعاء جاء ضمناً وتبعاً .

وفي هذا نظر . ولا ريب أن العلماء قد يختلفون في مثل هذا ، كما اختلفوا في صحة الصلاة عند القبر . ومن لم يبطلها قد لا ينهى عن فعل ذلك .

والصحة على الكتاب والسنة . وما كان عليه الساجدون ؛ مع أن محمد بن الحسن هذا قد روى أخباراً عن السلف تؤيد ما ذكرناه . فقال : حدثني عمر بن هرون عن سلمة بن وردان قال « رأيت أنس بن مالك يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم يسند ظهره إلى جدار القبر . ثم يدعو » .

فهذا إن كان ثابتاً عن أنس فهو مؤيد لما ذكرناه ، فإن أنساً لم يكن ساكناً بالمدينة ، وإنما كان يقدم من البصرة ، إما مع الحجيج أو نحوهم . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم إذا أراد الدعاء ، فالداعي ينبغي في حق مثله : إنما يكون ضمناً وتبعاً وهو مستدير القبر .

وذكر محمد بن الحسن عن عبد العزيز بن محمد ومحمد بن إسماعيل وغيرهما عن محمد بن هلال ، وعن غيره واحد من أهل العلم « أن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فيه قبره : هو بيت عائشة الذي كانت تسكنه ، وأنه مربع مبني بحجارة سود وقصة ، وأن الذي يلي القبلة منه أطوله ، والشرقي والغربي سواء . والشامي أقصها . وباب البيت مما يلي الشام . وهو مسدود بحجارة سود وقصة » .

ثم بنى عمر بن عبد العزيز على ذلك هذا البناء الظاهر ، وعمر بن عبد العزيز زوّاه^(١) لئلا يتخذه الناس قبلة تخص فيه الصلاة من بين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كما حدثني عبد العزيز ابن محمد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وحدثني مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

فهذه الآثار إذا ضمت إلى ما قدمنا من الآثار ، علم كيف كان حال السلف في هذا الباب . وأن ما عليه كثير من الخلف في ذلك هو من المنكرات عندهم .

ولا يدخل في هذا الباب ما يروى من : أن قوما سمعوا رد السلام من قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو قبور غيره من الصالحين . وأن سميد بن المسيب كان « يسمع الأذان من القبر ليالي الحرّة » ونحو ذلك .

فهذا كله حق ليس مما نحن فيه^(٢) : والأمر أجل من ذلك وأعظم . وكذلك أيضاً ما يروى « أن رجلاً جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الجذب عام الرمادة . فرآه وهو يأمره : أن يأتي عمر ، فيأمره أن يخرج فيستقي بالناس » فإن هذا ليس من هذا الباب ، ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم ، وأعرف من هذه الوقائع كثيراً .

(١) أي جملة مثل الزاوية للثلاثة .

(٢) أي لعل سميد بن المسيب سمع ذلك منما . ولم يبين الراوى عنه ذلك وإنما سمع القطة - وهو الحجة هنا - لما ثبت منه شيء عن خبر الأمة وأفضلها وأحبها وأقربها إلى الله وإلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود المقتضى ، مثل : أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم . وكانت تمرض لهم أمور هامة يحتاجون أن يسمعوا فيها صوت النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك سؤال بعضهم للنبي صلى الله عليه وسلم أولئذ من أمته حاجته فتقضى له . فإن هذا قد وقع كثيراً ، وليس هو مما نحن فيه .

وعليك أن تعلم أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال ، فإنه هو القائل صلى الله عليه وسلم « إن أحدكم ليسألني المسألة فأعطيه إياها ، فيخرج بها يتأبطها ناراً ، فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لي البخل » .

قربا النبي
الولي في
نوم لا ينج
به إلا أهل
الجاهلية

وأكثر هؤلاء السائلين للمحن لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم^(١) ، كما أن السائلين له في الحياة كانوا كذلك ، وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة .

فهذا القدر إذا وضع يكون كرامة لصاحب القبر^(٢) . أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا .

فإن الخلق لم ينهوا عن الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد استهانة بأهلها ، بل لما يخاف عليهم من الفتنة وإنما تكون الفتنة إذا انعقد سببها . فلو أنه قد يحصل عند القبور ما يخاف الافتتان به لما نعى الناس عن ذلك .

وأيضاً ما يذكر من الكرامات وخوارق العادات التي توجد عند قبور أكرام الله للنبي أو الولي الأنبياء والصالحين . مثل نزول الأنوار والملائكة عندها . وتوق الشياطين والبهائم لا يقتضى عبادة لها ، واندفاع النار عنها وعن جاورها ، وشفاعتها بعضهم في جيرانه من الموتى ، واستحباب الاندفاع عند بعضهم ، وحصول الأُنس والسكينة عندها ، ونزول بعد موته

(١) بل إن زلزلة عقيدة التوحيد من قلوبهم بإجابة هذا الدعاء هو الأقرب ، بل هو الذي وقع الناس فيه ، فصرخوا حقوق الإلهية لمن زين لهم الشيطان أنهم جاءهم في النوم . وبأطول خيبة من أقام دينه على تلك اللامات الخرافية .

(٢) وهذا هو الذي فتن به عباد القبور ، إذ زعموا أن من كرامة الموتى : هي قضاء حاجات السائلين عند قبورهم .

المذاب بمن استهان بها . فجنس هذا حق ليس بما نحن فيه ^(١) . وما في قبور
الأنبياء والصالحين من كرامة الله ورحمته ، وما لها عند الله من الحرمة والكرامة
فوق ما يتوهمه أكثر الخلق ، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك
وكل هذا لا يقتضى استحباب الصلاة ، أو قصد الدعاء والنسك عندها ، لما في
قصد العبادات عندها من المفاسد التي حذر منها الشارع كما تقدم . فذكرت هذه
الأمر لأنها مما يتوهم معارضته لما قلنا ، وليس كذلك .

الوجه الرابع : أن اعتقاد استجابة الدعاء عندها وفصله : قد أوجب أن تتناب
لذلك وتقصد ، وربما اجتمع القبوريون عندها اجتماعات كثيرة في مواسم معينة وهذا
بمينه هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيداً »
وبقوله « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وبقوله
صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا القبور مساجد . فإن من كان قبلكم كانوا
يتخذون القبور مساجد » .

حتى إن بعض القبور يجتمع عندها القبوريون في يوم من السنة ويسافرون
إليها لإقامة العيد . إما في الحرم ، أو رجب ، أو شعبان ، أو ذى الحجة أو غيرها
للاولاد والأعياد التي
تقام للقبور

(١) إن كرامة الله لأنبيائه وأوليائه الثقلين : إنما هي بما يسطيهم في البرزخ من
الرضوان والنعم والدرور الذي يخص كل واحد منهم على درجته في الإيمان
والتقوى ، ولا يصيب شيء من ذلك أحداً لا يستحقه من القبورين الآخرين ، ولا
علاقة لذلك بما يقام عليهم من القباب والمقاصير والمساجد ، بل الثابت أن الأئمة تنزل
على بناء هذه القباب والمقاصير والعاكفين عندها والمتتابعين لها حبا ورضا بها .
وإشارة لها ، والمعجزة للنبي والكرامة للولي : إنما يراها الناس في حياة النبي والولي :
لحاجتهم إلى الانتفاع بها في دينهم بتصديقهم والافتداء بهم . وما مات النبي إلا وقد
بلغ الرسالة وأدى الأمانة . فلم تبق الكرامة إلا في الفردوس الأعلى له صلى الله عليه
وسلم والحق في الدين إنما ثبت بقول الله وقول الرسل صلى الله عليه وسلم لا بالرؤى
والتامات ، ولا بالأوهام والادعاءات

وبعضها يجتمع عندها في يوم عاشوراء . وبعضها في يوم عرفة . وبعضها في النصف من شعبان ، وبعضها في وقت آخر ، بحيث يكون لها يوم من السنة تقصد فيه ، ويجتمع عندها فيه كما تقصد عرفة ومزدلفة ومنى في أيام معلومة من السنة ، وكما يقصد مصلى المصريوم الميدين ، بل ربما كانت الاهتمام بهذه الاجتماعات في الدين والدنيا أهم وأشد .

ومنها ما يسافر إليه من الأمصار في وقت معين أو وقت غير معين ، تقصد الدعاء عنده والعبادة هناك ، كما يقصد بيت الله الحرام لذلك . وهذا السفر لا أعلم بين المسلمين خلافاً في تحريره والنهي عنه ، إلا أن يكون خلافاً حادثاً . وإنما ذكرت الوجهين للتقدمين في السفر المجرّد لزيارة القبور .

فأما إذا كان السفر للعبادة عندها بالدعاء أو الصلاة ، أو إقامة العيد ، أو نحو ذلك ، فهذا لأرب فيه ، حتى إن بعضهم يسميه الحج ويقول : يريد الحج إلى قبر فلان وفلان .

ومنها ما يقصد الاجتماع عنده في يوم معين من الأسبوع^(١) وفي الجملة : هذا الذي يفعل عند هذه القبور هو بيمينه الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيداً » .

فإن اعتياد قصد المكان المعين في وقت معين عائد بمود السنة أو الشهر ، أو الأسبوع : هو بيمينه معنى العيد ، ثم ينهى عن ذلك وجهه ، وهذا هو الذي تقدم عن الإمام أحمد إنكاره ، قال : وقد أفرط الناس في هذا جداً وأكثروا ، وذكر ما يفعل عند قبر الحسين .

(١) وإنما عظمت هذه القبور التي يشكو شيخ الإسلام من تعظيمها وإقامة الشعائر والمناسك لها كأيام الحج . لما زعم لها من السكرامات ، وإجابة الدعوات عندها . ولما أقيم لها من القباب وبني لها من معابد الوثنية باسم المساجد . ولولا ذلك لما قصدتها أحد . ولا عيدوا لها هذه الأعياد ولا شدوا لها الرحال .

وقد ذكرت فيما تقدم أنه يكره اعتياد عبادة في وقت إذا لم تجيء بها السنة ، فكيف اعتياد مكان معين في وقت معين ؟

ويدخل في هذا مايفعل بمصر عند قبر نفيسة وغيرها ، ومايفعل بالعراق عند القبر الذي يقال : إنه قبر علي رضي الله عنه ، وقبر الحسين وحذيفة بن اليمان ، ولسان الفارسي ، وقبر موسى بن جعفر ، ومحمد ابن علي الجواد ببغداد ، وعند قبر أحمد بن حنبل ، ومعروف الكرخي وغيرها ، وما يفعل عند قبر أبي يزيد البسطامي ، وكان يفعل نحو ذلك بحران عند قبر يسمى قبر الأنصاري ، إلى قبور كثيرة في أكثر بلاد الإسلام لا يمكن حصرها . كما أنهم بنوا على كثير منها مساجد . وبعضها منصوص ، كما بنوا على قبر أبي حنيفة والشافعي وغيرهم .

وهؤلاء الفضلاء من الأمة^(١) إنما ينبغي محبتهم واتباعهم ، وإحياء مآحيدهم من الدين ، والدعاء لهم بالمنفرة والرحمة والرضوان ونحو ذلك .

فإنما اتخاذ قبورهم أعيادا : فهو مما حرمه الله ورسوله ، واعتياد قصد هذه القبور في وقت معين ، والاجتماع العام عندها في وقت معين : هو اتخاذها عيدا ، كما تقدم . ولا أعلم بين المسلمين أهل العلم في ذلك خلافا . ولا يكثر بكثرة البلديات الفاسدة . فإن هذا من التشبه بأهل الكتابين الذي أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في هذه الأمة .

وأصل ذلك : إنما هو اعتقاد فضل الدعاء عندها . وإلا فلو لم يتم هذا الاعتقاد بالقلوب لانتفى ذلك كله . فإذا كان قصد هذا للدعاء يجر هذه المفاسد

(١) باستثناء أمثال معروف الكرخي الصوفي الذي أوصى قبل موته أن يتخذ قبره وثنا ، وأبي يزيد البسطامي ، الصوفي الذي كان يدعو بكل قوته إلى دين الصوفية في وحدة الوجود ، ويقول : سبحاني ما أعظم شأنى ، لأنه ما شهد في نفسه إلا ربه وهؤلاء هم الذين شرعوا للناس اتخاذ قبورهم أعيادا وأوثانا بما جفروا في قلوب الناس من الصوفية الوثنية .

كان حراما كالصلاة عندها وأولى . وكان ذلك فتنة للخلق وفتحاً لباب الشرك ، وإغلاقاً لباب الإيمان

فصل

قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد . وعن الصلاة عندها . وعن اتخاذها عيدا ، وأنه دعا الله أن لا يتخذ قبره وثنا يعبد . وقد تقدم أن اتخاذ المكان عيدا هو اعتياد إتيانه للعبادة عنده أو غير ذلك . وقد تقدم النهي الخاص عن الصلاة عندها وإليها ، والأمر بالسلام عليها والدعاء لها .

وذكرنا ما في دعاء المرء لنفسه عندها من الفرق بين قصدها لأجل الدعاء ، أو الدعاء ضمنا وتبعا .

القراءة والذكر
عند القبور
من البدع
المحدثه

وتام الكلام في ذلك بذكر سائر العبادات : فالتقول فيها جميعا كالقول في الدعاء . فليس في ذكر الله هناك أو القراءة عند القبر أو الصيام عنده ، أو الذبح عنده فضل على غيره من البقاع ، ولا قصد ذلك عند القبور مستحبا . وما علمت أحدا من علماء المسلمين يقول : إن الذكر هناك ، أو الصيام والقراءة : أفضل منه في غير تلك البقعة .

فأما ما يذكره بعض الناس من أنه ينتفع الميت بسماع القرآن بخلاف ما إذا قرئ في مكان آخر : فهذا إذا عني به : أنه يصل الثواب إليه إذا قرئ عند القبر خاصة ، فليس عليه أحد من أهل العلم المعروفين . بل الناس على قولين . أحدهما : أن ثواب العبادات البدنية من الصلاة والقراءة وغيرها يصل إلى الميت ، كما يصل إليه ثواب العبادات المالية بالاجماع . وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ، وقول طائفة من أصحاب الشافعي ومالك . وهو الصواب لأدلة كثيرة ذكرناها في غير هذا الموضع .

والثاني : أن ثواب العبادة البدنية لا يصل إليه بحال . وهو المشهور عند أصحاب الشافعي ومالك . وما من أحد من هؤلاء يخصص مكانا بالوصول أو عدمه . فأما استماع الميت للأصوات من القراءة وغيرها : فحق ، لكن الميت ما يبق يثاب بمد الموت على عمل يعله هو بعد الموت من استماع أو غيره . وإنما ينعم أو يعذب بما كان قد عمله في حياته هو ، أو بما يعمل غيره بعد الموت من أثره ، أو بما يعمل به . كما قد اختلف في تمزيقه بالناحية عليه . وكما ينعم بما يهدى إليه . وكما ينعم بالدعاء له ، وإهداء العبادات المالية بالاجماع . وكذلك قد ذكر طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، ونقلوه عن أحد ، وذكروا فيه آثارا « أن الميت يتألم بما يفعل عنده من المعاصي » فقد يقال أيضاً : إنه ينعم بما يسمعه من القراءة وذكر الله .

وهذا - لو صح - لم يوجب استحباب القراءة عنده . فإن ذلك لو كان لم يشرع النبي مشروعا لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته .
(س) القراءة عند القبر

وذلك لأن هذا - وإن كان نوع مصلحة - ففيه مفسدة راجحة ، كما في الصلاة عنده . وتنعم الميت بالدعاء له والاستغفار والصدقة عنه ، وغير ذلك من العبادات يحصل له به من النفع أعظم من ذلك . وهو مشروع ولا مفسدة فيه . ولهذا لم يقل أحد من العلماء : بأنه يستحب قصد القبر دائماً للقراءة عنده . إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام : أن ذلك ليس مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته . لكن اختلفوا في القراءة عند القبور : هل هي مكروهة ، أم لا تسكره ؟ والمسألة مشهورة . وفيها ثلاث روايات عن أحد .

إحداها : أن ذلك لا بأس به . وهي اختيار الخلال وصاحبه وأكثر التأخرين من أصحابه . وقالوا : هي الرواية المتأخرة عن أحد ، وقول جماعة من أصحاب أبي حنيفة . واعتمدوا على ما نقل عن ابن عمرو رضي الله عنهما « أنه

أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتيح سورة البقرة وخواتيمها ، ونقل أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة .

والثانية : أن ذلك مكروه . حتى اختلف هؤلاء : هل تقرأ الفاتحة في صلاة الجنائز إذا صلى عليها في المقبرة ؟ وفيه عن أحمد روايتان . وهذه الرواية هي التي رواها أكثر أصحابه عنه . وعليها قدماء أصحابه الذين صحبوه . كعبد الوهاب الوراق . وأبو بكر المروزي ونحوهما : وهي مذهب جمهور السلف ، كأبي حنيفة ومالك ، وهشيم بن بشير وغيرهم . ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام . لأن ذلك كان عنده بدعة . وقال مالك : ما علمت أحداً يفعل ذلك . فلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلونه .

والثالثة : أن القراءة عنده وقت الدفن لأبأس بها . كما نقل عن ابن عمرو رضى الله عنهما . وعن بعض المهاجرين . وأما القراءة بعد ذلك ، مثل الذين ينتابون القبر للقراءة عنده : فهذا مكروه . فإنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلاً .

وهذه الرواية لعلها أقوى من غيرها لما فيها من التوفيق بين الدلائل والذين كرهوا القراءة عند القبر كرهاً بعضهم ، وإن لم يقصد القراءة هناك ، كما تكروه الصلاة . فإن أحمد نهى عن القراءة في صلاة الجنائز هناك .

ومعلوم أن القراءة في الصلاة ليس المقصود بها القراءة عند القبر . ومع هذا فالفرق بين ما يفضل ضمناً وتبها ، وما يفضل لأجل القبر : بَيِّن كما تقدم . والوقوف التي ونهضها الناس على القراءة عند قبورهم فيها من الفائدة : أنها تعين على حفظ القرآن . وأنها رزق لحفاظ القرآن ، وباعثة لهم على حفظه ودرسه وملازمته ^(١)

الوقوف
للقراءة عند
القبور ليست
مشروعة

(١) لقد كان هذا من أقوى أسباب إمامة القرآن قتها وعلماء وعلماء وإن حفظوه حروفاً والفاظاً لأنهم يحترفون قراءته للموتى ، على مثال كهنة قدماء المصريين =

وإن قدر أن القارىء لا يثاب على قراءته ، فهو مما يحفظ به الدين ، كما يحفظ بقراءة الكافر وجهاد الفاجر . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » .

وبسط الكلام فى الوقوف وشروطها قد ذكر فى موضع آخر . وليس هذا هو المقصود هنا .

فأما ذكر الله هناك فلا يكره ، لكن قصد البقرة للذكر هناك بدعة قصد القبور مكروهة . فإنه نوع من اتخاذها عيدا . وكذلك قصدها للصيام عندها ومن رخص فى القراءة : فإنه لا يرخس فى اتخاذها عيدا ، مثل أن يحمل له وقت معلوم يمتد فيه القراءة هناك ، أو يجتمع عنده للقراءة ونحو ذلك ، كما أن من يرخس فى الذكر والدعاء هناك لا يرخس فى اتخاذها عيدا لذلك . كما تقدم .

وأما الذبح هناك فنهى عنه مطلقا . ذكره أصحابنا وغيرهم . لما روى أنس بن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا عقر فى الإسلام » رواه أحمد وأبو داود . وزاد : قال عبد الرزاق « كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة » .

قال أحمد فى رواية للروزي : قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا عقر فى الإسلام » كانوا إذا مات لهم الميت نَحَرُوا نَحْرًا عَلَى قَبْرِهِ . فعنى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . كره أبو عبد الله أكل لحمه .

== الوثنيين . وبذلك هان القرآن ، وزل من نفوس القادة والرؤساء بل والعامة حتى أصبح أقل منزلة فى نفوسهم من قول الشيوخ وآرائهم وعادات الآباء وتعاليمهم وحتى أصبح فى زمننا هذا أقل من قوانين القرعة وصلاتهم . ولم يبق له فى العقائد والعبادات والأخلاق والأدب والأحكام والدولة والأسرة أى أثر ولا قيمة . كل ذلك من آثار امتنانه للموتى والمقابر والحجب والتأثم . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وهل كان السلف يستعينون على حفظ القرآن بهذا ؟ أو هل أثر عن أحد من الخلفاء الراشدين قراءة القرآن على المقابر ؟ ولكن هى السنن . حين تتحكم الأهواء ، فيتمسك الناس لجملها ديناً أى دليل . ولو كان أوهى من بيت المنكوبين .

قصد القبور
لذا ذكر بدعة
الذبح عند
القبور من
عمل الجاهلية

قال أصحابنا : وفي معنى هذا ما يفعله كثير من أهل زماننا في التصديق عند القبر بجذب أو نحوه . فهذه أنواع العبادات البدنية ، أو المالية أو المركب منها .

فصل

العكوف عند القبر وسداته وتعليق الستور عليه . كأنه بيت الله الكعبة .
ومن الحرمات : العكوف عند القبر والمجاورة عنده ، وسداته ، وتعليق الستور عليه : فإننا قد بينا أن نفس بناء المسجد عليه منعه عنه باتفاق الأمة ، محرم بدلالة السنة . فكيف إذا ضم إلى ذلك المجاورة . في ذلك المسجد والعكوف فيه كأنه المسجد الحرام ؟ بل عند بعضهم العكوف فيه أحب إليه من العكوف في المسجد الحرام . إذ من الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حياء لله :

بل حرمة ذلك المسجد المبني على القبر الذي حرمه الله ورسوله أعظم عند القبوريين من حرمة بيوت الله التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . وقد أسست على تقوى من الله ورضوان .

قد بلغ الشيطان بهذه البدع مأربه من الشرك الأكبر
وقد بلغ الشيطان بهذه البدع إلى الشرك العظيم في كثير من الناس ، حتى إن منهم من يعتقد أن زيارة المشاهد التي على القبور — إما قبري ، أو شيخ ، أو بعض أهل البيت — أفضل من حج البيت الحرام . ويسمى زيارتها الحج الأكبر ومن هؤلاء من يرى أن السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من حج البيت وبعضهم إذا وصل إلى المدينة رجع ولم يذهب إلى البيت الحرام ، وظن أنه حصل له المقصود . وهذا لأنهم ظنوا أن زيارة القبور إنما هو لأجل الدعاء عندها والتوسل بها ، وسؤال الميت ودعائه .

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الكعبة . ولو علموا أن المقصود : إنما هو عبادة الله وحده لا شريك له وسؤاله ودعائه ، وأن المقصود بزيارة القبور هو الدعاء لها ، كما يقصد بالصلاة على الميت : لزال هذا الشرك عن

قلوبهم . ولهذا نجد كثيراً من هؤلاء يسأل الميت والفائب كما يسأل ربه . فيقول اغفر لى وارحمى ، وتب على ، ونحو ذلك .

وكثير من الناس تتمثل له صورة الشيخ المستفاد به . ويكون ذلك شيطانا قد خاطبه ، كما تفعل الشياطين بعيدة الأوثان .

وأعظم من ذلك قصد الدعاء عنده والنذر له ، أو للسنة الماكفين عليه ، أو المجاورين عنده من أقاربه أو غيرهم ، واعتقاد أنه بالنذر له قضيت الحاجة ، أو كشف عنه البلاء .

فإننا قد بينا بقول العاصى ، مسدود : أن نذر العمل المشروع لا يأتى بخير . وأن الله لم يحمله سبباً للترك حاجة ، كما جعل الدعاء سبباً لذلك ، فكيف بنذر المصيبة الذى لا يجوز الوفاء به ؟

واعلم أن المقبورين من الأنبياء والصالحين المدفونين يكرهون ما يفعل عندهم كل الكراهة ، كما أن المسيح يكره ما يفعله النصارى به ، وكما كان أنبياء بنى إسرائيل يكرهون ما يفعله الأتباع .

فلا يحسب المرء المسلم أن النهى عن اتخاذ القبور أعياداً وأوثاناً فيه غص من كرامة أصحابها ، بل هو من باب إكرامهم .
وذلك أن القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن ، فتحد أكثر هؤلاء الماكفين على القبور مرضين عن سنة ذلك المقبور وطريقه ، مشتغلين بقبوره عما أمر به ودعا إليه .

ومن كرامة الأنبياء والصالحين : أن يتبع ما دعوا إليه من العمل الصالح ، ليكثر أجرم بكثرة أجور من تيممهم ، كما قال صلى الله عليه وسلم « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه من غير أن ينقص من أجورهم شئ » .
إنما اشتغلت قلوب طوائف من الناس بأنواع من المبادلات المتبدعة ،

النهى عن
اتخاذ القبور
أعياداً إنما
هو لإكرام
المقبرين

إما من الأدعية ، وإما من الأسفار ، وإما من الساعات ونحو ذلك - لإعراضهم عن المشروع أو بعضه أعنى لإعراض قلوبهم ، وإن قاموا بصورة المشروع ، وإلا فن أقبل على الصلوات الخس بوجهه وقلبه ، عاقلان لما اشتملت عليه من الكلم الطيب والعمل الصالح ، مهتماً بها كل الاهتمام : أغتته عن كل ما يتوهم فيه خيراً من جنسها .

ومن أسنى إلى كلام الله وكلام رسوله بقله ، وتدبره بقلبه : وجد فيه من الفهم والحلاوة والمهدى وشفاء القلوب ، والبركة والمنفعة ما لا يحده في شيء من الكلام : لا منظومه ، ولا مثنوره .

ومن اعتاد الدعاء المشروع في أوقاته : كالأسحار ، وأدبار الصلوات والسجود ونحو ذلك أغناه عن كل دعاء مبتدع في ذاته أو في بعض صفاته .
فعل العاقل أن يجتهد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك ، ويمتنع عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن . فإنه من يتحرى أخيراً يعطه ومن يتوق الشريعة .

فصل

فأما مقامات الأنبياء والصالحين ، وهي الأمكنة التي قاموا فيها ، أو أقاموا أو عبدوا الله سبحانه فيها ، لكنهم لم يتخذوها مساجد :
فألقى بلنفي في ذلك قولان عن العلماء المشهورين .

أحدهما : النهي عن ذلك وكرهه ، وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا
أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع ، مثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
قصدها للعبادة كما قصد الصلاة في مقام إبراهيم ، وكما كان يتحرى الصلاة عند
الاسطوانة ، وكما يقصد المساجد للصلاة ، ويقصد الصف الأول ونحو ذلك .

والقول الثاني : أنه لا بأس باليسير من ذلك كما نقل عن ابن عمر « أنه كان

لا تقصد
بقعة للعبادة
إلا ما جاء به
الشرع

يتحرى قصد المواضع التي سلكها النبي صلى الله عليه وسلم « وإن كان النبي قد سلكها اتفاقاً لا قصداً .

قال سندی الخواتمي : سألنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك معلى » وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وآثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم : أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها ؟ فقال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يأتيه ، فيصل في بيته حتى يتخذ مسجداً » أو على ما كان يفعل ابن عمر : كان يتتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه رؤى يصب في موضع ماء ، فسئل عن ذلك ؟ فقال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصب ههنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس . قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جداً ، وأكثروا في هذا المعنى فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده . رواهما الخلال في كتاب الأدب .

فقد فصل أبو عبد الله في المشاهد وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين ، من غير أن تكون مساجد لهم ، كمواضع بالمدينة : بين القليل الذي لا يتخذونه عيداً ، والكثير الذي يتخذونه عيداً كما تقدم .

وهذا التفصيل جمع فيه بين الآثار وأقوال الصحابة . فإنه قد روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة قال « رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أما كن من الطريق ، ويصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها . وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة » قال موسى : وحدثني نافع « أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة » .

فهذا ما رخص فيه أحد رضى الله عنه .

تهى عمر عن
اتخاذ مصلى
النبي (ص)
في الطريق
مصلى

وأما ما كرهه : فروى سعيد بن منصور في سننه حدثنا أبو معاوية حدثنا
الأعشى عن معمر بن سويد عن عمر رضى الله عنه قال « خرجنا معه في حجة
حبها . فقرأ بنا في الفجر : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَحِبَّابِ الْفِيلِ ﴾
(لثيلاف قريش) في الثانية . فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدروا المسجد
فقال : ما هذا ؟ قالوا مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال :
« هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم : اتخذوا آثار أنبيائهم بيماً . من عارضت له
منكم الصلاة فيه فليصل . ومن لم تعرض له الصلاة فليمض » .

فقد كره عمر رضى الله عنه اتخاذ مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عيداً . وبين
أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا .

وفي رواية عنه « أنه رأى الناس يذهبون مذاهب . فقال : أين يذهب
هؤلاء ؟ فقيل : يا أمير المؤمنين ، مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم . فهم
يصلون فيه فقال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ، كانوا يتبعون آثار
أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيماً . فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد
فليصل . ومن لا فليمض ولا يتعمدها » .

وروى محمد بن وضاح وغيره « أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي
بوج تحتها النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان . لأن الناس كانوا يذهبون
تحتها » يخاف عمر الفتنة عليهم .

وقد اختلف العلماء رضى الله عنهم في إتيان تلك المشاهد .

فقال محمد بن وضاح : كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان
تلك المساجد ، وتلك الآثار التي بالمدينة ، ما عدا قُباً واحداً . ودخل سفيان
الثوري بيت المقدس وصلى فيه . ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها .

فهؤلاء كرهوها مطلقاً . لحديث عمر رضى الله عنه هذا لأن ذلك يشبه

الصلاة عند المقابر . إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعياداً ، وإلى التشبه بأهل الكتاب ولأن ما فعله ابن عمر لم يرافقه عليه أحد من الصحابة . فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ، ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار : أن أحداً منهم كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي صلى الله عليه وسلم .

والصواب مع جمهور الصحابة . لأن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم تكون بطاعة أمره . وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله . فإذا قصد النبي صلى الله عليه وسلم العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له . كقصد المشاعر والمساجد .

الصواب في
متابعة جمهور
الصحابة ، لا
ما انفرد به
الواحد

وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول ، أو غير ذلك ، مما يعلم أنه لم يتحرر ذلك للمكان : فإننا إذا تحررنا ذلك المكان لم نكن متبعين له . فإن الأعمال بالنيات .

واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إثباتها . وذكر طائفة من المصنفين من أصحابنا وغيرهم في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد . وعدوا منها مواضع وسموها

وأما أحمد : فرخص منها فيما جاء به الآثار من ذلك ، إلا إذا اتخذت عيداً . مثل أن تُختاب لذلك ، ويجتمع عندها في وقت معلوم ، كما يرخس في صلاة النساء في المساجد جماعات ، وإن كانت بيوتهن خيراً لهن إلا إذا تبرجن . وجمع بذلك بين الآثار . واحتج بحديث ابن أم مكتوم .

ومثله ما أخرجه في الصحيحين عن عتيبان بن مالك قال « كنت أصلي لقومي بني سالم . فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أنكرت بصرى وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي . فلو ددت أنك جئت فصليت في بيتي مكاناً حتى آخذة مسجداً . فقال : أفعل إن شاء الله . ففدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر معه ، بعد ما اشتد النهار . فاستأذن النبي صلى الله

عليه وسلم ، فأذنت له . فلم يجلس ، حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبّر ، وصنّفنا وراءه . فصلّى ركعتين . ثم سلم وسلّمنا حين سلم .
ففي هذا الحديث : دلالة على أن من قصد أن يبني مسجده في موضع صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس به . وكذلك قصد الصلاة في موضع صلاته .

لكن هذا كان أصل قصده بناء مسجد ، فأحب أن يكون موضعاً يصلي له فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ليكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يرسم المسجد ، بخلاف مكان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقاً ، فاتخذ مسجداً لا حاجة إلى المسجد ، لكن لأجل صلاته فيه .

فأما الأمكنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقصد الصلاة والدعاء عندها فقصد الصلاة أو الدعاء فيها سنة ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً له كما إذا تحرى الصلاة أو الدعاء في وقت من الأوقات . فإن قصد الصلاة أو الدعاء في ذلك الوقت سنة كسائر عباداته ، وسائر الأفعال التي فعلها على وجه التقرب . ومثل هذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن يزيد بن أبي عبيد قال « كان سلمة ابن الأكوع يتحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المصحف . فقلت له : يا أبا مسلم ، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الاسطوانة ؟ قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها » .

وفي رواية لسلمة عن سلمة بن الأكوع « أنه كان يتحرى الصلاة في موضع المصحف بسبب فيه . وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى ذلك المكان ، وكان بين المنبر والقبلة قدر عمر الشاة » .

وقد غلن بعض المصنفين أن هذا مما اختلف فيه ، وجمله والقسم الأول سواء .

وليس بجيد . فإنه هنا قد أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتحرى البقعة » فكيف لا يكون هذا القصد مستحباً ؟

نم إيطان بقعة في السجد لا يصل إلا فيها منى عنه كما جاءت به السنة والإيطان ليس هو التحرى من غير إيطان .

فيجب الفرق بين اتباع النبي صلى الله عليه وسلم والاستئنان به فيما فعله ، وبين ابتداء بدعة لم يسنها لأجل تعلقها به .

وقد تنازع العلماء فيما إذا فعل الله صلى الله عليه وسلم فعلاً من المباحات لسبب ، وفعلناه نحن تشبهاً به ، مع انتفاء ذلك السبب . فنهم من يستحب ذلك . ومنهم من لا يستحبه .

وعلى هذا يخرج فعل ابن عمر رضى الله عنهما . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصل في تلك البقاع التي في طريقه » لأنها كانت منزلة ، لم يتحر الصلاة فيها للمنى في البقعة .

فنزير هذا : أن يصل المسافر في منزله . وهذا سنة .

فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقاً : فهذا لم ينقل عن غير ابن عمر من الصحابة ، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجاً وعماراً أو مسافرين . ولم ينقل عن أحد منهم : أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحباً لكانوا إليه أسبق . فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

ينبغي التفرق
بين ما فعله
النبي (ص)
قصدًا وما فعله
أضافًا

لم يتحر الخلفاء الراشدون ما كان يتحرى جاهل الصحابة ؟
 ولم يتحر هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين ، بل هو مما ابتدع . وقول الصحابي ، وفعله - إذا خالفه نظيره - ليس بحجة . فكيف إذا انفرد به عن جاهل الصحابة ؟
 ابن عمر

وأيضاً : فإن تحرى الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل الكتاب مما نهيننا عن التشبه بهم فيه . وذلك ذريعة إلى الشرك بالله . والشارع قد حسم هذه المسألة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وعند غروبها . والنهي عن اتخاذ القبور مساجد . فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان ، سداً للذريعة ، فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قياهم فيه ، أو صلاحهم فيه ، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه ؟ ولو ساء هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه ، وقصد جبل ثور والصلاة فيه ، وقصد الأماكن التي يقال : إن الأنبياء قاموا فيها ، كالقمامين الذين بجبل قاسيون بدمشق الذين يقال : إنهما مقام إبراهيم وعيسى والمقام الذي يقال : إنه مفارقة دم قابيل . وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرها .

الشرك مقترن بالكذب
 ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاصد القبور . فإنه يقال : إن هذا مقام نبي ، أو قبر نبي ، أو ولي - بخبر لا يعرف قائله ، أو بمنما لا تعرف حقيقته - ثم يرتب على ذلك اتخاذ مسجداً . فيصير وثناً يعبد من دون الله تعالى : شرك مبني على إلفك . والله سبحانه يقرن في كتابه بين الشرك والكذب ، كما يقرن بين الصدق والإخلاص .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « عَدَلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ - مرتين - ثم قرأ قول الله تعالى (٢٢ : ٣٠ ، ٣١) فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ، حنفاء لله غير مشركين به) . وقال تعالى (٦ : ٢٢ - ٢٤) وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا :

أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون)
وقال تعالى عن الخليل (٣٧ : ٨٥ ، ٨٦) إذ قال لأبيه وقومه ماذا تعبدون ؟
أُنْزِلَ كَمَا آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ ؟) .

وقال تعالى (٦ : ٩٤) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة - إلى قوله -
وضل عنكم ما كنتم تزعمون) .
وقال تعالى (٣٩ : ١ - ٣) تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم - إلى قوله -
إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار) .

وقال تعالى (١٠ : ٢٨ - ٣٠) ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا :
مكانكم أتم وشركاؤكم - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون)
وقال تعالى (١٠ : ٦٦) ألا إن لله من فى السموات ومن فى الأرض ، وما يتبع
الذين يدعون من دون الله شركاء . إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون)
وقال تعالى (٧ : ١٥٣) إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم . وذلة
فى الحياة الدنيا ، وكذلك نجزي المفترين) .

قال أبو قلابة : هى لكل مبتدع من هذه الأمة إلى يوم القيامة . وهو كما
قال .

فان أهل الكذب والفرية عليهم من الغضب والذلة ما أوعدهم الله به .
والشرك وسائر البدع مبنها على الكذب والافتراء . ولهذا فإن كل من كان عن
التوحيد والسنة أبعد : كان إلى الشرك والابتداع والافتراء أقرب : كالرافضة الذين
هم أكذب طوائف أهل الأهواء ، وأعظمهم شركا . فلا يوجد فى أهل الأهواء
أكذب منهم ، ولا أبعد عن التوحيد ، حتى إنهم يخربون مساجد الله التى يذكر
فيها اسمه ، فيعطونها عن الجمعات والجماعات ، ويعمرون المشاهد التى أقيمت على
القبور التى نهى الله ورسوله عن اتخاذها . والله سبحانه فى كتابه إنما أمر بعارة
المساجد لا المشاهد .

الرافضة أبعد
الناس عن
التوحيد
والصدق

قَالَ تَعَالَى (٢: ١١٤) وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسِعَى فِي خَرَابِهَا () وَلَمْ يَقُلْ : مُشَاهِدُ اللَّهِ .

وَقَالَ تَعَالَى (٧: ٢٩) قُلْ أَمْرُ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ () وَلَمْ يَقُلْ : عِنْدَ كُلِّ مُشْهَد .

وَقَالَ تَعَالَى (٩: ١٧، ١٨) مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ . أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ . إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ، وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ، فَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ () وَلَمْ يَقُلْ : مُشَاهِدُ اللَّهِ .

بَلِ الْمَشَاهِدِ إِنَّمَا يَعْمُرُهَا مِنْ يَخْشَى غَيْرَ اللَّهِ ، وَرَجَوْا غَيْرَ اللَّهِ . وَلَا يَعْمُرُهَا إِلَّا مَنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ .

المشركون

يخربون

مساجد الله

ويعمرون

معابد الوثنية

وَقَالَ تَعَالَى (٢٤: ٣٦ - ٣٨) فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَذْوَانِ وَالْأَصْوَالِ رِجَالٌ لَا تُلِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ، لِيَجْزِيَهمَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ () .

وَقَالَ تَعَالَى (٢٢ : ٤٠) وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا () وَقَالَ تَعَالَى (٧٢ : ١٨) وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ^(١) () وَلَمْ يَقُلْ : وَأَنَّ الْمَشَاهِدَ لِلَّهِ

(١) هَذِهِ آيَةٌ تَدُلُّ بوضوح تام عَلَى أَنَّ الدِّعَاءَ وَالْعِبَادَةَ مُرْتَبِطَةٌ أَمَّا ارْتِبَاطُهَا بِإِقَامَةِ الْمَسَاجِدِ . فَإِنَّ أَقِيمَتْ وَأُسِّسَتْ فَهُ وَحْدَهُ : كَانَتْ الْعِبَادَةُ وَالِدَعَاءُ فَهُ وَحْدَهُ . وَإِنْ أَقِيمَتْ وَأُسِّسَتْ لِلْمَوْتِ وَتَنْظِيمِهِمْ وَإِحْيَاءِ ذِكْرِهِمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْجَاهِلِيَّةِ : كَانَ حَتَّى أَنْ خُصِرَ الْعِبَادَةُ وَالِدَعَاءُ لِقَبْرِ اللَّهِ عَمَّنْ بَنِيَتْ الْمَسَاجِدُ بِأَسْمِهِمْ وَعَلَى قُبُورِهِمْ . وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدُّ أَنْ يَخْتَلِ الْجَاهِلُونَ الْغَفِيرَةَ ، وَيَتَّخِذَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ حَبْلًا يَجْرِي بِهِ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْغُلُوفِ تَعْظِيمَ أُولَئِكَ الْقُبُورِ ، ثُمَّ إِلَى دَعَائِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ بِالْأَعْيَادِ وَالذُّنُورِ وَالطُّوُفِ وَالْمَسْحِ بِأَسْمَاءِ مَزْخَرَفَةٍ جَدِيدَةٍ رُوحٌ فِي ظُلُمَاتِ جَهْلِ الْقُلُوبِ وَمَعَهَا بِالْتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة بقوله في الحديث الصحيح
« من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة » ولم يقل : مشهداً
وقال أيضاً في الحديث « صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته
وسوقه بخمس وعشرين صلاة .

وقال أيضاً في الحديث الصحيح « من تطهر في بيته فأحسن الطهور ، ثم
خرج إلى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة : كانت خطواته ، إحداها : ترفع درجة .
والأخرى : تحط خطيئة . فإذا جلس ينتظر الصلاة ، فالمبدؤ في صلاة مادام ينتظر
الصلاة . والملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه : اللهم اغفر
له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث . »

وهذا مما علم بالتواتر والضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه
أمر بعبادة المساجد والصلاة فيها . ولم يأمرنا ببناء مشهد لآل علي قبر نبي ، ولا على غير
قبر نبي ، ولا على مقام نبي . ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم في
بلاد الإسلام : لا الحجاز ولا الشام ، ولا اليمن ولا العراق ، ولا خراسان ، ولا مصر ،
ولا المغرب مسجد مبنى على قبر ، ولا مشهد يقصد للزيارة أصلاً^(١) ولم يكن أحد

(١) كيف لم يكن موجوداً كل هذا ؟ مع أن الشرك كان يعم الأرض : وما بعث
الرسول صلى الله عليه وسلم وقامت غزواته وغزوات الصحابة إلا لتطهير الأرض من
أنواع هذا الشرك . فهل كان هذا الشرك إلا بانحياز هذه المعابد على قبور الأنبياء
والأولياء ومشاهدهم ؟ فإذا كانت كنائس الحبشة التي وصفها أم سلمة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ؟ وماذا كان بيت المزي ، وبيت اللات ، ومناة وغيرها من
المشاهد والمعابد . فالأولى أن يقال : بل قد كان الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة
والأئمة المهتدون يهدمونها . كما روى مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال لأبي
الهياج الأسدي « ألا أبشرك على ما بشي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
أن لا يجد قبراً مشرقاً إلا سويته ، ولا مثلاً إلا طمسته » وغير ذلك مما يدل على أن
الأرض كانت مملوءة من هذه المشاهد والمعابد الوثنية ، فهدم منها رسول الله ما هدم =

من السلف يأتي إلى قبر نبي أو غير نبي لأجل الدعاء عنده . ولا كان الصحابة يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عند قبر غيره من الأنبياء . وإنما كانوا يصلون ويسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه . واتفق الأئمة على أنه إذا دعا بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يستقبل قبره وتنازعوا عند السلام عليه ، فقال مالك وأحمد وغيرها : يستقبل قبره ويسلم عليه . وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي . وأظنه منصوفاً عنه . وقال أبو حنيفة : بل يستقبل القبلة ويسلم عليه . هكذا في كتاب أصحابه .

وقال مالك ، فيما ذكره إسماعيل بن إسحاق في المبسوط ، والقاضي عياض وغيرها : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ، ولكن يسلم ويمضي .

وقال أيضاً في المبسوط : لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج : أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلّي عليه ، ويدعو لأبي بكر وعمر . فقيل له : فإن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه ، ألا يفعلون ذلك في اليوم مرة وأكثر عند القبر ، فيسلمون ويدعون ساعة ؟ فقال : لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا . ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها . ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها : أنهم كانوا يفعلون ذلك . ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراد .

وقد تقدم في ذلك من الآثار عن السلف والأئمة ما يوافق هذا ويؤيده : من أنهم كانوا إنما يستحبون عند قبره ما هو من جنس الدعاء والتحية ، كالمصلاة والسلام . ويكرهون قصده للدعاء والوقوف عنده للدعاء . ومن يرخّص منهم في

== وهم الصحابة بعده ما هدموا ، ثم خلف من بعدهم الروافض تلاميذ اليهود والفرس فأعادوها بأسماء جديدة ما أنزل الله بها من سلطان . وما زال الناس في عمى التضليل حتى عمّت هذه المبادئ الوثنية الأرض فأنزلت لعنة الله وغضبه .

شيء من ذلك فانه إنما يرخص فيما إذا سلم عليه ثم أراد الدعاء : أن يدعو مستقبل القبلة ، إما مستدبر القبر ، أو منحرفا عنه . وهو أن يستقبل القبلة ويدعو . ولا يدعو مستقبل القبر . وهكذا المنقول عن سائر الأئمة .
ليس في أئمة المسلمين من استحباب للمار أن يستقبل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو عنده .

وهذا الذي ذكرناه عن مالك والساف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه .
وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن محمد بن حديد قال « ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له مالك : يا أمير المؤمنين ، لا ترفع صوتك في هذا المسجد . فان الله تعالى أدب قوما فقال (٤٩ : ٢) لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - الآية) ومدح قوما فقال (٤٩ : ٣) إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله (وذم قوما فقال (٤٩ : ٤) إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون - الآية) وإن حرمة ميتا كحرمة حيا . فاستكان لها أبو جعفر ، وقال : يا أبا عبد الله ، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة ؟ بل استقبله . واستشفع به ، فيشفعه الله فيك قال الله تعالى (٤ : ٦٤) ولو أنهم إذا ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله - الآية)
فهذه الحكاية على هذا الوجه : إما أن تكون ضميعة أو مقبرة . وإما أن تفسر بما يوافق مذهبه . إذ قد يفهم منها ما هو خلاف مذهبه المعروف بنقل الثقات من أصحابه . فانه لا يختلف مذهبه : أنه لا يستقبل القبر عند الدعاء . وقد نص على أنه لا يقف عند الدعاء مطلقا ، وذكر طائفة من أصحابه أنه يدنو من القبر ويستلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ويوليه ظهره وقيل : لا يوليه ظهره .

فاتفقوا في استقبال القبلة ، وتنازعوا في تولية القبر ظهره وقت الدعاء .

حكاية محاجة
مالك لأبي
جعفر : وأهبة
أو محرفة

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون مالك رحمه الله سئل عن ما يبال القبر عند السلام . وهو يسئ ذلك دعاء . فانه قد كان من فقهاء العراق من يرى أنه عند السلام عليه يستقبل القبلة أيضا . ومالك يرى استقبال القبر في هذه الحال كما تقدم وكما قال في رواية ابن وهب عنه : إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة . ويدنو ويسلم ويدعو . ولا يمس القبر بيده . وقد تقدم قوله : إنه يصلي عليه ويدعو له .

ومعلوم أن الصلاة عليه والدعاء له يوجب شفاعته للعبد يوم القيامة . كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول . ثم صلوا على » . فانه من صلى على مرة صلى الله عليه عشرة . ثم سلوا الله لى الوسيلة . فانها درجة في الجنة لا تنبى إلا لعبد من عباد الله . وأرجوا أن أكون أنا ذلك العبد . فمن سأل الله لى الوسيلة حلت عليه شفاعتى يوم القيامة » . فقول مالك في هذه الحكاية - ان كان ثابتا عنه - معناه : أنك إذا استقبلته وصليت عليه وسلمت عليه ، وسألت الله له الوسيلة : يشفع فيك يوم القيامة . فان الأمم يوم القيامة يتوسلون إلى الله بشفاعته . واستشفاع العبد به في الدنيا هو بطاعته وفضل ما يشفع له به يوم القيامة . كسؤال الله له الوسيلة ونحو ذلك . وكذلك ما نقل عنه من رواية ابن وهب « إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا يقف ووجهه إلى القبر ، لا إلى القبلة ، ويدعو ويسلم » يعنى دعاءه للنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه .

فهذا الدعاء الم شروع هناك ، كالدعاء عند زيارة قبور سائر المؤمنين . وهو الدعاء لهم . فانه أحق الناس أن يصلى عليه ويسلم ويدعى له - بأبى هو وأبى صلى الله عليه وسلم .

وبهذا تتفق أقوال مالك . ويفرق بين الدعاء الذى أحبه ، والدعاء الذى كرهه ، وذكر أنه بدعة .

وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم - الآية) فهي - والله أعلم - باطلة . فان هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه . ولم يذكر أحد منهم أنه استحب أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت لا استغفارا ولا غيره . وكلام مالك للنصوص عنه وعن أسناله ينافي هذا .

وإنما يعرف مثل هذا في حكاية ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء عن أعرابي « أنه أتى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتلا هذه الآية . وأنشد بيتين :

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيهن القاع والأكم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
ولهذا استحب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد مثل ذلك واحتجوا بهذه الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعي ، لاسيما في مثل هذا الأمر الذي لو كان مشروعا مندوبا لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم ، بل قضاء حاجة مثل هذا الأعرابي وأمثاله لها أسباب قد بُسطت في غير هذا الموضع

وليس كل من قضيت حاجته لسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعا مأمورا به . فقد كان صلى الله عليه وسلم يسأل في حياته المسألة فيعطيه . لا يرد سائلا . وتكون المسألة محرمة في حق السائل . حتى قال « إني لأعطي أحدم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا . قالوا : يا رسول الله ، فلم تعطيه ؟ قال : يا بون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لي البخل »

وقد يعمل الرجل العمل الذي يمتدده صالحا ، ولا يكون عالما أنه منهى عنه . فيثاب على حسن قصده . ويعفى عنه لعدم علمه . وهذا باب واسع وعامة العبادات المبتدعة للنهي عنها : قد يفعلها بعض الناس ، ويحصل له بها

نوع من الفائدة . وذلك لا يدل على أنها مشروعة . بل لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها لما نهى عنها
ثم هذا الفاعل قد يكون متأولاً أو مخطئاً مجتهداً أو مقلداً ، فيفتر له خطؤه ،
ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع ، كالجهد المخطئ .
وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه قد علم أن مالكا من أعلم الناس بمثل هذه الأمور . فإنه
مقيم بالمدينة ، يرى ما يفعله التابعون وتابعوهم . ويسمع ما ينقلونه عن الصحابة
وأكابر التابعين . وهو ينهى عن الوقوف عند القبر للدعاء . ويذكر أنه لم يفعله
الساف . وقد أجذب الناس على عهد عمر رضي الله عنه فاستسقى بالعباس :

استسقاء عمر
بالعباس
قال : اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسل إليك بنبينا فقسقينا ، وإنا نتوسل إليك
بعم نبينا فاستسقنا . فيسقون »

فاستسقوا به كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته . وهو
أنهم يتوسلون بدعائه وشفاعته لهم . فيدعولهم ، ويدعون معه ، كالإمام والمأمومين
من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق . كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على
بعض بمخلوق . ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم توسلوا بدعاء العباس
واستسقوا به .

ولهذا قال الفقهاء : يستحب الاستسقاء بأهل الخير والدين . والأفضل أن
يكونوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد استسقى معاوية يزيد بن
الأسود الجرشى . وقال « اللهم إنا نستسقى يزيد بن الأسود : يا يزيد ، ارفع
يديك . فرفع يديه ودعا . ودعا الناس حتى أمطروا ، وذهب الناس » ولم يذهب
أحد من الصحابة إلى قبر نبي ولا غيره يستسقى عنده . ولا به .

والعلماء استحَبُّوا السَّلامَ على النبي صلى الله عليه وسلم للحديث الذي في سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من رجل يَسلم على إلَّا ردَّ الله على رُوحه ، حتى أُرِدَّ عليه السَّلام » هذا مع ما في النَّسَائِي وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إِنْ الله وَكَلَّ بَقَرِي مَلَأْنِكَ يَبْلُغُونِي عَنْ أُمِّي السَّلام » وفي سنن أبي داود وغيره عنه أنه قال « أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ . فَإِنْ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَى . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ ، كَيْفَ تَعْرِضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أُرْمَتْ - أَيْ بَلِيَتْ - ؟ فَقَالَ : إِنْ الله حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ لَحُومَ الْأَنْبِيَاءِ » .

فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - وَالسَّلامُ عَلَيْهِ : مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ .
وقد ثبت في الصحيح أنه قال « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيَّ بِهَا عَشْرًا » .

والمشروع لنا عند زيارة قبور الأنبياء والصالحين وسائر المؤمنين : هو من جنس المشروع عند جنازتهم . فكما أن المقصود بالصلاة على الميت الدعاء له . فالمقصود بزيارة قبره الدعاء له . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح والسنن والمسند « أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ : السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ . وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ وَيَرْحَمُ اللهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالْمُسْتَأَخِرِينَ . نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ . وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُمْ . وَاعْفُ رَنَا وَلَهُمْ » .

فهذا دعاء خاص للميت . كما في دعاء الصلاة على الجنازة الدعاء العام والخاص « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَفِيرِنَا وَكَيِّسِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا . إِنَّكَ تَعْلَمُ مَقْبَلَنَا وَمَثْوَانَا » أَيْ ثُمَّ يَخُصُّ الْمَيِّتَ بِالدَّعَاءِ . قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الْمُنَاقِقِينَ (٩ : ٨٤) وَلَا تَصِلْ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا - الْآيَةُ .

فلما نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم والقيام على قبورهم

لأجل كفرهم : دل ذلك بطريق التعليل والمفهوم : على أن المؤمن يصلّي عليه ويقام على قبره . ولهذا جاء في السنن « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره . ثم يقول : سلوا له التثبيت . فإنه الآن يسأل » وإما أن يقصد بالزيارة سؤال الميت أو الإقسام على الله به ، أو استجابة الدعاء عند تلك البقعة : فهذا لم يكن من فعل أحد من سلف الأمة ، لا الصحابة ولا التابعين لم ياحسان . وإنما حدث ذلك بعد ذلك . بل قد كره مالك وغيره من العلماء أن يقول القائل « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال القاضي عياض : كره مالك أن يقال « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » وذكرنا عن بعضهم أنه عله بلمنه صلى الله عليه وسلم زوارات القبور . قال القاضي عياض : وهذا يردّه قوله « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

وعن بعضهم : أن ذلك لما قيل : إن الزائر أفضل من المزار . قال : وهذا أيضاً ليس بشيء . إذ ليس كل زائر بهذه الصفة . وقد ورد في حديث زيارة أهل الجنة لربهم . ولم يمنع هذا اللفظ في حقه . قال : والأولى أن يقال في ذلك : إنما كراهة مالك له لإضافة الزيارة إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . وأنه لو قال : زرنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهه . لقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

فمضى إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بأولئك قطعاً للزريعة ، وحسماً للباب

لم يثبت عن النبي (ص) شيء في تخصيص قبر زيارة
قلت : غلب في عرف كثير من الناس استعمال لفظ « زرنا » في زيارة قبور الأنبياء والصالحين على استعمال لفظ زيارة القبور في الزيارة البدعية الشريكة ، لا في الزيارة الشرعية . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد في زيارة قبر مخصوص . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا أهل الصحيح ولا السنن ،

ولا الأئمة المصنفون في للسند كالإمام أحمد وغيره . وإنما روى ذلك من جمع الموضوع وغيره .

وأجل حديث روى في ذلك ما رواه الدارقطني - وهو ضعيف باتفاق أهل الأحاديث في العلم - بل الأحاديث المروية في زيارة قبره كقوله « من زارني وزار أبي إبراهيم الخليل في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » و « من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي » و « من حج ولم يزرني فقد جفاني » ونحو هذه الأحاديث كلها مكنوبة موضوعة .

لكن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في زيارة القبور مطلقاً بعد أن كان قد نهى عنها . كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وفي الصحيح عنه أنه قال « استأذنت ربي في أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي . واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة » .

فهذه زيارة لأجل تذكير الآخرة . ولهذا يجوز زيارة قبر الكافر لأجل ذلك . « وكان صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع . فيسلم على موقى المسلمين ويدعو لهم » فهذه زيارة مختصة بالمسلمين . كما أن الصلاة على الجنائز تختص بال مؤمنين .

وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يُحَذَّرُ ما فعلوا . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره . ولكن كره أن يتخذ مسجداً » .

وفي الصحيح « أنه ذكرت له أم سلمة كنيصة بأرض الحبشة . وذكرت من حسنها وتساوير فيها . فقال : أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً . وصوروا فيه تلك التماوير . أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وهذه في الصحيح .

وفى صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لى منكم خليل . فإن الله قد اتخذنى خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً . ولو كنت متخذاً من أمتى خليلاً لا تتخذت أبا بكر خليلاً . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهاكم عن ذلك » .
وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تتخذوا قبرى عيداً . وصلوا على حيثما كنتم . فإن صلاتكم تبلغنى » .

وفى الموطأ وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفى للسند وصحيح أبى حاتم عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن من شرار الخلق : من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » .

ومعنى هذه الأحاديث متواتر عنه صلى الله عليه وسلم - بأبى هو وأمى - وكذلك عن أصحابه .

فهذا الذى نهى عنه من اتخاذ القبور مساجد : مفارق لما أمر به وشرعه من السلام على الموتى والدعاء لهم . فالزيارة المشروعة من جنس الثانى . والزيارة المبتدعة : من جنس الأول .

فإن نهيه عن اتخاذ القبور مساجد يتضمن النهى عن بناء المساجد عليها ، وعن قصد الصلاة عندها . وكلاهما منهى عنه باتفاق العلماء فإنهم قد نهوا عن بناء للمساجد على القبور ، بل صرحوا بتحريم ذلك ، كما دل عليه النص .

واتفقوا أيضاً على أنه لا يشرع قصد الصلاة والدعاء عند القبور . ولم يقل أحد من أئمة المسلمين : إن الصلاة عندها والدعاء عندها أفضل منه فى المساجد الخالية عن القبور . بل اتفق علماء المسلمين على أن الصلاة والدعاء فى المساجد

التي لم تبين على القبور أفضل من الصلاة والدعاء في المساجد التي بنيت على القبور بل الصلاة والدعاء في هذه منهي عنه مكروه باتفاقهم . وقد صرح كثير منهم بتحريم ذلك . بل وبإبطال الصلاة فيها . وإن كان في هذا نزاع ^(١) .
والمقصود هنا : أن هذا ليس بواجب ، ولا مستحب باتفاقهم . بل هو مكروه باتفاقهم . والفقهاء قد ذكروا في تحليل كراهة الصلاة في المقبرة علتين .

إحداهما : نجاسة التراب باختلاطه بصديد الموتى . وهذه علة من يفرق بين ليست العلة في القديمة والحديثة . وهذه العلة في صحتها نزاع . لاختلاف العلماء في نجاسة تراب القبور وهي من مسائل الاستحالة . وأكثر علماء المسلمين يقولون : إن النجاسة تطهر بالاستحالة . وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر . وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد . وقد ثبت في الصحيح « أن مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان

(١) لا أدري على أي أساس يعتبر هذا النزاع ؟ والأحاديث الصحيحة : صريحة في لمن من بنى المسجد على القبر ، والراعى بذلك شريك في هذه العلة بلا شك . فكيف يطلب الرحمة من دعا الرسول أن تنزل عليه العنة ؟ ثم تسحى هذه للابيد والأبنية : إنما هو بحسب الصورة فقط ، وإلا فهي ليست المساجد التي أحباها الله وأثنى على عمارها . بل هي أبنية ومباني شركية لأنها لم تبين لله ولا لعبادته ، وإنما بنيت لموتى وعبادتهم واتخاذهم أنداداً لله . فهي محاربة ومشاقة لله . فكيف يرجى مع هذا نزول رحمة فيها وقبول عبادة لله ؟ ومن شروط الصلاة الطهارة . وطهارة القلب والروح من نجس الشرك والوثنية أم جداً من طهارة الأرض والجسم من النجاسة الحسية . وهذه الأمكنة هي بؤرة الشرك ومنبع نجسه وزجسه . فأى صلاة بعد هذا يرجى قبولها ؟ إن النازع من القلدين في ذلك لا يذنى أن يقام لقوله وزن ، ولا أن يعتبر طرفاً آخر مع السلف من الصحابة والتابعين ، بل مع القرآن وعصر السنة المتواترة . ولو جعلنا أمثال هؤلاء طرفاً يقام له وزن ، لما سلم لنا دين ولا عقيدة ولا شريعة كما هو حاصل اليوم مما وقع فيه المسلمون من البعد الشاسع عن دين الإسلام الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتضاه ربنا الرحمن الرحيم لعباده ديناً يصلحون عليه في دنياهم وآخرتهم . لما تخفوا أفعالهم وعبادتهم أرباباً من دون الله .

ليست العلة في
النهي على
للمساجد على
القبور :
النجاسة

حائطاً لبنى النجار ، وكان فيه قبور من قبور المشركين ، ونخل وخرب . فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل قطعت ، وبالحرب فسويت ، وبالقبور
فنبشت ، وجعل النخل فى صف القبلة « فلو كان تراب القبور نجساً لكان
تراب قبور المشركين نجساً ولأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنقل ذلك التراب . فإنه
لا بد أن يختلط ذلك التراب بغيره .

الملة فى النعى
عن أخذ
القبور مساجد
هى ما نجر
إليه من الشرك

والملة الثانية : ما فى ذلك من مشابهة الكفار بالصلاة عند القبور ، لما يفضى
إليه ذلك من الشرك ، وهذه الملة صحيحة باتفاقهم .
والمعلول بالأولى - كالثامنى وغيره - عللوا بهذه أيضاً . وكرهوا ذلك لما فيه
من الفتنة . وكذلك الأئمة من أصحاب أحد ومالك . كأبى بكر الأثرم صاحب
أحمد وغيره . وعلة هذه الثانية أيضاً . وإن كان منهم من قد يعلل بالأولى .
وقد قال تعالى (٧١ : ٢٣) وقالوا : لا تذرناكم . ولا تذرناكم . ولا سواعاً ،
ولا ينفوث ويعوق ونسراً . وقد أضلوا كثيراً) ذكر ابن عباس وغيره من السلف
أن « هذه أسماء قوم صالحين . كانوا فى قوم نوح . فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ،
وصوروا تماثيلهم ، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم » قد ذكر هذا البخارى
فى صحيحه ، وأهل التفسير كابن جرير وغيره ، وأصحاب قصص الأنبياء
كوثينة وغيره .

ويبين صحة هذه الملة : أنه صلى الله عليه وسلم لمن من يتخذ قبور الأنبياء
مساجد . ومعلوم : أن قبور الأنبياء لا تنبش ، ولا يكون ترابها نجساً . وقد قال
صلى الله عليه وسلم عن نفسه « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد » وقال صلى الله
عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عيداً » .

فلم أن نهي عن ذلك من جنس نهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند
غروبها ، لأن الكفار يسجدون للشمس حينئذ . فسد صلى الله عليه وسلم القرينة
وحسم المادة بأن لا يصل فى هذه الساعة ، وإن كان المصلى لا يصلى إلا لله ،

ولا يدعوا إلا الله ، وكذلك نهى عن اتخاذ القبور مساجد ، وإن كان المصلى عندها لا يصلى إلا لله ، لتلا يفضى ذلك إلى دعاء المقبورين . والصلاة لهم ، وكلا الأمرين قد وقع .

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب ويدعو لها بأنواع
من مشاهير
من ينتسب إلى
الاسلام من
بعد
الكواكب
الأدعية والتعزيمات ، ويلبس لها من اللباس والخواتم ما يظن مناسبتها لها ،
ويتحرى والأوقات والأمكنة والأبجزة المناسبة لها في زعمه . وهذا من أعظم أسباب
الشرك الذى ضل به كثير من الأولين والآخرين ، حتى شاع ذلك في كثير من
ينتسب إلى الإسلام ، وصنف فيه بعض المشهورين^(١) كتابا سماه « السر
المكتوم فى السحر ومخاطبة النجوم » على مذهب المشركين من الهند والصابئين
والمشركين من العرب وغيرهم ، مثل طهطم الهندى ، وملكوشا البابلى ،
وابن وحشية ، وأبى معشر البلخى ، وثابت بن قرة ، وأمثالهم ممن دخل فى الشرك
وآمن بالجبوت والطاغوت ، وهم ينتسبون إلى أهل الاسلام ، كما قال تعالى .
(٥١: ٥٢) ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبوت والطاغوت
ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا ، أولئك الذين
لعنهم الله ، ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً) وقد قال غير واحد من السلف :
« الجبوت : السحر ، والطاغوت : الأوثان » وبغضهم قال « الشيطان » وكلاهما حق .

وهؤلاء يجمعون بين الجبوت : الذى هو السحر ، والشرك : الذى هو عبادة
الطاغوت ، كما يجمعون بين السحر وعبادة الكواكب . وهذا مما يعلم بالاضطرار
من دين الإسلام ، بل ودين جميع الرسل : أنه شرك محرم . بل هذا من أعظم
أنواع الشرك الذى بعث الرسل بالنهى عنه ، ومخاطبة إبراهيم الخليل صلوات الله
وسلامه عليه لقومه كانت فى نحو هذا الشرك . وكذلك قوله تعالى (٦٠ : ٧٥)

(١) هو الفخر الرازى صاحب التفسير . وكتابه هذا موجود منه نسخة خطية

بدار الكتاب المصرية بالمكتبة التيمورية .

٨٣ - وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض - إلى قوله تعالى -
 (إن ربك عليم حكيم) .

فإن إبراهيم عليه السلام سلك هذه السبيل لأن قومه كانوا يتخذون
 الكواكب أرباباً : يدعونها ويسألونها ، ولم يكونوا هم ولا أحد من العقلاء
 يعتقد أن كواكباً من الكواكب خلق السموات والأرض . وإنما كانوا يدعونها
 من دون الله على مذهب هؤلاء المشركين . ولهذا قال الخليل عليه السلام (٢٦ :
 ٧٧ ، ٧٨) (أفأرى أنكم تعبدون ، أنتم وآبائكم الأقدمون ؟ فإنهم عدوئى
 إلا الرب العالمين) وقال الخليل أيضاً (٤٣ : ٢٦ ، ٢٧) إئتني براء مما تعبدون ،
 إلا الذى فطرنى فإنه سيهدين) والخليل صلوات الله عليه أنكر شركهم بعبادة
 الكواكب العلوية ، وشركهم بعبادة الأوثان التى هى تماثيل وطلاسم لتلك
 الكواكب ، وأهى تماثيل لمن مات من الأنبياء والصالحين وغيرهم ، و كسّر
 الأصنام ، كما قال تعالى عنه (٢١ : ٥٨) فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم لهم لهم إليه
 يرجعون) .

والمقصود هنا : أن الشرك بعبادة الكواكب وقع كثيراً ، وكذلك الشرك
 بالمقبورين : من دعائهم والتضرع إليهم والرغبة إليهم ، ونحو ذلك .

فإذا كان النهى صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الصلاة التى تتضمن الدعاء فله
 وحده خالصاً عند القبور لئلا يفضى ذلك إلى نوع من الشرك بربهم . فكيف
 إذا وجد ما هو عين الشرك من الرغبة إليهم ، سواء طلب منهم قضاء الحاجات
 الحلف بخير الله وتفريج الكربات ، أو طلب منهم أن يطلبوا ذلك من الله ؟ بل لو أقسم على الله
 منهى عنه ببعض خلقه من الأنبياء والملائكة وغيرهم لنهى عن ذلك . ولو لم يكن عند قبره ،
 كما لا يقسم بمخلوق مطلقاً . وهذا القسم منهى عنه غير منمقد باتفاق الأئمة . وهل
 هو نهى تحريم ، أو تنزيه ؟ على قولين . أحدهما : أنه نهى تحريم . ولم يتنازع
 العلماء إلا فى الحلف بالنهى صلى الله عليه وسلم خاصة . فإن فيه قولين فى مذهب

أحمد وبعض أصحابه ، كابن عقيل : طرد الخلاف في الخلف بسائر الأنبياء . لكن القول الذى عليه جمهور الأئمة . كمالك والشافعى وأبى حنيفة وغيرهم : أنه لا ينقسم اليمين بمخلوق ألبته . ولا يقسم بمخلوق ألبته . وهذا هو الصواب . والإقسام على الله بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ينبئ على هذا الأصل . ففيه هذا النزاع .

وقد نقل عن أحمد في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في منسك الروزى ما يناسب قوله بانقضاء اليمين به . اسكن الصحيح : أنه لا تنعقد اليمين به . فكذلك هذا .

وأما غيره : فما علمت بين الأمة فيه نزاعا . بل قد صرح العلماء بالنهى عن ذلك . وانتقوا على أن الله تعالى . هو الذى يُسأل وحده ، ويدعى عليه بأسمائه وصفاته . كما يقسم على غيره بذلك ، كالأدعية المعروفة في السنن « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد . أنت الله الحنان المنان ، بديع السموات والأرض ، إذا الجلال والإكرام » وفي الحديث الآخر « اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد » وفي الحديث الآخر : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » فهذه الأدعية ونحوها هي المشروعة باتفاق العلماء .

وأما إذا قال : أسألك بتماعد العز من عرشك . فهذا فيه نزاع رخص فيه غير واحد لحجى الأثر به . ونقل عن أبى حنيفة كراهته .

قال أبو الحسن القدورى في شرح الكرخى : قال بشر بن الوليد : سمعت أبا يوسف قال : أبو حنيفة رحمه الله : لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به . وأكره أن يقول : بتماعد العز من عرشك ، أو بحق خلقك . وهو قول لأبى يوسف . قال أبو يوسف : بتمقد العز من عرشه . هو الله . فلا أكره هذا .

لا يقسم على الله
ولا غيره إلا
بأسماء الله
وصفاته

وأكره : بحق فلان ، أو بحق أنبيائك ورسلك ، وبحق البيت وللشعر الحرام بهذا الحق يكره .

قد قالوا جميعا : فالمسألة بخلقه لا تجوز : لأنه لا حق للمخلوق على الخالق . فلا يجوز أن يسأل بما ليس مستحقا عليه . ولكن معقد العزم من عرشك : هل هو سؤال بمخلوق أو بالخالق ؟ فيه نزاع بينهم . فذلك تنازعوا فيه . وأبو يوسف بلغه الأثر فيه « أسألك بمعاقد العزم من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، وباسمك الأعظم وجدك الأعلى ، وكلتلك التامة » فجوز له ذلك .

حديث
« أسألك بحق السائلين »
وقد نازع في هذا بعض الناس وقالوا : في حديث أبي سعيد الذي رواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء الذي يقوله الخارج إلى الصلاة « اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشى هذا . فإني لم أخرج أشراً ولا بطاراً ولا رياء ولا سمعة . خرجت اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك . أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي » وقد قال تعالى (٤) : ٣ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (على قراءة حمزة وغيره من خفض الأرحام . وقال تفسيرها : أى تساءلون به بالأرحام ، كما يقال : سألتك بالله وبالرحم .. ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير الجرور إلا بإعادة الجار . فأنما قاله : لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار ، وإلا فقد سمع من الكلام العربى ثمره ونظمه العطف بدون ذلك ، كما حكى سيبويه « ما فيها غيره وفرسه » ولا ضرورة هنا . كما يدعى مثل ذلك فى الشعر . ولأنه قد ثبت فى الصحيح : أن عمر قال « اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل اليك بنبينا فنسقينها ، وإنا نتوسل اليك بم نبينا فاسقنا ، فيسقون »

حديث الأعمى
وفى النسائى والترمذى وغيرها حديث الأعمى الذى صححه الترمذى « أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يدعو الله أن يرد بصره فأمره أن يتوضأ فيصلى ركعتين ، ويقول : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ،

يا محمد يابني الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقصيها . اللهم فشفعه فيَّ .
ودعا الله فرد الله عليه بصره .

والجواب عن هذا : أن يقال :

أولاً : لأرب أن الله جعل على نفسه حقاً لعباده المؤمنين ، كما قال تعالى
حديث (٣٠ : ٤٧) وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) وكما قال تعالى (٦ : ٥٤) كتب ربكم على « أسألك بحق السائلين »
نفسه الرحمة .

وفي الصحيحين : أنه صلى الله عليه وسلم قال لما بن جبل وهو رديفه
« يا معاذ ، أتدرى ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه
عليهم : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . أتدرى ما حق العباد على الله إذا
فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقهم عليه : أن لا يعذبهم » فهذا
حق وجب بكلآياته التامة ووعد الصادق .

وقد اتفق العلماء على وجوب ما يجب بوعد الله الصادق . وتنازعا : هل يوجب
الله بنفسه على نفسه ، ويحرم بنفسه على نفسه ؟ على قولين .

ومن جوز ذلك احتج بقوله سبحانه (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وبقوله
في الحديث القدسي الصحيح « إني حرمت الظلم على نفسي الخ » والكلام على
هذا مبسوط في موضع آخر .

وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحریم بالقياس على خلقه : فهذا قول
القدرية . وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المقول . وأهل السنة
متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربهم ومليكم ، وأنه ما شاء كان ، وما
لم يشأ لم يكن ، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً . ولهذا كان من قال من أهل السنة
بالوجوب قال : إنه كتب على نفسه الرحمة ، وحرمت الظلم على نفسه . لأن العبد
نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للخلق على الخلق . فإن الله هو المنعم على
العباد بكل خير . فهو الخالق لهم . وهو المرسل إليهم الرسل . وهو اليسر لهم الإيمان

معنى إيجاب
الله على نفسه

والعمل الصالح ، ومن توم من القدرة والمعتزة ونحوم . أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر : فهو جاهل في ذلك .
وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما من به من فضله وإحسانه .
والحق الذي لعباده : هو من فضله وإحسانه ، ليس من باب المعاوضة ، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه . فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك .

وإذا سئل بما جعله سبباً للمطلوب من التقوى والأعمال الصالحة التي وعد أصحابها بكرامته ، وأنه يجعل لهم مخرجاً ، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون ، فيستجيب دعاءهم ومن أدعية عباده الصالحين ، ومن شفاعة ذوى الوجاهة عنده : فهذا سؤال وتسبب بما جعله هو سبباً .

وأما إذا سئل بشيء ليس هو سبباً للمطلوب : فإما أن يكون إقساماً به عليه فلا يقسم على الله بمخلوق ، وإما أن يكون سؤالاً بما لا يقتضى المطلوب . فيكون عديم الفائدة .

فالأنبياء والمؤمنون لم حق على الله بوعده الصادق لهم ، وبكلماته التامة ، ورحته لهم : أن ينصرهم ولا يخذلهم ، وأن ينعمهم ولا يذهبهم ، وهم وجهاء عنده . يقبل من شفاعتهم ودعائهم ما لا يقبله من دعاء غيرهم .

فإذا قال الداعي : أسألك بحق فلان وفلان لم يدع ربه . وهو لم يسأله باتباعه لذلك الشخص ومحبته وطاعته ، بل بنفس ذاته وما جعله له ربه من الكرامة . فهو لم يسأله بسبب يوجب المطلوب .

الوسيلة التي أمر الله بها وحينئذ يقال : أما نفس التوسل والتوجه إلى الله وسؤاله بالأعمال الصالحة التي أمر بها — كدعاء الثلاثة الذين آووا إلى الفار بأعالمهم الصالحة — وبدعاء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم فهذا مما لا نزاع فيه . بل هو من الوسيلة التي أمر الله بها في قوله تعالى (٣٥ : ٥) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ) وقوله سبحانه

(١٧: ٥٧) أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

فإن ابتغاء الوسيلة إليه : هو طلب ما يتوصل به ، أى يتوصل ويتقرب به إليه سبحانه ، سواء كان على وجه العبادة والطاعة وامتثال الأمر ، أو كان على وجه السؤال له ، والاستعاذة به ، رغبةً إليه في جلب المنافع ، ودفع المضار ، ولفظ الدعاء في القرآن يتناول هذا . وهذا هو الدعاء بمعنى العبادة والدعاء بمعنى المسألة . وإن كان كل منهما يستأزم الآخر . لكن المبدأ تنزل به النازلة فيكون مقصوده طلب حاجاته ، وتفريج كرباته ، فيسمى في ذلك بالسؤال والتضرع . وإن كان ذلك من العبادة والطاعة . ثم يكون في أول الأمر قصده حصول ذلك المطلوب : من الرزق ، والنصر ، والعافية مطلقاً . ثم الدعاء والتضرع يفتح له من أبواب الإيمان بالله عز وجل ومعوته ومحبه ، والتتم بذكره ودعائه : ما يكون هو أحب إليه وأعظم قدراً عنده من تلك الحاجة التي همته . وهذا من رحمة الله بعباده ، يسوقهم بالحاجات الدنيوية إلى المقاصد العلية الدينية .

وقد يفعل العبد ابتداء ما أمر به لأجل العبادة لله والطاعة له ، ولما عنده من محبته ، والإنابة إليه وخشيته ، وامتثال أمره ، وإن كان ذلك يتضمن حصول الرزق والنصر والعافية .

وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أهل السنن أبو داود وغيره « الدعاء هو العبادة » ثم قرأ قوله تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) وقد فسر هذا الحديث مع القرآن بكلا النوعين .

قيل « ادعوني » أى اعبدوني وأطيعوا أمرى : استجب دعاءكم . وقيل : سلوني أعطكم . وكلا النوعين حق .

وفي الصحيحين في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النزول « ينزل

ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر .
فذكر أولاً : إجابته الدعاء . ثم ذكر إعطاء المنفرة للمستغفر .

فهذا جلب المنفعة ، وهذا دفع للضررة . وكلاهما مقصود الداعي الجلب .

إذا سألك عبادي عني فإني قريب ، أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون (وقد روى « أن بعض الصحابة قال : يا رسول الله ، ربنا قريب فنناجيه ، أم بعيد فنناديه ؟ فأُنزل الله هذه الآية » .

فأخبر سبحانه أنه قريب يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، ثم أمرهم بالاستجابة له وبالإيمان به ، كما قال بعضهم : فليستجيبوا لي إذا دعوتهم وليؤمنوا بي إذا دعوتهم .

قالوا : وبهذين الشئتين تحصل إجابة الدعوة : بكمال الطاعة لأوامره ، وبصحة الإيمان بربوبيته . فمن استجاب له به بامثال أمره ونهيه : حصل مقصوده من الدعاء وأجيب دعاؤه ، كما قال تعالى (٤٢ : ٣٦) ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله) أى يستجيب لهم . يقال : استجابه ، واستجاب له .

فمن دعاه موقفاً أنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه أجابه . وقد يكون مشركاً وفاسقاً . فإنه سبحانه هو القائل (١٠ : ١٢) وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً ، فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضره مُسهًة) . وهو القائل سبحانه (١٧ : ٦٧) وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه ، فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفوراً) وهو القائل سبحانه (٦ : ٤٠ ، ٤١) قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة ، أغير الله

تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون ، فيكشف ماتدعون إليه إن شاء وتنسون ماتشركون)

ولكن هؤلاء الذين يستجاب لهم لإقراهم ربوبيته ، وأنه يجيب دعاء المضطر إذا دعاه إذا لم يكونوا مخلصين له الدين في عبادته ولا معطين له ورسوله : كان مايعطيهم بدعائهم متاعاً في الحياة الدنيا ، وما لهم في الآخرة من خلاق . وقال تعالى (١٧ : ١٨ - ٢٠) من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً . ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها - وهو مؤمن - فأولئك كان سعيهم مشكوراً . كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . وما كان عطاء ربك محظوراً) وقد دعا الخليل عليه الصلاة والسلام بالرزق لأهل الايمان ، فقال (٢ : ١٣٦) وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر) فقال الله تعالى (ومن كفر فأمتعه قليلا ، ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير) .

فليس كل من يتدّ به الله رزق ونصر : إما إجابة لدعائه ، وإما بدون ذلك : إجابة الدعاء يكون ممن يحبه الله ويواليه . بل هو سبحانه يرزق المؤمنين والكافر ، والبر والفاجر . وقد يجيب دعاءهم ويعطيهم سؤلهم في الدنيا . وما لهم في الآخرة من خلاق .

ليس علامة
الرضى

وقد ذكروا أن بعض الكفار من النصارى حاصروا مدينة المسلمين فنفذ ماؤم المذب ، فطلبوا من المسلمين أن يزودهم بماء عذب ليرجوا عنهم . فاشتور ولاية أمر المسلمين ، وقالوا : بل ندعهم حتى يفضفهم العطش فأنأخذهم . فقام أولئك . فاستسقوا ودعوا الله فسقام . فاضطرب بعض العامة ، فقال الملك لبعض العارفين : أدرك الناس ، فأمر بنصب منبر له ، وقال : اللهم إنا نعلم أن هؤلاء من الذين تكفلت بأرزاقهم كما قلت في كتابك (١١ : ٦) وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) وقد دعوك مضطرين ، وأنت تجيب المضطر إذا دعاك

فأسقيتهم لما تسكفت به من أرزاقهم ، ولما دعوك مضطرين . لا لأنك تعبهم ولا لأنك تحب دينهم ، والآن فتريد أن تمرينا آية يثبت بها الإيمان في قلوب عبادك المؤمنين ، فأرسل الله عليهم رجلاً فأهلكهم ، أو نحو هذا .

ومن هذا الباب : من قد يدعو دعاء معتدياً فيه ، إما بطلب ما لا يصلح ، أو بالدعاء الذي فيه معصية الله من شرك أو غيره ، فإذا حصل بعض غرضه ظن أن ذلك دليل على أن عمله صالح ، بمنزلة من أملى له وأمدّه بالمال والبين . فظن أن ذلك مسارعة له في الخيرات . قال تعالى (٢٣ : ٥٥) يحسبون أن ماتمهم به من مال وبنيان . نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون .

وقال تعالى (٦ : ٤٣) فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء ، حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون .

وقال تعالى (٣ : ١٧٨) ولا يحسبن الذين كفروا أن ماعلى لهم خير لأنفسهم . إنما نلّى لهم ليزدادوا إثماً ، ولم عذاب مهين (والإملاء : إطالة) وما في ضمنه من رزق ونصر .

وقال تعالى (٦٨ : ٤٤ ، ٤٥) فذرني ومن يكذب بهذا الحديث ، سنسترحمهم من حيث لا يعلمون ، وأملى لهم إن كيدى متين .

وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع .

وقال تعالى (٧ : ٥٥) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية . . إنه لا يحب المتكبرين . والمقصود هنا : أن دعاء الله قد يكون دعاء عبادة لله فيثاب المبد عليه في الآخرة مع ما يحصل له في الدنيا . وقد يكون دعاء مسألة تقضى به حاجته . ثم قد يثاب عليه إذا كان مما يحبه الله . وقد لا يحصل له إلا تلك الحاجة . وقد يكون سبباً لضرر دينه ، فيعاقب على ماضيحه من حقوق الله سبحانه وعلى ما تمدهم من حدوده .

فالوسيلة التي أمر الله بابتغائها إليه : تم الوسيلة في عبادته وفي مسألته

فالتوسل إليه بالأعمال الصالحة التي أمر بها . وبدعاء أحياء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم : ليس هو من باب الإقسام عليه بمخلوقاته .

ومن هذا الباب : استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . فإنهم يطلبون منه : أن يشفع لهم إلى الله ، كما كانوا في الدنيا يطلبون منه : أن يدعو لهم في الاستسقاء وغيره .

وقول عمر رضي الله عنه « إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فنتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا » معناه : نتوسل إليك بدعائه وشفاعته وسؤاله . ونحن نتوسل إليك بدعاء عمه وسؤاله وشفاعته .

ليس المراد به : إنا نقسم عليك به ، أو ما يجري هذا المجرى مما يفعله المبتدعون بعد موته . وفي مغنيه . كما يقول بعض الناس : أسألك بجاه فلان عندك . ويقولون : إنا نتوسل إلى الله بأنبيائه وأوليائه ويروون حديثاً موضوعاً « إذا سألت الله فاسأله بجاهي ، فإن جاهي عند الله عريض » فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه كما ذكر عمر رضي الله عنه ، لفعلوا ذلك به بعد موته . ولم يعدلوا عنه إلى العباس ، مع علمهم أن السؤال به والاقسام به أعظم من العباس . فعمل أن ذلك التوسل الذي ذكره : هو مما يفعله الأحياء دون الأموات ؛ وهو التوسل بدعائهم وشفاعتهم ، فإن الحي يطلب منه ذلك . والميت لا يطلب منه شيء ، لا دعاء ولا غيره

وكذلك حديث الأعمى : فإنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو حديث الأعمى له ليرد الله عليه بصره ، فلهذا النبي صلى الله عليه وسلم دعاء أمره فيه أن يسأل الله طلب من النبي قبول شفاعته نبيه فيه .

فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع فيه . وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته . وأن قوله « أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد بنى الرحمة » أى بدعائه وشفاعته ، كما قال عمر « كنا نتوسل إليك بنبينا » فلفظ التوجه والتوسل

في الحديثين بمعنى واحد . ثم قال « يا محمد ، يا رسول الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها . اللهم فشفعه في » فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه . وقوله « يا محمد يا نبي الله » هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب ، فيخاطب لشهوده بالقلب ، كما يقول المصلّي « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا ، يخاطب من يتصوره في نفسه ، إن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب .

فلفظ « التوسل » بالشخص و « التوجه » به و « السؤال » به : فيه إجمال حقيقة معنى التوسل والتوجه والسؤال به واشتراك . غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة : يراد به التسبب به ، لكونه داعيا وشافعا مثلا ، أو لكون الداعي مجيبا له مطيعا لأمره ، مقتديا به . فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له ، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته . ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته . فلا يكون التوسل بشيء منه ولا بشيء من السائل بل بذاته ، أو لجرد الإقسام به على الله .

فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه وكذلك لفظ السؤال بشيء قد يراد به للمعنى الأول . وهو التسبب به لكونه سببا في حصول المطلوب . وقد يراد به الإقسام .

توسل الثلاثة ومن الأول : حديث الثلاثة الذين آواهم المبيت إلى الغار . وهو حديث الدين آواهم الغار مشهور في الصحيحين وغيرهما . فإن الصخرة انطبقت عليهم . فقالوا « لِيَدْعُ كُلَّ رجلٍ منكم بأفضل عمله . فقال أحدهم : اللهم إنه كانت لي ابنة عَمٍّ فأحببتها كأشد ما يحب الرجال النساء ، وأنها طلبت مني مائة دينار . فلما أتيتها بها قالت يا عبد الله اتق الله ولا تَفْصُ الخاتم إلا بحقه . فتركت الذهب وانصرفت فإن كنت إنما فعلت ذلك اجتناء وجهك فافزج عنا . فانفرت لم فرجة رأوا منها السماء . وقال الآخر : اللهم إنه كان لي أبوان شيخان كبيران . وكنت لا أغني

قبلهما أهلاً ولا مالا . فناء بي^(١) طلب الشجر يوماً . فلم أرُحْ عليهما حتى ناما
فخلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين . فكرهت أن أغبق قبلهما أهلاً أو مالا .
فلبثت والدمع على يدي ، أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر . فاستيقظا فشربا
غَبُوقَهما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه من هذه
الصخرة . فانفرجت عنهم ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . وقال الثالث :
اللهم إنى استأجرتُ أجراً فأعطيتهم أجراً غير رجل واحد ، ترك الذى له وذهب
فتمرت أجرته ، حتى كثرت منها الأموال . فجاءنى بعد حين فقال : يا عبد الله
أدُّ إلى أجرى . فقلت له : كل ما رى من الأبل والبقر والغنم والرقيق .
فقال : يا عبد الله لاتستهزئ به . فقلت : إنى لأستهزئ به . فأخذ كله
فاستاقه . فلم يترك منه شيئاً . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا
ما نحن فيه . فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون » .

فهؤلاء دعوا الله سبحانه بصالح الأعمال . لأن الأعمال الصالحة هى أعظم
ما يتوسل به العبد إلى الله تعالى ، ويتوجه به إليه ، ويسأله به . لأنه وعد أن
يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات وزيدهم من فضله (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم
ادعوني أستجب لكم (وهؤلاء دعوه بعبادته وفعل ما أمر به . من العمل الصالح
وسؤاله والتضرع إليه .

ومن هذا ما يذكر عن الفضيل بن عياض : أنه أصابه عسر البول فقال :
بحي إياك إلا ما فرجت عنى . ففرج عنه .

وكذلك دعاء المرأة للمهاجرة التى أحيا الله ابنها لما قالت « اللهم إنى آمنت
بك رب رسولك ، وهاجرت فى سبيلك » وسألت الله أن يحيى ولدها وأمثال ذلك

(١) ناء بي ، وناء : أى بعد . والغبوق - بفتح الغين - شرب اللبن ماء
كالصوب - بفتح الصاد - شربه صباحاً .

وهذا كما قال المؤمنون (٣ : ١٩٣ ، ١٩٤) ربنا إنا سمعنا منادياً ينادى للإيمان : أن آمنوا بربكم . فآمننا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة . إنك لا تخلف الميعاد) .

فسؤال الله والتوسل إليه بامثال أمره واجتناب نهيه ، وفعل ما يحب من العبودية والطاعة : هو من جنس فعل ذلك رجاء لرحمة الله ، وخوفاً من عذابه وسؤال الله بأسمائه وصفاته . كقوله « أسألك بأن لك الحمد أنت الله المنان ، بديع السموات والأرض ، وبأنك أنت الله الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » ونحو ذلك يكون من باب التسبب . فلن كونه الحمود المنان يقتضى منته على عباده ، وإحسانه الذى يحمد عليه .

وكونه الأحد الصمد : يقتضى توحده فى صمدية . فيكون هو السيد المقصود الذى يصمد الناس إليه فى كل حوائجهم ، المستغنى عما سواه ، وكل ماسواه مفتقرون إليه . لاغنى بهم عنه . وهذا سبب لقضاء المطالبات . وقد يتضمن ذلك معنى الإقسام عليه بأسمائه وصفاته .

ضعف حديث «أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشائى هذا » فهذا الحديث : رواه عطية العوفى . وفيه ضعف .
السائلين ومعناه

لكن بتقدير ثبوته فهو من هذا الباب . فان حق السائلين عليه سبحانه : أنه يبيهم . وحق المطيعين له : أن يثيبهم . فالسؤال له . والطاعة سبب لحصول إجابته وإثابته . فهو من التوسل به ، والتوجه به . ولو قدر أنه قسم لكان قسماً بما هو من صفاته . فن إجابته وإثابته من أفعاله وأقواله .

الاستدلال
استعاذة النبي
نص بالمعاذ
لى عدم خلق
القرآن

فصار هذا كقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك . لأحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » والاستعاذة لاصح بمخلوق كما نص عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة . وذلك مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق .

ولأنه قد ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » قالوا : والاستعاذة لا تكون بمخلوق فأورد بعض الناس لفظ « المعافاة » فقال جمهور أهل السنة « المعافاة » من الأفعال . وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم يقولون : إن أفعال الله قائمة به ، وأن الخالق ليس هو المخلوق . وهذا قول جمهور أصحاب الشافعي وأحمد ومالك . وهو قول أصحاب أبي حنيفة . وقول عامة أصحاب أهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام والفلسفة .

وبهذا يحصل الجواب عما أوردته المعتزلة ونحوهم من الجهمية نقضا . فإن أهل الإثبات من أهل الحديث وعامة المتكلمة الصفائية من السكّانية والأشعرية والكرامية وغيرهم : استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره . واتصف به ذلك المحل لا غيره . فإذا خلق الله محل علم أو قدرة . أو حركة أو نحو ذلك : كان هو العالم به القادر به ، المتحرك به ، ولم يجز أن يقال : إن الرب المتحرك بتلك الحركة . ولا هو العالم القادر بالعلم والقدرة المخلوقين . بل بما قام به من العلم والقدرة .

قالوا : فلو كان قد خلق كلاما في غيره ، كالشجرة التي نادى منها موسى ، لكانت الشجرة هي المتصفة بذلك الكلام . فتكون الشجرة هي القائلة لموسى (إننى أنا الله) ولكن ما يخلفه الله من إنطاق الجلود والأيدى وتسبيح الحصى . وتأويب الجبال وغير ذلك : كلاما له ، كالقرآن والتوراة والإنجيل ، بل كان كل كلام في الوجود كلاما . لأنه خالق كل شيء . وهذا قد التزمه مثل صاحب الفصوص وأمثاله من هؤلاء الجهمية الخولية الاتحادية .

فأوردت المعتزلة صفات الأفعال : كالعدل والإحسان . فإنه يقال : إنه عادل محسن بعدل خلقه في غيره ، وإحسان خلقه في غيره . فأشكل ذلك على من

يقول : ليس لله فعل قائم به . بل فعله هو المفعول المنفصل عنه . وليس خلقه إلا مخلوقه .

وأما من طرد القاعدة وقال أيضاً : إن الأفعال قائمة به ولكن المفعولات المخلوقة هي المنفصلة عنه . وفرق بين الخلق والمخلوق : فاطر ذليله واستقام .

والمقصود هنا : أن استعاذة النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه ومعافاته من عقوبته ، مع أنه لا يستعاذ بمخلوق ، فهي كسؤال الله بإجابته وإثابته ، وإن كان لا يسأل بمخلوق .

ومن قال من العلماء لا يسأل إلا به ، لا ينافي السؤال بصفاته ، كما أن الحلف لا يشرع إلا بالله . كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي لفظ الترمذى « من حلف بغير الله فقد أشرك » قال الترمذى : حديث حسن .

لم يطلق السلف على صفات الله أنها غيره

ومع هذا فالحلف بعمة الله ، ولعمر الله ونحو ذلك : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف به : لم يدخل في الحلف بغير الله . لأن لفظ « الغير » قد يراد به المباين المنفصل . ولهذا لم يطلق السلف وسائر الأئمة على القرآن وسائر صفات الله أنها غيره . ولم يطلقوا عليها أنها ليست غيره . لأن لفظاً « الغير » فيه إجمال . قد يراد به : المباين المنفصل . فلا يكون صفة الموصوف أو بعضه داخلاً في لفظ « الغير » وقد يراد به : ما يمكن تصويره دون تصور ما هو غيره . فيكون غيراً بهذا الاصطلاح . ولهذا تنازع أهل النظر في معنى « الغير » والتنازع في ذلك لفظي . ولكن بسبب ذلك حصل في مسائل الصفات من الشبهات مالا ينبغي إلا بمعرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإيهامات ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

ولهذا يفرق بين قول القائل « الصفات غير الذات » وبين قوله « صفات » الفرق بين الله غير الله « فإن الثاني : باطل . لأن مسمى اسم « الله » يدخل فيه صفاته ، بخلاف مسمى الذات . فإنه لا يدخل فيه الصفات . ولهذا لا يقال : صفات الله زائدة عليه سبحانه . وإن قيل : الصفات زائدة على الذات . لأن المراد هي زائدة على ما أثبتته المثبتون من الذات المجردة . والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة . فليس « اسم الله » متناولا لذات مجردة عن الصفات أصلا . ولا يمكن وجود ذلك . ولهذا قال أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية : لا نقول الله وعلمه ، والله وقدرته ، والله ونوره . ولكن نقول : الله بعلمه وقدرته ونوره . هو إله واحد . وقد بسط في غير هذا الموضع .

وأما قول الناس : أسألك بالله وبالرحم ، وقراءة من قرأ (٤ : ١) تسألون به السؤال بالله (الأرحام) فهو من باب التسبب بها . فإن الرحم توجب الصلة . وتقتضي أن يصل الإنسان قرابته ، فسؤال السائل بالرحم لغيره . متوسل إليه بما يوجب صلته من القرابة التي بينهما . ليس هو من باب الإقسام ، ولا من باب التوسل بما لا يقتضي المطلوب . بل هو توسل بما يقتضي المطلوب . كالتوسل بدعاء الأنبياء و بطاعتهم وبالصلاة عليهم .

ومن هذا الباب : ما يروى عن عبد الله بن جعفر : أنه قال « كنت إذا سألت علياً رضي الله عنه شيئاً فلم يعطيني قلت له : بحق جعفر إلا ما أعطيتني . فيعطيني » أو كما قال .

فإن بعض الناس ظن أن هذا من باب الإقسام عليه بجعفر ، أو من باب قولهم : أسألك بحق أنبيائك ونحو ذلك . وليس كذلك . بل جعفر هو أخو علي ، وعبد الله هو ابنه . وله عليه حق الصلة . فصلة عبد الله صلة لأبيه جعفر . كما ثبت في الحديث « إن من البر : أن يصل الرجل أهل وُدِّ أبيه بعد أن يؤتى » وقوله « إن من برهما بعد موتهما : الدعاء لهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما من بعد موتهما . صلة رحلك التي لارحم لك إلا من قبلهما » .

ولو كان هذا من الباب الذى غنوه لكان سؤاله لملئ بحق النبي وإبراهيم الخليل ونحوهما أولى من سؤاله بحق جعفر . ولكان على^١ إلى تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحبته وإجابة السائل به أسرع منه إلى إجابة السائل بغيره . لكن بين المنين فرق .

فإن السائل بالنبي طالب به متسبب به . فإن لم يكن فى ذلك السبب ما يقتضى حصول مطلوبه ، وإلا كان يسأل مابه باطلا .

وإقسام الإنسان على غيره بشئ يكون من باب تعظيم المقسم بالمقسم به . وهذا هو الذى جاء به الحديث من الأمر بإبرار المقسم . وفى مثل هذا قيل « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . وقد يكون من باب تعظيم المسؤول به .

فالأول يشبه ما ذكره الفقهاء فى الحلف الذى يقصد به الحض والمنع . والثانى : سؤال للمسؤل بما عنده من محبة المسؤل به وتعظيمه ورجاية حقه . فإن كان ذلك مما يقتضى حصول مقصود السائل حسن السؤال ، كسؤال الإنسان بالرحم .

ومن هذا سؤال الله بالأعمال الصالحة ، وبدعاء أنبيائه وشفاعتهم . وأما بمجرد ذوات الأنبياء والصالحين ومحبة الله لهم وتعظيمه لهم ، ورجائته لحقوقهم التى أنعم بها عليهم : فليس فى ذلك ما يوجب حصول مقصود السائل إلا بسبب بين السائل وبينهم : إما محبتهم وطاعتهم . فيثاب على ذلك . وإما دعاؤهم له فيستجيب الله شفاعتهم فيه .

فالتوسل بالأنبياء والصالحين : يكون بأمرين ، إما بطاعتهم واتباعهم ، وإما بدعائهم وشفاعتهم . أما مجرد دعاء الداعى وتوسله بهم من غير طاعة منه لهم ، ولا شفاعتهم منهم له : فلا ينفعه ، وإن عظم جاه أحدهم عند الله تعالى . وقد بسطت هذه المسائل فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه إذا كان السلف والأئمة قالوا في سؤال الله بالخلق ما قد ذكرنا . فكيف بسؤال المخلوق الميت ؟ سواء سئل الميت أن يسأل الله أو سئل قضاء الحاجة ، ونحو ذلك مما يفعله بعض الناس ، إما عند قبر الميت ، وإما مع غيبته وصاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم حسم المادة وسد الفريضة ، بلعنة من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وأن لا يصلى عندها الله . ولا يسأل إلا الله . وحذر أمته ذلك . فكيف إذا وقع نفس المحذور من الشرك وأسباب الشرك . وقد تقدم الكلام على الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد .

وقد تبين أن أحداً من السلف لم يكن يفعل ذلك إلا ما نقل عن ابن عمر « أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، والصلاة في المواضع التي صلى فيها . حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم توجهاً وصَبَّ قُضْلَ وضوئه في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك » وهذا من ابن عمر تحريم لثقل فعله . فإنه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصَبَّه للسوء وغير ذلك ولم يقصد ابن عمر الصلاة والدعاء في المواضع التي نزلها . والكلام هنا في ثلاث مسائل .

إحداها : أن التأسى به في صورة الفعل الذي فعله من غير أن يعلم قصده التأسى بالنبي فيه ، أو مع عدم السبب الذي فعله . فهذا فيه نزاع مشهور . وابن عمر مع طائفة يقولون بأحد القولين . وغيرهم يخالفهم في ذلك . والنائب والمعروف عن المهاجرين والأنصار : أنهم لم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضى الله عنهما . مع عدم السبب وليس هذا مما نحن فيه الآن .

ومن هذا الباب : أنه لو تحرى رجل في سفره أن يصلى في مكان نزل فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى فيه إذا جاء وقت الصلاة : فهذا من هذا القليل . المسألة الثانية : أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتاً لصلاته . بل أراد أن ينشئ الصلاة والدعاء لأجل البقعة : فهذا لم يتحرر ابن عمر إنشاء صلاة لنفسه يقتل عن ابن عمر ولا غيره . وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر فعله . فقد ثبت البقعة

عن أبيه عمر « أنه نهى عن ذلك » وتواتر عن المهاجرين والأنصار : أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك . فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر - لو فعل ذلك - حجة على أبيه ، وعلى المهاجرين والأنصار .

من يسافر ^{لقصد البقعة} والمسألة الثالثة : أن لا تكون تلك البقعة في طريقه بل يعدل عن طريقه إليها ، أو يسافر إليها سافراً طويلاً أو قصيراً . مثل من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غار ثور ليصلي فيه ويدعو ، أو يذهب إلى الطور الذي ^{أخالف لإجماع الصحابة} كلم الله عليه موسى عليه السلام ليصلي فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غير هذه الأماكن من الجبال وغير الجبال التي يقال فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم ، أو مشهد مبني على أثر نبي من الأنبياء ، مثل مكان مبني على نعله . ومثل مافي جبل قاسيون ، وجبل الفتح ، وجبل طور سيناء الذي يبيت المقدس ونحو هذه لم يذهب النبي البقاع : فهذا ما يعلم كل من كان عالماً بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحال أصحابه من بعده : أنهم لم يكونوا يقصدون شيئاً من هذه الأماكن . فإن جبل ^{(ص) ولأحد من المسلمين} حراء الذي هو أطول جبل بمكة : كانت قريش تنتابه قبل الإسلام وتتعبد هناك ، ولهذا قال أبو طالب في شعره :

* وراق ليرقى في حراء ونازل *

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « كان أول ما أبدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي : الرؤيا الصادقة . فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبِّبَ إليه الخلاء . فكان يأتي غار حراء . فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد . ثم يرجع فيترود لذلك ، حتى يجاءه الوحي ، وهو بفار حراء . فأتاه الملك ، فقال له . اقرأ . فقال : لست بقارئ . فأخذني فغطني ، حتى بلغ مني الجهد . ثم أرسلني ، ثم قال : اقرأ . فقلت : لست بقارئ - مرتين أو ثلاثاً - ثم قال : اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق (اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم)

فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ترجف بواديه - الحديث « بطوله .
فتحتنه وتعبده بفار حراء كان قبل للبعث . ثم إنه لما أكرم الله نبوته
ورسالته ، وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه : أقام بمكة بضعة عشرة
سنة ، هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق . ولم يذهب
هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء . ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر :
عمرة الحديبية التي صدّه فيها المشركون عن البيت الحرام - والحديبية عن يمينك
وأنت قاصد مكة إذا مررت بالتنعيم عند المساجد التي يقال : إنها مساجد عائشة .
والجبل الذي عن يمينك يقال له جبل التنعيم . والحديبية غريبه - ثم إنه اعتمر
من العام القابل عمرة القضية ، ودخل مكة هو وكثير من أصحابه ، وأقاموا بها
ثلاثاً . ثم لما فتح مكة ، وذهب إلى ناحية حنين والطائف شرق مكة . فقاتل
هوازن وبوادي حنين ، ثم حاصر أهل الطائف وقسم غنائم حنين بالجهرانة ، فأقى
بعمرة من الجهرانة إلى مكة . ثم إنه اعتمر عمرته الرابعة مع حجة الوداع .
وحج معه جماهير المسلمين لم يتخلف عن الحج معه إلا من شاء الله . وهو
في ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ، ولا يزوره ، ولا شيئاً
من البقاع التي حول مكة . ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا
والمروة وبني ومزدلفة ، وعرفات . وصلى الظهر والعصر بيطن عُرنة . وضربت له
القبعة يوم عرفة بنمرة المجاورة لعرفة . ثم بعده خلفاء الراشدين وغيرهم من
السابقين الأولين ، لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء .
وكذلك الفار المذكور في القرآن في قوله تعالى (٩ : ٤٠) ثانی اثنين إذ هما
في الفار) وهو غار يجبل نور يمانى مكة : لم يشرع لأئمة السفر إليه وزيارته ،
والصلاة فيه والدعاء ، ولا بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة مسجداً غير
المسجد الحرام . بل تلك المساجد كلها محدثة : مسجد المولد وغيره . ولا شرع
لأئمة زيارة موضع المولد ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى . وقد بنى
هناك مسجد .

كل للزارات
التي بمكة غير
الشاعر : فهي
محدثة

ومعلوم : أنه لو كان هذا مشروعاً مستحباً يثيب الله عليه ، لكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه . ولكان علم أصحابه ذلك . وكان أصحابه أعلم بذلك ، وأرغب فيه عن بعدهم : فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك . علم أنه من البدع المحدثه التي لم يكونوا يعدونها عبادة وقربة وطاعة . فن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله .

زيارة هذه وإذا كان حكم مقام نبينا صلى الله عليه وسلم في مثل غار حراء الذي الأمكنه المحدثه ابتدئ فيه بالإنباء والإرسال ، وأنزل عليه فيه القرآن ، مع أنه كان قبل الإسلام بمكة وغيرها : يتمد فيه ، وفي مثل الغار المذكور في القرآن الذي أنزل الله فيه سكينته على رسوله شرع دين لم يأذن به الله صلى الله عليه وسلم .

فمن المعلوم : أن مقامات غيره من الأنبياء أبعد أن يشرع قصدها ، والسفر إليها لصلاة أو دعاء أو نحو ذلك ، إذا كانت صحيحة ثابتة . فكيف إذا علم أنها كذب ، أو لم يعلم صحتها ؟ .

وهذا كما أنه قد ثبت باتفاق أهل العلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج البيت لا يستلم من البيت إلا البيت لم يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين . فلم يستلم الركنين الشاميين الركنان ولا غيرها من جوانب البيت ، ولا مقام إبراهيم ولا غيره من المشاعر . وأما التقبيل فلم يقبل إلا الحجر الأسود .

ولا يقبل إلا ولا يقبل إلا وقد اختلف في الركن اليماني فقيل ، يقبله وقيل : يستلمه ويقبل يده . الحجر الأسود وقيل : لا يقبله . ولا يقبل يده والأقوال الثلاثة مشهورة في مذهب أحد وغيره . والصواب : أنه لا يقبله ولا يقبل يده . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا ولا هذا ، كما تنطق به الأحاديث الصحيحة .

ثم هذه مسألة نزاع . وأما مسائل الإجماع فلا نزاع بين الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة العلم أنه لا يقبل الركنين الشاميين : ولا شيئاً من جوانب البيت .

فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . وعلى هذا عامة السلف . وقد روي « أن ابن عباس ومعاوية طافا بالبیت ، فاستلم معاوية الأركان الأربعة . فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . فقال معاوية . ليس شيء من البيت متروكا . فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . فرجع إليه معاوية » .

وقد اتفق العلماء على ما مضت به السنة من أنه لا يشرع الاستلام والتقبيل لقام إبراهيم الذي ذكره الله تعالى في القرآن وقال (٢ : ١٢٦) واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) .

فإذا كان هذا بالسنة المتواترة وباتفاق الأئمة لا يشرع تقبيلها بالنم ولا مسحها باليد ، فغيره من مقامات الأنبياء أولى أن لا يشرع تقبيلها بالنم ولا مسحها باليد .

وأيضاً فإن المكان الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيه بالمدينة النبوية دائماً : لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله ، ولا الموضع التي صلى فيها بمكة وغيرها .

فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه بقدميه الكريمتين ويصلي عليه لم يشرع لأئمة التمسح به ولا تقبيله . فكيف بما يقال : إن غيره صلى فيه أو نام عليه ؟ .

وإذا كان هذا ليس بمشروع في موضع قدميه للصلاة ، فكيف بالنعل الذي هو موضع قدميه للمشي وغيره ؟ هذا إذا كان النقل صحيحاً . فكيف بما لا يعلم صحته ، أو بما لا يعلم أنه كذب ؟ كحجارة كثيرة يأخذها الكذابون وينحتون فيها موضع قدم ، ويزعمون عند الجهال أن هذا موضع قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وإذا كان هذا غير مشروع في موضع قدميه وقدمي إبراهيم الخليل الذي لاشك فيه . ونحن مع هذا قد أمرنا أن نتخذ مصلى . فكيف بما يقال : إنه

لا يشرع
التمسح بأي
مكان في
الأرض ولا
تقبيله إلا
الركن
والحجر
الأسود

آثار الأقدام
المسكوبة

موضع قدميه كذباً وافتراء عليه ، كالموضع الذى بصخرة بيت المقدس وغير ذلك من المقامات .

فإن قيل : قد أمر الله أن تتخذ من مقام إبراهيم مصلى فيقاس عليه غيره . قيل له : هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم الذى بمكة ، سواء أريد به المقام الذى عند الكعبة موضع قيام إبراهيم ، أو أريد به المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى . فلا نزاع بين المسلمين : أن المشاعر خصت من العبادات بما لم يشركها فيه سائر البقاع ، كما خص البيت بالطواف . فما خصت به تلك البقاع لا يقاس عليها غيرها ، وما لم يشرع فيها . فأولى أن لا يشرع فى غيرها .

ونحن قد استدللنا على أن ما لم يشرع هناك من التقبيل والاستلام أولى أن لا يشرع فى غيرها . ولا يلزم أن يشرع فى غير تلك البقاع منه مثل ما شرع فيها . ومن ذلك : البنية التى على جبل عرفات ، التى يقال : إنها قبة آدم ^(١) . فإن هذه لا يشرع قصدتها للصلاة والدعاء باتفاق العلماء ، بل نفس رقى الجبل الذى بعرفات الذى يقال له « جبل الرحمة » واسمه الأول على وزن « هلال » ليس

(١) لقد أزالته حكومة جلالة الملك . عبد العزيز آل سعود . أدام الله تأييده ونصره ، وتوفيقه لإقامة دين الاسلام ، وإحياء العمل بسنة النبي عليه الصلاة والسلام . هذه الآثار الوثنية التى كانت بأرض الحجاز ونجد وطهرت البلاد منها ، بفضل الله ، ثم بدعوة شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب للولود بالهدى سنة ١١١٥ والمتوفى سنة ١٢٠٦ هـ رحمة الله عليه ورضوانه .

وكان تخليص الحرمين من حكم الطاغوت وإعلان الحكم الإسلامى فيها على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود فى عام الثالث والأربعين والثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية . أدام الله لجزيرة حكومة العدل والحق وحماها الله ووقاها من أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والملاحدين وأذنانهم عن ينسب إلى الإسلام ظاهراً والإسلام منه برى .

مشروعاً باتفاقهم . وإنما السنة الوقوف بعرفات : إما عند الصخرات ^(١) ، حيث وقف النبي صلى الله عليه وسلم ، وإما بسائر عرفات . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عرفة كلها موقف . وادفعوا عن بطن عُرّة » .

وكذلك سائر المساجد المبنية هناك ، كالمساجد المبنية عند الجمرات ، وبجنب مسجد إيليف مسجد يقال له : غار الرسائل . فيه نزلت سورة للرسالات ، وفوق الجبل مسجد يقال له : مسجد الكباش ، ونحو ذلك : لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم قصد شيء من هذه البقاع ، لصلاة ، ولا دعاء ، ولا غير ذلك . وأما تقبيل شيء من ذلك والتمسح به : فالأمر فيه أظهر ، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام : أن هذا ليس من شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر طائفة من المصنفين في الناسك : استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها ، وكنت قد كتبتها في منسك كتبتة قبل أن أحج في أول عمري لبعض الشيوخ ، جمعت من كلام العلماء ، ثم تبين لي أن هذا كله من البدع المحدثنة ، التي لا أصل لها في الشريعة ، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وأن أئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك ، وأن المسجد الحرام : هو المسجد الذي شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف ، وغير ذلك من العبادات ، ولم يشرع لنا قصد مسجد بمينه بمكة سواء . ولا يصلح أن يحمل هناك مسجد يزاحمه في شيء من الأحكام . وما يفعله الرجل في مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك إذا فعله في المسجد الحرام : كان خيراً

(١) وليس للصخرات ميزة على بقية سفح عرفة . وإنما وقف النبي صلى الله عليه وسلم عندها لتكون علامة لمن يريد أن يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم لأمر يعرض له ، كما عرض لهم أن يسألوه عن وقع عن ناقته فمات في هذا اليوم . والله أعلم .

له ، بل هذاسة مشروعة . وأما قصد مسجد غيره هناك تحرياً لقضه : فبدعة غير مشروعة .

لا تشد الرجال
إلا إلى المساجد
الثلاثة

وأصل هذا : أن المساجد التي تشد الرجال إليها : هي المساجد الثلاثة . كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدى هذا » وقد روى هذا من وجوه أخرى . وهو حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل العلم ، متلقى بالقبول عنه .

فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف : من الأعمال الصالحة . وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم ، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب ، كالمدينة . ولا يشرع شد الرجال إليه . فإن في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً » وكان ابن عمر يفعله ^(١) . وفي لفظ مسلم « فيصلى فيه ركعتين » وذكره البخاري بغير إسناد .

وذلك أن الله تعالى نهاه عن القيام في مسجد الضرار . فقال (٩: ١٠٧-١١٠) والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين ، وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل ، وليخلفنَّ إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون ،

(١) الظاهر . أن النبي صلى الله عليه وسلم . إنما كان يأتي لزيارة أصحابه في قباء الذين نزل عليهم أول يوم قدم المدينة . وهذه زيارة عادية ، كما يفعل كل أحد من المؤمنين على سبيل الصلة والمودة لإخوانه . واسم « قباء » للقرية لا للمسجد . فكان يصلى في المسجد تبعاً لاعتقاده ، إلا إذا صحت الأحاديث الواردة في الترغيب في الصلاة في مسجد قباء . والله أعلم .

لا نتم فيه أبداً ، لمسجد أسس على التقوى ، من أول يوم : أحق أن تقوم فيه ، فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المطهرين ، أفن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير ، أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار ، فانهيار به في نار جهنم ؟ والله لا يهدي القوم الظالمين ، لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم . إلا أن تقطع قلوبهم والله عليم حكيم .

وكان مسجد الضرار قد بنى لأبي عامر الفاسق الذي كان يقال له : أبو عامر الراهب . وكان قد تنصر في الجاهلية . وكان المشركون يعظمونه ، فلما جاء الإسلام حصل له من الحسد ما أوجب مخالفته للنبي صلى الله عليه وسلم وفراره إلى الكافرين فقام طائفة من المناقذين بينون هذا المسجد ، وقصدوا أن يبنوه لأبي عامر هذا . والقصة مشهورة في ذلك فلم يبنوه لأجل فل ما أمر الله به ورسوله . بل لنير ذلك

فدخل في معنى ذلك من بنى أبنية يضاهي بها مساجد المسلمين لنير الميادات المشروعة : من المشاهد وغيرها . لاسيما إذا كان فيها من الضرار والكفر والتفريق بين المؤمنين ، والإرصاد لأهل النفاق والبدع المخادين لله ورسوله : ما يقوى بها شبهها بمسجد الضرار : فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٩ : ١٠٨) مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) وكان مسجد قباء أسس على التقوى^(١) ، ومسجده أعظم في تأسيسه على التقوى من مسجد قباء . كما ثبت في الصحيحين عنه « أنه سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى ؟ فقال : مسجدى هذا » فكللا المسجدين أسس على التقوى . ولكن اختص مسجده بأنه أكل

(١) لأنه أول مسجد أسس في الإسلام . بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأيام التي أقامها بقاء قبل انتقاله إلى المدينة بأيام . وبقاء . ضاحية من ضواحي المدينة ، فيها زروع ونخيل وعيون ماء ، لأهل المدينة وفيها بئر بريس . وبينها وبين المدينة مسافة يقطعها الماشي في نحو ساعة من الزمن تحريفاً .

في هذا الوصف من غيره . فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة . و يأتي مسجد قباء يوم السبت .

وفي السنن عن أسيد بن حضير الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » رواه ابن ماجه والترمذي . وقال حديث حسن غريب .

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تطهر في بيته . ثم أتى مسجد قباء ، فصلى فيه صلاة : كان له كأجر عمرة » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

قال بعض العلماء قوله « من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء » تنبيه على أنه لا يشرع قصده بشد الرجال . بل إنما يأتيه الرجل من بيته الذي يصلح أن يتطهر فيه . ثم يأتيه ، فيقصد كأي قصد الرجل مسجد مصره دون المساجد التي يسافر إليها وأما المساجد الثلاثة : فاتفق العلماء على استحباب إتيانها للصلاة ونحوها . ولكن لو نذر ذلك هل يجب بالنذر ؟ فيه قولان للعلماء .

أحدهما : أنه لا يجب بالنذر إلا إتيان المسجد الحرام خاصة . وهذا أحد قولي الشافعي . وهو مذهب أبي حنيفة ، وبناء على أصله في أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع .

هل يجب الوفاء بنذر الصلاة ونحوها في أحد المساجد الثلاثة ؟

والقول الثاني ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما . أنه يجب إتيان المساجد الثلاثة بالنذر . لكن إن أتى الفاضل أغناه عن إتيان الفضول . فإذا نذر إتيان مسجد المدينة ومسجد إيلياء ، أغناه إتيان المسجد الحرام ، وإن نذر إتيان مسجد إيلياء أغناه إتيان أحد مسجدى الحرمين .

وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نذر أن يطعم الله فليطمه ، ومن نذر أن يمصيه فلا يمسه » وهذا يعم كل طاعة سواء كان جنسها واجباً أو لم يكن . وإتيان الأفضل إجراء للحديث الوارد في ذلك .

وليس هذا موضع تفصيل هذه المسألة .

بل المقصود : أنه لا يشرع السفر إلى مسجد غير الثلاثة . ولو نذر ذلك لم يجب عليه فعله باتفاق الأئمة . وهل عليه كفارة يمين ؟ على قولين مشهورين .
وليس بالمدينة مسجد يشرع إتيانه إلا مسجد قباء . وأما سائر المساجد : فلها حكم المساجد العامة ، ولم يخصها النبي صلى الله عليه وسلم بإتيان . ولهذا كان الفقهاء من أهل المدينة لا يقصدون شيئاً من تلك الأماكن إلا قباء خاصة .

وفي المسند عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في مسجد الفتح ثلاثاً: يوم الاثنين ، ويوم الثلاثاء ، ويوم الأربعاء ، فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين ، فمرف البشر في وجهه . قال جابر : فلم ينزل بي أمر مهم غليظ إلا توخيت تلك الساعة فأدعوا فيها . فأعرف الإجابة » وفي إسناد هذا الحديث كثير بن زيد ، وفيه كلام : يوثقه ابن معين تارة ، ويضعفه أخرى . وهذا الحديث يعمل به طائفة من أصحابنا وغيرهم ، فيتحررون الدعاء في هذا ، كما نقل عن جابر ، ولم ينقل عن جابر رضي الله عنه : أنه تحرى الدعاء في المكان ، بل تحرى الزمان .

فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وبنت بإذنه ، ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء . فكيف بما سواها ؟

فصل

وأما المسجد الأقصى : فهو أحد المساجد الثلاثة ، التي تشد إليها الرحال ، جاءه عمر إلى الشام وما صنع بيت المقدس وبالصخرة وكان المسلمون لما فتحوا بيت المقدس على عهد عمر بن الخطاب ، حين جاء عمر إليهم ، فلم النصرى إليه البلد . دخل إليه فوجد على الصخرة زبالة عظيمة جدا كانت النصرى ألقنها عليها ، مما نذت لليهود الذين يمسكون بالصخرة ، ويعملون إليها فأخذ عمر في ثوبه منها ، وأتبعه المسلمون في ذلك ، ويقال : إنه سخر لها الأنبياء

حتى نلقها . ثم قال لكعب الأخبار « أين ترى أن أبني مصلى المسلمين ؟ قال :
ابنائه خلف الصخرة . قال : يا ابن اليهودية ، خالطتك يهودية » أو كما قال : قال
عمر « أبنيه في صدر المسجد . فإن لنا صدور المساجد ، فبناه في قبلي المسجد » وهو
لا يسمى حرم إلا مسجد مكة والمدينة
الذي يسميه كثير من العامة اليوم : الأقصى ، والأقصى : اسم للمسجد كله .
ولا يسمى هو ولا غيره حرما . وإنما الحرم بمكة والمدينة خاصة .
وفي وادي وجّ الذي بالطائف نزاع بين العلماء .

فبنى عمر المصلى الذي هو في القبلة ، ويقال : إن تحته درجا كان يصعد منها
إلى أمام الأقصى . فبناه على الدرج ، حيث لم يصل إلا أهل الكتاب . ولم يصل
عمر ولا المسلمون عند الصخرة ولا تمسحوا بها ، ولا قبلوها . بل يقال : إن عمر
صلى عند محراب داود عليه السلام الخارج .
وقد ثبت أن عبد الله بن عمر : « كان إذا أتى بيت المقدس دخل إليه
وصلى فيه . ولا يقرب الصخرة . ولا يأتيها . ولا يقرب شيئا من تلك البقاع »
وكذلك نقل عن غير واحد من السلف المعتبرين ، كعمر بن عبد العزيز ،
والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

وذلك أن سائر بقاع المسجد لا مزية لبعضها على بعض ، إلا ما بنى عمر
رضي الله عنه لمصلى المسلمين .

وإذا كان المسجد الحرام ومسجد المدينة اللذان هما أفضل من المسجد الأقصى
بالإجماع - فأحدهما : قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة
في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » والآخر : هو
المسجد الذي أوجب الله حجه ، والطواف له فيه ، وجعله قبلة لعباده المؤمنين - ومع
هذا فليس فيهما ما يقبل بالقم ، ولا ما يستلم باليد إلا ما جملة الله في الأرض بمنزلة
اليمن . وهو الحجر الأسود فكيف يكون في المسجد الأقصى ما يستلم ، أو يقبل ؟
وكانت الصخرة مكشوفة ولم يكن أحد من الصحابة : لا ولا منهم ، ولا عداؤهم
يخصها بعبادة وكانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما ، مع حكمهما

على الشام . وكذلك في خلافة علي رضي الله عنه ، وإن كان لم يحكم عليها . ثم كذلك في إمارة معاوية وابنه . وابن ابنه .

فما كان في زمن عبد الملك ، وجرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ماجرى عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة على الصخرة ، وقد قيل : إن الناس كانوا يقصدون الحج فيجتمعون بابن الزبير ، أو يقصدونه بحجة الحج . فعلم عبد الملك شأن الصخرة بما بناه عليها ، وجعل عليها من الكسوة في الشتاء والصيف . ليكثر قصد الناس

للبيت المقدس . فيشتغلوا بذلك عن قصد ابن الزبير ، والناس على دين الملوك . وظهر من ذلك الوقت من تعظيم الصخرة ، وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا . وصار بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها ، حتى روى بعضهم عن كعب الأحبار عند عبد الملك بن مروان - وعروة بن الزبير حاضرا - « إن الله قال للصخرة : أنت عرشي الأدنى » فقال عروة : يقول الله تعالى (٢ : ٢٥٥) وسع كرسيه السموات والأرض) وأنت تقول : إن الصخرة عرشه ؟ وأمثال هذا .

ولا ريب أن الخلفاء الراشدين لم يبنوا هذه القبة ، ولا كان الصحابة يعظمون الصخرة ، ولا يتحرون الصلاة عندها ، حتى ابن عمر رضي الله عنهما مع كونه كان يأتي من الحجاز إلى المسجد الأقصى ، كان لا يأتي الصخرة .

وذلك أنها كانت قبله ، ثم نسخت ، وهي قبلة اليهود . فلم يبق في شريعتنا ما يوجب تخصيصها بحكم ، كما ليس في شريعتنا ما يوجب تخصيص يوم السبت ، وفي تخصيصها بالتعظيم : مشابهة لليهود . وقد تقدم كلام العلماء في يوم السبت وعاشوراء ونحو ذلك .

وقد ذكر طائفة من متأخري الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : أن البين تفلظ من غلط البين عند الصخرة وعند القبور فهو صالح مبتدع

بيت المقدس بالتحليف عند الصخرة . كما تفلظ في المسجد الحرام بالتحليف بين الركن والمقام ، وكما تفلظ في مسجده صلى الله عليه وسلم بالتحليف عند منبره ، لكن ليس لهذا أصل في كلام أحد ولا غيره من الأئمة . بل السنة أن تفلظ البين

فيه كما تنلظ في سائر المساجد عند المنبر . ولا تنلظ اليمين بالتحليف عند ما لم يشرع للمسلمين تعظيمه ، كما لا تنلظ بالتحليف عند المشاهد ومقامات الأنبياء ونحو ذلك . ومن فعل ذلك فهو ضال مبتدع ، مخالف للشرية .

وكاذب أهل الكتاب في فضائل بيت البقاع التي بالشام . وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب ، وعن الفضائل بيت المقدس والشام أخذ عنهم : ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم . وأمثل من ينقل عنه تلك الإسرائيليات : كعب الأحبار ، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات^(١) وقد قال معاوية رضى الله عنه « ما رأينا في هؤلاء المحدثين عن

(١) وللتتبع لسيرة كعب الأحبار بدقة وتفحص يتبين له أن كعباً لم يخلص من يهوديته ، ولعل الظروف التي كانت تحيط به في ذلك الوقت - وهو وقت عزة الإسلام وقوته ونفوذ سلطانه - كانت تحمله أنقل عبء بإظهاره الاسلام ، ولعله قد استطاع أن يستفيد من ذلك أيضاً باعترار بعضهم بهذه العزة في الدولة الإسلامية بعمر الفاروق رضى الله عنه وأرضاه ، وغفلتهم عن إعزاز الإسلام في أنفسهم باليقظة بالنجافي عن الترف ، والافحص عن أولئك المخلاء في الاسلام ، وهم من قبل أن يلبسوا ثوب الإسلام قد كانوا قادة وأئمة في الكفر ، وأعداء الإسلام . فكان من كل هذه الفغلات : قتل عمر ، ثم قتل عثمان ، ثم الفتن التي انتشرت فلفت المسلمين في مثل قطع الليل المظلم ، فكان في طواياها حرب على ومعاوية ، وما تلا ذلك من فتن في العقائد والأعمال والحكم والدولة ، وفي المؤلفات والكتب ، حتى انحرف المسلمون بها عن المجادة ، وذهبوا شيعاً وأحزاباً فذهبت ريعهم وزلزلت أركان دولتهم زلزالاً شديداً ، وبلغوا إلى حالة من الوهن والضعف : استطاع اليهود - أمة القردة والخنازير - أن يتعطلوا من بلاد المسلمين أولى القبلتين ، فأسسوا فيها دولة يشرّفون منها على أمم البلاد الإسلامية . ويطعمون أن يبدوا أيديهم المجرمة إلى قلب العالم الإسلامي : مكة والمدينة . ولكنهم لن ينالوا بختهم . فالتنازعوا أن تكون تلك الأحداث قد أوقظت للمسلمين من نومهم العميق ، وعرفهم أن الحياة العزيزة لا تكون للتنازعين التافلين ، وإنما تكون لليقظين المؤمنين بالله وكتبته ورسوله وآياته الكونية وسننه التي لا تبدل ، فنسأل الله أن يتم للمسلمين اليقظة والحياة والقوة ، فيمجدوا إلى =

أهل الكتاب أمثل من كذب . وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحياناً » وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثكم بباطل فتصدقوه . وإما أن يحدثكم بحق فتكذبوه » .

ومن العجب : أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المصومة التي لا تجتمع على ضلالة : إذا حدث بعض أعيان التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ، كعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وأبي العالية ونحوهم . المحدثين الثقات لا يقبلون مراسيلهم من خيار علماء المسلمين وأكابر أئمة الورى : توقف أهل العلم في مراسيلهم . ففهم من يرُدُّ المراسيل مطلقاً . ومنهم من يتقبلها بشروط . ومنهم من يميز بين من عاداته أن لا يرسل إلا عن ثقة ، كسعید بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، ومحمد ابن سيرين وبين من عُرف عنه : أنه قد يرسل عن غير ثقة ، كأبي العالية ، والحسن . وهؤلاء ليس بين أحدهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رجل أو رجلان أو ثلاثة مثلاً ، وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسله . فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق العلماء ، إلا أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث ، الذين لا يحدثون إلا بما صح ، كالبخاري في المعلقات التي يحزم فيها بأنها صحيحة عنده وما وقفه كقوله « وقد ذكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » ونحو ذلك فإنه حسن عنده . هذا وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري - فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء ، وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة ، وأكثر وأقل ؟ وهو لم يسند ذلك عن ثقة بمد ثقة ، بل غايته : أن الإسلام الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله . ويقتلوا من قلوبهم عدو الإسلام من الشرك والوثنية والفسوق والمعيان . ليقبلوا عدوهم من اليهود والنصارى وللحديث فتعود لهم العزة التي كانت لأبائهم الأولين . ويرجع لهم السلطان الذي كان لسلطانهم الصالحين .

ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود ، وقد أخبر الله عن تبديلهم وتحريفهم ، فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك ، بمجرد هذا النقل ؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك ولا يكذبه أيضاً إلا بدليل يدل على كذبه . وهكذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي هذه الاسرائيليات : مما هو كذب على الأنبياء ، أو ما هو منسوخ في شريعتنا ما لا يعلمه إلا الله .

لا هدى للناس إلا باتباع السابقين الأولين من الصحابة ومعلوم أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من السابقين الأولين ، والتابعين لهم بإحسان قد فتحوا البلاد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وسكنوا بالشام والعراق ومصر وغير هذه الأمصار . وهم كانوا أعلم بالدين وأتبع له ممن بعدهم . وليس لأحد أن يخالفهم فيما كانوا عليه .

فما كان من هذه البقاع لم يعظموه ، أو لم يقصدوا تخصيصه بصلاة أو دعاء ، أو نحو ذلك : لم يكن لنا أن نخالفهم في ذلك ، وإن كان بعض من جاء بعدهم من أهل الفضل والدين فعل ذلك : لأن اتباع سبيلهم أولى من اتباع سبيل من خالف سبيلهم . وما من أحد نقل عنه ما يخالف سبيلهم إلا وقد نقل عن غيره - من هو أعلم منه وأفضل أنه خالف سبيل هذا المخالف . وهذه جملة جامعة لا يتسع هذا الموضع لتفصيلها .

وقد ثبت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بيت المقدس ليلة الإسراء صلى فيه ركعتين » ولم يصل بمكان غيره ولا زاره . وحديث المراج فيه ما هو في الصحيح . وفيه ما هو في السنن أو في المسانيد . وفيه ما هو ضيف . وفيه ما هو من الموضوعات المختلقت . مثل ما يرويه بعضهم فيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له جبرائيل : هذا قبر أبيك إبراهيم ، انزل فصل فيه . وهذا بيت لحم مولد أخيك عيسى ، انزل فصل فيه » .

وأعجب من ذلك : أنه قد روى فيه « أنه قيل له في المدينة : انزل فصل ههنا » قبل أن يبنى مسجده . وإنما كان المكان مقبرة المشركين . والنبي

لا هدى للناس
إلا باتباع
السابقين
الأوليين من
الصحابة

أضيف إلى
حديث
الاسراء من
الكاذب

حلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إنما نزل هناك لما بركت ناقته هناك . فهذا ونحوه من الكذب المختلق باتفاق أهل المعرفة . وبيت لحم كنيسة من كنائس النصارى ، ليس في إتيانها فضيلة عند المسلمين ، سواء كان مولد عيسى أو لم يكن . بل قبر إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لم يكن في الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان من يأتيه للصلاة عنده ، ولا الدعاء ، ولا كانوا يقصدونه للزيارة أصلاً . وقد قدم المسلمون إلى الشام غير مرة مع عمر بن الخطاب ، واستوطن الشام خلائق من الصحابة . وليس فيهم من فعل شيئاً من هذا . ولم يبن المسلمون عليه مسجداً أصلاً . لكن لما استولى النصارى على هذه الأمكنة في أواخر المائة الرابعة ، لما أخذوا البيت المقدس ، بسبب استيلاء الرافضة على الشام ، لما كانوا ملوك مصر — والرافضة أمة مخذولة . ليس لها عقل صحيح ، ولا نقل صريح ، ولا دين مقبول ، ولا دنيا منصوبة — قويت النصارى ، وأخذت السواحل وغيرها من الرافضة . وحينئذ تقبعت النصارى حجرة الخليل صلوات الله عليه . وجعلت لها باباً . وأثر القب ظاهراً في الباب . فكان اتخاذ ذلك معبداً مما أحدثته النصارى . ليس من عمل سلف الأمة وخيارها .

فصل

وأصل دين المسلمين : أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة . الإسلام جاء وماعليه المشركون وأهل الكتاب من تعظيم بقاع العبادة غير المساجد ، كما كانوا في الجاهلية : يعظمون حراء ونحوه من البقاع : هو مما جاء الإسلام بنحوه المساجد بالعبادة وإزالته ونسخه .

ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات . فكل ما يفعل في مسجد يفعل المساجد سواء في سائر المساجد . إلا ما خص به المسجد الحرام من الطواف ونحوه . فإن خصائص المسجد الحرام لا يشاركه فيها شيء من المساجد . كما أنه لا يصلى إلى غيره .

النصارى هم
الذين أخذوا
قبر إبراهيم
مزاراً

مسجدة المدينة
والسجد
الأقصى لا
مزية فيها
عن بقية
المساجد إلا
مضاعفة الأجر
لصلاة

وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى : فإن ما يشرع فيهما من العبادات يشرع في سائر المساجد . كالصلاة والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف . ولا يشرع فيهما جنس ما لا يشرع في غيرها ، لا تقبيل شيء ، ولا استلامه ، ولا الطواف به . ونحو ذلك . لكنهما أفضل من غيرها . فالصلاة فيهما تضاعف على الصلاة في غيرها .

أما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : فقد ثبت في الصحيح « أن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام . فإني آخر الأنبياء . ومسجدي آخر المساجد » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام » وفي مسلم أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « إن امرأة اشتكت شكوى . فقالت : إن شفاني الله لأخرجن فلأصلين في بيت المقدس . فبرأت . ثم تجهزت تريد الخروج . فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك . فقالت : اجلسي ، فكلتي ما صنعت ، وصلي في مسجد الرسول . فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة » .

وفي المسند عن ابن الزبير رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي بمائة صلاة » قال أبو عبد الله المقدسي : إسناده على رسم الصحيح .

ولهذا جاءت الشريعة بالاعتكاف الشرعى فى المساجد : بدل ما كان يفعل قبل الإسلام من المجاورة بنار حراء ونحوه . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله .
والاعتكاف من العبادات المشروعة بالمساجد باتفاق الأئمة ، كما قال تعالى (٢ : ١٨٧) ولا تباشروهن وأتم عاكفون فى المساجد) أى فى حال عكوفكم فى المساجد لا تباشروهن . وإن كانت المباشرة خارج المسجد . ولهذا قال الفقهاء : إن ركن الاعتكاف لزوم المسجد لعبادة الله . ومحظوره الذى يبطله : مباشرة النساء .

فأما المكوف والمجاورة عند شجرة أو حجر ، تمثال أو غير تمثال ، أو المكوف ، والمجاورة عند قبر نبي أو غير نبي ، أو مقام نبي أو غير نبي : فليس هذا من دين المسلمين . بل هو من جنس دين المشركين الذين أخبر الله عنهم بما ذكروا فى كتابه . حيث قال (٢١ : ٥١ - ٥٨) ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل . وكنّا به عالمين . إذ قال لأبيه وقومه : ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين . قال : لقد كنتم أنتم وأباؤكم فى ضلال مبين . قالوا : أجبنا بالحق أم أنت من اللاعين ؟ قال : بل ربكم رب السموات والأرض الذى فطرهن . وأنا على ذلكم من الشاهدين . وتالله لأكيلنّ أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين . فجعلهم جُذُذاً إلا كبيراً لهم لهم علمهم إليه يرجعون) .

وقال تعالى (٢٦ : ٦٩ - ٨٩) واتل عليهم نبأ إبراهيم ، إذ قال لأبيه وقومه ماتصدون ؟ قالوا : نعبد أصناما فنظل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ، أو ينقمونكم أو يضررون ؟ قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ، قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وأباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدّوا إلى لإرب العالمين . الذى خلقنى فهو يهدين ، والذى هو يطمعنى ويسقن . وإذا مرضت فهو يشفين . والذى يمتننى فم يحيين ، والذى أطعم أن يفقر لى خطيئتى يوم الدين . رب هب لى

المكوف عند
القبور والآثار
من دين
الوثنية

حكماً والحقنى بالعالمين ، واجبل لى لسان صدق فى الآخرين . واجبلنى من وريثة جنة النعيم . واغفر لأبى إنه كان من الضالين ، ولا تخزنى يوم يبعثون . يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم) .

وقال تعالى (٧ : ١٣٨ ، ١٣٩ وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم ، قالوا : يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون . إن هؤلاء متبر ما هم فيه ، وباطل ما كانوا يعملون) .
فهذا عكوف المشركين ، وذاك عكوف المسلمين .

فكوف المؤمنين : فى المساجد لعبادة الله وحده لا شريك له . وعكوف المشركين : على ما يربونهم ويخافونه من دون الله ، ومن يتخذونهم شركاء لله وشفعاء عند الله .

الأولون كانوا مشركين فى الإلهية وموحدون فى الربوبية
فلئن المشركين لم يكن أحد منهم يقول : إن العالم له خالقان ، ولإن الله معه إله يساويه فى صفاته . هذا لم يقله أحلمن المشركين ، بل كانوا يقولون بأن خالق السموات والأرض واحد . كما أخبر الله عنهم بقوله (٣١ : ٢٥ و ٣٩ : ٣٨ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وقوله تعالى (٢٣ : ٨٩-٨٤ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : أفلا تذكرون ؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله . قل : أفلا تتقون ؟ قل : من بيده ملكوت كل شيء . وهو يجير ، ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : فأتى تستخرون ؟) .

وكانوا يقولون فى تلييتهم : لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هولك ، تملكه وما ملك » فقال تعالى (٣٠ : ٢٨ ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ، فأنتم فيه سواء : تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ؟) .

وكانوا يتخذون آلهتهم وسائط تقربهم إلى الله زلنى ، وتشفع لهم ، كما قال

تعالى : (٣٩ : ٤) والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال تعالى (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يقولون ؟ قل : الله الشفاعة جميعاً ، له ملك السموات والأرض) .

وقال تعالى (١٠ : ١٨) ويمبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟) وقال تعالى عن صاحب يس (٣٦ : ٢٢ - ٢٥) وما لى لا أعبد الذى فطرني وإليه ترجعون ، أأخذ من دونه آلهة ، إن يُرَدَّنِ الرحمن بضراً لانتفى عنى شفاعتهم شيئا ولا يصدقون ؟ إني إذا لفي ضلال مبين . إني آمنت بربكم فاسمعون) .

وقال تعالى (٦ : ٩٤) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركنم ما حولناكم وراء ظهوركم ، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء . لقد قطع بينكم وصل عنكم ما كنتم تزعمون) .

وقال تعالى (٣٢ : ٤) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع)

وقال تعالى (٦ : ٥١) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع لعلهم يتقون) .

وهذا الموضع افترق الناس فيه ثلاث فرق : طرفان ووسط . فالمشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب ، كالنصارى ومبتدعة هذه الأمة : أئمتنا الشفاعة التي ضاعها القرآن .

والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبار من أمته . بل أنكروا طائفة من أهل البدع انتفاع الإنسان بشفاعة غيره ودعائه ، كما أنكروا انتفاعه بصدقة غيره وصيامه عنه . وأنكروا الشفاعة بقوله تعالى (٢ : ٢٥٤) من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) وبقوله تعالى (٤٠ : ١٨) ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع) وغير ذلك .

الشرك بأخذ
الوسائط
والشفعاء من
دون الله

الفلاة والجناة
والتوسطون
في الشفاعة

وأما سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة : فأتبوا ما جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم : من شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، وغير ذلك من أنواع شفاعاته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة .

وقالوا : إنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد . وأقروا بما جاءت به السنة من اجتماع الانسان بدعاء غيره وشفاعته ، والصدقة عنه ، بل والصوم عنه في أصح قول العلماء ، كما ثبتت به السنة الصحيحة الصريحة ، وما كان في معنى الصوم .

وقالوا : إن الشفيع يطلب من الله ويسأله . ولا تنفع الشفاعاة عنده إلا بإذنه قال تعالى (٢ : ٢٥٥ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) وقال (٢١ : ٢٨ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقال (٥٣ : ٢٦) وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ؟) .

وقد ثبت في الصحيح : أن سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم « إذا طُلبت منه الشفاعاة - بعد أن تطلب من آدم وأولى العزم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى . فيردونها إلى محمد صلى الله عليه وسلم العبد الذي غفر الله له ما تقدم من ذنبه ومات آخر - قال : فأذهب إلى ربى ، فإذا رأيته خرت له ساجدا . فأحذر ربى بمحامد يفتحها على ، لا أحسنها الآن ، فيقول : أى محمد ، ارفع رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع . فأقول : رب أمتى ، رب أمتى . فيجُدلى حذاء . فأدخلهم الجنة » .

وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذورا) . قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون المزبور والمسيح والملائكة : فأنزل الله

هذه الآية ، وقد أخبر فيها : أن هؤلاء المسؤولين كانوا يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

وقد ثبت في الصحيح ، أن أبا هريرة قال : « يا رسول الله ، أي الناس أسعد بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أبا هريرة ، لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث . أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة : من قال لا إله إلا الله ، يبتغي بها وجه الله » .
فكلما كان الرجل أتم إخلاصاً لله كان أحق بالشفاعة .

وأما من علق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه : فهذا من أبعد الناس عن الشفاعة .

شفاعة المخلوق عند المخلوق تكون بإعانة الشافع المشفوع له ، بنير إذن شفاعة الرسول المشفوع عنده . بل يشفع إما لحاجة المشفوع عنده إليه ، وإما لخوفه منه . فيحتاج أن يقبل شفاعته عنده . والله تعالى غنى عن العالمين . وهو وحده سبحانه يدبر العالمين كلهم . فما من شفيع إلا من بعد إذنه . فهو الذي يأذن للشفيع في الشفاعة وهو يقبل شفاعته ، كما يلزم الدعاء ، ثم يحجب دعاءه فالأمر كله له .
فإذا كان العبد يرجو شفيها من المخلوقين : فقد لا يختار ذلك الشفيع أن يشفع له . وإن اختار ، فقد لا يأذن الله له في الشفاعة ، ولا يقبل شفاعته .

وأفضل الخلق : محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم إبراهيم . وقد امتنع النبي نهى الله أنبياءه صل الله عليه وسلم أن يستغفروا له ، بعد أن قال « أستغفرن لك ما لم أنة عنك » وقد صلى على المنافقين ودعا لهم . فقيل له (٩ : ٨٤) ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره (وقال الله له أولاً (٩ : ٨٠) إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فقال « لو أعلم أني لوزدت على السبعين يغفر لهم لزدت » فأنزل الله (٦٣ : ٦) سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم) .

شفاعة الرسول
(ص)

شفاعة الرسول
عند الله ليست
من جنس
شفاعة المخلوق
عند المخلوق

يستغفروا
للمشركين

وقال تعالى (١١ : ٧٤ - ٧٦) فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري
يخادلتنا في قوم لوط . إلى إبراهيم الخليل أواه متيب . يا إبراهيم أعرض عن هذا .
إنه قد جاء أمر ربك . وإنيهم آتيهم عذاب غير مردود) .

ولما استغفر إبراهيم عليه السلام لأبيه بعد وعده بقوله (١٤ : ٤١) ربنا
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) قال تعالى (٩٠ : ٤) قد كانت لكم
أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه : إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم وما تعبدون
من دون الله . كفرنا بكم . وبدأ بيننا وبينكم المداوة والبنضاء أبدا ، حتى تؤمنوا
بالله وحده ، إلا قول إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك) وقال تعالى (٩ : ١١٣ ، ١١٤)
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قرْبَى ، من بعد
ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم . وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة
وعدها لإياه . فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) .

حق الله .
وحي عباده
من الأنبياء
والمؤمنين

واقفه سبحانه له حقوق لا يشركه فيها غيره . وللمسلم حقوق لا يشركهم
فيها غيرهم . وللمؤمنين على المؤمنين حقوق مشتركة .

ففي الصحيحين : عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال « كنت رديف النبي
صلى الله عليه وسلم . فقال لي : يا معاذ ؟ أتدرى ما حق الله على العباد ؟ قلت : الله
ورسوله أعلم . قال : حقه عليهم : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . يا معاذ ، أتدرى
ما حق العباد على الله إذا ضلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه عليه :
أن لا يعذبهم » .

فإنه تعالى مستحق أن يعبد لا يشرك به شيء . وهذا هو أصل التوحيد
الذي بعث الله به الرسل ، وأنزلت به الكتب .

قال تعالى (٢٣ : ٤٥) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجبنا من دون
الرحمن آلهة يعبدون ؟ (وقال تعالى (٢١ : ٢٥) وما أرسلنا من قبلك من رسول

يُلاحِظُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مُعْبِدُونَ) وَقَالَ تَعَالَى (١٦ : ٣٦) وَقَدْ بَشَّأَ فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا : أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ .

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ : أَنْ لَا تُخَافُ إِلَّا إِلَهَهُ . وَلَا تُعْبُدُ إِلَّا إِلَهَهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى (٢٤ : ٥٢) وَمَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ .

فَجَعَلَ الطَّاعَةَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ . وَجَعَلَ الْخَشْيَةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَحْدَهُ . وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى (٩ : ٥٩) وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ . إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ .

فَجَعَلَ الْإِيتَاءَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ . كَمَا قَالَ تَعَالَى (٥٩ : ٨) وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ الرَّسُولُ . وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ الرَّسُولُ . وَالْمَدِينُ مَا شَرَعَهُ الرَّسُولُ .

وَجَعَلَ التَّحَصُّبَ لِلَّهِ وَحْدَهُ . فَقَالَ تَعَالَى (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ) وَلَمْ يَقُلْ وَرَسُولُهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى (٣ : ١٧٣) الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ . فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) وَقَالَ تَعَالَى (٨ : ٦٤) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) أَيْ حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنْ اتَّبَعَكَ اللَّهُ . فَهُوَ وَحْدَهُ كَافِيكُمْ . وَمَنْ ظَنَّنْ أَنْ مَعْنَاهَا : حَسْبُكَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ . قَدْ غَلَطَ غَلَطًا عَظِيمًا . لَوْجُوهٌ كَثِيرَةٌ مَبْسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

ثُمَّ قَالَ (وَقَالُوا سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ) فَجَعَلَ الْفَضْلَ لِلَّهِ . وَذَكَرَ الرَّسُولَ فِي الْإِيتَاءِ ، لِأَنَّهُ لَا يَبَاحُ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الرَّسُولُ . فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ كُلَّ مَا تَبَيَّرَ لَهُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَبَاحًا فِي الشَّرِيعَةِ .

ثُمَّ قَالَ (إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ) فَجَعَلَ الرِّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ ، دُونَ مَا سِوَاهُ . كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْشُرَاحِ (فَلَمَّا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ) فَاسْمُ الرِّغْبَةِ إِلَيْهِ .

وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ قَطُّ مَخْلُوقًا أَنْ يَسْأَلَ مَخْلُوقًا . وَإِنْ كَانَ قَدْ أَبَاحَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ

الحير للعبد
أن لا يسأل
إلا الله

المواضع ، لكنه لم يأمر به . بل الأفضل للعبد : أن لا يسأل قط إلا الله . كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب « هم الذين لا يسترقون ، ولا يكتون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون » فجعل من صفاتهم : أنهم لا يدعون . أى لا يطلبون من غيرهم أن يرقيهم . ولم يقل « لا يرقون » وإن كان ذلك قد روى في بعض طرق مسلم . فهو غلط . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « رقى نفسه وغيره » لكنه لم يسترق . فالمسترق طالب الدعاء من غيره ، بخلاف الراقق لنفسه . فإنه داع له .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن عباس « إذا سألت فاسأل الله . وإذا استعنت فاستعن بالله » .

فإنه هو الذى يتوكل عليه ، ويستعان به ، ويستفتى به ، ويخاف ، ويرجى ويمد ، وتبى القلوب إليه . لا حول ولا قوة إلا به ، ولا منجى منه إلا إليه . والقرآن كله يحقق هذا الأصل .

والرسول صلى الله عليه وسلم يطاع ويحب ويؤذى به ويسلم إليه حكمه ، ويعزَّر ويوقَّر ويُتبع ، ويؤمن به وبما جاء به . قال تعالى (٤ : ٨٠) من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (٤ : ٦٤) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) وقال تعالى (٩ : ٦٢) والله ورسوله أحق أن يرضوه) وقال تعالى (٩ : ٢٤) قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترضتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فربصوا حتى يأتي الله بأمره) .

وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث من كنن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله . ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار » وقال « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون

أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » وقال له عمر « يا رسول الله ، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي ، قال : لا يا عمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . قال : فلأنت أحب إلي من نفسي . قال : الآن يا عمر .

وقال تعالى (٣ : ٣١ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٤٨ : ٨ ، ٩) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا بالله ورسوله (أو تدركوه وتوقروه) أى الرسول خاصة (وتسبحوه بكرة وأصيلاً) أى تسبحوا الله تعالى .

فالإيمان بالله والرسول ، والتميز والتوقير : للرسول . والتسبيح : لله وحده . وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع .

وقد بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بتحقيق التوحيد وتجريده ، ونفى الشرك بكل وجه ، حتى في الألفاظ . كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقولن أحدكم : ماشاء الله وشاء محمد ، بل ماشاء الله ، ثم شاء محمد » وقال له رجل « ماشاء الله وشئت . فقال : أ جعلتني لله ذباً ؟ قل : ماشاء الله وحده .

والعبادات التي شرعها الله كلها تتضمن إخلاص الدين كله لله ، تحقيقاً لقوله تعالى (٩٨ : ٥) وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) .

فالصلاة لله وحده . والصدقة لله وحده . والصيام لله وحده . والحج لله وحده ، إلى بيت الله وحده . فالنقص من الحج : عبادة الله وحده في البقاع التي أمر الله بمبادته فيها . ولهذا كان الحج شعار الحنيفية . حتى قال طائفة من السلف « حنفاء لله : أى حجاجا » فإن اليهود والنصارى لا يحجون البيت .

قال طائفة من السلف . لما أنزل الله تعالى (٣ : ٨٥) ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه (قالت اليهود والنصارى : نحن مسلمون . فأنزل الله تعالى ٢٩٣ - الصراط

(٣ : ٩٧) وقَّه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً (فقالوا : ألا ننجح ؟
فقال تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) .

الاسلام دين الأنبياء جميعا
وقوله تعالى (٣ : ٨٥) ومن يفتغ غير الإسلام ديناً - الآية (عام في الأولين
والآخرين بأن دين الإسلام : هو دين الله الذي جاء به أنبياءه رعليه عبادة
المؤمنون . كما ذكر الله ذلك في كتابه ، من أول رسول بعثه إلى أهل الأرض :
نوح ، وإبراهيم ، وإسرائيل ، وموسى ، وسليمان ، وغيرهم من الأنبياء والمؤمنين .

قال الله تعالى في حق نوح (١٠ : ٧١ ، ٧٢) واتل عليهم نبأ نوح ، إذ قال
لقومه : يا قوم ، إن كان كُبرُ عليكم تقامى وتذكى بآيات الله ؟ فبلى الله
توكلت . فأجمعوا أمركم وشركاءكم ، ثم لا يكن أمركم عليكم غُمةً ، ثم اقضوا
إلى ، ولا تنظرون . فإن توليتم فساألتكم من أجر . إن أجرى إلا على الله ،
وأمرت أن أكون من المسلمين) .

وقال تعالى في إبراهيم وإسرائيل (٢ : ١٣٠ - ١٣٣) ومن يرغب عن ملة
إبراهيم إلا من سفَّه نفسه . ولقد اصطفيناه في الدنيا . وإنه في الآخرة لمن
الصالحين . إذ قال له ربه : أسلم . قال : أسلمت لرب العالمين . ووصى بها إبراهيم
بنبيه ويعقوب : يا بُنَيَّ ، إن الله اصطفى لكم الدين . فلا تموتن إلا وأنت مسلمون
أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ، إذ قال ابنه : ماتتدون من بعدى ؟
قلوا : ننبذ إليك وإله آباءك إبراهيم وإسحاق وإلهما واحداً ، ونحن له مسلمون) .
وقال تعالى عن يوسف (١٢ : ١٠١) رب قد آتيتنى من الملك ، وعلمتني
تأويل الأحاديث . فاطر السموات والأرض . أنت وليّ في الدنيا والآخرة .
توفى مسلماً وألحقني بالصالحين) .

وقال تعالى عن موسى وقومه (١٠ : ٨٤) وقال موسى : يا قوم إن كنتم
أمتتم بالله فليبه توكّلوا . إن كنتم مسلمين) .

وقال في أنبياء بنى إسرائيل (٥ : ٤٤) إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور ،
يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار - الآية) .
وقال تعالى عن بلقيس (٣٧ : ٤٤) رب إني ظلمت نفسي وأسليت مع سليمان
فله رب العالمين) .

وقال تعالى عن أمة عيسى (٥ : ١١١) وإذ أوحيت إلى المحاريين : أن آمنوا
بى ورسولى . قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون) .
وقال تعالى عنهم أيضاً (٣ : ٥٣) ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول
فاكتبنا مع الشاعدين) .

وقال تعالى (٤ : ١٢٥) ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ،
واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، واتخذ الله إبراهيم خليلاً) .
وقال تعالى (٢ : ١١١ ، ١١٢) ولما دخل الجنة إلا من كان هوداً
أو نصارى ، تلك أمانيتهم ، قل هاؤوا برهانكم إن كنتم صادقين ، بل من أسلم
وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ، ولا خوف طيمم ولا م يحزنون) .
وقد فسر إسلام الوجه لله بما يتضمن إخلاص قصد المبد لله بالمباداة له وحده ،
وهو محسن بالعمل الصالح المشروع المأمور به .

وهذان الأصلان : جناب الدين : أن لا نعبد إلا الله ، وأن نعبد بما شرع الدين : أن لا
نعبد إلا الله
لا نعبد بالبدع .
وقال تعالى (١٨ : ١١٠) فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك
بعبادة ربه أحداً) .
وإن لا نعبد إلا بما شرع

وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه : اللهم اجعل عملى كله صالحاً ،
واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً .

قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى (٦٧ : ٢) ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال :
أخلصه وأصوبه . قالوا : يا أبا بعل ، مأصوبه وأخلصه ؟ قال : إن العمل إذا كان .

خالصاً ولم يكن صواباً ، لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل ،
حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون
على السنة .

وهذان الأصلان هما تحقيق الشهادتين اللتين هما رأس الإسلام : شهادة
أن لا إله إلا الله ، وشهادة أن محمداً رسول الله . فإن الشهادة لله بأنه لا إله إلا هو :
تتضمن إخلاص الألوهية له . فلا يجوز أن يتأله القلب غيره : لا بحب ،
ولا خوف ، ولا رجاء ، ولا إجلال ، ولا إكبار ، ولا رغبة ، ولا رهبة . بل
لا بد أن يكون الدين كله لله . كما قال تعالى (٨ : ٣٩) وقولهم حتى لا تكون
فئة ويكون الدين كله لله) .

فإذا كان بعض الدين لله ، وبعضه لغيره : كان في ذلك من الشرك
بحسب ذلك .

وكل الدين كما جاء في الحديث الذي رواه الترمذى وغيره « من أحب لله ،
وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله : فقد استكمل الإيمان » .
فالؤمنون يحبون الله وقته . والمشركون يحبون مع الله . كما قال تعالى
(٢ : ١٦٥) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله .
والذين آمنوا أشد حبا لله) .

ما تقتضيه الشهادة أن محمداً رسول الله : تتضمن تصديقه في كل ما أخبر ، وطاعته
في كل ما أمر . فما أثبتته وجب إثباته . وما نهاه وجب نفيه . كما يجب على الخلق
أن يثبتوا لله ما أثبتته الرسول لربه من الأسماء والصفات ، وينفوا عنه ما نهاه عنه :
من مماثلة المخلوقات . فيخلصون من التعطيل والتثليل . ويكونون على خير عقيدة :
في إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل . وعليهم أن يفعلوا ما أمرهم به . وأن
ينتهوا عما نهىهم عنه . ويحللوا ما أحله ، ويحرموا ما حرمه . فلا حرام إلا ما حرمه
الله ورسوله . ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله . ولهذا ذم الله المشركين في سورة

الأنعام والأعراف وغيرها ، لكونهم حرموا ما لم يحرمه الله ، ولكونهم شرعوا ديناً لم يأذن به الله . كما في قوله تعالى (٦ : ١٣٦) وجعلوا لله مما خزا من الحرث والأنعام نصيباً) إلى آخر السورة .

وما ذكر الله في صدر سورة الأعراف . وكذلك قوله تعالى (٤٢ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) .

وقد قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٣٣ : ٤٦ ، ٤٥) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً) فأخبره : أنه أرسله داعياً إليه يأذنه . فمن دعا إلى غير الله فقد أشرك . ومن دعا إليه بغير إذنه فقد ابتدع . والشرك بدعة . والمبتدع يؤول إلى الشرك . ولم يوجد مبتدع إلا وفيه نوع من الشرك . كما قال تعالى (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليمبدوا لها واحداً . لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) .

وكان من شركهم : أنهم أحلوا لهم الحرام فأطاعوم . وحرموا عليهم الحلال فأطاعوم^(١) .

وقد قال تعالى (٩ : ٢٩) قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله . ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) .

فقرن بعدم إيمانهم بالله واليوم الآخر . أنهم لا يحرمون ما حرمه الله ورسوله ولا يدينون دين الحق .

والمؤمنون صدقوا الرسول فيما أخبر به عن الله وعن اليوم الآخر . فأمنوا بالله واليوم الآخر . وأطاعوه فيما أمر ونهى ، وحل وحرم . فحرموا ما حرم الله ورسوله ودانوا دين الحق . فإن الله بعث الرسول يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . ويحل لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث . فأمرهم بكل معروف . ونهاهم عن كل منكر . وأحل لهم كل طيب ، وحرم عليهم كل خبيث .

(١) وهذا شرك في التعظيم والتقدیس الخاص بالربوبية .

ولفظ « الإسلام » يتضمن الاستسلام والاعتقاد . ويتضمن الإخلاص مأخوذ من قوله تعالى (٣٩ : ٣٩) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سويا (رجل) فلا بد في الإسلام من الاستسلام لله وحده ، وترك الاستسلام لبا سواه . وهذا حقيقة قولنا : « لا إله إلا الله » فمن استسلم لله ولنير الله ، فهو مشرك . والله لا يغفر أن يشرك به . ومن لم يستسلم له : فهو مستكبر عن عبادته . وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر . ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان . قليل له : يارسل الله ، الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونطه حسنا . أفن الكبر ذاك ؟ قال : لا . إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق ، وغلط الناس » بطر الحق : جرده ودفعه . وغلط الناس : ازدراؤهم واحتقارهم . فاليهود موصوفون بالكبر . والنصارى موصوفون بالشرك .

قال الله تعالى في نعت اليهود (٢ : ٨٧) أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟ .

وقال في نعت النصارى (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم . وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ^(١) .

(١) الآية تشمل اليهود والنصارى . وكل من حكم شيخه وقدم حكمه على ما جاء به رسول الله . وشيوخ اليهود : هم الأحبار . وشيوخ النصارى هم الرهبان . وعلى سمنهم سار المقدون من الصوفية وأتباع المذاهب ، الذين يقدمون آراء شيوخهم على النصوص المريحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويحتذرون عن اتباع النص : بأنه لم يأخذ به شيخهم ، وهو أعلم بذلك منهم وهذا =

ولهذا قال تعالى في سياق الكلام مع النصارى (٣: ٦٤) قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم: أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإن تولوا فقولوا: اشهدوا بأنا مسلمون) وقال تعالى في سياق تقريره للإسلام وخطابه لأهل الكتاب (٢: ١٣٦) - ١٤٠ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط، وما أوتي موسى وعيسى، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم، ونحن له مسلمون. فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا، وإن تولوا فإنما هم في شقاق - إلى قوله - وما الله بغافل عما تعملون).

• ولما كان أصل الدين الذي هو دين الإسلام واحداً، وإن تنوع شرائعه **الدين واحد** قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنا معاشر الأنبياء ديننا **وإن تنوع شرائعه** واحد و « الأنبياء إخوة لعلات^(١) » و « إن أولى الناس بابن مريم لأنا. فليس بيني وبينه نبي ».

فدينهم واحد. وهو عبادة الله وحده لا شريك له. وهو يعبد في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت. وذلك هو دين الإسلام في ذلك الوقت. وتنوع الشرائع في النسخ والنسخ من المشروع كتنوع الشريعة الواحدة. فحكم أن دين الإسلام الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم هو دين واحد، مع أنه قد كان في وقت يجب استقبال بيت المقدس في الصلاة كما أمر النبي المسلمين بذلك بعد الهجرة بيضمة عشرة شهراً. وبعد ذلك يجب استقبال الكعبة. ويحرم استقبال الصخرة

== لا يشك عاقل مؤمن بالله ورسوله: أنه عذر باطل، لا يخفى عنهم شيئاً يوم يقولون (٢٦: ٩٧ - ٩٩) تالله إن كنا لفي ضلال مبين. إذ نسويكم رب العالمين: وما أسألنا إلا المجرمون)

(١) إخوة اللات: هم الأخوة لأب وأمهاتهم عتيق.

فالدّين واحد وإن تنوعت القبلة في وقتين من أوقاته ، ولهذا شرع الله تعالى لبني إسرائيل السبت ، ثم نسخ ذلك وشرع لنا الجمعة ، فكان الاجتماع يوم السبت واجباً إذ ذاك ، ثم صار الواجب : هو الاجتماع يوم الجمعة وحرّم الاجتماع يوم السبت فمن خرج عن شريعة موسى قبل النسخ : لم يكن مسلماً . ومن لم يدخل في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بعد النسخ لم يكن مسلماً .

ولم يشرع الله لبني من الأنبياء أن يعبد غير الله البتة . قال تعالى (٤٢ : ١٣) شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين ما تدعهم إليه) .

فأمر الرسل أن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه .

وقال تعالى (٢٣ : ٥١ ، ٥٢) يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً . إني بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون) .

وقال تعالى (٣٠ : ٣٠) فأقم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التي فطر الناس عليها . لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم . ولكن أكثر الناس لا يعلمون) . ثم قال (٣٠ : ٣١ ، ٣٢) منيبين إليه واتقوه ، وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزب بما لديهم فرحون) .

فأهل الإشراف متفرقون ، وأهل الإخلاص متفقون .

أهل الرحمة

متفقون

وأهل الشرك

مختلفون

وقد قال تعالى (١١ : ١١٨ ، ١١٩) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك . ولذلك خالقهم) فأهل الرحمة مجتمعون متفقون والمشركون فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ولهذا تجدد ما أحدث من الشرك والبدع ويفترق أهله ، فكان لكل قوم من مشركي العرب طاغوت يتخذونه نداً من دون الله فيقرّبون له ، ويستعينون به ، ويشركون به . وهؤلاء ينفرون عن طاغوت هؤلاء ، وهؤلاء ينفرون عن طاغوت هؤلاء ، بل قد يكون لأهل هذا الطاغوت شريعة ليست للآخرين ،

كما كان أهل المدينة يُهلّون لمناء الثالثة الأخرى ، ويتخرجون من الطواف بين الصفا والمروة . حتى أنزل الله تعالى (٢ : ١٥٨) إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية) وهكذا تجد من يتخذ شيئاً من نحو هذا الشرك . كالذين يتخذون القبور وآثار الأنبياء والصالحين مساجد . تجمد كل قوم يقصدون بالدعاء والاستغاثة والتوجه من لا تعظمه الطائفة الأخرى ، بخلاف أهل التوحيد ، فإنهم يعبدون الله وحده ، ولا يشركون به شيئاً في بيوتهم التي قد أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، مع أنه قد جعل لهم الأرض كلها مسجداً وطهوراً . وإن حصل بينهم تنازع في شيء ، مما يسوغ فيه الاجتهاد . لم يوجب ذلك لهم تفرقاً ولا اختلافاً . بل هم يعلمون أن المصيب منهم له أجران ، وأن المجتهد الخاطئ له أجر على اجتنبه ، وخطؤه مغفور له . والله هو معبودهم وحده ، إياه يعبدون وعليه يتوكلون . وله يخشون ويرجون ، وبه يستعينون ويستغيثون . وله يدعون ويسألون . فإن خرجوا إلى الصلاة في المساجد : كانوا مبتغين فضلاً منه ورضواناً . كما قال تعالى في نعمهم (٤٨ : ٢٩) تراءى لهم سجداً ينتفون فضلاً من الله ورضواناً) .

وكذلك إذا سافروا إلى أحد المساجد الثلاثة ، لاسيما المسجد الحرام الذي أمروا بالحج إليه ، قال تعالى (٥ : ٢) لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ، ولا آيين البيت الحرام ، ينتفون فضلاً من ربهم ورضواناً) فهم يؤمنون بيته ينتفون فضلاً من ربهم ورضواناً : لا يرغبون إلى غيره ، ولا يرجون سواه ، ولا يخافون إلا إياه .

وقد زين الشيطان لكثير من الناس سوء علمهم ، واستزلم عن إخلاص الدين زين الشيطان
لربهم إلى أنواع من الشرك . فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير الله ، والرغبة
إلى غيره ، ويشدون الرحال : إما إلى قبر نبي أو صاحب أو صالح ، أو من يظنون
أنه نبي أو صاحب أو صالح ، داعين له راغبين إليه .

وممنهم من يظن أن المقصود من الحج : هو هذا . فلا يستشر إلا قصد
الخلق القبور .

الناس قصد
زيارة قبر
الرسول

ومنهم من يرى أن ذلك أغنى له من حج البيت .
ومن شيوعهم : من يقصد حج البيت . فلما وصل إلى المدينة رجع - مكثفياً
بزيارة القبر - وظن أن هذا أبلغ .
ومن جالهم : من يتوهم أن زيارة القبور واجبة .
وأكثرهم يسأل الميت المتيقن ، كما يسأل الحى القنى لا يموت . فيقول :
ياسيدى فلان ، اغفر لى ، وارحمنى ، وتب على ، أو يقول : اقض عني الدين ،
وانصرفنى على فلان ، وأنا فى حَسَبِكَ وجوارك .

الجاهلية الثانية
عبادة القبور
وتسيب
السوابل لها
وقد ينظرون أولادهم للقبور ، ويسبون له السوابل من البقر والنم وغيرها
كما كان المشركون يسبون السوابل لطواغيتهم . قال تعالى (٥ : ١٠٣) ما جل
الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) وقال تعالى (٦ : ١٣٦) وجعلوا لله
مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً . فقالوا : هذا لله بزعمهم . وهذا لشركائنا .
فأكان لشركائهم فلا يصل إلى الله ، وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء
ما يحكمون) .

ومن السنة : من يضلل الجاهل ، فيقول : أنا أذكر حاجتك لصاحب
الضريح : وهو يذكرها للنبي يذكرها لله .

ومنهم من يعلق على القبر المكذوب ، أو غير المكذوب ، من الستور
والثياب ، ويضع عنده من مصوغ الذهب والفضة : مما قد أجمع المسلمون على أنه
من دين المشركين ، وليس من دين الإسلام . والمسجد الجامع معطل خراب صورة
ومنى .

ملا أكثر ما يعتقد
القبور
فضل الصلاة
عند القبور
على غيرها
وما أكثر من يعتقد من هؤلاء : أن صلاته عند القبر المضاف إلى بعض
المعظمين - مع أنه كذب فى نفس الأمر - أعظم من صلاته فى المساجد الخالية
من القبور والخالصة لله ، فيزدحجون للعلاة فى مواضع الإشراك المبتدعة ، التى
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذها مساجد ، وإن كانت على قبور الأنبياء ،

ويهجرون الصلاة في البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، والتي قال فيها (٩ : ١٨) إنما يصبر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر . وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يحش إلا الله ، فمضى أولئك أن يكونوا من المهتدين) . ومن أكابر شيوخهم من يقول : الكعبة في الصلاة قبله العامة . والصلاة إلى قبر الشيخ فلان - مع استبدال الكعبة - قبله الخاصة .

وهذا وأمثاله من الكفر الصريح باتفاق علماء المسلمين .

وهذه المسائل تحتمل من البسط وذكر أقوال العلماء فيها ودلائلها أكثر مما كتبناه في هذا المختصر

وقد كتبنا في ذلك في غير هذا الموضع ما لا يتسع له هذا الموضع .

وإنما ننهنا فيه على رؤس المسائل ، وجس الدلائل ، والتنبيه على مقاصد الشريعة وما فيها من إخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له ، وما سنده من الذريعة إلى الشرك دقّه وجِلّه . فإن هذا هو أصل الدين ، وحقيقة دين المرسلين . وتوحيد رب العالمين .

وقد غلط في مسمى التوحيد : طوائف من أهل النظر والكلام ، ومن ضل المتكلمون والصوفية في حقيقة التوحيد

فطائفة : ظنت أن التوحيد : هو نفي الصفات ، بل نفي الأسماء الحسنى أيضاً . وسموا أنفسهم أهل التوحيد . وأثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات ، ووجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق : وقد علم بصريح المقول المطابق لصحيح القول : أن ذلك لا يكون إلا في الأذهان ، لا في الأعيان . وزعموا أن إثبات الصفات يستلزم ماسمونه تركيباً . وظنوا أن العقل ينفيه ، كما قد كشفنا أسرارهم وبيننا فرط جهلهم وما أضلهم من الألفاظ الجملة المشتركة في غير هذا الموضع ^(١) .

(١) في كتاب مواقة صريح القول لصحيح القول .

وطائفة : ظنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية . وأن الله خلق كل شيء . وهو الذى يسمونه توحيد الأفعال .

ومن أهل الكلام : من أطال نظره في تقرير هذا الموضع إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة ، وفوات الكمال ، وبأن استقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال ، وإما بغير ذلك من الدلائل . ويظن أنه بذلك قرر الوحدةانية ، وأثبت أنه لا إله إلا هو : وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع ونحو ذلك . فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله . وأنه لا شريك له في الخلق : كان هذا عندهم هو معنى قولنا « لا إله إلا الله »^(١) . ولم يعلم أن مشركى العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد ، كما قال تعالى (٣١ : ٢٥) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله (وقال تعالى (٢٣ : ٨٤-٨٩ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ يقولون لله . قل : أفلا تذكرون - الآيات) وقال تعالى (١٢ : ١٠٦) وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) قال ابن عباس وغيره « تسألهم من خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله : وهم مع هذا يبدون غيره » .

وهذا التوحيد هو من التوحيد الواجب ، لكن لا يحصل به كل الواجب ولا يخلص بمجردة عن الإشراك انتهى هو أكبر الكبائر الذى لا يفرقه الله . بل لابد أن يخلص لله الدين والمباداة ، فلا يعبد إلا إياه ، ولا يعبد إلا بما شرع . فيكون دينه كله لله .

(١) وهذا ما تقرره كل الكتب التى تدرس في المعاهد الدينية في البلاد الاسلامية إلا القليل النادر مما ينظر إليه جمهورهم بين المقت والازدراء ، والمصنف في زعمهم من يقول : هذا مذهب الساف وذاك مذهب الحلف . ومذهب السلف أسلم ومذهب الحلف أعلم ، كبرت كلمة غرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . فليس أحد أعلم بالله وأسمائه وصفاته ودينه من الساف الصالح ، وكما بعد الناس عن طرق الساف كلما ازدادوا جهلا وضلالا وكفرا . والحمد لله الذى عافانا .

و « الإله » هو للأئمة القى تأله القلوب . وكونه يستحق الإلهية مستلزما معنى كلمة « إله »
لصفات الكمال . فلا يستحق أن يكون معبودا محبوباً لقائه إلا هو . وكل عمل
لا يراد به وجهه فهو باطل . وعبادة غيره ، وحب غيره : يوجب الفساد ، كما قال
تعالى (٢١ : ٢٢) لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع .
وبينا أن هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام من
ذكر دليل التمايز ، الدال على وحدانية الرب تعالى . فإن التمايز يمنع وجود للفعول
لا يوجب فساداً بعد وجوده . وذلك بذكر في الأسباب والبداهات التي تجري
مجرى العلل الفاعلات .

والثاني : يذكر في الحكم والنهيات التي تذكر في العلل التي هي الناهيات ،
كما في قوله (إليك نعبد وإليك نستعين) تقدم الناية المقصودة على الوسيلة الموصلة .
كما قد بسطنا في غير هذا الموضع .

ثم إن طائفة ممن تكلم في تحقيق التوحيد على طريق أهل التصوف : ضلالاً صوفية
خلن أن توحيد الربوبية هو الغاية . والقضاء فيه هو النهاية . وأنه إذا شهد ذلك
مقطعاً عنه استحسان الحسن ، واستتباح القبيح . فآل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر
والنهي ، والوعد والوعيد . ولم يفرقوا بين مشيئته الشاملة لجميع المخلوقات ، وبين
محبه ورضاه المخصص بالطاعات ، وبين كلامه الكونيات التي لا يجاوزهن بر ولا
فاجر ، لشمول القدرة لكل مخلوق ، وكلامه الدينيات التي اختص بموافقتها أنبياءه
وأوليائه .

فالمد مع شهوده الربوبية العامة الشاملة للمؤمن والكافر والبر والفاجر :
عليه أن يشهد ألوهيته التي اختص بها عباده المؤمنين ، الذين عبدوه وأطاعوا أمره
وأتبعوا رسله .

قال تعالى (٣٨ : ٢٨) أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في

الأرض أم نجعل للتقين كالنجمار) وقال تعالى (٤٥ : ٢١) أم حسب الذين اجتبروا
السينات أن نجعلهم كالأدين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحيام ومحاتهم ؟ ساء
ما يحكمون (وقال تعالى (٦٨ : ٣٥) أفنجعل المسلمين كالمجرمين) الخ .

ومن لم يفرق بين أولياء الله وأعدائه ، وبين ما أمر به وأوجه : من الإيمان
والأعمال الصالحات ، وبين ما كرهه ونهى عنه وأبغضه : من الكفر والفسق
والعصيان ، مع شمول قدرته ومشيتته وخلقه لكل شيء ، وإلا وقع في دين المشركين
الذين قالوا (٦ : ١٤٨) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) .

نبقة الإيمان والقدر يؤمن به ، ولا يحتاج به ، بل العبد مأمور أن يرجع إلى القدر عند
بالتقدير المصائب . ويستغفر الله عند الذنوب والمعائب ، كما قال تعالى (٤٠ : ٥٥) فاصبر
إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) ولهذا حج آدم موسى عليهما السلام لما لام
موسى آدم لأجل المصيبة التي حصلت لم بأكله من الشجرة . فذكر له آدم « أن
هذا كان مكتوباً قبل أن أخلق . فحج آدم موسى » كما قال تعالى (٥٧ : ٢٢)
ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها
إن ذلك على الله يسير) وقال تعالى (٦٤ : ١٢) ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله
ومن يؤمن بالله يهد قلبه) .

قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم
فهذا وجه احتجاج آدم بالتقدير . ومعاذ الله أن يحتاج آدم ، أو من هو دونه
من المؤمنين على المعاصي بالتقدير . فإنه لو ساغ هذا الساغ أن يحتاج إبليس ومن اتبعه
من الجن والإنس بذلك ، ويحتاج به قوم نوح وعاد وثمود وسائر أهل الكفر
والفسق والعصيان ، ولم يماق ربنا أحدا ، وهذا مما يعلم فساد بالاضطرار
شرعاً وعقلاً^(١) .

(١) ولقد قرر شيخ الصوفية ولسانهم الناطق : ابن عربي الحاتمي في فصوصه :
أن فرعون وآله من كل مشرك وكافر وفاسق وعاص في الجنة ناجون فانهم عرفوا =

فإن هذا القول لا يطرده أحد من المقلاء ، فإن طرده يوجب أن لا يلام أحد على شيء ، ولا يماقب عليه .

وهذا المحتج بالقدر : لو جنى عليه جان لطالبه . فإن كان القدر حجة فهو حجة للجاني عليه . وإلا فليس حجة لا لهذا ولا لهذا .

ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولاً : لم يمكن للناس أن يمشوا ، إذ كان لكل من اعتدى عليهم أن يحتج بذلك ، فيقبلوا عذره ولا يماقبوه ، ولا يمكن اثنين من أهل هذا القول أن يمشيا ، إذ لكل منهما أن يقتل الآخر ، ويفسد جميع أموره ، محتجاً على ذلك بالقدر .

ثم إن أولئك المبتدعين الذين أدخلوا في التوحيد نفى الصفات ، وهؤلاء **دين الصوفية لا يفرق بين الخالق والخلق** الذين أخرجوا عنه متابعة الأمر : إذا حققوا القولين أفضى بهم الأمر إلى أن لا يفرقوا بين الخالق والخلق . بل يقولون بوحدة الوجود . كما قاله أهل الإلحاد القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد ، الذين يظلمون الأصنام وعابديها ، وفرعون وهامان وقومهما . ويجعلون وجود خالق الأرض والسموات هو وجود كل شيء من الموجودات ، ويدعون التوحيد والتحقق والرفقان ، وهم من أعظم أهل الشرك والتليس والبهتان .

يقول عارفهم : السالك في أول أمره يفرق بين الطاعة والمعصية - أى نظراً إلى الأمر - ثم يرى طاعة بلا معصية - أى نظراً إلى القدر - ثم لا طاعة ولا معصية أى نظراً إلى أن الوجود واحد . ولا يفرق بين الواحد بالعين والواحد بالنوع . فإن الموجودات مشتركة في معنى الوجود .

والوجود ينقسم إلى قائم بنفسه وقائم بغيره . وواجب وممكن بنفسه . كما أن

= حقيقة توحيدهم الصوفى التركى . أما الأنبياء فلم يكونوا يعرفون ذلك التوحيد . وهذا هو الكفر الصريح الذى يدافع عنه القائلون التافلون . ويتمنون له العاذر والحمد لله الذى عافانا وهدانا لتوحيد المرسلين ، وبخضنا في دين الصوفيين .

الحيوانات مشتركة في مسمى الحيوان . والأناسي مشتركون في مسمى الإنسان ، مع العلم الضروري بأنه ليس عين وجود هذا الإنسان هو عين وجود هذا القرس ، بل ولا عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته هو عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته لكن بينهما قدر مشترك تشابها فيه قد يسمى كلياً مطلقاً وقدرأً مشتركاً ونحو ذلك وهذا لا يكون في الخارج عن الأذهان كلياً علماً مطلقاً . بل لا يوجد إلا مميئاً مشخصاً . فكل موجود فله ما يخصه من حقيقته ، مما لا يشركه فيه غيره ، بل ليس بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتراكا فيه . ولكن تشابها . ففي هذا نظير ما في هذا ، كما أن هذا نظير هذا ، وكل منهما متميز بذاته وصفاته عما سواه فكيف الخالق سبحانه وتعالى ؟ .

وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع : البسط الذي يليق به . فإنه مقام زلت فيه أقدام ، وضلت فيه أحلام . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . ومن أحكم الأصلين المتقدمين في الصفات ، والخلق ، والأمر ، فيميز بين المأمور المحبوب المرضي لله ، وبين غيره مع شمول القدر لهما ، وأثبت للخالق سبحانه الصفات التي توجب مباينته المخلوقات ، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته : أثبت التوحيد الذي بمت الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، كما نبه على ذلك في سورتي الاخلاص (وقل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) .

فإن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن . إذ كان القرآن باعتبار معانيه ثلاثاً أملاط : ثلث توحيد ، وثلث قصص ، وثلث أمر ونهى . لأن القرآن كلام الله . والكلام إما إنشاء ، وإما إخبار . والإخبار : إما عن الخالق ، وإما عن المخلوق . والإنشاء : أمر ونهى وإباحة . فقل هو الله أحد فيها ثلث التوحيد ، الذي هو خبر عن الخالق . وقد قال صلى الله عليه وسلم . « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » وعَدَل الشيء - بالفتح - يكون ما سواه من غير جنسه .

كما قال تعالى: (٥ : ٩٥ أو عدل ذلك صيلها) وذلك يقتضى: أن له من الثواب ما يساوى الثلث فى القدر . ولا يكون مثله فى الصفة كمن معه ألف دينار ، وآخر معه ما يساوى من الفضة والنحاس وغيرها . ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن ولا تنفى عنه هذه السورة مطلقاً . كما يحتاج من معه نوع من اللال إلى سائر الأنواع ، إذ كان المبد محتاجاً إلى الأمر والنهى والقصص .

وسورة (قل هو الله أحد) فيها التوحيد القولى المسمى الذى تدل عليه الأسماء والصفات . ولهذا قال تعالى (قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد) وقد بسطنا الكلام عليها فى غير هذا الموضع . وسورة (قل يأيها الكافرون) فيها التوحيد القصدى المسمى . كما قال تعالى (قل يأيها الكافرون لا أعبد ماتسبدون) وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره ، وإن كان كل واحد منهما يقر بأن الله رب كل شيء ومليكه . ويتميز عباد الله المخلصون الذين لم يعبدوا إلا إياه عن عبدوا غيره وأشركوا به ، أو نظروا إلى القدر الشامل لكل شيء . فنسوى بين المؤمنين والكفار ، كما كان يفعل للمشركون من العرب . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إنها براءة من الشرك » .

وسورة (قل هو الله أحد) فيها أثبتت الأسماء وما لها من الأسماء والصفات (قل هو الله الذى يتميز بها مشجور الرب انطلق الأحد الصمد عن اللطالين له بالحقيقة ، فناء أحد) لتوحيد الأسماء والصفات ، للضالعين لقرعون وأمثله ممن أظهر التحليل والوجود للإله للعبود . وإن كان فى الباطن يقر به ، كما قال تعالى (٣٧ : ١٤) وجعلوا بها ولستيقننها أنفسهم ظناً وعلواً) وقال موسى (١٧ : ١٠٢) قد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر . وإني لأظنك بأقرعون مشبوراً) والله سبحانه بث أنبياء إثابت مفصل ، ونفى مجمل ، فأثبتوا له الأسماء والصفات ، ونفوا عنه مائة المخلوقات . ومن خالفهم من اللطلة المتلطفة وغيرهم

٣٠ - الصمد

الفلاسفة عكسوا القضية . فإمادوا بنفى مفصل وإثبات مجمل . يقولون : ليس كذا . ليس وصفوا الرب بالنفى المفصل والإثبات المجمل . ليس كذا . فإذا أرادوا إثباته قالوا : وجود مطلق بشرط النفى ، أو بشرط الإطلاق . وهم يقولون فى منطقهم اليونانى : أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون فى الخارج . فليس فى الخارج حيوان مطلق بشرط الإطلاق . ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق . ولا موجود مطلق بشرط الإطلاق ، بخلاف المطلق لا بشرط ، الذى يطلق على هذا وهذا . وينقسم إلى هذا وهذا . فإن هذا يقال : إنه فى الخارج لا يكون إلا معيناً مشخصاً . أو يقولون : إنه الوجود المشروط بنفى كل ثبوت عنه منه . فىكون مشاركا لسائر الموجودات فى مسمى الوجود متميزاً عنها بالعدم . وكل موجود متميزاً بأمر ثبوتى ، والوجود خير من العدم . فىكون أحقر للموجودات خيراً من العدم . وذلك ممنوع . لأن التميز بين الموجودين لا يكون عدماً محضاً . بل لا يكون إلا وجوداً .

فهؤلاء الذين يدعون أنهم أفضل المتأخرين من الفلاسفة للشائين يقولون فى وجود واجب الوجود : مايلم بصريح المقول الموافق لقوانينهم المنطقية : أنه قول بامتناع وجود الواجب ، وأنه جمع بين التقيضين وهذا هو فى غاية الجهل والضلال . وأما الرسل صلوات الله عليهم : فطريقتهم طريقة القرآن . قال سبحانه وطريقة الرسل (٣٧ : ١٨٠ - ١٨٢) سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

والله تعالى يخبر فى كتابه : أنه حى ، قيوم ، عليم ، حكيم ، غفور ، رحيم ، سميع بصير ، عليم ، عظيم ، خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام . ثم استوى على العرش . وكلم موسى تكليماً . ونجلى للجبلى فجعله ذكاً ، يرضى عن المؤمنين ، ويفض على الكافرين . إلى أمثال ذلك من الأسماء والصفات .

ويقول فى النفى : (٤٢ : ١١) ليس كئله شئ . (ولم يكن له كفواً أحد) (١٩ : ٦٥) هل تعلم له سمياً ؟ (٢ : ٢٢) فلا تجعلوا لله أنداداً) فنفى بذلك أن تكون

صفاته كمصفات المخلوقين ، وأنه ليس كمثل شيء ، لا في نفسه القدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في شيء من صفاته ولا أفعاله (١٧ : ٤٣ ، ٤٤ سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً . تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن . وإن من شيء إلا يسبح بحمده . ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً) .

فالؤمن يؤمن بالله وما له من الأسماء الحسنى ، ويدعوه بها ، ويختبئ الإلحاد في أسمائه وآياته . قال تعالى (٧ : ١٨٠) والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) وقال تعالى (٤١ : ٤٠) إن الذين يلحدون في آياتنا لا ينفقون علينا) وهو يدعو الله وحده ويمعبده وحده ، لا يشرك بعبادة ربه أحداً . ويختبئ طريق الشركين الذين قال الله تعالى فيهم (١٧ : ٥٦ ، ٥٧) قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) وقال تعالى (٣٤ : ٢٢ ، ٢٣) قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله . لا يملكون مقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فُزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو العلي الكبير) .
وهذه جل لها تفاصيل ، ونكت تشير إلى خطب جليل .

فليجتهد المؤمن في تحقيق العلم والإيمان ، وليتخذ الله هادياً ونصيراً ، وحاكماً وولياً . فإنه نعم اللولى ونعم النصير . وكفى بربك هادياً ونصيراً .

وإن أحب دعا بالدعاء الذى رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن عائشة دعاء الرسول رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلى من الليل يقول : (ص) إذا قام اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب

والشهادة . أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق يا ذاك . إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .
وذلك أن الله تعالى يقول (٢ : ٢١٣) كان الناس أمة واحدة (أى فاختلفوا) كما فى سورة يونس (١٠ : ١٩) وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا) وقد قيل : إنها كذلك فى حرف عبد الله (فبث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بنيا بينهم . فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .
والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين كل وقت وحين آمين .

خاتمة الطبع

يقول المبد الفقير إلى غفر الله ومغفرته : محمد حامد الفقى .
أما بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على خاتم رسله عبد الله ورسوله محمد وعلى آله .

قد تم - بتوفيق الله وحسن معونته - طبع كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم » لشيخ الإسلام علم الأعلام ، المجاهد الصالح ، الصبار الشكور : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية للتوفى فى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حبيب الظلم والجل والتقليد الأعمى . وهو من أنفس ما كتب شيخ الإسلام رحمه الله ، وغفر لنا وله . أقام فيه عماد السنة وهدم فيه أوهام البدعة وكشف عن وجه الحق ، مالبسه الأعداء من الخرافات والأباطيل ودل فى الأئمة على عناصر الحياة القوية العززة التى جاحم بها نبيهم الكريم صلى الله عليه وسلم من عند ربهم العليم الحكيم ، وبين أن الأمة لن تنمى الحياة

الطبية إلا إذا احتفظت بشخصيتها الإسلامية العربية ، ولن يتحقق لها ذلك إلا إذا عادت إلى صراط الله المستقيم الذى أقامه الله لها بهذا القرآن المبين وبيان رسوله الأمين ، واستمسكت بحبل الله المتين ، وتخلصت من مشابهة أصحاب الجحيم المفضوب عليهم والضالين فذات الله وحده بالعبادة ، مخلصه له الدين ، وعبدته بما أحب لها واختيار من الشرائع والعبادات التى هى الهدى والرحمة والشفاء لما فى الصدور .

أقدمه لأمتى ، راجيا أن ينفعها الله بما فيه من العلم النافع والوصايا القيمة ، سائلا ربى سبحانه وتعالى أن يعيد للمسلمين يقظتهم وأن يكشف عنهم غمة هذه التقاليد الوثنية ، وانحرافات الجاهلية ، والمقائد والأعمال والأحكام الإلحادية وأن يأخذ بقلوب القادة والزعماء إلى سبيل السداد والهدى والرشاد . وأن يعيد للمسلمين عزم النابر ومجدهم التالذ وصى الله على عبد الله ورسوله محمد وعلى آله أجمعين .

فهرس

اقتضاء الصراط المستقيم

- | | |
|------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------|
| ١٩ ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه إما
لرفع نفسه أو لنفع غيره . | ١ المقدمة |
| ٢١ موضع الكاف في (كافين من قبلكم) | ١ الباعث على تأليف الكتاب |
| ٢٣ للشابة في لثاقين يازاء ما صف به
للمؤمنين | ٢ فصل في حال البشر قبل البشة
المحمدية |
| ٢٣ معنى الخلاص | ٣ ما جئت الله به نبيه |
| ٢٥ الحكمة في الجليح بين الاستمتاع
والخوض | ٣ للتضبون عليهم : اليهود، والضالون :
النصارى |
| ٢٦ الخطاب في القرآن عام فتناس إلى
آخر الدهر | ٥ أصل كفر اليهود والنصارى |
| ٢٧ التحذير من التشبه بالمتضوب عليهم
والضالين | ٦ بعض خصال أهل الكتاب والأعاجم |
| ٢٨ خوف الرسول الفتنة من الاستمتاع
بالدنيا | ٧ القى ابتليت به هذه الأمة |
| ٣١ خوض الأمة في الشبهات كخوض من
كان قبلهم فيغرقوا كما غرقوا | ٨ التحريف الذي ابتلى به طوائف
من الأمة |
| ٣٥ أكثر الاختلاف الذي يورث الأهواء | ٩ الغلو : سبب ضلال اللقيدين
والقبورين |
| ٣٦ الاختلاف الذي ذكره الله فجان | ١٠ قوام دين الضالين على تحريك النفس
البيعية |
| ٣٧ أسباب الاختلاف ترجع إلى الجهل
والظلم | ١١ أمور الصراط المستقيم وارتباطها
بعضها |
| ٣٧ تنوع الاختلاف | ١٢ فصل في ذكر الأدلة من الكتاب
والسنة على الأمر بمخالفة الكفار |
| ٣٨ اختلاف الضاد | والنهي عن التشبه بهم |
| ٣٩ الاختلاف الذي ذم فيه إحدى
الطائفتين | ١٢ السر في لواقعة والحاقلة |
| ٤٠ البغي والجهل هو الذي آل بالناس
إلى الاختلاف | ١٣ الآيات الأمرة بمخالفة أهل الكتاب |
| | ١٤ النهي عن اتباع أهوائهم |
| | ١٦ حكمة نسخ القبة بمخالفة الكافرين |
| | ١٧ صفات المؤمنين ولثاقين |

- ٦٤ الشريعة قطعت للشبهة في الجهات
والهيئات
٧٧ الانتساب إلى الاسم الشرعي أحسن
من الانتساب إلى غيره
٧٦ فساد الدين نوعان
١٠٤ الرغبة عن الطيبات بعد عن سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٠٦ التحذير من مشابة الكفار
في التفريق في الحدود بين
الأشراف والضعفاء
١٠٨ بناء المساجد على القبور من عمل
الكفار
١٠٩ النعي عن تحري الدعاء عند قبر
النبي صلى الله عليه وسلم
١١٠ فوائد خطبته صلى الله عليه وسلم
يوم عرفة
١١٣ النعي عن القبر بالسن والظفر
١١٤ عمرو بن لحي أول من نصب
الأنصاب حول البيت
١١٦ كيفية الأذان
١١٨ اتخاذ الملوك النواقيس والأبواق شعاراً
لهم تشبهاً منهم بالهود والنصارى
١٢١ فصل وأما الإجماع فمن وجوه
١٢٢ شروط أهل الدمة
١٢٣ لباس أهل الدمة
١٤١ فصل وما يشبه الأمر بمخالفة
الكفار الأمر بمخالفة الشياطين
١٤٢ فصل واعلم أن بين التشبه بالكفار
وبين التشبه بالأعراب والأعاجم
فرقاً يجب اعتباره

- ٤١ الاختلاف في اللفظ وفي التأويل
٤٣ ما أتبع التكذيب بالقدر من الفذهب
الفاصد
٤٤ ما في معرفة النهي عن مشابة أهل
الجاهلية من القوائد
٤٥ ما في القرآن ، مما يدل على النهي عن
مشابة الكفار
٥٠ نهى عمر عماله عن الاستعانة بغير
مسلم في ولاية أمور المسلمين .
٥١ الأمر بالفعل أمر بمصدره
٥٢ أنواع الصومعات الثلاث
٥٣ الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق
وبين المقوم المطلق من اللفظ
٥٤ المخالفة المطلقة لا تحصل بالمخالفة
في شيء ما
٥٤ المدول عن لفظ الفعل الخاص به
إلى لفظ
٥٥ العلم بالعام والقصد له بوجب العلم
بالخاص والقصد له
٥٦ ترتيب الحكم على الوصف بالقاء
يدل على أنه علة
٥٧ الكفر من القلب فاحذر مشابة
للريش
٥٧ في جميع أعمال الكفار خلل يمنع
من اتقاعه بها
٥٧ مخالفة الكفار مقصودة للشارع
٦٢ النهي عن الصلاة في أوقات خشية
التشبه بالكفار

١٧٤ الجواب عما قيل : من حب النبي
مواقفة أهل الكتاب
١٧٥ محرم النبي صلى الله عليه وسلم
مخالفة أهل الكتاب في عاشوراء
١٧٧ دلائل الكتاب والسنة تهي عن
التشبه بالكفار
١٧٨ الأمر بمخالفة أهل الكتاب فيما
شرع الله
١٧٩ التهي عن موافقتهم فيما نسخ من
الأعياد ونحوها
١٨٠ لا يجوز موافقتهم في أعيادهم بحال
١٨١ الدلائل على حرمة مشاركتهم
في أعيادهم لأنها من الزور
١٨٤ أدلة النهي عن أعيادهم من السنة
١٨٦ لا يعمل الوفاء بالنذر في مكان كان
عيدا للجاهلية
١٨٨ الذبح بمكان عيدهم معصية
١٨٩ معنى كلمة عيد
١٩١ أعياد الكفار كلها جنس واحد
١٩٢ إمام للتقنين كان يحذر أمته أن يعد
انتحذير من أعيادهم
١٩٣ الوجه الرابع من السنة
١٩٣ لكل قوم عيد يوجب اختصاص
كل أمة بغيره
١٩٤ هذا عيدنا يقتضي حصر عيدنا
١٩٥ الرخصة في اللعب بمحلة بكونه عيدنا
١٩٦ دين الرسول للناس من مشاركة
الكفار في عيدهم

١٤٥ البرزون في العلم من أبناء العجم
١٤٥ الفضل بالصفات لا بالأنساب
١٤٦ في العرب مناقبون
١٤٧ الجفاء في البادية
١٤٩ تفضيل جنس العجم على العرب بفاق
١٥٠ المصيبة للجنس من أسباب التفرق
والخلاف
١٥٠ أدلة تفضيل العرب
١٥٤ خصائص العرب
١٥٥ بغض العرب آية التفاق
١٦٠ أسباب التفضيل العلم النافع والعمل
الصالح
١٦٢ نهى الترجمة عن التشبه بالعجم
يدخل فيه القديم والحديث
١٦٢ لا ميل إلى ضبط الدين وفهمه
إلا باللسان العربي والفكر العربي
١٦٤ الحب والبغض والدح والدمع إنما
يكون على الإسلام وضده
١٦٥ العروة والعصبة باللسان والخلق
والصفات لا بالنسب
١٦٦ إسم العرب لمن جمع ثلاث صفات
١٦٧ كم من عربي صحيح في نسبه عجمي
في صفاته ودينه
١٧٠ هل شرع من قبلنا شرع لنا ؟
١٧٢ العبرة بما ثبت عن نبينا لا بما كان
عليه من قبلنا
١٧٣ كانت العرب تصوم عاشوراء قبل
الإسلام

٢١٣ الخميس الكبير والجمعة الكبيرة
 ٢١٤ زعم النصارى زول المائدة
 في الخميس الكبير
 ٢١٤ لا يحل لنا أن نقابه الكفار
 فيما لم يكن من ديننا لا أصلاً
 ولا وصفاً
 ٢١٥ قد جر التشبه بهم إلى الكفر
 ٢١٦ للشابة تفضي إلى مكفر أو
 محبة
 ٢١٦ للأعياد في الجمعة تأثير في دنيا
 الناس ودينهم
 ٢١٧ القلب المشغول بالبدع فارغ من
 الهدى والسنة
 ٢١٨ القلوب لا تتسع للبدعة والسنة
 ٢١٩ مشاجمهم في أعيادهم توجب لهم
 السرور والعزة
 ٢١٩ جنس اللواحة تلبس على العامة
 دينهم
 ٢١٩ في جملة الإنسان التفاعل بالتشابه
 ٢٢١ للشابة تورث مودة ومحبة لا بد
 ٢٢١ الاشتراك في الدينويات يورث
 الوحدة فكيف في الدينيات
 ٢٢٢ شبهة من يحمل ماهو من خصائص
 دين الكفار
 ٢٢٣ للشابة فيما ليس مأخوذاً عنهم
 ٢٢٣ معنى العيد
 ٢٢٤ ليحذر المائل فتنة طاعة النساء
 ٢٢٥ ما وقع فيه أكثر الناس من أعياد
 الكفار

١٩٧ عيد الجمعة للمسلمين
 ١٩٨ صوم الأيام التي يبيدها للتركوك
 ١٩٩ من شروط عمر لا يظهر النميون
 شعار دينهم
 ١٩٩ النهي عن رطانة الجعم ودخول
 مابهم
 ٢٠٠ اجنبوا أعياد أعداء الله
 ٢٠١ نخوس الفقهاء في تجنب أعيادهم
 الكفار
 ٢٠٣ اللغات أعظم شعار الأمم
 ٢٠٣ تحريم ترجمة القرآن
 ٢٠٥ التكلم بغير العربية لغير ضرورة
 فقال
 ٢٠٦ إنما يكره اتخاذ لغة الجعم شعاراً
 ٢٠٧ اعتياد اللغة يؤثر في العقل والدين
 والأخلاق
 ٢٠٧ تعلم اللغة العربية واجب لفهم الدين
 ٢٠٧ أوجه الاعتبار تحريم عيد الكفار
 ٢٠٨ ما يضعه الكفار في أعيادهم
 بدعة أو منسوخ
 ٢٠٩ التقليل يؤدي إلى الكثير ثم إلى
 الاشتهار ونسيان الأصل
 ٢١٠ ما صنع النصارى في عقب صومهم
 الكبير
 ٢١١ دين أهل الكتاب وما يتدعه
 الأحرار والرحبان
 ٢١٢ اتخاذهم أيام التبروز مبدأ السنة
 الزراعية

- ٢٢٦ لا يحدث السلم في أيام عيد الكفار
عيتاً يخصها
- ٢٢٦ عيد ميلاد المسيح وما يصنع فيه
- ٢٢٧ عيد النطاس
- ٢٢٧ لا تجاب الدعوة لأعياد الكفار
ولا تقبل الهدية
- ٢٢٧ لا يبيعهم المسلم ما يبيعون به
على عديم
- ٢٣٠ لا يبنى للمسلم أن يأكل ما صنع
الكفار لموتهم
- ٢٣١ مذهب مالك انتهى عن مشاركتهم
ومعاوتهم في أعيادهم
- ٢٣٢ مذهب أحمد في معاونة الكفار
- ٢٣٣ كراء السلم داره من ذي
- ٢٣٦ جواز أبو حنيفة إجارة الدار لمن
يبيع فيها ومعارضة الفقهاء له
- ٢٣٧ معاصي الذي إما أن يقر عليها ،
وإما أن يمنع منها
- ٢٣٨ القول في شراء الذي أرض الشر
- ٢٣٩ هل للذي أن يملك الأرض
للوات ؟
- ٢٤٢ يمنع أهل السنة من الاستيلاء على
عقار في دار الإسلام
- ٢٤٤ الأقوال في الأجرة على حمل الحرم
الذي وغيره
- ٢٤٦ تحريم الأجرة على العمل بالحرم
لحق الله
- ٢٤٧ ما صنع النبي إذا تأتت بما عندها
من أجر البناء
- ٢٤٩ يبيعهم ما يبيعون به على أعيادهم
أشد من بيعهم الفجار
- ٢٤٩ الطعام ونحوه إنما حرم بيعه لهم
لإظهارهم به عثار الكفار
- ٢٥٠ قبول هدية الكفار في عديم
- ٢٥١ تحريم ما ذبحه أهل الكتاب
لأعيادهم .
- ٢٥٥ الدج باسم الله وقرية لله
- ٢٥٦ إذا لم يسم الكافر ولكن قصد
عند الدج غير الله
- ٢٥٧ ما ذبح على النصب
- ٢٥٩ زيد بن عمرو بن نفيل لم يأكل
عما أهل به لغير الله
- ٢٥٩ الدج للكواكب والجن
الفاجر
- ٢٦٠ للتنذرة لغير الله بذبحها غير نافذها
- ٢٦٢ أفراد أعياد الكفار بالصوم
- ٢٦٢ القول في أفراد صوم يوم السبت
- ٢٦٥ العلة في النهي عن أفراد السبت
- ٢٦٦ صوم النبوز وأعياد للشركين
- ٢٦٧ سائر الأعياد وللواسم البدعة
- ٢٦٧ كل بدعة ضلالة
- ٢٦٩ للواسم الهدية فيها دين مبتدع
- ٢٧٠ الرد على من يستحسن البيع
- ٢٧١ الجواب عما استدله به سنو البع
- ٢٧١ سقوط دعوى الإجماع على البيع
- ٢٧٢ لا يجوز حمل كل بدعة ضلالة
على للنهي عنها
- ٢٧٣ النهي الصام لا يجوز أن يراد به
الصورة النادرة

- ٢٧٤ كل بدعة ضلالة دال على قبح
جميع البدع
- ٢٧٤ المضاربة بما يظن أو يجوز أنه حسن
- ٢٧٥ صلاة التراويح ليست بدعة شرعية
- ٢٧٦ لا تصلح معارضة الحديث بقول
الصاحب
- ٢٧٦ قول عمر : « نعمت البدعة »
البدعة اللغوية
- ٢٧٨ ما أحدث الناس مما لا يكن على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٧٩ بدعة الأذان في العيدين
- ٢٨٠ ما أحدث من البدع لتفريط الناس
- ٢٨١ لو عاد المولك والأمراء إلى الدين
الحق ما التجؤا إلى الهادئات المنكرة
- ٢٨١ لو قنع الفقهاء بكتاب الله وسنة
رسوله لما وقوا فنيا وقوا فيه اليوم
- ٢٨٢ في هدى الرسول من العبادات
ما يضي ويضي لو عقل الناس
- ٢٨٣ في الأعياد المحدثه من فساد في
الدين :
- ٢٨٣ المناسبة مع الاقتران يدل على الملة
- ٢٨٤ إذا حكم الشارع بحكم وذكر
علة نظيره
- ٢٨٦ إذا حكم الشارع بحكم فيه وصف
مناسب ولم يذكر العلة
- ٢٨٥ تحريم البدع من باب العلة للمصونة
- ٢٨٦ الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم
ثلاثة أقسام
- ٢٨٧ الناس لا تخص هذه المواسم
المتدة إلا عن اعتقاد فضيلة
- ٢٨٨ البدع مستأزمة قطعاً لعمول واعتقاد
مالا يجوز
- ٢٨٩ البدع تناقض الاعتقادات اله حيحة
وتنازع الرسل الطاعة
- ٢٩٠ إبطال ما يدعى لهذه المواسم من
الفوائد القلبية وغيرها
- ٢٩١ مع الذين يفعلون البدعة من
تركها من أهل الفضل
- ٢٩١ المفاصد في البدعة أرجح مما زعم
لها من الفوائد
- ٢٩٢ ما أحدث من الأعياد الزمانية
والسكانية
- ٢٩٣ بدعة أول خميس من رجب
- ٢٩٣ بدعة عيد خرم
- ٢٩٤ بدعة عيد ميلاد النبي
- ٢٩٦ من الأعمال ما يكون فيه خير
مشروع وشر مبتدع
- ٢٩٦ احرص على التحسك بالسنة وقادع
إلى الخير المحض أو الراجح
- ٢٩٧ كثير من المنكرين للبدع عالم
بترك السنن أسوأ من حال المبتدعين
- ٢٩٨ ينبغي للداعي أن يكون عارفاً
بمراتب الأعمال
- ٢٩٩ المشروع نوعاً والمبتدع وصفاً
- ٢٩٩ ما أحدث يوم عاشوراء من البدع
- ٣٠٠ ليس من ديب الإسلام إحياء
ذكرى المصائب

٣١٤ الشرك باتخاذ أمكنة خاصة
للتقديس والتبرك
١١٥ سدة القبور كسدة اللات
والعزى
٣١٦ بعض الأمكنة الوثنية بدمشق
وغيرها
٣١٦ كذب قبر هود عليه السلام
٣١٦ » » أويس
٣١٦ » » أم سدة
٣١٧ » » الحسين بمصر
٣١٨ » مايدعى من آثار قدم
الرسول
٣١٨ » أثر قدم موسى
٣١٨ البقع التي رُئِيَ منها الأنبياء
والصالحون فيها
٣١٨ شبه هذه الأمكنة بمسجد الضرار
٣١٩ إنما قامت هذه للشاهد على صدق
الناس عن إخلاص العبادة لله
٣١٩ الثابت من قبور الأنبياء
٣٢٠ سدتها هم الذين يروجونها
بالحكايات المكذوبة
٣٢٠ إنما كانت الوثنية بالمقاييس
٣٢٠ لإجابة الدعاء أسباب غير القبور
والتوسل بأصحابها
٣٢١ الأمكنة التي لها خصيصة ولكن
لا تقتضى اتخاذها عيداً
٣٢٢ التحذير من اتخاذ قبر النبي عيداً
٣٢٥ ما ينبغي أن يكون مسجداً من
السلام ونحوه

٣٠٠ التوسيع في عاشوراء باطل
٣٠١ ما يدعى لرجب من الفضل باطل
٣٠٢ ما أحدث من البدع في نصف
شعبان
٣٠٣ بدع صلاة الجنارة بعد كل مغرب
٣٠٣ الهدى الصالح في الصلوات
والأذكار
٣٠٤ بدع اجتماع الأنصار في يوم الجمعة
٣٠٦ قد شرع الله من اللباس ما فيه
كفاية للناس
٣٠٧ الأعمال للنهي عن جنسها في هذه
اللواسم
٣٠٨ المعنى العام لا يحمل خصوصاً
مستحباً
٣٠٩ هل يرخس بالصلاة في الأوقات
المكروهة لسبب
٣٠٩ ما أحدث من البدع في الأيام الفاضلة
٣١٠ الضلال بالطواف بالصخرة
٣١٠ ما يفعله الصوفية من بدع الفناء
والرقص في المسجد الأقصى
٣١٠ الاجتماع في مساجد يوم عرفة
٣١٢ ما أحدث من ضرب البوقات
والطبول في الأعياد
٣١٢ الأعياد السكانية بثلاثة أقسام
٣١٣ تخصيص مكان بقصد الدعاء
والذكر لدعوى خصيصة فيه
ضلال مبين
٣١٤ ذات أنواط

٣٤٧ زيارة قبور الشريكين
 ٣٤٨ ما أحدث عند القبور من
 العبادات
 ٣٤٩ التحذير من بناء للمساجد على
 القبور
 ٣٥٠ يجب عدم للسجد للقبور على
 القبور لأنه جر العامة إلى عبادة
 للقبور
 ٣٥١ أول من أخذ قبر إبراهيم مسجداً
 ٣٥٢ لا يحل إسراج القبور ولا النذر
 لمرجها
 ٣٥٣ خطأ من ظن النهى عن الصلاة
 في للقبرة نجاستها
 ٣٥٤ النهى عن المسجد على القبر إنما
 هو لا غافها وتنا
 ٣٥٥ الوثنية كلها إنما كانت من تعظيم
 الموتى وقبورهم
 ٣٥٦ الصلاة في للمسجد المبنية على
 القبور محادة لله ورسوله
 ٣٥٧ الدعاء عند القبور أو لها
 ٣٥٨ قصد القبور للدعاء عندها أمر
 غير مشروع
 ٣٥٩ وجد الصحابة دانيال في تستر
 ٣٤١ حاجة إبراهيم لقومه
 ٣٤٢ إبطال حجج مزاعم عباد القبور
 ٣٤٤ عند اليهود والنصارى من
 الحكايات أكثر مما عند
 القبوريين
 ٣٤٧ لاعتنا من أسباب التأثير فلانها
 لا يطها إلا الله
 ٣٤٨ سبب قضاء حاجة المشرک قد
 يكون إخلاص توجهه إلى الله
 عند الموت
 ٣٥٠ غلط الناس في تقليد بعض
 العابدين والمذاهب
 ٣٥٢ أنواع من الاعتداء في الدعاء
 ٣٥٣ غرور الجاهلين باستجابة دعائهم
 المتدى فيه
 ٣٥٤ تمثل الشيطان بالأحياء والأموات
 المستغاث بهم
 ٣٥٥ المدون في الدعاء كالأسباب
 المهرمة
 ٣٥٦ من رحمة الله أن الدعاء الشرکی
 لا يحصل به غرض إلا في حقیر
 الأمور
 ٣٥٧ الشرك نوعان شرك في الربوبية
 وشرك في الألوهية
 ٣٥٨ زعم المبطلين أن لا فائدة في الدعاء
 ٣٥٨ الصواب أن الدعاء سبب كثر
 الأسباب
 ٣٥٩ أغلب الأدعية ليست هي السبب
 في حصول المقصود
 ٣٦٠ الشركون يضيفون الإجابة إلى
 القبر وصاحبه
 ٣٦١ تخلف الإجابة في الأكثر بدل
 على أن دعاء الموتى ليس سبباً

٣٤٧ زيارة قبور الشريكين
 ٣٤٨ ما أحدث عند القبور من
 العبادات
 ٣٤٩ التحذير من بناء للمساجد على
 القبور
 ٣٥٠ يجب عدم للسجد للقبور على
 القبور لأنه جر العامة إلى عبادة
 للقبور
 ٣٥١ أول من أخذ قبر إبراهيم مسجداً
 ٣٥٢ لا يحل إسراج القبور ولا النذر
 لمرجها
 ٣٥٣ خطأ من ظن النهى عن الصلاة
 في للقبرة نجاستها
 ٣٥٤ النهى عن المسجد على القبر إنما
 هو لا غافها وتنا
 ٣٥٥ الوثنية كلها إنما كانت من تعظيم
 الموتى وقبورهم
 ٣٥٦ الصلاة في للمسجد المبنية على
 القبور محادة لله ورسوله
 ٣٥٧ الدعاء عند القبور أو لها
 ٣٥٨ قصد القبور للدعاء عندها أمر
 غير مشروع
 ٣٥٩ وجد الصحابة دانيال في تستر
 ٣٤١ حاجة إبراهيم لقومه
 ٣٤٢ إبطال حجج مزاعم عباد القبور
 ٣٤٤ عند اليهود والنصارى من
 الحكايات أكثر مما عند
 القبوريين

٣٧١ لا حجة في إقرار يعة الداعى
عند القبر
٣٧٤ زؤيا التي أو الولي في التسوم
لا يحتج به إلا أهل الجاهلية
٣٧٤ إكرام الله للنبى أو الولي لا يقتضى
عبادة بمد موته
٣٧٥ للوالد والأعياد التي تقام للقبور
٣٧٨ القراءة والذكر عند القبور من
البدعة المحدثنة
٣٧٩ لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم
القراءة عند القبر
٣٨٠ الوقوف للقراء عند القبور ليست
مشروعة
٣٨١ قصد القبور لذكر بدعة
٣٨١ الدع عند القبور من عمل الجاهلية
٣٨٢ المكوف عند القبر وسداته
وتعليق الستور عليه من فعل
عبدة الأوثان
٣٨٢ قد بلغ الشيطان بهذه البع
مأربه من الشرك الأكبر
٣٨٣ النهى عن اتخاذ القبور أعياداً
إنما هو لإكرام المقبورين
٣٨٤ لا تقصد بقعة للعبادة إلا ما جاء
به الشرع

٣٩١ أقسام الناس في الدعاء
٣٩٢ المهتدون يؤمنون بسنن الله وقدرته
على خرق السنن لأنبياؤه
٣٩٣ طرق العلم بخلة أن دعاء الله حبيب
مشروع ومقبول
٣٩٤ كيف يدعو المسلم على النبي صلى
الله عليه وسلم
٣٩٥ قول مالك في النهى عن الدعاء
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٩٥ لا يستقبل الداعى إلا ما يستقبل
في صلاته
٣٩٦ إنان قبر النبي والسلام عليه إماما
هو للمسافر لا للمقيم
٣٩٦ إنان القبر للسلام في كل وقت بدعة
٣٩٧ لمن يصلح آخر هذه الأمور
إلا ما أصلح أولها
٣٩٧ الزادات التي أدخلت على مسجد
النبي
٣٩٧ قبر النبي لا يتمسح به ولا يس
٣٩٨ قصد القبور للدعاء من اتخاذها عيداً
٣٩٩ لم يرخص أحد من السلف
في الدعاء عند القبور
٣٧٠ بطلان الاحتجاج بأثر ابن
أبي قديك

٤٠٣ ٤ ليست العلة في التهي عن للساجد
على القبور النجاسة
٤٠٤ ٤ العلة في التهي عن أخذ القبور
مساجدهى مانجر إليه من الشرك
٤٠٥ ٤ من مشاهير من ينتسب إلى
الإسلام من يعبد الكواكب
٤٠٥ ٤ السحرة يجمعون بين الشرك
والسحر كما كان قوم إبراهيم
٤٠٦ ٤ الحلف بخير الله منهي عنه
٤٠٧ ٤ لا يقسم على الله ولا على غيره
إلا بأسماء الله وصفاته
٤٠٨ ٤ حديث «أساءك بحق السائلين»
٤٠٨ ٤ حديث الأعمى
٤٠٩ ٤ الجواب عن حديث «أساءك
بحق السائلين»
٤٠٩ ٤ معنى إعجاب الله على نفسه
٤١٠ ٤ الوصيلة التي أمر الله بها
٤١١ ٤ دعاء المباداة ودعاء للسألة
٤١٢ ٤ إذا سألك عبادى عنى فإنى
قريب
٤١٣ ٤ إجابة الدعاء ليس علامة الرضى
٤١٥ ٤ كذب أسألوا الله بجماعى
٤١٥ ٤ حديث الأعمى طلب من النبي
صلى الله عليه وسلم

٣٨٦ ٣ نهى عمر عن أخذ مصلى النبي
صلى الله عليه وسلم في الطريق
مصلى
٣٨٧ ٣ الصواب في متابعة جمهور
الصحابه لا تفرد به الواحد .
٣٨٩ ٣ ينبغي التفريق بين ما فصله النبي
صلى الله عليه وسلم قصداً وما فصله
اتصافاً
٣٩٠ ٣ لم يتحر الحلفاء الراشدون ما كان
يتحرى ابن عمر
٣٩٠ ٣ الشرك مقترن بالكذب
٣٩١ ٣ الرافضة أبعد الناس عن التوحيد
والصدق
٣٩٢ ٣ المشركون يحرمون مساجد الله
ويعمرن معابد الوثنية
٣٩٥ ٣ حكاية محاجة مالك لأبى جعفر
واهية أو محرفة
٣٩٨ ٣ استسقاء عمر بالعباس
٣٩٩ ٣ السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
٤٠٠ ٤ لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
شئ في تخصيص قبر بزيارة
٤٠١ ٤ الأحاديث في زيارة قبر النبي
صلى الله عليه وسلم كلها مكذوبة
٤٠١ ٤ إنما أيسخت زيارة القبور لئلا تذكر
الآخرة

٤٢٧ لا يشرع التمسح بأي مكان في الأرض ولا تحيله ، إلا الركنان الجانيان والحجر الأسود
 ٤٢٧ آثار الأقدام للكفوة
 ٤٣٠ لا تقصد الرجال إلا إلى الساجد الثلاثة
 ٤٣١ الساجد للبيئة على القبور كسجدة الضرار
 ٤٣٢ هل يجب الوفاء بنذر الصلاة ونحوها في أحد الساجد الثلاثة ؟
 ٤٣٣ يحى عمر إلى الشام فما صنع ببيت المقدس وبالصخرة
 ٤٣٤ لا يسجد حرم إلا مسجد مكة والمدينة
 ٤٣٤ لم يحس عمر الصخرة ولم يقربها ولا صلى عندها ولم يقبلها
 ٤٣٥ عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة على الصخرة وكساها
 ٤٣٥ من غلط الجيئ عند الصخرة وعند القبور فهو ضال مبتدع
 ٤٣٦ أكاذيب أهل الكتاب في فضائل بيت المقدس والشام
 ٤٣٧ العلماء لا يقبلون مراسيل المحدثين التقات إلا بشروط فكيف يقبلون هذه الإسرائيليات ؟
 ٤٣٨ لا هدى للناس إلا باتباع السابقين الأولين من الصحابة
 ٤٣٨ ما أنصف إلى حديث الإسراء من الأكاذيب
 ٣١ — الصراط

٤١٦ حقيقة معنى التوسل والتوجه والسؤال به .
 ٤١٦ توسل الثلاثة الذين آوأم الفار
 ٤١٨ ضعف حديث « أسألك بحق السائلين » ومعناه
 ٤١٨ الاستدلال باستمارة النبي صلى الله عليه وسلم بالمعاودة على عدم خلق القرآن
 ٤٢٠ لم يطلق السلف على صفات الله أنها غيره
 ٤٢١ المرقين « الصفات غير الذات » وبين صفات الله غير الله
 ٤٢١ السؤال بالله وبالرحم ليس من باب الإقحام
 ٤٢٣ التأسي بالنبي في صورة الفعل من غير علم بقصد أو مع عدم السبب
 ٤٢٣ لم يتحر ابن عمر إنشاء صلاة لنفس البقرة
 ٤٢٤ من يسافر لقصد البقرة يخالف لإجماع الصحابة
 ٤٢٤ لم يذهب النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من المسلمين إلى غار حراء
 ٤٢٥ كل المزارات التي بمكة غير المشاعر فهي محدثة
 ٤٢٦ زيارة الأمكنة المحدثه بمكة شرع دين لم يأذن به الله
 ٤٢٦ لا يستلم من البيت إلا الركنان الجانيان ولا يقبل إلا الحجر الأسود

- ٤٣٩ التصاريح من الدين أغلوا قبر إبراهيم مزاراً
- ٤٣٩ الإسلام جاء بمحو تنظيم أما كن غير المساجد بالعبادة
- ٤٣٩ المساجد سواء في العبادة إلا ما خصه الرسول
- ٤٤٠ مسجد للدين والمسجد الأقصى لا مزية فيما عن بقية المساجد إلا مضاعفة الأجر للصلاة
- ٤٤١ العكوف عند القبور والآثار من دين الوثنية
- ٤٤٢ الأولون كانوا مشركين في الإلهية وموحدين في الربوبية
- ٤٤٣ الشرك بأغذاء الوسائط والشفعاء من دون الله
- ٤٤٣ الثلاثة والجفساء والتوسطون في الشفاعة
- ٤٤٥ شفاعاة الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٤٤٥ « عند الله ليست من جنس شفاعاة المخلوق عند المخلوق
- ٤٤٥ نهى الله أنبياءه والمؤمنين أن يستغفروا للمشركين
- ٤٤٦ حق الله وحق عباده من الأنبياء والمؤمنين
- ٤٤٨ الحير لعبد ألا يسأل إلا الله
- ٤٤٩ الحج إلى البيت الحرام من خصائص الإسلام
- ٤٥٠ الإسلام دين الأنبياء جميعاً
- ٤٥١ الدين ألا تعبد إلا الله وألا تعبد إلا بما شرع
- ٤٥٢ ما تقتضيه شهادة أن محمد رسول الله
- ٤٥٥ الدين واحد وإن تنوعت شرائعه
- ٤٥٦ أهل الرحمة متفقون وأهل الشرك مختلفون
- ٤٥٧ زين الشيطان لكثير من الناس قصد زيارة قبر الرسول
- ٤٥٨ الجاهلية الثانية عبادة القبور وتزيين السوابب لها
- ٤٥٨ ما أكثر ما يحتفده القبوريون بفضل الصلاة عند القبور على غيرها
- ٤٥٩ صل المتكلمون والصوفية في حقيقة التوحيد
- ٤٦١ معنى كلمة « إله » وما تقتضيه
- ٤٦١ ضلال الصوفية في التوحيد
- ٤٦٢ حقيقة الإيمان بالقدر
- ٤٦٣ دين الصوفية لا يفرق بين الخالق والمخلوق
- ٤٦٥ (قل يا أيها الكافرون) براءة من الشرك
- ٤٦٥ (قل هو الله أحد) لتوحيد الأسماء والصفات
- ٤٦٦ المتخلفة وصفوا الرب بالنص للفصل والإثبات
- ٤٦٦ طريقة الرسل إثبات مفصل ونفي محمل
- ٤٦٧ دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل
- ٤٦٨ خاتمة الطبع

Bibliotheca Alexandrina



0528284